





صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب الباب الأول	١٠٤	الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضي
	في تفسيره وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه		الدراهم
٧	وسببه وأقسامه وفي العتق بالملك وغيره	١٠٩	مطلب الخلف على ما لا يملك الذي يبر فيه
	الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه		بالقول
١٤	الباب الثالث في عتق أحد العبدین	١١١	كتاب الحدود وفيه ستة أبواب الباب
٢٢	الباب الرابع في الخلف بالعتق		الأول في تفسيره شرعا وحكمه وشرطه
٢٥	الباب الخامس في العتق على جعل		وحكمه
٢٩	الباب السادس في التدبير	١١٢	الباب الثاني في الرزق
٣٦	الباب السابع في الاستيلاء	١١٣	فصل في كيفية الحدة وأقسامه وقد طبع
٤٠	كتاب الاجتناب وفيه اثنا عشر بابا الباب الأول		خطأ الباب الثاني الخ
	في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها	١١٥	الثالث في الوطئ الذي يوجب الحدة والذي
٤٢	الباب الثاني فيما يكون عينا وما لا يكون عينا		لا يوجب
	وفيها فصلان الفصل الأول في تحطيف الظلمة	١١٧	مطلب لوزني بحزة فقتلها
	وفيها ينوي الخلف غير ما ينوي المستخلف	١١٨	الباب الرابع في الشهادة على الزنى والرجوع
٤٨	الفصل الثاني في الكفارة		عنها
٥٣	الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى	١٢٤	الباب الخامس في حد الشرب
	وغيرهما	١٢٥	الباب السادس في حد القذف والتعزير
٥٧	مطلب اليمين على السكنى		فصل في التعزير
٥٨	مطلب مسائل تتعلق بالايلاء	١٢٦	كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب الباب
٦١	الباب الرابع في اليمين على الخروج والايان		الأول في بيان السرقة وما تظهر به
	والركوب وغير ذلك	١٢٣	مطلب فيما تظهر به السرقة
٦٣	الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب		مطلب ظهور السرقة بالاقرار
	وغيرهما	١٢٥	مطلب ظهور السرقة بالشهادة
٧٥	الباب السادس في اليمين على الكلام	١٢٦	مطلب الشهادة على العبد بالسرقة
٨٤	مطلب اختلاف في ليلة القدر	١٢٦	مطلب في اللص اذا دخل الدار وأخذ
٨٦	الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق		المتاع الخ
٨٧	مطلب من حلف لا يتزوج أو كل به حنث	١٣٦	مطلب في اللص اذا وجد في حال عدم
٨٨	الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج		اشتغاله بالسرقة
	وغير ذلك	١٣٧	الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه
٩١	فصل ولوحظ أن لا يتزوج هذه المرأة الخ		وفيها ثلاثة فصول الفصل الأول في القطع
٩٤	الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم	١٣٨	مطلب الاشرية في القطع على ثلاث مراتب
٩٧	الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والخطي		مطلب لا قطع في المحصن وان كان عليه حلية
	وغير ذلك		تساوى نصاب السرقة
٩٩	مطلب في اليمين على لبس الخطي الباب الحادي	١٣٩	الفصل الثاني في الحرز والاختصاص
١٠٠	عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره	١٤٢	الفصل الثالث في كيفية القطع وإثباته

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٤٤	الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة	١٨٧	مطلب اذا جعل السلطان العشر لصاحب
١٤٥	الباب الرابع في قطاع الطريق		الارض لا يجوز
١٤٦	مطلب في ثبوت قطع الطريق	١٨٧	مطلب لا يجمع عشر وخراج في أرض واحدة
١٤٧	كتاب السير وهو مشتق على عشرة أبواب	١٨٨	مطلب فيما لو حجز المالك عن زراعة الارض
	الباب الأول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه		الخراجية
١٥٠	الباب الثاني في كيفية القتال	١٨٨	مطلب في شراء السلطان أرض القرية التي يحجز
١٥٣	الباب الثالث في المودعة والامان ومن		أربابها عن زراعتها لنفسه
	يجوز أمانه	١٨٨	مطلب اذا جعل أرضه الخراجية مقبرة سقط
١٥٤	فصل في الامان		الخراج
١٥٩	الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلاثة	١٨٩	مطلب الخلاف في أوان وجوب الخراج
	فصول الفصل الأول في الغنائم	١٩٠	الباب الثامن في الجزية
١٦١	مطلب اذا ضرب خيمة في مكان كان ينزل فيه	١٩٠	فصل في أحداث البيع والكائن وبيت
	الغير قبله الخ		النار
١٦٤	مطلب يجمع كل واحد من الاضياف من متبديه	١٩٥	الباب التاسع في أحكام المرتدين
	الى ما بين يدي غيره بغير رضاه	١٩٨	مطلب موجبات الكفر أنواع منها المتعلقة
١٦٥	الفصل الثاني في كيفية القسمة		بالايمان والاسلام
١٦٨	مطلب اذا جعل الامام الغنية لا يضمن	٢١١	الباب العاشر في البغاة
١٦٩	الفصل الثالث في التنزيل	٢١٢	كتاب اللقيط
١٧٥	الباب الخامس في استيلاء الكفار	٢١٥	كتاب اللقطة
١٨١	مطلب فيما تصرفه دار الحرب دار اسلام وعكسه	٢١٨	مطلب ما يجمع من الدهن الذي يقطر من
	وطبقه خطأ فيما تغير		الوقية عند الدهانين
١٨١	الباب السادس في المستأمن وفيه ثلاثة	٢١٩	كتاب الاياق
	فصول الفصل الأول في دخول المسلم دار	٢٢١	كتاب المفقود
	الحرب بأمان	٢٢٢	كتاب الشركة وهو يشتمل على ستة أبواب
١٨٣	الفصل الثاني في دخول الحرب في دار الاسلام		الباب الأول في بيان أنواع الشركة وأركانها
١٨٤	الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب		وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة
	يعتقها الى أمير جيش المسلمين		فصول الفصل الأول في بيان أنواع الشركة
١٨٥	الباب السابع في العشر والخراج	٢٢٣	الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها
١٨٥	مطلب الخراج نوعان		والتي لا تصح
١٨٦	مطلب لا يجوز أن يحول الخراج الموظف	٢٢٤	مطلب الشركة لا تنطلي بالشروط الفاسدة
	الى خراج المقاسمة وبالعكس	٢٢٤	مطلب مطلق الشركة يقتضي التسوية الآن
١٨٦	مطلب هل الخراج على الغاصب أو على رب		يدين خلافه
	الارض	٢٢٥	الفصل الثالث فيما يصلح أن يكون رأس المال
١٨٦	مطلب هل الخراج على المستأجر أو على رب		وما لا يصلح
	الارض	٢٢٦	الباب الثاني في المقايضة وفيه غمانية
١٨٧	مطلب اذا اشترى أرضا خراجية		فصول الفصل الأول في تفسيرها وشرائطها
	وبني فيها فعليه الخراج	٢٢٧	الفصل الثاني في أحكام المقايضة



صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٢٧	الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه	٢٤٧	مطلب لو تصرف أحد الورثة في التركة فالرجح له خاصة
٢٢٨	الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به	١٩٨	مطلب اذا تصرف أحد الشريكين بعد الجنون
٢٢٩	الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة	٢٤٨	مطلب يقبل قول الشريك مع غيره ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلاً
٢٢٩	مطلب اذا اشترى أحد المتفاوضين بالعينة يكون عليهما	٢٤٨	مطلب الامانات تنقلب مضعونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث مسائل الخ
٢٣٠	الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه	٢٤٩	مطلب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر باباً الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرايطه والافساق التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٢٣١	الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين	٢٤٩	مطلب في تعريف الوقف والخلاف فيه
٢٣٣	الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين	٢٥٠	مطلب في بيان سببه وركنه وحكمه
٢٣٤	مطلب اذامات أحد المتفاوضين مجهلة ما في يده لا يضمن	٢٥٠	مطلب في وقف الذي
٢٣٤	الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرايطها وأحكامها	٢٥١	مطلب وقف الاقطاعات
٢٣٤	الفصل الثاني في شرط الرجح والوضعية وهلاك المال	٢٥١	مطلب وقف أرض فيها أشجار واستثنائها لا يصح الوقف
٢٣٦	الفصل الثالث في تصرف شريكي العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك	٢٥٢	فصل في الافساق التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٢٣٨	الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال	٢٥٤	الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع وقد طبع خطأ ١٠٠
٢٣٨	مطلب شركة الوجوه	٢٥٥	ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الابه وقد وقع الخطأ في العدد بطبعه ١٠٠
٢٣٨	مطلب شركة الاعمال	٢٥٥	فصل في وقف المشاع وقد وقع الخطأ في العدد بطبعه ١٠٠
٢٣٩	مطلب أب وابن اكتسبا أموالاً فهي للاب وكذا الزوجان	٢٥٧	الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول الفصل الاول فيما يكون مصرفاً للوقف ومن يكون مصرفاً فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه وقد وقع الخطأ في العدد بطبعه ١٠٠
٢٤٠	الباب الخامس في الشركة الفاسدة	٢٥٩	الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسبه وقد وقع الخطأ في العدد بطبعه ١٠٠
٢٤١	مطلب لو دفع الدابة لرجل بعقلها ويربها بالنصف		
٢٤٢	مطلب الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض		
٢٤٢	الباب السادس في المنقرضات		
٢٤٢	مطلب في الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئاً منه هل يشاركه الآخر فيه		
٢٤٣	مطلب حيلة الاختصاص بقبض ما خصه من الدين المشترك		

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٢٢	الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة وقد وقع الخطأ في العدد بطبعه مائة	٢٨٥	مطلب لو جن ثم زال الجنون تعود له الولاية
٢٦٣	مطلب الخصم في اثبات دعوى القرابة وقد وقع الخطأ في العدد بطبعه مائة	٢٨٦	فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
٢٦٤	الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته	٢٨٧	مطلب فيما قبل البعض دون البعض
٢٦٨	الفصل الخامس في الوقف على جيرانه	٢٨٧	مطلب مات البعض والبعض الآخر حي
٢٦٨	الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والأك والجنس والعقب	٢٨٧	الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان الفصل الاول في الدعوى
٢٦٩	الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدبرين وأمهات الاولاد	٢٨٧	مطلب باع ثم ادعى الوقف
٢٧٠	الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته	٢٨٨	مطلب تصح دعوى الوقف من غير بيان الواقف
٢٧١	الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف	٢٨٨	مطلب دعوى أنها وقف لا تسمع الا من المتولى
٢٧٢	مطلب شرط الاستبدال	٢٨٨	مطلب ليس لصاحب وقف سماع دعوى بدون أمر السلطان نصاً أو دلالة
٢٧٦	الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي	٢٨٨	مطلب ينه مدعى الوقف بطلاناً بعد بطلان أولى من ينه الاطلاق
٢٨١	مطلب اذا أراد القيم بيع بعض الخرب ليرثه باقيه	٢٨٩	مطلب يقضى بينة الخارج
٢٨١	مطلب في بيع أشجار الوقف	٢٨٩	مطلب المأمور بإجارة الوقف لا تسمع عليه دعوى
٢٨١	مطلب اذامات من أجر الوقف هل تنقض الاجارة	٢٨٩	الفصل الثاني في الشهادة
٢٨١	مطلب اذا عجلت الاجرة واقسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم	٢٨٩	مطلب في تحديد العقار
٢٨٢	مطلب فيما اذا أجر الوقف أكثر من سنة	٢٩٠	مطلب اختلاف شهود الوقف في الزمان والمكان لا يمنع جواز الشهادة
٢٨٢	مطلب في وجوب أجره المثل وفيما اذا زادت أو رخصت ونحو ذلك	٢٩١	مطلب شهادة فقراء الجيران على أنهم اوقف عليهم مسموعة
٢٨٢	مطلب اذا أمكن المتولى رجلاً بغير أجره	٢٩١	مطلب شهادة أهل المدرسة بوقف المدرسة مقبولة
٢٨٣	مطلب لا يجوز البناء من غير زيادة الاجرة الا اذا كان لا يرغب فيه الا بهذا الوجه	٢٩١	مطلب الشهادة بالشبهة على أصل الوقف وعلى شرائطه
٢٨٤	مطلب العشر يجب في الخارج عندهما	٢٩١	مطلب لا بد في قبول البيعة من بيان أنه وقفه وهو ملكها
٢٨٤	مطلب في الاستدانة على الوقف وتفسيرها	٢٩٢	مطلب الاوقاف التي تقادم أمرها ومات شهودها
٢٨٥	مطلب لا يعزل المتولى بمجرد الطعن من غير ظهور خيانة	٢٩٢	مطلب اذا اثبتت المصارف
٢٨٥	مطلب يجوز للناسط التوكيل	٢٩٢	الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالملك
		٢٩٣	مطلب لا يقضى بالخط



صحيحة

- ٢٩٣ الباب الثامن في الاقرار  
 ٢٩٥ الباب التاسع في غصب الوقف  
 ٢٩٧ الباب العاشر في وقف المراض  
 ٢٩٩ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به  
 وفيه فصلان الفصل الاول فيما يصير به مسجدا  
 وفي احكامه واحكام ما فيه  
 ٣٠٢ مطلب فيما اذا اراد ان يقرأ الكتاب بسراج  
 المسجد  
 ٣٠٢ الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف  
 القيم وغيره في مال الوقف عليه  
 ٣٠٢ مطلب لو وقف على المسجد قبل بناءه  
 ٣٠٢ مطلب متى على المسجد اذا استأجر كاتبنا  
 ٣٠٣ مطلب الوقف على عمارته وما صلح سواه  
 على الاصح  
 ٣٠٣ مطلب لو باع أهل المسجد نقضه بغير أمر  
 القاضي  
 ٣٠٣ مطلب في بيان القياض من وقف المسجد  
 ٣٠٤ الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر  
 والمنازل والمياض والطرق والسقايات وفي  
 المسائل التي تعود الى الانحجار التي في المقبرة  
 وأراضي الوقف وغير ذلك  
 ٣٠٥ مطلب يجوز وقف البناء وحده في مسألة  
 القنطرة  
 ٣٠٦ مطلب الكلام على الانحجار في المقبرة  
 وغير ذلك  
 ٣٠٧ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى  
 عنها وما يصلح به من صرف غلة الاوقاف  
 الى وجوه أخرى وفي وقف الكفار  
 ٣٠٨ الباب الرابع عشر في المنقرعات

هذا  
 الجزء الثاني من الفتاوى  
 الهندية على مذهب الامام  
 الاعظم ابي حنيفة  
 رضي الله تعالى  
 عنه  
 امين



اعتقه قبل ان اخلق او قبل ان يخلق لا يعتق وأما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط  
بالاجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا كونه عامدا حتى يصح اعتاق الحاطي وكذا الخلق من شرط الخيار  
ليس بشرط في الاعتاق بعوض وبغير عوض اذا كان الخيار لله ولي حتى يقع العتق ويبطل الشرط وان كان  
الخيار للعبد فخلوه عن خياره شرط لعتقه حتى لو رد العبد العتق في هذه الحالة ينفسخ العتق وكذا اسلام المعتق  
ليس بشرط فيصح الاعتاق من الكافر الا ان اعتاق المرتد لا ينفذ في الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله بل هو  
موقوف وعندهم ما نفذ واعتاق المرتد نافذ بخلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض مرض الموت  
الا ان الاعتاق من المريض يعتبر من الثلث وكذا التكلم باللسان ليس بشرط فيصح الاعتاق بالكتابة المستبينة  
والاشارة المفهمة كذا في البدائع \* ولو قال العبد لمولاه وهو مريض أحرأنا فحرل رأسه أي نعم لا يعتق كذا  
في السراج الوهاج \* رجل له عبد في يده قبل له أعتقت هذا العبد فأومأ برأسه نعم لا يعتق لانه قادر على العبارة  
كذا في قضاوى قاضى خان \* ولا يشترط أن يكون عالما بأنه مملوك حتى لو قال الغاصب للمالك أعتق هذا العبد  
فأعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع على الغاصب بشئ وكذا لو قال البائع للمشتري أعتق هذا وأشار  
الى المبيع فاعتقه المشتري ولم يعلم أنه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضه وبلزمه الثمن كما في الكشف الكبير كذا  
في البحر الرائق \* قال أبو بكر لو قال لرجل قل كل عبيدى أحرار فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبيده قال  
الفقيه وعندي انهم لا يعتقون ولو قال له قل أنت حر وهو لا يعلم بأن هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه  
وبين الله تعالى كذا في البنايع \* ومن شرطه النية في احد نوعي الاعتاق وهو الكتابة دون الصريح كذا  
في البدائع (وأما سببه) المنب له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس المالك في القريب وقد يكون الاقرار  
بجارية انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربى اشترى عبدا مسلما فدخل به  
الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا زوال يده عنه بان هرب من مولاه الحربى الى دار  
الاسلام كذا في فتح القدير \* وان اسلم عبد الحربى ولم يخرج اليه لا يعتق فان اسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على  
دارهم فعبده يكون عبدا له ولو اسلم عبد الحربى فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه  
المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لاصحابه وكذا لو باعه من ذى ولوعاد الحربى الى دار الحرب  
وخلف ام ولده او مدبر ادبره في دار الاسلام حكمه بعتقه ما كذا في قضاوى قاضى خان (وأما الفاظه فثلاثة  
انواع) صريح وخلق به وكناية (فالصريح) كلفظ الحرية والعتق والولاء وما اشترق منها وانه لا يفتقر الى  
النية وصفه به او أخبرا ونادى كقوله لعهده او امته انت حر أو معتق أو عتيق أو محرر أو قد حررتك أو أعتقتك  
أو أحررتك أو أعتقتك أو أومأ بمولى او هذا مولاي ولو نوى بهذه اللفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوى  
القدسى ولو نوى انه كان حر ان كان مسييا يصدق ديانة لا قضاء وان كان مولدا لا يصدق اصلا ولو قال أنت حر  
من هذا العمل او قال انت حر اليوم من هذا العمل عتق العبد في القضاء كذا في محيط السرخسى رجل قال  
لعبد أنت حر البتة فبات العبد قبل أن يقول البتة فانه يموت عبدا كذا في قضاوى قاضى خان رجل شهد  
ان اسم عبده حر ثم دعاه يا حر لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* فان اراد به الانشاء يعتق كذا في الاختيار  
شرح المختار \* ولو دعاه باقارسية يا آزاد يعتق ولو دعاه آزاد ثم دعاه يا آزاد لم يعتق ولو دعاه بالعربية يا حر  
يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك احد فقل أنا حر فاستقبله  
رجل فقال العبد أنا حر ان كان المولى قال له حين بعته سميتك حر فاذا استقبلك احد فقل أنا حر لا يعتق  
وان لم يكن المولى قال له سميتك حر او اعما قال له اذا استقبلك احد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر  
يعتق قضاء وما لم يقل العبد أنا حر لا يعتق كذا لو قال لعبد قل أنا حر لا يعتق ما لم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل  
أفلاى انك حر او قال انه حر عتق للعالم ولو قال للمأمور قل أفلاى أنت حر لا يعتق ما لم يقل المأمور ذلك  
هكذا في قضاوى قاضى خان \* ولو دعاه عبده سالما فقال يا سالم فاجابه مرزوق فقال أنت حر ولا نية له عتق  
الذى اجابه ولو قال عتبت سالما عتقا في القضاء وأما بينه وبين الله تعالى فانما يعتق الذى عنده خاصة ولو قال  
يا سالم أنت حر فاذا هو عبد آخر له ولغيره عتق سالما كذا في البدائع \* رجل قال لغيره أليس هذا حرا وأشار  
الى عبد نفسه عتق في القضاء كذا في الفقهية \* في قضاوى أبي الليث اذا قال لعبد أنت حر أو لامته أنت حر

قوله يا آزاد بفتح الهمزة  
مع المذمنا يا حر

(كتاب العتاق)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب العتاق وفيه سبعة ابواب)

(الباب الاول في نفسه شرعا وركنه وحكمه وانواعه وشرطه وسببه والفاظه وفي العتق بالمال وغيره) \*  
(أما نفسه شرعا) فهو أنه قوة حكمية تحدث في المحل من المالكية وأهلية الولايات والشهادات هكذا  
في محيط السرخسى \* حتى يصير به قادرا على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار في نفسه هكذا  
في التبيين (وأما ركنه) فاللفظ الذى جعل دلالة على العتق في الجملة أو ما يقوم مقامه كذا في البدائع  
(وأما حكمه) فهو زوال الملك والرق عن الرقيق في الدنيا ويلل الموثبة في الآخرة اذا اعتق لوجه الله تعالى  
كذا في محيط السرخسى (وأما انواعه) فاربعة واجب ومندوب ومباح ومحظور \* أما الواجب فالاعتاق  
في كفارة القتل والظهار واليمين والافطار لانه في باب القتل والظهار والافطار واجب مع التبيين عند  
القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التخيير وأما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير اجباب وأما  
المباح فهو الاعتاق من غير نية وأما المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق \* فمن اعتق عبده  
لشيطان او لعنه عتق الا انه يكفر هكذا في السراج الوهاج (وأما شرطه) فهو أن يكون المعتق حرا  
بالغا عاقلما لكامل العين هكذا في النهاية \* الصبي والمجنون ليسا من الادل ولهذا الواضاه الى تلك الحالة  
بأن قالوا اعتقته وأنا صبي أو مجنون وجنونه معه ولم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه أو جنونه اذا بلغت  
أوافقته فهو حر لم يعتق كذا في التبيين (الاصل) أنه اذا اضاف الاعتاق الى حال معلوم الكون وهو  
ليس من أهل الاعتاق فيها يصدق ولو قال اعتقته وأنا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع  
\* والذي يمين وفيه في حال افاقته عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق \* وعتق المكره  
والسكران واقع كذا في الهداية \* ومن شرط المعتق أن لا يكون معنوها ولا مدوها ولا مبرها ولا مفعي  
عليه ولا ناسحا حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء \* ولو قال رجل اعتقت عبدي وأنا نائم كان القول قوله ولو قال

اعتقه











كذا في العتابة \* ومعتق البعض كالمكاتب في توقف عتق كله على أداء البدل وكونه أحق بمكاسبه ولا بد  
ولا استخفافه وكون الرق كاملاً هكذا في النهر الفائق \* ولا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يتزوج الا  
انثنين كذا في التتارخانية \* ولا يجوز له التزوج الا باذن المولى ولا يبيع ولا يتصدق الا الشيء اليسير  
ولا يتكفل ولا يقرض الا انه اذا عجز لا يرث الى الرق كذا في غاية البيان \* ويجب ازالة الملك عن الباقي  
بالاستعفاء أو الاعتاق واذا زال كل ملكه بعق جئت كذا في الكافي \* واذا كان العبد بين شريكين  
فاعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان موسراً فشرى به بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه وان شاء  
استسعى العبد كذا في الهداية \* واذا اعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للآخر ان يبيع نصيبه  
ولا يهبه ولا يهبه لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في المبسوط للإمام السرخسي \* وفي النجفة للشريك فيه  
خمس خيارات ان كان المعتق موسراً ان شاء اعتق نصيبه وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استعفاء وان شاء  
ضمن شريكه المعتق غير أنه اذا دبره بصبر نصيبه مدبراً يجب عليه السعاية للعالم فيعتق ولا يجوز له أن يؤخر  
عتقه الى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي \* وان كان معسراً فكذاك الا انه لا يضمن كذا في خزائن المفتين  
\* وليس للشريك الساكن خيار التركة على حاله كذا في البدائع \* واختياره ان يقول اخترت أن أضمنك  
او يقول أعطني حتى أماناً اذا اختاره بالقلب فذلك ليس بشيء كذا في النهاية \* والولاة ينهين عن الاعتاق  
والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمين الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي \*  
ولا يرجع المستسعى على المعتق بما أدى بالاجماع كذا في الجوهرية السيرة \* واذا ضمن الذي اعتق فالمعتق  
بالخيار ان شاء اعتق ما بقي وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعى كذا في البدائع \* وان ابرأه  
الشريك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والولاة للمعتق وبطل استعفاء الساكن على العبد كذا في  
العتابة \* ولو باع الساكن نصيبه من المعتق او وهب على عوض فالقياس انه يجوز كالتضمين وفي  
الاستحسان لا كذا في النهاية \* واذا اختار الساكن ضمان المعتق اذا كان المعتق موسراً ثم أراد أن يرجع  
عن ذلك ويستسعى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى \* ذكر في الاصل اذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل \*  
ولو اختار استعفاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضي العبد بالسعاية أو لم يرض باقتناع الروايات كذا  
في المحيط الا اذا مات العبد كذا في العتابة \* والخيار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المبسوط  
لشخص الأئمة السرخسي \* ولو أن المعتق يرجع على العبد بما زرعه من الثمن ثم أحال الساكن عليه  
وكله بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان جائزاً والولاة كله للمعتق وان لم يختار شيئاً حتى يرجعه كان  
الارض عليه للعبد ولا تكون جنايته اختياراً منه للسعاية وكذلك لو اعتصب منه ماله وقبض نصف  
قيمه او اقرضه العبد أو باعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المبسوط لشخص الأئمة السرخسي \* والمعتق  
اليسار كونه مالكا مقدار قيمة نصيب شريكه عند الشيكاني وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطي \* وذكر  
في العيون والختار أن الموسر في زمان العتق من ملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدام ومتاع  
البيت وثياب البس كذا في الكافي \* ولو كان بين اثنين عتق أحدهما ألف وقيمة الآخر  
الفان اعتق أحدهما نصيبه وعند المعتق ألف درهم فهو موسر وراه ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى  
\* ولو كان عنده أقل من ألف ضمن أقله اقيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف ودينه وبين الآخر غلام قيمته  
خمسائة اعتقهما وله خمسائة فهو موسر ولو كان له أقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا  
في الظهيرية \* ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو علمت قيمته يوم اعتقه ثم ازدادت  
أو انقصت أو كانت أمة فولدت لم ياتفت الى ذلك كذا في البدائع \* ولو كان في يوم الاعتاق صحيحاً ثم عوى  
يجب نصف قيمته صحيحاً ولو كان أعوى يوم العتق فالحمل يباح عليه نصف قيمته أعوى كذا في فتح القدير \*  
وكذلك يعتبر بسار المعتق وعساره يوم الاعتاق حتى لو اعتق وهو موسر ثم عسر لا يطل حتى التضمين ولو  
اعتق وهو معسر ثم ايسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلف في قيمة العبد يوم العتق فان كان العبد قائماً  
يقوم العبد للعالم وان كان العبد هالكا فالقول قول المعتق وان اختلفا على ان الاعتاق سابق على الاختلاف

فأقول قول المعتق سواء كان العبد قائماً أو هالكا ان اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق اعتقته يوم كذا  
وقيته مائة وقال الساكن اعتقته لئال وقيته مائتان يحكم بالعق لئال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف  
الساكن والعبد في قيمته كذا في محيط السرخسي \* والجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكن  
والمعتق في قيمة العبد نظير الجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين الساكن والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط \*  
ولو اختلفا في اليسار والاعسار فان كان اختلافهما في حال الاعتاق فالقول قول المعتق والبينة بينة الآخر  
كذا في البدائع \* وان اختلفا في يسار المعتق وعساره والمعتق متقدم على الخصومة ان كانت مدة يختلف  
فيها اليسار والعسار فالقول قول المعتق وان كانت لا يختلف يعتبر الحال فان علم يسار المعتق للعالم فلا معنى  
للاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط السرخسي \* معتق البعض اذا كوتب فان كاتبه  
على الدراهم او الدنانير فان كانت المكتوبة على قدر قيمته جازت وان كاتبه على أقل من قيمته يجوز أيضاً وان كان  
كاتبه على أكثر من قيمته فان كانت الزيادة مما يتغابن الناس في مثلها جازت أيضاً وان كانت مما لا يتغابن الناس  
في مثلها بطرح عنه الفضل وان كانت المكتوبة على العروض جازت بالقليل والكثير وان كانت على الحيوان  
جازت كذا في البدائع \* وان كاتبه على عروض وعجز عن الكتابة سقط عنه ما التزم من العروض ويجوز على  
السعاية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له ان يضمن الشريك شيئاً كذا في المبسوط \* ولو كان  
شريك المعتق في العبد مبيعاً او مخرجاً له أو أباً او جده أو وصي فوليته أو وصيه بالخيار ان شاء ضمن المعتق وان شاء  
استسعى العبد وان شاء كاتبه وليس له ان يعتق او يدبره وكذلك لو كان الشريك مكاتباً أو مآذوناً عليه دين  
فانه يختار بين الضمان والسعاية والمكاتب الا أنهم لا يملكان الاعتاق وان لم يكن على العبد دين فاختار للمولى  
فان اختار الشريك السعاية في الصبي والمجنون والولاة لهما وفي المكاتب والمآذون والولاة للمولى كذا  
في البدائع \* وان لم يكن للصبي أب ولا وصي الاب ولا وصي الام وكان العبد مآذوناً الصغير عن الام  
لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد حكى عن الحاكم أبي محمد رحمه الله أنه قال سألت استاذي  
الفتية أبا بكر البلخي رحمه الله عن ذلك فقال اذا كان له وصي أم وليس له وصي غيره فله ان يضمن المعتق  
وله استعفاء العبد أيضاً وان كان الاستعفاء في معنى الكتابة \* وليس لوصي الام ان يكتب كذا في المحيط  
\* وان لم يكن للصغير والمجنون ولي ولا وصي فان كان هناك كما كتب الحاكم من يختار لهما اصلح الامور من  
التضمين والاستعفاء والمكاتب وان لم يكن هناك كما وقف الامر حتى يبلغ الصبي ويبقى المجنون فيستوفيان  
حقوقيهما من الخيارات الخمس كذا في البدائع \* واذا مات العبد قبل ان يختار الساكن شيئاً والمعتق موسر  
فأراد تضمين المعتق فله ذلك في المشهور وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد  
وترك كسباً كتبه بعد العتق فليس مكتوب تضمين المعتق بخلاف وهل له ان يأخذ السعاية من كتب العبد  
اختلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك واليه مال الحاكم ابو نصر رحمه الله تعالى وعمامة المشايخ على أنه ليس له  
ذلك واليه أشار محمد رحمه الله في الاصل \* هذا اذا مات العبد قبل ان يختار الساكن شيئاً والمعتق موسر  
أما اذا كان المعتق معسراً وبقي المسئلة بماله فليس مكتوب ان يأخذ السعاية من كتب العبد ان ترك العبد  
كسباً كتبه بعد العتق بخلاف وان لم يترك العبد كسباً كتبه بعد العتق بقيت السعاية في شأني العبد  
الى أن يظهر له مال او يتبرع منه متبرعاً بداراً عليه او يبرئه الساكن كذا في المحيط \* واذا ضمن المعتق يرجع  
على المعتق بما ضمنه في تركه العبد ان كان له تركه وان لم يكن له فهو دين عليه كذا في البدائع \* وان كان العبد ترك  
مالاً قد اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق بين الموليين نصفين وما اكتسب  
بعد العتق فهو تركه العبد فرجع فيه الساكن والمعتق اذا ضمن وما بقي فهو ميراث للمعتق وان اختلفا فيه  
فقال أحدهما هذا مما كتبه قبل العتق وهو ميراثنا وقال الآخر اكتسبه بعده فهو بمنزلة مالوا كتسبه بعده  
ومن ادعى فيه تاريخاً سابقاً لا يصدق الا بحجة كذا في المبسوط \* واذا مات الساكن فلو رثته ان يختاروا  
الاعتاق والضمان والسعاية كذا في محيط السرخسي \* فان ضمنوا المعتق فالولاة كله للمعتق وان اختاروا  
الاعتاق او الاستعفاء فالولاة في هذا النصيب للذكور من أولاد الميت دون الاناث وان اختار بعضهم  
السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد منهم ما اختار من ذلك \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله



أنه ليس لهم ذلك الا ان يجتمعوا على التضمين او الاستعلاء وهذا هو الاصح كذا في المبسوط \* وان مات  
المعتق فان كان الاعتاق في سال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وان كان في حال مرضه  
لم يضمن شيئا حتى يؤخذ من تركته وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في البدائع \* ويسمى العبد للهولي  
عند أبي حنيفة رحمه الله هكذا في المحيط \* واذا كان العبد بين اثنين اعترق أحدهما نصيبه فأراد الساكت  
ان يضمن شريكه نصف نصيبه ويسمى العبد في النصف الآخر هل له ذلك قال الفقيه أبو الليث لا رواية  
في هذه المسئلة فلما قلنا ان يقول له ذلك ولما قلنا ان يقول ليس له ذلك كذا ذكره في الزيادات في كتاب الغصب  
كذا في الظهيرية \* في المشتق عن أبي يوسف رحمه الله عتق رجلين أحدهما وهو معسر حتى  
وجبت السعاية على العبد فان كان يسرى فهو بمنزلة حر عليه دين الى ان يقضيه والحكم في حق هذا انه ان كان  
من يعقل ويعمل بيديه اوله عمل معروف أنه يواجر من رجل ويؤخذ اجره ويقضى منه دينه وفيه أيضا عبد صغير  
بين رجلين فاعتقه أحدهما وهو معسر فأراد الآخر ان يواجره فان كان العبد يعقل ورضي بذلك جاز عليه وكان  
الاجر للذي لم يعترق قصاصا من حقه هكذا في الذخيرة \* ولو اعترق أحدهما ما نصيبه باذن صاحبه فلا ضمان  
عليه وانما الاستعلاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق \* المضارب بالنصف اذا اشتري برأس  
المال وهي ألف عتق عتق كل ألف فاعتقه مضارب المال عتقوا ضمن نصيب المضارب موسرا كان او معسرا  
كذا في الكافي \* قال أبو يوسف رحمه الله في عتق عتق رجلين قال أحدهما أحدهما حر وهو فقير ثم استغنى ثم  
اختار ايقاع العتق على أحدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك لو مات قبل ان يختار وقد استغنى قبل الموت  
ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رحمه الله يعتبر القيمة يوم تكلم بالعتق كذا في الابيضاح \* واذا كان  
العبد بين جماعة عتق أحدهم نصيبه واختار بعض الساكتين السعاية في نصيبه وبعضهم الاعتاق وبعضهم  
الضمان فلكل واحد ما اختار في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وقال أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى في عتق عتق ثلاثة اعترق أحدهم نصيبه ثم اعترق الآخر بعد فليس الساكت ان يضمن المعتق الاول ان كان  
موسرا وان شاء اعترق او دبر او كاتب او استسعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني وان كان موسرا فان اختار  
تضمين الاول فلا قول ان يعترق وان شاء دبر او كاتب وان شاء استسعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني  
كذا في البدائع \* وان اعترق أحدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معا فليس لواحد الرجوع واذا دبر أحدهم  
اولا ثم اعترق الثاني ثم كاتب الاخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه ولا يرجع المكاتب على أحد  
فان دبر ثم كاتب ثم اعترق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا وما للمكاتب ان يعجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه  
وان كاتب اولاً ثم دبر ثم اعترق فان لم يعجز العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وان عجز يرجع على المدبر ثلث قيمته لا على  
المعتق كذا في محيط السرخسي \* وان كان العبد بين ثلاثة نفر فدبره أحدهم ثم اعترقه الثاني وهما موسران  
عند أبي حنيفة رحمه الله تدبر المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت ان يضمن المدبر  
ثلث قيمته وليس له ان يضمن المعتق وان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وان شاء اعترقه واذا ضمن المدبر للمدبر  
ان يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* اذا كان المدبر معسرا  
فليس الساكت الاستعلاء دون التضمين ثم الساكت اذا اختار تضمين المدبر كان ثلثا الولاء للمدبر وثلثا للعتق  
وان اختار سعاية العبد كان الولاء بينهم اثلاثا كذا في غاية البيان \* والمدبر أيضا ان يضمن الذي اعترق ثلث  
قيمه مدبر وليس له ان يضمن المعتق ما أدى الى الساكت من قيمة نصيبه ويكون الولاء بين المدبر والمعتق  
اثلاثا لثلاثة للمدبر وثلثة للمعتق كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* وان شاء المدبر اعترق نصيبه  
الذي دبره وان شاء استسعى العبد فان اختار الضمان كان للمعتق ان يستسعى العبد كذا في البدائع \*  
أما اذا كان المعتق معسرا فلا مدبر استعلاء العبد دون التضمين كذا في غاية البيان \* ولو ضمن الساكت  
المدبر نصيبه ثم اعترقه كان للمدبر ان يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثة مدبر او ثلثة قنا كذا في النهاية تافلا عن الترتائي  
\* وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنا وقبل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في  
الكافي \* اذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يعلم ايهام اول فنقول  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على أحد وتدبر المدبر في نصيبه أيضا

نافذ وهو غير ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبر او يرجع على المعتق بسدس قيمته ويستسعى العبد  
في سدس قيمته استسعا فاما المكاتب فان منى العبد على كتابته يؤدى اليه مال الكتابة والولاء بينهم اثلاثا  
وان عجز كان للمكاتب ان يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنا  
ويكون ولاؤه بينهما بينهما نصفين كذا في المبسوط \* وان شاء اعترقه وان شاء استسعى كذا في النسيب \*  
وان كان العبد بين خمسة رهط فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن  
وترجع الخامس على نصيبه ولم يعلم ايهام اول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكم العتق والتدبير على  
ما بينا في الفصل الاول الا ان التضمين والاستعلاء هنالك في الثلث وهنا في النصف فاما في البيع فان تصادقا أنه  
كان بعد العتق والتدبير او قال السانع كان قبل العتق والعبد في يده وقال المشتري كان بعده فالبيع باطل  
وان تصادقا أنه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء امضاه واعتق نصيبه  
او استعلاء فيكون ولاؤه له وان شاء ضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه ان كانا موسرين ويرجعان به على  
العبد وأما المرأة فان تصادقا أن التزوج كان بعد العتق أو التدبير فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج  
وان تصادقا أن التزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار ان شاءت تركت المسمى وضمنت الزوج خمس  
قيمه وان شاءت اجازت واعترقت أو استعنت العبد في خمس قيمته وولاء خمسة لها وان شاءت ضمنعت المعتق  
والمدبر خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي بالزيادة ان كانت بخلاف المشتري فاما نصيب المكاتب فهو على  
ما ذكرنا ان أدى البدل اليه عتق من قبله وان عجز كان له ان يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا  
موسرين ولو كان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لابن له صغير لا يعلم قبل العتق كان او بعده فالقول فيه  
قول الاب فان قال الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الاب في نصيب  
الابن مقام الابن ان لو كان بالغاً في التضمين او الاستعلاء وليس له حق الاعتاق فان كان المعتق والمدبر موسرين  
ضمنهما سدس قيمته للابن بينهما نصفين وان شاء استسعى العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط  
لشمس الأئمة السرخسي \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان المملوك بين ثلاثة لا أحدهم نصفه وللآخر  
ثلثه وللآخر سدسه فاعتق صاحب النصف والثلث ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين واصحاب النصف  
نصف الولاء نصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن واصحاب الثلث ثلث الولاء نصيبه ونصف سدس الولاء  
بما ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء او الهبة او الصدقة  
او الوصية او الامهارة والارث عتق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين ان يعلم الآخر انه ابن شر يملكه او لم  
يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنتوموسرا كان الاب او معسرا كذا في  
التتارخانية ناقلا عن النسيب \* ولشر يملك ان يعترق نصيبه ان شاء او يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له  
غير ذلك هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يضمن الاب في غير الارث ان كان موسرا وان كان معسرا  
استسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنتوموسرا \* واجمعوا على أنه لو ورثناه لابننا وكذا في كل قريب  
يعتق كذا في فتح القدير \* وان بدأ الاجنبي فاشتري نصفه ثم اشتري الاب نصفه الاخر وهو موسر  
فلاجنبي بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى كذا في الهداية وان شاء اعترقه كذا في غاية البيان \* ولو باع رجل نصف عبده او وهبه من قريبه  
لم يضمن من عتق عليه لشر يملكه بذلك ولم يعلم وهي العبد في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كذا في محيط السرخسي \* اجمع أصحابنا على أن أحد الشريكين لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشر يملكه  
ان يضمن المشتري اذا كان موسرا وليس له تضمين البائع كذا في غاية السرخسي \* وسعى العبدان كان معسرا  
بالاجماع كذا في النسيب \* اخوان ورثا عبدا من أبيهما فقال أحدهما هو اخي لابي وجد الآخر  
لم يضمن المقر ويسعى العبد في نصيبه وان قال هو اخي لامي وليس أخوه معروفا لامي ضمن نصيبه كذا في محيط  
السرخسي \* واذا اعترق امة بينه وبين آخر ثم ولدت فللشريك ان يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم اعترق ولا يضمنه  
شبان من قيمة الولد كذا في المبسوط \* ولو اعترق أحد شريكي الامة ما في بطنها فولدت أو أميتها للا ضمان عليه  
ولو ولدت أو أمها يضمن كذا في البحر الرائق \* واذا اعترق أحد الشريكين الجارية وهي حامل ثم اعترق



الآخر ما في بطنها ثم أراد ان يضمن شره كتحف قيمة الام لم يكن له ذلك وهو اختيار من له السعاية ولو اعتقبا جميعا ما في بطنها ثم اعتق أحدهما الام وهو موسر كان لصاحبه ان يضمنه نصف قيمته ان شاء والحبل نقصان في نبات آدم فانما يضمنه نصف قيمته كما لا كذا في المبسوط \* ولو علق أحد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما جعل فلان غدا بيان قال ان دخل زيد الدار غدا فانت حر وعكس الآخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حر ومضى القدر ولم يدركه زيد الدار لم لا يعتق نصف العبد وبقي العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانا موسرين او معسرين او أحدهما موسرا والآخر معسرا وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنتز \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في عتق عتق بين رجلين قال أحدهما لأحد العبدين انت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد الآخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادقا أنهما لا يعلمان دخل ولم يدخل فان هذين العبدين يعتق من كل واحد منهما ربعه وبقي في ثلاثة أرباع قيمته بين المولين نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يسي كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في البدائع \* اذا قال أحد الشريكين للعبدان دخلت الدار اليوم فانت حر وقال الآخر ان لم تدخل فانت حر فمضى اليوم ولا يدري ادخل ام لا اعتق نصفه وبقي في النصف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا او معسرين كذا في محيط السرخسي \* ولو ان عبدان بين رجلين حلف أحدهما بعتقه أنه قد دخل الدار وحلف الآخر أنه لم يدخل فقد عتق نصف العبد وبقي العبد في نصف قيمته بينهما موسرين كانا او معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الإيضاح \* عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك امس فهو حر وقال الآخر ان لم اكن بعتك نصيب امس فهو حر فان العبد يعتق لان كل واحد من عتق ان صاحبه حاث فيقال لمدعي البيع اقم البينة فان اقام قضى بالبيع والتحن وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وان لم يكن له بينة واراد ان يحلف المشتري فله ذلك فان نكل المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسي العبد في نصف قيمته للمعسر سواء كانا موسرين او معسرين او كان المدعي للبيوع موسرا او معسرا وعندهما ان كانا معسرين او كان مدعي البيوع معسرا فكذلك وان كان موسرين او كان مدعي البيوع موسرا لا يسي وأما مدعي البيوع فقد ذكر في رواية أبي حنيفة ان العبد لا يسي له سواء كانا موسرين او معسرين او أحدهما موسرا والآخر معسرا عندهم وهو الصحيح ثم اذا حلف منكرا الشراء كان له ان يحلف البائع اذا كان موسرا فان نكل لزمه وان حلف كان الجواب كالسعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي ان يحلفه الا بطلب منكرا الشراء واذا قال البائع ان كنت بعتك نصيب من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعتني نصيبك فهو حر بزم مدعي الشراء بأقامة البينة فان اقام فالعبد رقيق وان لم يكن له بينة حكم عن الفقيه أي احق أنه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا ينعى واذا حلف المدعي عليه لم يثبت البيوع فيسمى العبد في كل القيمة بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا او معسرين وعندهما ان كانا معسرين يسي لهما وان كانا موسرين او مدعي الشراء موسرا يسي في نصف قيمته لمدعي الشراء وان قال أحدهما اشتريت نصيبك ان لم اكن اشتريته فهو حر والاخر ما بعت نصيبك منكم وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعتته فهو حر بزم مدعي القاضي بالبينة فان اقام البينة ظهر ان كل واحد منهما بار في عيونه وبقي العبد رقيقا بينهما وان اقام أحدهما البينة فالعبد كله رقيق له وان لم يقيم البينة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جازان نكالا بقي العبد رقيقا بينهما كالوا فاما البينة وايضا نكل لزمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد للذي حلف وان حلفا جميعا يخرج العبد عن السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للصبري \* وفي الجامع الكبير ان أحد الشريكين اذا قال لصاحبه ان شررت العبد الذي بيننا فهو حر فضر به حتى عتق على الخالف نصيبه يضمن الخالف ان كان موسرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان \* عبد بينهما قال أحدهما لصاحبه ان شررت فهو حر وقال الآخر ان لم اضربه اليوم فهو حر ففتر به فان الخالف الاول يضمن نصيب الضارب كذا في التمراشي \* واذا قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فكذلك مملوك مع غيره لا يعتق فان اشترى نصيب شريكه عتق وان باع نصيبه ولا ثم اشترى نصيب شريكه

لم يعتق ولو قال املكه بعينه اذا ملكك فانت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي عتق كذا في المبسوط \* ذكر ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في عتق بين رجلين زعم أحدهما ان صاحبه اعنته منذ سنة وأنه هو اعنته اليوم وقال شريكه لم اعنته وقد اعنتت أنت اليوم فاضن لي نصف القيمة يعتقك فلا ضمان على الذي زعم ان صاحبه اعنته منذ سنة وكذا لو قال انا اعنتته أمس واعنته صاحبي منذ سنة وان لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بينة انه اعنته أمس فهو ضمان لشريكه كذا في البدائع \* ولو قال اعنته شريكى منذ شهر وأنا منذ يومين لم يضمن لانه لم يقر على نفسه بالضمان كذا في الظهيرية \* امة بين اثنين زعم أحدهما أنها أمة ولد صاحبه وأنكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوما وتخدم للمعسر يوما ولا سعاية عليها للمعسر ولا سبيل للمعسر عليها كذا في الكافي \* ونصف ولائها ونصف كسبها للمعسر ونصفه موقوف ونفقتها في كسبها فان لم يكن نصفه على المعسر ولا يضمن للمعسر ولومات المعسر عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لزعم المعسر وتسمى في نصيب المعسر لورثته ولو أقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه ينكر فانه موقوف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الامة فان مات أحدهما عتقت ولأولها موقوف كذا في التمراشي \* ولو قال اعتقت هذا العبد أنا وأنت أو عكسه أو قال اعتقنا فان صدقه عتق منهما وان كذبه في الأول كذا في التمراشي نافية ناقلا عن جامع الجوامع \* واذا شهد أحد الشريكين على الآخر باعتاق بأن كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفسه ولم يجوز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه وبقي العبد في قيمته بينهما موسرين كانا او معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان اعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستدعاء جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب المعسر على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عند لان الاعتاق يتجزى فاذا اعتقا فقد جاز عتقهما والولا بينهما وكذلك ان استسمى وأدى السعاية قالوا لهما كذا في البدائع \* واذا وجبت السعاية لهما لوشهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تقبل شهادته وكذلك اذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه بالاستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط \* ولو شهد أحد الشريكين مع الآخر على شريكه بالاستيفاء السعاية لم تجز شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لوشهد له عليه بغصب أو جراحة أو شيء يجب له عليه مال في شهادته مردودة كذا في المبسوط \* وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وأنكر الآخر يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه واذا اتحا القاسي العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بين حال اليسار والاعيار كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في المضمرات \* والولا لهما كذا في الهداية \* ولو اعترف أنهما اعتقا معا أو على التعاقب وجب أن لا يضمن كل الآخر ان كانا موسرين ولا يسي العبد ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر فان المنكر يجب أن يحلف كذا في فتح القدير \* واذا كان العبد بين ثلاثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه أنه اعنت نصيبه وأنكر المشهود عليه فالعبد يسي بينهم اثلاثا واذا استوفى أحدهم شيئا من السعاية كان للآخرين أن يأخذوا منه ثلثي ما أخذ كذا في المحيط \* ولو كان الشراء ثلاثة نفر شهد كل اثنين أنه اعنت لم تقبل كذا في فتح القدير \* واذا شهد أحد الشريكين على أحد شريكه أنه اعنت نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الأول أنه اعنت نصيبه فالقاضي لا يقضى على واحد منهما بالعتق كذا في المحيط \* وان شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما وكذلك ان شهدا أنه استوفى المال كله بوكالة منهما لم تجز شهادتهما عليه وبرئ العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشرك في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط \* امة بين رجلين شهد رجلان على أحدهما بعينه انه اعنتها وكذبته الامة وأدعت على الآخر العتق وجد الآخر وحلف عند القاضي انه ما اعنتها فانما يعتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها المدعى كذا في الذخيرة \* واذا كانت امة بين رجلين فشهدا بها أحدهما على الشريك أنه اعنتها فشهدا بها معا باطلة ولو شهدا على أيهما انه اعنتها جاز ذلك فان كان الاب موسرا ماتت الخادمة وتركت ما لا وقد ولدت بعد العتق ولدا فأراد الشريك أن يسي الولد فليس له ذلك كافي حياة الامة لم يكن له سبيل على استعلاء الولد فكذلك بعد موته اذا خلفت مالا ولكن له أن يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياته ثم يرجع الشريك



بما يضمن في تركها كما كان يرجع عليها لو كانت حية خائفي وهو ميراث للابن وان لم تدع مالا يرجع به على الابن واذا لم تمت فاختر الشريك أن يستعيرها فهي بمنزلة المكتوبة في تلك السعاية كذا في المبسوط \* واذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه أعتق وهو موقوف للقاضي يقضي بعتقه وكان الشريك أن يضمه كذا في المحيط \* ويرجع به على الغلام والولاء له وان كان جاحدا للعتق كذا في المبسوط \* ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر الاصل فالقاضي يقضي بحريته ولا ولاء له عليه وليس للشريك أن يضمه ولو شهدوا على اقراره أن الذي باعه قد كان أعتقه قبل أن يبيعه عتق من مال المشهود عليه كذا في المحيط \* وولاؤه موقوف لأن كل واحد منهما يتقيه عن نفسه فان البائع يقول أنا ما أعتقته وانما عتق باقرار المشتري فله وولاؤه والمشتري يقول بل أعتقه البائع فالولاء له فلهذا توقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى تصديق صاحبه فيكون الولاء له وان شهدوا على اقراره بأن البائع كان دبره أو كانت أمة واقر أن البائع كان استولاه قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتق حتى يور البائع فاذا مات عتقا إذا كان المدير يخرج من ثلث مال البائع والجنانية عليها كالجنانية على مملوكين قبل موت البائع ولو وقف جنايتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* اذا أقر أحد الشريكين أن صاحبه أقر عليه بعتق نافذ فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي \* اذا كان العبد بين ثلاثة غاب أحدهم فشهد الحاضران على الغائب أنه أعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين واذا حضر الغائب يقال للعبد أعد البيعة واذا أعد البيعة عليه يقضي بعتق نصيبه كذا في المحيط \* واذا شهد شاهدان على أحد الشريكين أن شريكه الغائب أعتق نصيبه من هذا العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية \* ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضر أن يترقه ويوقف حتى يقدم الغائب استخسا نا واذا حضر الغائب فلا بد من إعادة البيعة عليه للحكم بعتقه فان كانا غائبين قضيت البيعة على أحدهما بعينه أنه أعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة لا بخصوصية تقع من قبل قذف أو جنابة أو وجهه من الوجهه فحينئذ تقبل البيعة اذا قامت على أن المولين أعتقاه أو أن أحدهما أعتقه واستوفى الاخر السعاية منه كذا في المبسوط \* اذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحدهم أنه أعتق نصيبه على كذا وقال العبد أعتقني بغير شيء وشهد الشريك أن أنه أعتقه على كذا فشهدا بينهما جائزة وكذلك ان شهد أبو الشريك أو ابناهما بذلك واذا أعتق بعض الشركاء العبد وفي يد العبد أموال اكتسبها ولا يدري متى اكتسبها واختلف فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

### باب الثالث في عتق أحد العبدین

العتق اذا أضيف الى المجهول صح وثبت للمولى اختيار التعيين سواء قال أحد كاحتر أو قال هذا حر أو هذا أوسى فقال سالم حر أو بزيغ كذا في الايضاح \* ولو قال هذا حر والا فلهذا فكله أحد كاحتر كذا في خزائن المفتين \* واذا خلع العبدان الى الحاكم اجبره على البيان كذا في محيط السرخسي \* وان لم يخاصمه واختار ايقاع العتق على أحدهما وقع عليه حين اختار وهما قبل ذلك بمنزلة العبدین مادام خيار المولى باقيا وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج \* والمولى أن يستعملهما قبل الاختيار وله أن يستعملهما ويستكسبهما وتكون الفلأه والكسب للمولى ولو جئى عليه ما قبل الاختيار فان كانت الجنابة من المولى فان كانت على مادون النفس بأن قطع يدي العبدین فلا شيء عليه سواء قطعهما معا أو على التعاقب وان كانت جنابة على النفس فان قتلها على التعاقب فالأول عيب والثاني حر فاذا قتل حرًا فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلها معا بضرية واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما لورثته وان كانت الجنابة من الاجنبى فان كانت فيمادون النفس بأن قطع انسان يدي العبدین فعليه أرش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون ارشهما للمولى سواء قطعهما معا أو على التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يخلو اما أن يكون واحدا واما أن يكون اثنين فان كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما

وان قتلها على التعاقب يجب على القاتل قيمة الأول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما رجلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا فعلى كل واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى وان وقع قتل كل واحد منهما على التعاقب فعلى قاتل الأول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع \* ولو قال لامتبه أحد كاحتر فوالت كل واحد منهما ولدا أو ولدت احدهما فانه يعتق ولدا التي اختار المولى ايقاع العتق عليها ولو ماتت الامتان معا وقتلها معا خيرا للمولى في أن يوقع العتق على أى الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيأ يريده أن الابن الذى عينه المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيأ كذا في الظهيرية \* فان مات أحد الولدين حال حياة الامتين لم يلفته الى ذلك بخلاف ما اذا مات أحد الولدين بعد موت الامتين كذا في المحيط \* ولو وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقرا متين ويكون للمولى كذا في البدائع \* ولو جنت احدهما جنابة قبل أن يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليه بعد علمه بالجنابة كان مختارا للجنابة وان مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمتها لورثة المولى وكان على المولى قيمة التي جنت في ماله كالأعتق الجنابة قبل أن يعلم بالجنابة كذا في المبسوط \* ولو باعهما ماضقة واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح \* ولو باعهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري أجبر البائع على البيان فاذا عين البائع العتق في أحدهما عين الملك الفاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات البائع قبل البيان يقال للورثة ينو اذا ائتمروا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيهما كذا في المحيط \* فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق فيهما حتى يفسخ القاضي البيع فاذا فسخه انقسم وعتق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار أو تصدق بهما أو تزوج عليهما ما يجبر فيختار العتق في أيهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهارة في الآخر وان مات المولى قبل أن يعين العتق في أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في البدائع \* ولو أسرهما أهل الحرب كان للمولى أن يوقع العتق على أحدهما ويكون الآخر لاهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل ملك أهل الحرب فيهما لان الجزية قد شاعت فيهما ولو اشتراهما رجل من أهل الحرب فلهما أن يوقع العتق على أيهما شاء ويأخذ الآخر بحصته من الثمن فان اشترى رجل أحدهما من أهل الحرب فاختر المولى عتقه وبطل الشراء فان أخذه بالثمن الذى اشتراه به عتق الآخر ولو أسر أهل الحرب أحدهما لم يعتق كذا في الظهيرية \* وان اشترى المولى أحدهما من الكافر فالآخر حر كذا في خزائن المفتين \* رجل قال في صحته أحد كاحتر ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك الى أحدهما عتق ذلك من جميع المال وان كان قيمته أكثر من الثالث كذا في شرح الطحاوى \* (البيان أنواع ثلاثة \* نص ودلالة وضرورة) \* (أما النص) \* فمخوأن يقول المولى لاحدهما عتقك عتبت أو نويت أو أردت بذلك اللفظ الذى ذكرت أو اخترت أو تكون حر اللفظ الذى قلت أو بذلك اللفظ الذى قلت أو بذلك الاعتاق أو اعتقتك بالحق السابق وغير ذلك من الالفاظ فلو قال أنت حر أو اعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ أو بالعتق السابق فان أرد له عتقا مستأنفا عتقا جيعا هذا بالاعتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال عتبتك الذى لم يبق يقول أحد كاحتر يصدق في القضاء ويحمل قوله اعتقتك على اختيار العتق أى اخترت عتقتك \* (وأما الدلالة) \* فهو أن يخرج المولى أحدهما من ملكه بالبيع أو يرهن أحدهما أو يزوج أو يكره أو يكتب أو يبر أو يستولد بأن كانت أمة كذا في البدائع \* واذا باع أحدهما أو باع بشرط الخيار لنفسه أو للمشتري أو باع يعاقبا فمدا ولم يعلم أو سلم أو ساوم أو أوصى به أو زوج أحدهما أو حلف على أحدهما بالحرية ان فعل شيأ فلهذا كله اختيار العتق في الآخر كذا في المحيط \* ولو قال لامتبه أحد كاحتر ثم جامع احدهما ولم تعلق لم يعتق الاخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما لو علق عتقت الاخرى اتفاقا كذا في فتح القدير \* وحل وطو حيا على مذهبه الا انه لا يفتي به هكذا في الهداية \* ولو قال لامتبه أحد كاحتر فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية \* (وأما الضرورة) \* فمخوأن يموت أحد العبدین قبل الاختيار فيعتق الآخر وكذا اذا قتل احدهما سواء قتل المولى أو اجنبى غير أن القتل ان كان من المولى فلا شيء عليه وان كان











عتق الجارية والغلام وإذا قال ان كان أول ولد تلديه غلاما فانت حرة وان كان جارية فهي حرة فولدتها  
جميعا فان علم أن الغلام أول عتقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان الجارية ولدت أول عتقت الجارية  
والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم وانفق الام والمولى على شيء فكذلك وان قال لا ندري فالغلام رقيق  
والابنة حرة ويعتق نصف الام كذا في المبسوط \* وان ادعت الام سبق الغلام فالقول للمولى مع الميم كذا  
في الترتاشي \* ولو قال لامته ان ولدت غلاما ثم جارية فانت حرة وان ولدت جارية ثم غلاما فالغلام حرة  
فولدت غلاما وجارية فان كان الغلام أول عتقت الام والغلام والجارية رقيقان وان كانت الجارية أول عتق  
الغلام والام والجارية رقيقان وان لم يعلم أيهما أول وانفق على أنهما لا يعلمان ذلك فالجارية رقيقة واما  
الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه وبسعي في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى  
مع عيته على علمه \* هذا اذا ولدت غلاما وجارية فأما اذا ولدت غلامين وجاريتين والمسئلة بجاهلها فان ولدت  
غلامين ثم جاريتين عتقت الام وعتقت الجارية الثانية بعتقها وبقي الغلامان والجارية الاولى ارقاء وان ولدت  
غلاما ثم جاريتين ثم غلاما عتقت الام والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الام وان ولدت غلاما ثم جارية  
ثم غلاما ثم جارية عتقت الام والغلام الثاني والجارية الثانية يعتق الام وبقي الغلام الاول والجارية الاولى  
ارقاء وان ولدت جاريتين ثم غلامين عتق الغلام الاول لا غير وبقي من سواهما رقيقا وكذلك اذا ولدت جارية  
ثم غلامين ثم جارية عتق الغلام الاول لا غير وكذلك اذا ولدت جارية ثم غلاما ثم جارية ثم غلاما عتق الغلام الاول  
لا غير وان لم يعلم فان اتفقوا على أنه لم يعلم الاول يعتق من الاولاد من كل واحد ربعه واما الام فيعتق منها نصفها  
وتسعى في نصف قيمتها وان اختلفوا فالقول قول المولى مع عيته على علمه كذا في البدائع \* ولو قال أول  
ولد تلديه فهو حرة فولدت ميتا ثم جارية عتقت الحرة ولو قال فانت حرة فمعتق ذلك عتقت بالميته كذا في خزائن المفتين  
\* واذا قال الرجل لامته ما في بطن احدا كما حرقه ان يقع العتق على ايم ماشاء فان ضرب بطن احدهما  
رجل فالقت جنيينا ميتا لاقل من ستة أشهر منذ تكلم بالعتق فهو رقيق ويتعين الآخر له عتق ولو ضرب  
رجلان كل واحد منهما بطن احدهما والقت كل واحد جنيينا لاقل من ستة أشهر منذ تكلم بالعتق كان  
في كل واحد منهما مثل ما في جنيين الامة كذا في المحيط \* ولو قال لثلاث اماء ما في بطن هذه حرة وما في بطن  
هذه اوما في بطن هذه عتق ما في بطن الاولى وهو مخير في الباقيين كذا في الظهيرية \* ولو قال ان كان ما في بطن  
جارية غلاما فاعتقه وان كانت جارية فأعتقوها ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية فعلى الوصي ان يعتقهما  
من ثلثه وان قال ان كان اول ولد تلديه غلاما فانت حرة وان كان جارية ثم غلاما فمعتق حرة فولدت غلاما  
وجاريتين لا يعلم أيهما أول عتق نصف الام ونصف الغلام أيضا ويعتق من كل واحد من الجاريتين ربعها وتسعى  
في ثلاثة ارباع قيمتها قال أبو عبيدة رحمه الله تعالى وهذا غلط بل الصحيح أنه يعتق من كل واحد منهما ثلاثة  
ارباعها وتسعى في الربع ومن أحبا شارحه الله تعالى من تكلف لتخصيص جواب الكتاب وقال احدى  
الجاريتين مقصودة بالعتق في حالة فلا يعتبر مع هذا جانب التبعية فيها واذا سقط اعتبار التبعية فاحدهما  
اعتق في حال دون حال فيعتق نصفها ثم هذا النصف بينهما ما ولكن هذا يكون مخالفا في التخصيص للمسائل  
المتقدمة فالاصح ما قاله أبو عبيدة رحمه الله كذا في المبسوط \* واذا شهد رجلان على رجل أنه اعتق أحد عبديه  
فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو شهد أنه اعتق أحد عبديه لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وان لم تكن الدعوى شرطافيه وهذا كله اذا شهد في صحته أنه اعتق أحد عبديه واما اذا شهد أنه  
اعتق أحد عبديه في مرض موته او شهد اعل تدبيره في صحته او في مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد  
الوفاة تقبل استقصانا ولو شهد بعد موته أنه قال في صحته أحد كما حرق قديلا لا تقبل وقيل تقبل كذا  
في الهداية \* والاصح أن تقبل كذا في الكافي \* ولو شهد أنه اعتق أحد عبديه الا ان يشهد لم تقبل  
ولو شهد ان أحد هذين الرجلين اعتق عبده لم تقبل كذا في الترتاشي \* ولو شهد أنه اعتق عبده مسالما  
ولا يعرفون سالما ولا عبدا واحدا مسالما عتق ولو كان له عبدان كل واحد اسمه سالم والمولى يجمع لم يعتق  
واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو شهد بعتقه وحكم بشهادتهما  
ثم رجعا عنه فمضنا قيمته ثم شهد آخر ان المولى كان اعتقه بعد شهادتهما لم يسطع عنهما الشمان اتفقا وان

شهدا أنه اعتقه قبل شهادتهما لم تقبل أيضا ولم يرجعا بضمنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا  
في الكافي \* في الجامع اذا قال الرجل لعبدين له اذا جاء غدا فاحدكما حرة ثم مات أحدهما اليوم او اعتقه  
او باعه او وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغديعتق الثاني فان قال المولى قبل مجي الغدا اخترت ان يقع العتق  
اذا جاء غدا على هذا العبد بعينه كان باطلا \* وفي الجامع أيضا اذا قال الرجل لعبدين له اذا جاء غدا فاحدكما  
حرة ثم باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجي الغد ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان اليه ولو باع أحدهما ثم اشتراه  
قبل مجي الغد ثم باع الآخر ولم يشتريه حتى جاء الغد عتق الذي في ملكه عند مجي الغد ولا يطل الميم بالبيع  
ولو باع نصف أحدهما ثم جاء الغد عتق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان  
اليه كذا في المحيط \* رجل له أربعة أعبدا سودان وبيضان فقال هذان الايضان حرة ان او هذان الاسودان  
وكذا الواضفة الى الوقت بان قال هذان الايضان حرة ان او هذان الاسودان اذا جاء غدا فاحد أحد الايضين  
أو باعه ثم جاء غدا عتق الاسودان ولا خيار له ولو مات أحد الايضين وأحد الاسودين ثبت له الخيار ولو مات  
الايضان عتق الاسودان كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* ولو قال هذا حرة وهذا عتقا ولو قال هذا  
هذا حرة عتق الثاني ولو قال هذا حرة هذا ان دخل الدار عتق الاول في الحال والثاني عند الشرط كذا في  
الظهيرية \* ولو قال أحدكما حرة اذا جاء غدا فاحدكما حرة فاحد عتقا ولو مات أحدهما او باعه ثم جاء غدا عتق  
الباقى وكذا لو باع بعض أحدهما كذا في خزائن المفتين \* ولو جمع بين عبدين وحرة فقال اثنان منكم حرة ان  
يصرف أحدهما الى الحر والاخر الى العبد فيعتق أحد العبدين لا غير كأنه يقال أحد العبدين حرة فيؤمر  
بالبين فان مات قبل البين عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوى

(الباب الرابع في الحلف بالعتق)

رجل قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حرة وليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق ولو كان  
في ملكه يوم حلف عبدا فبقى على ملكه حتى دخل عتق سواء دخلها ليلا او نهارا ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الذي  
ملكه بعد البين كذا في الكافي \* ولو قال لعبده ان دخلت الدار فانت حرة فباعه قبل دخول الدار يطل الميم  
ولو لم يدخل حتى اشتراه ثانيا فدخل الدار عتق لان الميم لا يطل بزوال الملك كذا في البدائع \* روى  
خالد بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال كلما دخلت هذه الدار فعبدي حرة وله عبيد فدخلها أربع  
مرات وجب عليه لكل دخلة عتق بوقعه على ايمهم شاء واحدا بعد واحد كذا في المحيط \* ولو قال لامته  
ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ادعت ولحققت يد الحرب فسيبت وملكها ودخلت الدار لم تعتق  
عندنا كذا في النسياع \* قال للعبده ان دخلت الدار اليوم فانت حرة فقال بعد مضي اليوم دخلت  
فانكر المولى فالقول قول المولى واذا قال ادخل الدار فانت حرة فهو بمنزلة قوله اذا دخلت الدار فانت حرة  
كذا في السراجية \* ولو قال لعبده ان دخلت الدار فانت حرة فباعه قبل دخول الدار لم يطل  
احدى الدارين ثم اشتراه فدخل الدار الاخرى عتق عندنا \* ولو قال لعبده ان دخلت الدار فانت حرة  
ان كنت فلانا بعتق قيام الملك عند الدخول أيضا كذا في البدائع \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل  
اذا قال اول عبدي دخل على فهو حرة فدخل عليه عبديت ثم حرقه على الحى ولم يذكر فيه خلافا منهم من قال  
هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير  
للخصيري في باب الحلف بعتق ما في البطن \* وان ادخل عليه عبدان حيان جميعا مع ما لم يعتق واحد منهما  
فان ادخل بعدهما عبدا آخر لم يعتق كذا في المبسوط \* ولو قال لعبده انك حرة ان دخلت الدار لابل فلان  
لعبده آخر لا يعتق الثاني الا بعد دخول الدار كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحلف الذي  
يقع به الطلاق على الاولى ثم الاخرى \* ولو قال كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق وعبدي  
عبدي حرة فدخلت امرأتان طلقتا ولا يعتق الا عبدا واحدا وبه خيار التعيين ولو قال كلما دخلت امرأة لي  
الدار فهي طالق وعبدي عبدي حرة فدخلت امرأتان او واحدة مرتين طلقتا وعتق عبدان \* رجل له  
جوار ولين أولاده عبدا فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وابنها وعبدي حرة فدخل



عتق واولاده وعتق واحد ثم لا يعتق لكل جارية الا ولد واحد ولو كان العبد ازواجالا ماء فمال كل جارية  
 في تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها وولدها فدخل عتق وازواجه واولادهم ولو قال كذا دخلت جارية  
 في هذه الدار فهي وزوجها وولدها وعتق عتق وازواجه واولادهم وعتق بعد ذلك  
 جارية عبد \* وفي شرح الكرخي لو قال كذا دخلت هذه الدار وكلت فلانا او تكلمت مع فلان فعتق من عبيدي  
 حرة فدخل الدار دخلات وكام مرة لا يعتق الا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنف في اليمن  
 ما يقع على مرة او مرتين وان قال لعبد انت حرة ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فاعتق وعتق ولو قال هذه  
 الدار وهذه الدار لم يعتق حتى يدخلها جميعا وان قال انت حرة اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى  
 يدخل الدار كذا في الحاوي للقدسي \* ولو قال كل مملوك اشترته اذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما  
 يشترى بعد الدخول كذا في الايضاح \* رجل قال ان دخلت هذه الدار فعتق حر او ان كنت فلانا فامرأتى  
 طالق فان دخل الدار او لا عتق عبده ولم ينتظر كلام فلان وان كان فلانا او لا طلقت امرأته ولم ينتظر الدخول  
 فاذا نزل أحدهما بطل الآخر ولو وجد الشرطان معا نزل أحدهما والتعيين اليه كذا في شرح الجامع  
 الكبير للعصيري \* رجل له جارتان فقال ان دخلت واحدة منكما هذه الدار فهي حرة فباع واحدة  
 منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي بقيت عنده لم تعتق وان دخلت التي عنده قبل المبيعة عتقت كذا  
 في الظهيرية \* رجل قال ان دخلت الدار فامرأتى طالق وعتقه حر ان كنت فلانا فامرأتى طالق  
 وعتقه حر ولو ذكر في آخره ان شاء الله فالاستثناء عليه ما كذا اذا علق عيشة فلان يتصرف  
 الى اليمنين ايضا فان قال فلان لا شاء بطلت اليمنان وكذا ان لم يشأ أحدهما وان شاء في المجلس صح اليمنان  
 فبعد ذلك ان دخل الدار طلقت المرأة وان كلف عتق العبد \* رجل قال ان دخلت الدار فامرأتى طالق  
 وعتق حر لم يقع شيء الا بدخول الدار فاذا دخل وقعا وكذا لو قدم الجزء بان قال امرأتى طالق وعتقه حر ان  
 دخلت الدار او وسط الشرط بان قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعتقه حر ولو قال ان دخلت الدار فامرأتى  
 طالق وعليه المنى الى بيت الله وعتقه حر ان كنت فلانا ولا نية له فالمنى والطلاق على الدخول والعتاق على كلام  
 فلان \* ولو قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعتقه حر ان شاء الله كان يمينا واحدة والاستثناء عليه ما  
 وكذا لو قال ان شاء فلان \* رجل قال ان دخلت الدار ان كنت فلانا او اذا كنت امي كنت فلانا واذا قدم  
 فلان فعتق حر ولا نية له فاليمين على دخول الدار بعد كلام فلان وبعد قدم فلان فان دخل ثم كلف لا يعتق  
 وان كلف ثم دخل يعتق ولو قدم الجزء على الشرطين فقال عبيدي حر ان دخلت الدار ان كنت فلانا بشرط  
 ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنف في اليمن التي يكون فيها  
 الوقت بعد الوقت \* ولو نوى في قوله ان دخلت الدار ان كنت فلانا فانت حر ان يكون الدخول مقدما ويكرن  
 هو شرط للانعقاد والكلام مؤخر اجمعت نية وكذا في صورة تقديم الجزء ان نوى ان يكون الكلام آخر اجمعت  
 نية الا اذا كان فيما نوى تنفع له بان يكون فيه تخفيف له فبرئته قضاء للتممة \* واذا قال في دارين  
 ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار الاخرى فانت حر يكون شرط الحنف دخول الاخرى واولا فلو  
 دخل الاولى قبل الاخرى لم يحنث ولو دخلها بعد دخول الاخرى حنث ولو قال في دار واحدة ان دخلت  
 هذه الدار ان دخلت هذه الدار ودخلها مرة حنث سواء كان الجزء مقدما ومؤخرا كذا في شرح تلخيص  
 الجامع الكبير للعصيري \* واما اذا وسط الجزء بان قال ان دخلت الدار فعتق حر ان كنت فلانا او قال ان كنت  
 فلانا فعتق حر اذا قدم فلان فاليمين على ان يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع  
 الكبير للعصيري \* ولو قال كل مملوك لي ذكركم حر وله جارية حامل فولدت ذكرا لم يعتق وان ولدته لاقول من  
 سنة أشهر من وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* رجل قال كل مملوك املكه فمينا استقبل فهو  
 حر الا او سطهم فاشترى عبدا عتق ساعة ملكه فان اشترى آخر لا يعتق فان لم يشتر حتى مات عتق فان اشترى  
 ثالثا لا يعتق واحد منهما كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* فاذا ملك عبدا ربا يعتق العبد الثاني  
 وكذا يعتق الرابع حين يملك ثامنا وهو لم يجر على هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير  
 والحاصل انه اذا اشترى من العبد عددا هو زوج فكل من وقع في النصف الاول يعتق في الحال لانه

لا يتصور ان يصير اوسط وكل من وقع في النصف الثاني فحكمهم موقوف حتى لو اشترى سنة أعبد واحدا  
 بعد واحد عتق الثلاثة الاول وحكم السابقين موقوف فان اشترى آخر لا يعتق الرابع لان ما تأخر منه مثل  
 ما تقدم فيكون مستثنى فان مات وقدم ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملك وتراعتوا الا الاوسط ولم يذكروا  
 يعتقون من وقت الشراء او قبل الموت وكان الفقيه ابو جعفر يذكرون الشيخ ابي بكر بن ابي سعيد رحمه  
 الله تعالى ان على قياس قول ابي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى يعتق قبل الموت بلا فصل وعند ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم الاصح ان هناك يعتق مقصورا عندهم لان شرط خروجه  
 من الاستثناء انتفاء صفة الوساطة وانما ينعدم ذلك بشرائه ما بعده فيقتصر الحكم عليه ولو ملك عبدا ثم عبدا  
 ثم عبدين معا عتقوا ولو قال كل عبدا شريته فهو حر الا اولهم فاشترى عبدا لا يعتق وما سواه يعتق كيف ما اشترى  
 ولو اشترى اول عبدين معا عتقوا ولو قال الا آخرهم فاشترى عبدا عتق ولو اشترى عبدا آخر لا يعتق ولو اشترى  
 آخر عتق الثاني على هذا القياس ولو اشترى عبدا ثم عبدين عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \*  
 ولو قال كل مملوك املكه فهو حر وله مملوك فاشترى مملوكا عتق من كان في ملكه ولا يعتق من يملكه بعد اليمين  
 الا اذا عني فاعتق كلاهما ولا يصح في صرف العتق عما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير  
 لقاضي خان \* ولو قال كل مملوك املكه الساعة فهو حر ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته  
 فان عني به الساعة الزمانية التي يذكرها النجيمون يصح في ادخال ما يستفده بعد الكلام ولا يصح في صرف  
 العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال كل مملوك املكه رأس الشهر فهو حر فكل  
 مملوك جاء رأس الشهر وهو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى هو على ما يستفده في تلك الليلة ويومها كذا في المحيط \* ولو قال كل مملوك املكه غدا  
 فهو حر ولم يشأ قال محمد رحمه الله تعالى يعتق ما يستفده في الغد لا غير ولو قال كل مملوك املكه يوم الجمعة فهو حر يعتق  
 من يملكه يوم الجمعة في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان  
 في ملكه الحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه الحال  
 في قولهم ولو قال كل مملوك املكه الى ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفده في الثلاثين من حين حلف  
 ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقابلة وعلى هذا اذا قال الى سنة او ابدا او الى ان اموت يدخل  
 ما يستفده في تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال اردت بقولي سنة من يسقى في ملكي سنة لا يدخل  
 في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال كل مملوك املكه حر بعد غد  
 او قال كل مملوك لي فهو حر بعد غد وله مملوك ذلك آخر جاء بعد غد عتق من كان في ملكه منذ حلف لا من ملكه  
 بعد الحلف كذا في الكافي \* ولو قال كل مملوك املكه او قال كل مملوك لي فهو حر بعد موتي وله مملوك فاشترى  
 آخر فالذي كان عنده وقت اليمين مدبر ولا يشترى بمدبر فان مات عتق من التمس كذا في الهداية \* هذا  
 اذا لم يكن له نية واما اذا نوى فليتناول الكل لانه نوى التشديد على نفسه فيصدق كذا في اليمين \* ورجل  
 قال كل عبدا شريته فهو حر الى سنة فاشترى عبدا لا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* وان قال لعبد انت حرة اليوم او غدا لا يعتق ما لم يحنث الغدا اذا نوى مولاه العتق عليه اليوم  
 بقوله انت حرة اليوم او غدا يعتق اليوم ولو قال انت حرة اليوم غدا يعتق اليوم ولو قال انت حرة غدا اليوم يعتق  
 غدا كذا في التواريخ \* ولو قال تصعب غدا حرا او تصعب غدا اشرب الماء حرا يعتق غدا وان لم يشرب  
 وكذا تقوم حرا او تصعب حرا يعتق للحال ولو قال انت حرة امس وانما ملكه اليوم عتق وكذا قوله انت حرة قبل  
 ان اشترى عتق ولو قال كلما مضى يوم فاحسب حرا فمضى يومان عتقا كذا في العنانية \* ولو قال عبده حر  
 ان لم يكن فلان دخل هذه الدار امس والمرأته طالق ان كان دخل ولا يدري أنه دخل أم لا وقع العتق والطلاق  
 لانه في اليمين الاولى اقرب بدخول الدار أو كده باليمين فيكون اقرارا منه بالطلاق وفي الثانية انكر الدخول  
 واكده بها فيكون اقرارا بالعتق كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين تنقض صاحبها \* ولو قال  
 عبده انت حرة قبل موت فلان وفلان بشهر فانت حرة هذا المقابلة عتق العبد كذا في المحيط



رجل قال لعبد انت حر قبل الفطر والاخفى بشهر يعتق في أول رمضان كذا في فتاوى قاضي خان  
في الجامع اذا قال العبد المأذون او المكاتب كل مملوك املكه فيما يستقبل فهو حر فكل مملوك كان بعد ما عتق  
لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق وعلى هذا الخلاف اذا قال كل مملوك اشتريه فهو حر  
فاشترى مملوكا بعد ما عتق واجعوا على أنه اذا قال اذا عتقت فكل مملوك املكه فهو حر او قال اذا عتقت فكل  
مملوك اشتريه فهو حر فكل مملوك كان بعد العتق واشترى مملوكا بعد العتق واجعوا على أنه اذا قال كل مملوك  
لي فهو حر او قال كل مملوك املكه فهو حر فكل مملوك كان بعد العتق لا يعتق كذا في المحيط \* واذا قال الحرابي  
كل مملوك املكه فيما يستقبل فهو حر فخرج المينا واسلم واشترى عبد لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما يعتق ولو قال ان اسلمت فكل مملوك املكه فهو حر ثم اسلم واشترى مملوكا كاعتق بالاجماع كذا في شرح  
الجامع الكبير للصيرى في باب الخلف في ملك العبد والمكاتب \* ولو قال رجل لحره اذا امسكتك فانت حرة  
فازدت وطلقت ثم سميت فاشترىها لا تعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال اذا ارتددت وسميت  
فاشترىك فانت حرة فكان ذلك عتق اجماعا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت حر ان شئت تعلق  
بمشيتي في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بمشيتي في المجلس ان كان حاضر او يجلس عليه ان كان  
غائبا كذا في النيساب \* ولو قال انت حر ان لم يشأ فلان فان قال فلان شئت في مجلسي عليه لا يعتق وان  
قال لا اشاء يعتق لكنه لا يقول لا اشاء لان له ان يشاء في المجلس بل يطلان المجلس باعراضه واشتغاله بشئ  
آخر كذا في البدائع \* ولو علق بمشيتي نفسه فقال انت حر ان شئت فان لم يشأ في عهده لا يعتق ولا يقتصر  
على المجلس ولو قال ان لم اشأ فان قال شئت لا يقع وان قال لا اشاء لا يقع ايضا لان له ان يشاء بعد ذلك حتى  
يموت كذا في السراج الوهاج \* فلذا مات تحقق العدم فعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر من ثلث المال كذا  
في البدائع \* ولو قال لامة من امانه انت حرة وفلان ان شئت فقتل قد شئت عتق نفسه لا تعتق قال محمد  
رحمه الله تعالى في الجامع اذا قال الرجل لغيره من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه فشاء مخاطب عتقهم جميعا  
معا عتقوا جميعا الا واحدا منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخيار الى المولى وعندهما يعتقون جميعا  
هكذا ذكر المسئلة في رواية أبي سليمان وذكر في رواية أبي حفص فاعتقهم المأمور جميعا معا عتقوا الا واحدا  
منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح رواية أبي حفص رحمه الله تعالى لان المعلق بمشيتي المأمور  
الاعتاق دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من شئت عتقه من عبيدي فهو حر فشاء عتقهم جميعا عتقوا  
عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق الكل الا واحدا منهم واجعوا على أنه لو قال من شاء عتقه  
من عبيدي فاعتقه فاعتقهم جميعا عتقوا جميعا ولو قال لاثنتين له اني احترتان ان ستمتا فشاءت احدهما فهو  
باطل ولو قال لهما اني احترتهما فعتق فعتق حرة فشاءت احدهما عتقت التي شاءت  
ولو شاءت افعال المولى اردت احدهما صديق ديانة لا قضاء كذا في المحيط \* رجل قال لغيره جعلت عتق  
عبيدي اليك فليس له ان يشاء وهو اليه في مجلسه وكذلك اذا قال اعنق أي عبيدي هذين شئت قال وكذلك  
المهاتق يجعل ولو قال لرجل في حصة او مرض اذا امت فاعتق عبيدي هذا ان شئت او قال اذا امت فأمر عبيدي  
هذا في العتق يبدل او قال جعلت عتق عبيدي هذا يبدل بعد موتي فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلسه  
حتى قام منه كان له ان يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبيدي هذا حر بعد موتي ان شئت كان حر بعد موته  
ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قبل ان يقول شيئا ثم قال بعد ذلك  
قد شئت وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الورثة أو الوصي أو القاضي ولو نهاه عنه قبل موته جاز  
نهي كذا في الذخيرة \* ولو قال اذا ابتاع غدا فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من  
الغد كذا في فتاوى قاضي خان \* فان شاء في الحال لا يعتق مالم يشأ في الغد ولو قال انت حر ان شئت غدا  
فالمشيئة اليه في الحال فاذا شاء في الحال عتق غدا كذا في البدائع \* في الاصل اذا قال لعبد انت حر متى  
ما شئت او اذا شئت او كلما شئت فقال العبد لا اشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له انت حر  
حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له انت حر كيف شئت فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى يعتق من غير مشيئة وعلى قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

## \* (الباب الخامس في العتق على جعل) \*

حر وعبد على مال فقبل عتق من أن يقول انت حر على ألف درهم او بألف درهم او على ان تعطيني ألفا وعلى  
ان تؤدى الي ألفا وعلى ان تجبني بألف او على أن لي عليك ألفا وعلى ألف تؤدى الي او قال بعث نفسك  
منك على كذا او وهبت لك نفسك على ان توضع كذا او ما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة له به وكما تصح به  
الكفالة جاز ان يستبدل به ما شاء يد ويد ولا خيرة نسبة ولا بد من القبول فان كان حاضر اعتبر مجلس الايجاب  
وان كان غائبا اعتبر مجلسي عليه ولا بد ان يقبل في الكل \* ولو قال لعبد انت حر بألف فقال قبلت في النصف  
فانه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز ويعتق كله بجميع المال كذا في البحر الرائق  
\* ولاؤه يكون للمولى كذا في البدائع \* ويلزمه الوسيط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما  
من الفرس والحمار والثوب الهروي فلو أناه بالقيمة أجبر المولى على القبول كما في المشهور \* ولو لم يسم  
الجنس بان قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو أدى اليه العبد العرض  
فاستحق ان كان يغير عنه في العقد فعلى العبد مثله وان كان مينا بان قال اعتقتك على هذا العبد أو الثوب  
أو بعثت نفسك بهذه الحمارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق رجوع على العبد بقيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره بان قال المولى اعتقتك على عبد وقال العبد على كز  
حنطة أو على ألف وقال العبد على مائة قال قول للعبد مع يمينه وكذا لو أنكر أصل المال كان القول له واليمين  
بينة المولى كذا في فتح القدير \* ولو قال المولى اعتقتك أمس بألف درهم فلم يقبل فقال العبد قبلت قال قول  
قول المولى مع يمينه كذا في البدائع \* ولو قال لمولاه اعتقتك على ألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير شيء  
ولو قال اعتقتك بألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بخمس مائة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* عبيدين رجلين  
قال أحدهما انت حر بألف فقبل عتق نصفه بخمس مائة الا اذا أشار الاخر فوجب الاتق بينهما عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى \* ولو قال اعتقت نصيبي بألف فقبل العبد لزمه الاتق للعتق لا يشاركه الساكت ولو قال  
أحدهما اذا ادبت الي الفاقأنت حر فاكسب وأدى عتق نصيبه ولا تخران يشاركه فيه لانه اكتسب  
في حاله ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه سلم له شرطه ولو قال اذا ادبت الي ألفا فنصبي حر يرجع المعتق  
على العبد بما أخذ منه الشريك كذا في محيط البرخي \* ولو قال لعبد انت حر على ألف درهم فقبل  
أن يقبل قال أنت حر بما تارة فقال قبلت بالمائة عتق ويلزمه المالا ان جعها هذا اذا قال قبلت بالمائة  
أو قال قبلت على الابهام ولو قال قبلت أحد المائتين الدراهم او الدنانير لا يعتق كذا في شرح الطحاوي \*  
ولو قال لعبد أنت حر وأداني ألف درهم قال العبد حر من غير شيء كذا في الظهيرية \* واذا قال لعبد أداني  
ألف درهم وأنت حر ذكره بالوفاة لا يعتق مالم يؤد الألف ولو قال أداني ألف درهم فأنت حر ذكره بالقضاء  
فانه يعتق في الحال كذا في الذخيرة \* ولو قال أداني ألفا أنت حر يعتق للحال أدى أو لم يؤد كذا في البدائع  
\* ولو قال أنت حر وعليك ألف درهم عتق في الحال ولم يلزمه الألف قبل أو لم يقبل عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقالان قبل عتق ولزمه الألف وان لم يقبل لم يعتق كذا في النيساب \* ولو قال لعبد اعتبق عني  
عبد أو أنت حر أو لم يقل عني أو قال اذا اعتقت عني عبد افانته حرم صرح فينصرف الى الوسيط وصار العبد مأذونا  
في التجارة فلو اعتق عبدا رديئا أو مرفعا لا يجوز ان يعتق عبدا وسطا عتقا بلا سعاية ان قاله في صحته  
وان قاله في مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهامهما فان كانت قيمة المأمورين ديناراً  
وقيمة الوسيط اربعين ديناراً عتق ثلثا المأمور بلا سعاية لانه بعوض فلا يكون وصية وبقي ثلثه بلا عوض وكان  
مال الميت بجميع البدل وثالث المأمور بجملة ستمون ديناراً فثلثه وهو عشرون ديناراً يقسم بينهما على قدر  
حقهما ثلثه للمأمور وذلك ستة وثلثان فيعتق بلا سعاية ويسعى في ثلاثة عشر وثلاث عتق من البدل ثلاثة عشر  
وثلاث ويسعى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان قبلت سهام الوصية عشرين وسهام السعاية اربعين فاستقام  
الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البدل مثل قيمة سهام المأمور أو أكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والبديل يعتق  
من الثلث وان قال اعتق عني عبدا بعد موتي وأنت حر فهذا وما تقدم سواء الا انه اذا اعتق عبدا وسطا هنا



لا يعتق المأمور إلا بأعناق الوارث أو الردي أو القاضى وفيما تقدم يعتق المأمور من غير أعناق إذا اعتق  
عنه عبد أو سطا فان قالت الورثة للعبد المأمور بعد الموت اعتق عبد أو لا يعتق لم يكن لهم ذلك لكن القاضى  
يؤجله ثلاثة أيام أو أكثر بحسب رأيه كذا فى الكافى \* فان اعتق المأمور عبد أو سطا فى المدة التى أمهله  
القاضى اعتقه والارتد إلى الورثة وأمرهم ببيعه وقضى بإبطال وصيته ولو كان المولى قال لورثته إذا اعتق  
عنى عبد بعد موتى فاعتقه فهذا أو ما لو قال لعبد اعتق عنى عبد بعد موتى وأنت حر سواء كذا فى المحيط \*  
إن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لعبد قد بعته بنفسك وهذه الألف التى فى يدك بألف درهم قال هو  
حر ويأخذ المولى ما فى يد العبد وليس عليه شئ آخر \* وكذلك لو قال لعبد بعنى نفسى وهذه الألف بمائة درهم  
أخذ المولى جميع الألف وعتق العبد بغير شئ ولو قال لعبد بعنى نفسك وهذه المائة الدينار بألف درهم  
فقبله العبد بقيمة العبد بمئة المائة الدينار سواء خسمائة منها بالعبد وخسمائة بالدينار فان نقد العبد الألف  
قبل أن يفترا كانت الدينار للعبد وعتق وإن افترا قبل أن يقبضها بطل من الألف بحصة الدينار فكانت  
الدينار للمولى والخمسمائة التى عتق بها دين على العبد \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال العبد لمولاه  
ببى نفسى وقال قد فعلت عتق وسعى فى قيمته كذا فى محيط السرخسى \* ولو اعتق عبده بمال على اجنبى  
وقبل الاجنبى ذلك لا يلزمه المال كذا فى المبسوط فى باب عتق ما فى البطن \* وإذا قال الرجل لغيره  
اعتق عبدك عن نفسك بألف على فاعتق فانه لا يلزم الأمر المال وإذا أذى كان له استرداده كذا فى الذخيرة  
\* دعى اعتق عبده على خمر أو خنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسعى فان أسلم أحدهما قبل قبض الخمر  
فبعدهما على العبد قيمته وعند محمد رحمه الله تعالى قيمة الخمر كذا فى محيط السرخسى \* ولو قال إذا أدبت  
الى القسافات حر وإذا ما أدبت أومسى أدبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو قال إن أدبت الى ألفا  
فأنت حر يقتصر على الجاس وبصر العبد أذون فى هذه الوجوه كلها وإذا أذى المال عتق ثم ينظر إن كان ذلك  
من مال اكتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لمولاه وعليه ألف أخرى فى ذمته وإن كان من مال  
اكتسبه بعد ذلك عتق والكسب كله الى حين ما عتق لمولاه وليس عليه شئ من الألف كذا فى الينابيع  
واللهولى يبيعه قبل الاداء ولو أذى البعض يجبر المولى على القبول الا أنه لا يعتق ما لم يؤذ الكل فان أبرأ  
المولى عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا فى السراج الوهاج \* العبد إذا حضر المال بحيث  
يمكن المولى من قبضه وخلى بينه وبين المال أجبره الحاكم ونزله قابض لذلك وحكم بعتق العبد قبض أو لا كذا  
فى التبيين \* ولو قال لاجنبى إذا أدبت الى ألفا فاعبدى هذا حر لاجنبى بالألف ووضعها بين يديه  
لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى أنه لم يقبض من فلان ألفا لا يحث كذا فى فتاوى  
قاضى خان \* وإذا قال لعبد إن أدبت الى ألفا فأت حر فقال العبد للمولى خذنى مكانهم مائة دينار  
فأخذها المولى لا يعتق إلا أن يقول للعبد عند طلبه ذلك إن أدبت الى هذا فأت حر فحينئذ يعتق باليمين الثانية  
كالو قال له إن أدبت الى ألف درهم فأنت حر ثم قال له إن أدبت الى خسمائة فأنت حر فأدى اليه خسمائة  
يعتق باليمين الثانية كذا فى المحيط \* ولومات المولى فهو رقيق يورث عنه مع أ كسائه والعبد فخر تركه  
لمولاه ولا يؤذى منه عنه كذا فى التهر القاتق \* ولو قال إن أدبت الى ألفا فأت حر ثم باعه ثم اشتراه أورد  
عليه عيب أو خيار رؤية أو شرط ثم أتى بألف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا فى شرح الزيادات  
لا تاتى \* وإذا قال لعبد إذا أدبت الى ألفا فأت حر فاستقرض العبد من رجل ألفا ودفعها الى مولاه  
عتق العبد ورجع غريم العبد على المولى فأخذ منه الألف كذا فى الذخيرة \* ولو قال لعبد إذا  
أدبت الى كذا من العروض فأنت حر فأذاها له عتق الا أنه إن كان ذلك شأ يصلى أن يكون عوضا فى الكتابة  
يجبر المولى على قبوله بمنزلة الألف وإن كان لا يصلح عوضا فى الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن إن قبله يعتق كذا  
فى المبسوط \* ولو قال إن أدبت الى ثوبان فأنت حر وأقال إن أدبت الى دراهم فأنت حر فأتى بثوب أو بثلاثة  
دراهم أو أكثر لا يجبر على القبول ولو قبل المؤدى عتق لوجود الشرط كذا فى الكافى \* ولو قال إذا قدم  
فلان فأدبت الى ألفا فأت حر فقدم فلان فأدى اليه ألفا لا يجبر على القبول ثم ينظر إن كان المؤدى من مال  
اكتسبه قبل القدوم عتق العبد ولكن يرجع المولى عليه بألف آخر كذا فى شرح الزيادات للعتابى \* وإذا

قوله بالدينار الاولى بالدينار  
وكذا يقال في ما بعده اه  
بحر اوى

قائله اذا اديت الى عبد افانت حر ولم يصف العبد ان قيمته ولا الى جنس فهو بائر واذا وجد القبول ثبت  
العبد ديناً في الذمة فان اتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى على القبول وكذلك ان اتى العبد بماء وارفع  
يجبر على القبول وان اتى بعبد ردئ لا يجبر على القبول ولكن ان قبل يعق ولوجاء العبد بقيمة عبد وسط  
لا يجبر المولى على القبول واذا رضى بها وقبلها لا يعق ولو قال له اذا اديت الى عبد اوسطا او قال اذا اديت  
كز حنطة ومطافاة حر نجاء بعبد مرتفع أو بكر مرتفع لا يجبر المولى على القبول واذا قبل لا يعق كذا في المحيط  
\* ولو قال اذا اديت الى الفاني كيس أبيض فانت حر فادى اليه في غير كيس أبيض لم يعق كذا في السراجية  
\* ولو قال لامته اذا اديت الى ألفا كل شهر مائة فانت حر فقبلت ذلك فليس هذا بمكاتبه وله أن يبيعها ما لم  
تؤد وان كسرت شهر الم تؤد اليه ثم ادت له في غير ذلك الشهر لم تعق كذا ذكر في رواية أبي حفص والدليل على  
أن الصحيح هذه الرواية اذا قال لها اذا اديت الى ألفا في هذا الشهر فانت حر فسلم تؤدها في ذلك الشهر وأدتها  
في غيره لم تعق كذا في البدائع \* واذا قال اعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل العبد عتق  
وعليه القيمة كذا في السراجية \* ولو قال اخدمني وولدي سنة ثم أنت حر واذا اخدمني وأياه سنة فانت  
حر فمات المولى قبل معنى السنة لم يعق به وكذلك ان مات الولد فقد فاق شرط العتق عتقه فلا يعق بعد ذلك  
كذا في المبسوط \* وان قال لعبد أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع  
سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
تعالى وان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وكذا لو مات العبد وترك مالا  
يقضى في ماله بقيمة نفسه لمولاه عندهما كذا في السراج الوهاج \* ولو قال ان خدمتني سنة فانت حر  
تخدمه أقل من سنة أو اعطاه مالا عوض خدمته لم يعق ولو قال ان خدمتني وأولادي سنة فانت بعض أولاده  
لم يعق كذا في غاية السروجي \* واذا قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فانت  
حر فان كانا غير تخدمهما حتى يدركا وان أدرك أحدهما دون الآخر تخدما جميعا فان كانا كبيرين  
تخدم البنات حتى تزوج والابن حتى يحصل للابن غن جارية واذا زوجت الابنة وبقي الابن تخدمهما جميعا  
وان مات أحدهما وهما كبيران أو صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط \* واذا قال لامته اذا  
أديت الى ألفا فانت حر فوالت ولدا ثم أدت لم يعق ولدها معها وان أدت الالف من مال مولاه اعتقت  
لوجود الشرط والمولى أن يرجع عليها بمثلها ولو كان المولى مريضاً حين قال لها اذا اديت الى ألفا فانت حر  
فاكتسبت وأدت ثم مات المولى من مرضه فانها تعق من ثلثه في القياس وفي الاستحسان تعق من جميع  
ماله واذا قال متى اديت الى ألفا فانت حر فمات المولى قبل الاداء بطل هذا القول كذا في المبسوط \*  
رجل قال لا تحرق اعنق امك هذه على ألف درهم على أن تزوجنيها فاعتقها فأتت أن تزوجه فالتق واقع  
من المال ولا شيء على الآخر ولو قال اعنق امك عني على ألف درهم والمئة لهما قسم الالف على قيمتها  
ومهر مثلها فما أصاب قيمتها فعلى الآخر وما أصاب مهر المثل بطل عنه فلوزوجت نفسها منه فما أصاب  
قيمتها سقط في الوجه الأول وهي المولى في الوجه الثاني وما أصاب مهر المثل كان مهرها في الوجهين كذا  
في الكافي \* ولو اعتق ام وولده على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت فان أتت أن تزوج نفسها منه  
لا سعاية عليها ولو اعتق امته على أن تزوج نفسها منه فأتت أن تزوج نفسها منه كان عليها السعاية في قيمتها  
كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأة قالت لعبد ها اعتقتك على ألف على أن تزوجني على عشرة فقبل ذلك  
ثم أتت أن تزوجها فعليه الالف فان كانت قيمته أكثر من الالف سعى في تمام القيمة وان قالت اعتقتك على أن  
تزوجني وتغفر لي ألفا فقبل ثم أتت ذلك عتق وعليه أن يسعى في قيمته ولو تزوجها على مائة ورزيت بذلك فلا سعاية  
عليه ولودعاها العبد على أن يزوجهما على ألف فأتت المرأة فلا سعاية عليه كذا في محيط السرخسي \*  
واذا قال لعبدين له اذا أدت مالي ألف درهم فانتما حران يعتبر أداهما ولو اداهما أحدهما من عند نفسه بأن  
قال خمسة مائة عني وخمسة مائة اتبع بها عن صاحبي لا يعق ان الألف يقول خمسة مائة من عندي وخمسة مائة بعث  
بها صاحبي فحينئذ يعق ان ولو اداهما أجنبي لم يعق الا ان يقول أودى الالف بعقتهما أو قال على أنهما  
حران فاذا قبل عتقا وكان للموذي أن يأخذ المال من المولى كذا في المحيط \* من قال لعبد له أخذك



عز بآف درهم لا يعتق واحد منهما حتى يقبل في المجلس فان لم يقبل حتى قاما عن المجلس بطل وان قبل أحدهما ولم يقبل الآخر لا يعتق فان قبل واحد وقال كل واحد منهما قبلت بخمسة مائة درهم لا يعتق واحد منهما وان قال كل واحد منهما قبلت بالالف أو لم يقبل بالالف أو قال أحدهما قبلت بالف درهم يقال للمولى بين فاذا أوقع العتق على أحدهما عتق ولزمه الف وان مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما نصفين فيعتق من كل واحد نصفه بخمسة مائة ويسعى في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي \* رجل قال لعبدية أحدكم حتر بالف فقال قبلنا ثم قال أحدكم حتر بخمسة مائة قبلنا صرح الايجاب الاول وبطل الثاني واذا صرح الكلام الاول فادام خيار رجوع في بيانه اليه فان مات قبل البيان شاع العتق فيهما وشاع المال تبع الشروع العتق فيعتق نصف كل واحد بخمسة مائة ويسعى كل واحد في نصف قيمته وان قال أحدكم حتر بالف درهم فلم يقبل حتى قال أحدكم حتر بمائة دينار ثم قبلنا صرح الايجابان واذا صرحا فاذا قبلنا انصرف قبولهما الى الكلامين وخير المولى ان شاء اوقع العتق عليهما بالمائة وان شاء اوقع العتق على أحدهما بالمائة وان مات قبل البيان عتق ثلاثة ارباع كل واحد بنصف المائة ويسعى كل واحد منهما في ربع قيمته كذا في الكافي \* ولو قال لعبدية بعينه أنت حتر على الف درهم فقبل أن يقبل جمع بين عبدته وآخرينه فقال أحدكم حتر بمائة دينار فقال قبلنا بخير المولى فان شاء صرف اللقطين الى المعين وعتق بالمائة جميعا وان شاء صرف أحد اللقطين الى الآخر وعتق المعين بالف درهم وغير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان عتق المعين كله وأما غير المعين فإنه يعتق نصفه بنصف المائة هذا اذا عرف المعين من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهما أنا المعين يعتق من كل واحد منهما ثلاثة ارباعه بنصف المائة وهو نصف الف ونصف المائة الذي يسرى في ربع قيمته ولو قال لعبدية أحدكم حتر على ألف والآخر على خمسة مائة فان قال قبلنا جميعا أو قال كل واحد منهما قبلت أنا بالمائة أو قال كل واحد منهما قبلت أكثر المائة عتقا جميعا فليزم كل واحد منهما خمسة مائة ولو قبل أحدهما باقل المائة والآخر باكثر المائة عتق الذي قبل العتق باكثر المائة فليزعه خمسة مائة كذا في البدائع \* ولو قبل كل واحد باقل المائة لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي \* ان قال أحدكم حتر بالف درهم والآخر بالالف فقال أحدهما قبلت مطلقا أو قال قبلت بالفين عتق وان قال قبلت بالالف لا يعتق وان كان المئالتان مختلفتين جنسا بان قال أحدكم حتر بالف درهم والآخر بمائة دينار فقال أحدهما قبلت العتق بالف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقا أو قال قبلت بالايجابين عتق ويخير العبد في التزام أيهما شاء كذا في شرح الزيارات للعتابي \* ولو قال أحدكم حتر بالف والآخر حتر بغير شيء فان قبلنا جميعا عتقا ولا شيء عليهما وان قبل أحدهما بالف ولم يقبل الآخر يقال للمولى أصرف اللفظ الذي هو اعتاق بغير بدل الى أحدهما فان صرفه الى غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بالف وان صرفه الى القابل عتق القابل بغير شيء ويعتق الآخر بالايجاب الذي هو بدل اذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الايجاب الذي هو بغير بدل الى أحدهما يعتق هو ويعتق الآخر ان قبل البديل في المجلس والا فلا وان مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمسة مائة وعتق نصف الذي لم يقبل ويسعى في نصف قيمته كذا في البدائع \* ولو قال أحدكم حتر بالف والآخر بمائة دينار فقبلنا عتقا ولا شيء عليهما وان قال أحدكم حتر بغير شيء أو أحدكم حتر بالف قبلنا ثم قال أحدكم حتر بغير شيء صرح الاول وخير فيه وبطل الثاني وان قال أحدكم حتر بالف أحدكم حتر بغير شيء فقبلنا عتقا ولا شيء عليهما لان من عليه البديل مجهول كذا في الكافي \* ولو قال لعبدية يا ميمون أنت حتر يا مبارك على ألف فالمال على الاخير ولو قال يا مبارك قد كاتبك على ألف يا ميمون كان على الاول لانه تم الكلام قبل أن يدعو بالآخر \* رجل له ثلاثة أعبد فقال أحدكم حتر على مائة درهم والآخر على مائتين والآخر على ثلاثمائة فقبلوا ذلك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائتين سعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائتين ولو قبلوا في ثلاثمائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لأحد العبدين أنت حتر على حصتك من الف اذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل يعتق وعليه جميع قيمته عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجاوز الف كذا

في محيط السرخسي \* ولو قال أنت حتر بعد موتى بالف فالقبول بعد موته واذا قبل بعد موت المولى لم يعتق في الاصح الا باعتاق الوصي أو الوارث أو القاضى عند امتناع الوارث والولاية الميت ولو اعتقه الوارث عن كفارة الميت لا يصح عن الكفارة بل عن الميت كذا في النهر الفائق \* ثم الوصي يملك عتقه تحقيقا لا تعليقا حتى انه لو قال أنت حتر اذا دخلت الدار فإنه لا يعتق والوارث يملك عتقه تحقيقا وتعليقا حتى انه لو علقه بدخول الدار عتق بدخولها كذا في غاية البيان \* ولو قال اذا ماتت فانت حتر على ألف وكذا اذا ذيت الى ألفا بعد موتى فانت حتر فاذا ذى وارثه استحق الاعتاق كذا في القمري ناشي \* ولو قال لعبدية حج عني حجة بعد موتى وانت حتر ولا مال له سواء حج عنه حجة وسطا ثم يعتقه الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فان أوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصى له على أربعة ثلاثة أرباعه منها للعبد ويسعى للموصى له في ثلث ربع رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسي \* وان قال لعبد ادفع الى وصي بعد موتى قيمة حجة بحج بها عني وانت حتر انصرف الى قيمة الحجة الوسط واذا أذى قيمة الحجة الوسط وجب اعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق على اداء الحج واذا عتق يتطرق ان كان قيمة الوسط مثل قيمته أو أكثر فلا سعاية عليه ثم الوصي يحج عن الميت بثلث المؤدى من حيث يبلغ وان كان أوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فنلتا قيمة الحجة للورثة وثلث يقسم بين الموصى له بالثلث وبين الحجة أرباعا فثلاثة أرباعه للحجة وربع الثلث للموصى له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وصية للعبد أيضا يقسم الثلث بين العبد وبين الموصى له بالثلث والحجة أرباعا سهم للعبد وسهم للموصى له وسهمان للحجة بحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيارات للعتابي \* ان قال لعبد ادفع الى وصي بعد موتى قيمة حجة فاذا دفعته اليه وحج بها عني فانت حتر فهنا لا ينفذ العتق الا بعد الحج ولو أتى بقيمة حجة وسط لا يجبر الوصي على القبول فاذا أذى وحج يجب تنفيذ العتق واذا اعتق سعى في ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج أو كثرت ولا يأخذ الورثة شيئا مما آداء العبد الى الوصي ولا يستغنون العبد قبل الحج وان أوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصي بكل ما أذى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصى له في ربع الثلث كذا في الكافي \* ولو قال لعبدية حج عني بعد موتى حجة وانت حتر فقلت المولى في سؤال فأراد العبدان يخرج الى الحج فلورثة ان يمنعه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة القابلة فيحرم في ثلثي اندمعة ثم يحج بثلثه حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج بأربعة أشهر ومساقة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم الورثة أربعة أشهر وصرف الى نفسه شهرين للحج يستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في سؤال فقلت الورثة للعبد اخرج والاعتاق فلم يخرج لا تبطل وصيته الا برضاه وان قال المولى حج عني في هذه السنة وانت حتر فقلت المولى في سؤال فلورثة ان يمنعه في هذه السنة لحقهم في ثلثي اندمعة فاذا امتنعوه بطلت وصيته لقوات شرط العتق وهو اداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبدية حج عني بعد موتى بخمسة سنين وانت حتر فانه يخدم الورثة الى ان تم تلك السنة فاذا جاءت تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب اعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال اذلى ألفا حج بها فانت حتر تعلق العتق بأداء الاثني دون الحج بخلاف قوله اذا ذيت الى ألفا حج بها فانت حتر لا يعتق مالم يحج كذا في شرح الزيارات للعتابي \* سئل الفقيه أبو جعفر عن الرجل قال لعبد صم عني يوما وانت حتر أو قال صم عني ركعتين وانت حتر قال عتق العبد صام اول يوم صم على ولم يصل كذا في الذخيرة \* ولو قال لورثته اذا أدى اليكم عبدى فلان بعد موتى كبر فهو حتر أو قال فاعتقه وفانى بالردى وقبل الوارث لا يعتق ولو أدى الوسط لا يعتق الا باعتاق الورثة أو الوصي أو القاضى كذا في الكافي والله أعلم بالصواب

(الباب السادس في التدبير)

التدبير على نوعين مطلق ومقيد (فاطلاق) ما علق عتقه بموته من غير انضمام شيء آخر اليه كذا في النسيب (وله القاطن) قد يكون بصريح اللفظ مثل أن يقول أنت مدبر أو دبرتك وقد يكون بلفظ التخيير والاعتاق نحو ان يقول أنت حتر بعد موتى أو حترتك بعد موتى وانت معتق أو عتق بعد موتى وقد يكون بلفظ البيان بأن يقول ان ماتت فانت حتر أو يقول اذا مت اوتى مت اوتى ماتت او ان حدث لي حدث او متى حدث لي



وكذا اذا ذكر في هذه الالفاظ مكان الموت الوفاة والهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو ان يوصي لعبده بنفسه او برقبته او بعتقه او بوصية يستحق من جلته بارقة او بعضها نحو ان يقول اوصيتك بنفسك او برقبتك او بعتقك او كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا لو قال اوصيت لك ثلث مالي كذا في البدائع \* ولو اوصى لعبد به من ماله عتق بموته ولو اوصى له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لعبد انت مدبر بعد موتى بصير مدبر الحال وكذلك لو قال اعتقتك فانت حر بعد موتى او عن مدبر موتى وانت حر في موتى او مع موتى كذا في محيط السرخسي \* وحكم المطلق اذا كان حيا لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوجه عليه ولا التصديق به ولا رهنه وله اعتاقه وكذا في السراج الوهاج \* فان باعه وقضى القاضي يجوز بيعه نقد قضاؤه ويكون فسحا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم ما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية \* وللمولى ان يستقدمه ويوجره وان كانت امة وطها له ان يرتوجها كذا في الكافي \* واكسايه ومهر المدبرة وارسلها للمولى كذا في النبايع \* فان مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثه كذا في الكافي واذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المدبر سعى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان \* وولا المدبر المدبرة ولا يتقل عنه وان عتق من جهة غيره صورته المدبرة اذا كانت بين اثنين جاءت بولد فادعاهما أحدهما ثبت نسبه وغرم شريكه والولا بينهما وكذا المدبرين شريكين اعتقه أحدهما وهو موسر فضمن عتق ولم يتغير الولا كذا في الايضاح (أما المقيد) فهو ان يعلق عتقه بموته موصوفا بصفة او بموته بشرط آخر نحو ان يقول ان مات من مرضي هذا او من سفرى هذا فانت حر ونحو ذلك مما يحتمل ان يكون موته على تلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا اذا كرم موته بشرط آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع \* وحكمه اذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحياة للمولى ان يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتخليد وغيرهما كذا في السراج الوهاج \* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال ان مات ودقت او غلت او كفت فانت حر فليس بمدبر وان مات وهو في ملكه استصبله ان يعتق من الثلث كذا في النبايع \* ومن المقيد ان يقول ان مات الى سنة او الى عشرة سنين كذا في الهداية \* ولو وقته بوقت لا يعيش مثله اليه بان قال ان مات الى مائة سنة فانت حر ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا في التبيين \* واذا قال لعبد انت حر يوم اموت ولم ينو النهار كان مدبرا مطلقا وان نوى النهار دون الليل كان مدبرا مقيدا كذا في الظهيرية \* وان قال انت حر قبل موتى بشهر فضى شهر فانت يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكافي وقال أبو القاسم من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح كذا في الغنيمة \* وان مات قبل مضي الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال انت حر بعد موتى يوم لا يكون مدبرا وله ان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا بعتاق الوارث كذا في فتاوى قاضي خان \* ويؤثر الورثة باعتاقه استحسانا هكذا في التهذيب \* ولو قال انت حر بعد موتى وموت فلان او قال بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مدبرا مطلقا في الحال فان مات فلان أولا والفلان في ملك المولى الا ان يصير مدبرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبرا وكان للورثة ان يبيعه كذا في المحيط \* ولو قال انت حر الساعة بعد موتى يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية \* رجل قال لعبد لا سبيل لاحد عليك بعد موتى قالوا يصير مدبرا كذا في فتاوى قاضي خان \* روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال انت مدبر عن فلان فهو مدبر عن نفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اوصيت برقبتك فقال لا قبل فهو مدبر وليس رده بشئ كذا في خزنة المفتين \* رجل قال لعبد ان أحدكم حر بعد موتى وله وصية مائة ثم مات عتقا ولهما وصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحد منهما مائة درهم بطلت احدي المائتين لان أحدهما عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية \* ولو قال ان ملكك فانت مدبر فلان بعضه لم يصير مدبرا كذا في الغنيمة \* ولو قال لا يملكها اذا اشتريتك فانت حر بعد موتى أو قال ان اشتريتك ومات فانت حره واشتراها تصير مدبرة فان اعتقها ثم ارتدت ولحقته بدرا الحرب ثم سببت فاشتراها لم تكن مدبرة حتى لو مات لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى \* ولو قال لا مئة ان ملكك فانت حر بعد موتى فولدت ثم اشتراها

تصير الام مدبرة دون الولد ولو قال المولى ولدت قبيل التدبير وقالت بل بعدة قال قول للمولى مع يمينه على علمه واليمين لها ولو قال لا مئة ان ملكك كذا فانت حر فان بعد موتى بشهرين فلا تأخذها شيئا ولدت عنده ثم ملك الاخرى عتقا عن مدبره وولد الاول رقيق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال انت حر بعد كلامك فلا تأخذ بعد موتى فحكم فلا تأخذ كان مدبرا وكذلك قوله اذا كنت فلا تأفانت حر بعد موتى فحكمه صار مدبرا كذا في البدائع \* رجل قال لعبد انت حر بعد موتى ان لم تشرب الخمر فاقام أشهر اربعة بموت المولى ولم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل ان يعتق بطل عتقه فان رفع الامر الى القاضي بعبد موت المولى قبل ان يشرب الخمر فامتنى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم ير ذاك الرق كذا في الظهيرية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال انت حر بعد موتى ان شئت الساعة فشاء العبد من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان نوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى يموت المولى فان مات فشاء عتقه من الثلث بغير تدبير كذا في النبايع \* وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول الصحيح أنه لا يعتق الا باعتناء من الورثة او الوصي وبه جزم الحاشي في مختصره كذا في التبر القائمي \* ثم في ظاهر الجواب تعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس كذا في غاية السردجي \* ولو قال لعبد انت حر ان شئت بعد موتى فمات المولى وقام العبد من مجلسه الذي علم فيه يموت المولى واخذ في عمل آخر فان ذلك لا يطل شيئا مما جعل له اليه كذا في البدائع \* واذا قال لغيره مدبر عسدي فاعتقه المأمور لا يصح واذا جعل الرجل أمر عبده الى مضي فقال دبره ان شئت فدبره فهو جازم وان كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط \* قال لرجلين دبر عسدي فدبره أحدهما جاز ولا جعل أمره في التدبير اليهما بان قال جعلت أمره اليك في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير \* رجل قال في مرضه اعتقه واعني فلا تأخذ بعد موتى ان شاء الله تعالى او قال هو حر بعد موتى ان شاء الله تعالى في الاستحسان يصح الاستئناس في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الامر بالاغتيا كذا في فتاوى قاضي خان \* ذكر في الزيادات ومن دبر عبده على ألف فقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي \* عبيد بن رجاء دبر أحدهما فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المدبر وللشريك الساكن في نصيبه خياران خمسة ان كان المدبر موسرا ان شاء دبر نصيبه كما دبر وكان مدبرا بينهما فاذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني الا اذا مات الآخر قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وان شاء أعنتق فاذا أعنتق ضح عتقه وللمدبر ان يرجع على المعتق بنصف القيمة مدبرا والولا بينهما وللمعتق ان يرجع على العبد بخاصين وان شاء المدبر أعنتق وان شاء انتسب العبد وان شاء استعماه فاعتق اذا أدى ذلك النصف وللمدبر ان يرجع على العبد فيسلبه فاذا أدى عتق كله وان مات المدبر قبل ان يأخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان شاء تركه كذلك فاذا مات يكون نصيبه موراثة للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية ونحوه وان مات المدبر عتق ذلك النصف من الثلث ولغير المدبر ان يسكن العبد في نصف قيمته والولا بينهما وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه اذا كان موسرا فالولا كله للمدبر وللمدبر ان يرجع بخاصين على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كاملا للورثة وخيارات أربعة ان كان المدبر معسرا وليس له حق تضمين المدبر كذا في التتارغالية \* عبيد بن شريك دبراه معا فقال كل واحد قد دبرتك او قال كل واحد نصيب منك مدبرا او قال كل واحد اذا مات فانت حر او قال كل واحد اذا مات فانت حر بعد موتى او قال كل واحد انت حر بعد موتى وخرج الكلام منهم معا صار مدبرا لهما كذا في شرح الطحاوي \* فاذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والاخر بالخيار ان شاء أعنتق وان شاء كاتب وان شاء استسجى وليس له ان يتركه على حله فاذا مات الباقي منهما قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ان كان يخرج من الثلث وان قال اذا ماتا فانت حر او انت حر بعد موتنا وخرج كلامهما معا لا يصير مدبرا الا اذا مات أحدهما يصير نصيب الباقي منهما مدبرا وصار نصيب الميت ميراثا للورثة ولهم الخيار ان شاءوا اعتقوا وان شاءوا دبروا وان شاءوا كاتبوا وان شاءوا استسجوا وان شاءوا ضمنوا الشريك ان كان موسرا واذا مات الاخر عتق نصيبه من الثلث \* مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدع أحدهما فهو مدبر بينهما كأنه فان ادعاه أحد هاتفي الاستحسان ثبت نسبه وصار نصف الحاربية أم ولده ونصفها مدبرا على حالها للشريك ويغرم المذمعي نصف العقر لشريكه



ونصف قيمة الولد مدبراً ولا يضمن نصف قيمة الام فان مات المدعي أو لا عتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت  
ثباً أو نسي في نصيب الآخر في قولهم جميعاً فان مات الآخر قبل ان يأخذ السعاية عتق كلها ان خرجت  
من ثلث ماله وبطلت السعاية عنها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان مات الذي لم يتدع أو لا عتق  
نصيبه من الثلث ولا نسي في نصيب الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* ولو لم يمت  
واحد منهم حتى ولدت ولداً آخر فأدعاه الثاني ثبت النسب استحصانا ولا يضمن للثاني شيء من الولد عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ولد لثانيك وولد أم الولد لا قيمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما  
ويضمن نصف العتق وان ادعى الأول الثاني أيضاً يضمن نصف قيمته مدبراً وعليه نصف العتق بالوطء الثاني كذا  
في محيط السرخسي \* المدبرة بين رجلين ان جاءت ولداً ادعاه جميعاً معا ثبتت نسبته من جميعا وصارت  
الجارية أم ولدهما جميعاً وظل التدبير كذا في البدائع \* رجل كتب في كتاب الوصية ان عبده فلانا  
حر بعد موته ولم يسمع منه أحد ثم مات ووجدت الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم أنكروا اعتاقه  
وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع أيمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا دبر الرجل  
ما في بطن جاريته فهو بياتر فان ولدت بعد ذلك لاق من ستة أشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون  
مدبراً كذا في الظهيرية \* دبر ملى بطن امته لا يبيعها ولا يهبها ولا يمسها حتى تضع حملها كذا في محيط  
السرخسي \* ولو ولدت ولدين أحدهما لاق من ستة أشهر والثاني لاكثر من يوم فهو مدبران كذا  
في المنياسيع \* ولو دبر ما في بطن امته ثم كاتب الامه يجوز فان وضعت بعد هذا القول ولد الاقل من ستة  
أشهر فهو مدبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب تعالى الام فان ادت الام بدل السكينة الى المولى عتقا  
بالسكينة وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبه على حالها وان لم يمت المولى لكن  
ماتت الام سعي الولد في ما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله  
يعتق بحكم التدبير وتبقى الام مكاتبه على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام سعي الولد في ما على الام  
على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير ويبرأ عن بدل  
السكينة وان كان لا يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم  
السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا يخرج ان شاء معنى في السكينة وان شاء معنى في السعاية  
بجهة التدبير وان كان بدل السكينة اكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا كانت الامه بين اثنين  
دبر أحدهما ما في بطنها فهو جاتر فان ولدت بعد هذا الاقل من ستة أشهر صار نصيبه مدبراً عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى ويكون للساكت في نصيبه خياران خسة ان كان المدبر موسراً ان جاءت بالولد لاكثر من ستة  
اشهر لا يصير نصيبه مدبراً واذا كانت الامه بين اثنين قال أحدهما ما في بطنها حر بعد موته وقال الآخر  
للامه انت حره بعد موته فولدت بعد هذه المقالة لاق من ستة أشهر فالولد كله يصير مدبراً بينهما  
ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد واماً في الام فلا بد ان يدبر الام في نصيبه خياران خسة عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدبر موسراً وان ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت هذه المقالة فعند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصف الجارية مدبراً للذي دبرها ويصير نصف الولد مدبراً تبعاً للجارية فان اختار  
الساكت بعد ذلك تبيين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت  
استعفاء الجارية في نصف قيمتها ليس له ان يتدعي الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مدبراً لانه صار مدبراً تبعاً  
واذا كان تبعاً في التدبير يكون تبعاً في السعاية أيضاً كذا في المحيط \* ولو ان جارية بين رجلين وهي حامل  
فدبر أحدهما ما في بطنها واعتق الآخر الام فالذي دبره لن يضمن المعتق نصف قيمة الام وليس للمدبر تبيين  
الحمل كذا في المنياسيع \* تدبير الصبي عبده لا يصح ويستوى فيه التخيير والتعليق بلوغه حتى اذا قال  
الصبي لعبده اذا ادركت فانت حر بعد موته لا يصح وكذلك المجنون والمعتوه الغالب لا يصح تدبيرهما ولا يصح  
تدبير السكران وكذلك المكره على التدبير اذا دبر يصح تدبيره والمكاتب اذا دبر مملوك كسبه لا يصح وكذا  
العبد المأذون له في الجارية اذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط \* رجل دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على  
حاله بخلاف ما اذا اوصى برقبه لانيسان ثم جن ثم مات حيث بطل الوصية كذا في خزائن المفتين \* دبر الذي

عبده ثم اسلم يعتق بالسعاية فان مات المولى قبل الفراغ من السعاية عتق وبطلت السعاية فلو صالحه المولى  
من غير حكم على اكثر من قيمته ويجزى ينقض الصلم في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته \* حري دخل دارنا  
بأمان فدبر عبده ثم اسر الحري يعتق المدبر ولود بر عبده في دار الحرب وخرج اليها فاسلم العبد يجبر على بيعه \*  
ارتد العبد المدبر وطلق بدار الحرب أو أسره أهل الحرب ثم أخذته المسلمون فاسلم رد على مولاه ويكون مدبراً  
كذا في محيط السرخسي \* من قال لعبده انت حر او مدبر فانه يؤمر بالبيان فان قال عنتت به الحرية يعتق  
وان قال عنتت التدبير صار مدبراً وان مات قبل البيان والقول في الصحة فانه يعتق نصفه مجازاً من جميع المال  
ونصفه بالتدبير ان خرج عتق وان لم يكن له مال غيره عتق النصف مجازاً ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث الكل  
ولو كانا عبدين فقال أحدهما مدبراً أو حر ومات قبل البيان ولا مال له غيرهما والقول في الصحة عتق ربع  
كل واحد منهما مجازاً من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث ويسعى كل واحد في نصف قيمته على  
كل حال ولو قال اتباعان او مدبران والمسئلة بمجالها عتق نصف كل واحد بالعتق البات ونصف كل واحد  
بالتدبير هذا اذا كان القول في الصحة وان كان القول في المرض يعتق ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوي \*  
ولو قال في صحة لعبده ومدبره أحد كما مدبر والاخر حر ولا مال له غيرهما ومات قبل البيان عتق القن  
من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال أحد كما حر والاخر مدبر فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
لانه اخبار تقدم او تأخر وعند محمد رحمه الله تعالى يعتق نصف كل واحد من كل المال والنصف بالتدبير  
من الثلث وكذا القول أحدهما حر والاخر المدبر يعتق القن والمدبر مدبر مجازاً وهذا قولهم كذا في الكافي \*  
ولو قال للمدبرين له أحد كما حر فخرج من عنده فرد من هذين المدبرين ودخل عليه عبداً فقال للمدبر الثابت  
والعبداً داخل أحد كما مدبر عتق المدبر الذي خرج بعد قوله أحد كما حر والعبداً داخل على حاله لا يعتق شيء منه  
وبقي المدبر الثابت مدبراً وان قال للمدبرين ولقن له في صحته أحدكم مدبر واحد الباقيين حر ومات قبل البيان  
كان للقن نصف العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق  
من كل واحد منهما ربعه من جميع المال بالعتق البات وثلاثة ارباع من الثلث بالتدبير وكذا الوعكس المسئلة  
بان قدم الحرية وقال أحدكم حر واحد الاخرين مدبرين يكون نصف العتق البات للقن ونصفه للمدبر لكل  
واحد الربع وهي رواية الزنادات وذكر الامام قاضي خان الصحيح ما ذكره في الزنادات كذا في شرح تلخيص  
الجامع الكبير \* ولو قال أحدكم مدبر والباقيان حران عتق القن ونصف كل مدبر بالاعتاق ولو قدم  
العتق فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق ولو قال للمدبرين أحدهم مدبر  
والباقيان حران عتق القنان من كل المال والاول خبر ولو قال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث  
كل واحد بالاعتاق وثلثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير وكذا لو كانوا عبداً فقال أحدكم حر والباقيان  
مدبران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو عكس فقال أحدكم مدبر والباقيان حران  
عتق من كل واحد ثلثاه من كل المال وما بقي من الثلث كذا في الكافي \* ولو قال لثلاثة اعبداً أحدهم مدبر  
اشنان منكم حران او مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في حالة الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالايجاب  
البات وبقي ثلثا المدبر مدبراً كما كان وصار ربع كل واحد من العبدين مدبراً أيضاً بالتدبير فان كان له مال يخرج  
رقبة وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق من كل واحد من العبدين ثلاثة أسداس ونصف سدس  
الثلث بالعتق البات والربع بالتدبير وان لم يكن له مال قسم الثلث على قدر سهمها مهم وحق المدبر المعروف  
في الثلثين وحق العبد في النصف واقل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في أربعة وحق  
العبد في ثلاثة فبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث المال والكل أحد وعشرون وصار ثلثا كل عبد سبعة  
لان الباقي بعد العتق البات من كل عبد ثلثاه واذا صار ثلثا العبد سبعة فكان العبد السام عشرة ونصفا  
فانكسر فضعهما فصار كل عبد احد وعشرين فنقول عتق من المدبر المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة  
وعتق منه بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسعى في ستة وهو قدر سبعة وعتق من كل واحد من العبدين  
بالعتق البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضعيف من كل واحد ثلاثة ويسعى كل واحد في أحد عشر وهو قدر



ثلاثة اسباعه وثلاثي سبعة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التوزيع  
فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبيد نظر ان مات المدبر المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية  
ونوى ما عليه من السعاية ستة فيكون اتوى على الورثة وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا  
ان لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى فتقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبد في  
سبعة فبطلت أربعة وثلاثون فصارت لكل رتبة من العبد الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير  
ثلاثة ويسعى كل واحد في أربعة عشر وقد صار المدبر المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا  
أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام الثلث والثلاثان فان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبد  
صار مستوفيا وصيته ثلاثة ونوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر  
حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة فيكون جلة السهام  
تسعة وثلاثين فصارت لكل رتبة من المدبر والعبد الباقي تسعة عشر ونصف عتق من المدبر ثمانية ويسعى في أحد  
عشر ونصف وعتق من العبد الباقي ثلاثة ويسعى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلاثة فبلغ  
سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التوزيع فان مات العبدان وبقي المدبر صار  
مستوفيا وصيته ثمانية ونوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام  
الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فتكون الجلة ستة وثلاثين فصارت لشارقة المدبر ستة وثلاثين  
عتق منه ثمانية ويسعى في ثمانية وعشرين والعبدان الميثان صار مستوفيين وصيتهما ستة فبلغ سهام الوصايا  
أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التوزيع فان لم يمت المولى حتى مات أحد العبيد ثم مات  
المولى بعده فتقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت من اجته في العتق البات وبقي العتق البات بين العبد  
فاذا مات المولى شاع فيها ما عتق من كل واحد نصفه بالاجاب البات وصار ربع كل واحد مدبر بالتدبير  
فان كان له مال يخرج نصف الرتبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة ارباعه النصف بالعتق البات والرابع  
بالتدبير ويسعى كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهم ما نصفين وماله عند الموت رتبة واحدة  
فثلثه ثلث الرتبة بينهم ما عتق من كل واحد ثلثاه النصف بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلث  
قيمه وان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدين ثم مات المولى زالت من اجته وصار العتق البات بين العبد الباقي  
وبين المدبر عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد منه ما مدبر او ان كان له مال يخرج رتبة  
واحدة من الثلث عتق ما وان لم يكن قسم الثلث بينهم ما نصفين عتق من كل واحد ثلثاه ويسعى كل واحد في ثلث  
قيمه على ما مر وان قال انسان منكم حران او مدبران وكان القول في المرض فنهاية تبرك كلامهم من الثلث وقسم  
الثلث على قدر سهامهم بحق المدبر المعروف في جميع الرتبة وذلك ستة وحق العبدين بحكم التدبير في النصف  
ثلاثة وبحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهام وصية العبدين سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ  
سهام الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة وثلاثون وصار كل عبد ثلاثة عشر فتقول عتق من  
المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبد سبعة من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في تسعة  
ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع وان مات المدبر بعد  
موت المولى نوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام العبد  
سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون الجلة ثلاثة وثلاثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف عتق  
من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلاثة عشر وقد صار المدبر مستوفيا وصيته ستة فبلغ سهام  
الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع فان مات أحد العبدين نوى ما عليه  
من السعاية والتوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى حق العبد الباقي  
ثلاثة ونصف وحق المدبر ستة فتكون الجلة ثمانية وثلاثين ونصف فصارت كل عبد سبعة عشر وثلاثة ارباع سهم  
عتق من المدبر ستة ويسعى في أحد عشر وثلاثة ارباع سهم وعتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف ويسعى في أربعة  
عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفيا وصيته ثلاثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام  
السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع وان مات العبدان وبقي المدبر نوى ما عليه من السعاية فيقسم

الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين وعلى سهام المدبر ستة فتكون الجلة اثنين وثلاثين عتق من المدبر  
سبعة ويسعى في ستة وعشرين والعبدان الميثان صار مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلاثة  
عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع فان مات المدبر مع أحد العبدين نوى ما عليه ما  
من السعاية فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فتكون  
الجلة تسعة وعشرين ونصف عتق منه ثلاثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت استوفيا  
وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع فان مات  
المدبر قبل موت المولى زالت من اجته في الايجاب البات وصار عتق رتبة ونصف بين العبدان فان كان له  
مال يخرج رتبة ونصف عتق من كل واحد ثلاثة ارباعه ويسعى في ربعه وان لم يكن له مال آخر صارت ثلث المال  
وهو ثلث رتبة بينهم ما عتق من كل واحد ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثه فان مات أحد العبدين قبل موت المولى  
زالت من اجته وبقي الايجاب البات بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف العبد الباقي  
مدبرا أيضا فان كان له مال يخرج من الثلث عتقا بغير شيء وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلث رتبة  
بينهما على ما ذكرنا وان قال في صحته انتم احرار او انتم مدبرون ومات قبل البيان فتزله انتم احرار صحيح  
في حق الكل وقوله او انتم مدبرون وقع اغوا في حق المدبر المعروف وصح في حق العبدان كانه قال او هذان  
العبدان مدبران فثبت بالايجاب البات عتق رتبة ونصف بينهم لكل واحد نصف وثبت بالايجاب الثاني  
تدبير رتبة بين العبدان صار نصف كل واحد مدبرا ونصف المدبر المعروف مدبرا فان كان له مال يخرج رتبة  
ونصف من الثلث عتقوا وان لم يكن قسم ثلث ماله وماله عند الموت رتبة ونصف فثلثه وهو نصف رتبة بينهم  
لكل واحد السدس عتق من كل واحد ثلثاه النصف بالايجاب البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد  
في ثلثه وان كان الايجاب في المرض عتقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وكذلك اذا قال كل واحد منكم  
حر او انتم مدبرون فهو بمنزلة قوله انتم احرار او انتم مدبرون وكذلك اذا قال انتم احرار او هذان وهذا  
مدبرون فهو كقوله او انتم مدبرون وان لم يكن فيه مدبر فقال انتم احرار او هذان وهذا مدبرون صح  
الايجابان فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فعق نصف كل واحد بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا  
ايضا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان الايجاب في المرض عتقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وان كان  
فيهم مدبر فقال انتم احرار او احدكم مدبر فهو باطل لان قوله احدكم مدبر وقع اغوا في الكلام الايجابا  
في حال دون حال فلا يكون اعتنا بالشك وان قال كل واحد منكم حر او مدبر فالكلامان بطلا في حق المدبر  
وصح في العبدان لانه افرد كل واحد في الايجاب كانه قال لكل واحد منكم حر او مدبر فيبطل في حق المدبر ويصح  
في العبدان فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فعق من كل واحد من العبدين نصفه بالايجاب البات وصار نصف  
كل واحد مدبرا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان القول في المرض عتقوا من الثلث على ما مر وان قال  
انتم احرار او هذان مدبرا المدبر المعروف وهذا وهذا ومات قبل البيان صاروا مدبرين لان الملتزم أحد الايجابين  
وقد قام دلالة اختياره التدبير وهو عطف الثاني والثالث على التدبير لان العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف  
والمعطوف عليه في الوصف المذكور ولا يثبت المشاركة في صفة التدبير الا على اعتبار اختياره بالايجاب التدبير  
في المعطوف عليه وان لم يكن فيهم مدبر فقال انتم احرار او هذان مدبرا وهذا صاروا مدبرين وكذلك لو قال  
انتم احرار او هذان مدبرا وهذا باطل الايجاب الاول وصار العبد الذي تساوله التدبير والذي عطف عليه مدبرا  
وبقي الثالث قنا ما ذكرنا ولو قال انتم احرار او هذان مدبران وليس فيهم مدبر صح الايجابان فثبت بالايجاب  
الاول عتق رتبة ونصف بينهم وثبت بالايجاب الثاني تدبير رتبة بين الذين اضاف التدبير اليهما وانه يعتبر  
من الثلث كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو قال لعبيد انتم احرار او هذان مدبران فثبت ثلث  
كل ايجاب عند عاقبة المشايخ رحمهم الله تعالى فثبت بالكلام الاول عتق رتبة بين الكل وبالكلام الثاني  
ثلث العتق المفرد فصار له ثلثا رتبة وبالكلام الثالث تدبير ثلثي رتبة للاخرين فصارت لكل واحد مدبرا أيضا  
كذا في الكافي \* فان كان له مال يخرج ثلثا رتبة من الثلث عتق من كل واحد ثلثان ويسعى في ثلثه  
وان لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهم ما نصفين وماله عند الموت رتبة وثلثا رتبة فثلثه خمسة ارباع رتبة بينهم



لكل واحد من نصف فعتق من كل واحد منهم ما يعلق البات ثلاثة اشباع وبالتدبير تسعان ونصف ونسب  
كل واحد منهم ما في ثلاثة اشباع ونصف وسعاية المقر في ثلثه فيبلغ سهام الوصايا خمسة وسهام السعاية عشرة  
واسعة قام الصريح كذا في شرح الزيادات للعتابي والله أعلم بالصواب

(الباب السابع في الاستيلاء)

اذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت أم ولده سواء كان الولد حيا او ميتا او سقطا قد استبان خلقه او بعض خلقه اذا اقرب فهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة أم ولده وأما اذا لم يستبين شيء من خلقه بأن القت مضغة او علقه او قطعة فادعاه المولى فانها لا تكون أم ولده كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل تصرف في وجوب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كالمهبة والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالاجارة والاستخدام والاستكباب والاستغلال والاستمتاع والوطء والاجرة والكسب والغلة والعقروا المهر للمولى كذا في البدائع \* ولو قضى القاضى بجواز بيعها لا ينفذ قضاؤه بل يتوقف على قضاء فاض آخر امضاء وابطالا كذا في الذخيرة \* وللمولى ان يزوجه او لا ينبغي ان يزوجهما حتى يستبرأ بمحضة كذا في البدائع \* وان تزوجهما قبل الاستبراء فولدت لا قبل من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر فالنكاح ثابت من الزوج فان ادعاه المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط \* وان تزوجهما فجاءت بولد فهو في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسمي لاحد ويعتق بموته من كل المال وله استخدامهما واجارته الا انه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجماعية فان كان النكاح فاسدا فانه يلحق بالعصم في حق الاحكام كذا في فتح القدير \* زوج امته من عبده فولدت فادعى المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالحرية وتصير الجارية أم ولد واذا مات مولى أم الولد عتقت سواء زوجها مولاها من رجل اولم يزوجهما لكن عتقها يعتبر من جميع المال سواء خرجت من الثلث اولم تخرج ولم يلزم السعاية عليها لا لغريم ولا لوارث كذا في غايه البيان \* ويستوى فيه الموت الحقيقي والمحكمى بالردة والموثق بدار الحرب وكذا الحربى المستأمن اذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب فاسترق الحربى عتقت الجارية كذا في البدائع \* واذا عتقت بموته يكون ما في يدها من المال للمولى الا اذا وصى لها به كذا في العبر الرائقة ناقل عن فتاوى قاضى خان \* عتق أم الولد يتركز بتركز الملك كعتق المهارم وتفصيله أم الولد اذا اعتقها مولاها وارثت ولحق بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى فانها تعود أم ولد وكذا لو ملك ذات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارثت ولحق بدار الحرب ثم سببت فاشترىها عتقت وكذلك ثانيا وثالثا وكذلك أم الولد كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا ابلت أم ولد النصرانى فعرض الاسلام على مولاها فاقبى فانما يخرجها القاضى عن ولايته بأن يقدر قيمتها فيجبرها عليها وتصير مكاتبه الا أنها لا ترد الى الرق ولو عجزت نفسها فان اسلم عند العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو اسلم بعدها واذا مات مولاها النصرانى عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير \* واذا قضى القاضى عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدته في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط السرخسى \* الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى بنكاح او وطء بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه وتصير أم ولده كذا في فتاوى قاضى خان \* ثم عندنا تصير أم ولده من وقت ملكها لامن وقت العلوق كذا في التهراتائق \* ولو استولدها بملك الجين فاستحققت ثم ملكها تصير أم ولده عندنا كذا في الكافى \* واذا استولدها بالزنى ثم ملكها فى الاستحسان لا تصير أم ولده وهو قول علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة \* ويعتق الولد ويجوز له بيع الام هكذا في الاختيار وشرح المختار \* ولو قال تزوجت بهذه الجارية وولدت منى ولا يعلم ذلك الا بقوله وانكر ذلك المولى الذى له فاذا ملكها الذى اقربم كذا فانها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة واذا اقرب في صحة أن امته قد ولدت منه فانها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ولد اولم يكن كذا في الذخيرة \* ولو قال لامته في مرضه ولدت منى فان كان هنالك ولد أو حبل فعتق من جميع

المال والا فالثالث كذا في محيط السرخسى \* جارية حبل اقرب مولاها أن حملها منه فانها تكون أم ولده وكذلك اذا قال ان كانت حبلى فهو منى فولدت ولدا أو أسقطت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه واقربها فانها تصير أم ولده اذا جاءت به لا قبل من ستة أشهر فاذا انكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأتها بذلك وثبت النسب وتصير الجارية أم ولده كذا في الظهيرية \* فان جاءت به لستة أشهر فصاعدا لم يلزمه ولم تصير الجارية أم ولده كذا في البدائع \* ولو قال جل هذه الجارية منى او قال ما في بطنها من ولد فهو منى ثم قال بعد ذلك كان رجلا ولم يكن ولدا فصدمته الامة في ذلك او كذبته كانت أم ولده ولو قال ما في بطنها منى ولم يقل من حبل او ولد ثم قال كان رجلا فصدمته الامة لم تكن أم ولده كذا في فتاوى قاضى خان \* وان كذبته وادعت أنه كان رجلا وقتها سقطت سقطا مستبين الخلق فالقول قولها وهى أم ولده كذا في محيط السرخسى \* رجل اقر ان امته حبلى منه ثم جاءت بولدا لا أكثر من سنتين وشهدت امرأته على الولادة وقالت الامة هذا الولد ذلك الحبل ويحدها المولى ان يكون هذا ذلك الحبل فالامة أم ولده ولا يثبت نسبه منه وان اقرب المولى أنه ذلك الحبل وانه منه وقد جاءت به بعد ذلك بعشر سنين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في امته فشهد أحدهما أنه قال قد ولدت منى وشهد الآخر أنه قال هي حبلى منى فهي ام ولده فقد أجمع عليه وكذلك لو شهد أحدهما أنه اقربها ولدت غلاما وشهد الآخر أنها ولدت جارية كذا في المحيط \* رجل قال لجاريته ان كان في بطنك غلام فهو منى وان كان جارية فليس منى ثبت نسب الولد منه غلاما كان أو جارية ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو منى الى سنتين فولدت لا قبل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا اشترى امه لها ثلاثة أولاد فادعى أحدهم فان كانوا ولدا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعا منه وان كانوا في بطون مختلفة لم يثبت النسب الذى ادعاه والباقيان رقيقان ويبيعهما ان شاء ولو ولدوا في ملكه بأن ولدت أمة رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فان ادعى الاصغر فانه يثبت نسب الاصغر منه وله أن يبيع الآخرين بالاتفاق وان ادعى الاكبر يثبت نسب الاكبر منه والاولى والاصغر بمنزلة الام ليس له أن يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه كذا في المبسوط \* رجل له جارية وطتها ويعزل عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لستة أشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متزجيا بها وكان كبراً به انها اجرت فهو في سعة من نقي الولد وان لم يظهر منها فجور وادعى كبراً به انها عقيمة لا ينبغي له أن ينسب هذا الولد وينسب أن يشهد انها أم ولده كيلا يسترق ولده بعد موته كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا وطئ أمته ولم يعزل عنها وحصلت لها بولد لم يحل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يبيعه ويجب أن يعترف به وان عزل عنها ولم يحصلها جازله أن ينسبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* وان صارت أم الولد محترمة على المولى على التأيد بأن وطئها ابن المولى أو ابوه أو وطئ المولى امها أو ابنتها فجاءت بولد لا أكثر من ستة أشهر لم يثبت نسب الولد الذى أتت به بعد التحريم من غير دعونه وان ادعى يثبت النسب لان الحرمة لا تزيل الملك كذا في البدائع \* ولو أن امه عجزت رجلا من نفسها فزعت أنها حرة فترجها وولدت له ولدا ثم استحقها رجل فانه يقضى له بها وبقيمة الولد والعقر على الواطئ ثم اذا عتقت رجعت عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى أبو الولد نصفها من مولاها صارت أم ولده وينسب نصف قيمتها لمولاها كذا في المبسوط \* رجل اشترى أمة هى أم ولد الغير من رجل أجنبى ولا علم له بحالها فولدت منه ولدا ثم استحقها مولاها وقضى له بها فعلى أبي الولد وهو المشتري قيمة الولد لمولى أم الولد بسبب الغرور كذا في الظهيرية \* ان قال لفلان له لا بولد مثله لهذا هذا ابني عتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل تصير امه أم ولد الاصح انه اقرار بأموية الولد كذا في السراج الوهاج \* استولدها موطوءة الاب ثبت نسبها منه كذا في القنية \* واذا وطئ الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبها منه وصارت أم ولده سواء صدقه الابن أو كذبه ادعى الاب شبهة أو لم يدع كذا في السراج الوهاج \* وعليه قيمتها لعقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافى \* وشروط صحة هذا الاستيلاء أن تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان يكون الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت الى الدعوة أيضا فلو باع الابن الجارية ثم عاد اليه بشرا أو ردته وولدت لا قبل من ستة أشهر منذ باعها فادعاه الاب لم تصح دعونه الا أن يصدقه الابن كما اذا ادعى الاجنبى ذلك وصدقه وكذا لو كان الاب



كفرانهم أسلم أو عبد افترق أو مجنوناً فافاق بقاءه بولد لافل من ستة أشهر من الاسلام والعق والافاقه الى  
الدعوة فادعاه لا يصح لعدم الولاية الآن بصدقه كذا في فتح القدير \* فان صدقه الابن ثبتت نسبته منه  
ولا يملك الجارية ويعتق الولد على الابن برعته انه ملك أخاه كذا في التبيين \* وأما المعتوم لادعاه عند افاقه  
وقد جاءت به لافل من ستة أشهر من افاقته في القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلق وفي الاستحسان يصح  
لان العتق لا يبطل الحق والولاية بل يجز عن العمل كذا في فتح القدير \* ولو أن الابن تزوجها من الاب فولدت  
منه لم تصير أم ولد ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كانت الجارية  
مدبرة أو أم ولد الابن بحيث لا تنقل الى الاب بالقيمة فدعوتها باطله كذا في الكفاية \* أبو الاب اذا وطئ  
جارية ابن ابنته فادعى ولدها لا يثبت النسب اذا كان الاب حياً لان ولاية الجدة منقطعة مع وجود الاب فاذا مات  
الاب فادعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا اذا كان الاب حياً ولا ولاية له مثل أن يكون عبداً أو كافراً أو مجنوناً  
فالولاية للجد فتصح دعوته فان عادت ولاية الاب بأن أسلم أو اعتق أو افاق قبل الدعوة لم تقبل دعوة الجدة بعد  
ذلك ولو كان الاب حر تدفع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دعوته موقوفة فان أسلم الاب لم تصح دعوة الجدة وان  
مات على الرقة أو وطئ وقضى بطاقتها تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت اليه بشراء أو بالرتيب أو  
بشراء شرط أو فساد في البيع فولدت لافل من ستة أشهر منذ باعها لم تصح دعوة الجدة ولا دعوة الاب الا اذا  
صدقه الابن بخبره ثبت النسب وصارت الجارية أم ولده بالقيمة ويعتق الولد مجتازاً هكذا في غاية البيان \* ولو  
وطئ جارية امرأته أو جارية والده أو جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويندرى عنه الخذفان قال احمالي  
المولى لا يثبت النسب الا أن يصدقه المولى في الاحلال وفي أن الولد منه فان صدقه في الامر بن جها ثبت  
النسب والافلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية يومان من الدهر ثبت النسب كذا في فتاوى قاضي خان  
\* واذا وطئ المولى جارية مكاتبه بقاءه بولد فادعاه فان صدقه المكاتب ثبتت نسب الولد منه وعليه عقرها  
وقيمة ولدها ولا تصير الجارية أم ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية \* ولو ملك  
المولى يوماً ولداً جارية المكاتب الذي ادعاه وكان لم يثبت نسبته عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب ثبت  
نسبه عند ملكه اياه وذكر في المبسوط واذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يومان من الدهر صارت  
أم ولده كذا في النهاية \* واذا كاتب الرجل أمته بقاءه بولد ليس له نسب معروف فادعاه المولى ثبت  
نسبه منه صدقه أم كذبته وسواء جاءت بولد لسته أشهر أم لا كذا في فتاوى قاضي خان فان نسب الولد ثبت على كل حال  
اذا ادعاه واعتق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جاءت بالولد لا كذا في فتاوى قاضي خان فان نسب الولد ثبت على كل حال  
بانخبار ان شامت مضت على كآبتها وان شامت عجزت كذا في البدائع \* وذكر في المأذون ان العبد المأذون  
اذا اشترى جارية فولدت فادعى الولد ثبتت نسبته ولو كان مجبوراً لم يصح إلا أن يدعى شبهة كذا في العناية  
\* ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع ابنة لها من غيره تصير الجارية أم ولده وليس له أن يبيعها وله أن يبيع  
البت فان تزوج الجارية رجلاً فولدت بنات من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت فان اعتقهن ثم اشترى منهن  
بعد السبي والارتداد عدن كما كان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الام والبنت  
الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا  
في الظهيرية \* ولو أن الجارية بين اثنين علقته في ملكهما بقاءه بولد فادعاه أحدهما ثبتت نسبته منه  
وصارت الجارية كلها أم ولدها لضمان وهو نصف قيمة الجارية ويستوى في هذا ضمان البار والاعاز  
ويغرم نصف العقر لشر بكة ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً وان ادعى جميعاً فهو ايها الجارية أم ولدهما  
تخدم لهما يوماً ولداً يوماً ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام لصاحب شيئاً ويضمن كل واحد منهما نصف  
العقر فيكون قصاصاً كذا في البدائع \* ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه  
ميراث أب واحد كذا في الهداية \* وان اعتقه أحدهما أو ماتت عنهما عتق كلها في قولهم ولا سعاية عليها  
ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* أمة بين اثنين لأحدهما  
عشرها ولا آخر ثلثة عشرها جاءت بولد فادعاه معافاته ابنتها من هذا كله وابن ذاك كله فان مات ورثاه  
نصفين وان جنى عتق عاقلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجنابة وعلى الآخر

تسعة عشر موجباً وكذا ولاؤها لها ما كذا في الظهيرية \* ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة  
أو خمسة فادعوا جميعاً يثبت نسبته منهم وتصير الجارية أم ولدهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت  
الانصاء مختلفة بأن كان لأحدهم السدس ولا آخر الربع ولا آخر الثلث وما بقي لا يثبت نسبته منهم وبصير  
نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولده ولا يتعدى الى نصيب صاحبه حتى تكون الخدمة والكسب والغلة  
على قدر انصابتهم كذا في البدائع \* أمة بين رجلين جاءت بولد في بطن واحد فادعى أحدهما الا كبر  
والآخر الاصغر فها ولدا مدعى الاكبر وان كانا من بطنين فالأكبر مدعى وصارت الجارية أم ولده ويضمن  
نصف قيمتها ونصف عقرها لشر بكة ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لانه علق حراً وثبتت نسب الولد الاصغر لمن يدعيه  
استحساناً ويضمن جميع قيمة الولد الاول كذا في العناية \* واذا كانت الامة بين رجلين فقال أحدهما  
ان كان مافي بطنها غلاماً فهو مافي وان كان جارية فليس مافي وقال الآخر ان كان مافي بطنها جارية فهو مافي  
وان كان غلاماً فليس مافي فهذا على وجهين الاول أن يخرج الكلامان من مافي هذا الوجه ما ولدت من ولد  
في ذلك البطن فهو ولدهما جميعاً سواء ولدت جارية أو غلاماً فان سبق أحدهما بعقالاته ثم ولدت غلاماً أو جارية لافل  
من ستة أشهر من وقت المقالةين جميعاً فهو ولد للذي سبق به هذه المقالة غلاماً كان أو جارية وان جاءت بالولد لسته  
أشهر من وقت المقالة الاولى ولاقل من ستة أشهر من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وان جاءت به لسته  
أشهر من وقت المقالةين لم يثبت نسبته من واحد منهما الا أن يجدد الدعوى كذا في المحيط \* ولدت جارية  
مشتركة بين الشر بكة لسته أشهر مذكها فادعى أحد الشر بكة الام وادعى الشر بكة الآخر الولد ويولد  
لكل واحد مثل الذي ادعاه وخارج الكلامان معافدة الولد أولى لانها أسبق على دعوة الامة تقديراً لانها  
دعوة استيلاء ودعوة الامة دعوة تحرير ودعوة الاستيلاء تستند ودعوة التحرير تقتصر وعلى مدعى الولد نصف  
قيمة الامة ونصف عقرها ولا يبرأ مدعى الولد عن ضمان نصيب الشر بكة بركة حيث كان في زعمه انها ابنته وان  
ولدت لافل من ستة أشهر مذكها صحت دعوة كل من الشر بكة بغير المخرج لاق دعوة كل منهما دعوة  
تحرير فلم يكن لأحدهما سبق على الآخر وثبت نسب الولد من مدعى الولد وثبت نسب الجارية من  
مدعىها ثم مدعى الولد لا يغرم لشر بكة شيئاً في الولد بالاتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في أم الولد عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لانه بدعوة الجارية صار كأنه اعتق أم ولد الشر بكة ورق أم الولد غير مذكوم عنده ولا عقر  
على مدعى الولد ولو ولدت لسته أشهر مذكها بقاءه بولد ثبتت نسبته بقاءه بولد ثبتت نسبته بقاءه بولد ثبتت نسبته بقاءه بولد  
صحت الدعوات وعلى مدعى الاولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم الاولى وجدة الثانية الا اذا اقلقت الجدة  
قبل الدعوة وأخذ القيمة من القائل فان مدعى الاولى لا يضمن شيئاً لشر بكة شيئاً من قيمة الجدة ولا يجب عليه  
قيمة الاولى التي ادعاهما أبضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا الاولى العقر على مدعى الثانية بتمامه وان ولدت  
لاقل من ستة أشهر مذكها بقاءه بولد ثبتت نسبته بقاءه بولد ثبتت نسبته بقاءه بولد ثبتت نسبته بقاءه بولد  
ولا تصح دعوة البنت لانها أسبق للاستيلاء لان دعوة الثانية دعوة استيلاء ودعوة الاولى دعوة تحرير لان  
علقها لم يكن في ملكها ويغرم مدعى الثانية لمدعى الاولى نصف قيمة الاولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى  
الاولى في الجدة ان كانت مئة لشر بكة كما يغرم في المسئلة الاولى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب  
دعوى أحد الشر بكة \* أمة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد تزوجتاني وصدقه أحدهما وقال  
الآخر بعنا كها فنفقها أم ولد موقوفة ولا تخدم لأحد ونصفها رقيق للمقر بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها  
لان المقر بالتكاح والمستولد قد تصادقا على التكاح في النصف وذلك لا يقيد الحبل ويعتق نصف الولد حصه  
المقر بالبيع ويسعى الولد في نصفه الا آخر وليس للمقر بالتكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى  
الواطي العقر لهما فباخذ المقر بالبيع نصفه فباخذ المقر بالتكاح نصفه مهر او يقال للمقر بالبيع خذ من  
الوجه الذي تدعيه فان مات المستولد سعت الجارية في نصف قيمتها للمقر بالتكاح ولو قال المولى ان بعنا كها  
فالمستولد لا يضمن قيمتها ويضمن العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاه فقال المستولد تزوجتاني  
وقال بعنا كها فهي أم ولد وانها حر وبانها القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما لم يذكر في الكتاب  
واختلف المشايخ فيه قبل يضمن وقيل لا يضمن فان ادعى الواطي الهبة وهما ادعى البيع وهي مجهولة أو قال



عصمتا فقال صدقنا فهي أم ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وان صدقتهما الامة صدقت في حقها حتى ردت رقية لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج ثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا اذا علم انها المقر وان لم يعلم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد أحدهما حي والآخر ميت فأدعى أحدهما الميت ونفى الحي لزمه الحي ولا يمكن نفيه بعد ذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميت وأدعى كل واحد منهما المولى ثبت النسب لهما جميعا كذا في المبسوط \* وان كانت الجارية بين رجل وابنه وجده فجاءت بولد وادعوه كاهم فالجدا أولى كذا في الظهيرية \* ولو كانت الجارية مشتركة بين الاب والابن فادعاه معا فالاب أولى استحسانا ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الاب نصف عقرها فليقتسمان قصاصا كذا في السراج الوهاج \* واذا كان أحد الشريكين مسلما والآخر ذميا فادعياه معا فالمسلم أولى هذا اذا لم يسلم الذي قبيل الدعوة أما اذا أسلم الذي ثم ولدت الامة فادعياه معا ثبتت نسبته منهما لاستواء حالهما ولو كانت الدعوى بين ذمي ومرد فالولد لاهل بيته وغرم كل واحد صاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان \* ولو كانت بين كناني ومجوسي فالكناني أولى ولو كانت بين عبيد ومكاتب فالمكاتب أولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر كافر فالحر أولى ولو سبق أحدهما في الدعوة فالسابق أولى كأننا من كان كذا في السراج الوهاج \* عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين اشتريا زوجة أحدهما فجاءت بولد بعد شهر ثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان أمة حاملًا فجاءت بولد فادعاهما فلهما نصف قيمة الولد ولا يعتق على العم بالقرابة لأن الدعوة قد تقدمت فيصاف الحكم الى الدعوة دون القرابة كذا في الظهيرية \* واذا ولدت الامة من الرجل ثم اشتراها هو وأخرقها أم ولده ويضمن لصاحبه نصف قيمتها مؤسرا كان أو معسرا وكذلك ان ورثاها فان ورثاها معها الولد وكان الشريك ذارحم محرم من الولد عتق عليهما جميعا وان كان الشريك أجنبيا عتق نصيب الاب وسعى للشريك في نصيبه وكذلك ان اشتريا أو وهب لهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عرف الاجنبي أن شريكه أبوه ولم يعرف \* أمة بين رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج حصه أحدهما من الام والولد وهو مؤسر فهو ضامن لنصيب شريكه من الام وشريكه في الولد بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استعماه وان شاء اعتقه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* أمة بين رجلين فالأولى هي أم ولد أحدهما ثم مات أحدهما يومها إلى بالبيان دون الورثة فان قال هي أم ولدي فهي أم ولده ويضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العقر شيئا لأنه ما اقربوطها بعد ملكها فلهما استولاهما بتكاح قبل ملكها وان قال هي أم ولد الميت عتقت صدقته الورثة أولا ولا سعاية للحي وكذا للورثة وان كان ذلك في المرض وقالت الورثة عتال لم تسمع فان قالوا عني أبونا نفسه ولكلنا نصفه فلهي نصف قيمتها في التركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي \* وان ولدت الجارية في ملكها وأقر كل واحد منهما أم ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد حر والبيان الى الحي فان قال هو ولدي ثبت النسب ونصير الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر للشريك وسواء في هذا العمة والمرض فان قال في العمة هو ولدي شريك لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعتق الولد بلا شيء وكذلك عتقت الام بلا شيء وان كان القول منهما في مرض الشريك الميت فان قالت الورثة هي أم ولدي الحي عتقا ولا سعاية ولا ضمان وان قالوا أقر أبونا انه ولده ولكن نحن لانصدقها فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها للحي في التركة ولا سعاية عليها لاحد ويثبت نسب الولد من الميت استحسانا كذا في محيط السرخسي \*

(كتاب الايمان وفيه اثنا عشر بابا)

(الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها)

(أما تفسيرها شرعا) فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به عزم الخائف على الفعل أو الترك كذا في الكفاية \* وهي نوعان يمين بالله تعالى أو صفته ويمين بغيره وهي تعليق الجزاء بالشرط كذا في الكافي \* (أما اليمين بغير الله فتعني) أحدهما اليمين بالآباء والآباء والملائكة والصوم والصلاة وسائر الشرائع والتكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الخلف بشيء من ذلك \* والثاني

الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم الى قسمين يمين بالقرب ويمين بغير القرب أما اليمين بالقرب فهو أن يقول ان فعلت كذا فعلى صوم أو صلاة أو حجة أو عتق أو بركة أو هدي أو عتق رقية أو صدقة أو نحو ذلك وأما اليمين بغير القرب فهي الخلف بالطلاق والعتاق هكذا في البدائع \* (وأما ركن اليمين بالله فذكر) اسم الله أو صفته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي \* والشرط الصالح ما يكون معدوما على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقنا الوجود أو غالب الوجود عند وجود الشرط وذلك بأن يكون مضافا الى الملك أو الى سميته وان يكون الجزاء مما يخلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون عينا كالو كالة والاذن في التجارة فانه اذا قال ان فعلت كذا فقد وكلت لك في التجارة لا يكون عينا كذا ذكره الامام خواهر زاده هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* (وأما شرطاها في اليمين بالله تعالى) ففي الخائف أن يكون عاقلا بالغافلا يصح عين الجنون والعبي وان كان عاقلا ومنه أن يكون مسلما فلا يصح عين الكافر حتى لو حلف الكافر على يمين ثم أسلم فحلف لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع \* ويطلق اليمين بالردة فلو أسلم بعد حاله لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار \* وأما الجزاء فليست بشرط فتصح يمين المملوك الا انه لا يجب عليه الحال الكفارة بالمال لأنه لا ملائمة وانما يجب عليه التكفير بالصوم والمولى أن يمنع من الصوم وكذا كل صوم وجب مباشرة بسبب الوجوب من العبد كالصوم المندوبه ولو اعتق قبل أن يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطواغيت ليست بشرط عندنا فتصح من المكروه وكذا الحد والعمد فتصح من الخاطئ والهزل عندنا \* وأما الذي يرجع الى المخلف عليه فهو أن يكون متصور الوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى اذا صار بحال يستحيل وجوده وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما كونه متصور الوجود عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقد قال أصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة وأما في نفس الركن ثلثه عن الاستثناء نحو أن يقول ان شاء الله أو الا أن يشاء الله أو ماشاء الله أو الا أن يبدولي غير هذا أو الا أن أرى أو الا أن أحب غير هذا أو قال ان اعاني الله أو يسر الله أو قال بعمرة الله أو يتيسر لي ونحو ذلك فان قال شيئا من ذلك موصولا لم يتعقد اليمين وان كان مفصلا لا انعقدت \* وأما في اليمين بغير الله ففي الخائف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعتاق فهو شرط انعقاد اليمين به ما ولا فلا وفي المخلف عليه ان يكون أمرا في المستقبل فلا يكون التعليق بأمر كائن عينا بل تحيزا حتى لو قال لا امر أنه أنت طالق ان كانت السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال وفي المخلف بطلاقه وعتاقه قيام الملك او الاضافة الى الملك او سبب الملك وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال ان اعاني الله أو بعمرة الله وأراد به الاستثناء يكون مستثنيا فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء \* ومنها ان لا يدخل بين الشرط والجزاء حائل فاذا دخل لم يكن عينا وتعليقا بل تحيزا هكذا في البدائع \* (اليمين بالله ثلاثة أنواع) غموس وهو الخلف على اثبات شيء أو نفيه في الماضي والحال يتعمد الكذب فيه فهذه اليمين يأثم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة ولغو وهو ان يخلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه بأن يقول والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل او ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن أنه ما فعل او رأى شخصا من بعيد فقال والله انه لزيد وظنه زيدا وهو عمر واطراف فقال والله انه لغراب وظنه غرابا وهو حدة فهذه اليمين ترجح ان لا يؤخذ به صاحبها واليمين في الماضي اذا كان لا عن قصد لا حكم له في الدنيا والآخرة عندنا ومنعقدة وهو ان يخلف على أمر في المستقبل ان يفعله أو لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عند الخلف كذا في الكافي \* (والمنعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع) نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو ان يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين واليمين يزاد وكادة ونوع لا يجوز حفظها وهو ان يخلف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يتغير فيه بين البر والخلف والخلف خبر من البر فينتدب فيه الى الخلف ونوع يستوي فيه البر والخلف في الاياحة فيتخير بينهما وحفظ اليمين اولى كذا في المبسوط للشمس الأتمة السرخسي \* وأما الخلف بالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك فغايه كون على أمر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على أمر



في الماضي فلا يتحقق المغر والغرموس ولكن اذا كان يعلم خلاف ذلك أو لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف  
نذر لان هذا يتحقق وتعيير كذا في الايضاح \* ولو قال ان لم يكن هذا فلانا فليكن حجة ولم يكن وكان لا يشك  
انه فلان لزمه ذلك كذا في الخلاصة \* ومن فعل المحلوف عليه عامدا أو ناسيا أو مكرها فهو سواء وكذا  
من فعله وهو مغمى عليه أو مجنون كذا في السراج الوهاج \* ولا يصح عيب النائم كذا في الاختيار شرح  
المختار \* المين بالله تعالى لا تتركه ولكن قلله اولى من تكثيره والمين بغير الله مكرهه عند البعض  
وعند عامة العلماء لا تتركه لانه يحصل بها الوثيقة في العهد وخصوصا في زماننا كذا في الكافي

(الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا وفيه فصلان) \*  
(الفصل الاول في تحليف الظلة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف)

المين بالله تعالى أو باسم آخر من أسماء الله كالرحمن والرحيم وجميع اسماء الله تعالى في ذلك سواء تعارف  
الناس الحلف به أو لم تعارفوا أو الظاهر من مذهب أهلنا وهو الصحيح أو بصفة من صفاته التي يحلف بها  
عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخنا ما رواه النهر كذا في الكافي \* والاصح أن المعتبر في ذكر  
الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندي ولو قال ورب العرش أو ورب العالمين كان حالفا  
كذا في البدائع لا خلاف أنه لو قال والحق لا أفعل كذا أنه يمين كذا في المبسوط \* ولو قال بالحق لا أفعل  
كذا يكون يمينا ولو قال حشا لا أفعل كذا فالصحيح أنه ان اراد به اسم الله تعالى يكون يمينا ولو قال بحق الله  
لا أفعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال بحق الله لا يكون يمينا عند أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح وحرمة الله قال شمس الأئمة  
الحلواني هذا بمنزلة قوله بحق الله كذا في الخلاصة \* ولو قال وعظمة الله أفعل أو ملكوته وقدرته ونفوي  
المين ولم ينو يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال وجبروت الله فهو يمين كذا في السراج الوهاج  
\* ولو قال وقوة الله وادبه ومنه شيعته ومحبيه وكلامه يكون حالفا كذا في البدائع \* ولو قال وامانة الله  
يكون يمينا وذكر الطحاوي أنه لا يكون يمينا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال وعهد الله  
أو قال وذمة الله يكون يمينا ولو قال أشهد أن لا أفعل كذا أو أشهد بالله أو قال أحلف أو حلف بالله أو أقسم  
أو أقسم بالله أو أعزم أو أعزم بالله أو قال عليه عهدا وعليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه ذمة الله  
أن لا يفعل كذا لا يكون يمينا وكذا لو قال عليه يمين أو يمين الله أو قال لعمر الله أو قال عليه نذرا أو قال عليه نذرا لله  
أن لا يفعل كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* بسم الله لا أفعل كذا في المختار أنه لا يكون يمينا  
الا اذا نوى كذا في الفتاوى العنابية \* ولو قال وبسم الله يكون يمينا كذا في الخلاصة ولو قال وبسم الله  
لا أفعل كذا لا يكون يمينا وكذا ايم الله وايم الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله ويمين واحدة  
في الاعراب الثلاث كذا في الظهيرية \* ولو قال وميثاقه يكون يمينا كذا في الكافي \* وكذلك اذا قال على  
يمين الله وكذلك اذا قال على ميثاقه كذا في الايضاح \* ولو قال الطالب والغالب لا أفعل كذا فهو يمين  
وهو متعارف أهل بغداد كذا في المحيط \* ولو قال بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصم أو رفقها يكون  
يمينا ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصمها لا يكون يمينا لان عدم حرف القسم الا ان يعربها بالكسر  
فيكون يمينا لان الكسر يقتضي سبق حرف الخافض وهو حرف القسم ولو قال لا أفعل كذا قالوا لا يكون  
يمينا لانه لم يذكر اسم الله الا اذا اعربها بالكسر وقد بين كذا في فتاوى قاضي خان \* وقوله الله يمين  
كذا في العنابية \* ولو قال لله يكون يمينا \* في الاجناس اذا قال والله ان دخلت الدار كان يمينا كذا  
في المحيط \* ولو قال ان شئت من الجحيم ان فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال ان شئت من اليهود او شئت من الكفار  
ان فعلت كذا كذا في الخلاصة \* روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا قال اذا آتيت كذا وعزمت لا أفعل  
كذا فهو يمين كذا في الايضاح \* في التجريد قال محمد رحمه الله تعالى حلف لا يحلف فقوله ان قت او وعدت  
فان طالع يمين كذا في الخلاصة \* من حلف بغير الله لم يكن حالفا كالنبي عليه السلام والكعبة كذا في الهداية  
\* والبراءة عنه يمين كذا في الاختيار شرح المختار \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو قال والقرآن

قوله والغالب كذا في جميع  
النسخ ومنه في البحر والذى  
في الذخيرة والولو الجبسة  
وغيرهما عدم ذكر العاطف  
قوله ابن عابدين تأمل اه  
بحراوى

لا يكون يمينا ذكره مطلقا والمعنى فيه وهو أن الحلف به ليس بمتعارف فصار كقوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم  
أما في زماننا فيكون يمينا وبناخذونا أمر ونعتقد ونعتقد وقال محمد بن مقاتل الرازي لو حلف بالقرآن يكون يمينا  
وبه أخذ جمهور مشايخنا رحمهم الله تعالى كذا في المصنعات \* ولو قال أنا باري من النبي والقرآن فانه يكون  
يمينا كذا في الكافي \* سئل عبد الكريم بن محمد عن قال أنا باري من الشفاعة ان فعلت كذا قال يكون يمينا وقال  
غيره لا يكون يمينا وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو قال ان فعلت كذا أنا باري من القرآن والقبلة أو الصلاة  
أو صوم رمضان فالكل يمين وهو المختار \* وكذا البراءة عن الكتب الاربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه  
كفرا كذا في الخلاصة \* ولو قال أنا باري من المصحف لا يكون يمينا ولو قال أنا باري من المصحف يكون يمينا  
كذا في الكافي \* ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنا باري  
بما فيه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كذا لو قال أنا باري من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو قال أنا باري من المغلظة أو بما في المغلظة ليس يمين الا اذا عرف ان فيها بسم الله الرحمن الرحيم  
وعنى به البراءة عنها كذا في الخلاصة \* ولو قال أنا باري من المؤمنين قالوا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان  
\* ولو قال أنا باري من هذه الثلاثين يوما يعنى شهر رمضان ان فعلت كذا ان نوى البراءة عن فرضيتها لا يكون يمينا  
كالوفاة أنا باري من الايمان ان فعلت كذا وان نوى البراءة عن أبرها لا يكون يمينا لانه غيب وان لم تكن له نية  
لا يكون يمينا في الحكم لمكان الشك وفي الاحتياط يكفر وان قال ان فعلت كذا أنا باري من حجتى التي حجت  
فهذا لا يكون يمينا بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا أنا باري من القرآن الذي فعلت حيث يكون يمينا ولو قال  
أنا باري من الحجة وعن الصلاة كان يمينا كذا في المحيط \* ولو قال أنا باري من صومى وصلاتى أو صاميت وصمت  
لا يكون يمينا كذا في العنابية \* ولو قال ان فعلت كذا فهو يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو بى من الاسلام  
أو كافر أو بعد من دون الله أو بعد الصلب أو نحو ذلك مما يكون اعتقاده كفرا فهو يمين استخصنا كذا  
في البدائع \* حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصير كافرا اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة  
السرخسى رحمه الله تعالى والمختار للفتوى أنه ان كان عنده أنه يكفر متى أتى بهذا الشرط ومع هذا أتى بصير  
كافرا رضاه بالكفر وكفارته أن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان كان عنده أنه اذا أتى بهذا الشرط  
لا يصير كافرا لا يكفر وهذا اذا حلف بهذه اللفاظ على أمر في المستقبل أما اذا حلف بهذه اللفاظ على أمر  
في الماضي بأن قال هو يهودى أو نصرانى أو مجوسى أن كان فعل كذا أمس وهو لم أنه قد كان فعل لا شك  
انه لا يلزمه الكفارة عندنا لانه يمين غموس وهل يصير كافرا اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى  
رحمه الله تعالى والمختار للفتوى أنه ان كان عنده أن هذا يمين ولا يكفر متى حلف به لا يكفر وان كان عنده  
انه يكفر متى حلف به يكفر رضاه بالكفر وأما اذا قال بعلم الله أنه قد فعل كذا وهو يعلم أنه لم يفعل أو قال بعلم الله  
أنه لم يفعل كذا وقد علم أنه فعل اختلف المشايخ فيه عامتهم على أنه يصير كافرا كذا في الذخيرة \* ولو قال بصفة  
الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا ولو قال وعلم الله لا أفعل كذا عندنا لا يكون يمينا ولو قال ورحمة الله لا أفعل كذا  
لا يكون يمينا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* ولو قال وعذاب الله أو خطبه أو غضبه أو قال  
ورضى الله ونوابه أو قال وعبادة الله لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال شهد الله أنه لا اله الا هو  
لا يكون يمينا كذا في الخلاصة \* فان قال ووجه الله على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكون يمينا  
قال ابن شجاع في حكاية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو من ايمان السفلة يعنى الجهلة الذين يذكرونه بمعنى  
الجارية وهذا دليل على أنه لم يجعله يمينا كذا في المبسوط \* ولو قال عليه لعنة الله ان فعلت كذا أو قال عليه  
عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعلت كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال ان فعلت كذا  
فعلنى غضب الله أو سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية \* واذا قال وسلطان الله لا أفعل كذا فالصحيح  
من الجواب في هذا الفصل أنه اذا أراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقوله وقدرة الله كذا في المبسوط \*  
ولو قال ودين الله لا يكون يمينا وكذا اذا قال وطاعته وشريعته أو حلف بعرضه وحدوده لم يكن حالفا وكذا  
اذا قال وبيت الله أو بالحجر الأسود أو بالمشعر الحرام أو بالصفا أو بالمروة أو بالمسجد أو بالقبور أو بالروضة أو بالصلاة  
أو بالصيام أو بالحج لم يكن حالفا في جميع ذلك وكذا اذا قال وعبادة الله فليس يمين وكذا لو حلف

قوله يكون يمينا لان ما في  
المصحف قرآن فكانه قال انا  
برئ من القرآن اه بحراوى

قوله وهذا دليل الخ محلة  
اذا لم يقصد به الذات والا كان  
يمينا باجماع اه بحراوى



بالسجود والارض والشمس والقمر والنجوم لم يكن حالفا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال بحق الرسول  
او بحق الايمان او بحق القرآن او بحق المساجد او بحق الصوم او بحق الصلاة لا يكون عينا كذا في فتاوى  
قاضى خان \* ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون عينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة \* ولو قال عذبه  
بالنار او حرم عليه الجنة ان فعل كذا فشيء من هذا لا يكون عينا كذا في المبسوط \* ولو قال لا اله الا الله لا فعان  
كذا فليس نبي الا ان ينوي عينا وكذلك سبحانه الله والله أكبر لا فعان كذا في السراج الوهاج \* ولو  
قال عصيت الله ان فعلت كذا او عصيته في كل ما اقرر من على فليس يمين كذا في الابيضاح \* ولو قال ان فعلت  
كذا فانازان او سارق او شارب خمر او آكل ربا فليس يحالف هكذا في الكافي \* عن ابن سلام انه قال  
لو قال ان فعلت كذا فهو يعقد الزمان على نفسه كما يعقد النصارى انه يكون عينا كذا في الظهيرية \* ولو قال  
عبيد حذر ان حلف بطلاق امرأته ثم قال لا امرأته انت طالق ان شئت لم يعق عبيد وليس هذا بين وكذا  
اذا قال اذا حلفت حصة لم يعق عبيد كذا في المبسوط \* ولو قال ان فعلت كذا افلا اله في السماء هو عين  
ولا يكفر كذا في العتبية \* ولو قال ما قال الله كذب ان فعلت كذا لا يكون عينا ولو قال الله تعالى كذب  
ان فعلت كذا لا يكون عينا ولو قال ان فعلت كذا افاشهدوا على بالصرانية يكون عينا ولو قال ما فعلت من صوم  
وصلاة لم يكن حقا ان فعلت كذا لا يكون عينا كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال اللهم انا عبدك اشهدك  
واسم ملائكتك ان لا أفعل كذا ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة \* رجل قال لا تسر  
والله لا اجد الى ضيافتك فقال رجل الحالف ولا تجئ الى ضيافتي ايضا قال نعم بصير الحالف في حق الثاني بقوله نعم  
حتى لو ذهب الى ضيافة الاول او الى ضيافة الثاني حث في يمينه كذا في المحيط \* تحريم الحلال عين كذا  
في الخلاصة \* فمن حرم على نفسه شيئا مما عليه لم يصح حرم ما ثم اذا فعل بما حرمه قليلا او كثيرا حث ووجب  
الكفارة كذا في الهداية \* ان كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على يتقارن ان اشترى بها شيئا  
يبحث في يمينه وان وهبها او تصدق بها لا يبحث في يمينه \* وفي الباقي لو حرم طعاما او نحوه فهو عين على  
ما تناوله المعتاد كذا في الماكول ولباس في اللبوس الا ان يعنى غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الاشياء  
قال ولا يعتبر اغتصاب الطعام بالاكل ولو قال لا يخل لي ان أفعل كذا فان نوى تحريمه عليه فهو عين ولو قال هذا  
اثوب على حرام ان لبسته فلبسه ولم ينزعه حث في يمينه \* امرأة قالت لزوجها انت على حرام او قالت  
حرمته على نفسي فهذا يمين حتى لو طأعته في الجماع كان عليه الكفارة وكذلك لو اكرهها على الجماع يلزمها  
الكفارة ولو قال هو باكل الميتة ان فعل كذا لا يكون عينا وكذلك اذا قال هو يستعمل الميتة او يستعمل الخمر  
والخنزير لا يكون عينا وكان يجب ان يكون عينا لان استعمال الحرام كفر والحاصل ان كل شيء هو حرام حرمة  
مؤبدة بحيث لا تنقطع حرمة بحال من الاحوال كالكفر واشياء ذلك فاستحلاله معقبا بالشرط لا يكون عينا  
وكل شيء هو حرام بحيث تنقطع حرمة بحال كالميتة والخمر واشياء ذلك فاستحلاله معقبا بالشرط لا يكون عينا  
كذا في المحيط \* ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك والقياس ان يبحث  
كافرا ولا يتناول المرأة الابانية واذا نواها كان ايلاء ولا يخرج عن اليمين الطعام والشراب وهذا كله جواب  
ظاهر الرواية والفتوى على أنه يقع به الطلاق بلائنة لغلبة الاستعمال في ارادة الطلاق وكذا في قوله ١ حلال  
بروى حرام او حلال الله او حلال المسلمين وان قال لم اؤو الطلاق لم يصدق قضاء وفي قوله ٢ هرجه بدست راست  
كبرم بروى حرام قبل يجعل طلاقا بلائنة وهو اختيار المشايخ مخرق قد وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى  
لم يفتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح ان نقيد الجواب ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وامام من غير  
دلالة فالاحتياط ان يتوقف المرفق ولا يحالف المتقدمين ولو قال ٣ هرجه بدست جب كبرم بروى حرام لا يكون  
طلاقا الابائنة ولو قال ٤ هرجه بدست كبرم قبل لا يكون طلاقا الابائنة وقبل لا يشترط النية \* ولو قال حلال  
الله على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر كذا في الكافي \* سئل ابو بكر عن قال  
هذه الخمر على حرام ثم شربها قال في هذا خلاف بين أبي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى قال أحدهما  
يجتنب وقال الآخر لا يجتنب والاختار للفتوى أنه ان اراد به التحريم تجب الكفارة وان اراد الاخبار أو لم تكن له  
نية لا تجب الكفارة كذا اختاره الصدر الشهيد كذا في الظهيرية \* اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو ان يقول

- ١ الحلال عليه حرام
- ٢ كل ما امسكه يدي اليمين
- ٣ كل ما امسكه يدي اليسرى
- ٤ كل ما امسكه يدي

اذا جاء عند فواته لا أدخل هذه الدار ويحتمل التأنيث أيضا كاليمين بقوله نحو ان يقول والله لا أدخل هذه  
الدار الى سنة ينتهي اليمين بمعنى السنة \* رجل قال لعيره لا أكلمك يوما يوما فهو كقوله والله  
لا أكلمك يومين ينتهي اليمين بمعنى يومين كذا في فتاوى قاضى خان \* ويدخل فيهما اللذة المتخللة كذا  
في المحيط \* ولو قال والله لا أكلمك يوما يوما فهو كقوله لا أكلمك ثلاثة ايام ولو قال والله لا أكلم فلانا اليوم  
ولا غدا ولا بعد غد كان له ان يكلمه في الليالي لانها ايمان ثلاث ولو قال والله لا أكلم فلانا اليوم وغدا وبعد  
غدا لا يكلمه في الليالي لانها ايمان واحدة بغيره قوله لا أكلمك ثلاثة ايام فدخل فيه الليالي كذا في المبسوط \*  
اذا قال الرجل والله والرجل لا أفعل كان عينا حتى اذا حث بأن فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر  
الرواية \* والاصل في جنس هذه المسائل ان الحالف باقائه اذا ذكر اسمين وبنى عليهما الحلف فان كان الاسم  
الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذكر بينهما حرف العطف كانا عينا واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله والرجل  
لا أفعل كذا وان كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا عينا في ظاهر الرواية  
بيان في قوله والله والرجل لا أفعل كذا كذا في المحيط \* وأما كثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى  
قاضى خان \* واذا كان الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاسم الاول فان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله  
لا أفعل كذا كانا عينا في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانا عينا واحدة باتفاق  
الروايات هكذا ذكر شيخ الاسلام كذا في المحيط \* وان نوى به عيني يكون عيني وبصير قوله الله اشهد  
عين يحدف حرف القسم وانه قسم صحيح هكذا في البدائع \* ولو قال والله والرجل لا أفعل كذا ففعل فعله  
الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك  
الجلس او مجلس آخر لا أفعله أبدا ثم فعله كانت عليه كفارة عينية وهذا اذا نوى عينا أخرى او نوى التغليظ  
اولم يكن له نية واذا نوى بالكلام الثاني اليمين الاولى عليه كفارة واحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال هذا اذا كانت عينية بحجة او عورة او صوم او صدقة فاما اذا كانت عينية  
بالله فلا يصح نية وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن ما سمعناه منه واذا كان إحدى  
اليمينين بحجة والاخرى بالله فعله كفارة وحجة كذا في المبسوط \* في النوازل رجل قال لا تسر  
والله لا أكلم يوما والله لا أكلمك شهر والله لا أكلمك سنة ان كلفه بعد ساعة فعله ثلاثة ايمان وان كلفه بعد الغد  
فعله عيمان وان كلفه بعد الشهر فعله عين واحدة وان كلفه بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال  
انا بريء من الله تعالى ان كنت فعلت أمس وقد كان فعل وهو يعلم به اختف المشايخ فيه والاختار للفتوى أنه  
ان كان في زعمه أنه كفر يكفر ولو قال ان كنت فعلت أمس فانه بريء من القرآن وقد كان فعل وعلم به فالجواب  
الختار فيه كالجواب فيما اذا قال فهو بريء من الله هكذا في المحيط \* ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله  
ورسوله وحث فهو عين واحدة يلزمه كفارة واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبري من  
رسوله فهما عيمان ان حث يلزمه كفارتان ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبري من رسوله والله  
ورسوله بريءان منه ففعل يلزمه أربع كفارات وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال هو يهودي ان فعل كذا  
وهو نصراني ان فعل كذا فهما عيمان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو عين واحدة كذا في  
فتاوى قاضى خان \* ولو قال ان فعلت كذا فانابري من الكتب الاربعة فهو عين واحدة وكذلك اذا قال ان  
فعلت كذا فانابري من القرآن والزبور والتوراة والانجيل فحث يلزمه كفارة واحدة لانها عين واحدة ولو قال  
انا بريء من القرآن وبري من الزبور وبري من التوراة وبري من الانجيل فهو أربعة ايمان اذا حث يلزمه  
أربع كفارات كذا في المحيط \* ولو قال انا بريء مما في المصحف فهو عين واحدة وكذا لو قال هو يهودي من كل  
آية في المصحف فهو عين واحدة كذا في فتاوى قاضى خان \* مثل شتم الاسلام عن قال والله ١ اكراب  
كاركنم قال اختيار استاذي انه لا يكون عينا ثم رجع وقال يكون عينا كذا في الخلاصة \* رجل قال ٢  
سوكند خورم كه ايسكارنكنم قال بعضهم لا يكون عينا وقال بعضهم يكون عينا ولو قال ٣ سوكند خورم كه  
ايسكارنكنم يكون عينا لان هذا الكلام يذكر لتحقيق دون الوعد كقول الرجل ٤ كواهي مدهم ولو قال ٥  
سوكند خورم بطلاق كه اين كارنكنم لا يكون عينا لانه وعد وتخويف ولو قال ٦ سوكند خورم يكون عينا

- ١ ان فعلت كذا
- ٢ سأحلف اني لا أفعل كذا
- ٣ أحلف اني لا أفعل كذا
- ٤ أشهد
- ٥ سأحلف بالطلاق أي
- لا أفعل كذا
- ٦ أحلف



٧ أحلفت ٨ لي بمن بالطلاق على اني لا أشرب الشراب ٩ حلفت عينا ١٠ على عيني اني لا أفعل كذا ١١ على عيني بالطلاق ١٢ بالله العظيم وليس شيء أعظم من بالله العظيم اني لا أفعل كذا ١٣ أحلفت بالطلاق ١٤ على عيني بالبيت ١٥ بالله الذي ليس اسم أعظم منه او هو أعظم اسم اني أفعل أو لا أفعل كذا ١٦ كتاب الله محروق بيده ان كان يفعل كذا ١٧ كل أمل لي في الله ان يكون آيسا منه ان فعلت كذا ١٨ لم أفعل ففعل الاسلام ٤٦

كتاب الايمان

عنزة قوله ٧ سوكتد مخورم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ٨ مر اسوكتد بطلاق است كذا شراب مخورم فشرط بطلاق امراته وان لم يكن حلف ولكن قال قلت ذلك لدفع تعرضهم لا يصدق قضاء كذا في الكافي \*  
وان قال ٩ سوكتد خورده أم ان كان صادقا كان عينا وان كان كاذبا فلا شيء عليه كذا في المحيط \* ولو قال ١٠ بر من سوكتد است كذا انكار كنكم فهو اخبار ان اقتصر على هذا فهو اقرار باليمين وان زاد على هذا فقال ١١ بر من سوكتد است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذا بطلاقه من الجلساء وغير ذلك لا يصدق قضاء \*  
ولو قال ١٢ بالله العظيم كذا بزر كذا بالله العظيم نيت كذا انكار كنكم يكون عينا كما قال بالله العظيم الاعظم وهذه الزيادة تكون للتأكد فلا يصير فاصلا كذا في فتاوى قاضي خان \* في الفتاوى لو قال ١٣ سوكتد مخورم بطلاق ليس بطلاق لان الناس لم يتعارفوا بيمين بالطلاق \* وفي التعبير ولو قال ١٤ مر اسوكتد خورده است تطلق امراته ولم يشترط فيه المرأة وهو الاصح \* في الفتاوى ولو قال ١٥ بالله كذا بزر كذا في نيت او بزر كذا ازين سوكتد نيت او بزر كذا نيت كذا فعل او لا أفعل عيني وقوله بزر كذا في نيت لا يجعل فاصلا \* وفي مجموع التوازل مثل شيخ الاسلام عن يقول ما حلفت ان لا أفعل بل حلفت ان هذا أعظم الايمان والله الأعظم من هذه اليمين على \* قال لا يصدق لانه وصل به نتي الفعل وما ذكر من الاقتصار على الكلام الاول خلاف الظاهر كذا في الخلاصة \* ولو قال ١٦ محض خورده است وي سوخته اكر انكار كنكم لا يكون عينا ولو قال ١٧ مر اسوكتد كذا بزر كذا اكر انكار كنكم يكون عينا ولو قال ١٨ مسلماني نكرده ام خدائي را اكر انكار كنكم ففعل قال الفقيه أبو الليث ان أراد بذلك ان الذي فعل من العبادات لم يكن حقا يكون عينا والا فلا ولو قال ١٩ هر چه مسلماني کرده ام بكافران دادم اكر انكار كنكم ففعل لا يصير كافرا ولا يلزمه الكفارة \* ولو قال ٢٠ والله كذا فلان محض تكويم نه بكر و زونه دوروز فهو عيني واحدة تنهى بمعنى اليومين كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ٢١ حرام است بانو سخن كفتن يكون عينا كذا في الظهيرية \* سئل الشيخ القاضي الامام علي ابن حسين السعدي عن قال ٢٢ بذر فتمت كذا في نيتكم ولم ينو شيئا قال يكون عينا كذا في الخلاصة \* رجل قال ٢٣ بذر فتمت خدائي را كذا فلان كذا كنكم يكون عينا كما قال نذرت ان لا أفعل كذا ولو قال ٢٤ خدائي را ويغفم بذر فتمت كذا فلان كذا كنكم لا يكون عينا لان قوله بيغفم بذر فتمت لا يكون عينا فاذا انحلت بين ذكر الله تعالى وبين الشرط ما لا يكون عينا يصير فاصلا فلا يكون عينا كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل شيخ الدين عن قال ٢٥ اكر فلان كذا كنكم ففعل لا يصير كافرا ولا يلزمه الكفارة اذا اخذت فيها ولو قال ٢٦ از سبب و شست آيه قرآن بزار است اكر انكار كنكم ففعل فهو عيني واحدة ولو قال اكر وى ابن كار كنكم ويرامغ خوانيد ووجهود خوانيد وسكتد كنكم ففعل لا يلزمه شيء ولو قال ٢٨ هر چه مغان مغي کرده اند و جهودان جهودي کرده اند و در كردن وى كذا انكار كنكم ففعل لا يلزمه شيء ولو قال ٢٩ اكر وى ابن كار كنكم كافروى شرف دارد لا يكون عينا كذا في الظهيرية \* ولو قال ٣٠ از هر مرغ و ترسا بترم ان فعلت كذا فهو عيني كذا في المحيط \* امرأة قالت لزوجهها انزل الله بالعب بالشرع فقال نعم فقالت اما منك طالق ان كنت تلعب بالشرع فقال الزوج ان كنت تلعب بالشرع فقال نعم فقالت اما ههنا كذا يومكوبى ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة \* سئل نجم الدين عن النسبي عن قال ٣٢ هر چه بدست راست گرفت بروى حرام كذا فلان كذا كنكم وكرد لا يثبت لان العرف في قوله ٣٣ هر چه بدست راست گرفت و لا عرف في قوله ٣٤ هر چه بدست راست گرفت كذا في الظهيرية \* واذا قال بذر فتمت باخدا كذا از خريده تو كذا بيارى مخورم فقد قيل انه يكون عينا اذا نوى اليمين والاصح انه عيني بدون النية كذا في الذخيرة

ان فعلت كذا  
١٩ كلما فعلته من أفعال الاسلام أعطينه للكفار ان فعلت كذا  
٢٠ والله لا أقول الكلام الفلاني لا يوم ولا يومين  
٢١ الكلام معك حرام  
٢٢ قبلت أن لا أفعل كذا  
٢٣ قبلت اني لا أفعل كذا لله تعالى  
٢٤ قبلت اني لا أفعل الشيء الفلاني لله تعالى وللرسول  
٢٥ ان فعل كذا فهو واقع من الجوس  
٢٦ هو برى من ثلثائة وستين آية قرآنية أنه لم يفعل كذا  
٢٧ ان فعل كذا فادعوه كافرا وادعوه عيوديا وارجموه بالحجارة  
٢٨ كل ما فعلته الجوس من الجوسية وفعله اليهود من اليهودية فهو في عنقه ان لم يفعل كذا  
٢٩ ان فعل كذا يكون للكافر شرف عليه  
٣٠ انا قبح من ألف مجوسى ونصرانى  
٣١ هو ما تقوليه  
٣٢ كل ما مسكه بيده النبي عليه حرام ان لم يفعل كذا وفعله  
٣٣ كل ما مسكه بيده النبي  
٣٤ قبلت بالله اني لا أكل مما تشتره وتأتى به  
٣٥ بالله  
٣٦ انك تأتى يوم الجمعة

الباب الثاني فيما يكون عينا وما لا يكون عينا

بأنه حتى يقع عند المكره ان ما في يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كائى ولا يكون ما حلف عيني غموس لاحقة ولا معنى ومثال الثاني اذا ادعى عينا في يدي رجل اني اشتريت منك هذا العين بكذا وانكر الذي في يده الشراء وأراد المذبح ان يحلف المذبح عليه بالله ما وجب عليك تسليم هذا العين الى هذا المذبح حلف المذبح عليه على هذا الوجه ويعنى التسليم في هذا المذبح بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فيمين حلف ولم يكن ما حلف عيني غموس حقيقة لانه نوى ما يحمله لفظه فهو عيني غموس معنى لانه قطع بهذه العين حتى امر مسلم فلا تعتبره \* قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي زاده وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فاما اذا استخلف بالطلاق والعناق وهو ظالم او مظلوم فنوى خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن الوثاق او نوى العناق عن عمل كذا او نوى الاخبار فيه كذا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العناق فيما بينه وبين الله تعالى الا أنه ان كان مظلوما لا يأثم اثم القموس واذا كان ظالما يأثم اثم القموس وان كان مظلوما لا يقر في كتابه ما نقل عن ابراهيم ان اليمين على نية المستخلف ان كان الخائف ظالما فهو صحيح في الاستخلاف على الماشي لان الواجب باليمين كذا بالاثم ومعنى كان ظالما فهو آثم في عينه وان نوى ما يحمله لفظه لانه يوصل هذه اليمين الى ظالم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على امر في المستقبل فيعتبره المستخلف على كل حال كذا في المحيط \* في الفتاوى رجل مر على رجل فأراد الرجل ان يقوم فقال المارة ١ والله كذا تخزي فقام لا يلزم المارة شيء \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لغيره دخلت دار فلان امس فقال نعم فقال له السائل والله لقد دخلت دار فلان ثم فمدا حالف وكذا الوفا قال والله ما دخلت فقال نعم \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا حرج ان قلت فلا تأخذ بكذا ففعل الاخر الا بالاذنك فهو صحيح ان كان بغير اذنه يثبت كذا في الخلاصة \* رجل قال لا خير والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استخلاف الخطاب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما اذا لم يفعل الخطاب ذلك وان نوى القاتل الحلف بذلك يكون حالفا وكذا الوفا قال والله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئا فهو الخائف وان أراد الاستخلاف فهو استخلاف ولا شيء على واحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لا خير والله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الاخر نعم ان اراد المبتدئ الحلف واراد الخائف الحلف يكتون كل واحد منهما حالفا وان نوى المبتدئ الاستخلاف ونوى الخائف الحلف فالخائف حالف وان لم ينو كل واحد شيئا في قوله الله الخائف هو الخائف وفي قوله والله مع الواف الخائف هو المبتدئ وان اراد المبتدئ ان يكون مستخلفا واراد الخائف ان لا يكون عليه عيني ويكون قوله نعم على معاد من غير عيني فهو كائى ولا عيني على واحد منهما كذا في الخلاصة \* وهكذا في الوجه للكردرى ومحيط السرخسي \* ولو قال الرجل لغيره اقمعت لتفعلن كذا أو قال اقمعت بالله أو قال أشهد بالله أو قال أحلف بالله لتفعلن كذا أو قال في جميع ذلك اقمعت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالخائف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا عيني على الخائف وان نوى باجمعا ان يكون الخائف هو الخائف الا ان يكون المبتدئ اراد الاستخلاف بقوله حلف ونحو ذلك فان اراد ذلك فلا يكون عينا على المبتدئ \* رجل قال لا خير عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الاخر نعم فلا شيء على القاتل وان نوى به اليمين ويكون هذا على استخلاف الخائف \* رجل قال لامرأة انك فعلت كذا او كذا فقالت لم أفعل فقال ان كنت فعلت انت فانت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به عيني المرأة لا تطلق المرأة \* جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصنع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صنع بعد هذا صاحبه فامرأة طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالقارسية بعد ذلك هلا فصفه رجل بعد قوله هلا ثم صفه هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأه طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالقارسية ابن عيين \* رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى وكل بمولاي حر وكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلفه اعوان السلطان ان لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلان فاصبح الخائف وليس خفيه قد دخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبل ان يأتى فلان قال محمد بن سلمة ارجوان لا يثبت فيمنه تكون على غير هذا العمل \* رجل خرج مع الامير في السفر

١ والله لا نقيم



خلفه الاميران لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه او كسبه فرجع لذلك لا يحسن لان يمينه لم تقع على هذا الرجوع  
 \* وجعل ساع يمينه بالناس بالعبايات والنجبايات خلف وقال ان سعت احد في الزيادة على عشرة دراهم  
 فامر انه مطلق فسي امره في الزيادة على العشرة ذكر الشيخ الامام نجم الدين التسي رحمه الله تعالى انه لا يطلق  
 امره انه كذا في الظهيرة \* السلطان اذا قال لرجل مال فلان امير بزيدك ثبت فانكر خلفه بالطلاق ليس عندك  
 مال فلان خلف \* وكان عند الخلف اموال بعثتها امرأة فلان الامير اليه والذي جاء بالمال زعم ان المال  
 مال امرأة فلان ويجوز ان يكون مثل تلك الاموال تلك المرأة ثم زعمت امرأة الامير ان المال كان مال زوجها  
 لا تطلق امرأة الخلف حتى يقر الخلف بذلك او يقضي القاضي بالبينه بعد دعوى محبة فيصير الخلف حاشا  
 رجل جلب عشرين شاة من بلد الى بلد وادخل جملة الغنم في بلده غير انه اظهر عشرة في حانوته فخلقه امير  
 الخليفة انه ما جاء الابعشرة وما ترك خارج البلد شاة خلف ونوى ما جاء الابعشرة أي في السوق وما ترك شاة في  
 الخارج أي خارج السوق قالوا لا يحسن في يمينه لانه نوى ما يحمله لفظه لكن لا يصدق قضاء \* رجل مات وخلف  
 وارثا ودينه على رجل فقام الوارث الغريم في الدين خلف الغريم انه ليس للمدعي عليه شيء قالوا ان كان  
 لا يعلم الغريم موت المورث نرجوان لا يكون حاشا وان علم موت المورث فالصحيح انه لا يحسن في يمينه \* رجل  
 قال لغيره كم اكلت من غري فقال اكلت خمسة وحلف وقد كان اكل من غره عشرة لا يكون حاشا وكذا لو كانت  
 يمينه بطلاق او عتاق لا يقع شيء وكذا لو قال لرجل بكم اشتريت هذا العبد فقال بائة وقد كان اشتراه بمائتين  
 لا يكون كاذبا ولو حلف على ذلك بطلاق او عتاق لا يلزمه شيء وهو ظهير ما قال في الجامع اذا حلف ان لا يشتري  
 هذا الثوب بعشرة فاشتراه باثنى عشر خفت في يمينه \* رجل هرب في دار رجل خلف صاحب الدار انه لا يدري  
 اين هو واراد بانه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يحسن في يمينه \* السلطان اذا حلف رجلا انه لا يعلم  
 بأمر كذا خلف ثم تذكر انه كان علم بذلك الا انه نسي وقت البين قالوا نرجوان لا يكون حاشا لانه ما كان عالما  
 وقت البين \* رجل حلف بطلاق امرأته انه ليس في منزله الليلة مرة وقد كان في منزله مرة قالوا ان كانت  
 المرة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرة لا يحسن في يمينه \* وان كانت كثيرة الا انها فاسدة بحيث  
 لا يتناولها احد لا يحسن ايضا في يمينه لانه لا يراد بالبين هذه المرة وان كانت بحال يا كلها البعض دون البعض  
 حلت في يمينه \* رجل زرع أرض امرأته فظن انهم قال حلال بروي حرام اكر از غلة ابن زمين بجانته ويذرايد  
 ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لتذهب الى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت  
 حنت الخلف كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل طلبه السلطان لياخذ به شهوة فآخذ رجلا واراد استخلافه  
 بانك لا تعلم من غرمائه واقربائه لياخذ منهم شيئا بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يصح ان يحلف وهو يعلم ولكن  
 الحيلة ان يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان ونحو غيره وهذا صحيح عند الخصاص وان لم يصح في ظاهر  
 الروايات فان كان الخلف مظلوما يفتي بقول الخصاص \* وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على انسان مالا  
 خلفه القاضي ماله عليك كذا بعد ما انكر خلف وأشار باصبعه في كفه الى رجل آخر انه ليس له عليه شيء صدق  
 ديانته لا قضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الايمان

مال الامير فلان عندك

الحلال عليه حرام ان كان  
 يبيح الى يمينه من غلة هذه  
 الارض

في فتاوى قاضي خان \* وان كان له مال غائب اوله دين على الناس ولا يجد ما يعق ولا ما يكسو ولا ما يطعم اجزاء  
 الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى \* قالوا تأويله في مثله الدين اذا كان الدين على مفسر لا يقدر على الاداء  
 اما اذا كان على مولى يقدر على الاداء وان تقاضاه قدر عليه لم يجزئه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد  
 رحمه الله تعالى وكذلك قالوا في المرأة اذا زمتها الكفارة ولا مال لها ولا مهر على الزوج المهر وزوجها قادر على  
 الاداء اذا اخذته بذلك لم يجزئها الصوم ولو كان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله أو أكثر جاز الصوم  
 بعد ما يقضي دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهو ظاهر فاما قبل قضاء الدين  
 فهل يجزئه الصوم اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط \* والاصح انه يجزئه التكفير بالصوم كذا في المبسوط \*  
 اذا أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوبا عشرة مساكين عن كفارة يمينه لم يجزئه عن الكسوة فاذا لم يجزئه  
 عن الكسوة هل يجزئ عن الطعام اذا كانت تبلغ قيمة قيمة طعام عشرة مساكين ذكر شيخ الاسلام المعروف  
 بخواجه زاده أن في ظاهر رواية أصحابنا يجزئه ثوب أو ثوبان لا عن الطعام أو لم ينو كذا في الظهيرة \*  
 القسوة والخلف عن الكسوة لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض  
 يجوز ولا فلا وقال بعض مشايخنا ان كان يصلح لاساط الناس يجوز قال شمس الائمة السرخسي وهذا أشبه  
 بالصواب كذا في الخلاصة \* ان أعطى كل واحد منهم عمامة فاذا كانت تبلغ قصا أو دراهم أو أجراته والالم  
 تجزئ عن الكسوة ولكن تجزئه عن الطعام اذا كانت قيمتها تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط \* ولو  
 أعطى عشرة مساكين ثوبا واحدا بينهم كثيرا القيمة يصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة ثوب لم يجزئه عن  
 الكسوة وأجزاء عن الطعام اذا الكسوة منصوص عليها فلا تكون بدلا عن نفسها وتصلح بدلا عن غيرها كالأل  
 أعطى كل مسكين ربع صاع من خنطة وذلك يساوي صاعا من تمر لا يجوز عن الطعام وان كان من خنطة  
 تساوي ثوبا يجزئ عن الكسوة كذا في البدائع \* من عليه كفارة اليمين اذا أعطى ثوبا خلفا عن كفارة  
 اليمين قالوا لا يجزئه عن القيمة لكن يتلوان كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجدي لا يجوز ان علم  
 انه يتنفع بالجدي ستة أشهر وبهذا الثوب أربعة أشهر أكثر مدة الجدي يجوز ولا تعتبر القيمة كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* ولو أعطى مسكينا واحدا عشرة أبواب في مرة واحدة لم يجزئه كافي الطعام وان أعطاه في كل يوم  
 ثوبا حتى استكمل عشرة أبواب في عشرة أيام اجزاء كافي الطعام وان أعطى مسكينا عبدا أو دابة قيمته  
 تبلغ عشرة أبواب وبافت قيمة الطعام اجزاء عن الكسوة باعتبار القيمة كالأواقي الدراهم وان لم تبلغ قيمة عشرة  
 أبواب وبافت قيمة الطعام اجزاء عن الطعام ولو أقام رجل البيعة عليه انه ملكه أو أخذ فعليه استقبال  
 التكفير ولو كساعن رجل بامر عشرة مساكين اجزاء عنه وان لم يعط عنه ثوبا ولو كساعن بغير أمره ورضى به  
 لم يجزئ عنه ولو أعطى عن كفارة ايمانه في اكفان الموق أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة  
 لم يجزئ عنه وان أعطى عنها ابن السبيل منقطعاه اجزاء \* ولو كان عليه يمينان فكساة عشرة مساكين كل  
 مسكين ثوبين عنهما اجزاء عن يمين واحدة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا كان مسكينا  
 عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورته هذا منه أو اشتراه في حياته أو وهبه له لم يقصد ذلك عليه كذا في المبسوط  
 \* وان اختار الطعام فهو على نوعين طعام تمليك \* وطعام اباحة طعام التملك ان يعطى عشرة مساكين كل  
 مسكين نصف صاع من خنطة أو دقيق أو سويق أو صاعا من شعير كافي صدقة الفطر فان أعطى عشرة مساكين  
 كل مسكين مائة ان أعاد عليهم مائة اجزاء وان لم يعاد استقبل الطعام وكذا الرجل اذا أوصى أن يطعم  
 عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى الوصي عشرة مساكين فبات المسكين قبل أن يعشيه يلزمه الاستقبال  
 ولا يفتن الوصي \* رجل أعطى كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة أصوع لم يجز الا اذا أعطى مسكينا  
 واحدا في عشرة أيام فيقوم عدد الايام مقام عدد المساكين وان أعطى مسكينا خنطة ومسكينا شعيرا  
 جاز في ظاهر الرواية \* ولو أطعم خمسة مساكين وكساة خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تمليك جاز  
 ويكون الاغلى منهما بدلا عن الارخص أيهما كان أغلى وان كان الطعام طعام اباحة ان كان الطعام  
 أرخص جاز وان كان أغلى لا يجوز لان في الكسوة تمليك وليس في الاباحة تمليك فاذا كان الطعام أرخص  
 جاز ان يجعل الكسوة بدلا عن الطعام بخلاف ما اذا كان على العكس وان اختار التكفير بطعام



الاباحة يجوز عندنا \* وطعام الاباحة اكلتان مشبعتان غداء وعشاء أو غداء ان أو عشاء ان أو عشاء  
ويجوز للمسحوب ان يكون غداء وعشاء بخبز وادام ويعتبر الاشباع دون مقدار الطعام ولو قد تم ثلاثة  
أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جاز يروى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان  
واحد من العشرة شبعان اختافوا فيه قال بعضهم ان أكل من ذلك مقدار ما لكل غيره جاز وقال  
بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم وعشاءهم وفيهم من سبى قطيع لم يجز وعليه أن يطعم  
مسكيناً آخر مكانه كذا في فتاوى قاضي خان \* فان أطعمهم بغير ادم ان كان من خبر الحنطة اجزاء  
وان كان من غيره فلا بد من الادام فان اطعمهم خبزاً ونمراً أو سويقاً ونمراً أو سويقاً لا غير اجزاء اذا كان ذلك  
من طعام أهلهم وان أطعم مسكيناً واحداً عشرة ايام غداء وعشاء اجزاء وان لم يأكل الا رغفاً واحداً في كل يوم  
اكلة ولو غدي عشرة وعشرون غيرهم لم يجز وكذا اذا غدي مسكيناً وعشرون غيرهم لم يجز ولو فرق  
حصص المسكين على مسكينين لا يجوز ولو غدي مسكيناً وأعطاه قيمة العشاء فلوساً أو دراهم اجزاء وكذا اذا  
فعل ذلك في عشرة مساكين فغداهم وأعطاهم قيمة عشاءهم فلوساً أو دراهم فانه يجوز ولو غدي عشرة في يوم  
ثم أعطاهم مائة من حنطة اجزاء قال هشام بن محمد رحمه الله تعالى لو غدي مسكيناً عشرين يوماً وعشاء  
في رمضان عشرين ليلة اجزاء ولو صام عن كفارة يمينه وفي ملكه طعام أو عبد قد نسبه ثم تذكر بعد ذلك  
لم يجزه الصوم بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو أطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل  
البصام كذا في المبسوط \* اذا أعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مائة ثم استغنى ثم  
افتقر وأثم أعاد عليهم مائة من أي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كالأولى الى مكان مائة ثم ردى الرق  
ثم كوث ثانياً أعطاه مائة لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أعطى الرجل عشرة مساكين  
كل مسكين ألف من من الحنطة عن كفارة الايمان لا يجوز الا عن كفارة واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة \* من عليه كفارة اليمين اذا وضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة  
مساكين فاستلبوها وانتهبوها اجزاء عن مسكين واحد لا غير كذا في الظهيرية \* لا يجوز صرف الكفارة الى  
من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالوالدين والمولودين وغيرهم الا أنه يجوز صرفها الى فقراء أهل الذمة بخلاف  
الزكاة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يجوز صرفها الى فقراء أهل الحرب بالاجماع كذا في  
السراج الوهاج \* لا يجزئ الصوم في هذا في أيام التشريق كذا في المبسوط \* الحائض في يمينه اذا كان  
معتر اقسام يومين ومريض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستئذان وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة  
كذا في الظهيرية \* ان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة فاعتقر رقاباً بعددهن ولم ينو لكل يمين رقبة بعينها  
أو نوى في كل رقبة عنهن اجزاء استحسننا وكذلك لو اعتق عن أحدهن وأطعم عن الأخرى وكساعن الثلاثة  
لان كل نوع من هذه الأنواع تأدى به الكفارة مطلقاً فيكون الحكم في كلها سواء \* كفارة المملوك بالصوم مالم  
يعتق ولا يجزئ أن يعتق عنه مولاة أو بطم أو يكسو كذا في المبسوط \* ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجزئ  
كذا في السراجية \* والمكاتب والمدروراء المولود في هذا بمنزلة القن والمعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى كذلك لانه بمنزلة المكاتب اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجزئ الصوم  
وعليه الكفارة بالطعام أو الكسوة وان صام المعسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير  
بالمال والأولى أن يتم صوم يومه وان أظفره لاقضاء كذا في المبسوط لشخص الأئمة السرخسي \* المرأة  
اذا كانت معسرة فلزوجها من الصوم كذا في الجوهرية السيرة \* ان صام العبد عن كفارة يمينه  
فعتق قبل أن يفرغ منه وأصاب ماله لم يجزه له وم ولو صام رجل ستة أيام عن يمينين اجزاء وان لم ينو ثلاثة  
أيام لكل واحدة وان كان عنده طعام احدي الكفارتين فصام لا حادها ثم أطعم للأخرى لم يجزه الصوم  
وطعمه أن يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحد حتى أوميت في كفارة أو غيرها  
كذا في المبسوط لشخص الأئمة السرخسي \* ولو أن رجلاً وجب عليه كفارة يمين فلم يجد ما يعتق ولا  
ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا يطعم له فيه فأرادوا أن يطعموا  
عنه عن صوم كل يوم مسكيناً أو مائة فأوصى أن يقضى ذلك عنه لم يجز أن يطعموا عنه ولا يجزه الا أن يطعم

عشرة مساكين وان لم يوص وأحبوا أن يكفروا عنه لم يجزهم أقل من اتمام عشرة مساكين أو كسوتهم  
ولا يجوز لهم أن يعقروا عنه كذا في السراج الوهاج \* رجل اعتق رقبة عن كفارة يمين ينوي ذلك بقلبه  
ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعق اجزاء كذا في المبسوط \* رجل حلف أن لا يفعل كذا ففعل كذا كيف  
حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا لا شيء عليه الا أن يتذكر كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل  
محمد بن شعاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أكنيت مدر كاحاله الخين أو غير مدر ك قال  
لا حنث عليه مالم يعلم أنه مدر ك اذا ذلك \* رجل قذف امرأه رجل فقال الزوج هي طالق ثلاثاً لم يبين  
زناها اليوم فحضى اليوم ولم يبين لم يقع الطلاق واليمين انما يكون بأربعة شهود أو باقرارها \* رجل أخذ  
نوب امرأته وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبيغه فغضب الزوج وقال ان صبغته  
فانت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات \* ومن مات أو قتل وعليه  
كفارة يمين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حكى عن الفقيه أبي بكر البخاري رحمه الله تعالى هكذا وقال الفقيه  
أبو الليث رحمه الله تعالى كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط \* ان قدم الكفارة  
على الحنث لم يجزه ثم لا يسترد من المسكين لو وقع صدقة كذا في الهداية \* (وما يتصل بذلك مسائل النذر)  
من نذر نذر مطلقاً فعليه الوفاء به كذا في الهداية \* ولو جعل عليه حجة أو عمرة أو صوماً أو صلاة أو صدقة  
أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم تجب كفارة اليمين فيه  
في ظاهر الرواية عندنا \* وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى قال ان علق النذر بشرط يريد كونه كقوله  
ان شئني الله حريضي أو ردة غائب لا يخرج عنه بالكفارة كذا في المبسوط \* ويلزمه عين ماسي كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار أو نحوها بخير بين الكفارة وبين عين ماله لزمه  
وروى ان أبا حنيفة رحمه الله تعالى رجع الى التخيير أيضاً وبهذا كان يفتي اجماع الزاهد قال رضي  
الله عنه وهو اختيار أبي أيضاً كذا في المبسوط \* وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية \* واذا قال  
الله علي أن أصلي لزمه ركعتان وكذا ان قال أصلي صلاة أو قال نصف ركعة فان قال ثلاث ركعات لزمه  
أربع كذا في المسامحة للقدمي \* نذر صلاة بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو نذر أن يصلي بغير قراءة أو عر يانا  
يلزمه الصلاة ولو نذر أن يصلي الظهر ثمان ركعات أو قال ان رزقني الله مائتي درهم فعلي تركها عشرة لم يلزمه  
الا الظهر والا خمسة دراهم كذا في محيط السرخسي \* اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فيمن نذر  
صوماً أو صلاة في موضع بعينه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى له أن يصوم ويصلي في أي موضع شاء  
كذا في السراج الوهاج \* ومن أوجب على نفسه صلاة في غد ففعل اليوم اجزاء عن أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى وان أوجب أن يتصدق غد ابدراهم فتصدق بها اليوم اجزاء في قولهم كذا في الجواهر  
للقدمي \* التزم بالنذر بأكثر مما يملك لزمه بما عاك في المختار كن قال ان فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس  
له الامانة كذا في الوجيز للكردي \* وان كان عنده عروضة أو خادم يساوي مائة فانه يبيع ويتصدق  
وان كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال  
الله علي أن أهدي هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان عني اليمين تتعقد عينا ويلزمه  
الكفارة بالحنث ولو قال والله لا هدي هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان عني اليمين  
تتعقد عينا ويلزمه الكفارة بالحنث ولو قال والله لا هدي هذه الشاة يتعقد عينا هكذا في المحيط \* وكذا لو قال  
لا هدي هذه الشاة والمسئلة بما لها يلزمه هكذا في الوجيز للكردي \* وان نذر بما هو معصية لا يصح فان فعله  
يلزمه الكفارة ولو نذر بغيره يله يلزمه الشاة استحسننا ولو نذر بلفظ القتل لا يصح ولو نذر بغيره العبد عند محمد  
رحمهما الله تعالى يصح وعندهما لا يصح وفي ذبح الولد والوالدة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايان والاصح أنه  
لا يصح النذر كذا في محيط السرخسي \* وان نذر بغير ابن ابنة فغيره روايان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
في احدي الروايتين لا يلزمه شيء وهو الاظهر \* واذا حلف بالنذر فان نوى شيئاً من حج أو عمرة فعليه ما نوى وان  
لم يكن له نية فعليه كفارة يمين وان حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة يمين اذا حلف بالنذر وهو ينوي صيماً  
ولم يتوعد فاعليه صيام ثلاثة أيام اذا حنث وكذلك اذا نوى صدقة ولم يتوعد فاعليه اتمام عشرة







إذا كان الخائف عصبيا وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار قد دخلها بعد ما انهدمت وصارت حجرا حنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار غرت ثم نبت أخرى فدخلها يحنت وان جعلت مسجدا أو جاما أو بستانا أو بني يتأفد دخله لم يحنت وكذا إذا دخلها بعد انهدام الحمام وأشباهه كذا في الهداية \* ولو حلف لا يدخل دارا قد دخل بعد الهدم لا يحنت وان جعلت مسجدا أو جاما أو بستانا قد دخله لم يحنت وكذلك لو كانت دارا صغيرة فجعلها بيتا واحدا أو شرع بابا إلى الطريق أو إلى دار أخرى أو جعلت دارا أخرى بعد ما جعلها بستانا أو وصارت حجرا أو غير ذلك لا يحنت كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يدخل هذا البيت أو يتأفد دخله ولا بناء فيه لا يحنت ولو بني بيتا آخر قد دخله لا يحنت أيضا في المعين وفي غير المعين يحنت ولو انهدم السقف وحيطانه فأثمة قد دخله يحنت في المعين ولا يحنت في المنكر كذا في البدائع \* رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار قد دخلها راكبا أو ماشيا أو محمولا بأمره حنت كذا في الظهيرية \* وان كانت الدابة قد انفلتت وهو راكبا لا يستطيع إمساكها قد دخلت الدار فإنه لا يحنت في عينه هكذا في المحيط \* وان احتله غيره فادخله بغير أمره لم يحنت سواء كان راضيا بذلك بقلبه أو سخطا وسواء كان قادرا على الامتناع أو لم يكن قادرا عليه عند عامة مشايخنا رحمه الله تعالى وهو الصحيح وسواء أدخلها من بابها أو من غيره كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنت في عينه وكذا لو قام على سطح الدار وقبل هذا في عرفهم أما في عرفنا فالصعود على السطح والحائط لا يسمى دخولا فلا يحنت فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو حلف أن لا يدخل هذه الدار فنزل من سطحها أو سعد شجرة أو غصنها في الدار فقام على غصن أو سقط اسقط في الدار حنت وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أن كان الحائط مشتركا بينه وبين جاره لا يكون حاشا وهذا إذا كانت البين بالعربية وان كانت بالفارسية فارقت شجرة أغصانها في الدار وأقام على حائطها أو سعد السطح لا يحنت في عينه وهو المختار لأن هذا لا يعد دخولا في العجم كذا في فتاوى قاضي خان \* العلو إذا لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار أخرى تحت سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط \* وان وقف في طاق الباب بحيث إذا أغلق الباب سبي خارجا لم يحنت كذا في الكافي \* ولو قام على كنف أو على شارع أو ظلة شارع أن كان مفتح الكنف أو الظل في الدار كان حاشا وان قام على اسكفة بابها تحت الطاق أن كانت الاسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حاشا وان كانت داخله كان حاشا ولو أدخل إحدى رجله لا يكون حاشا قيل هذا إذا كان الداخل والخارج متساويين فإن كان داخل الدار منبطا فدخل إحدى رجله كان حاشا لأن أكثره يصير دخلا وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضي خان \* هذا إذا كان يدخل قائما أما إذا كان مستلقا على ظهره أو بطنه أو جنبه قد خرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار ان صار لا أكثر داخل الدار يصير دخلا وان كان ساقا خارج الدار هكذا روي عن محمد بن محمد بن أبي يوسف أنه لو أدخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحنت وكذلك لو تناول شيئا بيده كذا في المحيط \* ولو أدخل رأسه وأحدى قدميه حنت ولو جاء إلى بابها وهو يستند في المني أي بعدد فافتتحووا نزل في وقوعه في الدار اختلوا فيه الصحيح أنه لا يحنت وان دفعته الرياح وأوقعته في الدار اختلوا فيه الصحيح أنه لا يحنت ان كان لا يستطيع الامتناع وان أدخله إنسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلوا فيه والفتوى على أنه يحنت كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار لا يجتاز قال ابن جماعة روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ان دخل وهو لا يريد الجلوس فإنه لا يحنت وان دخل يعود من شأنه الجلوس عنده حنت فان دخل لا يريد الجلوس ثم بدا له بعد ما دخل الجلوس لا يحنت وكذا في الأصل لا يدخل هذه الدار لا يجتاز سجد فدخلها لم يحنت فيها وليعود من بضا فيها أو يطعم فيها ولم يكن له نية حين حلف فإنه يحنت ولكن ان دخلها مجتازا ثم بدا له فعد فيها لم يحنت لأن عابر السبيل هو المجتاز فإذا دخلها بغير اجتياز حنت قال الان بنوري لا يدخلها بغير التزول فيها فان نوى ذلك فإنه يسعه كذا في البدائع \* إذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار قد دخل من غير الباب لم يحنت وان نبت بابا آخر قد دخله حنت ولو عين ذلك الباب في البين لم يحنت في غيره وهذا ظاهر ولو لم يعينه ولكن نوى ذلك لا بد من في القضاء كذا في المحيط \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان وحفر سر دابقتها

ذلك الدار قد دخله أو دخل القضا لا يحنت ولو كانت القضا موضعا مكشوف في الدار ان كان الانكشاف كثيرا بحيث يستقي أهل الدار منها فإذا بلغ ذلك الموضع يحنت وان كان يسيرا لا يتقنع به أهل الدار انما هو لضوء القضا لا يحنت كذا في الخلاصة \* ولو قال الرجل عبدي حزن دخل هذه الدار الان يسى فكذا قد دخلها فاسيا ثم دخلها إذا كرا لا يحنت ولو قال ان دخل هذه الدار الاناسيا فكذا ثم دخلها إذا كرا لا يحنت كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فكفت فيها أياما لم يحنت حتى يخرج ثم يدخل استحسانا كذا في الكافي \* قال ابن جماعة عن محمد بن محمد بن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال عبدي حزن دخلت هذه الدار قد دخلت الان يا مرقى فلان فأمره فلان مرة واحدة فإنه لا يحنت ان دخل هذه الدار ولا بعد ها وقد سقطت العين ولو قال ان دخلت هذه الدار قد دخلت الان يا مرقى فلان فأمره قد دخل ثم دخل بعد ذلك بغير إذنه فإنه يحنت ولا بد ههنا من الامر في كل مرة كذا في البدائع \* في شرح المكرخي روي ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لا تروا لله لا يدخل دارك هذه أحد اليوم فهذه على غير رب الدار ان دخل رب الدار لا يحنت وان دخل غيره حنت وان دخلها الخائف حنت أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحديث في اليمين ما يكون على الخائف وما يكون على غيره \* ولو حلف لا يأت هذه الدار بقدومه قد دخلها راكبا يحنت ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار قد دخلها راكبا حنت فان كان نوى ان لا يضع قدمه ماشيا فهو على ما نوى حقيقة وكذلك إذا دخلها ماشيا وعليه حذاء أو لا حذاء عليه كذا في البدائع \* إذا قال ان وضعت قدمي دار فلان فكذا فوضع إحدى رجله في دار فلان لا يحنت على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يدخل محلة كذا قد دخل دارها بابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة أخرى حنت في عينه رجل حلف ان لا يدخل بلع فهو على المصر دون القرى ولو حلف لا يدخل مدينة بلع فاليمين على المدينة وبضها لان الرض بعد من المدينة وان أراد الخائف المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا قد دخل أراضي القرية لا يحنت ويكون اليمين على عمرانها وكذا لو حلف لا أدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل الرض ولو حلف ان لا يدخل بغداد فن أي الجبابين دخل حنت ولو حلف ان لا يدخل مدينة السلام لا يحنت ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجبابين ومدينة السلام لا ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الاجابات أن الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد بن محمد رحمه الله تعالى أما من قد وازجند فاسم للمدينة خاصة والسفد وفرغانة وفارس اسم للمصار والقرى رجل حلف ان لا يدخل القرى فركب سفينة في القرى أو كان على القرى جسر فمر على الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يدخل البصرة قد دخل شيئا من قراها لا يحنت ان حلف لا يدخل بغداد فمر على سفينة قال محمد بن محمد رحمه الله تعالى يحنت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا قد دخل في أرضه حنت وقد قيل بأن الكورة اسم للعمران أيضا وهو الاظهر واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في مجازي والفتوى على أنها اسم للعمران واما شام فاسم للولاية وكذا خراسان وكذلك الولاية حتى لو حلف على واحدة من هذه المواضع لا يدخلها قد دخل قرية من قراها لا يحنت وكذلك تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط \* إذا حلف لا يدخل في هذه السكة قد دخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج إلى السكة قال الفقيه أبو بكر الاسكافي هذا إلى عدم الحنت أقرب وقال الفقيه أبو الليث هذا إلى الحنت أقرب وفي الواجبة وعليه الفتوى وفي الظهيرية والصحيح أنه لا يحنت اذا لم يخرج إلى السكة كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يدخل سكة فلان قد دخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنت وهو المختار كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم يشيئا قد دخل دارا يسكنها باجارة أو باعارة ذكر الناطقي أنه يحنت في عينه وان دخل دارا لملكة فلان وفلان لا يسكنها حنت أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان قد دخل بيتا وفلان فيه ساكن باعارة أو باجارة كان حاشا كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا حلف لا يدخل دارا فلان قد دخل دارا قد أجرها لغيره قال محمد بن محمد رحمه الله تعالى يحنت فان قال لا أدخل حائطا فلان قد دخل حائطا قد أجره فان كان فلان من له















فان نوى الخروج الى مكة او غيرها من البلد لم يصدق قضاء ولا ديانة كذا في الصراحتين \* ولو حلف لا يخرج من بيته يعني هذا البيت الذي هو فيه فخرج الى حرم الدار حث قال المتأخرون من مشايخنا هذه الجواب بناء على عرفهم فاما في عرفنا فعلم الدار بمعنى بيتنا فلا يخرج من البيت الى السكة وعليه الفتوى واذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فخرج احدي رجله من الدار لا يخرج من بيته هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى المسئلة في الاصل \* وبعض مشايخنا قالوا اذا كان خارج الدار اسفل بيته في بيته وبصهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارج بحيث وان لم يكن خارج الدار اسفل الا ان في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يخرج على كل حال وبه أخذ شمس الاثمة السرخسي وشمس الاثمة الحلواني هذا اذا كان يخرج فاقب بالقدم وأما اذا كان قاعدا فخرج قدميه وبذنه في البيت لا يخرج من بيته الا اذا قام على قدميه فحينئذ يخرج \* وأما اذا كان مستلقا على ظهره أو على بطنه أو على جنبه فقد خرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج الدار بصير خارجا وان كان ساقا في الدار \* اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها خارج الدار فارتقت تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يخرج سواها كان الحالف من بلاد الغرب او كان من بلاد الجبل كذا في المحيط \* واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت اما من باب الدار واما من فوق الحائط واما من ثقب ثقبه بحيث في بيته وأما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من أي باب خرج من ثقب سواها خرج من باب قديم أو من باب حديث أحدثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط أو من ثقب ثقبه لا يخرج من بيته هكذا ذكر بعض مشايخنا في شرح أيمان الاصل \* وذكر في الجبل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الجيران او وقع بابا آخر هذه الدار وخرج من ذلك الباب لا يخرج من بيته قال أبو نصر الدبوسي الصحيح أنه يخرج لان الكل باب هذه الدار \* واذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذي عليه ذكرك في أيمان الاصل أنه لا يخرج حتى يفتاوى أهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو نوى باب الخشب فوق الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يخرج ولو لم يرد باب الخشب بحيث كذا في الذخيرة \* ولو حلف عليها لا يخرج من المنزل الا في كذا مخرجت كذا مرة فيه ثم خرجت في غيره حث فان كان عني لا يخرج هذه المرة الا في كذا مخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يخرج \* وان حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها لم يخرج فلان لم يخرج وان حلف عليها ان لا يخرج من الدار فدخل بيتا أو كتيفا في علوها شارعا الى الطريق الا اعظم لم يكن هذا خروجا من الدار كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يخرج الى مكة أولا يذهب الى مكة فخرج يريد هاهنا رجع حث وشترط للحنث ان يجاوز عرقات مصر على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل ان يجاوز عرقات مصر لا يخرج وان كان على هذه النية كذا في الكافي \* ولو حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عرقات مصر ماشيا ثم ركب حث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يخرج كذا في الخلاصة \* ولو حلف لياثين مكة ولم يأتها حتى مات حث في آخر جزء من اجزاء حياته \* حلف لياثينه قد ان استطاع فلم يمنع منه مانع من مرض او سلطان او عارض آخر فلم يأتها حث كذا في الكافي \* ولو حلف لياثي بقدر ما شيا فركب حتى دنا منها فدخلها ماشيا بحيث كذا في الخلاصة \* في المتقي اذا حلف الرجل ان لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت تجلس العرس وكانت تحته حتى مضى العرس لا يخرج ولو حلف لياثي فلانا فذهب اعلى ان ياتي منزله او ساقه لقيه اول بقله وان أتى مسجده لم يخرج \* وفي المتقي رجل لم يزل حلف المتر لم يأتينه غدا فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يخرج حتى ياتي منزله فان كان لزمه في منزله حلف لياثينه غدا فدخل الطالب من منزله الى منزله آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى ياتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم أتك غدا في موضع كذا فعدى حرقا فأتاه فلم يجده فقد بطل حلفه لا ما لو قال ان لم أوافك غدا في موضع كذا فعدى حرقا في الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حث ويحلف فيه أيضا اذا حلف ليعودن فلانا فلان وزوره فأتى بيته فلم يزدن له فرجع ولم يصل اليه لا يخرج من بيته وان أتى بابه ولم يستأنن قال يحنث في بيته ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والزائر كذا في المحيط \* ولو حلف أن لا يزوره حبا ولا ميتا ان شيع جنازته حث وان أتى قبره لا يحنث الا أن نوى \* ولو حلف لا أذهب الى البيت

قوله ان شيع جنازته حث  
الخ الذي في الواقعات  
الحسامية اذا شيع جنازته  
لا يحنث وان زار قبره حث  
لان زيارة الميت زيارة قبره  
عرفا اه يراوى

من ههنا حتى ألقاه فتواري عنه فبات عند بابه لم يحنث وكذا لو حلف ان لم أحل هذا اليه فحل اليه ولم يجده كذا في العناية \* واذا حلف لا يركب دابة فركب فرسا أو حمارا أو بغلا يحنث في بيته ولو ركب بعيرا لا يحنث في بيته استخسانا فان نوى جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوعا من الانواع بان نوى الخيل وحده أو الحمار وحده دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوى التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا أركب فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغل ولوركب ظهر انسان بعد اليمين لا يحنث وفي فتاوى أبي الليث لو قال لا أركب ونوى الخيل أو الحمار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا لو حلف ان لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للجمي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية اسب بر نشينه حث على كل حال كذا في فتاوى قاضي خان \* ان حلف لا يركب الخيل فركب برذونا أو فرسا حث كذا في البدائع \* ان حلف ان لا يركب دابة فحمل عليها فركب كذا في غاية البيان \* ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بغير حث او كاف او ركب عريا فاحث كذا في المحيط \* حلف لا يركب من يكافرك سقينة في الفتاوى حث رواء هشام وقال الحسن في المجز لا يحنث وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغياثية \* ولفظ ستور لا يتناول الا بل الا اذا كان في موضع يركب الا بل أيضا كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يركب هذا السرج فزاد شيئا أو نقص فركب حث ولو بدل الخلاء لا يحنث والمعتبر في السرج هو الخلاء كذا في الخلاصة \* اذا حلف لركب هذه الدابة اليوم فوثن وجلس ولم يقدر على ركوبها اليوم حث كذا في فتاوى قاضي خان \* حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فقام عليها حث حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابته تلك فركبها لم يحنث حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنث حلف لا يركب دواب فلان فركب ثلاثا لم يحنث كذا في السراجية \* من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد ماذون لم يدين وغير مديون لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أنه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينو كذا في الهداية \* حلف لا يركب سقينة الى بغداد فركبها حتى سافر فخرج لم يحنث كذا في الحاوي \* في مجموع التوازل رجل قال كلما ركبت دابة فله على أن انصدق بها فركب دابة يلزمه التصديق بها ثم اشتراها فركب مرة أخرى لزمه التصديق بها مرة أخرى ثم وثم كذا في الخلاصة \* ولو قال ان ذهبت الى قرية كذا فخرت بضياعها لم يحنث كذا في العناية \* ولو قال لرجل اجلس فتغدى فقال ان تغديت فعدى حث فخرج الى منزله فتغدى لم يحنث بخلاف ما اذا قال ان تغديت اليوم كذا في الهداية \* ولو حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها لم يحنث أو خف يحنث ولو مشى على سباط لم يحنث ولو مشى على ظهر اجار حافيا او مستعلا يحنث كذا في الخلاصة

(الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما)

الاكل هو اقبال ما يحتمل المضغ بفيه الى جوفه هضمه أو لم يهضمه او لم يعضه كالخبز واللحم والقساكة ونحوها \* والشرب اقبال ما لا يحتمل المضغ من المائعات الى الجوف كالماء واللبن والعسل الخوض والسويق الخوض وغير ذلك فان وجد ذلك يحنث والا فلا اذا كان يسمى ذلك أكلا أو شربا في العرف والعادة فحنث كذا في البدائع \* والذوق معرفة الشيء بفيه من غير ادخال عينه في حلقه كذا في الكافي \* لو حلف لا يأكل كل هذه الحوزة وهذه البيضة فابتلعها حث كذا في السراج الوهاج ولو حلف على كل شيء لا يتأتى فيه المضغ بنفسه فأكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حث في بيته فحوان حلف أن لا يأكل اللبن فأكله بخبز أو تمر أو حلف لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك يحنث في بيته وان صب على ذلك ماء فشرب لم يحنث كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنث ولو حلف أن لا يشرب فاشرب فأكله لا يكون حاشا على هذا كل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فأكل أو شرب كان حاشا وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل كل هذا الخبز فحلفه ودقعه وصب فيه الماء ثم شربه لم يحنث ولو أكله ميسلا حث كذا في الخلاصة \* ولو حلف

ت  
لا يركب فرسا  
ت  
دابة

قوله وعليه الفتوى قال  
ط الذي في عرف مصر أن  
الركب خصوص السفينة  
ولا يكاد يطلق على غيرها  
فينبغي اعتبار عرفهم عندهم

قوله اجار بكسر الهمزة  
وتشديد الجيم السطح اه  
قاموس

قوله الخوض يعني غير  
الجماد تأكل اه



لا يا كل لبنا فطبخ به ارضا فاكله قال ابو بكر البلخي لا يحث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه كذا في الحماوى \* ولوحلف لا يا كل سمنافا كل سمنافا قد ات بسمن ولا يلهذ كرم حدرجه الله تعالى في الاصل ان اجزاء السمن اذا كانت تسعين ويوجد طعمه يحث وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحث كذا في البسندائع \* رجل حلف ان لا يا كل ربا فاكل ربا فاكل عسيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حاشا في عينه الا ان يكون الرب قائما بعينه على العسيدة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولوحلف لا يا كل زعفرانا فاكل كعك على وجهه زعفران يحث كذا في فتح القدير \* ولوحلف لا يا كل سكرافا فاكل سكرافا في الفهم ومعه حتى ذاب فاكله لم يحث كذا في الخلاصة \* حلف ان لا يا كل خلافا كل سكاكة لا يكون حاشا لانه لا يسمى خلافا كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا عقد بعينه على ما هو مأكول بعينه بنصره الى اكل عينه واذا عقد على ما ليس بمأكول بعينه او على ما يؤكل بعينه الا انه لا يؤكل كذلك عادة بنصره الى اكل التخذ منه كذا في الوجيز للكردرى \* حلف لا يا كل من هذه الخلقة او الكرم فاكل من رطبها او تمرها او جوارها او طلعها او بصرها او دبس يخرج من تمرها او عينه او عصيره حث لكن الشرط ان لا يتغير بصفة حادثة حتى لا يحث بالنقد والناطف والخل والدبس المطبوخ كذا في الكافي \* ولو اكل من عين الخل لا يحث هو الصحيح كذا في النهر الفائق \* ولوحلف لا يا كل من هذه القدرش فهو على ما يطبخ فيها كذا في محيط السرخسي \* ولوحلف لا يا كل من هذه القدر وقد اغترف منها قبل بعينه قصعة فاكل ما في القصعة لا يحث كذا في الخلاصة \* رجل حلف لا يا كل البطيخ فاكل حذجة قالوا لا يحث في عينه منهم الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا \* ولوحلف لا يا كل هذه الحذجة فاكلها بعد ما تطبخت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون حاشا \* حلف ان لا يا كل من هذه المطبخة فاكل منها حذجة او بطيخا كان حاشا كذا في حلف لا يا كل من هذه الشجرة فاكل مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لم يكن للشجرة ثمرة تصير العين الى ثمنها كذا في التبيين \* ولوحلف لا يا كل من هذه الشجرة فاكل غصنها من اغصانها ووصله بشجرة اخرى فادرك ذلك الغصن واغترفه فاكل من ذلك الثمر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يحث وقال بعضهم لا يحث والمثله في السير الكبير \* ولوحلف لا يا كل من هذه الشجرة فوصل بها غصن شجرة اخرى بان حلف على شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة الكمثرى ينظر ان يسمى الشجرة باسم ثمرها مع الاشارة اليها في التبيين بان قال لا اكل من هذه الشجرة التفاح لا يحث وان اقتصر على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بان قال لا اكل من هذه الشجرة وباقي المثله يحث بها يحث وعلى قياس ما تقدم يجب ان يكون فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية \* حلف لا يا كل هذا الطلع فاكل البسر فاكل رطبها او الرطب فاكل رطبها او العنب فاكل رطبها او عصيرا او اللبن فاكل رطبها او زبدا او سمن او اقطا او مصلا فاكله لم يحث كذا في التمر تاشي \* اذا حلف لا يا كل لحم هذا الجمل فاكل كبشا فاكله حث كذا في الجوهرية النيرة \* رجل حلف ان لا يا كل هذا اللبن فجعله جينا واكله لا يحث في عينه الا ان ينوى اكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصل في جنس هذه المسائل انه اذا عقد العين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داعية الى العين تنقيد العين ببقائها والا فلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* حلف لا يا كل من زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صار لوزا او سمنيا لم يحث كذا في محيط السرخسي \* ولوحلف لا يا كل جوزا فاكل منه رطبيا او يابساً حث وكذلك اللوز والفستق والتين واشباه ذلك وان حلف لا يا كل خبيصا فاكل منه يابسا او رطبيا حث كذا في المبسوط \* ولوحلف لا يا كل رطبيا ولا يسرا او لا يا كل رطبيا او يسرا فاكل من ثمرها حث في عينه وهذه المسئلة على اربعة اوجه اذا حلف لا يا كل بسرا فاكل بسرا من ثمرها وهو الذي عامته بسرو وفيه شئ من الرطب حث في عينه في قولهم وكذلك اذا حلف لا يا كل رطبيا فاكل رطبيا من ثمرها وهو الذي عامته رطب وفيه شئ من البسر حث في قولهم ولوحلف لا يا كل بسرا فاكل رطبيا فيه شئ من البسر يحث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والرابعة اذا حلف لا يا كل رطبيا فاكل بسرا فيه شئ من الرطب حث عندهما والحاصل ان الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حث عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحث عندهما كذا في شرح الجامع الصغير

قوله حذجة في القاموس  
الحذج محركة حـ ل البطيخ  
مادام رطبيا اه قاموس

لقاضي خان \* ولو اكل البسر المذنب أو الرطب المذنب جزءا منفردا بأن ميزا الرطب المذنب أجزاء فاكل كل جزء منه ما منفردا يحث بالاتفاق كذا في التتارخانية \* ولوحلف لا يا كل عسلا فاكل شهدا يحث ولوحلف لا يا كل شهدا فاكل عسلا لا يحث كذا في المحيط \* ولوحلف على البقل فهو على الرطب كله من الخضراوات وان اكل يابساً من ذلك لا يحث ولو اكل بصللا لا يحث الا ان ينويه كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* سئل شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يا كل عنبافا كل حثرا هل يحث أم لا قال يحث وان حلف لا يا كل حثرافا كل عنبافا لم يحث والخبر الحصرم كذا في الظهيرية \* ولوحلف لا يا كل من هذه الشاة بنصره الى اللحم دون ما يخرج منها وكذا في كل مأكول كذا في الخلاصة \* ولو قال مما يخرج من هذه الشاة أو من زلفها حث في اللبن والخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العتابة \* وكذا لو قال لا يا كل من نزل هذه البقرة فاكل من مخيضها الذي يقال له بالفارسية دوع زده يحث لانه من زلفها ولو اكل من مرققة تتخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوع آبه لا يحث لانه صار شاة آخر كذا في الخلاصة \* ولوحلف لا يا كل دهننا يحث باكل دهن الكراع \* ولوحلف لا يا كل من خلوهذا الكرم وحامضه فاكل من بصره وعينه يحث \* ولوحلف لا يا كل من هذا الملوخ فاذيت البه هذا الملوخ حتى صارت دهننا فاكل لا يحث كذا في الخلاصة \* ولوحلف لا يا كل من السمن فاكل من دهنه لا يكون حاشا وكذا لو حلف لا يا كل من هذه الدجاجة فاكل من بيضها او فرخها لا يكون حاشا وكذا لو حلف لا يا كل من هذه البيسة فاكل من فرخها لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان حلف لا يا كل لحمافا لحم اكل من جميع الحيوانات غير السمك حث سواء اكله طيخا او مشويا او قديا او سواه كان حلالا او حراما كالميتة ومثروك السمكة وذبيحة الجوسي وصيد المحرم فاما السمك وما يعيش في الماء فلا يحث وان نوى السمك يحث كذا في الاختيار شرح المختار \* قالوا لو كان الخائف خوار زميا فاكل السمك يحث لانهم يحثون لحمه كذا في محيط السرخسي \* وان اكل لحم خنزير او لحم انسان يحث والصحيح انه لا يحث بل لحم الخنزير والادمي لان اكله ليس بمعترف وبسبب الايمان على العرف وذكر الزاهد العتابي انه لا يحث وعليه الفتوى كذا في الكفاية \* ولا يحث باكل النوى وبه قال ابو بكر الاسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردرى \* ولو اكل ما يكون في الحشوم من الكرش والكبد والطحال يحث في عينه وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فان هذه الاشياء في عرفهم كانت تباع مع اللحم وتستهمل استعمال اللحم فاما في عرفنا فلا يحث في عينه كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلائي \* ولو اكل الرأس والا كاذع يحث ولا يحث باكل النجم والالية الا اذا نوى في اللحم بخلاف شحم الظهر حث به بولاية كذا في فتح القدير \* ولو اكل الحرة التي في وسط الالية حث كذا في الخلاصة \* حلف لا يا كل لحم شاة فاكل لحم عنز يحث وقال الفقيه أبو الليث لا يحث مصر يا كان الحالف او قرويا وعليه الفتوى كذا في فتح القدير \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا حلف الرجل لا يا كل لحم دجاجة فاكل لحم الديك يحث في عينه \* الاصل في جنس هذه المسائل ان العين متى اضيفت الى اسم جنس يدخل تحت العين الذكر والانثى من ذلك الجنس ومتى اضيفت الى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت العين الانثى وكذلك اذا اضيفت الى اسم انثى على الخصوص لا يدخل تحت العين الذكر وكون الاسم خاصا للانثى لا يعرف بعلامة الهاء لاحتمال ذلك لان ذلك مشترك لانه قد يكون للثاني وقد يكون للافراد وانما يتغير فيه الوضع وانه يتلقى من قبل النقل فلو حلف لا يا كل لحم دجاجة فاكل لحم الديك لا يحث وكذلك اذا حلف لا يا كل لحم ديك فاكل لحم دجاجة لا يحث قال واذا حلف لا يا كل لحم جمل او حلف لا يا كل لحم بعير او حلف لا يا كل لحم ابل او حلف لا يا كل لحم جزور دخل تحت العين الذكر والانثى وكذلك يدخل تحت العين البعير والعربي ولوحلف لا يا كل لحم بختي فاكل لحم عربي او حلف لا يا كل لحم عربي فاكل لحم بختي لا يحث في عينه ولوحلف لا يا كل لحم ناقة فاكل لحم الذر من العرب او الحث لا يحث ولوحلف لا يا كل لحم بقر فاكل لحم الانثى منه او لحم الذكر يحث في عينه وكذلك اذا حلف لا يا كل لحم بقر فاكل لحم ثور يحث لان البقرة اسم جنس والتاء فيها للافراد ولوحلف لا يا كل لحم ثور فاكل لحم انثى لا يحث ولوحلف لا يا كل لحم بقر فاكل لحم جاموس لا يحث في عينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع \* وفي الحماوى



انه يحث بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم جاموس فأكل لحم البقر حيث لا يحث والجاموس اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط \* قال رضي الله عنه وينبغي ان لا يحث في الفصيلين لان الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل من هذا اللحم شيئاً فأكل من مرقته لا يحث ان لم يكن له نية المرقة كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يأكل من اللحم الذي يجي به فلان فخان فحل لحم فشواه ووضع تحته خبزاً وجعله جوداً باقاً كل الحالف من الجوداب الذي أصابه دسم اللحم كان حاثاً كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال كلاً أكلت لحماً بعد من عبيدي حرقاً كل الحالزمه بكل لقمة عتق عبد كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يأكل شيئاً فأكل شحم البطن حث وان أكل شحم الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي \* ولو عزل شحم الظهر وأكله لا روية في هذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولقائل أن يقول عنده لا يحث \* وفي الخلاصة الثانية هذا اذا حلف بالعريسة وان حلف بالفارسية فأكل شحم الظهر قالوا لا يحث لان اسميه لا يتناول شحم الظهر كذا في التارخانية \* ولو حلف لا يأكل شيئاً فأكل الية لم يحث لان الية غير اللحم والشحم اسماً ومعنى وعرفاً هكذا في الكافي \* ولو حلف لا يأكل طعاماً فان ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الادام مع الخبز ولا يقع على الهليلج والسمونيا كذا في البدائع \* ولو حلف لا يأكل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فهل ذلك الطعام أو أكله غيره أو مات الحالف حث في يمينه وان وقته بوقت فقال لا يأكل هذا الطعام اليوم مات الحالف قبل مضي اليوم لا يحث بالاجاع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحث قبل مضي اليوم بالاجاع حتى لا تلزمه الكفارة ولو عملها لا يجوز واذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تلزمه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل طعاماً ينوي طعاماً بعينه أو حلف لا يأكل لحماً ينوي لحماً بعينه فأكل غير ذلك لم يحث كذا في المبسوط \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في من حلف لا يأكل طعاماً فاضطر الى ميتة فأكل منها لم يحث وقال الكرخي وهو عندي قول محمد رحمه الله تعالى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يأكل الطعام فأكل منه شيئاً سبوا حث وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فان عني الماء أكله أو الطعام لم يحث بهذا كذا في المبسوط \* الاصل ان كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يحث بما كل بعضه لان المقصود الامتناع عن كله وكل شيء لا يطاق أكله في مجلس ولا شربه في شربة يحث بكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه لان ما يمنع فعليه في الغالب لا يقصد باليمين حلف لا يأكل كل تمر هذا البستان أو غير هاتين التختين أو من هذين الرغيفين أو من لبن هاتين الشاتين أو من هذا الغنم فأكل بعضه يحث ولو حلف لا يأكل من هذه الخبزة فأكل بعضه حث ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحث حتى يأكل كلها وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الطعام فان كان يقدر على أكل كله دفعة واحدة لا يحث حتى يأكل كله وان لم يقدر حث بكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يمكنه ان يأكله في جميع عمره لا يحث ما لم يأكل كله والاول أصح وهو المختار ولما لم يحثنا عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يأكل لحم هذا الجزور فهو على بعضه لانه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف لا يأكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة او حبتين حث استصحاباً وان ترك أكثر من ذلك ما لم يجز العرف أن يتركه الا كل لا يحث وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الشعير فأكله الاحبة او حبتين يتركهما فانه يحث في يمينه كذا في المحيط \* حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكل الاقل منه يحث الا اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان اكلت هذا الرغيف فأمر أنه طالق ثم قال ان لم أكله فعبدته حرقاً حلية في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امره ان يأكل النصف ويترك النصف كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكله الا كسرة كان باراً الا ان ينوي أن لا يترك شيئاً من الرغيف كذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح في قوله هذا الرغيف عليه حرام أن لا يحث بكل البعض قال غيره والله لا يأكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فأكل لقمة حث في اليمين الاولى فان عاد فأكل حث في اليمين الثانية أيضاً ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لعبدية أبكاً أكل هذا الرغيف اليوم فهو حرقاً كلاً لم يعتق ولو كان

بحال لا يطبق أحدهما أكله فأكله عتقاً لانه الحال كذا في شرح الجامع الكبير للحميري في باب اليمين التي تقع على الواحد وعلى الجماعة \* ولو قال لا امرأتيه ان أكلتها هذين الرغيفين فعدي حرقاً كلاً واحدة منها حرقاً عتق العبد وكذلك لو أكلت احدهما الرغيفين الاشياء وأكلت الباقي الاخرى يحث كذا في محيط السرخسي \* ذكر في الاصل اذا قال لسانه أيسكن أكلت من هذا الطعام فهي طالق فان كان جميعاً طلق ولو قال أيسكن أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فان كان يتظر ان كان الطعام كثيراً يحث لا يقدر الواحد على أكله طلق وان كان الطعام قليلاً لا يحث يقدر الواحد على أكله لا يقع الطلاق عليهن اذا أكلن كذا في المحيط في الفصل السابع \* ان حلف طائفاً ومكرهاً ان لا يأكل شيئاً سبوا فأكراه حتى أكله حث وكذلك ان أكله وهو مغني عليه أو مجنون وان أوجر أو صب في حلقه مكرهاً وقد حلف لا يشربه لا يحث ولكن لو شرب منه بعد هذا حث كذا في المبسوط \* حلف ان لا يأكل شيئاً فأكل طعاماً لم يكن مالها لا يكون حاثاً وهو المختار وان كان مالها كان حاثاً كذا في المحيط ان لا يأكل الفلفل فأكل طعاماً فيه فلفل ان كان يوجد طعمه كان حاثاً والا فلا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحث ما لم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شيء آخر وعلمه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على أنه أراد به الطعام المالح فهو على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل شيخ الاسلام الزاهد رحمه الله تعالى عن حلف لا يأكل لحماً وحلف الاخر لا يأكل بصلاً وآخر لا يأكل فلفلاً فالتحذير جعل فيه هذه الاشياء كلها فأكلها الحالفون كلهم لم يحث أحد الا صاحب الفلفل لان الفلفل لا يؤكل الا هكذا فانصرف عنه اليه ولو حلف لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام فقاتلته دار بجور فأكل لا يحث لانه صار ملكاً له ولو لم تقبل دار بجور وباقي المسئلة بها لا يحث \* رجل له فاليز امر رجلاً أن يحفظ هذا الفاليز فأباح له أن يأكل منه ما يشاء فحلف هذا الحافظ بطلاق امرأته أن لا يأكل من فاليزه أي فاليز نفسه وليس له فاليز ملك ولا مستأجر ولا مستعار فأكل من هذا الفاليز الذي أمر بحفظه لا تطلق امرأته الا اذا كان يضاف اليه الفاليز عرفاً فأما ما بدون ذلك فلا يحث كذا في الظهيرية \* اذا حلف لا يأكل تمرأى نوع من التمر أكله يحث ولو أكل حياً يحث لان الحيس اسم لتمر ياتي في اللبن حتى ينتفخ فهو كل وكذلك اذا أكل عصيدة اتخذت من التمر يحث كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بتمر فأكل ذلك التمر كله حث كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يأكل تمرأى ولا نية له فأكل قسماً لا يحث وكذا اذا أكل بسر امطبوخاً أو رطباً لان ذلك لا يسمى تمرأى العرف الا ان ينوي ذلك كذا في البدائع \* حلف لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه أو اتخذ خبيصاً أو خبز القطائف يحث كذا في جواهر الاخلاط \* وان أكل عين الدقيق أو بعينه لم يذكري الكتاب والصحيح أنه لا يحث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وان عني أكل الدقيق بعينه لم يحث باكل الخبز كذا في الكافي \* واذا حلف لا يأكل من هذه الخبزة وهو ينوي أن لا يأكل كل حباتها حث حتى لو أكل من خبزها لا يحث وان نوى ان لا يأكل ما اتخذ منها حث نية أيضاً حتى لا يحث باكل عينها وان لم يكن له نية فأكل من خبزها لم يحث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحث ولو أكل من عينها حث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* وان أكل من سويقها لا يحث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل من هذه الخبزة فزرعها أو أكل من غلتها لم يحث كذا في الجوهر النيرة \* واذا حلف لا يأكل خبزاً ولا نية له فهذا على خبز الخبزة والشعير وعلى ما يتعارف الناس في ذلك البلد انما اذا خبزته حتى لو تصور موضع لا يأكل أهل خبز الشعير لا يحث باكل خبز الشعير أيضاً ولو أكل خبزاً لا رزقاً كان من أهل بلد خبزهم ذلك تنصرف يمينه اليه وما لا فلا كذا في المحيط \* حلف لا يأكل خبزاً فأكل قرصاً يقال له بالفارسية كليمه أو جوزنجاً أو ميسراً فارسيته نواله قال محمد بن سلة لا يحث في الوجوه الثلاثة والمختار ما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان في الجوزنج لا يحث لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً وصار كالبقال بالفارسية فان زرد الوأما في القرص والميسر يحث لان القرص خبز طلق والميسر خبز زيادة كذا في الفتاوى الكبرى \* وان أكل خبزاً قطائف لا يحث الا اذا نواه كذا في الهداية \* اذا حلف لا يأكل خبز فلانة فالتجارة هي التي تنسب الخبز في التنوير التي تبغى وتمنوه للشرب فان أكل من خبز التي ضربته حث والا فلا كذا في الظهيرية \* رجل







من ملك فلان او مملوكة فلان فخرج شيء من ملكه الى ملك غيره واكله الحالف لا يحنث كذا في المحيط  
 اذا حلف لا يأكل مما اشترى فلان او مما اشترى فاشترى المحلوف عليه نفسه او لغيره فأكل منه الحالف حنث  
 فان باعه المحلوف عليه من غيره باهر المشتري له ثم أكل منه الحالف لم يحنث كذا في البدائع \* واذا حلف  
 الرجل لا يأكل لحمه اشترى فلان فاشترى فلان محله وذبحها فأكل الحالف لا يحنث كذا في المحيط \* رجل  
 حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان المحلوف عليه ثم أكل الحالف لم يحنث عندهما وعند محمد  
 رحمه الله تعالى يحنث هكذا في شرح الزيارات للعتابي \* واذا حلف لا يأكل من طعام يصنعه فلان  
 او من خبز يصنعه فلان ثم صنعه وباعه وأكل منه يحنث ولو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام  
 فاشترى منه وأكل يحنث ولو قال لا أكل طعامك هذا فاهدا له فأكله لم يحنث في قياس قول أبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمهما الله تعالى واذا حلف لا يأكل من غله أرضه فأكل من غن الغلة حنث واذا بوي أكل نفس  
 ما يخرج منها دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة \* رجل حلف ان لا يأكل من طعام  
 فلان ولا يئس له فاشترى الحالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذلك وأكل  
 لا يحنث في عينة كذا في فتاوى قاضي خان \* في الاصل لو حلف لا يأكل من طعام اشترى فلان فأكل  
 من طعام اشترى له فلان مع غيره حنث الا اذا بوي شراء وحده كذا في الخلاصة \* ولو حلف  
 لا يأكل من طعام فلان فأكل من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنث وكذلك لو حلف لا يأكل من خبز فلان  
 فأكل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فأكل من رغيف بينه  
 وبين آخر لا يحنث لان بعض الرغيف لا يسمى رغيفا وبعض الخبز يسمى خبزا اذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان  
 بينه وبين الاب الحالف حب من خل فأكل منه يحنث لانه أكل من مال الابن كذا في المحيط \* ولو حلف  
 لا يأكل طعام فلان فأكل من طعام مشترك بين فلان وبين الحالف لا يحنث كذا في الظهيرية \* رجل حلف  
 ان لا يأكل شيئا من اشياء والده فتناول في بيت ولده كسرة خبز من طاعة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله تعالى لا يحنث في عينة وقال القاضي الامام أبو علي التستبي يكون حاشا في عينة وقال القصب  
 أبو بكر الطنطا ان كانت الكسرة بحال تصدق على الفقير عتلتها كان حاشا والافلا كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 حلف لا يأكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود والذي سيحدث كذا في السراجية \* ولو حلف  
 لا أكل من رمان اشترى فلان فاشترى فلان مع غيره فأكل حنث ولو قال من رمان اشترى فلان لم يحنث  
 ولو حلف لا يأكل من غن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة أو وهبه له فباعه وأكل منه لا يحنث ولو باعته بنفسها  
 فدفعت الثمن اليه فأكل منه حنث ولو وهبت الثمن لانيها أو لاجني ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئا لا يحنث  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يأكل من طبع فلان فطبخ هو وأخرفه أكل الحالف منه حنث  
 لان كل جز منه يسمى طبخا وكذلك من خبز فلان فخبز هو وأخرفه أو قال من قدر طبخها فلان فأكل ما طبخه  
 لم يحنث لان كل جز من القدر لا يسمى قدرا كذا في الاختيار شرح المختار \* حلف بالفارسة لا يأكل  
 من ٢ خبز فلان فتناول من ماء جد المحلوف عليه لا يحنث لان او هام الناس لا تسبق الى هذا الا يرى أنه لو أكل  
 من قشر بطيخه او من كسرة خبزه بالفارسية ٣ فان ربه وجد على باب داره لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \*  
 حلف ان لا يأكل شيئا مما حمل فلان يعني أو ردة فلان فأكل من جده فلان قالوا يكون حاشا كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل من مال ختنه شيئا فدفق اليه عينا من عيّن ختنه فجعل في عيّن آخر فخبزه  
 وأكل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من شرابه أو لا يأكل من ملحه فأخذ ماء وملحا وجعلهما في العيّن  
 لا يحنث كذا في الخلاصة \* لا يأكل من خبز ختنه فساخر الخنزير وخلف لاهر أنه النقة فأكل منه ان كان  
 الخنزير أفرز لها النقة لا يحنث وان لم يفرز فقال كل من طعم ما يكتفك فأكل منه يحنث كذا في الوجيز  
 للكردي \* ولو حلف لا يأكل من مال أبيه فأت الاب فوره الحالف وأكل لا يحنث الحالف وهو الصحيح  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو زاد بعد موته يحنث كذا في الوجيز للكردي \* اذا حلفت المرأة أن لا تأكل  
 من أطعمة ابنها وقد كان الابن بعث اليها من الأطعمة قبل اليقين فأكلت ذلك لا يلزمها الحنث قبل هذا اذا لم يكن  
 لهاية فاذا أتت ذلك الطعام الذي بعثه قبل اليقين يحنث بأكله لانه أتت الاضافة باعتبار ما قد كان كذا في المحيط

١) تفسيرها بالعامة (ساجدة)  
 ٢) قنات الخبز  
 ٣) (عما يأتي به فلان)

\* رجل حلف ان لا يأكل مع فلان طعاما فأكل هذا من انا وهذا من انا آخر لا يكون حاشا ما لم يأكل من انا  
 واحد كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا حلف لا يأكل من مال فلان فتنه او فارسته سميرافكندند وجزى  
 خريدند وخورند لا يحنث في عينة لانه في العرف يسمى أكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث  
 رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* رجل حلف ان لا يأكل من شيء فلان فجعل فلفل فلان في قدر طبخت  
 امرأته وأكل الحالف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حنث في عينة الا ان يكون  
 بينه وبينه يد على غير هذا حلف أن لا يأكل من كرم فلان شيئا هذه السنة قالوا تقع عينة على اثني عشر  
 شهرا قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن تكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 رجل قال والله لا أكل ما يحبني به فلان يعني ما يحبني به من طعام او لحم أو غير ذلك مما يؤكل دفع الحالف  
 الى المحلوف عليه لما يطبخه فطبخه وألقى فيه قطعة من كرش بقر ثم فار القدر به فأكل الحالف من المرق قال محمد  
 رحمه الله تعالى لا أراه يحنث اذا ألقى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده ويتخذ منه مرقا فقلته وان كان مثل ذلك  
 بطبخ ويكون له مرقه فانه يحنث وقد قال محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا أكل ما يحبني به فلان فقام فلان بلحم  
 فتواء وجعل تحتها ارزا للحالف فأكل الحالف من جودابه حنث وكذلك لو جاء المحلوف عليه بمحض فطبخه  
 فأكل الحالف من مرقه وفيه طعم الحنث وكذلك لو جاء برطب فسال منه ربة فأكل منه او جاء بزيون  
 فعصر فأكل من زيت حنث كذا في البدائع \* ان حلف لا يأكل طعاما من طعام فلان فأكل من خبزه  
 اوزيته أو ملحه أو أخذ منه شيئا فأكله بطعام نفسه حنث وان أخذ من نبيذه او مائه فأكل به خبز لم يحنث كذا  
 في الجوهرية النيرة \* واذا حلف على حنطة لا يأكلها فأكلها مع غيرها من الحيات او حلف على شعير فأكله  
 مع غيره من الحيات ان أكل حنطة حنث فان كانت الغلبة للمحلوف عليه يحنث وان كانت الغلبة لغير المحلوف  
 عليه لا يحنث وان كانا سواء فالقياس أن يحنث وفي الاستحسان لا يحنث وان أكل حبة حبة حنث على كل  
 حال كذا في الذخيرة \* واذا حلف لا يأكل طعاما او حلف لا يشرب الا باذن فلان فاذن له فهذا على شربة  
 اولقة كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في التفترقات \* اذا حلف لا يأكل طعاما ولا يشرب  
 فذاق من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحنث ومتى عقد عينة على فعل فأقبح ما هو فوقه لم يحنث وان أقبح ما هو فوقه  
 حنث كذا في المبسوط \* اذا حلف لا يذوق طعاما أو شرابا فادخله في فيه حنث فان قال أردت بقولي  
 لا أذوقه لا أكله أو لا أشربه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع \* وان قال  
 لا أذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما حنث وكذلك لو قال لا أكل كذا ولا أذوقه كذا لو أدخل حرف  
 أو ينه ما كذا في المبسوط \* ولو قال والله لا أذوق طعاما أو شرابا فذاق أحدهما لا يحنث قال أبو القاسم  
 الصفار يحنث في عينة وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل سوي في ذلك فان لم ينوش شيئا لا يحنث بأحدهما  
 وعليه الفتوى \* رجل حلف أن لا يذوق الخمر فأكل خبزا من بقر فحنث قال شاذ رحمه الله تعالى لا يحنث  
 في عينة كذا لو حلف أن لا يذوق الزيت فأكل خبزا من زيت لا يحنث ولو حلف أن لا يذوق في منزل فلان طعاما  
 ولا شرابا فذاق فيه شيئا فادخله ولم يصل الى جوفه كان حاشا وهو على الذوق وان قال له رجل تغد عني  
 اليوم فحلف أن لا يذوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* حلف أن لا يذوق الماء فخمض للماء لا يحنث كذا في الخلاصة \* اذا حلف لا يذوق هذه  
 الخمر فصارت خلافا شرب منه لم يحنث فان نوى ما يكون من ذلك حنث هكذا في الجوهرية النيرة \* اذا حلف  
 لا يتعدى فالتداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية \*  
 حلف ان لا يتعدى اليوم فأكل بعد نصف النهار لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الخجندی  
 هذا في عرفهم أما في عرفنا فوقت العشاء من بعد صلاة العصر ثم الغداء والعشاء عبارة عن الاكل الذي يقصده  
 السبع في العادة في كل بلد في غالب عاداتهم فما كان عندهم غداء انعقدت عليه اليمين والا فلا ولهذا قالوا  
 في أهل الحضر اذا حلفوا على ترك الغداء فشربوها القين لم يحنثوا ولو حلف البدوي لا يتعدى فشرب اللبن حنث  
 قال أبو الحسن اذا حلف لا يتعدى فأكل غير الخبز من تمر أو أرز أو فاكهة أو غير ذلك حتى شبع لم يحنث  
 ولم يكن ذلك غداء وكذلك لو أكل لحما بغير خبز لم يحنث \* وغدا كل بلد ما يعارفونه ويشترط في الغداء أن يكون

دفع كل قدر من الدراهم  
 واشترى اشياءا كاه



أكثر من نصف السبع حتى لو قال لامته ان لم تتعش الليلة فعبدي حرقاً كنت لقمة أولقمتين فليس هذا بعشاء ولا بغير حتى فأكل أكثر من نصف شعبها كذا في السراج الوهاج \* حلف في رمضان ان لا يتعشى الليلة فأكل بعد اتصاف الليلة لا يبحث كذا في الوجيز للكردي \* لو حلف ان لا يتعشى فيمنع بالاكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين \* الماء ما أن أحدهما ما بعد الزوال والاخر ما بعد غروب الشمس فاجمأ نوى صحت ينه وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا ينة فهو على غيبة الشمس لانه لا يمكن جل البين على الماء الاول فيعمل على الماء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير ذكر المولى من محمد رحمه الله تعالى قوله لباينة فهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي يحل فيها الصلاة الى نصف النهار كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى ولو حلف لا يصبح بالصحيح عندى ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الاصب بذهب وقت التصحيح كذا في البدائع \* لتعديته اليوم بألف أو ان لم أعق عبد الله بغيره بألف أو ان لم تعزلى اليوم فطناً بالف فاشترى ما يباوئ درهما بألف فغداً أو أعقته أو عزله بغيره كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان تعديت برغيفين فعبدى حرقاً تعدي اليوم برغيف والغدير غيف القياس أن يبحث عملاً باطلاق اللفظ كما في المعين بان قال ان تعديت برغيفين وهناك اذا تعدي اليوم بألف الرغيفين والغدير بالغيف الاخر يبحث في عينه وفي الاستحسان لا يبحث في عينه وان نوى التفرق في هذا كان كالأوى ولو قال ان أكل رغيفين أو ان أكل هذين الرغيفين فعبدى حرقاً كلاًهما معاً او متفرقاً حذت في عينه قياساً واستحساناً كذا في المحيط في باب البين ما يقع على البعض وما يقع على الجماعة \* ولو عقد العزم على القدام واستثنى منه الخبز فابو كل تبع الخبز ولا يؤكل مقصوداً كالحل والزيت والمخ يصير مستثنى باستثنائه وان كان يؤكل مقصوداً ولا يؤكل تبعاً عادة كالحلص والارز يبحث ولا يصير مستثنى وان كان يؤكل مقصوداً وبو كل تبع الخبز عادة كالحلص والارز والبحث واللبن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير مستثنى تبع الخبز لا يبحث وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مستثنى ويبحث اذا عرف فهاذا قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ان أكل اليوم الارغيف فعبده حرقاً فكل رغيفاً ثم أكل بعده فأكه أو عزاً أو خبزاً ما أوارزاً يبحث فان قال عنت الاستثناء من الخبز صدق ديانة لا قضاء تم يبحث باكل الفاكهة والقرسواء كلاًهما بعد الرغيف أو معه وكذا لو قال ان تعديت الارغيف فتعدي برغيف ثم أكل فأكه أو عزاً أو خبزاً ما أوارزاً يبحث وكذا ان أكل خبزاً ما أوارزاً يبحث باكل هذه الاشياء بعد الرغيف اذا أكل هذه الاشياء في فوراً كل الرغيف أما اذا أكلها وحدها بعد انقطاع فور الرغيف لا يبحث لانه لا يبنى متعدياً بهم ولا يتعارف كلاًهما فتدباً فان نوى الخبز خاصة صدق ديانة لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للعمري في باب الحنث في البين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره \* فان كان قبل ذلك كلام يستدل به على عينه بان قبل له انك تأكل اليوم رغيفين فقال عبده حرقاً ان أكل اليوم الارغيف فهو على الرغيف خاصة حتى لو أكل الرغيف وبأكل بعده غير الا يبحث في عينه ويقدمه بالارغفة ولو قال ان أكل اليوم أكثر من رغيف فعبدى حرقاً فهذا على الخبز حتى لو أكل بعد الرغيف قرأ أو فأكه لا يبحث وصار تقدير عينه ان أكل اليوم من جنس الرغيف أكثر من رغيف فعبدى حرقاً ولو قال هكذا كان عينه على الخبز خاصة فهنا كذلك والذي ذكرنا في قوله الارغيف فكذا في قوله غير رغيف وسوى رغيف كذا في المحيط في باب الاستثناء \* رجل قال ان لبست أو أكلت أو شربت فامرأتى طالق وقال عنت طعاماً دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست ثوباً أو أكلت طعاماً أو شربت طعاماً دون طعاماً دون ثوب دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان اذا حلف لا يشرب من دار فلان فأكل منها شيئاً قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقفاته المختار عندى أنه لا يبحث الا أن ينوي جميع المأكولات والمشروبات كذا في المحيط \* قال بالفارسية ٢ ازخانه فلان هيچ چيز نخورم فناول المأكول والمشروب كذا في فتاوى قاضي خان \* ان حلف لا يشرب مع فلان شراباً فشرى في مجلس واحد من شراب واحد حث وان كان الا انه الذي يشرب فيه محتلفاً وكذا لو شرب الخالف

لا أكل شيئاً من بيت فلان

من شراب وشرب الاخر من شراب غيره وقد ضمه ما مجلس واحد فان نوى شراباً واحداً أو من اناء واحد يصدق قضاء كذا في البدائع \* رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاشاً رجل حلف ان لا يشرب ماء فشرب ماء القلية لا يكون حاشاً كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف أن لا يشرب لبن برة فلان فاشرب برة ولها برة فكبوت فشرب من لبنها لا يبحث كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب الماء ولا ينة لا يبحث باي قدر شرب وان نوى الكل صم ولا يبحث أبداً كذا في المحيط \* اذا حلف لا يشرب شراباً ولا ينة لا يبحث باي قدر شرب وان نوى الكل صم فكذا ذكر في أيمان الاصل وفي حيل الاصل اذا حلف لا يشرب الشراب ولا ينة لا يبحث باي قدر شرب وان نوى الكل صم الخواني فاذا في المسئلة روايتان كذا في الذخيرة \* قال الشيخ الامام السرخسي هذا بالعربية فاما بالفارسية فيقع على الخمر قال رضي الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله في الحيل كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أشرب اليوم يبحث بكل شيء شره حتى الخمر والسمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يشرب لبناً فصب الماء في اللبن فالاصل في هذه المسئلة واجتنبها أن الحالف اذا عقد عيمته على ما منع فخلط ذلك المانع بما منع آخر من خلاف جنسه ان كانت القلية المحلوف عليه يبحث وان كانت القلية لغير المحلوف عليه لا يبحث وان كان اسواً فالقياس أن يبحث وفي الاستحسان لا يبحث وقصر أبو يوسف رحمه الله تعالى القلية فقال ان يمتين لون المحلوف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رحمه الله تعالى تعتبر القلية من حيث الاجزاء هذا اذا اختلط الجنس بغير الجنس أما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يخلط بلبن آخر فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والاول سواه يعني يعتبر القالب غير ان القلية من حيث اللون والطعم لم يكن اعتبارها ههنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رحمه الله تعالى يبحث ههنا بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما يمتزج ويختلط أما ما لا يمتزج ولا يخلط كالدهن وكان الحلف بالدهن فيختص بالاتفاق وفي القدوري اذا حلف على قدر من ماء وزعم لا يشرب منه شيئاً فصب في ماء آخر حتى صار مغلوباً وشرب منه يبحث عند محمد رحمه الله تعالى ولو صب في برأ وحوض فشرب منه لا يبحث كذا في الظهيرية \* ولو حلف أن لا يشرب من هذا الماء العذب فصب في ماء ملح فقلب المالح فشربه لا يبحث وكذا لو حلف على المالح فصبه على العذب كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف لا يشرب خراً فزجها بغير جنسها كالكيكي هو الاضفة وشرب يعتبر ذلك بالقالب كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب التبنذ فالحفار أنه يقع على المسكر من ماء العنب نياً كان أو مطبوخاً كذا في الوجيز للكردي \* اذا حلف سبكي فخورم فالصحيح ان اسم سبكي يقع على المسكر من ماء العنب لا غيراً كان أو مطبوخاً كذا في المحيط وفي الخانية وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* ولو قال \* في خورم وبديست نكيرم وحلف عليه فأخذيده ونقل الى مكان آخر ان لم ينوع عند البين الشرب يبحث في الصحيح كذا في الوجيز للكردي \* أما اسم الخمر وفارسته في الصحيح أن هذا على النبي من ماء العنب لا غيراً \* واذا قال مستكره فخورم فقد قيل ان عينه لا تقع على المتخذ من الحبوب والصحيح أنه يعتبر فيه العرف ان كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الاشياء مستكره يبحث في عينه وما لا فلا اذا حلف لا يشرب نبيذ يشرب نبيذ كشمس يبحث في عينه اذا حلف لا يشرب شراباً يسكر منه فصب شراباً يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشرب منه ذكر في فتاوى أهل عمر قند أن هذا الخلوط ان كان بحال لو شرب منه الكثير يسكر منه يبحث واذا عقد عيمته على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب فيعينه على شرب ما يخرج منه بيانه فيما ذكر في المتن اذا حلف لا يشرب من هذا التمر فشرب من نبيذه يبحث في عينه وهذا هو الاصل في تخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حاشاً فان شرب بعد ذلك كان حاشاً ولو صب فيه فاسكه ثم شربه بعد ذلك حث كذا في فتاوى قاضي خان \* حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الخالف من قدح فلان على يده وشرب لم يبحث كذا في الذخيرة \* حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الخالف يجلس في حانوت المحلوف عليه فاشترى الخالف كوزاً ووضع في حانوت المحلوف عليه لئلا فاستنى أجبر المحلوف عليه الماء من التبر في ذلك الكوز ووضع في حانوت المحلوف عليه لئلا فاصبح الخالف دعاً بالكوز وشرب الماء فان كان الخالف اشترى الكوز لهذا الحيا لانه كذا لا يبحث أرجو أن لا يبحث

٣ الانسية هي البورصة  
المخدة من الجيوب

٤ لا أشرب خيراً

٥ لا أشرب خيراً ولا مسكراً

سبكي

٦ لا أشرب مستكرها

قوله كشمس هو الكسر عنب

صغار لا عجم له ألين من العنب

واقل قبضاً وأسهل خروجاً

كافي القياموس اه

بحراوى



لانه حينئذ يصير الاجر عاملا للمالك فيصير شارب الماء نفسه كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب الخمر في كرومها وضياعها قالوا ان شرب في حمران القرية أو كروم متصلة بالقرية حنت والا فلا كذا في الظهيرة \* قال ان شربت او فامرت فعبدى كذا بحيث يأخذهما وينتهي اليقين وفي قوله والله اكر شربا تحورم وقاربكنم بحيث يفعل أحدهما ولو قال تأكل سرحنه تبتد شربا تحورم ينصرف الى وقت الورود الا حراما لم يتحقق الرتبة حلف لا يشرب دواء فشرب لبنا او عصلا لم يحث حلف لا يشرب من هاتين الشائتين فشرب من احدهما حنت كذا في السراجية \* رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب الخمر مادام بخاري فخرج الى قصر الجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى بقوله مادام بخاري اقامة السكنى وكانت السكنى بخاري كان حاشا ان نوى اقامته يده فاذا خرج الى قصر الجوس لا يبقى اليقين وان لم تكن له نية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال ان شربت المسكر تصير امرأته مطلقة وبصير عبدى حر اقرب المسكر بعد ذلك مطلق امرأته وعتق عبده ولا يصدق أنه لم يردية الطلاق والعناق وانما أراد دفع أصحابه عن نفسه حلف ان لا يشرب المسكر ثلاثة أشهر ففعل له امرأته أربعة أشهر فقال الزوج أربعة أشهر كبير فقد قيل تصير المدة أربعة أشهر وقيل لا تصير المدة أربعة أشهر وهذا بناء على أن الحالف اذا حلف على عينة بعد سكونه ما يشد على نفسه أنه يلتصق بعينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا حلف على عينة بعد سكونه ما يوسع على نفسه لا يلتصق بعينه ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه الصورة ان في ذكر المدة الثانية تشديد اعليه او توسعة عليه فقيل تشديد من حيث انه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من القرات أبدا اقرب منه اعتراقا ومن انا لا يحث في عينة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكرع من القرات كرها وعندهما يحث وعندهما اذا شرب كرها هل يحث لم يرد كره هذه المسئلة في الكتاب وتختلف المسئلة في نفسه بعضهم قالوا لا يحث وبعضهم قالوا يحث في عينة وهذا اذا لم تكن له نية وان نوى الكرع حنت نية على قولهما في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوى الاعتراض حنت نية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصدق القاضى هذا اذا شرب من القرات كرها او اعتراقا فاما اذا شرب من نهر آخر باخذ الماء من القرات كرها او اعتراقا فلا يحث في عينة عندهم جميعا في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشرب من ماء القرات فشرب من نهر آخر باخذ من القرات كرها او اعتراقا فاحتث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير البصري \* ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية له فشرب من ماء بانه لم يحث حتى يضع فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يحث بشربه فان شرب من ماء وادسالى من المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك أو شرب من ماء مطر مستنقع في قاع حث كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف لا يشرب من نهر مجرى ذلك النهر الى دجلة فأخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحث كذا في البحر الرائق \* ولو حلف لا يشرب ماء قراتا ومن ماء قرات فشرب ماء عذبا من دجلة او من نهرها كان حاشا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال أياكم شرب ماء هذا النهر فهو حر قسروه عقروا ولو قال أياكم شرب ماء هذا الكوز وكان الماء بحال يمكن شربه لواحد فقتلوا فقتلوا جميعا لم يقتلوا كذا في شرح الجامع الكبير البصري \* ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحث بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حث بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب او من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بانه حث بالاجماع كذا في فتح القدير \* ولو حلف لا يشرب من هذا الاناء فهو على الشرب بعينه كذا في الاختيار شرح المختار \* من قال ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق وليس في الكوز ماء لم يحث فان كان فيه ماء فامرأته طالق قبل الليل لم يحث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء ولم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى حث في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليقين باقته تعالى كذا في فتح القدير ولا فرق في الوقت بين أن يكون اليوم او الشهر او الجمعة كذا في البحر الرائق \* ولو كانت اليقين مطلقة في الوجه الاول

لا يحث عندهما رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحث في الحال وفي الوجه الثاني يحث في قولهم جمعا كذا في الهداية \* اذا قال ان لم أشرب ماء في هذا الكوز أو ماء في هذا الكوز الا شرب من الماء اليوم فامرأتي طالق فامرأتي واحدة ما بقي اليقين على الآخر في قولهم واذا بقي اليقين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بزعندهم وان لم يشرب قبل الليل حث عندهم ولو كان أحد الكوزين لاء فيه فبينه في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحث عينة عليهما يريد به على أحدهما فان شرب الماء بزعندهم ولو لم يشرب حث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للبصري في باب الابل \* في الغاية ان حلف ان لا يشرب من هذا الحب فان كان على أن هذا يقع على الكرع لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكرع والاعتراض جميعا وان كان قريبا لم يملأه فعلى الاعتراض بالاجماع ولو حلف لا يشرب من هذه البئر أو من ماء هذه البئر فهو على الاعتراض حتى لو استقى منها فشرب حث كذا في السراج الوهاج \* وان حلف في هذه الصورة كرع من أسفل البئر أو من أسفل الحب فالصحيح أنه لا يحث رجل حلف لا يشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم السط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان بارا \* سئل عن حلف لا يشرب خرا ولا مثله ولا كذا من الاشربة فشرب واحدا منها قال يحث كذا في التارخانية \* ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فاجتمع فأكله لا يحث وان ذاب فشرب حث كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب بغراذن فلان فاعطاه فلان يديه وناله ولم يأذن له باللسان وشرب فيغني أن يحث لانه ليس بأذن ولو قال لرجل ان لم أذهب بك اللسنة الى منزل فلان ولم أسقك خرا فامرأته كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حث وسئل الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال أنا اتخذت عتاب هذا الكرم خرا في هذا الخريف وأشربها مع أصحابي ولا أذهب بها الى منزلي وان ذهبت بها الى منزلي فامرأته كذا فالتخذت عتاب كذا خرا وشرب بعضها مع أصحابي هناك وحل غيره بغراذنه بقيت الى بيته قال ان كان مراده ان لا يحمل كلها الى بيته بنفسه لا يحث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغراذنه وان كان مراده ان يشرب الكل هناك ولا يترك شيئا للحمل الى بيته يحث وان لم يكن له نية فكذلك يحث رجل عوتب على شرب الخمر حلف ان لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس كذا في الظهيرة \* رجل حلف ان لا يشرب عصيرا فعصر حبة عنب او عنقودا في حلقه لا يكون حاشا ولو عصره في كفه ثم حاشا كان حاشا ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حاشا في الوجهين قال مولانا رضى الله عنه وهذا في عرفهم أما في عرفنا فيغني أن لا يكون حاشا لان ماء العنب لا يسمى عصيرا في أول ما يعصر رجل قال لامرأته وفي يد ما قدح من ماء ان شربت هذا الماء او وضعته او صبته أو أعطيت انسانا فانت طالق قالوا زمل فيه ثوبا وقطنا حتى ينف الماء قال مولانا رضى الله عنه وهذا اذا قال في عينة أو شيئا منه وان لم يقل أو شيئا منه فشربت البعض وصبت البعض لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا عقد عينة على شرب مشروب بعينه وهو يقدر على شربه بدفعة واحدة لم يحث بشرب بعضه وان كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فبينه على شرب بعضه كذا في المحيط \* حلف لا يشرب دواء فشرب لبنا أو عصلا لم يحث كذا في السراجية \* قال في المتن والحاصل أنه يتطرق في هذا الى تسمية الناس فكل شئ يسمى الناس دواء اذا ظروا اليه فبينه تقع عليه وما لا يسمى الناس دواء لا تقع عليه وان تدأوى به الحالف كذا في المحيط في فصل الاكل \* حلف بالله لا مسن السماء أو لا طير في الهواء أو لا حول في هذا الخرد بها فلما فرغ حث وهو آثم أيضا لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبا فكان معترضا الاسم للثبوت كذا في التمرناشي \* أما اذا وقت اليقين فقال لا صعدن السماء غدا لم يحث حتى يمضي ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه اذا حث كذا في فتح القدير

(الباب السادس في اليقين على الكلام)

لو حلف لا يكلم فلانا فهو على المستقبل مفصولا عن عينة حتى لو قال ان كنتك فعنده حر فاذهب من عندي موصولا أو قال يا فلان موصولا لم يحث كذا في الغاية \* قال ان كنتك فانت طالق فاذهبي أو فتومي



لا يحنث بقوله فاذهي أو فتقوى لانه متصل باليمين وهذا لان قوله لا يكلمه أو ان كُنْتُك يقع على الكلام المقصود  
 باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الاول وقوله فاذهي أو فتقوى وان كن كلاما حقيقة فليس بمقصود  
 باليمين فلا يحنث به وكذا اذا قال واذهي فان اراد به كلاما مستأنفا يصدق وان اراد بقوله فاذهي الطلاق  
 فانها تطلق بقوله فاذهي ويقع عليها بطلان فة أخرى باليمين لانه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاما مستأنفا يحنث  
 كذا في البدائع \* ولو قال اذهب حنث ولو قال عقيب اليمين وانت طالق حنث ولا يحنث بالكسبة والرسالة  
 والاشارة وكذا اذا سلم عن الصلاة وفلان على جنبه كذا في الغيبة \* ولو حلف لا يكلم الاباذنه فاذنه ولم يعلم  
 بالاذن حتى كله حنث كذا في الكافي \* ولو حلف لا يكلم ولا ياتيه ففعل وقرا فيها اوسع او هلل لم يحنث استحبابا  
 وأما اذا قرأ خارج الصلاة وسبح وهل فحنث في عينه عند علمه خارجهم الله تعالى كذا في المحيط \* قال الفقيه  
 أبو الليث رحمه الله تعالى ان عقد يمينه بالفارسية لا يحنث بالقراءة والتسبيح خارج الصلاة أيضا لعرف فانه يسمى  
 قارئاً ومسجداً منكماً وعليه الفتوى كذا في الكافي \* ولو حلف أن لا يكلم وكبر في الصلاة أو دعا لا يحنث وان كبر  
 أو دعا خارج الصلاة حنث ان كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية لا يحنث في الصلاة ولا في غيرها هكذا  
 في فساوي قاضي خان \* اذا حلف لا يكلم فلانا فاقتدى الحالف بالمخوف عليه ففعل المخوف عليه فسبح له  
 الحالف لم يحنث كذا في المحيط \* ولو أم الحالف قوماً فيهم المخوف عليه فلم في آخر الصلاة لا يحنث بالتسبية  
 الاولى ولا بالتبائية هو المختار هذا اذا كان الحالف اماماً فان كان الحالف مؤمناً قالوا لا يحنث في قول  
 أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المخوف عليه اماماً والحالف مقتدياً به ففعل على الامام  
 لا يحنث في عينه \* ولو علمه القرآن في غير الصلاة حنث في عرفهم كذا في فتاوى قاضي خان \* حلف لا يكلم  
 فلانا فقرأ عليه كتاباً فكتبه قال ان قصد الاملاء عليه فاني أخاف عليه الحنث كذا في الحاوي \* ولو حلف لا  
 يكلم فلانا فناداه الحالف من بعيد فان كان بحيث لا يسمع صوته لا يحنث وان كان البعد بحيث يسمع صوته يحنث  
 وكذا لو كان المخوف عليه نائماً فناداه الحالف فان أيقظه حنث وان لم يوقظه ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة  
 السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يحنث هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وهو الذي  
 عليه مشايخنا رحمه الله تعالى وهو المختار كذا في النهر الفائق \* ولو مر الحالف على جماعة فيهم المخوف  
 عليه فلم الحالف عليهم حنث وان لم يسمع المخوف عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* فان نوى القوم دونه  
 لم يحنث فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع \* ولو سلم على قوم فيهم حنث  
 وان لم يعلم ولو استثناء بان قال السلام عليكم الاعلى فلان لم يحنث ولو قال الاعلى واحد وعنه صدق كذا في  
 الغيبة \* حلف لا يكلم فلانا فقرأ فلان الباب فقال الحالف اكتب او قال اكتب ابن او قال اكتب  
 ان قال بعضهم لا يحنث الا أن يقول كئي نوه المختار كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا حلف لا يكلم فلانا  
 ثم ان المخوف عليه ناداه فقال ليك او قال لي يحنث في عينه كذا في المحيط \* في التجريد لو قال من هذا  
 بعد ما دق الباب يحنث ولو قال له مائة مائة فقال خوب آست او نعم أو آري يحنث هكذا في الخلاصة \*  
 في الفتاوى حلف لا يكلم فلانا فنادى فلان رجلاً آخر فقال الحالف ليك يحنث وكذا لو قال بالفارسية  
 لي بشير كاف كما هو عرف العامة كذا في الغيبة \* في مجموع النوازل اذا حلف لا يكلم فجاءه امرأته  
 وهو يأكل الطعام فقال لها ها حنث في عينه كذا في المحيط \* حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وليس فيها  
 غيرها فقال من وضع هذا أو أين هذا حنث وان كان غير هاتين الا ولو قال ليت شعري من فعل كذا لم يحنث  
 وان لم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة \* من حلف لا يكلم فلانا وكلم بعبارة لم يعرفه فلان يلزمه الحنث  
 كذا في المحيط \* ستم المخوف عليه انما اذا اراد الحالف أن يتبعه فلما قال الحالف ملك تذ كريمة فسكت  
 لا يحنث لان هذا التقدير غير مفهوم فلا يكون كلاماً مستم المخوف عليه أبا الحالف فقال الحالف لابل أنت حنث  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* قالوا فبمن حلف لا يكلم فلانا فكلهم غيره وهو قصد أن يجمعه لم يحنث كذا  
 في خزائن المفتين \* حلف لا يكلم فلانا فكلهم مع الجدار وقال يا حافظ كذا وكذا لا يحنث وان كان غرضه اسما  
 فلان وبه يفتي كذا في الفتاوى الصغرى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء  
 أو اشترت العبد أو كتلت الرجال أو الناس فتزوج امرأته أو كلهم رجلاً أو اشترى عبداً يحنث ولو قال لا أكلم

١ من ٢ من هذا ٣ من ذلك  
٤ من أنت

• حضرت راققا

أصل هذه الكلمة ممكن أى  
لا تفعل ولم يخلق بها الخائف  
بتمامها وترتبه الحرف الأخير  
لذكره المنين

المساكين والفقراء فكلهم واحد منهم يحنت ولونوى جميع الرجال والنساء يصدق ولا يحنت أبدا ولو قال ان تزوجت نساء واشتريت عبدا أو كلفت رجلا لا يحنت الا بشرى ثلاثة أعبد ونحوه ولونوى جنس العبيد والنساء يصدق ويحنت بشراء عبد واحد كذا في شرح الجامع الكبير للصغري \* وله نية ما زاد على الثلاث ولا يكون له نية المني كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت بالبعض والجله \* ولو حلف لا يكلم بني آدم فكلهم واحد منهم يحنت وان عني به الكل لا يحنت أبدا ويكون مصدقا فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء أيضا كذا في البدائع \* قال لا أكلم عبد فلان هذا افساح فلان عبده فكلهم الحالف لا يحنت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو حلف لا يكلم عبد فلان فان نوى عبدا بعينه فهذا وقوله عبد فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فان تكلم مع عبد فلان وكان موجودا وقت اليمين ووقت الحنت حنت بالاجماع وان كلم مع عبد فلان وكان موجودا وقت اليمين دون الحنت لا يحنت في قولهم جميعا وان كان موجودا وقت الحنت دون وقت اليمين حنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* قال أبو بكر حلف أن لا يكلم عبد فلان فكلهم عبد المضاربة فيه ربح أو لا لا يحنت اجماعا هكذا في الحاوي \* رجل حلف ان لا يكلم صديق فلان او زوجة فلان او ابن فلان او شوهوم ممن يضاف لاجحكم الملك فتزوج فلان بعد اليمين أو ولده ولد بعد اليمين فكلهم الحالف لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان \* وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأه ثم تزوج امرأه فكلهم الحالف حنت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وفي الحجة القنوي على قولهما كذا في التتارخانية \* وان كلم امرأة أبائهم فلان بعد يمينه او كلم رجلا عداؤه فلان بعد يمينه لا يحنت الحالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان الحالف قال في يمينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكلهم بعد زوال الزوجية والصدقة حنت في قولهم \* حلف لا يكلم عبد فلان فهو على الثلاثة فيناد كرم في ظاهر الرواية اذا كلم ثلاثة من عبيده العشرة حنت وان كلم اثنين منهم لا يحنت ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولونوى الجمع صدق هو الصحيح كذا في العناية في فصل المأكول والمشروب \* ولو حلف لا يكلم زوجات فلان أو لا يكلم اصداق فلان لا يحنت في يمينه ما لم يكلم الكل ممن سمي كذا في المحيط \* ولو حلف لا يكلم اخوة فلان او بني فلان لا يحنت ما لم يكلم الكل كذا في فتاوى قاضي خان \* قال لا أكلم اخوة فلان والاخ واحد فان كان يعلم يحنت اذا كلم ذلك الواحد وان كان لا يعلم لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل حلف لا يكلم صاحب هذا الطيبان فكلهم بعد ما باع الطيبان حنت بالاجماع وان كلم مشترى الطيبان لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو قال ان كنت فلا نافعي من الايمان ماشاء فلان فكلهم فلا ناوشاء الرجل ان يلزمه من الايمان ثلاثة أو اقل أو أكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط \* ولو حلف لا يحرم حوم فلان بالفارسية بكردوى تكردم هذا بمنزلة قوله لا أكلم فلانا كذا في الخلاصة \* روى عن محمد رحمه الله تعالى لو قال ان كنت فلا نافه حرا وهذا فكلهم قال هو عتقها يعق كل عبد يملكه وكل امه يملكها ولو قال ان كنت فلا نافعي حجة أو عزة فهو عتق كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وشاجرها وقالت له الصهره مالك لا تفعل هكذا فقال الزوج \* خورشى آرم ونوشى آرم ثم قال لم أرد به جواب الصهره وانما عنت امرأتى قال هو يصدق والصحيح انه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية \* ولو قال ان كنت أبي بجميع ما أملكه صدقة فالحيلة أن يبيع جميع أملاكه ممن يثق به شوب ملفوف بخرقة ثم يكلم أباه لا يلزمه شيء ثم رد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا تحران كنت فلا تافعل حرا فقال الاسرا الا باذنك فهذا يحنت ان كلم بغير اذنه كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يكلم فلانا فجاء فلان بطوف بالحم فقال الحالف يا لحم يحنت ولو عطس فلان فقال الحالف له يرحمك الله يحنت كذا في الخلاصة \* ولو مر الحالف في السوق فقال \* كوشة والمحلف عليه هذا لا يحنت كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لكنا كنت واحد من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلهما بكلام واحد وقعت الطلقتان يوقعهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي \* رجل قال لامرأته ان تكلمت

۴۱۶۱ حضر الاكل والشرب



بطلانك فعبدي حر ثم قال لها ان شئت فانت طالق فقال لا اشاء قال بعضهم يعنى عبده كذا في فتاوى قاضي خان • وكذا لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم عظيم وقال الحسن بن نوري في جميع ذلك وله ما نوى فان قال لم اؤشبا فلا اراءه ما قال الفقيه ابو الليث القول الاول احب الي وبعضهم اختاروا قول الحسن كذا في التتارخانية • سئل اسد بن عمرو عن قال لامرأته ان تكلمت بهذا فعبدي حر ثم قال انت زانية ان شاء الله تعالى يحسن هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق • ولو قال ثلاثا لامرأته قبل الوطى ان كلت فلانا وفلاننا فانت طالق حلت للطلاق الثاني وينعقد الحلف الثاني عندنا وتصل اليمين بالثالثة بلا جزاء ولا ينعقد الثالث ولو لم يحلف بالثالثة حتى تزوجها ثم كلها طلقت باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي • قال لامرأته ان كلت فلانا وفلاننا فانت طالق فكلمت أحدهما دون الآخر فان نوى ان لا يحسن ما لم تكلمهما جميعا ولم ينوشب لم يحسن فان كان نوى ان كلت أحدهما يحسن فان كان في موضع كان العرف في ارادة الانفراد دون الجمع كان ذلك نية من الحالف حلف لا يكلم فلانا وفلاننا فان لم يكن لنية او نوى ان لا يحسن الا بكلامهما لم يحسن بكلام واحد منهما وان نوى ان يحسن بكلام أحدهما فهو على ما نوى وقال ابو القاسم الصفار اذا لم ينوشب فكذلك يحسن بكلام أحدهما لكن المختار انه لا يحسن كذا في الفتاوى الكبرى • ولو قال لا أكلم هذين الرجلين او قال بالفارسية • باين دون من نكروم لا يحسن بكلام أحدهما فان نوى ان يحسن بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قال رضي الله تعالى عنه وينبغي ان تصح لان المثنى يذكروا به الواحد فاذا نوى ذلك وفيه تغليب على نفسه تصح كذا في فتاوى قاضي خان • وهكذا في الخلاصة • ولو قال كلام هؤلاء القوم او كلام أهل بغداد على حرام وكلم انسا ناحت وهذا مخالف لما قلنا في قوله والله لا أكلم هذين الرجلين او قال بالفارسية • باين دون من نكروم فان نعتنا لا يحسن بالاتفاق وهو الذي اخترناه للفتوى كذا هنا كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع • قال كلام فلان وفلان على حرام فكلم أحدهما يحسن وقيل لا يحسن الا أن نوى الكلام مع كل منهما هو المختار والفتوى كذا في جواهر الاطلاقي • ولو حلف لا يكلم فلانا وفلاننا فكلم أحدهما حلت وكذا لو قال فلانا وفلاننا كذا في الخلاصة • ولو قال والله لا أكلم فلانا او فلانا وفلاننا حلت بكلام الاول والاخرين ولو قال والله لا أكلم فلانا وفلاننا وفلاننا حلت بكلام الاولين والاخرين ولو قال وكلم أحدهما حلت كذا في الكافي • رجل قال ان خرجت من هذه الدار حتى أكلم الذي هو فيها فامرأته طالق وليس في الدار رجل فخرج لا يحسن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين الموقته • قال كلما كلت واحدة ممكن فواحدة ممكن سواء حرة ثم كالم الاربع في العصة فحلت قبل البيان عتق كذا في الكافي • قال لامرأته • اكرين مني بافلان كوفي فانت طالق ثم ان المرأة • ان مني بافلان كفت ولكن بعبارتي كذا فلان ندانت طلقت امرأته كن حلفت لا يكلم فلانا فكلم بعبارتي لم يعرفها فلان فهناك يلزم الحلت كذا هنا كذا في المحيط • في الحجة ولو حلف ان لا يكلم شيئا وكلم بعض الجادات والحيوانات التي لا ينطق بها لا يحسن ولو كلم الاخرى والاصم يحسن ولو كلم الاطفال ان كانوا يفهمون يحسن وان كانوا لا يفهمون لا يحسن كذا في التتارخانية • سئل عن رجل من الاسلام الاوزجندى عن حلف لا يكلم أحدا فجاء كافر يريد الاسلام قال بين صفة الاسلام والذي يصير الكافر مسلما ولا يكلمه فلا يحسن في يمينه كذا في المحيط • رجل رأى امرأته تكلم بأجنبي فحلف ان لا يكلمها ان كلت بعد هذا رجلا أجنبيا فانت طالق فكلمت بعد هذا تلميذ الزوج ابليس من محارمها او رجلا يسكن في دارها بينهما معرفة الا أنه لا محرمة بينهما وكلمت رجلا من ذوي ارحامها وليس من محارمها انطلق كذا في الظهيرية • اذا حلف لا يكلم رجلا وكلم رجلا وقال عنت غيره لا يحسن بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط • اذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا يحسن كذا في الحاوي • اذا حلف الرجل لا يكلم صيافك شيئا لا يحسن في يمينه كذا في المحيط • ولو حلف لا يكلم رجلا فكلم صيافك يحسن كذا في الظهيرية • ان كلم امرأته فعبده حر وكلم صيغته لم يحسن ولو قال ان تزوجت امرأته فترجى صيغته حلت لان الصيغتين من هجران الكلام فلا تزداد الصيغة في اليمين المعقودة على الكلام عادة ولا كذلك التزوج كذا في البحر الرائق • اذا حلف الرجل لا يكلم صيغته او لا يكلم غلاما او لا يكلم شابا او لا يكلم كهلا فتقول في الشرع القلام اسم لم يبلغ

لا أكلم هذين الشيخين

ان قلت هذا الكلام لفلان  
قلت ذلك الكلام لفلان  
ولكن بعبارتي لم يعرفها فلان

فاذا بلغ ما شابا وفتى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر إلى ثلاثين ما لم يغلب عليه الشط والكحل من ثلاثين إلى خمسين والشيوخ ما زاد على خمسين فأما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلاثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشط في الشعر • وفي القصد وري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر إلى خمسين الا ان يغلب عليه الشط قبل ذلك والكحل من ثلاثين إلى آخر عمره والشيوخ ما زاد على خمسين ففي هذه الرواية جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى الكهل والشيوخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى من كان ابن ثلاثين فهو كهل وعنه من كان ابن ثلاث وثلاثين فصاعدا فهو كهل فاذا بلغ خمسين فهو وشيخ وفي نوادر ابن سميعة الكهل من ثلاثين إلى أربعين والشيوخ من زاد على الخمسين وان لم يشب وان زاد على الاربعين وشيبه أكثر فهو وشيخ فان كان السواد أكثر فليس بشيخ وعن محمد رحمه الله تعالى القلام من كان له أقل من خمس عشرة سنة والشاب والفتى من بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ أربعين وزاد عليه الى ستين الا أن يكون الشيخ قد غلب عليه فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين الا أنه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوز الاربعين • واذا حلف لا يكلم شيئا من بني فلان او حلف لا يكلم اراملا من بني فلان او حلف لا يكلم ثيب من بني فلان او حلف لا يكلم أباي من بني فلان فتقول اليتيم اسم ابن مات أبوه وهو صغير لم يبلغ بعد ما بعد البلوغ فلا يسمى بغيرا هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله حجة في اللغات وأما الارملة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقتها زوجها دخل بها زوجها اولم يدخل فهذا الاسم لا يطلق الا على المرأة ولا يطلق الا على البالغة التي فارقتها زوجها ولا يطلق الا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله في اللغات حجة والايام اسم لكل امرأة جومعت بشكاح جائرا فاسدا وجوروقد فارقت زوجها غنية كانت او فقيرة مقيمة كانت او كبرية هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب واليب اسم لكل امرأة جومعت بجلال او حرام لها زوج او ليس لها زوج مقيمة كانت او بالغة غنية كانت او فقيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان • ولو قال ان كلت الا ان تكلمني اولى ان تكلمني أو حتى تكلمني فسمي معا حلت الحالف في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحسن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان • ولو خرج الى مكة وحلف لا يكلم معه حتى يرجع من مكة فرجع من الطريق فكلمه حلت وهو على الرجوع بعد ايمان الا أن يكون بينهما امر افة او شئ كذا في العناية • ولو قال رجل لصاحبه عبده حر ان ابتدأت بكلاما او بتزوج فالتقي فلم كل واحد على صاحبه معا وتزوجا معا لم يحسن كذا في الكافي • وسقط اليمين عن الحالف بهذا الكلام حتى لا يحسن أبدا بحكم هذه اليمين لوقوع اليأس عن كلامه بصفة البداية لان كل كلام يوجد من الحالف بعد هذا قائما يوجد بعد كلام المحلوف عليه • اذا قال لامرأته ان ابتدأت بكلاما فانت طالق وقالت المرأة ان ابتدأت بكلام بخارجي حررت ان الزوج كلها بعد ذلك لا يحسن في يمينه ولا تحسن في يمينها لانها ما ابتدأت بالكلام وان كانت اليمين منهما ما فبغني ان يكلم كل واحد منهما ما صاحبه معا ولا يحسن واحد منهما وكذلك اذا قال لغيره ان كلت قبل أن تكلمني فعبدي حر والتقي فلم كل واحد منهما على صاحبه وخرج الكلامان معا لا يحسن في يمينه كذا في المحيط • جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته كذا في فتاوى قاضي خان • في الخزانة ولو قال من كلم غلام عبد الله فكذلك واسم الحالف عبد الله والقلام غلامه فكلمه حلت كذا في الخلاصة • رجل قال والله لا أكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثناة ولا يحسن ديانة كذا في فتاوى قاضي خان • قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال والله لا أكلم أحدا الا فلانا او فلانا انه أن يكلمهما وأحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى او على بعضه • ولو قال لا أكلم أحدا الا رجلا بصريا او رجلا كوفيا فكلم رجلا كوفيا او رجلا بصريا أو يكلمهما لا يحسن في يمينه • وكذلك لو كلم رجلا الكوفة او رجلا البصرة او جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحسن في يمينه وكذلك لو قال والله لا أكلم أحدا من الناس الا أحد هذين الرجلين فالمستثنى



أحد هاتين كلمتين أحدهما لا يحنث وإن كلاهما يحنث وكذلك إذا قال لأحد من الناس الواحد  
من هذين الرجلين ولو قال لأحد كلمتين أو قال لأحد كلمتين أو قال لأحد كلمتين أو قال لأحد  
الواحد من هذين الرجلين كوفيا وبصريا فكلهم أحدهما أو كليهما جعلا لا يحنث في عينه كذا في المحيط  
في الفصل التاسع عشر في اليمين التي تكون بالاستثناء \* ولو قال والله لأحد الرجلين أحدا  
من أهل الكوفة فكلهم رجلين من أهل الكوفة يحنث ولو قال الرجلان من أهل الكوفة فكلهم الكل  
لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى  
أو على بعضه \* زيد وعمر وأدعيانك ولد جارية بينهما قضية القاضي لهما بالسب فقال رجل إن كنت ابن  
زيد فأمر أنه طالق وقال رجل آخر إن كنت ابن عمر فبعده حر فكلهما هذا الابن حنثا جميعا كذا في فتاوى  
قاضى خان \* سئل نجم الدين عن قال إن كنت فلانا فهو شرك الكفار فيما قالوا على الله بما يليق به  
فكلهم ما ذاب عليه قال كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون عينا بالعريية \* ولو حلف  
لا يكلم فلانا فأكسبه المحلوف عليه بخبره فقال الحمد لله أو بخبره بوجهه فقال الله لا يحنث كذا  
في التتارخانية ناقلا عن الملقط \* ولو قال أجازنا الله وإياك يحنث كذا في الخلاصة \* ولو قال إن كنتك  
قد خولت الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم الآخر حنث يمين \* ولو قال وكلام فلان حرام حنث يمين  
كذا في التتارخانية ناقلا عن جمع الجوامع \* ولو قال لا أمرأته إن كنت فلانة فانت طالق ثم إن المرأة  
المحلوف بطلاقها غسلت يومئذها فقلت لها فلانة مائة شدى وهي تعلم أنها فلانة أو لم تعلم فقلت ٢ خوب  
است أو قالت ٣ أرى فهذا كله كلام قطعي كذا في الظهيرية \* الأصل أن الكلام والحديث والمخطوط على  
المنافهة كذا في الغنائية \* قال في الجامع إذا قال الرجل لغيره إن أخبرني أن فلانا قد قدم فامرأتي طالق  
أو قال فعبدى حر فأكسبه بذلك كذا يحنث في عينه وعق العبد وهذا بخلاف ما لو قال أن أخبرني بقدم فلان  
فأكسبه بذلك كذا يحنث لا يعق عبيده ولو قال لغيره إن أخبرني أن امرأتي في الدار فكذا فأكسبه بذلك كاذبا  
يحنث ولو قال إن أخبرني بمكان امرأتي في الدار لا يحنث في عينه ولو قال إن أخبرني أن فلانا قد قدم أو قال  
إن أخبرني بقدم فلان فكذا فأكسبه بذلك كاذبا لا يحنث في عينه ولو قال إن أعلمني أن فلانا قد قدم أو قال  
إن أعلمني بقدم فلان فكذا فأكسبه بذلك كاذبا لا يحنث وان أخبره بذلك صادقاً ولكن بعد ما علم الخائف به لا يحنث  
أيضا بخلاف ما لو قال إن أخبرني فأكسبه به بعد ما علم الخائف فانه يحنث في عينه وإن عي بقوله أعلمني أخبرني  
حنث الخائف وإن كان الأخبار بعد ما حصل العلم للخائف بما أخبر به ونفى أن تصح بيته ديانة وقضاء ولو قال له  
إن كبت إلى فلانا قد قدم فكذا فكتب إليه بذلك كذا يحنث وصل الكتاب إليه أو لم يصل ولو قال  
إن كبت إلى بقدم فلان فكذا فكتب إليه كاذبا لا يحنث ولو كتب إليه في هذه الصورة أن فلانا قد قدم وقد  
كان فلان قد قدم قبل الكتابة إلا أن الكاتب لم يعلم بذلك حنث الخائف في عينه قال في الزادات إذا حلف الرجل  
لا يهرس فلان لفلان أبدا فأكسبه بكتاب كسبه إليه أو بكلام أو ساءه فلان كان سر فلان كذا فأكسبه برأسه  
أي ثم حنث في عينه \* وكذلك لو حلف لا يفشي سر فلان إلى فلان أو حلف لا يعلم فلانا بسر فلان أو يمكن فلان  
أو حلف ليكن سره أو ليخفيه أو ليستره أو حلف لا يدل على فلان ففعل شيئا من ذلك حنث في عينه وإن عني  
في هذه الوجوه كلها الأخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الإشارة ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يرد على  
هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المشايخ على أنه لا يصدق ثم إذا حلف  
بهذه الأشياء وطلب الحيلة والمخرج عن ذلك فالحيلة أن يقال إن كذا كراما كن وأشياء من السر مما ليس  
بمكان فلان ولا يستره فقل لا فإذا تكلمنا بسرته أو مكانه فاسكت فافعل ذلك واستدلو على سره ومكانه لا يحنث  
في عينه وإذا حلف لا يستخدم فلانة فأوما إليها بخدمته فقد استخدمها والاستخدام بالإشارة متعارف  
خصوصا من الملوك والأكابر ويستوى أن خدمته فلانة أو لم تخدمه وإذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان أو يمكنه  
ففعل ذلك بكتاب أو رسالة حنث في عينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة يحنث  
في عينه ولو قيل له أكان الأمر كذا أفلان في موضع كذا فأوما برأسه أي ثم فهذا ليس بأخبار ولا إشارة  
فلا يحنث في عينه وإن عني بالأخبار أو بالإشارة أو بالإشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانة وقضاء وإذا حلف

١ نيب ٢ أو ٣ ثم

لا يقر فلان بحال فقبل له أفلان عليك كذا أو كذا فأكسبه برأسه أي ثم لا يحنث في عينه وإذا حلف أن لا يتكلم  
بسر فلان لا يحنث بالكتاب والرسالة والإشارة ولو قيل له أكان سر فلان كذا أو قيل له أفلان يمكن كذا فقال نعم  
يحنث في عينه والجواب في قوله لا يحنث بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف على هذه  
الايمن كلها ثم خرس الخائف فصار يحنث لا يصدق على التكلم كانت عينه على الإشارة والكتابة إلا في خصلة  
واحدة أنه إذا حلف لا يتكلم بسر فلان أو حلف لا يحنث بسر فلان لا يحنث بالإشارة والكتابة وإن كانت  
الإشارة والكتابة بعد الخرس \* وكل ما ذكرناه يحنث بالإشارة إذا قال أشرت وأنا لا أريد الذي حلف عليه  
فإن كان جوابا لشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى \* وإن قال لأقول لفلان  
كذا لم يذ كر محمد ربه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع ولا في الزادات وروى عنه في النوادر أنه مثل الخبر  
والبشارة حتى يحنث بالكتابة والزسالة ولو حلف لا يدع فلانا فدعاه بكتابة أو رسالة حنث في ظاهر الرواية  
وروى عن محمد ربه الله تعالى في النوادر أن التبليغ بمنزلة الأخبار يحصل بالكتاب والرسالة وكذلك الذكر  
يحصل بالكتاب والرسالة ولو قال أي عبيدى بشرني بكذا فهو حر فبشره مع اعتقوا ولو بشره واحد بعد واحد  
عتق الأول خاصة ولو أرسل إليه أحدهم رسولا فإن أضاف الرسول إلى المرسل عتق ولو أخبره الرسول  
ولم يصف إلى العبد لم يعتق هكذا في المحيط \* ولو قال إن أخبرني أن هذا المجرم ذهب أو هذا الرجل امرأة  
فأكسبه حنث لوجود الشرط ولو قال إن أعلمني أو بشرني لا يحنث كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يكتب  
إلى فلان فأمر غيره فكتب فقد روى هشام عن محمد ربه الله تعالى أنه قال سألت هارون الرشيد عن هذا  
فقلت إن كان سلطانا فأمر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فانه يحنث كذا في البدائع \* حلف لا يقرأ سورة من  
القرآن فنظر فيها حتى أتى آخرها لا يحنث بالاتفاق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان  
فنظر في كتابه وفهم ما فيه لا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لعدم القراءة وعليه الفتوى ولو حلف أن لا  
يقرأ كتاب فلان فقرأ سطر من كتاب فلان حنث وفي نصف السطر لا يحنث كذا في فتاوى قاضى خان \*  
ولو حلف لا يقرأ سورة فقرأ منها حرفا حنث ولو ترك آية طويلة لم يحنث كذا في البدائع \* وإذا حلف لا يقتل  
بشر فقتل نصف البيت لا يحنث وإن كان نصف البيت يتنا من شعر آخر لا يحنث وعن محمد ربه الله تعالى في  
رجل فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية فقرأها بلحن لا يحنث ولو كان رجلا نصيبا حنث وفي المتن إذا  
حلف لا يقرأ كذا بفهمه على كتاب يمين في سباض أو غير ذلك وإن نوى كتاب الناس في القرطاس دين فيما بينه  
وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها  
حنث وكذلك لو حلف أن لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاة أو في غير الصلاة حنث وإن قرأ الخائف بسم الله الرحمن  
الرحيم أن نوى ما في سورة النمل حنث وإن لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرها لا يحنث لأن الناس يقرؤون بسم  
الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقراءتها على وجه القراءة جائزة كذا في فتاوى قاضى خان \* وإذا حلف  
على هذا الوجه فالحيلة أن يصلى القرائن بالجماعة ولا يحنث في عينه فانه ركعة وقضاء يحنث والمرأة  
إذا حلفت على ذلك تقتدى بزوجها أو بغيره من محارمها كذا في المحيط \* وإن أراد الوتر في غير رمضان  
ينبغي أن يقتدى بمن يوتر كيلا يحنث كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرأ البصاحة  
على قصد الشئ والدعاء لا يحنث كذا في الظهيرية \* ولو قال إن قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن أتصدق  
بدرهم قال محمد ربه الله تعالى هذا على جميع القرآن كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال على يمين أن شئت  
فقال شئت لم يحنث هذا مثل قوله على يمين أن كنت فلانا كذا في المحيط \* سئل نجم الدين عن حلفه أقرا بأمرأته  
بطلاقها ١ كبروى جرم تنهى ووراء يجزى تمت نكحى حلف على ذلك ثم قال لها ٢ خذاد اندنا توجه كرده  
هل تطلق بهذا امرأته فقال لا هكذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته ٣ اكرجانه فلان روى وبأوى سخن  
كبرم فانت كذا فم يذهب إلى يمينه ولكن كله في موضع آخر لا يحنث في عينه ولو قال ٤ اكرجانه فلان بزم وبأوى  
سخن نكوى فانت طالق وباقي المسئلة بحالها حنث في عينه وطلقت امرأته هكذا حتى فتوى خمس الآفة  
الطوائف وقتوى ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* رجل حلف فقال لا أمرأتي  
أمرأه ٥ واكرور اكرارى فرماهم فكذا فبعت عينا إلى أخيه على يد رجل فقال قل لآخى حتى يبيعها بغير أن قال

- ١ إن لا تنسبها إلى ذنب ولا تهمها بشئ
- ٢ الله يعلم ماذا صنعت
- ٣ إن ذهبت إلى بيت فلان وتكلمت معه
- ٤ إن لم أذهب إلى بيت فلان ولم أتكلم معه
- ٥ وإن أمرته بأمر



الرجل للاخ قال اخوك بعها أو يا امرأه اخوك يحنث \* رجل قال لامرأته ٦ اكرامى وزكوى كذا فلان بالوجه  
كرهه أنت فانت طالق فكلمت على وجه لا يسمع لا تطلق ولو قال ٧ اكرامى بامنى امر وزكوى كذا فى الغلظة  
\* ولو حلف الرجل بطلاق امرأته ٨ كذا من عيب تويا كسى فكلمته أم وقد كان قال مع امرأته قد كان فلان  
يشرب الخمر ويبيعها ويبيع أفعالا لا طائل تحتها إلا أنه الآن تاب وأتاب تطلق امرأته كذا فى الظهيرة \*  
لو حلف لا يكلم شهرا يقع على ثلاثين يوما بليلتها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على بقية الشهر كذا فى السراج  
الوهاب \* ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة كذا فى البدائع \* حلف لا يكلمه شهرا  
فهو من حين حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهرا فانه يتناول شهرا من حين حلف كذا فى الكافى \* ولو قال  
لا أكلم أشهر يقع على ثلاثة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى شرح الطحاوى \* ولو حلف لا يكلمه  
الشهر فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عنه فى الجمع والسنين كذا  
فى الهداية \* ولو قال لا أكلمك سنين فهو على ثلاث سنين فى قولهم جميعا كذا فى البدائع \* من حلف  
لا يكلمه حسنا أو زمانا أو الحين أو الزمان فهو على ستة أشهر فى النفي وكذا فى الاثبات نحو لا صوم من حسنا والحين  
أو الزمان أو زمانا كل هذا اذ لم ينو مقدارا معيناً من الزمان فان نوى مقدارا صدق وكذلك الدهر عند أبي  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعنى المنكر تصرف الى ستة أشهر اذ لم تكن لهنية فى مقدار من الزمان فان كانت  
عمل بها انفاقا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الدهر لا أدري ماهو وهذا الاختلاف فى المنكر هو الصحيح  
كذا فى فتح القدير \* وأما المعرف بالالف واللام فيراد به الابد بالاجماع كذا فى التبيين \* ولو حلف لا يكلم  
الاثنين أو الازمنة فهو على عشر مرات ستة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك ستون شهرا كذا  
فى السراج الوهاب \* ولو قال دهو رايق على ثلاث مرات ستة أشهر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى هكذا فى شرح الطحاوى \* ولو حلف لا يكلمه العمر يقع على جميع عمره عند عدم النية ولو قال عمرا  
فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى فى رواية على ستة أشهر كالحين وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه حقا يقع على  
ثمانين سنة كذا فى السراج الوهاب \* فى الاصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى أنه قال لو قال لا أكلم فلانا آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر يتناول الخامس عشر  
والسادس عشر كذا فى الخلاصة \* وعن ابن مقبل فمن حلف لا يكلم أمه ثلاث سنين والحلف بالطلاق  
قال ينبغي أن يرسل اليها ويطلب منها أن ترضى عنه وتجعله فى حل كذا فى الحاوى \* فى فتاوى النسب  
لو قال ان كلفت فلانا ٩ خدائى وارمن بكاله روزه مع الهاء لا يلزمه شئ ان كلفه ولو قال يكساك بدون الهاء  
يلزمه كذا فى الخلاصة \* فى التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا أكلم اليوم سنة أو شهر أو غيره  
ان يدع الكلام فى ذلك اليوم كذا فى الشهر أو السنة كذا فى التناوضية \* رجل حلف أن لا يكلم فلانا  
عاما هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف كذا فى فتاوى قاضى خان \*  
فى مجموع النوازل اذا قال لامرأته ان كلك الى سنة فانت طالق اذ هي باعدة الله طلقت كذا فى المحيط \*  
فى المتنى لو قال والله لا أكلمك شهر بعد شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا أكلمك سنة بعد سنة  
فهو بمنزلة قوله سنتين ولو قال والله لا أكلمك شهر بعد هذا الشهر فله أن يكلمه فى هذا الشهر كذا فى الذخيرة \*  
فى الجامع اذا قال والله لا أكلمك فى اليوم الذى يقدم فيه فلان وكلمه فى أوله وقدم فلان فى آخر ذلك اليوم حنث  
فى يمينه ولو قدم فلان فى أول اليوم وكلمه فى آخر ذلك اليوم فعانت المشايخ على أنه لا يحنث كذا فى المحيط \*  
وهو الصحيح كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو قال لا أكلم فلانا فى الشهر الذى قبل قدوم فلان فكلمه فى أول  
الشهر وقدم فلان لتنام الشهر حنث فى يمينه \* ولو قال والله لا أكلمك شهر قبل قدوم فلان وكلمه بعد اليمين ثم قدم  
فلان بعد خمسة أيام لا يحنث فى يمينه كذا فى المحيط \* ولو قال والله لا أكلمك شهرا الا يوما أو غير يوم فانه على  
مانوى وان لم تكن لهنية فله أن يقضى أى يوم شاء لانه استثنى يوما منكرا \* ولو قال لا اتقصن يوم فهذا على  
تسعة وعشرين يوما لان نقصان الشئ لا يكون الا من آخره كذا فى شرح الجامع الكبير للصغيرى فى باب  
الاستثناء من اليمين الذى يقع على الواحد وعلى الجماعة \* فى آخر أيمان القدورى اذا حلف لا يكلم فلانا  
وفلانا هذه السنة الا يوما فان جمع كلامهما فى يوم لم يحنث ولو كلم أحدهما فى يوم والاخر فى يوم حنث

- ٦ ان لم تقوى اليوم ماذا  
فعل مع فلان  
٧ ان لم تقوى الى اليوم  
٨ لم انفرد بيمينك لاحد

٩ فله على صوم سنة

ولو كلم أحدهما ثم كلمهما فى يوم لم يحنث ولو استثنى يوما معزافا فكلم أحدهما فيه والاخر فى الغد لم يحنث  
ولو حلف لا يكلمهما شهرا الا يوما فان نوى يوما بعينه فهو على مانوى وان لم تكن لهنية فهو على أى يوم شاء كذا  
فى المحيط \* ولو قال يوم أكلم فلانا فانت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلمه ليلا ونهارا حنث فان نوى  
النهار خاصة يصدق قضاء كذا فى الكافى \* وان قال ليلا أكلم فلانا اوليلة يقدم فلان فانت طالق فكلمه  
نهارا او قدم نهارا لا تطلق لان الليلة فى اللغة اسم ليلا والليل ولا عرف هنا يصرف اللفظ عن مقتضاه لغة حتى  
لو ذكر كمالاى حلت على الوقت المطلق لانهم تعارفوا استعمالها فى الوقت المطلق كذا فى البدائع \*  
ولو قال ان كلفت فلانا فانت طالق الا ان يقدم فلان او حتى يقدم فلان الا ان يأتى فلان فكلمه قبل القدوم  
أو قبل الاذن حنث \* ولو كلمه بعد القدوم او الاذن لا يحنث وكذا لو قال أنت طالق ان كلفت فلانا الا ان يقدم  
فلان وان مات فلان سقط اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا فى الكافى \* ولو حلف لا يكلم  
رجلا يوما بعينه كانت يمينه على ذلك اليوم لا ليلة معه كذا فى شرح الطحاوى \* ان حلف لا يكلمه الايام فهو  
على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى الهداية \* ولو حلف لا يكلمه أياما ذكر فى الجامع أنه على  
ثلاثة أيام ولم يذكرفيه الخلاف وهو الصحيح ولو حلف لا يكلمه أياما كثيرة فهو على عشرة أيام فى قياس قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى البدائع \* ولو قال كل يوم أكلمك فعلى كذا وكذا فى يومين حنث  
فى يومين ولو قال كل يومين حنث مرة كذا فى التناوضية \* ولو حلف لا يكلم فلانا أيامه هذه قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا أكلمه أيامه فهو على العمر كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو قال  
لا أكلمك اليوم عشرة أيام وهو فى يوم السبت فهذا على سبتين لانه لا يدور فى عشرة أيام أكثر من سبت واحد  
وكذلك لو قال لا أكلمك اليوم سبت يومين كان على سبتين لان السبت لا يكون يومين ولا يدور سبتان فى يومين فعلم  
أن المراد به مرتان وكذلك لو قال لا أكلمك اليوم السبت ثلاثة أيام كان كلها يوم السبت لما هنا كذا  
فى شرح الجامع الكبير للصغيرى فى باب الحنث فى اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة \* ولو قال  
لا أكلمه يوما سنة أو سنة يوما فان نوى يوما بعينه فعلى ذلك اليوم فى جميع السنين وان لم ينو شيئا فعلى يوم  
فى كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنث كذا فى العتبية \* ولو قال لا أكلمك يوما أو لا أكلمك يوم السبت يوما  
فله ان يجعله أى يوم شاء كذا فى البدائع \* ولو حلف لا يكلم فلانا الى عشرة أيام كان اليوم العاشر دخلا  
فى اليمين كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو قال لا أكلم اليوم أو غدا فكلمه اليوم أو غدا حنث ولو قال  
لا تركن كلامه اليوم أو غدا فترك كلامه اليوم ويرى بطلت اليمين فى الغد كذا فى العتبية \* ولو قال  
والله لا أكلم اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا تدخل الليلة التى بينهما فى اليمين كذا فى البدائع  
\* لا يكلمه اليوم وغدا او بعد غد فهذا على كلام واحد لا كان أو غدا أو لو قال فى اليوم وفى غد وفى بعد غد  
لا يحنث حتى يكلمه كل يوم سواء ولو كلمه ليلا لا يحنث فى يمينه كذا فى الوجيز للكردرى \* عن محمد رحمه الله  
تعالى فيمن قال لا أكلم فلانا يوما بين يومين ولا نية له فهذا بمنزلة قوله والله لا أكلمه يوما كذا فى المحيط \* ولو قال  
فى الليل لا أكلمه يوما فى ذلك الوقت الى ان تغيب الشمس كذا فى العتبية \* ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع  
الفجر فالصحيح أنه يحنث كذا فى المحيط \* ولو قال فى النهار لا أكلمه ليلا فحنث حين حلف الى أن يطلع الفجر كذا  
فى العتبية \* ولو حلف فى بعض النهار لا يكلمه يوما فاليمين على بقية اليوم والليلة المستقبلة الى مثل تلك  
الساعة التى حلف فيها من الغد وكذا اذا حلف ليلا لا يكلمه ليلا فاليمين من تلك الساعة الى أن يجي مثله من  
الليلة المقبلة فدخل النهار الذى بينهما فى ذلك كذا فى البدائع \* ولو قال والله لا أكلمك يوما يوما أو ما  
لو قال لا أكلمك يومين سواء تدخل فيهما الليلة المتخللة ولو قال لا أكلمك يوما يوما أو ما يومين تنقضي اليمين بمضى اليوم  
الثالث ولو قال لا أكلمك يوما ولا يومين فهذا على يومين ان كلفه فى اليوم الثالث لم يحنث \* وفى المتنى اذا قال  
فى نصف الليل أو يومه والله لا أكلمك ليلتين بترك كلامه الى تلك الساعة من بعد الغد واذا حلف لا يكلم فلانا  
ثلاثين يوما وكان الحلف ليلا ترك كلامه من تلك الساعة الى أن تغيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا فى المحيط  
\* ولو قال فى بعض اليوم والله لا أكلم اليوم فهو على باقى اليوم ولو حلف ليلا لا يكلمه هذا اليوم فانه يحنث  
بالكلام فى تلك الليلة الى أن تغيب الشمس من الغد كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو حلف نهارا لا يكلم هذه



الليلة لم يدخل ما بقي من اليوم في عيونه انما الحلف على الليل خاصة . ذكر في المتن اذا قال في اول الليل لا كلم  
اليوم ولا ليلة فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل . اذا حلف وقال والله  
لا تكن فلانا أحد يومى او قال لا يخرجن أحد يومى أو أحدا أيامى فهذا على أقل  
من عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه او خرج قبل مضي العشرة ليل او نهارا برى عيونه  
وان لم يكلمه او لم يخرج حتى مضت العشرة بحث في عيونه ولو قال أحد يومى فهذا على يومه ذلك وعلى  
القدوس كذا في المحيط . ولو حلف لا كلمه ثلاثة أيام الا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على يومين  
بعده ولو غير هذا اليوم اوسرى فهو على ثلاثة بعده كذا في العتابة . في العيون اذا حلف لا يكلم فلانا  
مادام في هذه الدار فخرج بمتاعه وأمانته ثم عاد وكلم لا يبحث كذا في المحيط في الفصل الرابع في العين اذا جعل  
لهما غاية . وكذا لو قال ما كان فيها فلان كذا في الابضاح . ولو قال لا كلمك مادمت يتعداد فخرج  
بنفسه لا تنفى العين كذا في فتاوى قاضى خان . في القدورى اذا قال والله لا كلم فلانا مادام عليه هذا  
التوب أو ما كان عليه فترعه ثم لبسه وكلم لا يبحث ولو قال لا كلم فلانا وعليه هذا التوب فترعه ثم لبسه وكلم  
حنت كذا في المحيط في الفصل الرابع في العين اذا جعل لها غاية . ولو قال لا امرأته واقه لا كلمك مادام  
أبوك حين فكلمه ما بعد ما مات أحدهما لا يبحث كذا في فتاوى قاضى خان . عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى فمن قال لرجل قائم واقه لا كلم هذا الرجل ينوى مادام قائما ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلة  
ولو حلف لا يكلم هذا القائم يعني مادام قائما من قيامه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس  
في الرجل يحلف وينوى التخصيص . اذا حلف لكلمته لا بد فهو على ان لا يتبع من كلامه اذا التقيا ولو حلف  
لا يكلمه الا بد فان كلمه حنت وان عني به أن لا يكلمه كلام الابد لم يدين في القضاء كذا في الابضاح . في فتاوى  
أبي الليث اذا حلف الرجل لا يكلم فلانا الى قدوم الحاج فقدم واحد منهم انتهت اليه وكذا لو حلف لا يكلم  
فلانا الى الحصاد فحصد واحد من أهل بلدته انتهت اليه واذا حلف لا يكلم فلانا فبارف وينفذ فان نوى حقيقة  
وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يقع الثلج حقيقة على الارض وبشرط الوقوع في البلد الذي الحلف فيه لا في بلد آخر  
حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع الثلج هناك كانت العين باقية أبدا وحقيقة وقوع الثلج أن يحتاج الى كسه  
ولا يعتبر ما طار في الهواء وما لا يستبين على الارض الا على رأس سائط أو حشيش وان نوى وقت وقوع الثلج  
لا يكلمه ما لم يدخل وقته وهو أول الشهر الذي يقال له بالقارسية آذار وان لم تكن له نية لم يذكر هذا الوجه في  
هذه المسئلة وانما ذكره في مسئلة أخرى وقال عيونه على وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلانا الى الموسم قال محمد  
رحمه الله تعالى يكلمه اذا أصبح يوم الثور وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكلمه اذا زالت الشمس يوم غرة  
كذا في المحيط في الفصل الرابع في العين اذا جعل لها غاية . ذكر في أيمان الواقات لا يكلم فلانا الى الصيف  
او الى الشتاء تكلموا في معرفة الصيف والشتاء والخيار أنه ان كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف  
والشتاء بحساب مستقر ينصرف اليه والا فاول الشتاء ما يحتاج الناس الى لبس الحشو والقروا آخر ذلك  
ما يستغنى الناس فيه عنهم والقاصل بين الشتاء والصيف اذا استقلت ثياب الشتاء واستخفت ثياب  
الصيف فاذا الربيع من آخر الشتاء الى أول الصيف والخريف من آخر الصيف الى أول الشتاء لان معرفة  
هذا أسير للناس ولو ذكر نوروز بالقارسية فهو على نيزور المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى . ليلة القدر  
تقع على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا لا اختلاف فيهم فعند الامام تتقدم وتأخر وعندهما  
لاو غرة الخلف فيمن حلف لا يكلمه حتى تقضى ليلة القدر وقد مضى يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي  
كل رمضان الثاني وعندهما يكلمه اذا مضى يوم من رمضان الثاني وان حلف قبل رمضان يكلمه بعد  
انقضاء رمضان والفتوى على قول الامام كذا في الوجيز لا كدرى . ان كلمت فلانا فكل ملوكك ملوكك يوم  
الجمعة او يوم الخميس حره فهو على ما يكلم في اليومين جميعا كذا في المحيط في الفصل الخامس في الايمان التي يقع فيها  
التخيير والتي لا يقع فيها التخيير . ولو قال لا يكلمه جمعة ولا ليلة فهو على أيام الجمعة ولو قال جعتين فهو على  
أيام الجعتين ولو قال ثلاث جعتين فعليه ان يستكمل أحد أو عشرين يوما من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة  
لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضى خان . اذا قال والله لا كلمك الجمع فلان يكلمه في غير يوم الجمعة

لا ما لم يقع الثلج

مطلب  
الاخلاف في ليلة القدر

كالوقال لا كلمك الا خمسة او الا حاد او الا ثنتين هذا اذا لم تكن له نية وان نوى أيام الجمعة يعني الاسبوع  
فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الواقات . ذكر في الجامع اذا قال والله لا كلمك الجمعة  
فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصار كالوقال لا كلمك يوم الجمعة وكذا لو قال  
جعل له أن يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لا كلمك جمعا فهو على ثلاث جمع كذا في البدائع . ولو حلف  
لا يكلم فلانا كذا ان نوى شيئا من الواقات من الواحد الى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهور  
أو من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا كلمه الى كذا كذا ان  
نوى شيئا من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر مما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة ولو قال  
لا كلمك الى كذا وكذا ان نوى شيئا مما ذكرنا ينصرف الى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم  
وليلة كذا في فتاوى قاضى خان في الفصل التاسع عشر في الايمان التي تكون الاستثناء . اذا حلف لا يكلم فلانا  
أبدا أو لم يقل أبدا فهو على الابد في أى وقت كلمه حنت وان نوى شيئا دون شيء بأن نوى يوما أو يومين أو ثلاثة  
أو نوى بلدا أو منزلا وما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة . اذا حلف  
لا يكلم فلانا أبدا وكلمه بعد ما مات لا يبحث في عيونه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين . ولو قال لا كلمك  
ملبا أو طوبا بلان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضى خان . ولو  
قال لا كلمك قريبا فهو على أقل من شهر ويوم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يحك عن غيره بخلافه  
وان نوى أكثر من شهر ذكر في أيمان الاصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء ولو قال الى بعيد  
فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر المتدرب  
الى المعلى اذا قال سر بعا فهو على شهر غير يوم اذا لم تكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال عاجلا  
فهو على أقل من شهر ولو قال آجلا فهو على شهر فصاعدا ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر وفي جامع  
الجموع وان نوى أكثر الى تسعة عشر صدق كذا في التثنية . ان قال لا كلمك مولدا وله مولدان أعلى  
وأسفل ولا نية له حنت أيهما كلم وكذلك لو قال لا كلم جذا وله جذان من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط .  
في المتن لو قال لا آخر لا كلمك قريبا من سنة لا يكلمه ستة أشهر ويوما كذا في الخلاصة . رجل قال لا آخر  
يا فلان والله لا كلمك عشرة أيام والله لا كلمك تسعة أيام والله لا كلمك غانية أيام فقد حنت مرتين . وعليه الجين  
الثالثة ان كلمه في الثمانية الايام حنت أيضا وان قال والله لا كلمك غانية أيام والله لا كلمك تسعة أيام والله  
لا كلمك عشرة أيام فقد حنت مرتين وعليه الجين الثالثة ان كلمه في العشرة الايام حنت أيضا كذا في المبسوط  
قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال كلما كلمت فلانا يوما فقله على أن أتصدق ب درهم كلما كلمت فلانا يوما فقله  
على أن أتصدق ب درهم كلما كلمت فلانا ثلاثة أيام فقله على أن أتصدق بثلاثة دراهم كلما كلمت فلانا أربعة  
أيام فقله على أن أتصدق بأربعة دراهم كلما كلمت فلانا خمسة أيام فقله على أن أتصدق بخمسة دراهم ثم كلمه  
في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلاثين درهما ولو كلمه في اليوم الاول أو غيره من الايام مرتين يلزمه  
ثلاثون درهما ولو قال في كل يوم أكلم فيه فلانا فقله على أن أتصدق ب درهم كل يومين أكلم فيه فلانا فقله على  
أن أتصدق ب درهم حتى قال ذلك الى خمسة أيام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون درهما  
لانه عقد خمسة أيمان وجعل جزاء الجين الاولى التصديق ب درهم وجزاء الجين الثانية التصديق ب درهمين وضرب  
لكل عين مدة وصحت الفقهاء كل مدة دورا فدة الجين الاولى يوم يدور ويحتمل في كل يوم ودور الجين الثانية  
يومان فيتحتمل في كل يومين ودور الجين الثالثة ثلاثة أيام ودور الجين الرابعة أربعة أيام ودور الجين الخامسة  
خمس أيام ولا يبحث في كل دورا لمرءة واحدة لانه عقد بكلمة كل وانها لا توجب التكرار اذا التكرار قضية  
عموم الفعل لا قضية عموم الوقت فكل يوم وجد بعد الجين فهو جميع مدة الجين الاولى وبعض مدة سائر الايمان  
فاذا كلمه في اليوم الرابع فاليوم الدور الرابع من الجين الاولى وهو بعينه تمامه الدور الثاني من الجين الثانية  
وهو بعينه اليوم الاول من الدور الثاني للجين الثالثة وهو بعينه تمامه الدور الاول من الجين الرابعة وهو بعينه  
اليوم الرابع من الدور الاول للجين الخامسة ولم يبحث في هذه الادوار أصلا والشرط الواحد يصلح شرطا  
لايمان فيحتمل في الايمان كلها فيلزمه بالجين الاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة



وبالخامسة خمسة وجعلته خمسة عشر فاذا كلف في اليوم الخامس يحنث في اليوم الاول والثانية والرابعة ولا يحنث في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس الدور الخامس لليوم الاول ولم يحنث في هذا الدور فيحتمل اليوم الاول من الدور الثالث لليوم الثانية ولم يحنث فيه واليوم الاول من الدور الثاني لليوم الرابعة ولم يحنث فيه فيحتمل قتلزمه سبعة اخرى فصير اثنين وعشرين ولا يحنث في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليوم الثالثة وقد حنث فيه وتمة الدور الاول لليوم الخامسة وقد حنث فيه فلا يحنث ثانيا فالحاصل ان تجدد الدور وعدمه لا أثر له في الكلام في المرة الاولى حتى لو كلف بعد هذه الايمان في أي يوم كلف في عمره يلزمه خمسة عشر درهما وانما أثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلف في اليوم الاول والثاني يلزمه بالخلاص الاول خمسة عشر درهما والثاني درهم لا غير لانه لم يتجدد الادور اليمن الاول ولو كلف في اليوم الاول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني أو كلف في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر ولم يلزمه بالثاني الثلاثة دراهم لانه لم يتجدد الادور اليمن الاول والثانية هذا اذا لم يخاطبه أما اذا خاطبه بأن قال كلما كنت يوما لله علي أن أتصدق بدرهم كلما كنت يومين فله علي أن أتصدق بدرهمين الى خمسة يلزمه عشرون درهما لان الجزاء في اليمن الاول التصديق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمن الثانية كلم معه فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليمن منعقدة بمحالها لانها اعتقدت بكلمة كلما وانعقدت اليمن الثانية فاذا خاطبه باليمن الثالثة وجد شرط انحلال اليمنين فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهمان وبقيت اليمنان منعقدتين وانعقدت الثالثة فلما خاطبه باليمن الرابعة وجد شرط انحلال الايمان فأنحلت الايمان كلها فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالارابعة أربعة وجعلته عشرون ولا يحنث في اليمن الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كلف بعد اليمن الخامسة يحنث في الايمان كلها فيلزمه خمسة وثلاثون درهما ولو قال كل يوم أكلت فيه فله علي أن أتصدق بدرهم هكذا الى خمسة أيام وسكت فليطه عشرة دراهم فلو كلف في اليوم الثاني يلزمه ستة أخرى ولو كلف في الثالث لزمه ثلاثة دراهم ولو كلف في اليوم الرابع يلزمه أربعة دراهم ولو كلف في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو كلف في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمن الخامسة لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للعضري في باب من الايمان التي يوجب بها الرجل علي نفسه الصدقة والله تعالى أعلم بالصواب

• (الباب السابع في اليمن في الطلاق والعناق) •

ولو قال أول عبد اشتريته فهو حر فلا أول الواحد المتفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى بعد يمينه عبد اعتق ولو اشترى عبدا ونصف عبدا اعتق العبد الكامل ولو اشترى عبيدين لم يعتق واحدا منهما وما يشترى بعدهما لا يعتق أيضا ولو قال آخر عبد اشتريته فهو حر فلا آخر اسم لمفرد تأخر عن غيره في الزمان وانما ثبت هذا الاسم بموت الخائف فاذا اشترى عبدا ثم مات الخائف اعتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ثبت العتق مستندا الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع المال اذا كان الشراء في الصحة ولو قال أوسط عبد اشتريته فهو حر فالأوسط اسم للفرد المتخلل بين العبدتين المتساويين وهذا انما يعرف أيضا بموت الخائف فتقول اذا مات الخائف فان كان الذين اشتراهم شفعا لم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خسا أوسبعا أو ما أشبه ذلك كان الاوسط الفرد المتخلل بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج من أن يكون أوسط كذا في الايضاح • ولو قال أول عبد ملكه أو قال أول عبد اشتريته وحده فهو حر فخل عبيدين ثم عبد اعتق الثالث ولو قال أول عبد ملكه واحدا لا يعتق الثالث الا اذا عني وحده كذا في الكافي • ولو قال أول عبد اشتريته بالدينار فهو حر فاشترى عبدا بالدرهم أو بالعروض ثم اشترى عبدا بالدينار فانه يعتق وكذلك لو قال أول عبد اشتريته أسود فهو حر فاشترى عبدا بيضا ثم أسود فانه يعتق كذا في البحر الرائق • ولو قال كل عبد بشر في ولادة فلانة فهو حر فيشره ثلاثة متفرقين عتق الاول بخلاف ما اذا بشره معا حيث يعتق الجميع قال الحاكم الشهيد وان قال عتيت واحدا لم يدين في القضاء

وأما يمينه وبين الله عز وجل فبسه أن يختار منهم واحدا فينضي عتقه ويمسك البقية فكذا في غاية البيان • ولو قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبدته حر ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم دخل الدار لا يحنث في اليمن الثانية وطلقت وعتق • ولو حلف لا يطلق أو لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبدته حر ودخل حنث في اليمنين ولو قال لا امرأته طالق فطلق نفسه أو قال لعبدته اعتق نفسك أو كل رجلا بذلك ثم حلف ان لا يطلق أو لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حنث ولو قال أنت طالق ان شئت أو أنت حر ان شئت ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق فشائت المرأة والعبد لا يحنث كذا في الكافي في المتفرقات • من حلف لا يتزوج أو لا يطلق أو لا يعتق فوكل بذلك حنث ولو قال حنث ولو قال عتيت أن لا أتكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية • ولو قال عبد حر ان دخلت هذه الدار فقتل الاخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يعتق عبده ولو قال الاول لله علي عتق نسمة ان دخلت فقتل الثاني فعلى مثل ذلك ان دخلت لزم الاول والثاني كذا في الايضاح • ولو قال عبد حر ان كان في البيت الارجل فاذا في البيت رجل وصبي أو رجل وامرأة حنث • ولو كان رجل ودابة أو متاع لم يحنث • ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الشاة حنث • ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنث باثوان ودابة وآنية كذا في الكافي في المتفرقات • من قال كل مملوك لي حر يعتق أمهات أولاده ومدروره وعبيده ويدخل الاماء والذكور ولونوى الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولونوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولونوى النساء وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء ولو قال لم أنو المديون في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير • ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة والا بنق والمغصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا أن يعفيه وان عني المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي أعتق بعضه ويدخل عبده المأذون سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما عبيد عبده المأذون اذا لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ان نواهم عتقوا ولا يدخل فيه مملوك يمينه وبين اجنبي كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا حقيقة وان نواه عتق استحقاقا وهل يدخل فيه الجمل ان كانت أمه في ملكه يدخل ويعتق بعقبتها وان كان في ملكه الجمل دون الامة بأن كان موصى له بالجمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العتاق • رجل حلف أن لا يكتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فأجاز الخائف حنث في يمينه كما يحنث بالتوكيل ورجل حلف أن لا يعتق عبده فأذى العبد مكاتبه فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمن حنث الخائف وان كانت قبل اليمن لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمن على التزويج • من قال ان تسربت جارية فهي حرة فتسرى جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية قسرها لم يعتق كذا في الهداية • ولو قال ان تسربت أمة فأنت طالق أو عبيد حرة قسرتي من في ملكه أو من اشترى ابعده التعليق فأنطلق ويعتق العبد ولو قال لامة ان تسربت بك فعبيد حرة فاشترى ابعده عتق العبد الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى بعده كذا في البحر الرائق • واذا قال لامته اذا باعك فلان فأنت حرة فباعها من فلان ثم اشترى اهامنه لم يعتق لان الشرط بيع فلان اياها ويبيع فلان من الخائف سبيل زوال ملكه فأما وقوع الملك للخائف فبشرائه لا يبيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فأنت حرة فوهبها وهو بائع لها عتقت وكذلك قوله اذا باعك فلان متى فأنت حرة كذا في المبسوط • رجل قال لغيره ان بعث اليك فلم تأتني فعبيد حرة فبعث اليه فأنا ثم بعث اليه ثانيا فلم يأت به حنث ولا تبطل اليمن بالبر حتى يحنث مرة فحينئذ تبطل اليمن وكذا لو قال ان بعثت الي فلان لم تأتني فم أتك أو قال ان زرتني فلم أزرك فهو علي الابد • رجل قال لا امرأته ان لم تطلق نفسك فعبيد حرة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو علي المجلس وهو اذن له في الطلاق اذا طلق نفسه في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تنع عبيد هذا فعبيد الاخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو علي الابد ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبيد حرة فهو علي أن يتزوج قبل الدخول وان قال فلم أتزوج فهو علي أن يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم أتزوج فهو علي الابد بعد الدخول • رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت أبا فعبيد حرة فتزوج غير فلانة حنث • رجل قال ان تزكت أن أمس البعاه فعبيد حرة لا يحنث • رجل قال عبيد حرة ان لم أمس البعاه حنث من

مطلب  
من حلف لا يتزوج فوكل به  
حنث



ساعته كذا في فتاوى قاضي خان في فعل فيما يكون الميمن على الفور وعلى الابد والله اعلم بالصواب

(الباب الثامن في الميمن في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك)

لو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يؤجر فوكل من فعل ذلك لم يحنث الا أن ينوي أن لا يأمر غيره فحنث شديد  
الا مراء على نفسه فيمنه أو يكون الحالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه فحنث لا يحنث بالتقويض فان كان  
يباشر تارة ويقوض أخرى بغير الغالب كذا في الكافي . ولو حلف لا يبيع ولا يشتري بحنث بالفاسد قبل  
القبض وبالأذى فيه الخيار للبائع أو المشتري وبالببيع بطريق الفضول وبالهبة بشرط العوض عند التقاض  
ولا يحنث بالببيع الباطل ويبع المديروا والولد والمكاتب وكذا بالافالة بعد البيع أما لو باع باللفظ الافالة  
استداه فحنث ولا يحنث بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحنث بدون قبول المشتري كذا في العتائية . من حلف  
لا يبيع فباع الفضولي ماله فأجاز لا يحنث الا أن يكون من لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى .  
ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئا من الفضولي أو أنخر بحنث كذا في شرح تلميع الجامع الكبير . سئل  
أبو بكر عن حلف أن يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحنث ما لم يستيقن بجهته كذا في الخلاصة . قال محمد رحمه  
الله تعالى في الجامع الصغير إذا قال ان لم أبيع هذا العبد فكذا فأعتق العبد أو بدره حنث في يمينه ولو كانت  
هذه المقالة الجارية وباقى المسئلة بحالها فالصحيح أنه يحنث كذا في التتارخانية . قال لامته ان لم أبعك  
فأنت حر فاستولدها عتقت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة . سئل لا يبيع هذا  
العبد ولا يبيعه قال نصير بم نصفه ويبيع نصفه فلا يحنث . سئل الشيخ الامام الرازي رحمه الله تعالى عن حلف  
ليبيع ب جارية ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحنث المولى استحسانا . وسئل أبو نصر الدبوسي عن حلف  
ب جارية ان لم أبعك الى شهر فأنت حر ثم ظهر بها حمل منه قال يحنث له أن يبطأها بعد الشهر إذا جاءت بالولد  
لاقل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولا يحنث له أن يبطأها بعد الشهر وإذا جاءت به  
لاكثر من ستة أشهر لا يحنث له أن يبطأها بعد الشهر إجماعا كذا في الحاوي . رجل قال والله لا يبعن أم  
ولد فلان أو قال والله لا يبعن هذا الرجل الحز قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسد ان باعهما  
بعا فاسدا بز في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان . لو أن رجلا قال ان يبع هذا المملوك من زيد فهو حر  
فقال زيد قد أجرت ذلك أو رخصت ثم اشتري لم يحنث ولو قال ان اشتري زيد مني هذا العبد فهو حر قال زيد نعم  
ثم اشتراه عتق عليه العبد كذا في الايضاح . روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله  
لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيد في باعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس  
أخذ كذا في البدائع . ولو حلف لا يبيع بعشرة الا بأكثر أو بزيادة فباعه بأحد عشر لا يحنث ولو باعه  
بعشرة يحنث وكذا لو باعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري عبده  
حر ان اشتراه بعشرة حتى ينقصه ان اشتراه بعشرة يحنث وان اشتراه بأحد عشر يحنث أيضا وان اشتراه بتسعة  
لم يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار لم يحنث قبل هذا جواب القياس اما على جواب الاستحسان فيحنث . ولو قال  
عبده حر ان اشتراه بعشرة الا بالاكل أو بالانقص فاشتراه بعشرة أو بأكثر يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار  
أو بتسعة وثوب فالقياس أن لا يحنث وفي الاستحسان يحنث ولو قال البائع لا أبيعك بعشرة حتى تزيد في باعه  
بتسعة ودينار قيمته تسعة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للصغيري في باب الحنث في الميمن في التساوم  
في الزيادة والنقصان . رجل حلف أن لا يبيع داره فأعطاها امرأته في صداقها حنث قال الصدر الشهيد  
هذا اذا تزوجها بالدرهم ثم أعطاها الدار عوضا عن تلك الدراهم أما اذا تزوجها على الدار لم يحنث كذا  
في الخلاصة . سئل لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بده ورضى صاحب الفرس  
بذلك لا يحنث وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط . اشتري بالتعاطي ثم حلف أنه ما اشتري  
أجاب الامام علم الهدى الماتريدي أنه لا يحنث واختاره طهري الرن . وكذا لو باع بالتعاطي ثم حلف أنه لم يبيع  
لا يحنث وكذا روى عن الامام الثاني وقال الامام الفضلي لا يحنث لمن علم أنه كان بالتعاطي أن يشهد على  
البيع بل يشهد على التعاطي كذا في الوجيز للكردي . الاصل أن من عقد يمينه على فعل في محل وذكر

اللام ينظر ان ذكر اللام مقرونا بعمل الفعل فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى اذا فعل  
الحالف ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه حنث سواء فعل بأمره أو بغير أمره وسواء كان الفعل مما تجرى فيه  
الوكالة أو لا تجرى . وان ذكر اللام مقرونا بالفعل ان كان فعلا تجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه  
بعنده ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والا مراء حتى اذا فعل ذلك الفعل  
في محل بأمر المحلوف عليه يحنث سواء كان محل الفعل ملك المحلوف عليه أو ملك غيره وان كان فعلا لا تجرى  
فيه الوكالة أصلا كالاكل والشرب أو تجرى فيه الوكالة الا أنه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل  
كالضرب ونحوه فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه  
يحنث في يمينه فعل بأمره أو بغير أمره ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحنث وان فعل ذلك الفعل  
بأمر المحلوف عليه قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغيره ان يبع لك ثوبا فبعه بدينار أو بدينارين ففدفع  
المحلوف عليه ثوبا الى رجل وأمره أن يدفعه الى الحالف ليبيعه فجاء المتوسط بالتوب الى الحالف وقال بعه هذا  
الثوب فلان يعني المحلوف عليه أو قال بعه هذا الثوب ولم يقل فلان الا أن الحالف يعلم أنه رسول المحلوف عليه  
فباع يحنث في يمينه ولو قال المتوسط هذا الثوب لي أو قال بعه ولم يعلم الحالف أنه رسول المحلوف عليه فباع  
لا يحنث وأما إذا قال ان يبع ثوبا لك وباقى المسئلة بحالها يحنث على كل حال سواء قال له المتوسط بعه  
فلان أو قال بعه لي أو قال بعه ولم يزد عليه اذا كان الثوب مملوكا لمحلوف عليه فان نوى في الفصل الاول أن  
يبيع ثوبا هو ملك المحلوف عليه ونوى في الفصل الثاني أن يبيع بأمر المحلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين  
الله تعالى الا أن في الفصل الاول يصدق القاضى وفي الفصل الثاني لا يصدق كذا في الذخيرة في الفصل  
التاسع عشر . في المتق ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى حلف لا يبيع فلان ثوبا ثم باع الحالف ثوبا  
للمحلوف عليه فأجاز المحلوف عليه البيع يحنث ولو باعه الحالف لنفسه لا يحنث كذا في شرح  
الجامع الكبير للصغيري في باب الحنث فيما يملكه الرجل لصاحبه أو لغيره . ولو حلف لا يبيع لك شيئا من متاعك  
فباع وسادة فيها صوف المحلوف عليه لم يحنث كذا في العتائية . اذا ساوم الرجل رجلا بعبدة فاراد البائع  
ألفا وسأله المشتري بمائة فقال البائع هو حر ان حطت عنك من الالف شيئا ثم قال بعد ذلك بعثك  
بمئة مائة فقبل المشتري البيع أو لم يقبل حنث البائع وعتق العبد ولو كان البائع قال عند المساومة  
ان حطت من غنمه شيئا فهو حر وباقى المسئلة بحالها لا يعتق العبد ولو حلف من غنمه شيئا بعد ذلك انحلت الميمن  
ولكن لا يعتق العبد لانه زائل عن ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امرأته أو عتق عبدا آخر تطلق المرأة ويعتق  
العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل قبض الثمن أو بعده حنث في يمينه ولو حلف عنه جميع الثمن  
أو وهب منه جميع الثمن لا يحنث ولو أبرأه من بعض الثمن ان كان قبل قبض الثمن حنث في يمينه وان كان بعد  
قبض الثمن لا يحنث في يمينه كذا في المحيط . قال محمد رحمه الله تعالى رجل ساوم رجلا ثوبا فأبى البائع أن ينقصه  
من اثني عشر فقال المشتري عبده حر ان اشتراه باثني عشر فاشتراه بثلاثة عشر أو باثني عشر ودينار أو باثني عشر  
وثوب حنث في يمينه ولو اشتراه بأحد عشر ودينار أو بأحد عشر وثوب لم يحنث ولو قال البائع عبده حر ان باعه  
بعشرة فباعه بأحد عشر أو بعشرة ودينار أو بتسعة ودينار لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للصغيري  
في باب الحنث في الميمن في المساومة في الزيادة والنقصان . باع شيئا بدينار ثم حلف أنه لا يأخذ منه فأخذ منها  
حنث كذا في الوجيز للكردي في الشراء . ولو حلف لا يبيع هذا من أحد فباعه من اثنين يحنث  
كذا في العتائية . حلف لا يشتري ثوبا ولا يئنه فاشترى كساء خرا وطيلانا أو فروا أو قبا يحنث . ولو اشتري  
سجيا أو بساطا أو قفلة أو طنفسة لا يحنث وكذا لو اشترى خرقة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر  
منه يحنث ولو اشترى قدرا متجاوزا للصلاة يحنث هكذا في الوجيز للكردي . حلف لا يشتري لها ثوبا  
فاشترى لها الثمار لا يحنث كذا في جواهر الاخلاط . ولو حلف لا يشتري كنانا فهو في عرفنا ثوب الكنان  
كذا في فتاوى قاضي خان . رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئا فاسلم الحالف اليه في ثوب يحنث كذا  
في الظهيرية . رجل حلف أن لا يشتري لخته ثوبا جديدا فاجلديده في العرف ما لا يكون غيلا كذا في فتاوى  
قاضي خان . ولو حلف لا يشتري طعاما فاشترى حنطة حنث في قول علماء تارجمهم الله تعالى كذا في الحاوي



ولو حلف لا يشتري بهذه الدراهم خيرا لا يشتري ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخبز أو لا ثم يقول ادفع بهذه الدراهم خيرا ولو قال قبل الدفع الى الخبز لا يشتري • وفي الجامع بحث اذا أضاف العقد الى الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجيز للكردي • ولو حلف أن لا يشتري شعيرا فاشتري حنطة فيها حبات شعير لا يشتري كذا في قسوى قاضي خان • ولو حلف لا يشتري آجرا أو خسبا أو قسبا فاشتري دارا لم يشتري ولو حلف لا يشتري ثم غفل فاشتري أرضا فيها نخل وفي النخل غرة وشرط المشتري الثمرة بحث وكذا لو حلف لا يشتري بطلا فاشتري أرضا فيها بقل واشترط المشتري البقل بحث لا دخول البقل في البيع مقصود الاتعا ولو حلف لا يشتري لحما فاشتري شاة لا يشتري وكذا لو حلف لا يشتري زيتا فاشتري زيتونا وعلى هذا قالوا فمن حلف لا يشتري قسبا ولا خوصا فاشتري بوريا أو زنبلا من خوص لم يشتري وكذا لو حلف لا يشتري جدبا فاشتري شاة حاملا يجدي أو حلف لا يشتري ملو ثم أصغر فاشتري أمه حاملا كذا في البدائع • ولو حلف لا يشتري شعيرا فاشتري أرضا فيها شعير لا يشتري كذا في الظهيرية • ولو حلف لا يشتري حائطا فاشتري دارا مبنية كان حائطا استحصانا • رجل حلف أن لا يشتري نخلا فاشتري حائطا فيه نخل حنت ولو حلف لا يشتري صوفا فاشتري شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشتراها بصوف مجزوف في ظاهر الرواية كذا في قسوى قاضي خان • وفي الصوف لا يشتري بشرائه عليه صوف وعن محمد رحمه الله تعالى بحث بالأهاب كذا في العناية • ولو حلف لا يشتري لبنا فاشتري شاة في ضرعها لبن لا يكون حائطا وكذا لو اشتراها بلبن من جنسه في ظاهر الرواية • هذا ويبيع الشاة باللحم سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على كمال حال ولا يكون حائطا في عين أن لا يشتري لبنا ولو حلف لا يشتري البنية فاشتري شاة مذبوحة كان حائطا كذا في قسوى قاضي خان • والأصل أن المحلوف عليه إذا دخل في الشراء متعلقا بالمحلوف عليه لا يقع به الحنت وإن دخل مقصودا يقع كذا في الذخيرة • ولو حلف لا يشتري لحما فاشتري رأسا لا يشتري كذا في الخلاصة • ولو حلف لا يشتري رأسا فهذا على رأس البقر والغنم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على رأس الغنم وهذا اختلاف عصر وزمان • وإذا حلف لا يشتري شعرا فاشتري شعرا لم يشتري ولو اشتري شعرا وهو الشعر الذي يحاط اللحم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الأصل وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه لا يشتري كذا في المحيط • رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم الجمل فاشتري بعضها الجمل وبعضها غيره لم لا يكون حائطا حتى يشتري بكتلها غير لحم ولو قال والله لا يشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشتري بعضها غير لحم في القياس لا يكون حائطا وفي الاستحسان يكون حائطا ولو حلف لا يشتري صوفا أو شعرا فهو على غير المعمول ولا يشتري بشرائه المسح والجوالق كذا في قسوى قاضي خان • إن حلف لا يشتري دهنًا فهو على دهن حرت عادة الناس أن يدهنوا به فان كان ميسر في العادة أن يدهنوا به مثل الزيت والبرزود ودهن الخروع ودهن الأوكار ع لم يشتري ولو اشتري زيتا مطبوخا ولا يباع له حين حلف بحث كذا في البدائع • ولو حلف أن لا يشتري بنفسه أو خطيبا ذكر في الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يشتري بشرائه دهن البنفسج كذا في قسوى قاضي خان • ولو حلف لا يشتري لفلان فاشتري لانه الصغير أو لعبد المأذون بأمره لم يشتري كذا في العناية • حلف ليشترى له هذا الشيء فاشتراه ثم دفع ذلك الشيء الى البائع برقي عينه كذا في الوجيز للكردي • إذا قال الرجل إن اشتريت فلانا فهو حر فاشتري لغيره هل تحل عينه لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب • وحكي عن الفقيه أبي بكر البجلي أنه قال لقائل أن يقول لا تغفل عينه وهو الاشبه كذا في الذخيرة • ولو حلف لا يشتري عبد فلان فاجرداره من فلان بعده لا يشتري كذا في الظهيرية • ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يأمر أحدًا يشتري له هذا العبد فان الحالف يشتري عبدا آخر فأنزل في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يجرد عليه فيصير العبد ولا يشتري لعدم شرط الحنت كذا في الخلاصة • ولو حلف لا يشتري امرأة فاشتري جارية صغيرة لا يشتري كذا في الظهيرية • رجل نظر الى عشر جوار وقال إن اشتريت جارية من هذه الجوارى فهي حرة فاشتري جارية لغيره منهن ثم اشتري لنفسه لا تعتق ولو اشتري جارتين صفقة واحدة أخذاهما لنفسه والاخرى لغيره لم تعتق واحدة منهما كذا في الظهيرية في فصل الطلاقات من كتاب العتاق •

قوله بوريا هو الحصيد  
المفروق كفي القاموس

في المتنى حلف لا يشتري جارية فاشتري بجوزا أو رضية حنت ولو حلف لا يشتري غلاما من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال من خراسان فاشتري خراسانيا بغير خراسان لا يشتري حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة • اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف أنه لا يشتري واحدا بمائة وثلاثين بحث • ثمانون شاة بينهم حلف أحدهما أنه لا يملك أربعين بحث وتلزمه الزكاة • ولو اشتري عبدا حلف أنه لا يملك أربعين لا يشتري ولا تلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي • في المتنى إذا أراد الرجل أن يشتري عبدا من رجل بألف درهم فدفع ألف درهم الى صاحب العبد ثم حلف فقال إن اشتريت هذا العبد بهذه الألف درهم وأشار الى ألف مدفوعة فهذه الألف في المالكين صدقة فقال صاحب العبد إن بيعت هذا العبد بهذه الألف فهي في المالكين صدقة وأشار الى تلك الألف أيضا ثم إن صاحب العبد باع العبد بتلك الألف ففي المبيع أن تصدق بهادون المشتري كذا في التتارخانية • ولو قال إن ملكك عبدا فهو حر فاشتري نصف عبد ثم باعه ثم اشتري النصف الباقي لم يعتق هذا النصف عليه ولو قال إن اشتريت عبدا والمستهة بمجالها عتق النصف وهذا في غير المعين وأما في المعين لو قال إن ملكك هذا العبد فهو كك الشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال إن ملكك مائة درهم فقه على أن تصدق بها فلك مائة درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتقت به الجمل لم يصديق قضاء وصدق ديانة كذا في الخلاصة • قال رجلين إن اشتريا معا أو ملكنا معا فبعد من عبيدي حر فملكنا عبدا بينهما واشترى أحدهما وباع من الآخر بحث • إن كنت ملكك الاثنين درهمهما ولا يملك الا عشرة دراهم لم يشتري وإن ملك اثنين درهمهما وعشرة دنانير أو سائة أو شيئا للتجارة حنت وإن ملك مع اثنين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يشتري لأن مراده في العرف أنه لا يملك من المال الا اثنين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز للكردي • رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشتري خاتم فضة حنت وكذا لو اشتري سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ماسواهما إذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشتراهما مع السيف إن كان الثمن ذهبا أو فضة وإن كان الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حائطا • رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمي بانه حداد ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابرو والصال قالوا في عرف ديارنا لا يشتري المسامير والاقفال • والصفر والشبه بمنزلة الحديد • إذا حلف لا يشتري صغرا يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشتري بابا يجدي أقل مما فيه ذكر في النوادر أنه لا يجوز وإن اشتراه بأكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائطا في عينه • رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشتري خاتمافه فص كان حائطا وإن كان غنة أقل من غن الحلقة • رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشتري خاتمافه ياقوتة كان حائطا ولو حلف أن لا يشتري زجاجا فاشتري خاتمافه من زجاج إن كان القص لا يزيد على غن الحلقة لا يكون حائطا وإن كان يزيد عليه كان حائطا كذا في قسوى قاضي خان • ولو حلف لا يشتري بابا من الساج فاشتري دارا لها باب من الساج حنت كذا في الخلاصة

• (فصل) • ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فتزوجها فكأنها فاسدا ما يبيع في شهودا وفي عدة غيره أو نحو ذلك فانه لا يشتري كذا في السراج الوهاج • قال عبده حر إن كان تزوج امرأه وقد فعل ذلك على وجه الجوار والفساد حنت وهذا استحسان فان نوى نكاحا صحيحا في الماضي صدق ديانة وقضاء وإن كان فيه تحقير وإن نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وإن نوى الجوار لان فيه تقليلًا ويبحث بالجواز أيضا هكذا في شرح الجامع الكبير للعصري • ولو تزوج الحالف فضولي • فان كان عقد الفضولي قبل الجين فجاز الحالف بعد الجين بالقول أو الفعل لا يشتري وإن كان عقد الفضولي بعد الجين لم يشتري ما لم يجز فاذا أجازا بالقول حنت هو المختار وإن أجازا بالفعل كدوق مهر أو ما أشبه ذلك روي ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه

قوله والشبه بالصرين  
التيحاس الا صفر قاموس



يحنت وعليه أكثر المشايخ زوجههم الله تعالى وعليه الفتوى \* ولو تزوج الفسولي نكاحا فاسدا بعد البين  
فأجاز الخالف بالقول أو الفعل لا يحنت ولا تفعل البين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جائزا يحنت في يمينه وكذا  
لو وكل الخالف رجلا بالنكاح فزوجه الوكيل امرأة نكاحا فاسدا لا يحنت الموكل \* ولو حلف أن لا يتزوج  
امرأة فأكبره على النكاح فزوجه حنت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* في نوادره شام عن محمد  
رحمه الله تعالى فمن حلف بطلاق امرأته ثلاثا أن لا يتزوج بطلاقه صغيرة فزوجه رجلا والاب حاضرا ساكت  
وقبل الزوج ثم أجاز الاب لا يحنت وكذا لو حلف على أمته \* وفي الخبرين عن محمد رحمه الله تعالى فمن تزوج  
امرأة بغير إذن بناتها حلف لا يتزوجها فزوجه لم يحنت والمرأة إذا حلفت أن لا تزوج نفها فزوجه رجلا  
بأمرها أو بغير أمرها فأجازت أو كانت بكر فزوجه الولي فكنت فهي حاشة وهذه الرواية مخالفة للرواية  
المقدمة كذا في الخلاصة \* ولو حلفت البكر أن لا تأذن أحدًا حتى يزوجه فزوجه رجلا وبلغها  
النفقة فسكت فلا رواية في هذا الفصل عن محمد رحمه الله تعالى وأما الرواية في الرجل لو حلف لا يأذن لعبد  
في التجارة فراه يسع ويشترى فسكت فهو حانت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحنت في المشتين كذا  
في المحيط \* وفي مجموع التوازل لو حلفت لا تأذن في تزويجها وهي بكر فزوجه أبوها فسكت ثم النكاح  
ولا تحنت كذا في الخلاصة \* ولو قال لاخته من الرضاعة أو لأمراة لا يحل له نكاحها أبدا وقد علم بذلك  
أن تزوجك فعبدي حنت فزوجه حانت كذا في الجامع الكبير \* ولو حلف لا يتزوج فزوجه أبوه  
لا يحنت \* وفي الخبرين عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يتزوج فصار معتوقا فزوجه أبوه يحنت كذا  
في الخلاصة \* حلف لا يتزوج القسامة فزوجه امرأته يحنت كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف  
أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امرأته تطلقه بآثمة ثم تزوجه قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت  
في يمينه لأن يمينه تنصرف إلى غيرها كذا في الظهيرية \* حلف لا يتزوج الأعلى أربعة دراهم فزوجه أعلىها  
فأكمل القاضي عشرة لا يحنت وكذا لو زاد بعد العقد في مهرها كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف  
لا يتزوج بالزيادة على دينار فزوجه بالفضة أكثر من حيث القيمة بأن يتزوج بمائة فقرة لا يحنت كذا في الخلاصة \*  
حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت أخرى فزوجه لم يحنت ولو حلف لا يتزوج بنتا من بنات فلان أو بنتا  
لفلان فإنه يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* في باب الحلف على ما يضيقه إلى  
ملك فلان \* في الفتاوى رجل قال والله لا أتزوج من أهل هذه الدار ومن بنات فلان وليس في الدار أهل  
ثم سكها قوم ثم تزوج منها أو ولد فلان بنت فزوجه لم يحنت لكن هذا قول محمد رحمه الله تعالى والمختار  
أنه يحنت وهو قولهما \* ولو حلف لا يتزوج من أهل الكوفة فزوجه امرأة لم تكن ولدت يوم حلف يحنت  
عند الكل ولو حلف لا يتزوج من نژاد فلان فزوجه بنت بنته حنت ولو قال من أهل بيت فلان لا يحنت إلا إذا  
تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يتزوج من نساء أهل الكوفة فأبصره فزوجه امرأة كانت  
ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة ووطئت بها يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه كان يقول هذا  
على المولود وهو المختار لأن المعتبر في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي \* من حلف أن لا يتزوج امرأة  
بالكوفة فزوجه امرأة بالكوفة بغير رضاها قبلها الخبر وهي بالبصرة فأجازت نكاحها حنت في يمينه وإن كان  
تمام النكاح بالإجازة والإجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط \* ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه  
الارض ونوى امرأة بغيرها دين فبما بينه وبين الله عز وجل لا في القضاء وإن نوى كوفية أو بصرية لا يدين  
أمسلا وكذا النوى امرأة عوراء أو عيباء أو نوى عريسة أو حبسية دين فبما بينه وبين الله عز وجل كذا  
في الظهيرية \* عبد حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كره أمته لا يحنت ولو أكرهه المولى عليه  
وتزوج بنفسه يحنت وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* ولو حلف الرجل  
أن لا يتزوج عبده فزوجه غيره فأجاز المولى بالقول حنت كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف لا يتزوج  
سرا فان أشهد شاهدين فهو سر وان أشهد ثلاثة فهو علانية كذا في محيط السرخسي \* لو حلف لا يزوج  
هذه الدار وقد أجزاها قبل الحلف وتركها ونقضها أجرها كل شهر لا يحنت ولو سأله أجر شهر لم يسكنها بعد يحنت  
إذا أعطاه الابن ولو سكت كانت معدة للقله فتركها عليها لا يحنت \* سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن حلف

أي أصله

لا يتجر مع فلان فجاء فلان بعبد إليه واستأجره ليعلمه حرفة كذا قال لا يحنت كذا في الخلاصة \* رجل حلف  
أن لا يصلح فلان من حق يدينه فوكل الخالف رجلا فصالح الوكيل يحنت عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لا عهد  
في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان وفي الصلح عن دم العمد يحنت الخالف يصلح الوكيل  
ولو حلف لا يتخاصم فلان فوكل بخصومه وكذا لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل شمس الاملام  
الأوزجندی عن وهب من آخر شأني حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم إن الموهوب  
له وهب ذلك الشيء من آخر فأخذته الواهب الخالف منه قال لا يحنت في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف  
لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنت عندنا وكذا لو وهب هبة غير مقبوضة حنت  
عندنا وكذا لو أقره أو نخله أو بعث بها إليه مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنت الخالف ولا يحنت بالصدقة  
في يمين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فأعز لا يحنت ولو حلف أن لا يصدق أو لا يقرض فلان فصدق أو أقرض  
لم يقبل فلان حنت في يمينه ولو حلف لا يستقرض وامتنع من إقراضه حنت في يمينه ولو حلف أن لا يهب  
عبد لفلان فوهبه غيره بغير أمره فأجاز الخالف حنت في يمينه كما يحنت إذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب  
لفلان فوهبه على عوض حنت في يمينه رجل حلف أن لا يكاتب عبده فكاتبه بغير أمره فأجاز الخالف  
حنت في يمينه كما يحنت بالوكيل كذا في فتاوى قاضي خان \* الفتاوى إذا حلف لا يستعير من فلان شيئا فاردفه  
على دابته لا يحنت كذا في محيط السرخسي \* في فصل حلف لا يبيع عبده \* ولو حلف لا يعمل مع فلان في تصارة  
فعمل مع شريك فلان حنت ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنت ولو حلف لا يشارك فلان في هذه البلدة ثم خرجا  
منها وعقدوا شركا ثم دخلا وعلا فيها أن كان الخالف نوى في يمينه أن لا يعقد عقد الشراكة في البلدة لا يحنت  
وإن نوى أن لا يعمل بشركة فلان حنت وإن دفع أحدهما إلى صاحبه مالا مضاربة فهذا الأول سواء ولو حلف  
أن لا يشارك فلان فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنت ولو حلف لا يشارك فلان ثم إن الخالف دفع إلى رجل مالا  
بضاعة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفع إليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشاركه يحنت  
الخالف \* رجل قال لاخته أن تشاركك في المال الذي حلف رب المال أن لا يشاركه يحنت  
ينبغي أن يدفع الخالف ماله إلى ابنته مضاربة ويجعل لابنته شيئا يسيرا من الرمح ويأذن لابنته أن يعمل فيه برأيه  
ثم إن الابن يشارك عمه فإذا فعل الابن ذلك كان للابن ما شرط له الابن والقاضل على ذلك إلى النصف يكون  
للأب ولا يحنت ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذلك كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يأخذ من فلان  
نوباها أو يأخذ منه جراباها وباقية ثوب هرري قد دسسه فيه وهو لا يعلم حنت قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ منه  
درهما فأعطاه فلوسا في كيس وفيه درهما فقبضها الخالف ولا يعلم حنت كذا في الخلاصة في الفصل  
التاسع عشر \* ولو قبض الخالف منه قفيزا بقي فيه درهم ولم يعلم به لا يحنت وكذا لو أخذ نوبا فيه دراهم  
مصرورة ولم يعلم به الخالف لا يحنت ولو حلف لا يأخذ من فلان درهما حبة لا يحنت في جميع ذلك علم بالدرهم  
أو لم يعلم ولو حلف أن لا يأخذ منه درهما وديعة وأخذ درهما فقبضها فهو غيلة الهبة وكذا الصدقة كذا في  
فتاوى قاضي خان \* وإذا حلف لا يكفل بكفالة فكفل بنفسه حر أو عبد أو ثوب أو دابة أو يدرك في بيع  
فهو حانت كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* ولو حلف لا يكفل عن إنسان بشيء فكفل بنفسه رجل  
لا يحنت لأن صله عن الاستعمال لا في الكفالة بالمال كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يكفل لغيره  
والدراهم أصلها لم يحنت وكذلك لو كفل لغيره وإن كفل لفلان وأصل الدراهم لغيره حنت وإن حلف  
لا يكفل عنه فضمن عنه حنت وإن كان عني باسم الكفالة أن لا يكفل ولكن يضمن دين فبما بينه وبين الله تعالى لأنه  
نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفصل بين النعمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف  
لا يكفل عن فلان وأحال فلان عليه بمال له عليه لم يحنت إذا لم يكن للمعتال له دين على المحيل ولو كان للمعتال له  
دين على المحيل فإنه يقبل الكفالة صار كفيلا فيحنت وكذلك إن ضمنه له ولو كان للمعتال له دين على المحيل مال  
ولم يكن للمعتال مال على المحيل فإنه عليه حنت كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يضمن لفلان شيئا فضمن له بغير  
أموال فهو حانت وكذلك لو كفل له أو قبل الحوالة ولو اشترى شيئا بأمره فهذا ليس بضمن له بغيره  
أو لو كفه أو مضاربه أو شريك له مقاض أو عتق لم يحنت ولو ضمن لرجل ثيابا لمضمون له فورثه المخلوق



عليه لم يحث ولو حلف لا يضمن لاحد شيئا فضمن لانسان ما أدركه من ذلك في دار اشتراها وعبد اشتراه  
حنت ولو ضمن لرجل غائب لم يحط به عنه أحد لم يحث عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو خاطبه  
عنه مخاطب حنت في قواه جميعا وكذلك العبد المحجور عليه يحلف ان لا يضمن ضمن شيئا لأبأذن مولاه فهو  
حائث كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب

### • (الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم) •

إذا حلف لا يجمع فهو على الصحيح دون الفساد وإذا حلف لا يجمع أو لا يجمع حجة فاحرم بالحج لم يحث حتى يقف  
بعرفة رواء ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحث حتى  
يطوف أكثر طواف الزيارة ولو حلف لا يعتمر أو لا يعتمر عرفة لم يحث حتى يحرم بالعمرة ويطوف أربعة أشواط  
رواه بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط المتقي ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال  
والله لا أجمع حتى اعتمر واحرم بعمرة وجمعة ثم مضى فيها حتى قضاه ما فاته لا يحث لانه قد اعتمر قبل الحج فحقق  
شرط البر كذا في محيط السرخسي • ولو قال لعبد ان لم اجمع في هذه السنة فانت حر ثم قال حجبت وشهد  
شاهدان على أنه ضحي العام بالكوفة لم تقبل الشهادة ولا يعق كذا في التبيين • ولو قال على المشي إلى مدينة  
النبي عليه الصلاة والسلام أو إلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء • ولو قال على المشي إلى بيت الله بنوي مسجد بيت  
المقدس أو مسجدا آخر لا يلزمه شيء • ولو قال على إحرام ان فعلت كذا فانت حر أو عرفة في قولهم ولو قال  
أنا حر أو أنا محرم أو أهدى أو أضى إلى بيت الله ان فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه ان نوى الإيجاب  
أو لم ينو شيئا يلزمه ما ذكره وان نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضي خان • إذا حلف لا يصلي فصل  
صلاة فاسد بأن صلى بغير طهارة مثلا لا يحث في عينه استسناؤه ولو نوى القاسدة صدق ديانته وقضاءه ولو كان  
عقد عينه على الماضي بأن قال ان كنت صليت فهذا على الجائز والفساد جميعا وان نوى الجائز في الماضي  
خاصة صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة • ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ أو ركع  
لم يحث وان سجدة مع ذلك ثم قطع حنت كذا في الهداية • ثم ان محمدا رحمه الله تعالى لم يذكر أنه متى يحث  
واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم يحث برفع الرأس منها كذا في التبيين • ولو حلف لا يصلي  
صلاة لا يحث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع • ولو حلف لا يصلي صلاة فصل ركعتين ولم يقعه قدر الشاهد  
ان عقد عينه على النفل لا يحث في عينه وان عقد عينه على الفرض وهي من ذوات المتي فكذا ان عقد  
عينه على الفرض وهي من ذوات الأربع يحث في عينه وهو الاظهر والاشبه ولو حلف لا يصلي فقام وركع  
وسجد ولم يقرأ فقد قبل لا يحث وقد قبل يحث ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحث حتى يشهد بعد الأربع وكذلك  
ان حلف لا يصلي الفجر لم يحث حتى يشهد بعد الركعتين وكذلك اذا حلف لا يصلي المغرب لم يحث حتى يشهد  
بعد الثلاث كذا في المحيط • ولو قال لعبد حر ان أدرك الظهر مع الامام فادركه في الشاهد ودخل معه حنت  
ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام فادركه معه ركعة فصلاها معه ثم سلم الامام وأتم هو الثانية لا يحث ولو اتم  
الصلاة مع الامام ثم نام أو أحدث فذهب بتوضأ فجاء وقد سلم الامام فاتبعه في الصلاة حنت وان لم يوجد اداء  
الصلاة مقارنا لان كلمة مع هنا لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعا له مقتدا ولو نوى حقيقة المقارنة صدق  
فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في البدائع • ولا يصدق قضاء فيما إذا نوى المتابعة لأعلى سبيل  
المقارنة هكذا في المحيط • في النوازل لو حلف ان لا يسجد أو حلف ان لا يركع ففعل ذلك في الصلاة أو في غير  
الصلاة فانه يحث وفي فتاوى (أهو) حلف لا يصلي اليوم الجماعة فاقتدى بواحد أو أتم واحد لا يحث وان كان  
المأموم صيبا كذا في التارخانية • رجل حلف ان لا يؤم أحدًا فافتتح الصلاة لنفسه ونوى ان لا يؤم أحدًا  
فجاء قوم واقتدوا به حنت قضاء لادبائه اذ ارعك وسجد وكذا الوصل هذا الحالف بالناس يوم الجمعة ونوى  
ان يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة له ولم يستسناؤه وحنت قضاء لادبائه ولو أشهد في غير الجمعة قبل  
ان يدخل في الصلاة أنه يصلي لنفسه والمسئلة بجماها لم يحث ديانة وقضاء ولو اتم الصلاة ثم أحدث فقد تم  
رجلا حنت كذا في الخلاصة • ولو أتم الناس في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة لا يحث لان عينه تنصرف

إلى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة ولو حلف ان لا يؤم فلا قال جل  
بعينه فصلي ونوى ان يؤم الناس فصلي ذلك الرجل مع الناس خلفه حنت الحالف وان لم يعلم به كذا في فتاوى  
قاضي خان • لا يصلي خلف فلان فقام بجنبه وصلى يحث وان نوى حقيقة الحلف لا يصدق قضاء • والله لا يصلي  
معك فصليا خلف امام يحث الا اذا نوى ان يصلي معه بحيث لا يكون معها ثالث كذا في الوجيز للكردي  
• حلف ليصلي هذا اليوم الصلوات الخمس بالجماعة ويجمع امرأته ولا يغتسل فيه فصلي الفجر والظهر والعصر  
بجماعة ثم جامع امرأته ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصلي المغرب والعشاء بجماعة لا يحث لان غداه وقع ليلا  
لانهارا كذا في الفتاوى الكبرى • في مجموع النوازل حلف لا يصلي بأهل هذا المسجد مادام فلان حيا يصلي فيه  
فرض فلان ثلاثة أيام ولم يصلي فيه أو كان صحيحا ولم يصلي فيه ثلاثة أيام فانه لم يحث الحالف اذا صلى بهم كذا  
في الخلاصة • حلف لا يصلي في هذا المسجد فزيد فيه فصلي في موضع الزيادة لا يحث ولو حلف لا يصلي  
في مسجد بن فلان فزيد فيه فصلي في موضع الزيادة لا يحث كذا في الذخيرة • ما أخرت صلاة عن وقتها وقد كان  
نام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاهما بالصحيح أنه ان كان نام قبل دخول الوقت وأتته بعد خروجه لا يحث  
وان كان نام بعد دخول الوقت يحث كذا في الوجيز للكردي • حلف لا يشام حتى يصلي كذا كذا ركعة  
فنام جالس لم يحث كذا في السراجية • ولو قال لعبد ان صليت فانت حر فقال صليت وانكر المولى  
لا يعق كذا في محيط السرخسي • إذا حلف ان لا يتوضأ من الرعاف فرغف ثم بال ثم توضأ أو بال ثم رجع  
وتوضأ فلو وضوء منهما جميعا ويحث في عينه كذا في المحيط • المتقي ولو حلف والله لا أغتسل من امرأته هذه  
من جنبه وأصاب هذه ثم امرأة أخرى أو على العكس حنت لان اليمين وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة  
الاعتزال فكذلك الجواب لان الاعتزال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى • المرأة اذا حلفت ان لا تغتسل  
من جنبه أو من حيث فأسباب زوجها وحاض فاعتزلت فهو اغتسال منها ويحث في عينها كذا في الظهيرية  
في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل • ولو حلف لا يغسل فلا نال ولو حلف لا يغسل رأس فلان نفسه  
بعد الموت يحث كذا في المحيط • ولو حلف لا يغسل من الحرام فهذا على الجماع حتى لو جامعها ولم يغتسل  
أو تيمم يحث ولو اعانها فأنزل فاعتزل لا يحث كذا في الخلاصة • حلف لا يقرب امرأته فاستاقى على قفاه  
لخات وقضت حاجتها منه ذكر في حدود النوازل أنه يحث حتى لو كانا أجنيين يجب عليهما الحد وعليه الفتوى  
فان كانا نكاحا لا يحث كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الوطئ • حلف لا يجمع ثلاثة أو لا يقبلها  
فهذا على الحياة دون الممات كذا في السراجية • ولو قال ان جامعتك أو باضعتك فهو على الجماع  
في الفرج • ولو قال ان أتيتك فكذا ينوي فان نوى الجماع أو الزيارة فهو على ما نوى فان نوى به الزيارة فوطئها  
حنت بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحث وان لم تكن له نية حكي عن الحاكم بن نصير بن مهربه أنه قال  
ان أنا هلا بزيارة ولم يجمعها لا يحث وان جامعها مع ذلك يحث اذا قال ان أصبتك فكذا لا يقع على الجماع  
الابائية وان لم تكن له نية فهو على قياس ما حكى عن الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير • ولو حلف  
لا يصوم اليوم أو يوما أو صوما فصاع صائما ثم اضطر لم يحث ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وضفنا حنت كذا  
في الجامع الكبير • قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لله على ان أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم  
فلان في يوم قد أكل فيه الحالف أو قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله لا صوم من اليوم الذي يقدم فيه  
فلان فقدم فلان قبل الزوال والا كل فان صام فيه لا تلزمه الكفارة وان لم يصم تلزمه الكفارة وان قدم بعد  
الزوال أو قبله بعد الاكل تلزمه الكفارة أيضا للحال كذا في شرح الجامع الكبير للصبيري في باب الحنت  
في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه • ولو قال بعد ما أكل أو بعد ما زالت الشمس والله لا صوم من  
هذا اليوم يكون بارأ بالامساك بقية اليوم وكذا الواضف اليمين بالصوم إلى الليل وقال والله لا صوم من هذه  
الليلة يكون بارأ بجزء الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت في وقت قبل الفعل المخوف  
عليه • وإذا حلف الرجل يصوم من حينه فان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر  
وصار تقدير المسئلة يصوم من ستة أشهر وكذلك اذا ذكر الحين مع الامام وكذلك اذا قال صمت حيننا او ان صمت  
الحين ولا نية له فهو على ستة أشهر ولا يحث الا بصوم ستة أشهر كذا في قوله ان صمت ستة أشهر ولا يمين الوقت



الذي يلي العيّن ولو قال ان صحت زمانا والزمان فان نوى شيئا فهو كإنوى هكذا ذكر في الجامع الصغير وسوى  
بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير أنه ان نوى شهرين فصاعدا الى ستة أشهر فهو على ما نوى والصحيح  
ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الزمان من شهرين الى ستة أشهر وان لم تكن له نية فهو على  
سنة أشهر واذا قال عمر فهو مثل الحين والزمان ذكره القدوري كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات  
• ولو قال لله على صوم العمر ولا نية له يقع على الابد كذا في غاية البيان • ولو قال ان صمت الابد وان صمت  
الدهر فكذلك الحنة يكون بصوم جميع عمره بأن لا يفطر يوما فان افطر يوما تفرق عيّنه فان لم يفطر حتى مات حنت  
في آخر جزء من اجزاء حياته فلو كان الجزء العتق يعتبر من الثلث ولو قال ان صمت ابد ابدون اللام فالحنت بصوم  
ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب العيّن على الابد والساعة • ولو قال ان صمت دهر ابدى  
حزّان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال أبو حنيفة لا أدري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة أشهر  
في عمره مجتمعا او متفرقا حنت في عيّنه وان لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يحنت ولو قال ان صمت ازمينة  
أودهورا أو أحبا ناهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهرا الا أن في الصوم بشرط الاستيعاب كذا في شرح  
الجامع الكبير للصبري في باب الحنت في العيّن ما يقع على الابد وما يقع على الساعة • واذا قال ان صمت  
الشهر لا يحنت ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط • ولو قال ان لم اصم شهرا فعدى حرّ العيّن على صوم  
شهرا متفرقا او متتابع ولا يعين الشهر الذي يليه فان مات قبل أن يصوم شهرا حنت ولو قال ان تركت الصوم  
شهرا انصرف الى الشهر الذي يليه فان صام يوما أو ساعة قبل مضي الشهر لم يحنت ما لم يترك الصوم في جميع  
ذلك الشهر كذا في شرح الجامع الكبير للصبري في باب الحنت في العيّن ما يقع على الابد وما يقع على الساعة •  
ولو قال ان تركت صوم شهر او قال ان صمت شهرا انصرف الى جميع العمر كذا في البحر الرائق • رجل  
قال لعبد صم عني يوما وانت حرّ أو قال صم عني ركنين وانت حرّ عتق العبد صام أو لم يصم صلى  
أو لم يصل ولو قال حج عني حجة وانت حرّ لا يعتق حتى يحج والفرق بينهما أن النيات تجري في الحج وهي لا تجري  
في الصوم والصلاة كذا في الظهيرية • ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة خلفه يقع على صوم شهر  
رمضان كاملا بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها او كان بالكوفة مريضا لم يصم لم يحنت ولو حلف  
لا يفطر بالكوفة خلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيصنعه وان لم يأكل شيئا من المطاعم  
ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت في الصيام • ولم يذكر في الكتاب اذا  
نوى من الليل ان يصوم يوم الفطر ولم يأكل هل يحنت واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه  
يحنت لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر وقد وجد فيجب ان يحنت كذا في شرح الجامع  
الكبير للصبري في باب الحنت في المساكنة والصيام والفطر ورؤية الهلال والاخصى والتكاح والطلاق  
• ولو حلف لا يفطر عند فلان خلفه يقع على حقيقة الافطار عنده حتى لو شرب الخالق في بيته ثم أكل  
العشاء عند فلان لم يحنت ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة خلفه يقع على كونه في الكوفة وقت  
رؤية الهلال حتى يحنت به وان لم ير الهلال بالبصر الا ان يطلق اللفظ في مثلتي الافطار ورؤية الهلال بأن  
حلف لا يفطر او لا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان خلفه حنت يقع على حقيقة الافطار وحقيقة الرؤية  
بالبصر أو الاآن نوى الحقيقة في المستلزم بأن نوى بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج من الصوم بشئ  
من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيها الاآن الفرق أنه لو نوى الحقيقة في رؤية  
الهلال يصدق قضاء وديانة بخلاف الفطر فانه اذا نوى الحقيقة يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضي  
كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت في الصيام • ولو كان بالكوفة حين أحل الهلال لكن  
لا يعلم به هل يحنت قال بعضهم يحنت وقال بعضهم لا يحنت ولو قال عبد حرّان صمى العام بالكوفة وكان فيها  
يوم الاخصى ولم يصم لم يحنت ولو نوى الكينونة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا في شرح الجامع  
الكبير للصبري في باب الحنت في المساكنة والصيام والفطر والاخصى والتكاح والطلاق • اتمته  
بالعلم خلف لا يأتي حراما لا يحنت بالقبلة والمسبوبة ويحنت بالجماع فيمدون الفرج وان لاطبها بالقنوى  
على أنه يحنت حلف لا يزن فلا يحنت كذا في الوجيز للكردي • في آيمان القدوري اذا حلف لا يظلم امرأة

وطنا حراما فوطي امرأته الحائض او وطئها وهو مظاهر منها لم يحنت الا أن ينوى ذلك ولو حلفت المرأة بهذه  
الصورة • كذا في حرام نكدرستم وعنت أنهما لم يحنت الزنى انما الله عز وجل هو الذي حرم الزنى وقد كانت  
فعلت ذلك لم يحنت وان كان الحالف رجلا وحلف بالله عز وجل فكذلك الجواب وان كان حلف بالطلاق  
والعتاق صدق ديانة لا قضاء ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على الزنى فان كان الحالف خصيا او مجنونا فهو  
على القبلة الحرام وما أشبهها كذا في الظهيرية في الفصل الثامن في الوقاع والافعال المحترمة

• (الباب العاشر في العيّن في لبس الثياب والحلي وغير ذلك) •

من قال لامرأته ان لبست من غزلك فهو هدى فقرلت من قطن ملولته وقت الحلف قلبه فهو هدى اتفاقا  
فاذا لم يكن في ملكه قطن او كان او كان فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد الحلف قلبه فهي مسئلة  
الكتاب فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو هدى كذا في فتح القدير • ومعنى الهدى التصديق به بحكمة  
كذا في الهداية • واذا حلف لا يلبس من غزل فلانة ولا نية له فليس نوبان من غزل فلانة يحنت في عيّن  
فان كان نوى عين الغزل لا يحنت بلبس الثوب ولو لبس عين الغزل لا يحنت الا ان يعينه كذا في المحيط •  
ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزلهما فليس ثوبا من غزلهما من غزل غيرها لا يكون حاشا وان كان غزل غيرها جزأ  
من مائة جزء وسواء كان غزلهما مختلطا او كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كما لو حلف ان لا يلبس  
ثوب فلان فليس ثوبا من ثوبين فلان وبين غيره لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يلبس من نسج فلان فليس ثوبا من نسجه فلان  
مع غيره كان حاشا ولو قال ثوبا من نسج فلان فليس ثوبا من نسجه فلان مع غيره ان كان ثوبا من نسجه واحد فنسجه اثنان  
لا يكون حاشا ولو كان ثوبا من نسجه الاثنان فليس ثوبا من نسجه فلان حاشا ولو حلف ان لا يلبس من غزل فلانة فليس ثوبا من غزل  
فلانة وغزل غيرها كان حاشا وان كان غزل فلانة مثلا خيطا واحدا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو حلف  
لا يلبس ثوبا من نسج فلان فنسجه علمانه فان كان فلان يعمل بيده لم يحنت وان كان لا يعمل حنت كذا في الايضاح  
• حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فليس ثوبا من غزل وقطن كان في ملكه وقت العيّن يحنت وكذلك ان لم يكن في  
ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي • ولو حلف ان لا يلبس من غزل فلانة فليس  
ثوبا من غزل فلانة لا يكون حاشا وكذا لو لبس ثوبا من غزلهما ولو لبس ثوبا من غزلهما حنت في قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو كانت العروة او الزينة من  
غزلهما لا يكون حاشا في عيّن اللبس ولو كانت اللبنة من غزلهما لا يكون حاشا وكذا الزينة عند البعض والرقعة  
التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلهما وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حاشا واذا كان  
حاشا في الرقعة كان حاشا في اللبنة والزينة أيضا وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الحالف رقعة  
من غزلهما قدر شربين ووضع على عورته لا يكون حاشا ولو لبس من غزلهما قلنسوة او شبكة يقال لها بالفارسية  
كاونه كان حاشا وكذا الجيوب كذا في فتاوى قاضي خان • اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة ففقط  
بعضه قلبه فان بلغ ما قطع ازارا أو رداء حنت والا فلا وان قطعه سراويل قلبه حنت وكذا المرأة اذا حلفت  
لا تلبس ثوبا قلبت خمارا او مقنعة لم يحنت اذا كان لم يبلغ مقدار ازار او ان كان يبلغ ذلك حنت وان لم يستتر به  
العورة وكذلك ان لبس الحالف عمامة لم يحنت الا ان يلف فيكون قد رازا أو رداء او يقطع من مثلها قبض  
او سراويل فحينئذ يحنت كذا في الايضاح • وان لم يقل ثوبا فمعهم بغزلهما كان حاشا ولو حلف ان لا يلبس ثوبا  
من غزلهما فلبس الثوب السرة ولم يدخل يديه في كبة وزجلاه بعد تحت اللقاف كان حاشا ولو حلف ان لا يلبس  
السراويل او الخفين فادخل احدي رجليه في السراويل أو لبس احدي خفيه لا يكون حاشا ولو حلف  
ان لا يلبس هذا الثوب قال في عليه وهو نام ثم رفع وهو نام قال البطي رحمه الله تعالى لا يكون حاشا قال الفقيه  
أبو الليث هو القياس وبه تأخذ وان ألقى عليه وهو نام فلما اتته النساء من نفسه لا يكون حاشا وان تركه حتى  
استقر عليه كان حاشا ولو ألقى عليه وهو حنت حنت علم بذلك او لم يعلم كذا قال أبو نصر كذا في فتاوى قاضي خان  
• ولو قال لا لبس ثوبا من غزل فلانة فنسج ثوب من غزلهما وغزل غيرها الا ان غزل غيرها في آخر الثوب  
او في اوله فقطع غزلهما من ذلك وليس القطعة التي من غزل المحالوف عليها فان كانت تبلغ ازارا أو رداء حنت



وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحنت وان قطعه سراويل ولبسه يحنت وان لبس ذلك الثوب قبل ان يقطع منه مانع  
من غزل غيره لا يحنت كذا في المحيط \* ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزلهما فلبس كساء من غزلهما يحنت  
وان كان من الصوف كذا في محيط السرخسي \* واذا حلف لا يلبس ثوبا فيمينه على كل ملبوس يستر  
العورة ويجوز الصلاة فيه حتى لو لبس مسحاً او بساطاً او طنفة لا يحنت ولو لبس كساء خزاناً او طيلة لا يحنت  
لانه مما يلبس وكذا لو لبس فرواً يحنت ولو لبس قنسوة لا يحنت هكذا في المحيط \* وكذا الجلد والحصير والخف  
والخوارج هكذا في التتارخانية \* ولو سعى ثوباً يمينه ولبس منه طائفة أكثر من نصفه حنت كذا في البسوط  
\* حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الا أنه لا يحنت  
وكذا لو حلف لا يلبس ثياباً فلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب فلبس حنت كذا في محيط السرخسي \*  
في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوباً كذا في التتارخانية \* اذا حلف لا يلبس قميصاً قميصاً  
ليس له كان ولم تكن له ثنية حين حلف فانه يحنت كذا في المحيط \* في المقتطع اذا حلف لا يلبس فلبس مكرهاً لا  
يحنت فان قدر على نزعها فلم ينزعها فهو لا يلبس كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يلبس قميصاً فعلي ما يلبس القميص  
عادة ويعتبر الاكثر بعد ان خرج رأسه من الجيب كذا في العتابة \* اذا حلف لا يلبس سراويل او قميصاً  
اورداء فارتد بالسراويل او القميص او الرداء لم يحنت وكذا اذا اغمى بشئ من ذلك ولو حلف ان لا يلبس هذا  
القميص او هذا الرداء او هذا السراويل فعلي أي حال لبس ذلك حنت وان ارتد بالرداء او ارتد بالقميص  
او اغتسل فلب القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فالتفها على عاتقه \* حلف لا يلبس  
قميصين فلبس قميصاً ثم نزع ثم لبس آخر لا يحنت حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا لبس هذا من القميصين فلبس  
أحدهما ثم نزع ولبس الآخر حنت لان اليمين ههنا وقعت على عين فاعتبر فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا  
في البدائع \* حلف لا يكسوفلا ناعا عاره كسوة او كفته بعد موته لم يحنت الا اذا أراد به التردون التليل  
\* حلف لا يلبس هذا الثوب حتى يأذن له فلان فأت فلان سقطت اليمين ولو قال الا ان يأذن له فلان فأذن له مرة  
انتهت اليمين كذا في السراجية \* رجل حلف ان لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباءً ظهرته من غزلهما  
وبطائه من غزل غيرها كان حاشاً كذا في فتاوى قاضي خان \* وان حلف لا يكسوه ثوباً فأعطاه ذراهم  
فاشترى بها ثوباً لم يحنت فلو أرسل اليه بثوب كسوة حنت فان نوى ان يعطيه من يده الى يده لم يحنت كذا  
في البسوط \* عن ابي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يلبس السواد فهذا على الثياب ولو لبس قنسوة او خفين  
او نعلين اسودين او قفوة سوداء لا يحنت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا لبس شيئاً من السواد  
فانه يحنت في القنسوة والخفين الاسودين والقر والاسود وغيرها كذا في خزائن المفتين \* ولو حلف لا يلبس  
خيراً فلبس مضجماً فالعبرة للحمية دون السدى ولو حلف لا يلبس قطناً فلبس ثوب قطن حنت ولو لبس قباءً ليمين  
بقطن وحشوه قطن لم يحنت الا ان نوى كذا في الابيضاح \* واذا حلف لا يلبس ابريسماً فلبس ثوباً لم يحنت  
خز وسداه ابريسم لا يحنت في يمينه \* ولو حلف لا يلبس ثوب كان فلبس ثوباً من قطن وكان لا يحنت في يمينه  
سواء كان السكتان سدى او لجة \* واذا حلف لا يلبس ثوب ابريسم فلبس ثوباً من ابريسم وقطن يحنت في يمينه  
اذا كانت لجة ابريسماً كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يلبس خزاناً فلبس ثوباً خزاناً من خزان او كان سداه  
من القطن او الابريسم ولجته من الخزان حاشاً ولو حلف لا يلبس ثوب خرم من غزلهما فلبس ثوباً سداه ابريسم  
ولجته من غزلهما كان حاشاً ولو حلف لا يلبس طيلسان صوف فلبس طيلساناً لجة صوف وسداه ابريسم او قطن  
لا يحنت في يمينه ولا يلبس الطيلسان غيره كذا في فتاوى قاضي خان \* المتقي هشام عن محمد رحمه الله تعالى  
لو حلف ليقطعن هذا الثوب قميصين فقطع منه قميصاً واحداً وخطه ثم قطعته ثم خطه مرة أخرى قال يحنت \*  
ولو حلف ليقطعن منه قميصين لم يحنت ولو قال لا قطعن منه قميصين فقطع منه قميصاً خطه ثم قطعته ثم قطعته قميصاً  
آخر غير ذلك التقطيع قال لا يحنت كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف على قميص ليقطعن منه قباءً وسراويل  
فلبس اوله لم يلبس ثم قطع من القباء سراويل فانه قد حنت في يمينه حين قطع القميص وفي الزيادات عبده حزان  
لم يجعل من هذا الثوب قباءً وسراويل ولا يثبه فجعله كلباءً وخطه ثم قطع القباء وخطه سراويل لا يحنت  
الا ان يكون عني أن يجعل من بعضه هذا ومن بعضه هذا وهو على الحالة الاولى كذا في البدائع \* ولو حلف

ان لا يلبس هذا القميص ونقصه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القدر وروي رحمه الله تعالى أنه يحنت في يمينه  
وهكذا ذكر في النوادر \* وكذا القباء والجبة لان اسم القميص والقباء والجبة لا يزول بنقص الخياطة يقال  
شخص مفتوق وكذا لو حلف ان لا يركب هذه السفينة فنقصت وصارت خشباً ثم اعيدت سفينة فركبها ذكر  
في النوادر أنه يكون حاشاً وكر في الجامع أنه لا يحنت لانه لا يعود دقيقاً ولا قباء ولا سفينة الا بصنعة حادثة  
ولو حلف ان لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فزغ حشوها وجعل لها حشواً آخر ولبس كان حاشاً وكذا لو كانت  
الجبة مبطنة فزغ بطايتها وجعل لها بطانة أخرى ولبس كان حاشاً لان اسم الجبة لا يزول عنها بزع الحشو  
والبطانة \* رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش فخرج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حاشاً  
لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولو اخرج ما فيه من الصوف او القطن ونام على ذلك الصوف  
او المحلوج لا يحنت في يمينه لان مجرد الحشو لا يسمى فراشاً كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأه حلفت  
ان لا تلبس هذه المقتعة فأتخذ منها علم للفرقة ثم نقصت ورد عليها فتنعت فحنت كذا في خزائن المفتين \* قال  
في الجامع واذا حلفت المرأة لا تلبس هذه الملقفة فخطب جانيها وجعلت درعاً وجعلت لها جيباً وكن فلبسها  
لا يحنت في يمينها ولو قطعت الخياطة ونزع عنها السكتان والجيب حتى عادت ملقفة فلبسها حنت في يمينها لانه  
عاد الاسم لا بسبب جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت الملقفة وخطبت قميصاً ثم نقصت الخياطة  
والتركيب وخطب بعضها بعض حتى عادت ملقفة ولبسها لا يحنت في يمينها \* في القدر وروي حلف على شقة  
خزيعتها لا يلبسها فنقصت وغزلت وجعلت شقة أخرى فلبسها لم يحنت \* اذا حلف لا يجلس على هذا البساط  
فخطب جانيها وجعل خراجاً فجلس عليه لا يحنت في يمينه فان نقصت الخياطة حتى عاد بساطاً فجلس عليه حنت  
في يمينه ولو كان قطع البساط وجعل خرجين ثم قطعهما وخطب القطع وجعلهما بساطاً ثانياً فجلس لم يحنت  
وان عاد الاسم \* قال شيخنا رحمه الله تعالى هذا اذا كان الخرجان بحيث لو تقطع كل واحد منهما  
لا يسمى بساطاً على الافراد فأما اذا كان كل واحد منهما يسمى بساطاً فاذا قطعتهما وخطب أحدهما بالآخر  
وجلس عليه يحنت في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يجلس على الارض لا يحنت الا ان يجلس عليها  
وليس يمينه وبينها غير ثيابه فان كان يمينه وبين الارض حصيراً او بوري او بساطاً او كرسي لم يحنت ولو حلف  
لا يجلس على هذا الفراش او هذا الحصر او هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس عليه لم يحنت كذا  
في البدائع \* حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشاً آخر فنام عليه لا يحنت كذا في البحر الرائق \*  
وأجمعوا على أنه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشاً أو مغطياً حنت \* ولو حلف لا يجلس على هذا  
السراويل على هذا الدكان أو لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مغطياً او فراشاً او بساطاً ثم جلس فيه حنت  
فلو جعل فوق السراويل أو فوق الدكان أو فوق السطح سطحاً آخر لم يحنت كذا في البدائع \*  
من حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتم ذهب يحنت ولو لبس عقد لؤلؤ غير مرصع يحنت عند أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحنت ومتى كان فيه ترصيع يحنت اتفاقاً وعلى الخلاف  
اذا لبس عقد زبرجد او زمرد غير مرصع وقوله ما أقرب الى عرف ديارنا فيقضي بقولهما لان الصلابة على  
الاتحاد معتاد ولو لبس خنثالا او دملوجاً او سواراً يحنت سواء كان من ذهب أو فضة كذا في الكافي \*  
ولو حلفت المرأة ان لا تلبس حلياً فلبس خاتم فضة لا يحنت وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصوغاً  
على هيئة خاتم الرجال أما اذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء مما له فص نحنت وهو الاصح كذا في المحيط \*  
وناج المالكين يحلى وناج النساء يحلى والنكاح والقلادة حلى كذا في القرائن \* حلفت المرأة لا تلبس  
المكعب فلبس اللالك فقد قيل ان سمي اللالك في العرف والعادة مكعباً يلزمها الحنت والا فلا كذا في المحيط  
\* رجل حلف ان لا يلبس حلياً فلبس سيفاً محلياً او منطقة مفقضة لا يكون حاشاً وهو على حلى النساء كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يلبس درعاً ولا يثبه فلبس درعاً حديداً او درعاً حاشاً حنت فان نوى  
أحدهما لا يحنت بالآخر كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف لا يلبس سلاحاً فلبس سيفاً او تنكباً فلبس  
او ترساً لم يحنت قالوا اذا كانت اليمين بالقارسية بأن قال ٢ سلاحاً فهو مشتم يحنت في هذه الاشياء فلو لبس

مطلب  
في اليمين على لبس الحلي

ت  
لا لبس سلاحاً



درمان حديد بخت كذا في المحيط • الاصل في لباس أن اسم الثوب لا يتناول ما دون الازاره والسلاح  
الدرع والسيف والقوس دون السكين وحديد غير مصنوع كذا في العناية والله أعلم بالصواب

• (الباب الحادى عشر فى اليمين فى الضرب والقتل وغيره) •

لوحلف ان لا يضرب رجلا فضر به بعد ما مات لا يحنت كذا في شرح الطحاوي \* رجل حلف ان لا يضرب عبده  
فأمر غيره فضر به المأمور وحنت وان نوى الحالف ان لا يلبى ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنت \* ولو حلف على  
حز لا يضربه فأمر غيره فضر به المأمور لا يحنت الا ان يكون الحالف قاضيا أو سلطانا كذا في الظهيرية \*  
ولو حلف لا يضرب ولده فأمر غيره حتى يضربه لم يحنت الاب كذا في المحيط \* وإذا حلف الرجل ليضرب  
عبده مائة سوط ولانية فضر به مائة سوط تخفف فانه يبر في عينه فالواحد اذا ضربه ضربا ثلثه أما اذا ضربه  
بحيث لا يتألم به لا يبر \* ولو ضربه بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على يده يبر في عينه  
وان جمع الاسواط جعوا وضربه بها ضربه اوضر شين بعرض الاسواط لا يبر وان ضربه برأس الاسواط ينظر  
ان كان قد سوى رؤس الاسواط قبل الضرب حتى اذا ضربه ضربة أصابه رأس كل سوط يبر في عينه وأما  
اذا اندس بعض الاسواط في البعض فاما يقع البر بقدر ما أصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البر وعليه عامة  
الشافعي رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة \* رجل حلف باقعه ان يضرب ابنته الصغيرة عشرين  
سوطا فانه يضربها بعشرين شراخا وهو السعف وهو ما صغر من أغصان الخلل كذا في الظهيرية \* رجل  
قال والله لو أخذت فلانا لأضربه مائة سوط فأخذه وضربه سوطا واحدا أو سوطين قال هذا على الابد ولا  
يحنت في عينه في الحال كذا في الذخيرة \* رجل حلف ان لا يضرب امرأته فقرصها أو عضها أو خنقها  
أو مد شعرها فأوجهها حنت في عينه فالواحد اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا يحنت وهو الصحيح  
وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فأدماها لا يحنت وقيل هذا اذا كانت البين بالعريضة فان كانت  
بالفارسية لا يحنت في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حاشا اذا كان على وجه الغضب وان شق شعرها تكلموا  
فيه والصحيح أنه يكون حاشا اذا كان في الغضب وان دفعها ولم يوجهها لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو حلف العربي بالفارسية بذلك يعني ان يسلل العربي فان أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع يده في موضع  
لفظ الضرب فهو كالو حلف بالعربية وان أراد به ما يريد بالفارسي فهو كالو حلف بالفارسي وان لم يعلم حينئذ  
تعتبر اللغة التي حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة \* وإذا قال ان ضربتك فانت طالق  
فضر بأمته فأصابها ذك في مجموع التوازل أنه يحنت هكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين الميرغنياني  
رحمه الله تعالى وقيل بأنه لا يحنت هكذا ذكر الباقي رحمه الله تعالى في فتاواه وهو الاظهر والاشبه \*  
وإذا حلف لا يضربها فنقض ثوبه فأصاب وجهها فأوجهها ذك في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أنه لا يحنت  
كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ان لم أضربك حتى اتركك لاجبة ولا مية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
هذا على ان يضربها ضربة واحدة فإذا فعل ذلك يبر في عينه \* رجل حلف ليضرب عبده بالسياط حتى  
يموت أو حتى يقتل فهو على المسابقة في الضرب كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف ليضربه حتى يقتل  
عليه أو يول أو حتى يبكي أو حتى يستغيث فمالم توجد حقيقة هذه الاشياء لا يبر كذا في محيط السرخسي \*  
ولو قال لأضربه بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في الخلاصة \* وإذا قال والله لا أضربك بالسيف  
ولانية فضر به بعرض السيف يبر في عينه وان كانت على الحدة فهو على الضرب بالحدة وان ضربه في غدة  
ولانية لم يبر في عينه وان قطع السيف غدة وخرج الحدة وجرح الخلوفا عليه يبر في عينه وإذا حلف لا يضرب  
فلانا بالفأس فضر به بقبض الفأس فارسيته دسمة تبر لا يحنت كذا في الذخيرة \* ولو قال لأضربك بالسوط  
أو بالسيف فضر به بسوط أو بسيف وقال نوبت سيفا أو سوطا غير هذا يدين في القضاء لانه نوى ما يحتمل  
كلامه والا مريضه وبينه كذا في محيط السرخسي \* في المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغلامه ان  
لم أضربك مائة سوط فانت حر فمات الغلام قبل ان يضربه ذلك مات حرا وعنه اذا قال والله لا أضربك فلانا تحسين  
اليوم وهو يعني سوطا بعينه فضر به بغيره ومضى الوقت قال بأي شيء ضربه فقد خرج عن البين وبنته باطلة

ت  
٢١ معناه الضرب

كذا في المحيط • ولو حلف على الضرب بالسوط فضرب وقذفه في ثوب لا يبرئ • لا يضر به بصل هذه الشفرة  
او بزج هذا الرمح فتزخ النصل والزج وجعل آخر وضربه به لا يحنث • لا آمن شعرة خلق ثم نبت آخر فسه  
أولا آمن سبعة فنبت آخر حنث كذا في الوجع فذكر دري • ولو قال ان ضرب بك الابد أو أبدا أو الدهر  
ففعل ذلك ساعة يحنث • ولو قال ان لم أضربك شهر افعدى حرفه ذاعلى ترك هذا الفعل بوصف الامتداد  
من حين حلف الى أن يمضي الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحنث وان تركه شهر من حين حلف حنث  
هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري • ولو قال لا امرأه ان لم أضربك اليوم فانت طالق وأراد ان يضربها  
فقال ان من عضوك عضوي فعدي حرف ضربها بالرجل بخشب من غير أن يضع يده عليها لم يحنث •  
ولو قالت ان ضربتني فعدي حرف الحيلة في ذلك أن تبسع المرأة عبد حامى تنق به ثم يضربها الزوج ضربا خفيا  
في اليوم فبهر الزوج وتخل عين المرأة الى جراه كذا في الظهيرية • وان قال وان لم أضرب ولدك اليوم على  
الارض حتى ينشق نصفيك وبالع في ضربه فالاصح أنه لا يحنث كذا في السباع • رجل قال لغيره ان مت  
فلم أضربك فكل عمدا لولتي حرفات ولم يضربه لم يعتقوا • ولو قال ان لم أضربك فمات قبل الضرب حنث  
في آخر جزء من أجزاء حياته • ولو قال لعبد ان لم أضربك حتى أموت او فيما بيني وبين أن أموت فلم يضربه  
حتى مات لا يعتق العبد • رجل أراد أن يضرب ولده خلف أن لا يمنعه أحد عن ضربه فذعه انسان بعد  
ماضيه خشبة او خشبتين وهو يريد ان يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في عينه لان مراده ان لا يمنعه  
أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حنث في عينه كذا في فتاوى قاضي خان •  
والاصل ان حتى للغاية فتحمل عليها ما أمكن بأن يكون ما قبلها قابلا لا امتداد ويكون مدخولها مقصودا  
ومؤثر في انهاء المحلوف عليه فان تعدر وتحمل على لام السب ان أمكن بأن يكون العقد على فعلين أحدهما  
من جهته والاخر من جهة غيره ليصل أحدهما جزاء لا آخر فان تعدر وتحمل على العطف ومن حكم للغاية  
أن يشترط وجوده بالبر فان أقطع عن الفعل قبل للغاية يحنث • ومن حكم لام السب أن يشترط وجود  
ما يصلح سببا لوجود المسبب • ومن حكم العطف أن يشترط وجودهما للبر هكذا في المحيط • ولو قال رجل  
لا آخر ان لم أضربك فمات لا يحنث حتى يضربك فعدي حرفا خبره ولم يضربه بر • وكذا لو قال ان لم أتك حتى  
تغذي أو ان لم أضربك حتى تضربني أو ان لم يغذي أو يضربه فلم يضربه بر • وان قال ان لم ألزمه حتى يقضي  
حتى او ان لم أضربه حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشفع زيد أو حتى ينهي أو حتى يستكي يدي فشرط  
البر الملازمة والضرب الى وقت وجود للغاية فاذا لم توجد بان ترك الملازمة قبل القضاء وترك الضرب قبل  
وجود هذه الاشياء حنث • لان حتى ههنا للغاية لان الملازمة مما يمتد وكذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى  
الجزء اصدق ديانته لا قضا لانه نوى الجواز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم أتك اليوم حتى أنغذي  
عندك أو حتى أضربك أو قال ان لم تأتني اليوم حتى تغذي عندى فعدي حرف شرط البر وجوده ما حتى  
اذا أتاه فلم تغذي ثم تغذي من بعد بلا تراخ فقدر بر • وان لم يغذي أصلا حنث لتعدرا لحل على للغاية كذا في الكافي  
• ولو قال لا امرأه كلما ضربتك فانت طالق فضربها بكفه فوقفت الاصابع متفرقة لا تطلق الا واحدة  
وان ضربها بيده جميعا طلقت فتين كذا في محيط السرخسي • رجل قال لعبد ان لقيتك فلم أضربك  
فامرأتني طالق فرأى العبد من قدر ميل او على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى •  
ان رأيت فلانا لا امرأته فالرؤية على القرب والبعد والضرب في أي وقت شاء الا اذا عني به الفور كذا في المحيط  
في مسائل الرؤية • ولو قال ان رأيتك فلم أضربك فراه والخالق امرئ يض لا يقدر على الضرب حنث كذا  
في الظهيرية • ولو شاجرته امرأه لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فاضرب يده على رأسها  
في الغضب لم يحنث كذا في العناية • اذا حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطل ولا يه في هذا أن يضرب  
كلما شكى اليه بحق وباطل ولا يحمل الضرب في هذا على حال وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى  
ولو شكى اليه فضربه ثم شكى اليه في ذلك الشيء مرة أخرى فليس عليه أن يضربه للشكاية الثانية كذا في المحيط •  
رجل حلف ليضرب فلانا ألف مرة فهذا على ان يضربه مرارا كثيرة • ولو حلف ليقطن فلانا ألف مرة فهو على







٧. فارقته ثوبك

أعطته قبل ان يجي الابن ويسكن معهم ما طلق كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ادعى على آخر انه سرق ثوبه  
فأخذ المذعي عليه ثوب المذعي وقال امرأته طالق \* كذا من طاعة توبه دأسته أم فقد قيل لا تطلق امرأته  
ان لم يكن سرق ثوبه وقد قيل تطلق قضاء اعتبارا للصورة والاول أظهر \* رجل سرق من رجل ثوبا ثم ان السارق  
دفع دراهم الى المسرور منه فجعله المسرور منه وحلف قال النقة أبو القاسم الصغار ان كان الثوب قد ذهب  
من يد السارق فلا شك ان المسرور منه لا يحنث وان كان قائما فلا يقول بأنه حاث خالوا اذا كان الثوب قائما  
فلا شك أنه حاث وان كان قد ذهب من يد السارق فثبت كرم الجواب نوع اشكال \* رجل حلف وقال  
سرق فلان ثيابي أو قال خرق فلان ثيابي وفلان ما سرق الا ثوبا واحدا وما خرق الا ثوبا واحدا فحلف لا يحنث في  
يمينه وقيل يحنث والاول أظهر كذا في المحيط \* سكران حلف فقال لا يحاسبه كان في جيبي خنجر وأربعون درهما  
فأخذتوه هاهنا فانكر والحلف وقال \* اكرام وزد رجيب من جهل وبخ درهم نبوده است جهل غطرتي  
وبخ على فامرأته كذا وقد كان في يمينه في ذلك اليوم أربعون عدلية وخسة عطارفة فأصاب في الاجمال  
واخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفسير حث وان فصل التفسير لا يحنث وان كان في يمينه عطارفة  
وعدايات لو ثبت قيمة العدليات الى العطارفة تسير أربعين عطارفة الجمع وقال \* اكرام رجيب من جهل  
غطرتي نبوده است جندين غطرتي وجندين عدلي فصدق في المبالغ واخطأ في التفصيل قالوا ان عني عين  
العطارفة كان حاشا أصاب التفسير واخطأ وصل او فصل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف ان لا يقرب  
فلان ثوبا ثم دخل الحالف على المحلوف عليه ليلافسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه اوجاه الحالف في البصر  
وسرق دراهم من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه او لمصره دراهم في كفة او دخل عليه للافكاره وضربه  
وأخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصبا بل يكون مارقا يقطع فيه كذا في خزائن المفتين \* واذا  
حلف لا يسرق منه وكابره حث ولو حلف لا يقرب منه أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حث في القصب  
دون السرقة كذا في المحيط \* قال لاخر ١٠ من درمال توحيات فذكره ام وقد كان ثلثت امرأته باجازه  
ورضاها لا يحنث \* قال سماع \* اكراميش ازين كس زازبان ازده درهم زياده كتم فامرأته طالق زن خود وازبان  
زيادت كرد فالصحيح انما تطلق كذا في الوجيز للكردي \* والله أعلم بالصواب

(الباب الثاني عشر في تقاضي الدراهم)

اذا حلف لياخذن من فلان حقه او قال ليقبضن فأخذن نفسه او أخذ وكيله فقد بر في يمينه وان عني ان يسائر  
ذلك نفسه صدق ديانة وقضاء وكذلك لو أخذها من وكيل المطلب فقد بر في يمينه وكذلك لو أخذها من رجل  
كذل بالمال بأمر المديون أو من رجل أحاله المديون عليه فقد بر في يمينه كذا في الذخيرة \* ولو قبض من رجل  
بغير أمر المطلب أو كانت الكفالة والحالة بغير أمره حث في يمينه قالوا اذا اشترى بدينه عبدا يعاقبها  
وقبضه فان كان في يمينه وفاء بالحق فهو قايض لدينه ولا يحنث وان لم يكن فيه وفاء حث ولو غصب الحالف  
مالا بخل دينه بروكذ الواسطة له دنانير أو عروضا كذا في البدائع \* ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوقت  
فأبرأه من المال أو وجهه حث في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا فبرأه قبل الوقت سقطت اليمين ولم يحنث اذا جاء  
ذلك الوقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو قبض الدين فوجده زبوقا أو بهرجة فهو قبض وببر  
في يمينه سواء وقع الحلف على القبض او على الدفع فاما اذا كان مستوقفا فليس هذا قبض لحقه ولو أخذ ثوبا  
مكان حقه ثم وجد به عيبا فرده واستحق كان قد بر في يمينه كذا في الايضاح \* فاذا حلف الرجل  
لا يقبض ماله على غيره فاحل الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء على غيره وقبض ذلك الرجل حث  
في يمينه لانه وكيل الطالب في القبض وان كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنث  
وعلى هذا اذا وكل رجلا ليقبض الدين من المديون ثم حلف ان لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين  
لا يحنث في يمينه وقد قيل ينبغي ان يحنث في يمينه كذا في المحيط \* قال في الاصل اذا حلف لا يفارق غيره  
حتى يستوفي ما عليه فزعمه ثم ان الغريم فرقه لا يحنث ولو كان حلف ان لا يفارق غيره وبقي المسألة  
بحالها يحنث واذا حلف لا يفارق غيره حتى يستوفي ما عليه فقد صدق عليه حيث يراه حتى لا يفوته

ويحفظه

ويحفظه فليس يفارق له وان حال يمينه ماسترة او عمو ومن أعمدة المسجد فليس يفارق له وكذلك  
اذا جلس أحدهما خارج المسجد والاخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس يفارق  
واذا نوارى عنه بجائط المسجد والاخر داخل فهو يفارق وكذلك اذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد  
الحالف والحالف خارج الباب فاعده على هذا الباب \* هذه الجملة من المتقاضي وفي الحيل اذا نام الطالب أو غفل  
عن المطلب أو شغل انسان بالكلام فهرب المطلب لا يحنث في يمينه \* ولو لم يمت ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب  
معه الطالب ولم يمتعه مع الامكان يحنث في يمينه \* وفيه أيضا لو منعه عن الملازمة حتى يقر المطلب لا يحنث  
في يمينه \* واذا حلف لا يفارق غيره حتى يستوفي منه فأخذ به رهنا أو قبض لا حث الا اذا حلف الرهن قبل  
الاقرار وقيمة مثل الدين أو أكثر فيحنث لا يحنث كذا في الذخيرة \* رجل جاء الى باب مديونه وحلف ان  
لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا الجاه المديون ونحوه عن ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل  
ان يأخذ حقه فقد قيل يحنث وقد قيل ان نجاه بحيث وقع في مكان آخر من غير ان يكون منه اخطاء بالاقدام  
ثم ذهب بنفسه لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات \* ولو حلف المديون ليعطين فلانا حقه فأمر غيره  
بالاداء أو حاله وقبض بر في يمينه \* وان قضى عنه متبرع لا يبروان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق ديانة  
وقضاء \* ولو حلف المطلب ان لا يعطيه فاعطاه على أحده هذه الوجوه حث وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين  
في القضاء كذا في الذخيرة \* رجل قال لا آخروا الله لأعطيكم مالاً حتى يقضى علي قاض فوكل وكلا  
خاصه الى القاضي فقضى على وكيل الحالف فهو قضاء على الحالف ولا يحنث بعد ذلك \* رجل قال لغريمه  
واقة لا افارق حتى استوفي منك حتى ثم انه اشترى من مديونه عبد ابذل الدين قبل ان يفارقه ولم يقبض  
الدين حتى فارقته قال محمد رحمه الله تعالى على قول من لا يجعله حاشا اذا وهب الدين منه قبل الفارقة وقبل  
المديون ثم فارقته لا يحنث وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول من يجعله حاشا في الهبة وهو قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى يحنث كذا في الاصل اذا فارقته قبل ان يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد  
عند البائع ثم فارقته حث ولو باعه المديون عبدا ففارقته قبل ان يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد  
ثم ان مولى العبد استحقه ولم يجز البيع لا يحنث الحالف ولو باعه المديون عبدا على انه بائع ففارقته  
وقبضه الحالف ثم فارقته حث ولو كان الدين على امرأته حلف لا يضاها حتى يستوفي حقه منها ففارقها الحالف  
على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء بما عليها من الدين ولو باع المديون بضاعته عبدا أو أمة فاذا هو مدبر  
أو مكاتب أو أمة ولده أو كان المدبر أو ام الولد ففارق المديون ثم فارقته الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الحالف ولو وهب  
الطالب الالف من الغريم فقبلها منه او احل الطالب رجلا له عليه مال بماله على مديونه أو احل الطالب  
الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلب الاول لا يحنث الحالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضي خان \*  
اذا حلف لا يجيب من حقه شيئا ولا يئتيه به أن يعطيه ساعة حلف يريده أن يستقل بالاعطاء حتى لو لم  
يستقل به كافر من المدين حث في يمينه طلب منه او لم يطلب وان نوى الجبس بعد الطلب أو غيره من المدة كان  
كافوا وان حاسبه واعطاه كل شيء كان له لديه وأقر بذلك الطالب ثم قبضه بعد ايام وقال قد بقي لي عندك كذا  
وكذا من قبل كذا وكذا اقتد كذا المطلب وقد كانا جميعا نسيان لم يحنث ان اعطاه ساعتها كذا في الظهيرية \*  
لو حلف أن لا يجبر اذا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى عمره فكافوا كذا في العتابة \* حلف  
ليعطيه في اول الشهر فأدى في النصف الاول بوالا حث \* ولو حلف ليقبض حقه في اول الشهر وآخره يقضى في اليوم الخامس عشر  
والسادس عشر \* حلف ليقبض حقه صلاة الظهر فالتعب وقت الظهر كله \* حلف ليعطين حقه اذا صلى الظهر فله  
وقت الظهر كله \* حلف ليعطين رأس الشهر فاعطاه قبله أو أبرأه ومات الطالب سقطت اليمين عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى فان مات المطلب لا يحنث بالاجماع وكذلك اذا قال ليقبض فلانا ماله وفلان مات قبله  
ولا يعلم لا يحنث وان كان يعلم يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \*  
ولو حلف ليقبض دين فلان اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال عند  
طلوع الشمس او حين تطلع الشمس فله من حين تطلع الى أن تبيض ولو قال وقت الضحوة فن حين تبيض الى

في

هند

٤٧



أن تزول كذا في المحيط • حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين  
كله يحنت كالحلف أن لا يقضى دينه أو ماله فذهب الأقل لا يحنت كذا في الوجيز للكردي • ولو قال  
والله لا أقبض مالي عليك اليوم فتزوج الحائض أمة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يحنت وكذا  
لو شيع المطلوب شجة موصحة فيها قصاص وصالحه على جسمائه كانت قصاصاً ولا يحنت كذا في محيط  
السرخي • قال مجمره الله تعالى إذا قال الرجل لغريمه وله عليه مائة درهم أن اخذتها منك اليوم  
درهما دون درهم فعبدي حر فأخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحنت وكذا لو قبض المائة  
دفعة واحدة فان اخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين يحنت فان وجد في الدراهم المقبوضة زيفاً  
أو تبهرجة فالحنث على حاله لا يرتفع سواء رد واستبدل أو لم يرد ولم يستبدل وكذا لو وجدها  
مستحقة ولو كانت سترة أو رصاصاً ورد واستبدل في اليوم يحنت حين استبدل وإن لم يستبدل لم يحنت • ولو  
قال عبده حر أن اخذت منها اليوم درهما دون درهم فأخذ في ذلك اليوم خمسين حنت حين اخذها وهذا  
استحسان فان لم يأخذ شيئاً في ذلك اليوم لم يحنت • ولو لم يوقت بأن قال عبده حر أن قبضت منها درهما دون  
درهم فقبض خمسين حنت حين قبضها ولو قال أن قبضت منها درهما دون درهم فوزن له خمسين فدفعها إليه ثم وزن له  
خمسين في ذلك المجلس في الاستحسان وهو قول علمائنا الثلاثة رجهم الله تعالى لا يحنت مادام في عمل الوزن فان  
اشتغل بفعل آخر قبل أن يزن الباقي يحنت وقال والله لا أخذ مالي عليك الا ضرباً أو دفعة فوزن له درهما درهما  
ويعطيه بعد أن يفرق في وزنه لم يحنت وإن أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حنت كذا في شرح الجامع الكبير  
للصيرى • ولو قال أن قبضت مالي على فلان شيئاً دون شيء فهو في المساكين صدقة يعني ماله على فلان فقبض منه  
تسعة فوهبها لرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا إذا قال أن لم أقبض مالي عليك ولو  
قال أن لم أقبض الدراهم التي لي عليك فقبض بها دنانير أو عرضاً لم يحنت ويضمن مثل ما وحب ويتصدق بالقبض  
كذا في الظهيرية • ولو قال أن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا فقبض بها عرضاً أو دنانير  
حنث في عيئه كذا في المحيط • ولو قال أن لم أزن مالي عليك فقبض شيئاً من خلاف جنس حقه بما يوزن  
أو بما لا يوزن لا يكون باراً لانه إذا قیده بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فينصرف الى اخص الخصوص فهو  
قبض عين الحق وكذا لو قال أن لم أقبض مالي عليك في كيس فقبض مكان الدراهم دنانير أو عرضاً كان  
حاشاً لما ذكرناه لانه لما بطل عموم اللفظ ينصرف الى قبض عين الحق فان نوى بالوزن الاستيقاض دين فيما بينه وبين  
الله تعالى ولا يصدق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • إذا قال أن لم أقبض منك دراهم  
قضاء بمالي عليك فكذا ثم إن المطلوب استقرض من الطالب درهما وقضاء ثم استقرض من منه ثانياً وقضاء  
ثم وثم حتى صار مستوفياً منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حنت ولو استقرض من منه ثلاثة دراهم فقبضها أياً  
ثم استقرضها مرة أخرى ثم وثم حتى أوفى ماله كله بثلاثة دراهم فقد برى في عيئه ولو حلف ليتزن ماله عليه فأعطاه  
أياه غير موزون حنت ولو أوزن وكيل الطالب برى في عيئه • وكذا لو حلف المطلوب ليتزن ماله عليه فأوزن وكيله  
برى في عيئه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما بجداد دخل تحت اليمين كان فعل  
وكيل كل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل من كل واحد منهما قبل اليمين ثم فعل الوكيلان  
وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما عن عيئه لان التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامت منه من  
كل واحد منهما بعد اليمين بمنزلة انشاء بعد اليمين • هذه الجملة في آخر الجامع • وهذه المسئلة تقول يقول من يقول  
فيما إذا وكل الطالب رجلاً ليقبض دينه ثم حلف أن لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد اليمين ينبغي أن يحنت الحالف  
في عيئه كذا في المحيط • مديون قال لصاحب دينه والله لا قبضين دينك الى يوم الخميس فلم يقبض حتى طلع القمر  
من يوم الخميس حنت في عيئه لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب لانه الغاية إذا لم تكن  
غاية أخرج • ولو قال لا قبضين دينك الى خمسة أيام لا يحنت مالم تقرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى  
قاضي خان • ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئاً في يومه وقبض المبيع  
اليوم حنت وإن قبض المبيع غداً لا يحنت ولو اشترى منه شيئاً بعد اليمين في يومه ثم أفسده أو قبضه فان كانت  
قيمه مثل الدين أو أكثر حنت وإن كانت قيمته أقل من الدين لا يحنت وإن استهلك شيئاً من ماله اليوم فان كان  
المستهلك من ذوات الامثال لا يحنت وإن كان من ذوات القيم فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنت لكن

يشترط أن يقبض أولاً ثم يستهلك فان استهلك ولم يقبضه بأن أحرقه لا يحنت كذا في الظهيرية • مديون قال  
لرب الدين أن لم أقضك ماله غداً فعبدي حر فقبض رب الدين قالوا هذا يدفع الدين الى القاضي فاذا دفع  
لا يحنت ويبرأ من الدين وهو المختار وإن كان في موضع لم يكن هنالك حنت كذا في فتاوى قاضي خان •  
ولو كان رب الدين حاضر الكنة لم يقبل أن يضعه بين يديه بحيث لو أراد أن يقبض تصل يده إليه لا يحنت ويرى  
وكذا لو حلف لا يقبض المقصوب ففعل القاصب هكذا يرى ولا يحنت كذا في الخلاصة • في المتقي ابن جماعة  
قال سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لغريمه والله لا أفرقك حتى تعطيني حتى اليوم ونيته  
أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فغضى اليوم ولم يقارقه ولم يعطه حقه لا يحنت وإن فرقه بعد مضي اليوم  
يحنت وكذلك إذا قال لا أفرقك حتى أقدمك الى السلطان اليوم أو حتى يتخلصك السلطان مني فغضى اليوم  
ولم يقارقه ولم يقدمه الى السلطان ولم يتخلصه السلطان فهو سواء لا يحنت الا بتركه • ولو قدم اليوم فقال  
لا أفرقك اليوم حتى تعطيني حتى ومنى اليوم ولم يقارقه ولم يعطه حقه لم يحنت وإن فرقه بعد مضي اليوم  
لا يحنت كذا في المحيط في الفصل الرابع • إذا حلف لا يتقاضى فلاناً فزومه ولم يتقاضاه لا يحنت كذا  
في الظهيرية • لو حلف رب الدين فقال أن لم أخذ مالي عليك غداً فأمر أن يطالب وحلف المديون أيضاً  
أن لا يعطي غداً فأخذ منه جبراً فلا يحنتان فان لم يمكنه جبراً الى باب القاضي فاذا أحضره برى في عيئه • رجل  
حلف المديون ليوثق حقه يوم كذا أو لياخذ يده ولا ينصرف بغير إذنه فجاء الحالف وقضى الدين في ذلك اليوم  
الا أنه لم يأخذه ولا ينصرف بغير إذنه لم يحنت المديون ولو قال لا ادع مالي عليك وحلف عليه وقدمه الى  
القاضي فقبضه أو حلفه برى في عيئه كذا في الخلاصة • وكذلك لو لم يقدمه الى القاضي ولا زمه الى الليل بر  
كذا في محيط السرخي • ان حلف ليعطيني مع حل المال وعند حله أو حين يحل المال أو حين يحل  
ولانية فهذا يعطيني ساعة يحل فان أخره • من ذلك حنت كذا في المبسوط • حلف ليعطيني يوم كذا  
فاذا قبل اليوم أو وهبه له أو أبرأه عنه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحنت عند أي حنيقة ومحمد رحمه الله  
تعالى ولومات الدائن وقضاءه الى ورثته أو وصيه برى في عيئه والا فهو حانت كذا في الوجيز للكردي • رجل  
حلف بطلاق امرأته أن يعطيه كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب وربما يدفع اليها عند العشاء  
قال إذا لم يحل يوم وليلة عن دفع درهم برى في عيئه كذا في البحر الرائق • حلف لا يخر عن فلان الحق الذي  
عليه شهر فسكرت عن نقاضيه حتى مضى الشهر لا يحنت لانه لم يخر كذا في الفتاوى الكبرى • في فتاوى  
التنقي لو حلف مديونه كذا من روني شي ولم يوقت وقتاً إذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له حنت • ولو  
دخل السوق محتجباً لا يحنت ولو طلبه وهو لم يره فلم يظهر لا يحنت ولو كان رب الدين اثنين جلفاء هكذا وقضى  
دين أحدهما لم يبق اليمين في حقه كذا في الخلاصة • سئل الأوزجندی عن قال لصاحب الدين  
أن لم أقض حقل يوم العيدة فكذلك الجاه يوم العيدة إلا أن قاضي هذه البلدة لم يجعله عبداً ولم يصل فيه صلاة العيد  
لدليل عنده وقاضي بلدة أخرى جعله عبداً وصلى فيه قال إذا حكم قاضي بلدة بكونه عبداً يلزم ذلك أهل بلدة  
أخرى إذا لم تختلف المطالع كما في الحكم بالرضائية كذا في المحيط • وإن حلف ليعطيني كل شهر درهما  
ولانية له وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر يدخل في عيئه وينبغي أن يعطيه فيه درهما قبل أن يخرج وكذلك  
لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذلك لو كان المال عليه غنوماً عند انصلاح كل شهر حلف  
ليعطيني النجوم في كل شهر كان ذلك الشهر الذي حلف فيه النجوم في أعطاه في آخر ذلك الشهر فقد برى في عيئه  
كذا في المبسوط • رجل حلف ليعيد في قضاء ماله عليه فلان فانه يبيع ما كان القاضي يبيع عليه إذا رفع  
الامر إليه كذا في الظهيرية (مسائل متفرقة) من حلف فقال عبده حر أن كان عليك الامانة درهم فكان  
يملك دوغماً لم يحنت وكذا إذا كان عليك مائة درهم لا غير لم يحنت أيضاً ولم يعتق عبده وإن كان يملك زيادة على  
المائة من الدراهم حنت وإن لم يكن له مائة درهم وكان له دنانير حنت وكذا لو كان له عبدة للتجارة أو عرض  
للتجارة أو سواهم من جنس ما يحب فيه الزكاة لم يحنت في عيئه سواء كان نصيباً كاملاً أو لم يكن ولو ملك عبداً  
لخدمة أو مائس من جنس الزكاة كالدور والعقار والعروض لغير التجارة لا يحنت كذا في السراج الوهاج •  
رجل مات وخلف وارثاً وليس له دين على رجل فجاء وارث الميت فخاصم الغريم حلف الغريم أن ليس له



على شيء ان لم يعلم موت المورث ارجو ان لا يحنث وان علم يحنث هو المختار كذا في الخلاصة \* في الاصل اذا حلف ان لا مال له وله دين على رجل مفلس او على رجل يحنث وكذلك لو غصب ماله رجل واستهلكه واقر به او جحد وهو قائم بعينه ولو كان الغاصب مقر او المقصوب قائم بعينه فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه ولو كان له ودعة عند انسان والمودع مقر بها حنث ولو كان عنده ذهب او فضة قليل او كثير حنث وكذلك اذا كان عنده مال التجارة ومال السائمة وان كان له عرض وحيوان غير السائمة لم يحنث استحسانا كذا في المحيط \* لو حلف لا يصالح رجلا في حق يدعيه فوكل رجلا فصالحه لم يحنث وكذلك لو حلف لا يتخاصمه فوكل يتخاصمه لم يحنث ولو قال واقه لا اصالح فلانا فامر غيره فصالحه حنث في القضاء فان الصلح لا عهد فيه كذا في محيط السرخسي \* في باب الحلف على الفعل لغيره بامر او بغير امره \* لا يتحقق هذا الا لفقضي به دينه لا يحنث لانه ليس باخلاق عرفا وقبل يحنث وان نواه حنث وفا لا نه عليه لكن لا يصدق في العرف كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا يستدين فتزوج امرأة لا يحنث وان اخذ الدراهم في سلم يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثامن \* اذا حلف لا يفعل كذا تركه ابدا كذا في الهداية \* وان حلف ليفعلن كذا يبر بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه او ناسيا اميلا او وكلا عن غيره فاذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنث حتى يقع الياس من الفعل وذلك بموت الخالف قبل الفعل فيجب عليه ان يوصي بالكمقارة او بغيره محل الفعل كالحلف لغيره زيدا اوليا كان هذا الرغيف فأت زيدا كل الرغيف قبل اكله يحنث هذا اذا كانت اليقين مطلقة ولو كانت مقيدة مثل لا آكله في هذا اليوم سقطت لقوات محل الفعل قبل مضى الوقت عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* حلف لا يفعل حراما لم يحنث بالنكاح الفاسد وكذا الوطأ البهيمه الا اذا دل الدلالة بان كان الخالف من جهال الراسخين عن معنى خلف الدواب والبهيمه كذا في السراجية \* حلف لا يوصي بوصية فوهد في مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى اباه في مرضه فعتق عليه \* ولو حلف ليهب اليوم مائة درهم فوهد مائة له على آخره بقبضها ولو مات الواهب قبل قبض الموهوب لا يمتكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في فتح القدير \* حلف ان يطيعه فيما يامره به وينهاه عنه فنهاه بعد ذلك عن جماع امرأته فجامع لم يحنث ان لم يكن هنالك سبب يدل عليه \* حلف لا يتخدم فلانا فطاط له قصاصا بجر لم يحنث وان خاطه بلا بجر يخاف الحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال كل مال لي حدي فقال آخر وعلى مثل ذلك لم يحنث الثاني ان يهدي جميع ماله سواء كان أقل من مال الاول او مثله أو أكثر الا ان يعنى به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال أملكه الى سنة فهو هدي فقال الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الابيضاح \* اذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لم يحنث هكذا ذكر المسألة في الاصل قال الا اذا نوى معرفة وجهه فان عني ذلك فقد شدد الامر على نفسه واللفظ يحتمله وهذا اذا كان للصلوف عليه اسم فان لم يكن له اسم بأن ولد من رجل فرأى الولد جاره ولكن لم يسم بعد غلب الجار أنه لا يعرف هذا الولد فهو حنث لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص يشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية \* لو حلف لا يفعل مادام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع فلان ففعله ثانيا لا يحنث كذا في فتح القدير \* حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرايس وأراد به القميص فعمله الى خياط وأمره أن يخطه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر \* في مجموع التوازل رجل أهدى الى رجل شيئا فقال المهدى اليه ان لم أعطك هذا القبا هذه الهدية فكذا ومضى زمان ثم أعطاه عشرة دراهم فصالحا عن ذلك يحنث وقال القاضي الامام لا يحنث مادام القبا باقيا والخالف حيا لو أعطى القبا بعد ذلك برى عينه كذا في الخلاصة \* ان حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر ثم براه مرة أخرى فكتب به لم يحنث وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم أعاده كذا في الخناوي \* حلف لا يتطير الى وجه فلانة فتطير اليها في النقاب قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث ما لم يكن الاكثر من الوجه مكشوفاً حلف لا يتطير الى فلان فرأى من خلف ستر أو زجاجة يستين وجهه من خلفها حنث بخلاف ما لو تطير في مرآة فرأى وجهه حنث لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر \* رجل قال ان رأيت فلانا

فلم أضربه فقرأه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث لانه لم يره \* رجل قال لغيره ان لقيت كذا فلن أسلم عليك ينبغي ان يكون السلام ساعة يلتقاء فان لم يفعل حنث وكذا لو قال ان استعرت دابتك فلم تعرفني ينبغي ان يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الميّن على الفور \* في المتن اذا حلف لا يتطير الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد رحمه الله تعالى ان نظر الى رجله أو يده فلم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس أو على البدن فان رأى على رأسه فلم يره قال محمد رحمه الله تعالى ان رآه وهو لا يعرفه فتعبد رآه وان رآه مسجى شوب يستين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب فتعبد رآه وان لم يستين منه جسده ولا رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فتعبد رآه وان نظر الى صدره وبطنه فتعبد رآه وان رأى أكثر بطنه وصدره فتعبد رآه وان رأى من شيا أقل لا أقل من النصف فلم يره \* وان حلف على امرأتان لا يراها ورأها جالسة او قائمة متقبية فتعبد رآها الا أن ينوى ان يكون على وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء الا أن يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيدين فيه ولو قال ان رأيت فلانا فعبدي حر فقرأه ميتا او مكفنا وقد غطي وجهه قال محمد رحمه الله تعالى يحنث لان الرؤية على الحياة والمات جميعا والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال الحياة كذا في المحيط \* رجل قال لا تحزن ان رأيت فلانا فاعلمك فعبدي حر فقرأه مع هذا الرجل فانه لا يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يعتق عبده \* ولو قال ان رأيت فلانا فم أهلك فعبدي حر والمساءلة بمجالها لا يعتق كذا في فتاوى قاضي خان \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال واقه لا أشهد فلانا في الحيا والمات قال أما المحيا فان لا يشهد في فرح او حزن وأما المات فان لا يشهد جنازته وموته \* رجل قال ان لم أكن رأيت فلانا على حرام فامر أنه طالق فقرأه قد خلا باجنية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحنث لان ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الظهيرية \* رجل قال ١ هزار درم از مال من بدر ویشان داده وهو يريد أن يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فقه قالوا يصدق احتياطا وان كان ذلك طلاقا او عتقا فالايقوع شيء كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الميّن بالصوم والصدقة \* في فوائد شمس الاسلام رجل دفع ثوبه الى قصار وانكر القصار خلف الرجل ان لم أكن دفعته اليك فكذا وقد دفع الى ابنه او تليذه قال ان كان الابن او التليذ في عياله لا يحنث الا اذا عني الدفع اليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين \* رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يدع فلانا يزع على هذه القنطرة فتعنه بالقول يكون بارا \* رجل قال لانه ان تركت كذا تفعل مع فلان فامر أنه كذا فان كان الابن بالغا لا يقدر على منعه بالفعل فتعنه بالقول يكون بارا وان كان الابن صغيرا كان شرطه المنع بالقول والفعل جميعا \* رجل ادعى أرضا في يد صهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتى آخذها فامر أنه كذا قالوا ان خاصمه في كل شهر مرة ولم يترك الخصومة شهرا كاملا لا يكون حاشا ولو قال والله لا ادعه يخرج من الكورة فخرج وهو لا يعلم بذلك لا يحنث وان رآه يخرج فتركه حنث وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا حلف فقال ان كانت هذه الجلة حنطة فامر أنه كذا فاذا هي حنطة وغر لا يحنث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى \* ولو قال ان كانت هذه الجلة الاخنة فكذا وكانت حنطة وغر حنث وان كان الكل حنطة لم يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في الفصلين كذا في الابيضاح \* ولو قال ان كانت هذه الجلة له سوى حنطة او غير حنطة فهو مثل قوله الاخنة كذا في البدائع \* في المتن ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال ان لم أسافر سفر اطول فلا تنه مرة قال ان كانت نيته على ثلاثة أيام فصاعدا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط \* في فتاوى ما وراء النهر سئل أبو نصر الدوبوسي عن حلف ونسي أنه حلف بالله اوبالصيام او بالطلاق قال حلقه بالطلاق الا أن يذكر كذا في التتارخانية \* ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه ان لا يخدمه فهدم المسألة على وجهين (الاول) ان يكون الخادم مملوكا للمالك وانه مشغل على فصول أربعة أحدها ان يطلب منه الخدمة بعد الميّن نصا وصريحا بأن قال اخدمني ففي هذا الوجه يحنث وأنه ظاهر \* والفصل الثاني ان يخدمه بعد الميّن بغير أمره وتركه حتى يخدمه وقد كان يخدمه قبل الميّن بأمره وفي هذا الوجه يحنث ايضا \* والفصل الثالث ان يخدمه بغير أمره وقد كان يخدمه بغير أمره وفي هذا الوجه يحنث ايضا \* الفصل الرابع ان يخدمه بعد الميّن بغير أمره وكان لا يخدمه قبل الميّن أصلا وفي هذا الوجه يحنث ايضا (الوجه

١. يعطى من مالى القدر درهم للفقراء

مطلب  
الحلف على ما لا يملك الذي يبر فيه بالقول







في الجرائق • ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي عن لولاية في اقامة الحدود ولو كان أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين • ولا بد ان يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه فلا يحد الاخرس لو أقر بكتابة أو إشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال ان يدعى شبهة كذا في النهر القائق • ولو أقر أنه زنى بغير سوء أو هي أقرت بأخرس لاحتمال كل واحد منهما كذا في فتح القدير • وكذا لو أقر بظهور مجبوا أو أقرت بظهور رتقاء بأن تحب النساء بأن ارتقاء قبل الحد ولا بد أيضا ان لا يكذبه الاخر حتى لو أقر بالزنى فكذبه أو هي فكذبه فلا حد عليهما عند الامام كذا في النهر القائق • ولا بد ان يكون الاقرار في حالة العصب حتى لو أقر في حالة السكر لا يحد هكذا في الجرائق • والاكرام يمنع صحة الاقرار ويوجب شبهة في حق المرأة كذا في خزائن المفتين • والاقرار ان يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنى أربع مرات في أربعة مجالس المقر كذا في الهداية • وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضي والاول اصح كذا في السراج الوهاج • وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي • واختلاف مجالس المقر بالزنى شرط عندنا كذا في الشئني • فان أقر أربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا في الجوهر النيرة • ولو أقر كل يوم مرة أو كل شهر مرة فانه يحد كذا في الظهيرية • والاختلاف بأن يرده القاضي كلما أقر فيذهب حتى يغيب عن بصر القاضي ثم يجيء فيقر كذا في الكافي • وينبغي للامام ان يزجر المقر عن الاقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتخفيفه كذا في المحيط • فاذا أقر أربع مرات نظري حاله فان عرف أنه صحيح العقل وأنه ممن يجوز اقراره يسأل عن الزنى بما هو وكيف هو ومن زنى وابن زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسي • قيل لا يسأل عن الزمان لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح أنه يسأل لاحتمال أنه زنى في صباه فاذا بين ذلك وظهر زناه سأل عن الاحصان فاذا قال انه محصن سأل عن الاحصان ما هو فان وصفه بشرائطه حكم برجه كذا في التبيين • وان قال المقر است بمحس وشهد عليه اليهود بالاخصان رجم الامام كذا في المحيط • ونذب تلقينه لعلك قبلت أو لمست أو وطئت بشبهة وقال في الاصل لعلك تزوجتها أو وطئت ابنته والمقصود ان يلقنه ما يكون دارنا كما بنا ما كان كذا في الجرائق • وان شهد أربعة على رجل بالزنى فأقر مرة حدة عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحد وهو الاصح كذا في الكافي • هذا اذا كان الاقرار بعد القضاء أما اذا كان قبل القضاء فبسط الحد اتفاقا كذا في فتح القدير • أربعة شهدوا على رجل بالزنى فأقر الرجل بعد شهادتهم ثم أنكر ولم يقر أربع مرات لاحتمال كذا في فتاوى قاضي خان • اذا شهد عليه أربعة بالزنى وقضى بذلك عليه ثم أقر بأربعة اقيم عليه الحد هكذا في الفتاوى القديمة • ولو رجع بصر رجوعه وبه أخذ الطحاوي كذا في الفتاوى • ولو أقر بالزنى بعد الشهادة لا يحد هؤلاء الشهود وان كانوا أقل من أربع كذا في الفتاوى • وان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله كذا في الهداية • والمرأة والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج • وكذا في ظهور الزنى عند القاضي بالبينه والاقرار كذا في فتح القدير • ولو ركب رجل ولم يرجع لم يعرض له ولو ثبت على الزنى ورجع عن الاحصان قبل منه ولم يرجع وجلد كذا في الايضاح • واذا ثبت حد الزنى على رجل بشهادة اليهود وهو محصن أو غير محصن فكما اقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط فأخذه في فوره أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط • وان كان بعد أيام سقط كذا في الفتاوى • والذي والعبد في الاقرار بالزنى كالحكم المأمور كان أو محجورا كذا في المبسوط • ولا تشتراط حضرة المولى في الاقرار وتشتراط في الشهادة لان له طعن اليهود هكذا في خزائن المفتين • وان أقر الخصى بالزنى أو شهدت عليه اليهود حدة • وكذا العنين كذا في فتاوى قاضي خان • الاغنى اذا أقر بالزنى حدة ولو أقر أنه زنى بمجنونة أو صبية مجامع مثلها فاعليه الحد • ولو أقرت أنها زنت بمجنون أو صبي فلا حد عليها كذا في الايضاح • واذا أقر أنه زنى بامرأة لا يعرفها حدة وكذا اذا أقر أنه زنى بفلانة وهي غائبة يحد استحسانا كذا في فتح القدير • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل أقر أربع مرات أنه زنى بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو أقرت المرأة بالزنى بفلان أربع مرات وفلان يقول تزوجتها فلا حد على واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط • وعلم القاضي ليس بحجة في الحد ويجابح الصحابة وان كان القياس يقتضي اعتباره كذا في الكافي

## (الباب الثاني في كيفية الحد واقامته)

اذا وجب الحد وكان الزاني محصنا رجه بالحجارة حتى يموت ويخرج الى ارض فضاء كذا في الهداية • واحصان الرجم أن يكون حرا عاقلا بالغامسا لم يزوج امرأة حرة نكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان كذا في الكافي • فلا يكون محصنا بالخلوة الموحدة للمهر والعدة ولا يكون محصنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا كان قال لها ان تزوجتك فانت طالق لانها تطلق بنفس العقد فجاءه اياها بعد ذلك يكون زنى الا أنه لا يجب به الحد لشبهة اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المسلم مسلمة بغير شهود فدخل بها هكذا في المبسوط • والمعتبر في الدخول الابلاج في القبل على وجه يوجب الفل • وشرط صفة الاحصان فيها عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطئ ينكح صحيح في حالة الرق ثم عقالم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج امه أو صغيرة أو مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج كاتبة ووطئها وكذا الوكيل كان الزوج موصوفا بأحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغمة مسلمة بأن اسلمت قبل ان يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفرق بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي • ولودخل بها بعد الاسلام والعق والافاقه يصير محصنا ولا تشتراط العقبة عن الزنى في هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام السرخسي • ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتد معا والعبادة بالله بطل احصانها فاذا أسلمت لا يعود احصانها حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير • واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم يحد ولا يرجع وكذا لا يحد اذا كان الواجب هو الحد كذا في الفتاوى • ولو زال الاحصان بعد ثبوته بالمجنون والعق يعود محصنا اذا أفاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود حتى يدخل بها مرة بعد الافاقه كذا في الجرائق • وبشئ الاحصان بالاقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين كذا في خزائن المفتين • وان أنكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط فاذا جاءت امرأته بوليقة مدته يتصور ان يكون منه جعل واطنا شرعا هكذا في التبيين • الشهادة على الاحصان كالشهادة على المال ينبت بالشهادة على الشهادة كذا في الايضاح • الزاني لو كان عبدا مسلما لم يحد • فشهد ذميان أنه اعترفه قبل الزنى وقد استجمع سائر شرائط الاحصان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي • امرأة الرجل اذا أقرت أنها امه هذا الرجل فزنى الرجل رجم وان أقرت بالزنى قبل أن يدخل بها ثم زنى الرجل بها لا يحد استحسانا • رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلماء والاختلاف فيه كذا في محيط السرخسي • وينبغي للقاضي ان يسأل الشهود عن الاحصان ما هو فان قالوا فيها وصفا فزوجه امرأته حرة ودخل بها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يكتفي بقولهم دخل بها خلافا لمحمد رحمه الله تعالى واجمعوا على أنه لا يكتفي بقولهم مسها ولمسها واجمعوا على أنه يكتفي بقولهم جامعها وباضعها وفي البقال أنه يكتفي بقولهم اغتسل منها كذا في المحيط • ولو قالوا أنها او قرى بها لا يكتفي بذلك كذا في المبسوط • وفي المسق ابراهيم من محمد رحمه الله تعالى لو خلا رجل بامرأته ثم طلقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها وكذلك لو دخل بها وطلقها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط • وان أتت امرأة في دبرها لا يكون محصنا كذا في المضمرات • ويستحب للامام ان يأمر جماعة المسلمين ان يحضروا لاقامة الرجم كذا في الشئني • وينبغي للناس ان يصفوا عند الرجم كصفوف الصلاة وكلمة رجم قوم فأخروا وتقدم غيرهم فربحوا هكذا في الجرائق والسراج الوهاج • ولا بأس لكل من يرى ان يتعمد قتله الا اذا كان ذا رحم محرم منه فانه لا يستحب له ان يتعمد قتله كذا في فتاوى قاضي خان • اذا وجب الرجم بالشهادة يجب البداية من الشهود ثم من الامام ثم من الناس حتى لو امتنع اليهود عن الاستدعاء سقط الحد عن الشهود عليه ولا يحدون لان امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير • وكذا اذا امتنع واحد منهم كذا في التبيين • وموت اليهود أو أحدهم سقط وكذا اذا غابوا أو غاب أحدهم في ظاهر الرواية •



وكذا يستطاع الحد باعتراض ما يخرج عن أهلية الشهادة كالأوتد أحدهم أو عي أو خرس أو قن أو قذف  
فقد ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء أو بعده قبل إقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الأيدي أو من رضاء  
لا يستطاع الرمي وحضر وارى القاضي ولو قطعت بعد الشهادة امتنع إقامة كذا في فتح القدير •  
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر ما موتهم وغيبهم لا يطل الحد وبه نأخذ كذا في الحاوي القدسي •  
إذا كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي أقيم عليه الحد في الموت والقيية ويطل  
فيمسواهما هكذا في غاية البيان • وأجمعوا على أن في سائر الحدود سوى الرجم لا تجب البسادة  
لأمن الشهود ولا من الامام كذا في الذخيرة • القاضي إذا أمر الناس برجم الزاني وسعهم أن يرجوه  
وان لم يعاينوا أداء الشهادة • وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال هذا إذا كان القاضي قتيها  
عدلا أما إذا كان قتيها غير عدل أو كان عدلا غير قتيها لا يسعهم أن يرجوه حتى يعاينوا أداء الشهادة كذا  
في الظهيرية • وان كان مقرا ابتداء الامام ثم الناس • وبطل ويكفن ويصل عليه • وان كان غير محصن فحده  
مائة جلدة ان كان حر وان كان عبدا جلده تسعين بامر الامام يضربه بسوط لا عقدة عليه ضربا متوسطا بين  
الجرح المبرح وغير المولم ولا يجوز التعدي عن حد قدره الشرع كذا في الكافي • وينبغي ان يقيم الحد  
من يعقل وينظر كذا في الايضاح • الرجل والمرأة في ذلك سواء فان كان كل منهما محصنا رجم أولا فعلى  
كل الملة أو أحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الحد وكذا في ظهور الزاني عند القاضي بالينة  
أو الاقرار كذا في فتح القدير • ويجرد الرجل في الحد والتعزير ويضرب في أزار واحد وكذا في حد الشرب  
في ظاهر الرواية ولا يجرد في حد القذف ولكن ينزع عنه الحشو والفرو وكذا في فتاوى قاضي خان • ولا تجرد  
المرأة الا عن الفرو والحشو وكذا في الاختيار وشرح المختار • فان لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في الفتاوى  
• ونضرب بالينة وان خفيها في الرجم جاز وان تركه لا يضرب كذا في الاختيار وشرح المختار • لكن  
المفترأ حسن ويحضر الى الصدر ولا يحضر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان • ويضرب  
الرجل قائما في جميع الحدود كذا في الاختيار وشرح المختار • ولا يجرد في شيء من الحدود ولا يمسك ولا يربط  
لكنه يترك قائما الا ان يعجزهم فيشد كذا في محيط السرخسي • قد قيل المذ أن يلقى على الارض ويمد  
كما يفعل في زماننا قبل ان يمد السوط فبرفعه الضارب فوق رأسه وقيل ان يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل  
لانه زيادة على المستحق كذا في الهداية • ويضرب متفردا على جميع أعضائه ما خلا الفرج والوجه والرأس  
كذا في الفتاوى • ولا يجمع بين جلده ورجم في المحصن ولا بين جلده ونفي في البكر وان رأى الامام في ذلك  
مصلحة غلبت بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لا حد ولا يحتمل بالزنى بل يجوز في كل جنابة والرأى فيه  
الى الامام كذا في الكافي • وقيل التعزير في النهاية بالحبس وهو أحسن • ويمكن لتقنين من تقيه الى اقليم  
آخر كذا في البحر الرائق • وهكذا في التبين • والمرضى اذا اوجب عليه الحد ان كان الحد رجما يقيم عليه  
للعامل وان كان جلده الا يقيم عليه حتى تماثل أي يبرأ ويصح الا اذا كان مريضا وقع اليأس من برئته فينظر في مقام  
عليه كذا في الظهيرية • ولو كان المريض لا يرجى زواله كالتل او كان خفايا ضعيفا الخلقة فعندنا يضرب  
بعشكال فيه مائة شراخ فيضربه دفعة واحدة ولا بد من وصول كل شراخ الى بدنه ولذا قيل لا بد حينئذ أن تكون  
مبسوطة كذا في فتح القدير • والنساء في إقامة الحد عليها بمنزلة المريضة والخائض بمنزلة الصبيحة حتى  
لا ينظر نحر وجهها من الحيض كذا في الظهيرية • الحامل اذا زنت لا تحدها حالة الحمل سواء كان حدها جلدا  
او رجما لكن تجلس الحامل ان كان ثبت زناها بالينة الى ان تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ترجم حين  
نضع ولدها وهذا هو ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من قاسماتهم يقيم عليها الحد كذا  
في غاية البيان • وان ثبت الحد بالاقرار لا تجلس لكن يقال لها اذا وضعت فارجعي فاذا وضعت ورجعت  
فانها يقيم الرجم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاعه وان لم يكن ينظر الى ان يقطعه ولدها كذا في الظهيرية •  
ولو أطالت في التأخير وتقول لم اضع بعد او شهدوا على امرأة بالزنى فقالت أنا حلي ترى التماس ولا يقبل قولها  
فان قلن هي حامل أجلها حولين قلن لم تلد رجمها كذا في فتح القدير • اذا شهدوا عليها بالزنى فادعت أنها  
عذراء أو ارتقا فتطرت اليها النساء فقلن هي كذلك يدبر أعينها الحد ولا حد على الشهود أيضا وكذا في المحبوب

ويقبل على العذراء والرتقاء والاشياء التي يعمل فيها يقول النساء قول امرأة واحدة قال في الفتاوى  
الولوية والثنى أحوط • كذا في غاية البيان • ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام كذا  
في الهداية • ولا يقيم الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التتارخانية • وكذا لا يقيم القطع عند  
شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج • رجل أنى بقاحشة ثم ناب وأتاب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي  
بقاحشته كذا في الظهيرية

### • (الباب الثالث في الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب) •

الوطئ الموجب للحد هو الزنى كذا في الكافي • فان تخمض سراما يجب الحد وان عكفت فيه النسبة لا يجب  
الحد كذا في فتاوى قاضي خان • والنسبة ما يشبه النساب وليس بثابت وهي أنواع • (شبهة في الفعل)  
وتسمى شبهة اشتباه وهي ان يظن غير دليل الحل دليل وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه دون من لم يشبه  
عليه ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى أنه ظن أنها حلال لم يحد وان لم يدع حد • (شبهة  
في المحل) وتسمى شبهة حكمية وذلك القيام دليل الحل في المحل وامتنع عمله لما منع فتعتبر شبهة في حق الكل  
ولا يتوقف ثبوتها على ظن الحائى ودعواه الحل فالحد يسقط بالتوهم والتسبب يثبت في الثاني ان ادعى الولد  
ولا يثبت في الاول وان ادعاه ويجب مهر المثل في النوع الاول (شبهة في العقد) فان العقد اذا وجد حلالا  
كان او حراما متوقفا على تحريره او مخالفا فيه علم الواطئ أنه محرم او لم يعلم لا يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما اذا نكح نكاحا جمعا على تحريره فليس ذلك بشبهة ويحدان علم بالتحرير والا لا كذا في الكافي •  
قال الامام الاسيحي الأصل أنه متى ادعى شبهة وأقام البينة عليها سقط الحد فيجوز الدعوى بسقط أيضا  
الا أن الاكرام لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الاكراه كذا في البحر الرائق • والشبهة في الفعل في وطئ  
المطلقة ثلاثا في العدة ولو طلقها ثلاثا ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحد بحد اجاعا وأم الولد اذا اعتقها سداها  
والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلاثا في العدة اثبت الحرمة اجاعا ووطئ امة أبيه وامه كذا  
في الكافي • وكذا وطئ جارية بدمه وحدته وان عليها كذا في فتح القدير • وفي وطئ امة زوجته وسببه  
وفي وطئ المراهنة في حق المرتن في رواية كتاب الحدود كذا في الكافي • وهو المختار كذا في التبيين •  
والمستعبر للرجل في هذا بمنزلة المرتن كذا في فتح القدير • وان ادعى أحدهما الظن ولم يدع الاثر ذلك  
لم يحد حتى يقرأ أنهم ما علم بالحرمة كذا في الكافي • ولو كان أحدهما غائبا فاقبال الحاضر علت أنه على  
حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضي خان • وان وطئ امة أخيه او عمه وقال ظننت أنها حرة لم يحد  
وكذا في سائر المحارم سوى الولاد كذا في الكافي • وكذا اذا وطئ جارية ذات محرم من امرأته كذا  
في السراج الوهاج • ولو وطئ الجارية المستعمارة يلزمه الحد وان ظننت أنها حرة لم يحد كذا في محيط  
السرخسي • وكذا لو وطئ الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الوديعه هكذا في السراج الوهاج  
وكذا الرجل اذا زنى بامرأة الاب أو الجدة وان ظننت أنها حرة لم يحد كذا في فتاوى قاضي خان • والمرأة  
لو مكنت من عبدها يحد وكذا رب الدين وطئ جارية المدبون من التركة كذا في الفتاوى • والشبهة في المحل  
في وطئ امة وولده وولده كذا في الكافي • سواء كان ولده حيا او ميتا هكذا في الفتاوى • ثم ان حبلت  
وولدت يثبت التسبب من الاب ولا يجب العقروا لم تحبل فعلى الاب العقروا ولا يثبت الملك له فيها والحد كالاب  
لكن لا يثبت نسبه عند قيام الاب • وفي وطئ المعتدة بالكفائات ووطئ الامه المبيعة في حق  
البائع قبل التسليم كذا في الكافي • وكذا في وطئ جارية مكاتبه او عبده المأذون له وعليه دين يحد بجماله  
ورقبته ووطئ الجارية الموهوبة قبل التسليم في حق الزوج ووطئ الجارية المشتركة بينه وبين غيره هكذا  
في التبيين • اذا اعتق أحد الشريكين الجارية فان ضمن لشريكه ثم وطئها الا يحد وان وطئها الشريك  
يحد وان سعت فان وطئها المعتق يحد وان وطئها الشريك الا تحل بحد كذا في خزائن المفتين • وكذلك  
الجواب فيما اذا كان جميع الامة وقد اعتق نصفها ثم وطئ بعد ذلك لاحد عليه في قولهم جميعا كذا في المحيط •  
• واذا اعتق أمته وهو يوطئها ثم نزع وعاد في ذلك المجلس لا يحد كذا في خزائن المفتين • ولو ارتدت المرأة

مطلب

اذا تاب عن الفواحش  
لا يرفع امره الى القاضيقوله خذاجا في القاموس  
الحداج النقصان ورجل  
يحدج اليد ناقصا



والعياذ بالله وحرمت عليه او حرمت بجماع اثمها او ابتها او بطاوعة ابن الزوج ثم جامعها وقال علمت أنها  
على حرام لاحد عليه وكذا لو تزوج خسا في عقد او تزوج الخامسة في نكاح الاربع او تزوج باخت امرأته  
او ابنتها خاتمها وقال علمت أنها على حرام او تزوجها متعة لا يجب الخذف في هذه الوجوه وان قال علمت أنها على  
حرام كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وطئ رجل من الغائبين جارية من المغنم قبل الفسخ بعد أن خرجت  
الغنم إلى دار الاسلام فلا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام وكذلك ان كان في دار الحرب أيضا كذا في  
السراج الوهاج \* والشبهة في العقد وطئ محرمة تزوجها فانه لا حد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولكن يوجب عقوبة ان علم بذلك وعندهما يحدان علم بالحرمه وان لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي \* وبه أخذ  
الفتيحة أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* قال الاسيحي والصحاح قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى كذا في التمر الفائق \* ومنكوحه القير ومعدته ومطلقة الثلاث بعد التزوج كالحرم  
وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلاشهود او بلاولي فلا حد عليه اتفاقا لتمكن الشبهة عند الكل وكذا  
اذا تزوج أمة على حرة او تزوج بجوسية او أمة بلا إذن سيدها او تزوج العبد بلا إذن سيده فلا حد عليه  
اتصافا كذا في الكافي \* اذا كان الوطئ بملك النكاح او بملك عين والحرمه بعرض أمر فذلك لا يوجب  
الحد وهو الحائض والنفساء والصائغ والمحرمة والموطوءة ونسبه والتي ظاهرها أو أكي منها وكذلك الأمة  
المملوكة اذا كانت محترمة عليه بسبب الرضاع او الصهرية او باعتبار ان ذات محرم منها في نكاحه او هي  
بجوسية او مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمه كذا في المحيط \* استأجر امرأة ليرتق بها وليطأها وقال  
خذى هذه الدراهم لا طأها أو قال مكنتي بكذا ففعلت لم يحد وزاد في النظم ولها مهر مناهل ويوجبان عقوبة  
ويحبسان حتى يتوبا أو لا يحدان كالأوطأها ما لا يغير شرط بخلاف ما إذا قال خذى هذه الدراهم لا تتع بك  
لان الأمة كانت سبب الاباحة في الاستدانة فثبت شبهة كذا في التمر الفائق \* ولو قال امهرتك كذا لا يحد  
لم يجب الحد كذا في الكافي \* جارية الرجل اذا جئت جناية عند أم زنى بها أو جناية لا حد عليه عند  
الكل وان كانت الجناية خطأ فزنى بها أو جناية لا حد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه الحد اختار مولاها  
الدفن او القداء وقال صاحبها ان اختار الدفن لا حد عليه وان اختار القداء عليه الحد \* اذا قبل الرجل  
أجنبية عن شهوة او نظر إلى فرجها شهوة ثم تزوج بآتمها او ابتها فدخل بها لا حد عليه وان قال علمت أنها على  
حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يطل احصائها بهذا الوطئ حتى يحد فاذقه كذا في فتاوى  
قاضي خان \* اذا قبل الرجل أم امرأته او ابنتها او قبلت المرأة ابن زوجها أو أباها حتى حرمت عليه ثم زوجهها  
وطئها لا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام هكذا في التمار خاتمة \* في الاصل لا يؤخذ الاخرى بحد  
الزنى ولا بتبني من الحدود وان أقر به بإشارة أو كناية أو شهدت به النهود عليه والذي يجب ان يحد في حال  
اذا فقه أخذ بالحد فان قال زنى في حال جنون لا يحد كالبائع اذا قال زنى وأما صبي كذا في المحيط \*  
من زنى في دار الحرب اوقى دار البني ثم خرج البني لا يقيم عليه الحد كذا في الهداية \* لو دخلت سرية دار  
الحرب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا أمير العسكر لا يقيم الحد ودوا القصاص كذا في الكافي \* وان كان الخليفة  
قد عزب نفسه أو أميره صر كان يقيم الحد على أهل عزب المجندين قيم الحدود والقصاص في دار الحرب وهذا اذا زنى  
بالعسكر فاما اذا لحق بأهل الحرب وفعل ذلك لا يقيم عليه الحد \* قالوا وانما يقيم هذا الأمير الحد في عسكره  
اذا كان يأمن على الذي يقيم عليه الحد ان لا يرتد ولا يلحق بالكفار وأما اذا كان يخاف عليه الارتداد والحقاق  
فانه لا يقيم عليه الحد حتى يتصل عن دار الحرب ويصير في دار الاسلام كذا في الظهيرية \* الذي اذا زنى  
بغير تبني سائمة يجب الحد على الذي بالاجماع كذا في القباية \* وهكذا الوطئ بهن لم يحد كذا في فتاوى  
قاضي خان \* لا حد على المستامن والمستامنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا على الاحد القذف  
ولو سكت مسألة او ذميه من مستامن فعدت أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحت المسئلة الذميه وعند محمد رحمه الله  
تعالى لا حد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حد واجبا كذا في القباية \* الذي اذا زنى ثم أسلم  
ان ثبت ذلك عليه باقراره او بثبوت هامة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت به هامة أهل الذمة فأسلم لا يقيم عليه  
الحد كذا في البحر الرائق \* ان زنى صحيح بمجنونة او صغيرة بجامع مثلها حد الرجل خاصة وعدها بالاجماع

كذا في الهداية \* وكذا اذا زنى سائمة يجب عليه الحد هكذا في محيط السرخسي \* اذا زنى صبي  
او مجنون بامرأة عاقلة وهي مطاوعة فلا حد على الصبي والمجنون بلا خلاف وهل تحد المرأة فعل قول علمائنا  
رحمهم الله تعالى لا تحد واذا زنى بصبيته فلا حد عليها وعليه المهر ولو أقر الصبي بذلك لا يلزمه شيء باقراره ولو زنى  
صبي بامرأة بالغة فذهب عذوبتها وهي مكرهه فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة وأما الصبيبة  
اذا دعت ميلا إلى نفسه فذهب عذوبتها وعليه المهر والامة اذا دعت ميلا فزنى بها ضمن المهر كذا في الذخيرة  
\* ولو مكنت نفسها من السائمة لا يجب عليها الحد كذا في محيط السرخسي \* من أكرهه السلطان حتى  
زنى فلا حد عليه وصكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يقول يحد ثم رجع فقال ولا يحد وان أكرهه غير  
السلطان قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يحد كذا في فتح القدير \* وعليه الفتوى كذا في السراجية \*  
المرأة لو أكرهت فمكنت لم تحد بالاجماع ومعنى المكرهه أن تكون مكرهه الى وقت الابلاج أما لو أكرهت  
حتى اضطربت ثم مكنت قبل الابلاج كانت مطاوعة كذا في خزائن الفتاوى \* لو زنى مكره مطاوعة تعد  
المطاعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* ثم الاصل أن الحد متى سقط عن أحد الزانيين للشبهة  
سقط عن الآخر للشركة كما اذا ادعى أحدهما النكاح والآخر ينكر ومتى سقط لقصور الفعل فان كان القصور  
من جهة سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما اذا كانت صغيرة بجامع مثلها او مجنونة او مكرهه او نائمة  
وان كان القصور من جهة سقط عنها جميعا كذا في السراج الوهاج \* اذا وطئ الرجل أم ولد ابنه فقال  
علمت أنها على حرام لا حد عليه ولو تزوج الرجل بامرأة أبيه بعد موت الاب فوالت منه قال الفقيه أبو بكر  
البلخي ان أقر بالوطئ أربع مرات في مجالس مختلفة حد اجبا ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه أبو الليث هذا  
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه تأخذ \* رجل زنى بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال أهل المدينة حد  
وقال أهل البصرة يعزروا ولا يحد \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه تأخذ \* رجل زنى بجارية مملوكة  
وقتلها بالجماع ذكروا في الاصل أن عليه قيمتها ولم يذكروا فيه خلافا فذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي  
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه القيمة والحد أيضا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه  
وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو زنى بالمرأة فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع كذا في التبيين  
ولو زنى رجل بمجزة ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانها وجبا يسبين مختلفين كذا في الظهيرية \*  
ان وطئ أجنبية فيادون الفرج لا يحد لعدم الزنى ويعزر \* ولو وطئ امرأة في دبرها ولا يفلح لم يحد عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعزروا بوضع في السجن حتى يتوب وعندهما يحد حد الزنى فيجلدان لم يكن محصنا  
ويرجم ان كان محصنا ولو فعل هذا بعده أو أمته او زوجته بنكاح فصح أو فاند لا يحد اجبا كذا في الكافي  
\* ولو اعتاد الاواطاة قلة الامام محصنا كان او غير محصن كذا في فتح القدير \* لا حد على والطي البهيمه عندنا  
كذا في الكافي \* ومن زنى البهيمه غير امرأته وقالت النساء انها زوجتك فوطئها لا حد عليه وعليه المهر  
لان الانسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في أول الوطئ الا بالخيار وخبر الواحد يكفي في أمور الدين  
وفي المعاملات ولهذا اذا جاءت جارية وقالت بعثني مولاي اليك هدية يحل وطؤها اعتمادا على قولها ويثبت  
نسب الولدان جاءت به المزفوفة ويجب عليها العدة ولا يحد فاذقه هكذا في غاية البيان \* رجل وجد على  
فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأتان قديمتان فقام على وجدها في فراشه وقال ظننت انها امرأتى قالوا لا يقبل  
قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضي خان \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو ان رجلا وجد في بيته امرأة  
فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان اعنى كذا في السراج الوهاج \* ولو أن الاعنى دعا امرأته  
فأجابته امرأته غير الخاتمها قال محمد رحمه الله تعالى عليه الحد ولو أجابته فقالت أنا فلانة تعنى امرأته فقام معها  
لا يحد ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل أحل جارية لغيره فوطئها ذلك الغير  
لا حد عليه كذا في محيط السرخسي \* السكران اذا زنى يحد اذا صحا هكذا في السراجية \*  
\* اذا كان البيع فاسدا فوطئ المشتري قبل القبض او بعده لا حد عليه ولو باع جارية على أنه بالخيار ووطئها  
المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمه ولم يعلم كذا في فتاوى قاضي خان \*  
قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعا ولو زنى

مطل  
لوزنى مجزة فقتلها



بها ثم غصها وضمن قيمتها على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يسقط الحد كذا في المحيط • رجل استلقى على قضاة فقامت امرأته وقعدت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليها الحد كذا في الظهيرية • إذا زنى بأمة ثم اشتراها كذا في ظاهر الرواية أنه يحد عندهم جميعا وكذلك إذا زنى بجمرة ثم تزوجها هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الحدود • وإذا زنى بالحرأة ثم خال اشترتها لا حد عليه مائة كانت حرأة أو أمة وإذا زنى بأمة ثم خال اشترتها وصاحبها قبلها بخيار وقال مولاها كذب لم يبعها قال لا حد عليه وكذلك لو قال اشترتها بوصف إلى أجل كذا في المحيط • والحرأة إذا زنت بعد ثم اشترتها فأنه يحد بها جميعا كذا في فتاوى قاضي خان • زنى بأمة ثم ادعى أنه اشتراها شراء قاسدا أو وجوها وكذبه صاحبها وشهد الشهود أنه أقرب بالزنى ثم ادعى عند القاضي هبة أو بيعا دعى عنه الحد كذا في محيط السرخسي • ولو زنى بكبيرة فاقضها فان كانت مطاوعة لمن غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الاقضاء لرضاها به ولا مهر لها ولو جوب الحد • وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه في الاقضاء ويجب العقرون كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها ثم ينظر في الاقضاء فان لم تستسكن بولها فطهيرة المرأة كالمسكينة وان كانت تستسكن بولها حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها ثم ان كان البول يسفك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستسكن فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند أبي حنيفة ولبي يوسف رحمهما الله تعالى وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كانت تستسكن بولها لم تملك الدية ولما ركبا فلا حد عليه برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كانت تستسكن بولها لم تملك الدية ولما ركبا فلا حد عليه وان كانت لا تستسكن ضمن الدية ولا ينجم المهر عند أبي حنيفة ولبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في التبيين • لو أذهب بصر أمة بالوطي لا يجب الحد بخلاف ولو كسر نخاعها بالوطي يجب الحد ونصف القيمة وان كانت حرية يجب الحد والدية بخلاف هكذا في القنانية • كل شيء منه الامام الذي ليس بقوة امام عا يجب به الحد كالزنى والسرقة والشرب والقذف لا يؤخذ به الا للقصاص والمال فانه اذا قتل انسانا او اثلث مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالسلطان منعه فيقدر على استيفائه فأما الحد فواجب كذا في الكافي

#### (الباب الرابع في الشهادة على الزنى والرجوع عنها)

ولا تقبل الشهادة على الزنى الا شهادة أربعة احرار مسلمين كذا في شرح الطحاوي • ان شهد على الزنى أقل من أربعة بأن شهدوا احد او اثنان او ثلاثة لا تقبل الشهادة ويحد الشاهد حد القذف عند علماءنا رحمهم الله تعالى وإذا حضر أربع مجلس القاضي يشهدوا على رجل بالزنى فتشهد واحد او اثنان او ثلاثة وامتنع الباقي فان الذي شهد يحد حد القذف عند علماءنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط • ولو شهد ثلاثة منهم على الزنى والرابع قال رأيتهما في لحاف واحد فانه لا يحد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه الا اذا كان قال في الاستدعاء شهد أنه قد زنى بها ثم فسر الزنى على ما ذكرنا حينئذ يحد كذا في شرح الطحاوي • واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا وامتنعوا فزنى لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في الكافي • وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا اربعة في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهد فالشهادة جائزة وان كانوا اربعة من المسجد فدخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضي خان • اذا شهد شاهدان على رجل بالزنى وشهد آخران على اقربا الرجل بالزنى لا حد على المشهود عليه ولا على الشهود وان شهد ثلاثة بالزنى وشهد الرابع على الاقربا بالزنى فعلى الثلاثة الحد كذا في الظهيرية • وان شهدوا أنه زنى بأمة لا يعرفونها لم يحد كذا في الهداية • فلو خال المشهود عليه المرأة التي رأى نحوها معي ليست زوجتي ولا أمي لم يحد ايضا لان الشهادة وقعت غير موجبة للحد وهذا اللفظ منه ليس اقرا كذا في فتح القدير • أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بأمة لا يعرفها ثم خالوا بثلاثة لا يحد الرجل ولا الشهود • أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بهذه المرأة فتشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا استصا • ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فتشهد اثنان منهم

انه زنى بهذه المرأة في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم أنه زنى بها في هذا البيت الاخر من الدار ولا تقبل شهادتهم • ولو شهد أربعة على رجل بالزنى فتشهد اثنان منهم أنه زنى بها يوم الجمعة وشهد آخران منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهد اثنان منهم أنه زنى بها في غلوة الدار وشهد آخران أنه زنى بها في سفل هذه الدار وشهد اثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان هذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل الاخر فانه لا حد على المشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضي خان • اذا شهد أربعة أنه زنى بها بالبصرة وقت طلوع الشمس في اليوم القلاني من الشهر القلاني من السنة القلانية وأربعة على أنه زنى بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهم كذا في النهر الفائق • ولو شهد اثنان أنه زنى بها في زاوية هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى منه حد الرجل والمرأة استصا • ولو شهدوا أنه لا يحد الا ان يكون ابتداء الزنى في زاوية وانتهى في أخرى وهذا اذا كان البيت صغيرا بحيث يحتمل ما قلنا أما اذا كان كبيرا فلا • فان شهد أربعة على رجل بالزنى فتشهد كل واحد منهم أنه زنى بثلاثة قبل شهادتهم وتقبل شهادتهم كل واحد منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي • ولو شهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فانه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا اذا شهد الاخران على ساعة أخرى لا يمكن التوفيق بينهما بأن شهد اثنان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة أو شهد الاخران على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يتعد الزنى الى تلك الساعة أما اذا ذكر الاخران ساعة بعد الزنى الى تلك الساعة فتقبل الشهادة • قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل أربعة شهدوا على رجل بالزنى فتشهد اثنان أنه استكرهها وشهد اثنان انهما طأوا عنه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدرا عنهم الحد جميعا يعني الرجل والمرأة والشهود • ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة انهما طأوا عنه وشهد الرابع انه استكرهها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقام الحد على أحدهم هكذا في المحيط • ولو شهد ثلاثة على الاستكره واحد على المطاوعة فلا حد على واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي • اذا شهد أربعة على رجل بالزنى واختلفوا في المرأة المزني بها وفي المكان وفي الوقت بطلت شهادتهم ولكن لا حد على الشهود عندنا كذا في المبسوط • وان اختلفوا في النوب الذي كان عليه او عليها حين الزنى وفي لونه او في طول المزني بها وقصرها او في جنسها او في الهام لبصر لانهم اختلفوا فيما لا يحتاجون الى ذكره وكذا لو شهد اثنان أنه زنى ببغاء وآخرون أنه زنى بسمر الان الذين يشابهان فلم يكن اختلاف في الشهادة بخلاف البغاء والسوداء • شهد اثنان أنه زنى بمسبية وآخرون بغير اسانية واثنان بكوفة وآخرون بصيرة واثنان بجمرة وآخرون بأمة واثنان ببالغة وآخرون بالتي لم تبلغ لم تقبل كذا في الترتيبي • واذا شهد أربعة أنه زنى يوم الثور بمسبية بثلاثة وشهد أربعة أنه قتل يوم الثور بالكوفة فلان لم يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنى فان حضر أحد الفريقين وشهدوا بحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الاخرون فتشهد الاخرين باطلا ولا يقام الحد على شهود الزنى وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط • ان شهدوا على رجل أنه زنى بثلاثة وهي غائبة فانه يحد كذا في فتح القدير • ان شهد أربعة على امرأته بالزنى فنظر اليها النساء فقتلن هي بكر لا حد عليها ولا على الشهود كذا في الكافي • وكذا اذا قتلن هي زنا أو قرنا كذا في فتح القدير • واذا شهدوا على رجل بالزنى وهو محبوب فانه لا يحد ولا يحد الشهود ايضا كذا في التبيين • أربعة شهدوا على رجل بالزنى فوجدوه محبوبا بعد الرجم فالدية على الشهود ولا حد وان كانت امرأته فنظر اليها النساء بعد الرجم فقتلن عذراء أو زنا فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم • أربعة شهدوا على رجل فتشهد أربعة على الشهود أنهم هم الذين زنا بها لا تقبل شهادة أحدهم ولا يقام الحد على أحد للشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الشهود الاولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعة عدول فصاروا فسقة ولو قال الفريق الثاني انهم زنوا بها وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا بالزنى آخر لا بالزنى الذي شهد به الفريق الاول كذا في محيط السرخسي • ولو شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنى وشهد أربعة آخرون على الشهود بأنهم هم الذين زنوا بها وشهد أيضا أربعة آخرون على الفريق الثاني من الشهود بأنهم هم الذين زنوا بها لا حد على الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى



وعند هاجد الرجل والمرأة والفرق الاوسط من الشهود كذا في التبيين • ولولم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنى ولكن شهد بعضهم على بعض بأنهم محدودون في قذف والمساءلة بما لا يحد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في محيط السرخسي • ولو شهدوا على الزنى والشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف أو عيان فأنه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي • وان شهد أربعة على رجل بالزنى وأحد منهم عبيد أو محدودون في قذف فأنهم محدودون ولا يحد المشهود عليه كذا في الهداية • ولو أعتق العبد فأعاد واحدة أو اثنتين وكذا العبيد إذا شهدوا وحدهم أو أعتقوا وأعادوا واحدة أو اثنتين بخلاف الكفار إذا شهدوا على مسلم ثم أعادوا وعن محمد رحمه الله تعالى لو ضرب بعض الحد فوجد أحد منهم عبيد أو أربعة أخرى لا يحد لأن ذلك الحد قد بطل كذا في العتبية • ولو كان أحد الشهود الأربعة مكاتباً أو أمياً أو أعمى حدوا جميعاً سوى الصبي • فان علم ذلك بعد أن أقيم الرجوع على المشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وان كان الحد جلدًا ضربوا الحدان طلب المشهود عليه وأما ريش الضرب فهو هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الإيضاح • معتق البعض كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط • ان شهدوا وهم فساق أو ظهر أنهم فساق لم يحدوا كذا في الكافي • ولو ادعى المشهود عليه أن أحد الشهود عبيد أو محدود في قذف أو كافر فأنه حر كذا في التتارخانية • رجل قذف رجلاً بالزنى ثم شهد القاذف مع ثلاثة نفر أنه زان ينظر أن كان المقذوف قد قدمه إلى القاضي ثم شهد لم يقبل وان كان لم يقدمه قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أربعة شهدوا على رجل بالزنى وهو غير محصن وضربه الامام ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيداً أو كفاراً أو محدودين في قذف وقد مات من الجلد أو برحته السباط قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط • اذا حد بشهادة شهود جلد فخرجه الحد أو مات منه لعدم احتماله إياه ثم ظهر أن بعض الشهود عبيد أو محدود في قذف أو كافر فأنهم محدودون بالاتفاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير • أربعة شهدوا على الرجل بالزنى وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنى والاحصان فرحمه الامام ثم وجد أحد الشهود عبيداً أو مكاتباً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالإجماع • ولو ظهر أن الشهود فساق فلا ضمان على القاضي • أربعة شهدوا على رجل بالزنى فزكاهم نفر وقالوا أنهم أحرار مسلمون عدول ثم ظهر أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في القذف ان بقي المزكون على تزكيتهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا اخطأنا فلا ضمان عليهم عندهم جميعاً ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعاً • فاما اذا رجعوا عن التزكية وقالوا كما عرفناهم عبيداً أو كفاراً أو محدودين في القذف إلا أننا بعدنا التزكية مع هذا اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال • وهذا اذا ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف فاما اذا ظهر أنهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا عرفناهم فسقة إلا أننا بعدنا التعديل فأنهم يضمنون وهذا اذا قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول فاما اذا قالوا عدول لا غير ثم ظهر أن الشهود عبيد لا ضمان عليهم كذا في المحيط • ولا فرق في هذا بين ما اذا شهدوا باللفظ الشهادة فقالوا شهدناهم أحراراً أو أخبروا بأن قالوا هم أحرار كذا في النهاية • لا ضمان على الشهود ولا يحدون حد القذف كذا في الكافي • أربعة شهدوا على رجل بالزنى ثم أقروا عند القاضي أنهم شهدوا بالباطل فعليهم الحد فان لم يحدهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنى جازت شهادتهم وأقيم الحد على المشهود عليه بشهادتهم ويدعون الفرق الاول حد القذف كذا في المبسوط • اذا رجع الشهود بعد الجرح بالجلد والموت بالجلد لا يضمنون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلاً لا ضمان الارش ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون ارش الجراحة ان لم يمت المحدود والدية ان مات كذا في غاية البيان • أربعة شهدوا على غير محصن فجلد القاضي فخرجه الجلد ثم رجع أحداهم لا يضمن الراجح ارش الجراحة وكذا ان مات من الجلد لا ضمان على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا على الراجح ولا على بيت المال وعندهما يضمن الراجح كذا في السراج الوهاج • ولو كان حده الجلد فجلد بشهادتهم ثم

رجع واحد منهم حد الراجع وحده بالإجماع كذا في التبيين • اذا ضرب وبقي سوط فرجع واحد من الشهود ضربوا جميعاً حد القذف ويدعون المشهود عليه ما بقي من الحد ولو رجع الناس والشهود فلم يمت حتى رجع بعضهم حد الشهود حد القذف كذا في فتاوى قاضي خان • ان شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنى لم يحد فان جاء الاصول وشهدوا على ذلك الزنى بعينه لم يحدوا ولا يحد الفروع والاصول كذا في الكافي • وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا في خزائن المقتنين • ان شهد أربعة على رجل بالزنى بثلاثة وأربعة أخرى شهدوا على زناه بأمرأة أخرى فرجعهم فرجع القريشان ضمنوا دية اجماعاً وحدوا القذف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي • لو شهد أربعة بالزنى والاحصان ثم رجع واحدان رجع قبل القضاء حد الراجع في قولهم حد القذف ويحد الباقرن عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الراجع في قولهم وحد الباقرن عند أبي حنيفة وأبي يوسف الا تخروا رجوع بعد القضاء والامضاء حد الراجع ولا حد على الباقرن في قولهم وعلى الراجع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان • وكذا كل راجع واحد حد وغرم ربع الدية كذا في الكافي • ولو رجعوا جميعاً بعد القضاء والامضاء حدوا جميعاً عندنا والدية في أموالهم كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قذف رجل هذا المرحوم لا يحد القاذف لما ذكرنا رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل في حق غيره كذا في المحيط • شهدوا بالعتق والزنى فرجعهم ثم رجعوا ضمنوا القيمة للمولى والدية للورثة وحدوا كذا في التتارخانية • ولو رجعوا عن العتق لم يضمنوا شيئاً لان شهود الاحصان لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المقتنين • ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد مضى الحد على المشهود عليه بشهادة من بقي كذا في الإيضاح • ان شهد خمسة على رجل بالزنى والاحصان فرجعهم ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر غرم ربع الدية ويحدان جميعاً كذا في المبسوط • وكل راجع واحد بعد هجره ربع الدية وان رجع الخمسة معاً غرموا أخماساً كذا في الحاوي القدسي • في المتني خمسة شهدوا على رجل بالزنى وهو غير محصن فجلده القاضي الحد ثم وجد أحد الخمسة محدوداً في القذف أو عبيداً ثم رجع الشهود الأربعة يحد هؤلاء الشهود ولا يحد الذي وجد عبيداً أو محدوداً في القذف لانه قاذف وقد شهد على المقذوف أربعة بالزنى وحد • وفيه أيضاً شهد أربعة رجال واربع نسوة على رجل بالزنى وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا جميعاً ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلورجعوا قبل أن يضرب الحد حد الرجال والنساء جميعاً كذا في المحيط • ولو رجعهم بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهم فلورجع ثالث غرموا ربع الدية ويحد الراجعون في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلو شهد الراجعون على رقب أحد الباقرين يجب ربع الدية في بيت المال فان رجع اثنان من الستة وشهدوا على رقب اثنين من الباقرين جازو ربع الدية على الراجعين وربع في بيت المال ولو شهدوا على رقب ثلاثة لم يجوز ولو رجع شهادة غنائة نفر زنى واحد أو كل أربعة زنى على حدة ثم رجع أربعة منهم فلا ضمان ولا حد فان رجع الخامس غرموا ربع الدية بينهم ويحدون في قولهم كذا في خزائن المقتنين والعتبية • ولو رجع القاضي بثلاثة أو رجل واحد أو اثنين فان قال ظنفت أنه يجوز فعلى بيت المال وان قال علمت أنه لا يجوز فعليه ولو رجعه بالافرار مرة لا يضمن بكل حال كذا في العتبية • ان قال الشهود للرجل والمرأة في غير مجلس القاضي شهدا انكازا نسياناً وقد موها إلى القاضي وشهدوا به عليهم ما قالوا انهم قد قالوا للنساء هذه المقالة قبل ان يرفعوا اليك ولنا بذلك ينة لم تقبل شهادتهما على ذلك ولم تسقط شهادتهما وحد الرجل والمرأة كذا في المبسوط • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل شهد عليه أربعة من فيه واخوته أو بنى عنه بالزنى وهو محصن والشهود عدول فقتل القاضي عليه بالرجم فانه يأمر الشهود اذا أراد رجعه ان يبدوا بالزنى فان رجع هؤلاء الاولاد بأباهم فلم يصيبوا مقتله ورجم الناس بعد ذلك وأصابوا مقتله ثم رجع واحد من الشهود عن شهادته غرم الراجع ربع الدية ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين ورثة المرحوم وبين هذا الراجع فرفع عنه قدر حصته وبغرم الباقي ان كان نصيبه لاني ربع الدية قالوا انما يقرم الراجع ربع الدية اذا قال له الذين لم يرجعوا ان أبانوا زنى كما شهدنا فأبنا ذلك ولم نره فشهدت سياطل وكان الضمان واجبا في هذه الحالة باتفاق الكل واما اذا قال له الباقرن رأيت معازني الأب وكذبت في الرجوع لا يغرم الراجع ويجب



حد القذف على هذا الرابع عند علمنا الثلاثة الا ان الذين شهدوا معه يشكرون وجوب حد القذف على  
اشبه الرابع فلا يكون لهم ان يخاصموه في ذلك فبعد ذلك ينظر ان كان للمرجوم والد أو جنة أو ولد آخر غير  
الشهود كان له ان يخاصم الرابع في الحد وان لم يكن للمرجوم ولد آخر ولا والد ولا جنة وكان لبعض الشهود  
ولد ينظر ان كان ذلك ولد الرابع لم يكن له ان يخاصم أباه في الحد وان كان الولد واحد من الذين لم يرجعوا  
كان له حق استيفاء الحد من الرابع الذي ذكرنا اذا كان الشهود رجوعا المشهود عليه ولم يقتلوه  
فأما اذا رجعوا وقتلوه ثم رجع واحد منهم عن شهادته ولا وارث للثابت غير هؤلاء الشهود فالمسألة على ثلاثة  
أوجه اما ان قال السابقون الرابع كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك او قالوا كان الاب نائبا  
ولكنك لم تر زناه أو لا ندري انك رأيت زناه أم لا وقد شهدت بالباطل او قالوا لم يزن الاب وقد كذبت في قولك  
انه زان في الوجه الاول لم يغرم الرابع شيئا من دية الاب ولا يحرم عن الميراث وفي الوجه الثاني غرم  
الرابع ربع الدية ويحرم عن الميراث ولا حد عليه وان أقر على نفسه بحد القذف الا ان السابقين صدقوه  
عن القذف والحق لهم لم يعدوهم حتى لو كان سواهم من ذكرنا قبل هذا الاستوفى الحد منه ولا يغرم السابقون  
شيئا من الدية ولا يحد الثلاثة السابقون على الشهادة وفي الوجه الثالث يغرمون جميعا ويحرمون عن الميراث  
وتكون الدية لا قرب الناس من المقتول بعدهم ويحدون حد القذف • رجل له امرأتان وله من احدهما  
خمس بنين فتشهد أربعة منهم على أخيه أنه زنى بامرأة أبيهم فهذا لا يخلو اما ان كان دخل بها أبوه ولم يدخل  
واما ان كانت أم هؤلاء الشهود حية او كانت ميتة وامان صدقهم الاب او كذبهم وامان شهدوا  
أنها طأوعته في الزنى او شهدوا أنها كانت مكرهة من قبل الاخ المشهود عليه بالزنى فأما اذا شهدوا أن  
أشاهم زنى بمأوى مطاوعة له وكان ذلك قبل الدخول بها فان كانت أم الشهود حية لا تقبل هذه الشهادة  
صدقهم الاب في ذلك او كذبهم حدث الام أم ادعت فان كانت الام ميتة ان كان الاب يدعي ذلك لا تقبل  
الشهادة وان كان الاب يحد ذلك تقبل وان كان قد دخل بها أبوه فان كانت مطاوعة وكانت أمهم حية  
فتشهدتهم لا تقبل ادعى الاب ذلك أم جحد ادعت الام أم جحدت فان كانت أمهم قد ماتت فان ادعى الاب  
لا تقبل هذه الشهادة وان جحدت قبل وهذا كله اذا شهدوا ان أخاه زنى بمأوى طاعة فأما اذا شهدوا أنها  
كانت مكرهة فان كانت أمهم ميتة قبل الشهادة بكل حال ادعى الاب ذلك أم جحدت قبلها الاب أم لم يدخل  
بها فان كانت أمهم حية فان ادعى الاب قبلت شهادتهم وان جحدت قبلت الام ذلك أم ادعت وفي كل موضع  
تقبل شهادتهم بتمام حد الزنى على الاخ المشهود عليه وعلى المرأة اذا كانت مطاوعة كذا في المحيط • اذا شهد  
اربعة نصارى على نصرائين بالزنى فقتل القاضى بشهادتهم ثم اسلم الرجل والمرأة قال يطل الحد عنهما جميعا  
فان اسلم الشهود بعد ذلك لم يقع أعادوا الشهادة اولم يعيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما حكم  
الحاكم بذلك اسلم احد الرجلين او احد المرأتين دورى الحد عن الذي اسلم وعن صاحبه ولا يدور عن الآخرين  
كذا في المبسوط • قال محمد رحمه الله تعالى اذا جاء المشهود عليه بالزنى شاهدين يشهدان على شاهد  
من الذين شهدوا عليه بالزنى أنه محدود في القذف فلقاضى يسأل الشاهدين من حجة وذلك لان اقامة حد  
القذف ان حصلت من السلطان او نائبه تطل شهادته وان حصلت من واحد من الرعايا بغير اذن الامام فانه  
لا تطل شهادته فلا بد من السؤال عن الذى حذمه وان فالاحد قاضى كورة كذا ونحوه فقال المشهود عليه  
بحد القذف انا اقيم البينة على اقرار ذلك القاضى انه لم يحد في ولم يحد من البينتين وقا فان القاضى  
يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يمنع القاضى من القضاء بكونه محدودا في قذف بسبب بينة الاقرار  
فان كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتا بان شهدوا بان قاضى يحد كذا احده حد القذف سنة سبع وخمسين  
واربع مائة مثلاً فأقام للشهود عليه البينة ان ذلك القاضى قد مات سنة خمس وخمسين واربع مائة أو أقام البينة  
انه قد كان غائبا في أرض كذا سنة سبع وخمسين واربع مائة فان القاضى يقضى بكونه محدودا في القذف  
ولا يلتفت الى بينة الا ان يكون أمر مشهورا من ذلك فيثبت لا يقضى بكونه محدودا في قذف بان كان موت  
القاضى قبل الوقت الذى شهد الشهود باقامة الحد فيه مستقيماً ظاهراً فيما بين الناس على كل صغير وكبير  
وكل عالم وجاهل وكان كون القاضى في أرض كذا في الوقت الذى شهد الشهود باقامة الحد فيه ظاهراً

مستقيماً عرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فيثبت لا يقضى بكون الشاهد محدودا في قذف ويشفى على  
المشهود عليه بحد الزنى كذا في المحيط • اذا ادعى المشهود عليه بالزنى ان هذا الشاهد محدود في القذف  
وان عنده بينة بذلك أمهله ما يشاء وبين أن يقوم عن مجلسه من غير أن يخل عنه فان جاء بالبينة والأقام عليه  
الحد فان أقر ان شهوده ليسوا بحضور في المصر وسأله ان يؤجله أياما لم يؤجله وان لم يدع المشهود عليه شيئاً  
ولكن أقام رجل البينة على بعض الشهود أنه قد فاته بحسبه ويسأل عن شهود القذف فاذا ذكر كوازي شهود  
الزنى بدأ بحد القذف ودرا عنه حد الزنى وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنى رجلاً من المسلمين بن يدى  
القاضى فان حضر المقدوف وطالبه بحد أقام عليه حد القذف وسقط عنه حد الزنى وان لم يأت المقدوف  
لطالب بحد بتمام حد الزنى واذا أقيم حد الزنى ثم جاء المقدوف وطلب حذمه بحد له أيضاً وكذلك لو كان مكان  
الراى سارق او كانت الشهادة بشئ آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط • وان شهد أربعة على  
رجل بالزنى فقتله رجل عدا او خطاء بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطاء على  
عاقلة وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا في الكافي • وكما يجب ضمان نفسه في هذين  
الفصلين يجب ضمان اطرافه حتى لو قطع انسان يده او فاق عينه ضمه كذا في المحيط • وان قضى برجه فقتله  
رجل عدا او خطاء لا شيء عليه كذا في الكافي • وكما لا يجب ضمان نفسه في هذا الفصل لا يجب  
ضمان اطرافه ولو رجح الشهود عن شهادتهم بعد ما قتل في هذه الصورة فلا شيء على القاتل كذا في المحيط  
• وان قتله عدا بعد القضاء ثم وجد الشهود عبيدا او كفارا او محدودين في القذف فالقياس ان يجب  
القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله في ثلاث سنين فان كان هذا الرجل قتله رجلاً وجحدوا عبيدا  
فالدية في بيت المال لانه فعل ما فعل بامر الامام بخلاف ما اذا قتله بالسيف لانه لم يقتل بامر الامام كذا في  
الكافي • ان شهد الشهود على رجل فقالوا ان شهد أنه وطئ هذه المرأة ولم يقولوا زنى بها فتشهدتهم باطلة  
وكذلك لو شهدوا أنه جامعها او باضعها ولا حد على الشهود كذا في المبسوط • اذا شهدوا على رجل بالزنى  
وقالوا نعدنا للنظر قبلت شهادتهم كذا في الهداية • ولو قالوا نعدنا النظر للثبوت لا تقبل اجابا  
كذا في فتح القدير • أربعة شهدوا على رجل بالزنى فأراد الامام ان يحد فاقضى رجل من الشهود على  
بعضهم تخاف المقدوف ان طلب حقه في القذف ان تطل شهادته فلم يطلب قال يجوز شهادتهم على الزنى ويحد  
المشهود عليه كذا في المبسوط • أربعة شهدوا على رجل بالزنى وشهد رجلان عليه بالا حصان فتقضى  
القاضى بالرجم ورجم ثم وجد شاهداً الا حصان عديداً او رجعا عن شهادتهما وقد خرجت الجارة الا أنه لم يمت  
بعد فالقياس ان يقام عليه مائة جلدة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يدرا عنه  
الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان شيئاً من جرأته ولا يكون في بيت المال أيضاً • أربعة شهدوا  
على رجل بالزنى ولم يشهد عليه بالا حصان أحد فامر القاضى بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالا حصان بعد اكمال  
الجلد فالقياس على الاول في هذا ان يرجم وفي الاستحسان ان لا يرجم وعلمنا ان أخذوا بالاستحسان في هذه  
المسألة وبالقياس في الاولى وهذا الذى ذكرنا اذا اكمل الجلد فأما اذا لم يكمل حتى شهد شاهدان عليه  
بالا حصان لا يمنع من اقامة الرجم كذا في المحيط • ولو شهد أربعة على رجل بالزنى فادعى الشبهة بأن قال  
ظننتها امرأتى او حاريت لا يسقط عنه الحد وان قال هي امرأتى او حاريتي فلا حد عليه ولا على الشهود كذا  
في السراج الوهاج • ولو شهدوا أنه زنى بامرأة فقال كنت اشتريتها شراء فاسداً او بشرط الخيار للبائع  
او ادعى حبة او صدقة او قال تزوجتها وقال الشهود أكثر أنه لملك له فها درى عنه الحد للشبهة وكذا روى  
في الحرة اذا قال اشتريتها درى الحد وكذا قال الشهود اعترفوا زنى بها وهو يشكر الفتى كذا في الغيبة •  
اذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة أنه أكرهها ولم تشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا أنها طأوعته  
فعلها كذا في المبسوط • شهدوا بحد القذف لم يحد كذا في الكفر • وان شهدوا بالزنى  
متقادم اختلقوا فيه قال بعضهم حد القذف وقال بعضهم لا يحدون كذا في فتاوى قاضى خان •  
ولا بد ان يكون المتقادم بغير عذر فان كان به كرم او بعد مسافة او خوف طريق قبلت وحد كذا في التهراتى  
• ثم المتقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء عند ناحى لوهرب بعد ما شرب بعض



الحديث أخذ بعد ما تقدم الزمان لا يقيم عليه الحد اختلوا في حد التقادم عن محمد أنه قد ربه بنهر وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو الأصح كذا في الهداية \* والتقدم مقدر بشهر لا يتناق في غير شرب الخمر ما فيه وكذلك عند محمد رحمهما الله تعالى وعندهما بقدر زوال الرائحة هكذا في فتح القدير \* وإن أقرب الحد المتقادم حد الا في الشرب كذا في شرح الوفاة \* ومن أقرب الزنى باهر أنه يعينها أو يغير عينها أربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلوها ما ن تحضر قبل إقامة الحد على الرجل أو بعد الإقامة فإن كان بعد الإقامة وأقرب بمنى ما أقرب الرجل فحد أيضا وإن انتكحت وأدعت على الرجل حد القذف لا يحل للرجل لا حاملة علمنا أنه لا يجب عليه حدان وقد اتفقا عليه أحدهما فلا يقيم عليه الآخر وإن كان قبل إقامة الحد فإن أنكرت المرأة الزنى وأدعت النكاح بسقط الحد عنها ويجب العقر على الرجل وإن لم تدع النكاح وأنكرت وأدعت على الرجل حد القذف بسقط الحد عنها ويجب العقر على الرجل وإن لم تدع النكاح وكانت المرأة هي المقررة والرجل غائب فحكم الرجل بحكم المرأة كذا في شرح الطحاوي \* وإن جاءت المرأة بعد ما حد الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها المهر كذا في البسوط \* في نسق رجل أقرب الزنى وهو محض فامر القاضي برجه فذهبوا به ليرجوه فرجع عما أقربه فقتله رجل لأنى عليه ما لم يطل القاضي عنه الرجم فإن أبطل عنه الرجم ثم قتله رجل قبل به كذا في محيط السرخسي \* ذكر في الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حين أقرب الزنى وأدعت المرأة الاستكراه قال يحل للرجل ولا تحل للمرأة كذا في الإيضاح \* الذي أسلم في دار الحرب إذا أقرب أنه كان زنى في دار الحرب قبل أن يلم فلاحده عليه كذا في المحيط \* وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وزنى هناك بمسلة أو ذمية ثم خرج إلى دار الاسلام فأقربه لم يحل وهذا عندنا كذا في البسوط \* إذا قال العبد بعد ما عتق زنى وأنا عبد لم يرد حد العبد ويقام الحد على العبد إذا أقرب الزنى أو بغيره مما يجب الحد وإن كان مولا غائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط \* ولو أقرب الزنى مرتين وشهد بالزنى شاهدان لا يحل كذا في القمناشي \*

(الباب الخامس في حد الشرب)

من شرب الخمر فأخذ ورجعها موجود أو جازأ به سكران فتشهد اليهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك إذا أقرب ورجعها موجود معه شرب من الخمر قليلا كان أو كثيرا وإن أقرب بعد ما ذهب رجوعها لم يحل هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وكذا إذا شهدوا عليه بعد ما ذهب رجوعها والسكر لم يحل عندهما أيضا فإن أخذ الشهود ورجعها موجود معه أو سكران فذهبوا من مصر إلى مصر فيه الإمام فاقطع ذلك قبل أن يفتوا به حدًا جاعا كذا في السراج الوهاج \* لا يحل السكران بأقراره على نفسه كذا في الهداية واختلوا في معرفة السكران قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من لا يعرف الأرض من السعة ولا الرجل من المرأة وقال صاحبها إذا اختلط كلامه فصار غالب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على قولهما وإذا شهد اليهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لا يحتمل أنه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لا يحتمل التقادم ثم يسألهم أنه أين شرب لا يحتمل أنه شرب في دار الحرب كذا في فتاوى قاضي خان \* فإذا ثبت ذلك حبه القاضي حتى يسأل عن العدة ولا يقضي بظاهر العدة \* والمشهد عليه بشربها لا بد أن يكون عاقلا بالغًا مسلمًا ناطقًا فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافر وفي الحائض ولا يحل الآخر سوا تشهد الشهود عليه أو أشار بإشارة معهودة يكون ذلك إقرارا منه في المعاملات ويجوز الإيعى كذا في البحر الرائق \* ولو شرب في دار الاسلام وقال ما علمت أنها حرام حد كذا في السراجية \* ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر طلقها البناء أو قال لا أعلم أنها حرام لا يقبل ذلك وإن قال طلقها نكاحا قبل منه كذا في البحر الرائق \* يثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالأقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال كذا في الهداية \* ولو شهد اليهود على السكران لا يقيم عليه الحد حتى يصحوا فإذا أطاق يقيم عليه الحد سواء ذهب رائحة الخمر عنه أو لم تذهب \* المسلم إذا تقي الخمر فإنه لا يحل لجوارحه شرب مكرها ولا يحل للمسلم لوجود ربح الخمر منه حتى يشهد اليهود عليه بشربها أو يقر ولو شهد أحدهما أنه شربها والآخر

أنه فاحلا لا يحل وكذلك لو شهد على الشرب والربح يوجد منه لكنهما يختلفان في الوقت وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الآخر بأقراره بشربها وكذلك لو شهد أحدهما أنه سكر من الخمر وشهد الآخر أنه سكر من السكر كذا في الظهيرية \* إذا سكر من البخ اختلوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يحل والسكران مما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من القمح والقمح والذرة والحب والخبث \* النبي من ماء الغيب إذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشربه انسان وسكر لا يحل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكمه العيص عنه وأما المتخذ من الخبث والخبث والخبث والشعر والذرة والحب والخبث والخبث \* لا يحل للسكران حتى يعلم أنه سكر من النبيذ وشربه طوعا كذا في الهداية \* من شرب دردي الخمر لم يحل حتى يسكر ومن شرب المنصف أو الثلث وسكر حد ولو سكر من نبيذ الفحل أو المزروع بالجمع أو لبن الرمال لم يحل كذا في السراجية \* فإن خلط الخمر بشي من المائعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبه وشرب منها قطرة حد وإن كانت مغالبة لا يحل شربها ولا يحل ما لم يسكر كذا في فتاوى قاضي خان \* وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة غشوان سوطا كذا في التكميل \* ويفرق على بدنه كافي الزنى ويحب فيه الوجه والراش كافي الزنى ويجزئ في المشهور \* وإن كان عبدا فحدّه أربعون سوطا ومن أقرب بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحل كذا في السراج الوهاج \* لا حد على الذي في شيء من الاشربة وإذا أتى الامام برجل شرب خمر أو شهد به عليه شاهدان فقال انما أكرهت عليها أقم عليه الحد ولا يلتفت إلى ما قال فرق بين هذا وبين ما إذا ادعى المشهود عليه بالزنى أنه تكلمها فإنه لا يحل لأن هناك يشكر ما هو السبب الموجب للحد لأن الفعل يخرج من أن يكون زنى بالنكاح وهنا بعدد الزنا لا لعدم السبب وهو حقيقة شرب الخمر انما هذا حد مسقط فلا يثبت الايئنة بغيرها على ذلك كذا في الظهيرية

(الباب السادس في حد القذف والتعزير)

القذف في الشرع الرمي بالزنى \* إذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصريح الزنى بأن قال زنى أو يازاني وطالب المقدوف بالحد حقه الحاكم غنائم سوطان كان القاذف حرًا وإن كان عبدا حده أربعين سوطا كذا في فتح القدير \* ولا ينزع عنه الشبابة غير الفقر والحشو ويفرق على بدنه كافي الزنى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* ويثبت بأقراره مرة واحدة وبشهادة رجلين كافي سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يثبت بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي إلى القاضي كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن أقرب بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي \* انما يجب الحد على القاذف بشرط أن يكون المقدوف محصنا وشرا نكاحا خسة وهو أن يكون حرًا بالغًا عاقلًا مسلما عفيفا لم يكن وطئ امرأته بالزنى أو بالنسبة أو نكاحا فاسدا في عمره كذا في شرح الطحاوي \* فيبطل احصائه بكل وطئ حرام في غير المال صغيرة كانت الموطوءة أو كبيرة أو أمة أو مستحقة أو معتدة عن ثلاث أو ياتن أو وطئ أمة ثم ادعى شراها أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأة مكرهة أو مرفوعة أو زنى في كفره أو في دار الحرب أو في جنونه أو وطئ أمة المحرمة على التأسيد رضاع هكذا في خزائن المستنير \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ولو اشترى أمة أو وطئ أمة أو وطئ هو أمتها أو وطئ أمة فحدّه انسان فلا حد على القاذف بالإجماع ولو اشترى أمة لمس أمتها أو نكحها أو وطئ أمتها أو نكحها أو وطئ أمة فحدّه انسان فلا حد على القاذف بشهوة ووطئها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول احصائه وحد فاذفه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يزول احصائه ولا يحل قاذفه وكذلك على هذا الخلاف إذا تزوج امرأة بهذه الصفة ووطئها كذا في الظهيرية \* ولو قذف رجلا في أمة وهي بحوسية أو مزرعة أو مشتاة شرا فاسدا أو امرأته وهي حائض أو مظاهر منها أو مائة صوم فرض وهو عالم بصومها أو مكاتبته فعليه الحد كذا في فتح القدير \* في المتنى تزوج خمسة بعد الأربع ووطئها فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جاريته المرتدة حد قاذفها وفيه أيضا لو وطئ أمة في عدة من زوج لها قاذف في أحد قاذفه كذا في المحيط \* إذا تزوج أمة على حرّة أو تزوج اثنين أو امرأة وعطفا في عقد فالوطئ يحكم هذه العقود الفاسدة بسقط الاحصان وكذلك إذا تزوج امرأة

قوله أو المزور المزور بالكسر شرب من الاشربة يتخذ من الذرة كافي المختار قوله أو الجمع بوزن المنع صنف من القمح أو القمح خرج من النوى لا يعرف اسمه كافي القاموس ٥٥ معجبه بجرأوى







كذا في شرح الطحاوي • قبل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كله أو فعل هذا كله لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كله فهو قذف كذا في الوجيز للكردي • في الامار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لغيره يا نعل فعليه الحد لانه بلفظ عمن يازاني وفي مختصر الجصاص عن ابراهيم النخعي انه قال اذا قال لامرأته اي دوسي يجب الحد وعلى هذا اذا قال لها اي سباهه او قال اي غرا وقال اي جلب او ماشا كل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منتبهة عن كونها زانية عرفا هكذا ذكر في الاصل كذا في الذخيرة • ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف أن أم المقدوف أمة أو نصرانية والمقدوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقدوف البينة وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف أن المقدوف عبد فالقول قول القاذف ولا يكتفى بحضرة الاصل وكذلك لو قال القاذف أنا عبد وعلى حدة العبد وقال المقدوف أنت حر فالقول قول القاذف كذا في الايضاح • ان وطئ جارية ابنه أو أحد أبويه أو أخته ثم ادعى أن مولاهما بغيره ولم تكن له بينة فلا حد على قاذفه وكذلك ان أقام شاهدا واحدا على الشراء كذا في المبسوط • ولو قذف رجلا ولم يكن للمقدوف بينة على أنه قذفه وأراد استخلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستعمله عندنا كذا في الجوهرية النيرة • اذا ادعى على انسان قذافا كان ذلك باقرار القاذف أو بينة قامت عليه يقال له أقم البينة على صحة قذفك والا أقم عليه الحد قال واذا ضرب بعض الحد ثم أقام القاذف البينة على صدقه سمعت بينة واذا سمعت البينة سقطت بعض الجلدات ولا يطل شهادته ولا يزنه حجة القس كذا في الايضاح • قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى رجل على رجل أنه قذفه وجاء بشاهدين لشهدها أن هذا قذف هذا القاضى يسأل عن الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فان قالوا تشهد أنه قال يازاني قبلت شهادتهما ويحد القاذف ان كانا عدلين وان كان القاضى لا يعرف الشهود وبالله العلة حبس القاذف حتى يعرف عن عدالة الشاهدين والعدالة هي الاتزان عن تعاطي ما يعتقد الانسان محظور دينه فان شهد أحدهما أنه قال يازاني يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال يازاني يوم الخميس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل كذا في الظهيرية • وما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولى كذا في المحيط • ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجب ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفه يوم الجمعة فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي • ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهما كذا في فتح القدير • ولو ان جماعة قالوا رأينا فلانا يزن بفلانة فيمادون القرح لا حد على أحد على المقدوف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا رأينا فلانا يزن بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيمادون القرح كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضي خان • ولو ادعى قذفا على أحد وأقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضي لا يحد القاذف وهل يحبس يتظر ان كان الشاهد فاسقا لا يحبس وان كان عدلا وقال في شاهد آخر في المصر القناس ان لا يحبس وفي الاستحسان يحبس يومين أو ثلاثة أيام واذا ادعى ان له شاهدا آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس وهذا اذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام واذا كان قريبا بحيث يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام فانه يحبس كذا في الظهيرية • في تجنيس الناصري اذا ادعى القاذف أن المقدوف زان وأن له البينة أجل لأقامة البينة فان أقام والا حد فان لم يجد أحدًا يثبت الى الشهود ببعثه مع شرط يحفظونه فان لم يجد الشهود حد وان أقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التتارخانية • ولو قذف رجلا فجاء بأربعة فسقة أنه كما قال يذرا الحد عن القاذف وعن المقدوف وعن الشهود كذا في الظهيرية في المقطعات • اذا كان المقدوف حيا فلا خصومة لاحد سواء حضر أو غاب ولو مات المقدوف قبل ان يطالب أو بعد ما طالب أو أقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان سوطا واحدا كذا في فتاوى الكرخي • وان رجع القاتل فقدمه الى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو حاشي لان المطالبة شرط في كله كذا في غاية البيان • قذف ميتا محصنا فالوالدين والمولودين علوا أو قولا ان يخاصوا سواء فيه الوارث وغيره كالكافر والقاتل والرقى والاقرب والابعد وان ترك بعضهم

فلباقين ان يخاصوا سواء في القذف كذا في القدر الثاني • ولا يطالب بحد القذف الميت الا ان يشغ القذف في نفسه بقذفه كذا في الهداية • فولد الابن وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يثبت لابي الام ولا لام الام كذا في المحيط • أما الاخوة والاخوات والاعمام والعلمات والاخوال والخالوات فليس لهم حق الخصومة كذا في شرح الطحاوي • وليس للولد ان يطالب بحد القذف اذا كان القاذف أباه وجداه وان علا ولا أمه ولا جدته كذا في الايضاح • وان قذف أباه أو أمه أو أخاه أو عمه فعليه الحد • رجل قال لابنه يا ابن الزانية وامه ميتة ولها ابن من غيره فجاء يطلب الحد يضرب القاذف الحد وكذلك ان كان للميت المقدوف ابنان فصدق أحدهما كان لا حد لآخر ان يأخذ بالحد وان لم يكن للمقدوف الابن واحد فصدق في القذف ثم أراد ان يأخذه بالحد ليس له ذلك كذا في المبسوط • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له عبد وله أم حرة مسلمة وقد ماتت فقذف المولى أم العبد فليس للعبد ان يأخذ المولى بحدها كذا في المحيط • ولو أن رجلين استبافا فقال أحدهما أما أنا فليس بزن ولا اي زانية قال لا حد في هذا ولو قال من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقتل رجل أم القتل فلا حد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي • ولو قال لعبد يازاني فقال لا بل أنت يحد العبد دون الحر ولو كانا من بحدان جميعا كذا في خزائن المفتين • ولو قذف أجنبي أجنبية محصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره بقيام عليه الحد أيضا كذا في المحيط • ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الرقات أربعة شهادات على رجل أنه زنى بفلانة بنت فلان القلاية امرأته معروفة سمعها ووصفوا الزنى وأثبتوه والمرأة غائبة فرجم الرجل ثم ان رجلا قذف تلك المرأة الغائبة فخاصته الى القاضي الذي قضى على الرجل بالرجم قال القاضي ان يحد قاذفها لكني أستحسن ان لا أحد قاذفها كذا في الظهيرية • في جمع الجوامع وان خاصت الى قاض آخر يحد الا ان أقام الشاهد بينة على قضاء الاول كذا في التتارخانية • من قذف غير مرة أو زنى غير مرة أو شرب غير مرة فحد مرة فهو ذلك كله كذا في الكافي • ولو قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة فخاصوا ضرب لهم حد واحد وكذا اذا خاصهم بعضهم دون بعض فحد فالحديث يكون لهم جميعا وكذا اذا حضر واحد منهم فاعا على القاذف حد واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يحد له مرة أخرى لو حد القاذف وفرغ من حده ثم قذف رجلا آخر فانه يحد للثاني حدا آخر وانما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده كذا في السراج الوهاج • لو ضرب الزنى أو للشرب بعض الحد فحرب ثم زنى أو شرب ثانيا حد حدا مستأنفا ولو كان ذلك في القذف يتظر فان حضر الاول الى القاضي يتم الاول ولا شيء للثاني وان حضر الثاني وحده يحد جلدًا مستأنفا للثاني وبطل الاول وان اجتمعت على واحد اجناس مختلفة بأن قذف وزنى وسرق وشرب بقسام عليه الكل ولا يوالي بينها خفة الهلاك بل يتظر حتى يبرأ من الاول فيحد بأحد القذف أو لا لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاء أجمد الزنى وان شاء بالقطع ويؤخر حد الشرب ولو كان مع هذا جراحة توجب القصاص بدأ بالقصاص ثم الحد ثم الاقوى فالاقوى كذا في التبيين • لو قال كلكم زان الا واحدا حد لان أصل القذف كان موجبا فكان لكل واحد منهم ان يدعى ما لم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى • عبد قذف خزا فاعتق فقذف آخر فاجتمعوا ضرب ثمانين ولو جاء الاول فضرب أربعين ثم جاء به الاخر فمعه ثمانين ولو قذف آخر قبل ان يأتي به الثاني فالثمانون يكون لها ولا يضرب الثمانين مستأنفا لان ما بقي ثمانية حد الا حرا فحاز ان يدخل فيه الاحرار كذا في فتح القدير • اذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التأييد عندنا وان تاب لا تقبل الا في العبادات كذا في شرح الطحاوي • اذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته على أهل الذمة فان أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وان ضرب سوطا في قذف ثم أسلم ثم ضرب ما بقي جازت شهادته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ترد شهادته والاقل تابع للاكثر الاول اصح كذا في الهداية • ان قذف في حالة الكفر فحد في حالة الاسلام بطلت شهادته على التأييد ولو حد العبد حد القذف ثم اعتق وتاب لا تقبل شهادته على التأييد ولو قذف في حالة الرق ثم اعتق فانه يقيم عليه حد العبد كذا في شرح الطحاوي • ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم ضرب قبل ثمانية في ظاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج • في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا أنه اذا أقام أربعة من الشهود على صدقه بعد الحد تقبل



شواذته كذا في فتح القدير \* اذا زنى المقدوف قبل ان يقام الحد على القاذف أو وطئ وطنا حراما غير علوك  
فقد سقط الحد عن القاذف وكذلك اذا ارتد المقدوف وان أسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذلك ان كان  
معتوها ذاهب العقل كذا في المبسوط \* ويسقط الحد عن القاذف بتدبير المقدوف او بان يقيم أربعة على  
زنى المقدوف سواء أقامها قبل الحد أو في خلاله على إحدى الروايات كذا في السراج الوهاج \* ولا يقبل  
منه أقل من أربعة شهود فان جاء بهم فشهد واعني المقدوف برئ متقادماً درأت عنه الحد استسجماً وان جاء  
بثلاثة فشهدوا عليه وقال القاذف اننا ربهم لم يلتفت الى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وان شهد  
رجلان او رجل وامراً ثمان على اقرار المقدوف بالزنى يدرأ الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا في المبسوط \*  
اذا مات المكاتب وترك واهاً وأدبت مكاتبته وحكم بعقبة في آخر عمره من اجراء حياته وقسم الباقي بين ورثته  
الا حرام ثم قذفه رجل لا يحسد كذا في المحيط \* من دخل البنا بامان من أهل الحرب قذف رجلاً مسلماً يجب  
الحد عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ترى وهو قولهما كذا في شرح الطحاوي \* حد القذف  
يفارق حد الزنى فان حد القذف لا يسقط بالتقادم وحد الزنى والشرب يسقط \* ولا يقام حد القذف الا بطلب  
المقدوف \* ولا تقبل البينة عليه الا بعد الدعوى \* ولا يسقط هذا الحد بعد العفو والبراء بعد شوته \* وكذا  
اذا عني قبل الزنى الى القاضي \* وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلاً بحد المال عليه وله ان يطالبه  
بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضي خان \* ويقسم القاذف بعله اذا علم في أيام قضائه وكذا لو قذفه  
بمخضرة القاضي حده وان علم القاضي قبل ان يستقضى ثم ولي القضاء ليس له ان يقسم حتى يشهده  
عنده كذا في فتح القدير \* ولو ترك المقدوف المطالبة فذلك حسن وكذلك يستحسن من الحاكم اذا رفعه  
اليه ان يقول للمدعى قبل ان يثبت اعرض عن هذا كذا في الاصحاح \* ويجوز التوكيل بالثبات  
الحدود من الغائب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والاجماع على أنه لا يصح باستيفاء الحد كذا  
في فتح القدير

(فصل في التعزير) \* وهو تأديب دون الحد ويجب في جنابة ليست موجبة للحد كذا في النهاية \* وينقسم  
الى ما هو حق الله وحق العبد \* والاول يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما اذا علم انه انزاع الفاعل قبل  
ذلك ويتفرع عليه انه يجوز اثباته بجمع شهود فيكون مدعيها شاهداً اذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق \*  
قالوا لكل مسلم اقامة التعزير بحال مباشرة المعصية وأما بعد مباشرة فليس ذلك لغير الحاكم قال في القنية  
راى غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعززه بغير المحتسب فللمحتسب ان يعززه المعززان عززه بعد الفراغ منها  
كذا في البحر الرائق \* سئل الهندي والى رحمه الله تعالى عن رجل وجد مع امرأته رجلاً لا يحل له قتله قال  
ان كان يعلم انه ينزجر عن الزنى بالصباح والضرب بمجادون السلاح لا يحل \* وان علم انه لا ينزجر الا بالقتل حل له  
القتل وان طأوعته المرأة حل له قتلها أيضاً كذا في النهاية \* المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس  
وجميع الظلة والاعونة والسعاة يساح قتل الكل ويثاب قتلهم كذا في النهر الفائق \* وهكذا في التمر بائى  
والمنجني \* وللمولى ان يعززه عبيده وامته عند اساءة الادب والحاجة اليه كذا في محيط السرخسي \*  
والتعزير الذى يجب حقا للعبد بالقذف ونحوه فانه لتوقفه على الدعوى لا يقيم الا الحاكم الا ان يحكم فيه كذا  
في فتح القدير \* يجري فيه البراء والعفو والشهادة على الشهادة واليمين ككسار حقوقه كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وبثبت التعزير بشهادة رجلين او رجل وامراً ثنين لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين  
\* وهكذا في الكافي والمحيطين \* رجل ادعى قبل ان يثبت فاحشة او ادعى انه ضربه وقال لى بينة  
خاضرة فى المصر وطلب منه كفيلاً بنفسه فانه يؤخذ منه كفيلاً بنفسه حتى يسأل عن الشهود فاذا عدل  
او رجلاً وامراً ثنين او شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيلاً بنفسه حتى يسأل عن الشهود فاذا عدل  
الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضي خان \* التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصفع وتعزير الاذن  
وقد يكون بالكلام الغفيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بنظر عبوس كذا في النهاية \*  
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وعندهما وباقى الائمة الثلاثة لا يجوز  
كذا في فتح القدير \* ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به امساك شئ من ماله عنده مدة لينزجر ثم يعده

الحاكم اليه لأن يأخذ الحاكم لنفسه اوليت المال كما يتوهمه الظلمة اذا لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال  
أحد بغير سبب شرعي كذا في البحر الرائق \* في الشافى التعزير على من اتب تعزيراً شرف الاشراف وهم العلماء  
والعلوية بالاعلام وهو ان يقول له القاضي بلغنى انك تفعل كذا فينزع حربه وتعزير الاشراف وهم الامراء  
والدعاة بالاعلام والجزا الى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقية بالاعلام  
والجزا والحبس وتعزير الاخوة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية \* وأكره تسعة وثلاثون سوطاً وأقل ثلاث  
جلدات وذ كرمشاً حتى ان ادناه على ما رآه الامام بقدر بقدر ما يعلم انه ينزجر به كذا في الهداية \* وينبغي  
ان ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب بعرض يبلغ التعزير أقصى غايته ومثاله  
اذا قال لامة الغير اولام ولد الغير يا زينة يجب عليه أقصى غايات التعزير لان الحد لا يجب ههنا لعدم احسان  
المقدوف وهذا من جنس ما يجب به الحد وان كان من جنس ما لا يجب به الحد فهو ان يقول لغيره يا خبيث حتى  
يجب التعزير فالتعزير مفوض الى الامام كذا في المحيط \* وصح حبه بعد الضرب اذا كان فيه مصلحة كذا  
في العيني شرح الكفر \* وتقدير مدة الحبس راجع الى الحاكم كذا في البحر الرائق \* أشد الضرب  
التعزير ثم حد الزنى ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد او عزز فثابت بسبب ذلك قدمه حد بخلاف الزوج  
اذا عزز زوجته ترك الزينة او الاجابة اذا دعاها الى فراشه او لاجل ترك الصلاة او الخروج عن البيت فثابت  
ضمن كذا في النهر الفائق \* ويضرب في التعزير قائماً عليه ثياباً وينزع منه الحشو والفرو ولا يعد في التعزير  
ويفرق الضرب على الاعضاء الا الرأس والفرج في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \*  
هكذا ذكر في حدود الاصل وذكر في أشربة الاصل يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المأة اختلاف  
رواية وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الاقل اذا بلغ التعزير اقصاه وموضوع الثاني  
اذا لم يبلغ كذا في التبيين \* الاصل في وجوب التعزير ان كل من ارتكب منكراً او اذى مسلماً بغير حق بقوله  
او فعله يجب التعزير الا اذا كان الكذب ظاهراً في قوله كما اذا قال يا كلب او يا خنزير او نحوه فانه لا يجب التعزير  
كذا في شرح الطحاوي \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* وقيل ان كان المسبب  
من الاشراف كالفقهاء والعلوية يعزروا ان كان من العامة لا يعزروا وهذا حسن كذا في الهداية \* من قذف  
مسلياً فاسقاً وهو ليس بفاسق او بائناً فاسقاً با كافر باع ودى بالنصراني يا ابن النصراني يا خبيث يا سارق وهو ليس  
بسارق يا فاجر يا منافق بالوطى يا من يعمل عمل قوم لوط يا من يلعب بالصبيان يا كل الرابا يا سارق الخمر يا ديوث  
يا محتش يا خائن يا ابن نجبة يا زنديق يا قرطبان يا مأوى الزواني يا مأوى اللصوص عزز \* ولو قال يا بئس يا حبة يا ذئب  
يا حجام يا بقاء يا مؤاجراً يا ولد الحرام يا عيارياً يا كس يا منكوس يا خنزيرة يا كنهان يا ضحكة يا موسوس يا ابن الموسوس  
وابه ليس كذلك باستثاقى وهو ليس كذلك بما يقعد لا يعزرك كذا في الكافي \* ولو قال يا ابن الفاجرة  
يا ابن الفاسقة فعليه التعزير لانه الحق نوع الشين به كذا في غاية البيان \* ولو قال لفاسق يا فاسق او لشارب  
يا شارب او لظالم يا ظالم لا يجب فيه شئ كذا في العناية \* ولو قال لرجل صالح ذى المروة يا لص يا مشرك  
يا كافر عزز كذا في غاية البيان \* ان قال يا بلبد عزز كذا في الوقعات \* وان قال يا سفله عزز كذا  
في الجوهر النيرة \* ولو قال لا ترمى يا بلبد عزز كذا في السراجية \* ولو قال لصالح يا سفيه عزز كذا  
في التمر بائى \* رجل قال لصالح يا معفوج يا ابن قرطبان ذكراً لئلا يظن انه عليه التعزير ولو قال يا قرد  
يا قواد يا مقامر ففي هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الصدر الشهيد يجب التعزير  
في قوله يا مقامر كذا في الخلاصة \* ولو قال يا معفوج فانه يعزروا لا يجب الحد في قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى حتى يضيف الى السيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون فاذا فاجال وعليه  
التعزير لانه الحق به الشين والمعفوج المضروب في الدبر كذا في التظهيرية \* ولو قال يا ابله او قال يا لئى او قال  
يا ستور لئى عليه ولو قال يا قذر يجب فيه التعزير كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا أخذ رجل في حادثة فتوى  
العلماء وجاء الى خصمه فقال انك لم تفعل به او قال ليس كما اقترأوه وجاهل ان ذكر أهل العلم بالصغير وجب  
عليه التعزير واذا قذف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوي القدسي \* الاولى للانسان فيما اذا قيل له  
ما يوجب الحد والتعزير ان لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الاحسن ان يكف عنه ولورفع الى القاضي ليؤذبه

٢ يا تارك الصلاة



يجوز ولو آجاب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في البحر الرائق • عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فمن اعتاد  
 الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه يته كذا في السراجية • قال غفر الله له ان اعتاد سرقة أبواب المساجد  
 يجب ان يعزروا ويغال فيه ويحبس حتى يتوب كذا في البحر الرائق • من موجبات التعزير كتابة الصكوك  
 وانطوط بالتزوير ومنها الممازحة في أحكام الشريعة ومما يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب  
 برذون او حلق شعر جاريته ومنها لو اكره السلطان رجلا على قتل مسلم بغير حق وواعده بقتله ان لم يقتله فقتله  
 فاقصص على السلطان والتعزير على القاتل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومنها اذا أصر  
 الرجل غيره فزني يجب على الذي أكرهه التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التتارخانية  
 • اذا أتى بهيمة أو وطني بشبهة او لطم مسلما أو رفع منديل في السوق عن رأسه عزز كذا في السراجية •  
 اذا وجد شهود التعزير عني او كضار بعد ما عزفت او جرحته السياط او رجح اليهود لاضمان عند  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلا قالهما كذا في محيط السرخسي • في القضية قال لها فاسق ثم أراد ان يثبت  
 بالينة فسقه ليدفع التعزير عن نفسه لا تسع عنه ولو أراد اثبات فسقه فمما لا تصح فيه الخصومة بجرح الشهود  
 اذا قال رشوة بك كذا فعليه ردة قبل الينة كذا هذا • وهذا اذا شهد واعلى فسقه ولم يبينوا ما اذا يثبته  
 بما يضمن اثبات حق الله تعالى والعبد فانه قبل كما اذا قال له ما فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى أنه رأى يقبل  
 أجنبية او عاقبتها او خلاها او نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنهما رآياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط  
 التعزير عن القاتل كذا في البحر الرائق • اذا ادعى شخص على شخص بدعوى تزوج التكفير وعجز المدعى  
 عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء أصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حكم الشرع أما اذا صدر عنه  
 على وجه البس أو الاقصا فانه يعزروا على ما يليق به كذا في النهر القائي قالوا عن السراجية • حتى  
 ارتحل الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى يعزروا كذا في جواهر الاخلاط • ضرب غيره بغير حق  
 وضربه المضروب أيضا يعزروا ويدان بأمانة التعزير بالبادي منهما كذا في البحر الرائق • يعزروا من شهد  
 شرب الشاربين والمخمرون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركوة خمر يعزروا ويحبس والمسلم يبيع الخمر  
 أو باكل الربا يعزروا ويحبس وكذا المغني والمختار والساجدة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا الوية كذا في النهر  
 القائي • في الحائض المقيم اذا أنظر في رمضان متعمدا يعزروا ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده  
 الى الافطار ثانيا كذا في التتارخانية • رجل قبل حرة أجنبية أو أمة أو عاقبتها أو مسها بشهوة يعزروا كذا  
 لو جامعها فيادون الفرج فانه يعزروا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو مكنت المرأة فردا من نفسها كان  
 حكمها كحكم ابنتها كذا في الجوهرة النيرة في باب حد الزنى • من يتهم بالقتل والسرقة وضرب  
 الناس يحبس ويخلد في السجن الى أن تظهر التوبة كذا في فتاوى قاضي خان • سئل على بن أحمد عن كان  
 له دعوى على رجل فلم يجده فادعى أهل عشيرة في أيدي الطلبة بغير حق وبغير كفالة فقيدهم وجبرهم  
 في السجن وضربهم ضربا شديدا وعصبا منهم أعيانا كثيرة بغير حق فلو أنهم جمعوا هذه الأمور عند القاضي  
 هل يجب التعزير على هذا الموقع فقال نعم يعزروا كذا في التتارخانية قالوا عن الينة • رجل خلع امرأته  
 رجل أو ابنته وهي صغيرة وأخرجها وتزوجها من رجل قال محمد رحمه الله تعالى أجنبه هذا أبدا حتى يردّها  
 او يموت كذا في الفتاوى الكبرى • رجل سقى ابنا صغيرا خمر يعزروا كذا في التتارخانية • الاستفتاء  
 جرم وقبه التعزير ولو لم يكن امرأته أو أمته من العت بدكره فانزل فانه مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج  
 الوهاج • قال أبو نصر الدبوسي فيمن قطع يد عبده او قتله ان عليه التعزير كذا في الحاوي  
 في الفضل الثالث في الجنائيات • عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر أنه يحسن محبة يعزروا لانه متعت  
 كذا في الفتاوى الكبرى

قوله ارتحل الى مذهب  
 الشافعي يعزروا اذا كان  
 ارتحاله لا فرض محمود شرعا  
 كما أفاده في التتارخانية اه  
 معصية بحر اوى

قوله فانه مكروه لعل المراد  
 راحة التزوي فلا ينافي قول  
 المعراج ويجوز ان يمتنع في  
 زوجته وخادمته اه معصية

• (كتاب السرقة) •

وفيه أربعة أبواب

• (الباب الاول في بيان السرقة وما تظهر به)

وهي في الشرع أخذ العاقل البالغ نصابا محرزا او ما قيمته نصاب ملكا للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية  
 كذا في الاختيار شرح المختار • ثم ان كانت السرقة نهارا اعتبرت الخفية ابتداء وان كانت ليلا  
 اعتبرت ابتداء فقط كذا في النهر القائي • حتى لو نهب البيت على سبيل الخفية والاستقرار ليلا لم أخذ  
 المال على سبيل المغالبة والمكابرة جهارا من المالك بأن استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وقا تل معه  
 لما منعه من أخذ المال فانه يقطع أمالو كابر نهارا بأن نهب البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم أخذ  
 المال مكابرة ومغالبة لا يقطع كذا في محيط السرخسي • أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة  
 بوزن سبعة جيا كذا في العتابة • فاذا سرق ثيابا وزنه عشرة دراهم او متاعا قيمته عشرة دراهم  
 غير مضروبة فانه لا يقطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا ولو سرق دينار  
 قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق • ولو سرق عشرة مغشوشة والقضة غالبية لا يقطع  
 في ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في العتابة • ولو سرق زيوفا او نهرجة او سقوة فلا قطع الا أن تكون  
 كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الجيا كذا في البحر الرائق • واذا وجب تقويم المسروق بعشرة دراهم  
 أي يقوم بأكثر النقود أم بقدر البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى الحسن عن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم أعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في المحيط •  
 وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين • ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقومين كذا  
 في المحيط • وثبت القيمة بقول رجلين عدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين • وانما يعتبر كمال النصاب  
 في حق السارق ولذلك اذا سرق عشرة دراهم من عشرة انفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع كذا  
 في المحيط • ويشترط ان يكون الحرز واحدا فلو سرق نصابا من منزلين مختلفين فلا قطع والبيت من دار واحدة  
 بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة انفس في دار كل واحد بيت على حدة من كل واحد منهم درهما قطع  
 بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة وفيها سحر كذا في البحر الرائق • ولا بد ان يخرج حرة واحدة فلو اخرج بعضه  
 ثم دخل واخرج باقية لا يقطع كذا في النهر القائي • ولا بد ان يخرج ظاهرا حتى لو ابتلع دينار في الحرز  
 وخرج لا يقطع ولا ينتظر ان يتقوط بل يضمن مثله كذا في البحر الرائق في السرقة • يقطع الردء والمباشر  
 في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية • ولو كانوا جميعا والسارق بعضهم قطعوا ان أصاب كلا منهم نصاب  
 وهذا استحصان سواء خرجوا معه من الحرز او بعده في فوره او خرج هو بعدهم في فوره ولو كان فيهم صغير  
 أو مجنون أو معتوه أو ذورحم محرم من المسروق منه لم يقطع أحد كذا في النهر القائي • ولو سرق رجل  
 من رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورثة عشرة فقر كان لهم ان يقطعوا السارق في سرقة فان غاب  
 بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضر واجبه ولو وكل رجلا بطلب كل حق له فأخذ سارقا فادّعى سرقة عشرة  
 دراهم من موكله ان يطالب بما أقربه من المال ولا أقطعه ولو حضر الموكل بعد القضاء للوكيل عليه بالعشرة  
 لم أقطعه كذا في محيط السرخسي • العبد والحرسوا في القطع كذا في الهداية • السرقة انما تظهر بأحد  
 الأمرين اما بالينة او بالاقرار فان كان ظهورها بالاقرار فالقاضي يسأله عن ماهية السرقة فان بين ذلك  
 فالقاضي يسأله عن المسروق فان المسروق اذا لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقة فان بين جنس المال يسأله  
 عن مقدار المال وهذا اذا كان المسروق غائبا عن مجلس القضاء فان كان حاضرا في مجلس القضاء ويدعيه  
 المسروق منه فأقر السارق فالقاضي لا يحتاج الى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر الى المسروق  
 فان أمكن ايجاب القطع بسرقة اوجبه وما لا فلا • ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله عن المكان ولا يسأله عن الوقت  
 وان احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فاذا بين ذلك الا أن يقضي القاضي عليه بالقطع ويكتفى  
 بالاقرار مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط • ويستحب للامام ان يلقن  
 حتى لا يقر بالسرقة كذا في الظهيرية • وينبغي أن يلقن المقر الرجوع احتيا لا للردء واذا رجع عن الاقرار  
 صبح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المختار • ولو أقر فقال سرق من هذامانة درهم  
 ثم قال وعت انما سرق من الآخر لا يقطع لواحد منهما ويرد المال الى الاول ويضمن مثله للثاني كذا في محيط

مطلب قيمتها تظهر به السرقة  
 مطلب ظهور السرقة بالاقرار



السرقة • ولو أقر بسرقة ثم رجع ثم أقر بقطع كذا في القباية • في القدوري  
إذا أقر بسرقة فقال سرقت هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال لأعرف صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة •  
قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجلان أقر بسرقة مائة درهم ثم قال أحدهما هو مالي لا يقطع  
واحد منهما ويستوى أن قال أحدهما هذه المقالة قبل القضاء بالقطع أو بعد القضاء قبل الاستيفاء  
نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهذا لأن الاستيفاء في باب الحدود وشبهها بالقضاء • ولو أقر أحدهما  
فقال سرقت أنا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في أيديهما ماذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة  
في الأصل وجعلها على وجهين • إيمان صدقة الآخر في هذا الوجه يقطعان بالإجماع • وإن كذب الآخر  
فهو على وجهين الأول أن يقول لم أسرق أنا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه لا يقطع على واحد منهما  
بالإجماع • وأما أن يقول لم أسرق ولا أعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلاف وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله  
تعالى يقطع المقر والمنكر لا يقطع إجماعا كذا في المحيط • ولو صدقه فلان ثم رجع سقط بالانقياد القطع  
عن المقر هكذا في العناية • ولو قال أحدهما سرقتنا هذا الثوب من فلان فقال الآخر كذبت لم تسرق  
ولكنه لفلان قطع المقر ولم يقطع المنكر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقر رجل على رجل سرقة فأنكر  
يستخلف فإن أبي أن يخلف لم يقطع ويضمن المال ولو أقر بذلك أقرارا ثم رجع عن أقراره وأنكر لم يقطع ويضمن  
المال كذا في السراج الوهاج • ولو أقر بالسرقة فقال الآخر لم أسرق فأنكر لم يقطع من صدقه المسروق  
منه فإن صدق الأول ثم الثاني فلا يقطع ولا ضمان لأن تصديق الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في العناية •  
فإن قال المسروق منه بعد ما صدق الأول لم يسرقها الأول وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ولا يقضي بالمال  
على الأول ويقضي به على الثاني كذا في محيط السرخسي • ولو صدق الأول ثم أقر الثاني فصدق ضمن  
الثاني ولو أقر بالسرقة فادعى المالك الغصب وعلى العكس فلا يقطع ويضمن كذا في العناية • ولو قال لا وسكت  
ثم قال بل غصبته مني لا يقضي بالمال وإذا أقر أنه سرق مع هذا الصبي أو مع الآخر لم يقطع كذا في محيط  
السرخسي • ولو أقر أربعة بسرقة فرجع اثنان فلا يقطع وكذا لو أقر اثنان فرجع أحدهما هكذا في العناية  
• من أقر أنه سرق هذا الثوب من فلان فأقر المسروق منه بنصف ذلك الثوب السارق فقال نصف الثوب لك  
وأبكر السارق ذلك لم يقطع كذا في المحيط • وإذا قال السارق سرقت من فلان وأودعته إلى هذا الذي  
في يده أو وحبته منه أو غصب مني وكذبه ذواليد يقطع ولم يصدق عليه كذا في العناية • ولو أقر أنه سرق  
هو وفلان من فلان ألف درهم قطع المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الآخر وهو قولهما ولا يقتظر حضور  
شريكه كذا في التمهيدية • في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال سرقت قبة دراهم لابل  
عشرة لا يقطع عليه في قبان قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في المقرقات • المستحق رجل قال  
سرقت من مال فلان مائة درهم لابل عشرة الدنانير يقطع في عشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريده إذا ادعى  
المقر له المالكين فهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن قال سرقت مائة لابل مائتين قطع ولا يضمن يريده إذا  
ادعى المقر له المائتين كذا في محيط السرخسي • ولو قال سرقت مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لأنه  
أقر بسرقة مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب القطع ولم يصح الإقرار بالمائة إذا كان لا يدعيها المسروق  
منه ولو أنه صدقه في الرجوع إلى المائة لا ضمان كذا في فتح القدير • إذا قال سرقت من هذا عشرة دراهم  
لا بل سرقت من هذا عشرة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أضغته لأول عشرة وأطعته للثاني وقال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى لا يقطع حتى يقر للثاني مرة أخرى ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط  
السرخسي • في المستحق لو قال سرقت من هذا عشرة دراهم لابل سرقتا من هذا قال أضغته لكل واحد  
منهما عشرة ولا يقطع كذا في التمهيدية • ولو قال سرقت هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن  
سرقت هذا الآخر لم يقطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأول ويقطع في الثاني كذا في محيط  
السرخسي • لا يصح إقرار الصبي والصبي بالسرقة فإن احتمل أو أجبل أو كانت امرأه تخلف أو حاضرت  
ثم أقرت صح الإقرار كذا في المحيط • إذا أقر بالسرقة طائعا ثم قال المتاع مناعي أو قال استودعته أو قال  
أخذته رهنا بدين لي عليه ذرى عنه القطع كالوثب السرقة عليه بالينة وإذا قضى القاضي على السارق بالقطع

بينه أو باقراو ثم قال المسروق منه هذا متاعه لم يسرق مني إنما كنت استودعته أو قال شهد شهودي بزور  
أو أقر هو بالمال أو ما أشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط • إذا أقر بالسرقة مكرها فإقراره باطل ومن  
المتأخرين من أفتى ببعثته كذا في التمهيدية • المدعي عليه بالسرقة إذا أنكر السرقة حكى عن الفقيه أبي بكر  
الأعشى أن الإمام يعمل فيه بأكثر رأيه فإن كان أكبر رأيه أنه سارق وإن المال عنده عذبه ويجوز له ذلك وعامة  
الشافعية رحمهم الله تعالى على أن للإمام أن يعزره كالوراء الإمام يحسب مع السارق كذا في الذخيرة • ادعى على  
آخر سرقة كان على المدعي البينة وعلى المدعي عليه البينة والضرب خلاف الشرع ولا يفتى به لأن أقوى المفتي  
يجب أن تطابق الشرع • ادعى على آخر سرقة فقدمه إلى السلطان وطلب من السلطان أن يشريه حتى يقر  
بالسرقة فضرب مرة أو مرتين ثم أعيد إلى السجن من غير أن يعذب بخاف المحبوس فصعد خوفا من التعذيب  
فقط خات وقد لحقه من هذا الحبس غرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان لورثته أن يأخذها صاحب  
السرقة بدينه أيهم وبالغرامة التي أدى إلى السلطان لأن الكل حصل بتسليمه وهو متعدي في هذا التيسير  
كذا في الفتاوى الكبرى • إذا أقر بالسرقة ثم هرب فأنه يتبع في فوره ويقطع كذا في المحيط • إذا قال الرجل أنا سارق هذا الثوب فتون  
القباة ونصب البالا يقطع ولو قال أنا سارق هذا الثوب بالإضافة يقطع كذا في التمهيدية • قال محمد  
رحمه الله تعالى عبد رجل في يده عشرة دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فإن كان العبد مأذونا له  
في التجارة أو مكاتباً أو أقر بسرقة مستهلكة أو بسرقة فائمة يصح إقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد  
ويرد المسروق على المسروق منه إن كان المسروق قائما وإن كان العبد محجورا عليه فإن أقر بسرقة مستهلكة  
صح إقراره في حق القطع وإن أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فإن صدقه المولى يقطع ويرد المال على المسروق  
منه وإن كذبه المولى في المال وقال المال مالي فعلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح في حق القطع والمال  
جميعا فيقطع العبد ويرد المال على المسروق منه هكذا في الذخيرة • وإذا كان ظهور السرقة بالشهادة فإنه  
يشترط شهادة رجلين عدلين ولا يكفي بشهادة النساء بانفرادهن في حق القطع ولا في حق المال وأما شهادة  
النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل  
على المال ولا تقبل على القطع وإذا شهد رجلان عدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا  
ويسأل الشاهدين عن ماهية السرقة ثم يسألهما عن المسروق عن جنسه وعن مقداره إذا لم يكن حاضرا في  
المجلس فأما إذا كان حاضرا في المجلس فلا يسألهما عن المسروق جنسا وقدرا ولكن تنظر إلى السرقة على نحو  
ما قلنا في فصل الإقرار ثم يسألهما كيف سرق ويسألهما عن المكان والوقت والمسروق منه أيضا فإذا بناه  
ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وإن لم يعرف الشهود بالعدالة فإنه لا يقضي بالقطع  
مالم يعرف عن حال الشهود بالسؤال عن المراكز ويجلس السارق إلى أن تظهر عدالة الشهود فإن عدلت الشهود  
بعد ما حبس الشهود عليه إن كان المسروق منه حاضرا يقضي القاضي بالقطع وإن كان غائبا لا يقضي بالقطع  
فإن كان حاضرا قضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب  
وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا يجب أن يكون لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه قولان  
على قوله الأول لا يستوفى القطع وعلى قوله الآخر يستوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء  
على قوله الأول والآخر جميعا وإذا شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعد ما ظهرت عدتهما أو ما قبل القضاء  
أو بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعا القاضي لا يقضي ولا يعفي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
الأول وفي قوله الآخر يقضي ويعفي وأما إذا فسقا ورعا أو ارتد أو ذهب عقولهما فإن كان ذلك قبل القضاء  
منع القضاء وإن حدثت هذه العوارض بعد القضاء قبل الامضاء فإنه منع القضاء وإذا شهد شاهدان على  
رجلين أنهما سرقا من فلان وبينهما السرقة وأحد الشهود عليهما غائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلي قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الحاضر فإن جاء الغائب فقدمه رب  
المال إلى القاضي فالقاضي يأمره بإعادة البينة هكذا في المحيط • ولو أمر الإمام بقطع سارق فعفا المسروق  
منه كان عقوبه باطلا كذا في الإيضاح • وإذا شهد كافران على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر ولا يقطع

مطلب  
ظهور السرقة بالشهادة



المسلم واذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقرعة واختلاف في لونهما فقال أحدهما أيضا وقال الآخر سودا  
قلت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما قال الكرخي هذا الاختلاف في لونين يشاهدان  
كالخمر والمصغرة وأما لا يشاهدان كالسواد والبياض فلا تقبل الشهادة اجماعا والعجيب ان الكل على الخلاف  
ولو شهد أحدهما أنه سرق نوراً وشهد الآخر أنه سرق بقرعة لا تقبل الشهادة اجماعا ولو شهد أنه سرق ثوباً وقال  
أحدهما أنه هروى وقال الآخر أنه هروى ذكر في نسخ أبي سليمان أنه على الخلاف وذكر في نسخ أبي حفص  
أنه لا تقبل الشهادة اجماعا واذا قال المشهود عليه بالسرقة هذا متاعى كنت استودعته فجعدني أو اشتريته منه  
أو أقرني بهذا دروي الحذنة في جميع ذلك كذا في المحيط \* واذا شهد اثنان أنه سرق هذا المال هذا الرجل  
وشهد آخر أن أنه سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعي السرقة على الأول فإنه لا يقطع الأول كذا في محيط  
السرختي \* واذا شهد المشهود على عبد ماذون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجحد فان كان مولاه  
حاضراً قطع عندهم جميعاً وهل يضمن ان كان استهلكها لا يضمن وان كانت قاعة ردها على المسروق منه وان كان  
المولى غائباً لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن السرقة وان كان الشهود شهدوا بسرقة  
أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضراً أو غائباً وان كان الشهود  
شهدوا على اقرار الماذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضي يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على عبد محجور عليه بسرقة عشرة أو أكثر فان كان غائباً فالقاضي لا يقضى  
عليه بشئ لا بالقطع ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد  
المحجور بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البيعة أصلاً سواء كان المولى حاضراً أو غائباً حتى لا يقطع العبد  
ولا يوافق المولى ببيعة لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات \*  
الصل اذا دخل دار رجل وأخذ المتاع وأخرجته فله أن يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى  
الصل اذا كان يقب البيت قرأه صاحب البيت صاح به فان ذهب والا فله قتله وقال محمد رحمه الله تعالى  
في نوادر ابن رستم اذا قرأه يقب بيته فقتله يغرم دية وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسعه قتله ولا يغرم دية  
ذكر في المجرد وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في اللص اذا دخل دار رجل فعمل به صاحب الدار  
وعلم أنه لا يشدوان يأخذه بيده لقتله سواء دخل عليه مكبرة أو غير مكبرة وهو يريد ان يسرق ماله فقتله فلا قود  
عليه ولا دية كذا في محيط السرختي \* في فتاوى أهل سمرقند سارق فحرق دار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى  
علم صاحب البيت فالتى عليه فحرقه فله على الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى أبي  
الليث رجل اطعم على حائط رجل وعلى الحائط ملاة فخاف صاحب الحائط أنه ان صاح به يأخذ الملاة ويذهب  
هبل يحمل له ان يرميه حال يسعه ذلك اذا كانت الملاة تساوي عشرة دراهم فصاعداً قال الفقيه أبو الليث  
أصحاباً بالمقدور وهذا التقدير بل أطلقوا ان له ان يرميه \* وفي جنابيات الجامع الصغير رجل دخل على رجل  
للافسرقة ثم أخرج السرقة من الدار فاحسبه الرجل وقته فالتى عليه قالوا أراد به اذا كان لا يقدر على  
استرداد السرقة الا بالقتل اذا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القتيل وفي المتن اذا كان  
مع رجل وغيب فأراد رجل ان يأخذه منه ومعه ان يقاتل بالسيف اذا كان يخاف على نفسه الجوع وكذلك  
الماء لشربه كذا في المحيط \* لص معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في حوائجه غير مشغول بالسرقة  
لا يجوز له ان يقتله ولكنه يأخذه ويأق به الى الامام حتى يستتبه بالحبس كذا في الظهيرية \* السارق  
اذا صاح به رب المال فهرب لا يحمل لصاحب المال ان يتبعه وبشره الا اذا ذهب بماله فحينئذ يحمل له ان يتبعه  
ويضربه بالسلاح حتى يلقى ماله كذا في المحيط \* يستحب للمدعي ان يدعي بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا  
يستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ الاخذ دون السرقة او يقولوا هذا المال للطالب دراهم \* ادعى أنه سرق  
منه كذا فقال كركته أم ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة أيضاً كذا في السراجية \* قال  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى فمن ادعى على آخر سرقة وأنكر المدعي عليه - ينعكف وان نكل يقضى عليه بالمال  
دون القطع كذا في الظهيرية \* وكذا لو رجع عن اقراره وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن كذا  
في الغناية \* شهدا فقطع ثم قال لا يقطع وضمنا الدية للأول ولو شهد آخران على رجوعهما

مطلب  
الشهادة على العبد بالسرقة

مطلب  
في اللص اذا دخل الدار  
وأخذ المتاع الخ

مطلب  
في اللص اذا وجد في حال  
عدم اشتغاله بالسرقة

أخذت

لا يقبل

لا يقبل شهادتهما ويقطع \* شهدا على اقراره وهو ساكت أو منكر لا يقطع \* شهدا أربعة فرجع اثنان  
وشهدا على آخر لا يقطعان ويقضى بالمال على الأول كذا في التتارخانية

(الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه)

وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في القطع) \* لا قطع فيما يوجد نافعاً مباحاً في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب  
والسمك والزرنج والمغرة والنورة ويدخل في السمك المالح والطرى كذا في الهداية \* وهكذا  
في الكافي والاختيار \* ويقطع بالسراج والقنا والآبوس والصندل وبالقصوص والخضر والياقوت  
والزبرجد كذا في الكافي \* ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغناية \* فأما الذهب والفضة واللؤلؤ  
والفيروز فقدر روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط  
بالخمر والتراب لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وان جعل من الخشب الذي لا قطع فيه  
باباً أو رسياً أو سراً يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب واليوري كالموجب القطع قبل العمل  
لم يوجب بعد العمل حتى لو اتخذ منه حصيداً لا يقطع كذا في المحيط \* واذا غلبت الصنعة على  
الاصل في الحصيد كافي الحصيد البغدادية والجرجانية قالوا يقطع أيضاً كذا في الكافي \* وانما يقطع  
في الابواب اذا كانت في الخرز وكانت خفيفة لا ينقل حملها على الواحد لانه لا يرغب في سرقة النخل من  
الابواب وان كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين \* ولا يقطع فيما يتسارع اليه الفساد  
كاللبن واللحم والقواكه الرطبة كذا في الهداية \* أما القاكهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس  
كالجوز والوز فإنه يقطع فيها اذا كانت محرزة ولا قطع في القاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد واذا قطعت  
الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حظيرة وعلم باب مغلق قطع فيها كذا في السراج  
الوهاج \* ولا فرق في عدم القطع باللحم بين كونه على لوحاً قديداً أو غيره كذا في فتح القدير \* اذا سرق  
من آخر طعاماً أو سنة سنة قطع بسرقته سواء كان طعاماً يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع  
وغذاء كان محرزاً أو لم يكن وان كانت السنة سنة خصب ان كان طعاماً يتسارع اليه الفساد فكذلك  
الجواب وان كان طعاماً لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز قطع قال مثلاً يجترعهم الله تعالى والجواب في الثمار  
على هذا التفصيل أيضاً اذا كانت السنة سنة قطع بسرقته الخمار سواء كان غراً يتسارع اليه  
الفساد أو لا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو كان محرزاً وان كانت السنة سنة خصب ان كان غراً  
يتسارع اليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزاً أو لم يكن وان كان غراً لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز فقصه  
القطع كذا في الذخيرة \* ويقطع في الحبوب كاهوا والادهان والطيب والعود والمسلك وكذا اذا سرق  
قطناً أو كناناً أو صوفاً قطع وكذا اذا سرق حنطة أو شعيراً أو دقيقاً أو سمناً أو زبياً أو زبناً فإنه يقطع  
وكذا يقطع في الامتعة الملبوسة والمفروشة وجميع الاواني من الحديد والصفر والرصاص والخشب والادم  
والقراطين والسكاكين والمقارص والموازين والارسان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج \*  
ولا يقطع في الرخام ولا في القدور من الحجارة والمخ كذا في التبيين \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا قطع في القرون معمولة كانت او غير معمولة ولو سرق نخلة بأصلها أو شجرة بأصلها من البستان وهي تساوي  
عشرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج \* وفي الخيل والعسل يقطع اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين  
سرق باغ من تاجر أهل العدل منهم لا يقطع كذا في التتارخانية \* ويقطع في السكر اجماعاً كذا في الهداية \*  
روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقطع في العجاج مالم يعمل منه شئ وقال أصحابنا رحمه الله تعالى يجب  
ان لا يقطع في معمول العجاج وغيره معمولة لانه مختلف في كونه مالا ولا فلو اوجب أن يكون هذا الجواب في العجاج  
الذي هو من عظام الجمال ولا يقطع في غير معمولة لانه يوجد مباحاً ويقطع في معمولة لان الصنعة تغلب عليه  
فصار كالخشب اذا عمل كذا في الايضاح \* وظاهر الرواية في الزجاج أنه لا يقطع كذا في فتح القدير \*  
ولا قطع في سرقة الصيد وحشياً كان او غير وحشياً سواء كان صيد البر أو صيد البحر كذا في التتارخانية في فصل

قوله المالح الاقص المالح  
اه صححه



شرائط القطع • ولا قطع في الحناء ولا في البقول والريحان الرطب ولا قطع في التين والماء والنوى ولا في جلود  
السباع المذبوحة الا ان يجعل بساطا أو مصلى ولا في الاناء وقد رفيه طعام كذا في العتاية • ولا قطع في سرقة  
الخمر والخنزير من الذئ • ولا قطع في البازي والصقرو سائر الطيور ولا في الوحوش ولا في الكلب والفهد  
ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في الثمرات • والاشربة على ثلاث مراتب • حلال كالفتقاع ونحوه  
ففيه القطع • وشراب قنقع التمر والزبد والصمغ أن فيه القطع • والنمر لا يجب فيها القطع ويقطع في الدبس  
ولا قطع في الطيور والدف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا في السراج الوهاج • لا قطع في الطبل والبربط  
هذا إذا كان طبل أهوا أو ما إذا كان طبل الغزاة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في وجوب القطع بسرقة  
إذا كان يساوي عشرة واختار الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أنه لا يجب القطع كذا في المحيط • وهو الاصح  
وفي المولوية وهو المختار كذا في النهر الصائق • ولا يقطع في التريد والخبز كذا في السراج الوهاج •  
في نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والجلاب كذا في العيني شرح الكنز • ولو سرق ذئ  
من ذئ خرا لم يقطع كذا في الايضاح • ولا في سرقة النطريج وان كان من ذهب والتريد كذلك كذا في المحيط  
• ولا قطع في سرقة المصحف وان كان عليه حلية تساوي ألف درهم وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة  
والشعر كذا في السراج الوهاج • ولو سرق الجلد والاوراق قبل الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي  
ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط • المراد بذلك دفاتر قدمي حسابها وأما إذا لم يصح لم يقطع  
أما دفاتر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج • ولا قطع في قصب الشباب  
ولو اتخذته شابا ثم سرقة قطع كذا في الذخيرة • لا قطع في حليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب  
والفضة وأما الدراهم التي عليها النقائل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا في الجوهر النيرة •  
ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والوجه والكم كذا في العتاية • ولا يقطع بعد كبير يرى عجزه  
عن نفسه ولو ناعما أو مجنونا أو أعجميا لانه ليس سرقة بل اما عصب أو خداع كذا في النهر الصائق • ويقطع  
في سرقة العبد الصغير الذي ليس بممعة ولا مبيع من نفسه بالاجماع كذا في فتح القدير • في المتى إذا سرق  
عبد صغير قيمته خمسة دراهم وفي أذنه ولو لونه تساوي خمسة دراهم قطعه كذا في المحيط • من كان له على  
غيره عشرة دراهم فسرق من يده مثلها ان كان دينه حلالا لم يقطع وان كان مؤجلا فالقياس أن يقطع  
وفي الاستصان لا يقطع ولا فرق بين أن يكون الذي أخذه بقدر ماله أو أكثر أو أقل وان سرق منه عروضا  
تساوي عشرة قطع وأما إذا حال أخذه رهنما بحق أو قضاء بحق وصريح بذلك درى عنه الحد بالاجماع وان أخذ  
صنفا من الدراهم أجود من حقه أو أردأ لم يقطع كذا في السراج الوهاج • وان سرق من خلاف جنس  
حقه نقد لا يقطع في الصحيح هكذا في التبيين • وان سرق حليما من فضة وعليه دراهم أو حليما من ذهب وعليه  
دنانير فانه يقطع وان كان المتاع أو الحلي قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو مثل الذي عليه من الدين  
فانه يقطع أيضا كذا في السراج الوهاج • ولو سرق المكاتب والعبد من غريم المولى قطع الآن يكون  
المولى وكلهما بالقبض فحينئذ لا يجب القطع ولو سرق من غريم أبيه أو غريم ولده الكبير أو غريم مكانه  
قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان • لو سرق من غريم عبده المأذون الذي  
عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالمالك فيه له فلا يقطع فيه إذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح  
• إذا وقعت السرقة على شيئين أحدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل ان ما هو  
المقصود بالسرقة إذا كان ما يجب فيه القطع ويبلغ نصابا يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا  
قطع فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصابا وهذا أقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا  
في المحيط • ولو سرق اناه فضة قيمته مائة وفيه نبيذ أو طعام لا يقطع وانما ينظر الى ما في الاناء  
ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلية وهذا قولهما رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى يقطع إذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يمتنع ولا يتكلم كيلا يكون في يده نفسه  
أما إذا كان يتكلم ويمنع فلا قطع على سارقه بالاجماع وان كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج •

مطلب  
الاشربة في التقطع على ثلاث  
مراتب

مطلب  
لاقطع في المحفوظ ان كان  
عليه طية تساوي ثواب  
السرفه

في المتبق اذا سرق كلبا في عتقه طوق قيمته مائة درهم لم أقطعه وان سرق جارا قيمته تسعة وعطيه كاف  
 قيمته درهم قطع وان سرق كوزا فيه عسل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الاصل اذا سرق  
 خاية من حجر والطرف بساوي عشرة فلا قطع قال شمس الانعة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه اذا سرب  
 الخنزير الحروزم اخرج الطرف والطرف عما يقطع في سرقته قطع كذا في الذخيرة \* سرق قمعة وفيها مائة  
 بساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الاناء في الدار ثم اخرجها فارغا قطع كذا في الغياصة \* قال  
 القدوري اذا سرق منديلا فيه صرة دراهم فعليه القطع بريد به التمديل الذي يشفيه الدراهم عادة كذا  
 في المحيط \* ولو سرق ثوبا لا بساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم به لم أقطعه  
 وان كان يعلم بها فعليه القطع ولو سرق جرابا فيه مال او جوارقا فيها مال او كيسا فيه مال قطع كذا في المبسوط \*  
 ولو سرق قسطا طائرا كان منصوبا لا يقطع وان كان ملفوفا يقطع كذا في السراج الوهاج \* لا قطع على خائن  
 ولا خائفة ولا منتهب ولا محتلس ولا قطع على النباش هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الهداية  
 \* ولو سرق من القبر دراهم او دنانير او شيئا غير الكفن لم يقطع بالاجماع كذا في السراج الوهاج \*  
 اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى فيما اذا كان القبر في بيت مقفل والاصح أنه لا يقطع سواء تبين الكفن او سرق  
 مالا آخر من ذلك البيت وكذا اذا سرق الكفن من تابوت في القافلة لا يقطع في الاصح كذا في الكافي \*  
 ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو اوصى له بشئ فسرقة قبل موت الموصى قطع  
 وان سرقه بعد موت الموصى وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج \* ولا قطع على من سرق من الغنائم  
 ولا على من سرق من بيت مال المسلمين حرا كان او عبدا كذا في النهاية \* ولا يقطع في مال السارق فيه شركة كذا  
 في التبيين \* واذا قطعت يد السارق ورد المتاع على صاحبه ثم سرقه مرة أخرى لم يقطع عندنا استصحابا كذا  
 في المبسوط \* وكذا لو سرقه منه سارق آخر لم يكن له ولا لب المال ان يقطع السارق الثاني كذا في محيط  
 السرخسي \* الاصل أنه اذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقطع فانيا عندنا وان تبدلت عينه قطع كالمال كان  
 قطنافصار غزلا او كان غزلا فصار ثوبا فانه يقطع بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* ولو سرق مائة فقطعت  
 يده فيها وردت الى مالكها ثم سرق ثانيا لم يقطع وان سرقها مع مائة أخرى تقطع رجله سواء كانتا من جنسيتين  
 او من جنسين كذا في الظهيرية \* اذا سرق ذهابا وقضة فقطع فيها ورد العين على صاحبها فجعل المروق منه  
 آية او كانت آية فضرها دراهم ثم عاد فسرقةا لا يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقطع كذا في شرح  
 الطحاوي \* في كفاية البيهقي سرق ثوبا فحاطه ثم رده فنفق فسرقة النقوض لا يقطع كذا في التهر القاني  
 \* ولو سرق بقرة وقطع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك ولدا ثم سرق الولد قطع ولو قطع في عين وردت  
 العين على المالك وباعه المالك من اتسان ثم اشتراه فعاد السارق وسرقه ثانيا لم يذكر محمد رحمه الله تعالى  
 هذه المسألة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها فالعراقيون من مشايخنا يقولون لا يقطع  
 ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية \* وكذا اذا باع من السارق ثم اشتراه منه هكذا  
 في التهر القاني \* أفرز زكاة ماله ليؤدي الى الفقراء فسرقةا غنى او فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا  
 في الغياصة \* ولا يقطع السارق من مال الحربى المستأمن عندنا استصحابا \* رجل من أهل العدل أغار  
 في عسكر أهل البقي ليلافسرق من رجل منهم مالا فجاء به الى الامام العدل قال لا تقطعه لان لا هزل العدل أن  
 يأخذوا مال أهل البقي على أى وجه يقتدرون على ذلك ويمسكوه الى أن يسوبوا ويؤمروا فيرد على ورثتهم فتكنت  
 الشبهة في أخذه بهذا الطريق وكذلك لو أغار رجل من أهل البقي في عسكر أهل العدل لم يقطع ايضا لان أهل  
 البقي يستحلون أموال أهل العدل وتأويلهم وان كان فاسدا فاذا انضم اليه المنعة كان بمنزلة تأويل صحيح  
 ولو أن رجلا من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو عن يده عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعته  
 لان التأويل ههنا تجرد عن المنعة ولا معتبر بالتأويل بدون المنعة ولهذا لا يسط النجاس به فكذلك القطع وهذا  
 لانه تحت حكم أهل العدل فيمكن امام أهل العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذي هو في عسكر أهل  
 البقي فان يد الامام العدل لا تصل اليه كذا في المبسوط

(الفصل الثاني في الحرز والاخذ منه) \* الحرز على ضربين (حرز لعن فيه) كالبيوت والدور ويسمى هذا



حرز بالمكان وكذلك القساطيط والحواريات وانظم كل هذه الاشياء تكون حرزاً وان لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له لان البناء يقصده الاحراز لانه لا يجب القطع الا بالخراج بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الاخذ (وحرز بالحفاظ) كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعنده متاعه فهو حرز به هذا اذا كان الحافظ قسماً منه وأما اذا بعد فليس بحفاظ وحد القرب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظاً او نائماً والمتاع تحته او عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج • لو جمع متاعه في صحراء ولم يتم على متاعه واقامام عنده فسرق منه يقطع اذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط السرخسي • قال مشايخنا رحمهم الله تعالى كل شيء معتبر بحرزه مثله كما اذا سرق الدابة من الاصطبل او الشاة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم او الخيل من هذه المواضع لا يقطع وفي الكرشي ما كان حرزاً النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة النقال وقواصر النمر حرزاً للدراهم والذنانير والؤلؤ فالصحيح كذا في السراج الوهاج • قال شمس الاتمة هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية • وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الاحراز بالحفاظ هو الصحيح كذا في الهداية • اذا سرق من الحمام ليلاً قطع وبالنهار لا وأما ما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالتنهار كذا في الاختيار شرح المختار • وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان سرق ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع كالسرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده وعندهما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي • ما كان بحرزاً بالابنة فاذن له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول شيئاً يقطع ولم يكن حرزاً في حقه وان كان غيباً حافظاً او كان صاحب المنزل نائماً عليه وما كان من هذه الابنة يدخل بلا اذن متى شاء ولا يمنع فهذا والقائه في البرية واحدي يصير بحرزاً بالحفاظ وذلك كالمسجد والطرق كذا في الايضاح • ان شق الخيل فسرق منه أو أدخل يده في صندوق فأخذ المال قطع كذا في التبيين • ولو سرق الابل من الطريق مع جملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها أو لا لان هذا مال ظاهر غير بحرز كذا في السرق الجواني يقطع ولو شق الجواني فأخرج ما فيها ان كان صاحبها هناك قطع والافلاكان كانت الجواني موضوعة على الارض فسرق الجواني مع المتاع ان كان صاحبها هناك بحيث يكون حافظاً قطع سواء كان نائماً او يقظان كذا في السراج الوهاج • اذا سرق من القطار بغير الايقظ ويستوى أن يكون معه سائق او قائد يوقه او يقوده او لم يكن فلم يجعل القطار بحرزاً بالسائق والقائد وان كانا حافظين له لان المال انما يصير بحرزاً بالحفاظ اذا كان قصده الحفظ وأما اذا كان قصده شيئاً آخر والحفظ يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع القطار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة • ولو أخذ السارق في الحرز قبل ان يخرج منه وقدر حمله ولم يحمله فلا قطع عليه ولو روى الى صاحب له خارج الحرز فأخذ المرمي اليه فلا قطع على واحد منهما ولو ناول صاحبه من وراء الجدار ولم يخرج هو به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قطع على واحد منهما قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان الخارج لم يدخل يده الى الحرز ولو كان الخارج ادخل يده في الحرز فأخذها من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعهما كذا في فتاوى الكرشي • ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج واخذه لم يكره محمد رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يقطع ولو كان في الدار من جوار في المتاع في النهر ثم خرج واخذه ان خرج بقوة الماء لا يقطع وان خرج بغيره الماء قطع ذكره الامام القرافي ولكن ذكر في المبسوط في اخراج الماء بقوة جريه الاصح أنه يلزمه القطع كذا في النهاية • وان ألقاه في الطريق ثم خرج فأخذه فهذا على وجهين • ان روى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فأخذه قطع وان روى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وان خرج واخذه اذا حمله على جدار وساقه فخرجه يقطع بذلك كذا في السراج الوهاج • من سرق سرقة لم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا اذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل البيوت عن الاتقاء ببعض الدار وان كانت كبيرة وفيها مقاصير أي حجر ومنازل وفي كل مقصورة سكان ويستغنى أهل المنازل عن الاتقاء ببعض الدار وانما يتفحصون به الاتقاء السكة فسرق رجل من مقصورة واخرجها الى بعض الدار قطع ولو سرق بعض أهل المقاصير من مقصورة شيئاً يقطع كذا في الكافي • ولو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً ثم جاء في ليلة أخرى فدخل

وأخذ شيئاً كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يده أو كان النقب ظاهراً اراه الطارقون وبني كذلك فلا قطع عليه والاقطع كذا في السراج الوهاج • سارق دخل مع جاز منزلاً فجمع الثياب وجملها ثم خرج من المنزل وذهب الى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو علق على طائر شيئاً وترك في المنزل فطار الى منزله بعد ذلك فأخذ منه كذا في الفتاوى السراجية • ولو سرق مالا من حرز فدخل آخر الحرز وجعل السارق والمال معه قطع المحمول خاصة ولو أخرج نصاباً من حرز فنتقن فصاعداً ان تخال بينهما اطلاع المالك فاصح النقب أو غلق الباب فالخراج الثاني سرقة أخرى ولا يجب القطع اذا كان الخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتخل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج • ولو سرق من السطح ما يساوي نصاباً يقطع • رجل نقب حائطاً فغير اذن المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئاً المختار أنه لا يضمن النقيب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة • ولو سرق ثوباً من السكة لا يقطع وكذا لو سرق ثوباً من السكة على خص الى السكة وان بسط على الحائط الى الدار أو على النخس الى السطح قطع كذا في الظهيرية • وان نقب البيت وادخل يده فيه فأخذ شيئاً لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومن أصحابنا من قال في هذه المسألة هذا المحمول على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب أما اذا كان صغيراً لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده فيه وأخذ المال قطع اجماعاً وان ادخل يده في صندوق الصيرفي أو في كم غيره فأخذ المال قطع كذا في السراج الوهاج • جماعة تزولوا خائفاً ويتأفرون بسرق بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه او هو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية • واذا طرصرة خارجة من الكم وأخذ الدراهم لم يقطع وان ادخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي • في المتقي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفشاش وهو الذي يبي الغلق البيت ما يقصده به اذا فشق نهاراً وليس في البيت ولا في الدار أحد وأخذ المتاع لا يقطع وان كان فيها أحد من أهلها فأخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فشق باباً في السوق لم يقطع والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر البهاقاً خذ منها وصاحبه لا يعلم • في الحاوي اذا كان باب الدار ممروداً غير مغلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار مفتوحاً فدخل نهاراً وسرق لا يقطع ولو دخل ليلاً من باب الدار وكان الباب مفتوحاً ممروداً بعد ما على الناس العتمة وسرق خفية او مكابرة معه سلاح أو لا وصاحب الدار يعلم به أو لا قطع ولو دخل اللص داراً ناساً ما بين العشاء والعتمة والناس يذهبون ويحيون فهو بمنزلة النهار واذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللص لا يعلم أن فيها صاحب الدار او يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كبر انساناً ليلا حتى سرق متاعه قطع ولو كبره نهاراً فنقب بيته سرا وأخذ متاعه مغالبه لا يقطع والقياس ان لا يقطع في القصلين لكنا سحسنا في الفصل الاول وقلنا بوجوب القطع كذا في المحيط • ولو أخرج شاة من الحرز فقبها أخرى ولم تكن الاولى فصافاً لا قطع عليه كذا في السراج الوهاج • واذا سرق شاة او بقرة او غرساً من المرمي لا يقطع هكذا كرم محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شيخ الاسلام الأأن يكون عليها راع يحفظها وفي البقال أنه لا قطع في المواشي في المرمي وان كان معها الراعي لان الراعي ينصب لاجل الراعي لاجل الحفظ فلا يصير بحرزاً بالراعي فان كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وان كانت الغنم تأوى الى بيت بالليل قد بقي لها عليه باب مغلق فيكسر ويدخل فسرق منه شاة قطع وفي البقال وقيل لا يعتبر الغلق اذا كان الباب ممروداً الا أن يكون منفرداً في الصحراء كذا في الذخيرة • يأوى بالليل الى حائط قد بقي لها عليه باب وهناك من يحفظها وكسر الباب ليلاً وسرق بقرة فقادها او ساقها او ركبها حتى أخرجهما قطع • اتخذ حظيرة من حجر او شول وجع فيها الاغنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد رحمه الله تعالى اذا جمع الغنم في حظيرة او في غير حظيرة وعليها حافظ او ليس عليها حافظ بعد ان جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الحاوي • وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه اذا جمعها في مكان أعده لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظاً أو لم يكن كذا في المحيط • وهو الصحيح هكذا في الذخيرة • من سرق من أبيه وان عليا اولاده وان سفل اذى رحم محرم منه كالاب والاخت والعم والخالة لا يقطع ولو سرق من بيت ذي الرحم المحرم متاع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذي الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير



• ولو سرق من أمه أو أخته رضاعاً يقطع كذا في الكافي • وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك إذا سرق أحد الزوجين من حوز خاص لا آخر لا يمكن فيه كذا في غاية البيان • ولو سرق المرأة من زوجها أو سرق هو منها لم يقطعها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحد منهما ولو سرق من امرأته البتة أو المختلعة إن كانت في العدة لم يقطع سواء كان طلقاً أو طلقاً وثلاً أو كذا إذا سرق من بيت زوجها وهي في العدة فلا يقطع عليها كذا في السراج الوهاج • ولو أباها بعد السرقة وانقضت عتباتها ورفع الأمر إلى القاضي لا يقطع كذا في التبيين • إذا سرق من أجنبية أو سرق من أجنبي ثم تزوجها قبل المرافعة إلى الإمام ثم ترفع الأمر إلى الإمام وأقر السارق بالقاضي لا يقطع كذا في الذخيرة • وإن تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج • إذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقيل أسماها أو اغتباطها يقطع كذا في المحيط • ولو سرق من بيت الأصهار أو الاختان لم يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقطع والخلاف فيما إذا كان البيت للختان أما إذا كان للبت فلا يقطع اتفاقاً وكذا في مسألة الصهر إذا كان البيت للزوجة لا يقطع إجماعاً كذا في الجوهرة النيرة • الختن زوج كل ذي رحم محرم منه كزوج البنت والاخت وكل ذي محرم من الختن • والصهر من حرم عليه بالمصاهر كالمراة وابنتها وكامراة الأب وكل ذي رحم محرم من أولادها كذا في المحيط • ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو ذوي رحم محرم منه أو من امرأة مولاه وكل ما لا يقطع المولى بالسرقة منه فعبده بمنزلة كذا في محيط السرخسي • ولا فرق بين أن يكون العبد مبرراً أو مكاتباً أو مأذوناً أو أم ولد سرق من مولاه كذا في السراج الوهاج • وكذلك المولى إذا سرق من مال مكاتبه أو عبده المأذون ويقطع بالسرقة من العبد لأنه بمنزلة المودع فيما يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي • ولا يقطع على الضيف إذا سرق من أضافه كذا في الهداية • ولا يقطع على خادم القوم إذا سرق متاعهم ولا على أجير سرق من موضع أذن له في دخوله وإذا أجرد داره من رجل فسرقت المورج من المتأجر أو المتأجر من المورج وكل واحد منهما في منزل على حدة قطع السارق منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا سرق المورج من المتأجر فلا يقطع وإن سرق المتأجر من المورج يقطع بالإجماع إذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج

• (الفصل الثالث في كيفية القطع وإنشائه) • تقطع بين السارق من الزند وتضم وغن الزنت وكلمة اللحم على السارق عندنا كذا في الصبر الرائق • فإن سرق ثياباً قطعت رجله اليسرى وإن سرق ثياباً لم يقطع ويخلد في السجن حتى يتوب هذا استحسان ويعزز أيضاً ذكره المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الهداية • وللا مام أن يقطع سياسة لبعده في الأرض بالفساد كذا في السراجية • وإن كان السارق أشل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وكذا إذا كانت رجله اليمنى شلاء وكذلك إن كانت أيهاه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الأصابع منها سوى الإبهام وإن كانت أصبع واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو شلاء قطع كذا في الهداية • ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين • وإذا كان السارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعاً وقال بعضهم أن غيرت الأصلية وأمكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة وإن لم يمكن قطعاً جميعاً وهذا هو المختار فإن كان يمشي على باطنها فبانت كذا في الجوهرة النيرة • وإن كانت رجله اليمنى مقطوعة الأصابع فإن كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وإن كان لا يستطيع أن يمشي عليها لم تقطع كذا في المبسوط • ومن وجب عليه القطع في السرقة لم يقطع حتى قطع قاطع يمينه فإن كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والأرض في الخطأ وتقطع رجله اليسرى في السرقة وإن كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذلك الجواب لأنه لا تقطع رجله اليسرى وإن كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطعه عن السرقة حتى لا يجب للضمان على السارق فيما استهلك من مال للسرقة كذا في شرح الحاوي • وإن لم تقطع يده اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى لا تقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلاً يؤدي إلى خورب جنس منفعة البطش ولو لم تقطع يده اليسرى ولكن قطعت رجله اليمنى سقط عنه القطع بسبب السرقة فإن لم تقطع رجله اليمنى ولكن قطعت رجله اليسرى قطعت يده اليمنى كذا في المحيط • إذا قال الحاكم

للجلاد اقطع بين هذا السارق في سرقة سرقة فما يقطع يساره عند أفلاشي عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يؤذّب كذا في فتح القدير • والخلاف فيما إذا قطع يساره عنداً ولو قطعه خطأ لا يضمن إجماعاً سواء أخطأ في الاجتهاد بأن اجتهد وقال اليد مطلق في النص فقطع اليسرى أو في معرفة العين واليسار هو الصحيح كذا في المصنف • ولو قال له اقطع يده هذا قطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو أن السارق أخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وإن كان عالماً بأنها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير • ولو قطع غير الجلاد يساره لا يضمن أيضاً هو الصحيح كذا في الهداية • وإن حكم عليه بالقطع فقطع رجل يده اليمنى من غير إذن الإمام فلا شيء عليه لكن الإمام يؤذبه على ذلك كذا في المبسوط • وإن قطع الجلاد رجله اليمنى ضمن الجلاد ديتها وضمن السارق السرقة وإن قطع رجله اليسرى ضمن الجلاد ديتها وقطعت من السارق يده اليمنى وإن قطع يده جميعاً صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاد للسارق يده اليسرى كذا في المحيط • ولو قطع يده ورجله ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت يمين السارق معدومة قطعت رجله اليسرى كذا في العناية • وإذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انقلب أو لم يكن حكم عليه حتى انقلب فأخذ بعد زمان لم يقطع وإن اتبعه الشرط فأخذه من ساعته قطعت يده كذا في المبسوط • ولو سرق من رجلين لم يقطع بيمينه أحدهما كذا في العناية • رجل سرق من جوز جانيات فرفع إلى قاضي بلغ فله أن يقطع فأن غلب رجل على جوز جانيات من أهل البني من غير تقليد من جهة وإلى خراسان لم يكن لقاضي بلع أن يقيم وهو ظهير ما لو سرق في خوارزم فرفع إلى قاضي بخاري كذا في المحيط • وإذا ثبت السرقة في البرد الشديد والحر الشديد الذي يخوف عليه الموت أن قطع جس حتى يتكشف الحر والبرد وإذا كان لا يخوف عليه الموت أن قطع لم يؤخر وإن حبس إلى قتل الحر والبرد فمات في السجن فمات المبرور دين في تركه كذا في المبسوط • ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المبرور منه فبالب بالسرقة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعها والصحيح ظاهر الرواية كذا في زاد الفقهاء • ولا فرق بين الشهادة والإقرار عندنا وكذا إن غاب عند القطع عندنا كذا في الهداية • والمستودع والغاصب وصاحب الربا والمستعير والمستأجر والمضارب والمستضعف والقابض على سوم الشراء والمترين وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي إن يقطعوا السارق منهم ويقطع بخصومة المالك في السرقة من هؤلاء إلا أن الراهن إنما يقطع بخصومته حال قيام الرهن بعد قضاء الدين كذا في الكافي • إن قطع سارق بسرقة فسرق منه لم يمكن له ولا لرب السرقة أن يقطع السارق الثاني وللأول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية ولو سرق الثاني قبل أن يقطع الأول أو بعد ما درى الخشب يقطع بخصومة الأول كذا في الهداية • في نوادره شام قال سألت محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم إن رجلاً آخر له على هذا المبرور منه ألف درهم غصب الألف المبرور من السارق قال أدرأ القطع عن السارق الأول كذا في المحيط • من سرق سرقة وردّها على المالك قبل الارتضاع إلى الحاكم لم يقطع فإن ردّها بعد سماع البينة والقضاء يقطع وقبل القضاء يقطع استحساناً ولو ردّه على ولده أو ذى رحمه أن لم يكن في عيال المبرور منه يقطع وإن كان في عيال لا يقطع وكذا وردّه على امرأته أو عبده أو أجيده مشاهرة أو مسانحة ولو دفع إلى والده أو وجدته أو والدته أو جدته ولبسوا في عياله لا يقطع ولو دفع إلى عيال هؤلاء يقطع ولو دفع إلى مكاتبه لا يقطع لانه عبده ولو سرق من مكاتب وردّه إلى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال وردّه إلى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي • إذا قضى على رجل بالقطع في سرقة فوجهه المالك وسلمها إليه أو باعها منه لا يقطع كذا في فتح القدير • ولو غصبه منه رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العناية • ويعتبر أن تكون قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وكذلك يوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانقص بعد ذلك إن كان نقصان القيمة لنقصان العين يقطع وإن كان نقصان القيمة لنقصان العر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط • إذا أقر العبد بسرقة عشرة دراهم إن كان مأذوناً فإنه يصح إقراره وتقطع يده والمال يرد إلى المبرور منه إن كان قاعماً وإن كان هالكا لا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه كذا في السراج الوهاج • وإن كان مجبوراً والمال قائم أن صدقه مولاه يقطع ويرد المال إلى المبرور منه وإن كذبه مولاه فقال الدراهم مالي فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القطع والرد إلى المبرور منه وإن كان المال هالكا صح إقراره



بالخذ في قول أصحابنا جعلا ولا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه وهذا إذا كان العبد كبيراً وقت الإقرار  
 أما إذا كان صغيراً فلا قطع عليه أصلاً لكنه إذا كان مأذوناً بالمال إلى المروق منه أن كان قائماً وان كان  
 هالكاً ضمن وان كان محجوراً فإن صدقه المولى يرد المال إلى المروق منه أن كان قائماً أما إذا كان هالكاً  
 فلا ضمان عليه لافي الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان • ولو أقر العبد بسرقة ما دون عشرة لم يقطع  
 ثم ينظر إن كان مأذوناً أصح إقراره ويرد المال إلى المروق منه وان كان هالكاً ضمن صغيراً كان أو كبيراً وان كان  
 محجوراً أن صدقه مولاه فكذلك وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق أن كان كبيراً وقت الإقرار  
 وان كان صغيراً لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج • إذا قطع السارق والعين فاعية في يده ردت على  
 صاحبها الباقية على ملكه كذا في الهداية • وان كانت هالكاً لم يضمنها وكذا أيضاً إذا كانت مسلمة لملكه  
 في المشهور لأنه لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج • وهذا إذا كان بعد القطع  
 وان كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده أن قال المالك أنا أضنه لا يقطع عندنا وان قال أنا اختار القطع  
 يقطع ولا ضمان عندنا هكذا في المحيط • ولو قطعت عين السارق ثم استهلك غيره كان المروق منه أن يضمن  
 المستهلك قيمته ولو أودعه السارق عند غيره فهل يضمن يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج • وإذا ملك  
 السارق المروق من رجل يبيع أو هبة أو ما أشبه ذلك وكان ذلك قبل القطع أو بعده فملكه باطل ويرد  
 المروق على المروق منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه إليه وان كان هالكاً في يده  
 المشتري أو في يد الموهوب فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وان كان المشتري أو الموهوب استهلكه فله المالك أن يضمنه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه  
 ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط • ولو غصب إنسان من السارق فهلك في يده الغاصب بعد القطع  
 فلا ضمان للسارق ولا ضمان للمالك أيضاً كذا في الإيضاح • قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سرق  
 غير مرة فخذوا واحداً فهو ذلك كله لأن الحدود والخالفه الله تعالى حتى اجتمعت تدخلت إذا كان الجفس  
 وأحد الآخر المقصود من إقامة الحد الزجر عن مباشرة سببه بخلاف ما لو أقيم الحد مرة ثم سرق فأنالنا متيقنا  
 أن الزجر لم يحصل بالاول واجمعوا على أنه لو حضر أرباب السرقات ونهضوا أو اجتمعوا عليه السرقات لا يضمن  
 لهم شيئاً من السرقات إذا هلكت الأموال في يده أو استهلكها أو أماناً إذا حضر واحد منهم أو إنسان ونهضوا  
 والباقيون قيب فقطع القاضي للسارق بخصومة الذي حضر ثم حضر الباقيون فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى لا يضمن لهم شيئاً إذا هلكت الأموال عنده أو استهلكها وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن  
 قيمة سرقات الغائبين ولا يضمن إن كان حاضر وقت الخصومة قيمة سرقة أجماعاً فان كانت السرقات فاعية  
 ردّها الإمام على أربابها أو القطع لا ينعى رد السرقة كذا في المحيط • وإذا سرق النصب من واحد من أرباب  
 نخوصم في بعض النصب فقطع لا يضمن باقي النصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما كذا في غاية  
 البيان • ولو أقر بالسرقة والمروق منه غائب فاجتهد الحاكم وقطع يده فيه لا يضمن للمروق منه  
 شيئاً وان حضر فصدقه كذا في المبسوط

• (الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة) •

إذا سرق ثوباً فشقّه في الدار فصفين ثم أخرجه فان كان لا يساوي عشرة دراهم بعد ما شقّه لم يقطع بالاتفاق  
 بخلاف ما لو شقّه بعد الإخراج فانتقصت قيمته من النصاب بذلك وإذا شق في الحرز ثم أخرجه وهو يساوي  
 عشرة فان كان هذا التعيب يمكن قصاً ليسير فعليه القطع بالاتفاق وأما إذا كان النقصان فاحشاً  
 فان اختار رب الثوب أخذ الثوب وتضمن النقصان فعليه القطع وان اختار أن يضمنه قيمة الثوب وسلم له  
 الثوب فلا قطع عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقطع في الوجهين جميعاً كذا في المبسوط • واختلقوا  
 في الفرق بين الفاحش واليسير والعجيب أن الفاحش ما يقرب به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يقرب  
 به شيء من المنفعة بل تعيب فقط كذا في البحر الرائق • وإذا كان الشق لتلافاً له تضمن جميع القيمة من غير  
 خيار وعلت السارق الثوب ولا يقطع وحده الاختلاف أن ينقص أكثر من نصف القيمة كذا في التبيين •  
 أن سرق ثوباً فجدبها ثم أخرجه لم يقطع ولو ساوت قصاً بعد الذبح لكنه يضمن قيمتها للمروق منه كذا في فتح

القدير • وان سرق ذهاباً أو فضة يجب فيه القطع فمنعه دراهم أو ذنانير قطع فيه ويرد الذراهم والذنانير  
 إلى المروق منه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يسير للمروق منه عليها كذا في الهداية •  
 وعلى هذا الخلاف إذا اتخذ حلياً أو آية كذا في التبيين • ولو سرق حديد أو نحاساً أو صفراً أو ما أشبه  
 ذلك فحله أو أن كان بعد الصناعة يباع ورتا فلي الاختلاف وان كان يباع عدداً يكون للسارق بالاجماع  
 ولو سرق ثوباً فقطعه وشاطه يكون له بعد القطع ولا ضمان بالاجماع كذا في الغائية • ولكن لا يحمل له  
 أن يقطع به بوجه ما يضمن فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الترتاشي • إذا قطع يد السارق وقد قطع  
 الثوب بقيصاً ولم يخطه بردي على المروق منه كذا في المبسوط • من سرق ثوباً فقصه أجزأه فقطع يده لم يؤخذ  
 منه الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي •  
 ولو صبغه بعد القطع برده كذا في البحر الرائق • وهكذا في الاختيار شرح المختار • وان صبغه السارق  
 أسود ثم قطع أو قطع ثم صبغه أسود يؤخذ منه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى هذا والاول سواء كذا في فتح القدير • وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى  
 إذا قطع السارق وقد صبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو شاطه قصاً أفتى للسارق  
 أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ منه قيمة  
 خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك الخنطة يأخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط • فان كان المروق  
 دراهم فسبكها أو ما غناها قلباً كان للمروق منه أن يأخذها فان كانت السرقة صفراً فجعلته قمعة أو خديداً  
 فجعله درعاً لم يأخذها وكذلك كل شيء من العروض وغيرها إذا كان قد غيّر عن حاله فان كان التغيير بالنقصان  
 فلا مروق منه أن يأخذها وان كانت السرقة شاة فولدت أخذها جميعاً المروق منه كذا في المبسوط •  
 ولو سرق خنطة فطنها تكون للسارق بعد القطع ولو سرق سويقاً فقلته بسن أو بعسل فهو مثل الاختلاف  
 في الصبغ كذا في شرح الطحاوي • إذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص بدئ بالقصاص وضمن  
 السرقة فان قضى بالقصاص ففعا عنه صاحبه أو مالحه قطعت يده في السرقة وان لم يصلح له حتى مضى زمان  
 وهما يراضيان فيه على الصلح ثم مالحه درأت القطع في السرقة لتقادم العهد وان كان القصاص في الرجل  
 اليسرى بدئ بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم تقطع يده في السرقة وكذلك ان كان القصاص في شعبة في رأسه  
 كذا في المبسوط

• (الباب الرابع في قطاع الطريق) •

اعلم أن لقطاع الطريق الذين لهم أحكام مخصوصة شرائط (أحداها) أن يكون لهم شوكة ومنعة بحيث لم يمكن  
 للمارة المقاومة معهم وقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلاح أو بالعصا الكبيرة أو الحجر أو غيرها • والثانية  
 أن يكون خارج الامصار بعيداً عنها وفي النياح لا يكون بين القرينين ولا بين المصرين ولا بين المدينتين  
 ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها • وكذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر لئلا أجرى عليهم حكم قطاع الطريق  
 وعليه الفتوى • والثالثة أن يكون ذلك في دار الاسلام والرابعة أن يوجد جميع ما شرط في السرقة  
 الصغرى ويشترط أن يكون القطاع كلهم أجنب في حق أصحاب الأموال من أهل وجوب القطع والخامسة  
 أن يظفروهم الامام قبل التوبة وورد الأموال إلى أربابها كذا في التتارخانية • إذا خرج جماعة متنعين  
 أو واحد يقدر على الامتناع فقصه واطع الطريق فاخذوا قبل أن يأخذوا مالا ويقتلوا انصاحهم الامام  
 حتى يتوبوا بعد ما يزرون وان أخذوا مالا معصوماً بأن يكون مال مسلم أو ذمي والمأخوذ إذا قسم على  
 جماعة ثم أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعداً أو ما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام أيديهم وأرجلهم  
 من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحدوا فان قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم حداً حتى لو عفا  
 الأولياء عنهم لم يلتفت إلى عفوهم وان قتلوا وأخذوا المال ان شاء الامام قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف  
 ثم قتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم من غير قطع وان شاء صلبهم وإذا أراد الصلب في ظاهر الرواية يصلب جوارحه



لحمه برح ليجوت وعن الطماوى رحمه الله تعالى لا يسلب جبايل يقتل ثم يسلب والاقل أصح وبه قال الكرخي  
والصحيح أنه يترك مصلوباً ثلاثة أيام ثم يحل بيته وبين أهله لينزلوه ويدفنه كذا في الكافي \* وإذا قتل  
طامع الطريق أو قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط \* وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين  
\* ان ياشترى القتل واحد منهم أجرى الخلع على الكل كذا في الاخبار شرح المختار \* ان لم يقتل القاطع  
ولم يأخذ مالا وقد جرح اقتص منه مما فيه القصاص وأخذ الارض مما فيه الارض وذلك الى الاولياء كذا  
في الهداية \* وان أخذوا المال وحرقوا قطعوا من خلاف ويحل حكم الجراحات سواء كان عدداً أو خطاء  
كذا في السراج الوهاج \* وان أخذ بعد ما تاب وقد قتل عدداً فان شاء الاولياء قتلوه وان شاءوا عفو عنه  
ويجب الضمان اذا هلك في يده أو استهلكه كذا في الهداية \* ان أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا أو جرحوا  
عدداً ولكن ما أخذوه من الاموال شيء نافع ولا يصب كل واحد منهم نصيب فالأمر في القصاص بين النفس  
وغيرها الى الاولياء ان شاءوا واستوفوا وان شاءوا عفو كذا في النهاية \* وإذا أخذ المال ولم يصنع  
شيئاً غيره فان جاء تائباً قبل ان يؤخذ فعليه ان يرده ما أخذ وضمانه ان هلك كذا في السراجية \* وإذا قطع  
الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زماناً لم يقم الامام عليه الحد استخفافاً كذا في المبسوط \*  
وان كان من القطاع صبي أو مجنون أو ذورحم محرم من القطوع عليه سقط الحد عن الباقي كذا في الكافي \*  
وكذا اذا كان فيهم آخرس هكذا في المحيط \* وإذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستأمنون  
أقيم عليهم الحد الا ان يكون القتل وأخذ المال وقع على أهل الحرب خاصة فيقتل الحد كالم يكن معهم  
غيرهم كذا في النهاية \* وإذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد هكذا في الهداية \* روى  
ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا وولوا ذهوراً هلك في يدهم قال ان كان فيهم  
ولى القتل فاتهم فاتهم ان تبعوهم وما لافلا وان أخذوا واستاءوا لرجل فاتهم ان تبعوهم وان لم تبعهم صاحب  
المتاع وان كان المتاع مستهلكاً ليس لهم ان تبعوهم لانه ما ردت عليهم كذا في المحيط \* فان كان فيهم عبد فالحكم  
فيه كالحكم في الرجال الاحرار والمرأة كذلك في ظاهر الرواية هكذا في المبسوط \* ولو اشترك النساء والرجال  
في قطع الطريق لا قطع عليهم في ظاهر الرواية كذا في خزائن المقتنين \* ولو كان منهم امرأة تقتل وأخذت  
المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار \* عشر نوبة قطع الطريق وقتل وأخذت المال  
قتلن وضمن المال كذا في السراجية \* ثبت قطع الطريق بالاقرار مرة واحدة ويقبل رجوع القاطع  
كافي السيرة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال ان كان أقربيه معه \* وبالهيئة بشهادة اثنين على معانة القطع  
والاقرار فلو شهد أحدهما بالمعانة والاخر على اقرارهم لا تقبل ولا تقبل الشهادة بالقطع على أبي الشاهد  
وان علاوانه وان سفل ولو قالوا قطعوا علينا وعلى أصحابنا وأخذوا مالا لا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على  
رجل من عرض الناس وله ولى يعرف أو لا يعرف لا يقيم الحد عليهم الا بمحض من انحصم ولو قطعوا في دار الحرب  
على تجار مستأمنين او في دار الاسلام في موضع غلب عليه أهل البغي ثم أتى بهم الى الامام لا يضي عليهم الحد  
ولو رضوا الى قاض يرى قضيتهم المال فضمتهم وسلمهم الى اولياء القود فضا لحومهم على الديار ثم رفعوا بعد زمان  
الى قاض آخر لم يقيم عليهم الحد واذا قضى القاضي عليهم بالقتل وجبهم لذلك فذهب أجنبي قتلهم لاشئ  
عليه وكذا لو قطع أيديهم كذا في فتح القدير \* واذا قتل رجل في جنس الامام قبل ان يثبت عليه شيء ثم قامت  
الهيئة بما صنع فعلى قاتله القود الا ان يكون القتال هو ولى المقتول الذي قتله هذا في قطع الطريق فيقتل  
لا يترحمه شيء كذا في المبسوط \* لو أن لصوماً أخذوا متاع قوم فاستغنوا بقرهم وخرجوا في طلبهم ان كان  
أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا اذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدررون على رد المتاع عليهم  
وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدررون على الرد عليهم لا يجوز لهم ان يقتلواهم ولو اقتتلوا مع طامع قتلوه  
لا شيء عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان قرمتهم الى موضع لوتر كره لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان  
عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم ولو قررتهم من القطاع فقتلوه وقد أتى نفسه الى مكان لا يقدر معه على  
قطع الطريق قتلوه كان عليهم الدية لان قتلهم اياه لاجل الخوف على الاموال ويجوز للرجل ان يقتل دون  
ماله وان لم يبلغ فضا يوقل من يقاتله عليه كذا في فتح القدير \* من خنق رجلاً حتى قتله فالدية على

عاقلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان خنق في المصر غير مرة قتل سياسة كذا في الكافي

(كتاب السيرة)

وهو مشتمل على عشرة أبواب

(الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه)

(أما تفسيره) فالجهاد هو الدعاء الى الدين الحق والقتال مع من امتنع وعز عن القبول اما بالنفس أو بالمال  
(وأما شرطه) فثلاثة: فنياً أن أحدهما امتناع العدو عن قبول ما دعى اليه من الدين الحق وعدم الامان والعهد  
بيننا وبينهم والثاني ان يرجوا الشوك والقوة لاهل الاسلام باجتهاد أو باجتهاد من يعتقد في اجتهاده ورأيه  
وان كان لا يرجو القوة والشوك للمسلمين في القتال فانه لا يحل له القتال لما فيه من القصاص نفسه في التهلكة  
(وأما حكمه) فيسقط الواجب عن ذمته في الدنيا ويحل المتوبة والسعادة في الآخرة كافي العبادات كذا في محيط  
السرخسي \* قال بعضهم الجهاد قبل النفي تقطوع وبعد النفي بغير فرض عين وعامة المشايخ رحمه الله  
تعالى قالوا الجهاد فرض على كل حال غير أنه قبل النفي فرض كفاية وبعد النفي فرض عين هو الصحيح \*  
ومعنى النفي ان يخرج أهل مدية أن العدو قد جاء يريد أنفسكم وذواربكم وأموالكم فاذا أخبروا على هذا  
الوجه اقترض على كل من قدر على الجهاد من أهل تلك البلدة ان يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة  
من ان لا يخرجوا ثم بعد مجي النفي العام لا يفترض الجهاد على جميع أهل الاسلام شرعاً وغرض فرض عين  
وان بلغهم النفي وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقدررون على الجهاد وأما على  
من وراءهم من بعيد من العدو فانه يفترض فرض كفاية لا فرض عين حتى يسعهم تركه فاذا احتج اليهم  
بأن يخرج من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو وانكاسلوا ولم يجاهدوا فانه يفترض على من يليهم  
فرض عين ثم وثم الى ان يفرض على جميع أهل الارض شرقاً وغرباً على هذا الترتيب ثم يستوى أن يكون  
المستقر عدلاً أو فاسقاً يقبل خبره في ذلك وكذا امتدادى السلطان يقبل خبره عدلاً أو فاسقاً قال أبو الحسن  
الكرخي في مختصره ولا ينبغي ان ينجى نفر من نفور المسلمين عن يقاوم العدو في قتالهم وان ضعف أهل نفر  
من النفور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين ان ينفروا اليهم الاقرب فالاقرب  
وان عجزوا هم بالكراخ والسلاح ليكون الجهاد أبداً قائماً كذا في المحيط \* قتال الكفار الذين لم يسلموا  
وهم من مشركي العرب أو لم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وان لم يبدأوا كذا في فتح القدير \* ويجب  
على كل رجل عاقل صحيح حر قادر هكذا في الاخبار وشرح المختار \* ولا يجب على صبي ولا عبد ولا امرأة  
ولا أعمى ولا مقعد ولا قطع كذا في الهداية \* واذا أراد الرجل ان يخرج للجهاد وله أب أو أم فلا ينبغي له  
ان يخرج الا باذنه الا من النفي العام وان كان له أبواب واذن له أحدهما في الخروج ولم يأذن له الآخر فليس  
له ان يخرج حتى الآخر فاذا كره الوالدان أو أحدهما الخروج لا يباح له الخروج سواء كان يخاف عليهما  
الضيعة بأن كانا معسرين وكانت تفتقهما عليه أو لا يخاف عليهما الضيعة وهذا الذي ذكرنا اذا كان أبوا مسلمين  
فاذا كان أبوا كافرين أو أحدهما وكره الجهاد أو كره الكافر فعليه ان يخرج في ذلك فان وقع  
تخريجه على أنهما انما كره خروجه عما لهما من التضييع والمشتقة لاجل ما يخافان عليه من القتل لا يخرج  
وان وقع تخريجه على أنهما كره خروجه كراهة أن يقاتل مع أهل ملته وأهل دينه فله ان يخرج من غير رضاها  
الا ان يخاف الضيعة عليهما فيقتل لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما اذا تخرى ولم يقع تخريجه على شيء بل شل  
في ذلك ولم يترج أحد الظنين على الآخر قالوا وينبغي ان لا يخرج وان كره خروجه لكرهه ماله مع أهل دينه  
ولاجل الخوف والمشتقة عليه أيضاً لا يخرج ولو كان له أبواب فاذا ناله في الخروج وله جدان أو وجدان فكرهها  
خروجها فليخرج ولا يلتفت الى كراهة الحد والحد وان كان له أبواب مسلمين وله أبواب وأما الام لا يخرج  
الا باذنه ما وان كان له أبواب والاب وأبو الام والام فالأذن الى أبي الاب وأما الام هذا اذا أراد الخروج للجهاد  
وان أراد الخروج للتجارة الى أرض العدو وبأمان فكره خروجه فان كان أميراً لا يخاف عليه منه وكانوا قوماً  
يؤفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بأن يعصمها وان كان يخرج في تجار أرض العدو

مطلب  
في ثبوت قطع الطريق



مع عسكر من عسكر المسلمين فكره ذلك أبواه وأحد هما فان كان ذلك العسكر عظيما لا يخاف عليهم من العدو  
يا كبر الراي فلا بأس بأن يخرج وان كان يخاف على أهل العسكر من العدو وغالب الراي لا يخرج وكذلك  
ان كانت سرية او جريدة خيل لا يخرج الا باذنهما لان الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالد  
والاجداد والجدات . وأما من سواهم من ذوى الرحم المحرم كبناته وبنه وخاله وعمة وخاله  
وخالته وكل ذى رحم محرم منهم اذا كرهوا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة  
بأن كانت نفقتهم عليه بأن لم يكن لهم مال وكانوا صغارا أو صغارا أو كثر الأثام لا أرواح لهم أو كانوا  
كثرا في لحرقة لهم فانه لا يخرج بغير اذنهم وان كان لا يخاف عليهم الضيعة بأن لم تكن نفقتهم عليه  
بأن كان لهم مال أو لم يكن لهم مال الا أنهم كبار أصحاء أو كبار الا أن لهم أزواجا كان له ان يخرج بغير  
اذنهم . وأما امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه لا يخرج الا باذنهما وان كان لا يخاف عليها الضيعة  
يخرج من غير اذنهما وان كان يشق عليها ذلك كذا في الذخيرة . المرأة اذا صنعت انهما من الجهاد  
فان كان قلبها لا يتحمل ضرر الفراق ويضر ربالا طلاق كان لها ان تنعه من الجهاد ولا أم عليها كذا في فتاوى  
قاضى خان . قال محمد رحمه الله تعالى لا يجهن ان تقتل النساء المسلمات مع الرجال الا أن يضطر  
المسلمون الى ذلك فان اضطر المسلمون الى ذلك بأن جاء النفي وكان في خروجهم حاجة وضرورة فلا بأس  
بمخرجهم للقتال ولهم ان يخرجوا في هذه الحالة من غير اذن آبائهم وأزواجهم وليس لهم منعهم  
عن الخروج ويأتون بالمنع عن الخروج وكذا اذا لم يضطر المسلمون الى خروجهم ولكن أمكنهم القتال  
من بعد من حيث الراي فلا بأس بذلك ولا يخرج الشواب لمداد او الجرحى وسقى الماء والطبخ والخبز لاجل  
الغزاة أو ما العجائز اللاتي دخلن في السن فلا بأس أن يخرجن في الصواب ونحوه من الجنود العظام  
ويداوين المرضى والجرحى ويسقين الماء ويحرقن ويطنجن ولكن لا يقتلن والجواب في الصبي المراهق الذي  
لم يبلغ اذا أطلق القتال كالجواب في البالغ قبل مجي النفي لا يخرج بغير اذنهما ولا يأثم الاب بآذنه وان كان يعلم  
أنه ربما يقتل في ذلك كالبالغ كذا في المحيط . واذا أراد المديون ان يغزوا وصاحب الدين غائب فان كان عنده  
وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بأن يغزوا ويوصى الى رجل يقضى دينه من تركه ان حدث به حدث وان لم يكن  
عنده وفاء بالدين فالاولى ان يقيم فيستعمل بضماد دينه فان غزا مع ذلك بغير اذن رب الدين فذلك مكره  
فان أذن له صاحب الدين في الغزو ولم يبرأ من المال فالمستحب أيضا ان يعمل بضماد الدين وان غزا به في هذه  
الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر أنه يرجع قبل ان يحل الاجل كذا  
في الذخيرة . وان كان حال غريمه على رجل آخر فان كان للمجمل على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس  
بأن يغزوا وان لم يكن للمجمل على المحتال عليه مثل ذلك فالمستحب أن لا يخرج فان أذن له في الخروج والمحتال  
عليه ولم يأذن له المحتال فلا بأس بأن يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه رجل المال بغير  
أمره على ان ابرأ غريمه المديون فلا بأس بأن يغزوا ولا يستأمر واحدا منهما ولو كان كفل عنه بالدين كفيل  
بأمره وليس يشترط برأه فليس له ان يخرج حتى يستأمر الاصيل والكفيل وان كانت الكفالة بغير أمره  
فعليه ان يستأمر الطالب وليس له ان يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان كفل نفسه بأمره  
فليس ينبغي له ان يغزوا الا بأمر الكفيل وان كفل بغير أمره فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر الكفيل وان كان  
المديون مقلدا وهو لا يقدر ان يتحمل دينه الا بالخروج في التجارة مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بأن يخرج  
ولا يستأمر صاحبه فان قال أخرج للقتال لعل أصيب ما اقضى به ديني من الثقل او السهام لم يجزى  
ان يخرج الا باذن صاحب الدين وهذا كله اذا لم يكن النفي عاما أما اذا كان النفي عاما فلا بأس للمديون  
بأن يخرج سواء كان عنده وفاء أو لم يكن أذن له صاحب الدين في ذلك او منعه عنه فاذا انتهى الى الموضع الذي  
استقر اليه المسلمون فان كان أمر الخائف على المسلمين منه فليقاتل وان كان أمر الخائف على المسلمين منه  
فلا ينبغي له ان يقاتل الا باذن غريمه كذا في المحيط . عالم ليس في البلدة أحد اقرب منه ليس له ان يغزوا ولا يدخل  
عليهم من الضيعة كذا في السراجة . وان كان عند الرجل ودائع أربابها غيب فان ارادى الى رجل  
ان يدفع الودائع الى أربابها كان له ان يخرج الى الجهاد كذا في فتاوى قاضى خان . ولا ينبغي للعبد

قوله في الصواب أى معهم  
وسموا بذلك لانهم يخرجون  
زمن الصنف لان من من البرد  
والنيل كما فاده في القاموس  
اه

ان يخرج بغير اذن مولاه ما لم يكن النفي عاما كذا في محيط السرخسي . اذا وقع النفي من قبل أهل الروم فعلى  
كل من يقدر على القتال ان يخرج للفرار اذا ملك الزاد والراحلة ولا يجوز التحلف الا بعد ذين كذا في فتاوى  
قاضى خان . اذا دخل المشركون أرض المسلمين فأخذوا الاموال وسبوا الذراري والنساء فعلى المسلمون  
بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم ان يتبعوهم حتى يستنفذوا ذلك من أيديهم ما داموا في دار الاسلام  
واذا دخلوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء والذراري ما لم يلغوا بذلك حصونهم وحرزهم ولو كان  
المأخوذ هو المال وسعهم ان لا يتبعوهم بعد ما دخلوا دار الحرب واذا بلغوا حرزهم ومأمنهم من دار الحرب  
فأثمهم المسلمون ابقائهم لذلك فذلك فضل أخذوا به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت أن يكونوا في سعة من ذلك  
وذراى أهل الذمة وأموالهم في ذلك بمنزلة ذراى المسلمين وأموالهم ثم اتفقوا على ان كل من قدر من المسلمين  
انما عهم اذا طمعوا ادراهم قبل ان يلغوا حصونهم ومأمنهم وأما اذا كان كبر رأيتهم انهم لا يدركونهم  
كانوا في سعة من أن يقوموا فلا يتبعوهم كذا في المحيط . قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى تكره الجعائل مادام للمسلمين قوة فاذا لم تكن فلا بأس بأن يتقوى بعضهم بعضا فاذا وقعت  
الحاجة الى تجهيز الجيش فان كان للمسلمين قوة القتال بان كان في بيت المال مال فلا ينبغي للامام ان يحكم على  
أرباب الاموال في أخذ شيئا من مالهم من غير طيب أنفسهم فاما اذا أراد أرباب الاموال اعطاء الجعل لطيب  
أنفسهم فذلك لا يكون مكروها بل يكون حسنا من غير ما فيه سواء كان في بيت المال مال أم لم يكن وان لم تكن  
لهم قوة القتال بان لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بان يحكم الامام على أرباب الاموال بقدر ما يقوى به  
الذين يخرجون للجهاد من كان قادرا على الجهاد بنفسه وماله فعليه ان يجاهد بنفسه وماله ومن عجز  
عن الخروج بنفسه وله مال ينبغي ان يعث غريمه عن نفسه بماله فيصير أحدهما مجاهدا بنفسه والاخر عماله  
ومن قدر على الخروج بنفسه الا أنه لا مال له فان كان في بيت المال مال فالامام يعطى كفايته من بيت المال  
فاذا أعطاه الامام قدر كفايته لا ينبغي له ان يأخذ من غيره جعلا وان لم يكن في بيت المال مال أو كان الا أنه  
لا يعطيه الامام قاله ان يأخذ الجعل من غيره فكذا في الذخيرة . واذا دفع الرجل الى غيره جعل الغزو عنه  
فان قال له صاحب الجعل خذ دفع الجعل اليه اغز بهذا المال غنى فلا يكون له ان يصرفه في غير الغزو وحتى  
لا يقضى به دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله وان قال له حين دفع اليه هذا اغز به كان للمدفع اليه ان يصرفه  
الى غير الغزو كما كان له ان يصرفه الى الغزو كذا في شرح السير الكبير وشمس الائمة السرخسي  
في شرح السير الصغير . وكذا في شرح الاسلام في شرح السير الصغير للمدفع اليه ان يترك بعض الجعل  
لنفقة عياله على كل حال لانه لا يهمل ان يخرج للجهاد الا بهذا فكان من أعمال الجهاد معنى واذا دفع الرجل  
الى غيره جعل الغزو عنه ثم عرض للمدفع اليه عارض من مرض او غيره ولم يخرج بنفسه فاراد ان يدفع  
الى غيره أقل مما أخذ لغزوه فان كان مراده ان لا يملك الفضل لنفسه بل يرد على بيت المال فلا بأس به وان كان  
مراده ان يملك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجعل قال للمدفع اليه اغز بهذا المال غنى فليس له ان يملك  
الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغز به كان له ان يملك الفضل الا يرى ان له ان يملك جميع المال  
لنفسه في هذا الوجه ولا يغزوه واذا شرط مسلم لجعل لقتل كافر احيا فقتله فلا بأس بذلك قال محمد  
رحمه الله تعالى واجب للشارط ان يني بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن شايخنا رحمه الله تعالى  
من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى خاصة واما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز بالاجماع كذا في المحيط . ولو استأجر  
أمير العسكر أجيرا باكثر من أجر المثل بما لا يتغاب الناس فيه فعلى الاجير وانقضت المدة فالريادة باطله  
ولو قال أمير العسكر او القاضي اني استأجرته وانا أعلم أنه لا ينبغي فالاجر كله في ماله ولو قال أمير العسكر لمسلم  
او ذمى ان قتلت ذلك الفارس فلك ما تدرهم فقتله لا شيء له ولو كانوا قتلى فقال الاسير من قطع رؤسهم فله أجر  
عشر دراهم جاز وجل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكروه كذا في المضمرات . على الامام ان يحسن  
نحو المسلمين ويعين جوارحهم على باب الثغور وليمنعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويقتلهم كذا في خزائن  
المفتين . واذا بعث جيشا ينبغي أن يؤمر عليهم أمير او اثنين يؤمر عليهم من يكون صالحا لذلك بان يكون حسن



التدبير في أمر الحرب ورعا مشقاع عليهم حتى انجاءوا اذا أمر عليهم بهذه الصفة فينبغي أن يوصيه بهم كذا في المبسوط \* وبعد ما اجتمع شرائط الامارة في انسان فلا امام ان يؤمره قرشيا كان او عربيا او نبطيا من الموالي كذا في المحيط \* ويجوز ان يولي الامام الفاسق اذا كان له تدبير في أمر الحرب كذا في العتابة \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أمر الامير العسكري بشئ كان على العسكر ان يطيعوه في ذلك الا أن يكون المأمور به معصية ييقن (ثم هذه المسألة على ثلاثة أوجه) ان علم أهل العسكر أنهم يتفعلون بما أمرهم به ييقن بأن أمرهم ان لا يقاتلوا في الحال مثلا وعلموا أنهم يتفعلون بترك القتال في الحال بأن علموا ييقن أنهم لا يطبقون أهل الحرب وعلموا أن لهم مددا يطعمهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال في هذه الحالة متفعا به في حق أهل العسكر ييقن فيطيعونه فيه وان علموا أنهم يتضررون بترك القتال في الحال ييقن بأن علموا أن أهل الحرب لا يطبقونهم في الحال وعسى ان يطعمهم مدد يتقرون به على قتال المسلمين لا يطيعونه فيه وان شكوا في ذلك لا يعلون أنهم يتفعلون به او يتضررون به واستوى الطرفان فعليه ان يطيعوه وكذلك اذا أمرهم بالقتال مع العدو وان علموا أنهم يتفعلون به ييقن أو شكوا فيه واستوى الطرفان أطاعوه في ذلك وان علموا أنهم لا يتفعلون به ييقن بل يتضررون لا يطيعونه في ذلك وان سلك الناس مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في ذلك ولم يترج أحد الطرفين على الآخر كان عليهم اطاعته واذا أمر الامير أهل العسكر بشئ فعسى في ذلك واحد من أهل العسكر فالامير لا يؤذيه في أول الوهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل ذلك ابلاء للعدو فان عصاه بعد ذلك أدبه الا ان بين في ذلك عذرا فحينئذ يجزى سديله ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعدولاني يدعي ما يمنع وجوب التعزير عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصح في الابيين واذا جعل الامام الساقية على قوم معينين والمينة كذلك والميسرة كذلك فشد العدو على الساقية فلا بأس لأهل المينة والميسرة ان يعينوا أهل الساقية وهذا اذا كان ذلك لا يخل بمرأهم فاما اذا كان يخل بمرأهم فلا ينبغي لهم ان يعينوا أهل الساقية وان أمرهم الامير ان لا يخرجوا عن مرأهم ونهى ان يعين بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم ان يعينوا أهل الساقية وان آمنوا من ناحيتهم وخافوا على أهل الساقية واذا نهى الامام أهل العسكر عن الخروج للعلاقة لا ينبغي لهم ان يخرجوا أهل المنعة وغيرهم في ذلك على السواء الا أنه ينبغي للامام اذا نهى عن الخروج ان يبعث قوما من الجيش للعلاقة ويؤمر عليهم أمير يعتقلون للجيش فلان الامام لم يبعث أحدا وأصاب الجيش ضرورة من العلف وخافوا على أنفسهم أو على ظهورهم ولم يجدوا ما يشترطون فلا بأس بأن يخرجوا وان كان فيه عصبان الامير واذا قال الامير لا يخرج من أحد الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم ان يراعوا شرطه ولا يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قال الامير من أراد الخروج للعلف فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم ان يخرجوا الا تحت لوائه فلان كذا في المحيط \* يجوز القتال في الاشر الحرم والنهي عن القتال فيها منسوخ وان كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يجل لهم الفرار وهذا اذا كان معهم أسلحة وأما من لا سلاح له فلا بأس بأن يفر عن معسكر السلاح وكذا لا بأس بأن يفر عن رمي اذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا بأس بأن يفر الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرخسي \* واذا كان عددهم اثني عشر ألفا أو أكثر لا يجل لهم الفرار ان كان عدد الكفار اضعاف عددهم وهذا اذا كانت كلمتهم واحدة فاذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثني وفي زماننا تعتبر الطاقة ومن فر من موضع يقصده أهل الحسن بالخصيق وأشباهه ومن موضع يرمى بالسهم والجحارة فلا بأس به كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس للامام ان يبعث الرجل الواحد والاثني والثلاثة سرية اذا كان يطبق ذلك كذا في الذخيرة \* ومن توابع الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه اقصد دفعه واختلف في محله فانه لا يتحقق في كل مكان والمختار ان يكون في موضع لا يكون وراءه اسلام وجزم به في التبيين كذا في البحر الرائق

(الباب الثاني في كيفية القتال)

ينبغي للامام اذا أراد الدخول في دار الحرب ان يعرف العسكر يعرف عددهم فارسلهم وراجلهم فيكتب أسانيمهم كذا في شرح الطحاوي \* واذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصنا دعوهم

الى الاسلام فان أجابوا كفوا عن قتالهم وان استنعدوا دعوهم الى أداء الجزية كذا في الهداية \* فان قبلوا فلهم مالنا وعليهم ما علينا كذا في الكز \* وهذا في حق من قبل منه الجزية وأما من لا تقبل منه فلا ندعوه الى أداء الجزية كذا في التبيين \* الكفار أصناف صنف لا يجوز أخذ الجزية منهم ولا اعطاه الذمة لهم وهم المشركون من العرب عن لا كتاب لهم فاذا ظهرنا عليهم لا نقبل من رجالهم الا السيف والاسلام ونسألوهم وصيبتهم في \* وصنف يجوز أخذ الجزية منهم بالايجاع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من الغرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ الجزية من المجوس بالايجاع عربيا كان او غير عربي وصنف اختلفوا في جواز أخذ الجزية منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير أهل الكتاب والمجوس يجوز أخذ الجزية منهم عندنا هكذا في المحيط \* ولا يجوز ان يقاتل من لا يلقه الدعوة الى الاسلام الا أن يدعو كذا في الهداية \* ولو قاتلوه بغير دعوة كانوا آثمين في ذلك لكنهم لا يضنون شيئا مما اتفقوا من الدماء والاموال كما في النساء والولدان منهم كذا في المبسوط \* ويستحب أن يدعو من بلغته الدعوة مباينة في الانذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية \* وانما تستحب الدعوة مرة أخرى للنا كيد بشرطين أحدهما أن لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين أما اذا كان في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بأن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال او يحالون بحيلة او يتصنون فلا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني ان يطمع فيهم ما يدعون اليه أما اذا كان لا يطمع فيهم ما يدعون اليه فلا يستقبلون بالدعوة كذا في المحيط \* ولا بأس ان يغيروا عليهم ليل أو نهارا بغير دعوة وهذا في أرض باقتهم الدعوة كذا في محيط السرخسي \* فان أبوا عن الاسلام والجزية استعافوا بالله تعالى عليهم وحاربهم كذا في الاختيار شرح المختار \* ونصبوا عليهم المحايق وحرقهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا شجرهم وافتدوا زرعهم كذا في الهداية \* ولا بأس بان يحرقوا حصونهم ويفرقونهم ويخربون البيتان وكان الحسن بن زياد يقول هذا اذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير مسلم وأما اذا لم يعلم ذلك فلا يجل التعريق والتفريق ولكن نقول لو منعناهم عن ذلك يتعذر عليهم قتال المشركين والظهور عليهم والحصون قلما تخلو عن أسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط \* ولا بأس برميهم وان كان فيهم مسلم أسير أو تاجر وان قتر سوا بصيان المسلمين او بالأسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكفار وما أصابوه منهم لاديه عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان العدو كثر عظيما يؤمن عليهم ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولو دخل مسلم عليهم بأمان لا بأس بان يحمل معه المصحف اذا كانوا قوما يوفون بالهد كذا في الهداية \* وان سلك العسكر عظيما فلا بأس باخراج الجوائز للخدمة وأما الثواب فمن فقرارهم في البيت أسلم والاولى ان لا تخرج النساء أصلا خوفا من الفتن وان لم يكن لهم بد من الاخراج للمباعدة فالامام دون الخواثر كذا في التبيين \* قوم من الصلحاء يريدون الغزو ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعهم من أمير فان أمكن للصلحاء الخروج بدوهم لا يخرجون معهم وان لم يمكن الخروج الاممهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضي خان \* وينبغي للمسلمين ان لا يقدروا ولا يقاتلوا ولا يقاتلوا كذا في الهداية \* ولا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا ولا شيخا قانسا ولا أعمى ولا مقعدا الا أن يكون أحد هؤلاء ممن له رأي في الحرب او تكون المرأة ملكة وكذلك اذا كان ملكهم صبي صغيرا واحضروه معهم الواقعة وكان في قتله تفريق جمعهم فلا بأس بقتله كذا في الجوهرية التبرية \* واذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال بما لها تقتل هكذا في المحيط \* وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير ان الصبي والمجنون يستلان ماذا ما يقاتلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسر وان كان بين وبينه وبينه في حال افاقته كالصبي كذا في الهداية \* ولا يقتل مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة اذا كانوا الا يقاتلون بمال ولا رأي هكذا في المحيط \* ولا يقتل بابس الشق فان قاتل لا بأس بقتله وكذا الاعمي والمقعود والشح الفاني اذا حضر واخر ضوا على القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاضي خان \* أما أقطع اليد اليسرى أو أقطع إحدى الرجلين فهو ممن يقاتل فيقتل وكذا الاخر من والامم هكذا في المحيط \* وأما الصبي والمعتوه ماداما يحترضان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صار في أيدي المسلمين لا ينبغي ان يقتلوهما وان كانا قسلا غير واحد كذا



في فتاوى قاضي خان • لا بأس بأن يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين يندى به إلا الوالد  
والوالدة والأجداد من قبل الرجال والنساء والجدات وهذا إذا لم يضطره الوالد إلى ذلك فاما إذا اضطره  
إلى ذلك فلا بأس بقتله إذا لم يمكنه الهرب منه وإذا ظفر الابن بأبيه في الصف لا ينبغي أن يقتله بالقتل ولا ينبغي  
أن يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حربا على المسلمين ولكنه يلجئه إلى موضع ويستقبله حتى ينجي غيره فيقتله  
كذا في المحيط • ولا يقتل للراغب في صومعته إلا أن يخالف الناس كذا في فتاوى قاضي خان • فان كان  
بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل وأخراجهم إلى دار الإسلام لا ينبغي لهم أن يتركوها في دار الحرب امرأة  
ولا صبيا ولا معتقها ولا أعنى ولا معتق أو لا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى لأنهم  
يولد لهم في تركهم عون على المسلمين وأما الشيخ الفاضل الذي لا يلحقه فان شاء أخرجه وان شاء تركه وكذلك  
الزنان وأصحاب الصوامع إذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك المجوز التي لا يرحى ولدها كذا في البحر الرائق  
ناقل عن البدائع • قال القدوري في كتابه الكفار على نوعين منهم من يجحد الباري عز وجل ومنهم  
من يقر به إلا أنه ينكر وحدانيته كعبدة الأوثان فمن أنكره إذا أقربه يحكم بإسلامه ومن أقرب وجد وحيدانيته  
إذا أقرب وجدانيته بان قال لا اله الا الله يحكم بإسلامه ومن أقرب وحيدانية الله تعالى ويجحد رساله محمد صلى الله  
عليه وسلم فإذا أقرب رسالته صلى الله عليه وسلم يحكم بإسلامه كذا في المحيط • الوثنى أو الذي لا يقرب وحيدانية  
الله تعالى لو قال الله لا يصير مسلما ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فان قال أردت به أني على الحق لم يكن مسلما  
واليهودي أو النصراني إذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما ما لم يقل محمد رسول الله قالوا اليهود والنصارى  
اليوم بين ظهراني المسلمين إذا قال واحد منهم أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله لا يحكم بإسلامه حتى  
يتبرأ عن دينه ان كان نصرانيا يقول أنا باري من النصرانية وان كان يهوديا يقول أنا باري من اليهودية ومع ذلك  
يقول دخلت في دين الإسلام ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلم لا يحكم بإسلامه لأنهم  
يقولون المسلم من كان منقادا للحق مستملا ونحن على الحق فإذا قال أنا مسلم يسأل عنه ان قال أردت به ترك دين  
النصرانية واليهودية والدخول في دين الإسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك بقتل فان قال أردت به  
أنني مستسلم وأنا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل ان  
يسأل وقبل ان يصلي بجماعة فليس بمسلم ولو قال اليهودي أو النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت عن  
اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في الإسلام لا يحكم بإسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه فان قال مع ذلك دخلت في  
الإسلام فحينئذ يحكم بإسلامه كذا في فتاوى قاضي خان • قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كانت شهادة  
الكتابي برسالته محمد صلى الله عليه وسلم جوابا كان دخولا في الإسلام وعن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى  
إذا قيل للنصراني أو اليهودي الله بحق قال نعم أنه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك إذا قيل له أو محمد رسول  
الله بحق إلى العرب والعجم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت في زماننا أنه قيل لنصراني أو دين الإسلام حق فقال نعم  
فصل له آدين النصرانية باطل فقال نعم فافق بعض المفتين بأنه لا يصير مسلما وأفق بعضهم أنه يصير مسلما وكذلك  
إذا قال النصراني أو اليهودي أنا على دين الخبيثة لا يصير مسلما كذا في المحيط • عن بعض المشايخ رحمه  
الله تعالى إذا قال اليهودي دخلت في الإسلام يحكم بإسلامه وان لم يقل تبرأت عن اليهودية أو أنا المجوسي  
إذا قال أسلمت أو قال أنا مسلم فيحكم بإسلامه لأنهم لا يدعون لانتفاءهم وصف الإسلام بل بقدره مستقيمة كذا  
في فتاوى قاضي خان • إذا صلى الكتابي أو واحد من أهل الشر في جماعة حكم بإسلامه عندنا وان صلى  
وحده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم بإسلامه وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحكم  
باسلامه من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة فان ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله تعالى تأويله  
إذا صلى وحده بغير اذان واقامة وعند ذلك لا يحكم بإسلامه وتأويل ما قاله إذا صلى وحده باذان واقامة  
وعند ذلك يحكم بإسلامه بلا خلاف • وفي الاجناس إذا شهدوا أو أضافوا بصلية سنة ولم يقولوا بجماعة  
فقال صليت صلاتي لا يكون إسلاما حتى يقولوا أصلي صلاتنا أو استقبل قبلتنا كذا في المحيط • وان شهدوا أنه  
كان يؤذن ويقيم كن مسلما كن الاذان في السفر أو في الحضر وان قالوا سمعنا يؤذن في المسجد فليس بشي حتى  
يقولوا هو يؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لأنهم إذا قالوا أنه يؤذن كان ذلك عادة فيكون مسلما كذا في البحر

الرائق ناقل عن البرازية • وان صام أو حج أو أدى الزكاة لا يحكم بإسلامه في ظاهر الرواية وروى داود  
ابن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى ان حج البيت على الوجه الذي يقصده المسلمون بأن رأوه فيها للأحرام ولبي  
وشهد المناكح مع المسلمين يكون مسلما وان لم يشهد المناكح أو شهد المناكح ولم يحج لم يكن مسلما ولو شهد واحد  
فقال رأيتته يصلي في المسجد الأعظم في جماعة وشهد آخر رأيتته يصلي في مسجد كذا تقبل شهادتهما ويجوز على  
الإسلام كذا في فتاوى قاضي خان • ولم يقتل كذا في المحيط • عن الحسن بن زياد إذا قال الرجل لذي أسلم  
فقال أسلمت كان إسلاما كذا في فتاوى قاضي خان • قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير إذا جعل  
مسلم على مشرك لبقته فلما رقه قال أشهد أن لا اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم  
أن يكف عنه وان أخذ وجابه إلى الامام فهو حرم مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان يقهره المسلم  
وان قال بعد ما قهره المسلم فهو في ولكن لا يقتل فان قال ما أردت الإسلام بما قلت بل أتينا أردت الدخول  
في اليهودية أو أردت التعوذ لك لا يقتل بل يقتل إلى قوله ولو كان حين قال لا اله الا الله كلف عنه فأنظت وحق  
بالمشركين ثم عاد يقاتل فحمل عليه الرجل فلما رقه قال لا اله الا الله فان كان له فئة يلجأ إليها فلا بأس بقتله  
وان تفرقت الفئة فليس له ان يقتله ولكنه يؤذيه على ما صنع وان كان هذا الرجل ممن يقول لا اله الا الله ولكن  
لا يقرب رساله محمد صلى الله عليه وسلم وباقي المسألة بما لها فلا بأس بأن يقتله وان تكلم بهذه الكلمة وان قال أشهد  
أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله فعليه أن يكف عنه فاذا أكره على الإسلام فاسلم صرح الإسلام استحسانا  
وفي نوادر ابن رستم ان اسلام السكران كذا في المحيط • وإذا قال الوثني أشهد ان محمدا رسول الله  
يكون مسلما وكذلك لو قال أنا على دين محمد صلى الله عليه وسلم أو أنا على الخبيثة أو على الإسلام يحكم  
باسلامه ولو مات يصلي عليه • كافر لئن كافر آخر الإسلام لم يكن مسلما وكذا إذا علمه القرآن وكذا إذا قرأ القرآن  
كذا في فتاوى قاضي خان

• (الباب الثالث في المواعدة والامان ومن يجوز أمانه) •

إذا رأى الامام ان يصلح أهل الحرب أو فر يقامهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به وان رأى الامام  
مواعدة أهل الحرب وان يأخذ على ذلك ما لا فلا بأس به لكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجة أما اذا لم تكن فلا  
يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية اذا لم ينزلوا بإساحتهم بل أرسلوا رسولا أما اذا أحاط الجيش  
بهم ثم أخذوا المال فهو غنمة يخمسها ويقسم الباقي بينهم كذا في الهداية • ولو وادعهم فزيق من المسلمين  
بغير اذن الامام فالمواعدة جائزة على جماعة المسلمين لأنها أمان وأمان الواحد كامن الجماعة كذا في السراج  
الوهاب • ولو ان مسلما وادع أهل الحرب سنة على ألف دينار جازت مواعده فان لم يعلم الامام ذلك حتى  
مضت مواعده أخذ المال وجعله في بيت المال وان علم مواعده قبل مضى السنة فانه يتظر ان كانت المصلحة  
في امضائها أمضاها أو أخذ المال فان رأى المصلحة في ابطاله أزال المال اليهم ثم يذاهبهم فان مضى نصف  
السنة ورد كله استحسانا كذا في محيط السرخسي • ولو قال المسلم وادعكم بالف دينار ثم يذاهب الامام اليهم  
بعد ما مضى من السنة بعضها وبقي البعض كان للمسلم المال بحساب ما مضى من السنة ورد بحساب ما بقي هكذا  
في المحيط • فان كان وادعهم ثلاث سنين كل سنة بالف درهم وقبض المال كله ثم أراد الامام نقض المواعدة  
بعد مضى السنة فانه يرد عليهم الثلث لانه فرق العقود بقرينة التسوية بخلاف الاول لان هنالك العقد واحد في  
السنة والمال مذکور بحرف على وهو حرف الشرط كذا في محيط السرخسي • ويجوز المواعدة أكثر  
من عشرين سنين على ما رآه الامام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار • ولو حاصر العدو المسلمين وطلبوا  
المواعدة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الامام الا اذا خاف الهلاك كذا في الهداية • وإذا طلبوا من  
الامام المواعدة سنين معلومة على ان يؤدوا إلى المسلمين كل سنة شيئا معلوما على ان لا يجري عليهم أحكام الإسلام  
في بلادهم لم يفعل ذلك الا أن يكون خير الله المسلمين فان كان ذلك خيرا للمسلمين ووقع الصلح على ان يؤدوا اليهم كل  
سنة مائة رأس فهذا على وجهين اما ان صالحوا على مائة رأس بغير أعيانهم أو بأعيانهم فان كان الصلح على مائة  
رأس بغير أعيانهم فان كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجوز ذلك وان كانت المائة المشروطة من



ارقاتهم جازوان كان الصلح على مائة رأس باعيتهم من أنفسهم وأولادهم بأن قالوا أول السنة آمنوا على إن  
هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين مستقلة على أن تعطيتكم مائة رأس من رقيقنا فهو جائز كذا في المحيط  
وان شرطوا في المودعة ان يرذلهم من جاء فاعلم انهم بطل الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي • ولو  
صالحهم الامام ثم رأى نقض الصلح أصل بئس اليهم وفاتلهم ويكون التبذ على الوجه الذي كان الامان فان كان  
منتشر يجب أن يكون التبذ كذلك وان كان غير منتشر بأن أمنهم واحد من المسلمين سرايكتني بنيد ذلك  
الواحد ثم بعد التبذ لا يجوز قتالهم حتى يرضى عنهم زمان يمكن فيه ملكهم من انفاذ الخبر الى اطراف مملكته  
وان كانوا سرحوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عساكر المسلمين او تجروا حصونهم بسبب الامان حتى  
يعودوا كلهم الى ما منهم ويعمر واحصونهم مثل ما كانت توقعه من الغدر وهذا اذا صالحهم مدة فرأى نقضه قبل  
مضي المدة وأما اذا مضت المدة فيبطل الصلح بمحضها فلا يبعد اليهم كذا في التبيين • ولا ينبغي للمسلمين ان يغيروا  
عليهم ولا على اطراف بلادهم مادام الصلح باقيا كذا في السراج الوهاج • وان بدوا بجناية قاتلهم ولم يبد  
اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم كذا في الهداية • ولو خرج من دار المودعة جماعة لامتعة لهم وقطعوا الطريق  
في دار الاسلام فليس هذا نقض العهد وان خرج قوم لهم منعة بغير أمر ملكهم ولا أمر أهل مملكته فالملك  
وأهل مملكته على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وان كانوا خرجوا باذن  
ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي • واذا كانت المودعة قائمة بيننا وبينهم  
فخرج منهم رجل الى بلد حرب آخر ليس بيننا وبينهم مودعة فقتل المسلمون ذلك البلد فاخذوا ذلك الرجل  
فهو آمن لاستيلائه ولا على ماله وأهله ورقيقه وحيث مضى أهل البلد الذين وادعناهم وحيث رحلوا  
من البلاد فهم آمنون وان غزا المسلمون دارا غير دار المودعين فاسروا منها رجلا من المودعين كان أسيرا  
في الدار التي غزاها المسلمون كان فيها كذا في السراج الوهاج • وأهل المدة اذا اقتضوا العهد كالشركيين  
في المودعة ويجوز أخذ المال منهم لانه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار شرح المختار • وبصالح  
المرتدين الذين يقتلون وصارت دراهم دار الحرب عند الخوف لو خير بلا أخذ مال منهم وان أخذ المال منهم  
لم يرذلان ما لهم في المسلمين اذا ظهر واختلاف ما لو أخذ من أهل البني حيث يرذله بعد وضع الحرب أو زارها  
لانه ليس فيها الا قبله لانه اعانة لهم كذا في النهر الفائق • وهكذا في فتح القدير • عبدة الاوثان من العرب  
كالمتردين في المودعة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام والسيف ويكره لامير الجيش اوقادهم من قواد المسلمين  
أن يقبل هدية أهل الحرب فيخص بهم بابل يجعلها فينا المسلمين ويكره بيع السلاح والكراع من أهل الحرب  
ويجهز اليهم قبل المودعة وبعد هاو كذلك الحديد وكل ما هو أصل في آلات الحرب ولا يكره ادخال ذلك على  
أهل المدة كذا في الاختيار شرح المختار • ولو جاء عربي بسيف فاشترى مكانة قوسا أو رمحا أو ترسا  
لم يتركه أن يخرج كذا في المبسوط • وان باعه بدراهم ثم اشترى غيره بمنع مطلقا كذا في التبيين • طلب  
ملك منهم المدة على أن يتركه أن يحكم في أهل مملكته ماشاء من قتل أو ظلم لا يصح في الاسلام لا يجاب الى ذلك  
ولو كان له أرض فيها قوم من أهل مملكته هم عبيده يبيع منهم ماشاء فصالح وصار مدة فهم عبيده كما كانوا  
يبيعهم ان شاء • كذا في فتح القدير • فان ظفر عليهم عدوهم ثم استنقذهم المسلمون من أيدي أولئك  
فانهم يرذون الى هذا الملك بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة بمنزلة سائر أموال أهل المدة وعلى هذا الأصل  
الملك وأهل أرضه أو أسلم أهل أرضه دونهم عبيده كما كانوا كذا في المبسوط

(فصل في الامان) • اذا أمن رجل حر أو امرأة حرة كافرا أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة صح أمانهم  
ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم الا أن يكون في ذلك مقصد فمقتد اليهم كما اذا أمن الامام نفسه ثم رأى  
المصلحة في التبذ ولو حاصر الامام حصنا أو من واحد من الجيش وفيه مقصد تبذ الامان ويؤديه الامام كذا  
في الهداية • ويطل أمان ذي الا اذا أمره أمير العسكر أن يؤمنهم فيجوز أمانه كذا في التبيين • ويصح  
أمان المكاتب ولا يجوز أمان المسلم الناجي في دار الحرب ولا أمان المسلم الأسير في أيديهم ولا أمان الذي أسلم  
في دار الحرب كذا في فتاوى قاضي خان • العبد اذا أمن ان كان ما ذوات في القتال في جهة المولى يصح أمانه  
بلا خلاف وان كان محبورا عن القتال فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانه وعلى قول محمد

رحمه الله تعالى يصح وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذا  
الخلافا في العبد المحجور اذا لم يجزى النفي اذ جاء النفي فيصح أمانه بلا خلاف وبعضهم قالوا الكل على  
الخلافا هكذا في المحيط • والجواب في الامنة كالجواب في العبد ان كانت تقابل باذن المولى فأمانها صح  
وان كانت لا تقابل فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانها كذا في الذخيرة • ان أمن الصبي  
وهو لا يعقل لا يصح كالجنون وان كان يعقل الاسلام ويصفه وهو محجور عن القتال لا يصح عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى وان كان ما ذواته في القتال فالاصح أنه يصح بالاتفاق بين  
أصحابنا هكذا في فتح القدير • ومقتل العقل الذي يعقل الاسلام ويصفه بمنزلة الصبي الذي يعقل كذا  
في التبيين • وان كبر الغلام وبلغ وهو لا يصف الاسلام ولا يعقله ويعقل أمره معيته فأمانه لا يصح لانه بمنزلة  
المرتد وكذلك الجارية حرة كانت أو أمة كذا في المحيط • اذا أمن رجل من المسلمين أناسا من المشركين  
فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال وأصابوا النساء والأموال واقتسموا ذلك وولد لهم منهم  
الأولاد ثم علوا بالامان فعلى القائلين دية من قتلوا وترد النساء والأموال الى أهلها ويقرمون للنساء أو صدقتهن  
بما أصابوا من فروجهن والأولاد أحرار بغير قيمة مسلمون تبعالا بأنهم لا يسبيل عليهم لكن انما رد النساء بعد  
مضي ثلاث حيض وفي زمان الاعتدال يوضع على يدي عدل والعدل امرأة عورة زينة لا الرجل هكذا  
في المحيط • قال محمد رحمه الله تعالى واذا نادى المسلمون أهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعا اذا سمعوا  
صوتهم بالامان بأي لسان كانوا نادوهم ويستوى في ذلك ان عرفوا وفهموا بالامان اولم يعرفوا ولم يفهموا  
منه الامان بأن نادوهم بالعربية وهم روم لا يحسنون العربية او نادوهم بالنبطية وهم قوم لا يعرفون النبطية  
وأما ذلك وان لم يسمعوا صوتهم بالامان فلا أمان لهم ويحسب قتلهم ومبيعتهم ولو نادوهم من موضع يسمعون  
الا أن العلم قد أحاط بأنهم لم يسمعوا بأن كانوا انيساما أو مشغولين بالحرب فذلك أمان وأرادنا العلم غالب الرأي  
لاحقيقة العلم وسماع الكل للامان ليس بشرط ثبوت الامان في حق الكل بل سماع الاكثر يكفي ويقوم ذلك  
مقام سماع الكل واذا قالوا الحرب لا تحق او قالوا له أنت آمن او قالوا له لا بأس عليك فهذا كله أمان ولو قالوا  
له لك أمان الله كان أمانا وكذلك اذا قالوا لك عهد الله أو لك دمة الله أو قالوا تعال نسمع كلام الله أو قالوا أخرجنا  
ولو ان الامير قال لجماعة من أهل الحرب معينين وهم في الحصن محصورون اخرجوا اليانراوذك على الصلح  
وأنتم آمنون أو لم يقل وأنتم آمنون فخرجوا فهم آمنون ولو قال لهم اخرجوا اليانراوذك على هذا فخرجوا  
فلا أمان ولو قال لهم انزلوا اليانراوذك كان أمانا ولو قال اخرجوا اليانراوذك واشتروا منا كان أمانا ولو أن رجلا  
من المسلمين أشار الى رجل من المشركين وهم في حصن أو منعة أن تعال أو أشار الى أهل الحصن أن اقتضوا  
الحصن فقتلوا أو أشار الى السماء فظن المشركون أن ذلك أمان فقتلوا ذلك الذي أمر به الرجل وقد كان هذا  
الذي صنع الرجل معروفا بين المسلمين وبين أهل الحرب من أهل تلك الدار أنهم اذا صنعوا كان أمانا ولم يكن ذلك  
معروفا فهو أمان جائز واذا أشار الى العدو بأصبعه بإشارة يفهم منه الدعاء الى نفسه والامر بالجئ اليه ويقول  
بلسانه مع ذلك ان جئت قتلتك فجاء فهو آمن هذا اذا فهم الكافر الاشارة وعرفها أمانا ولم يسمع قول المشرك  
ان جئت قتلتك او سمع ولكن لم يفهمه فاما اذا سمع وفهمه لم يكن ذلك أمانا وعلى هذا اذا قال المسلم للكافر  
تعال حتى أقتلك فسمع الكافر أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام او سمعه الا أنه لم يفهمه كان أمانا  
ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أمانا وعلى هذا اذا قال المسلم لته تعال ان كنت تريد القتال تعال ان كنت  
رجلا فسمع أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام او سمع آخر الكلام ولم يفهمه فجاءه كان أمانا ولو سمع أول  
الكلام وآخر وفهمه فجاءه لا يكون أمانا وعلى هذا اذا قال له تعال حتى ترى ما أصنع بك هكذا في الذخيرة  
والمحيط • ولو أن جماعة من الكفار قالوا للمسلمين آمنوا على ذرائعنا فأمروهم على ذلك فهم آمنون وأولادهم  
بأولادهم وأولادهم وان سفلوا من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا في السير الكبير كذا في الظهيرية  
• واذا قال آمنوني على أولادي فأمنوه على ذلك فهو آمن وأولاده الصلبة وأولاده من قبل الرجال  
وأما أولاد البنات فلا يدخلون ولو قال آمنوني على أولاد أولادي ذكر شيخ الاسلام والقاضي الامام  
ركن الاسلام على السعدي أن هذه المسألة على الروايتين وذكر شيخ السرخسي أن في هذه الصورة















بما فدى به قل أو أكثر فان كن المأسور عبدا أو أمة فأمر مستأمنهم أن يشتريه أو يفديه منهم ففعل ذلك بمن ثمنه أو أقل أو أكثر فهو جائز وهو عبد لهذا المشتري ولو قال العبد اشترى لنفسى فان اشتراه بغيره أو بغير يديه وأخبرهم أن يشتريه لنفسه فاعبد حراً لا سبيلاً عليه ثم للمأمر أن يرجع بالقداء على العبد كذا في المحيط \* ولو أن مكاتباً أمر رجلاً أن يفديه ففداه فانه يرجع عليه بما فداء فان عجز المكاتب فهو دين في رقبته ولو أن المكاتب أمره بأن يفديه بخمسة آلاف درهم وقيته ألف درهم جازى قول أبي خنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهما إلا بقدر الاتفاق ما لم يعق ولو أمره المأذون أن يفديه فانه لا يجوز على مولاه وبازمه إذا اعتق ولو أن أجنبياً أمر رجلاً بأن يشتري أسيراً في دار الحرب فان قال له اشترى أو قال اشتره من مالى فان المأمر يرجع على الأجنبي فان لم يقبل من مالى ولا فى فانه لا يرجع إلا أن يكون خليطاً كذا في الظهيرية \* وفي الفتاوى إذا وكل المأسور رجلاً بأن يفديه فقال الوكيل لرجل آخر اشتره لى جاز وكذا لو قال اشتره لى عالى وكان له أن يرجع على الأمر ولو قال الوكيل الأول للثاني اشتره ولم يقبل ولا يعالى ففعل الوكيل الثاني صار متطوعاً حتى لا يرجع الثاني على أحد ولا يرجع للأول على الأمر كذا في المحيط \* قوم من المسلمين جعوا مالا ودفعوه إلى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم فان هذا المأمر يرسل التجارى في دار الحرب فكل من أخبر أنه حراً أسيراً في أيديهم يشتريه المأمر به ولا يجوز قيمة الحرة لو كان عبداً في ذلك الموضع وانما يشتريه بغير قيمته أو بغير يسر ولو أراد المأمر أن يشتري أسيراً ففعل له الأسير اشترى فاشتراه المأمر بالمال المدفوع اليه يضمن المأمر ذلك المال ويرجع به على الأسير ولو أن هذا المأمر يشترى الأسير قال للأسير بعد ما قال له الأسير اشترى بكذا اشترى بك المال المدفوع إلى حسيبة فاشتراه كان مشترياً لا صاحب الأموال كذا في التتارخانية \* ولو أن رجلاً أمر رجلاً أن يشتري حراً من دار الحرب بعينه بمال سماء فاشتراه لم يكن له على الحر الذي اشتراه من ذلك شيء وكان للمأمر أن يرجع على الذي أمره ان كان ضمن له الثمن أو قال اشتره لى فان كان قال له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط \* رجل دخل دار الحرب وعنده من المال ما يمكنه شراء أسير واحد فشرى الجاهل أفضل من شراء العالم كذا في السراجية \* وإذا أراد الامام العود ومعه مواش ولم يقدر على نقلها إلى دار الاسلام لا يعقرها ولا يتركها بل يذهبها ويحرقها ويحرق الاسلحة ايضاً وما لا يحترق منها كالخديد يدفن في موضع لا يبق عليه الكفار كذا في الكافي \* ويكسر كل شيء من آيتهم وآثارهم بحيث لا يتفقه به بعد الكسر ويراق جميع المنافع والادهان على وجه لا يتفقهون به فيفعل هذا كله مقابلته لهم وأما السبي اذا لم يقدر راعى نقلهم فانه يقتل الرجال منهم اذا لم يسلوا ويترك النساء والصبيان والشيوخ في أرض مضربة لهم لئلا يكوأجوعوا وعطشوا لأن قتلهم متعذر لثبوتى ولا وجه إلى ابقائهم ولهذا اذا وجد المسلمون حية أو عقرباً في دار الحرب فأنهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون انياب الحية ولا يقتلونهم ما قطعوا الضرر المسلمين ماداموا فيها وابقوا لنفسهما كذا في السراج الوهاج \* الغنائم لا تملك قبل الاعراض بدار الاسلام كذا في محيط السرخسى \* (ويتنى على هذا الاصل مسائل) (منها) أن واحداً من الغنائم لو وطئ أمة من السبي فولدت فادعاء لا يثبت التسبب ويجب العقر وتقسيم الامه والولد والعقربين الغنائم (ومنها) اذا مات واحد قبل الاعراض بالدار لا يورث نصيبه (ومنها) ما لو اتلف واحد من الغزاة شيئاً من الغنمة لا يضمن عندنا (ومنها) ما لو قسم الامام الغنمة لاعتن اجتماع ولا حاجة الغزاة لا يصح عندنا هكذا في التبيين \* هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان متصلاً بدار الاسلام ففتحها وأجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوى \* واذا قسم في دار الحرب مجتهداً أو قسم لحاجة الغنائم ففحصه ومن مات بعد اخراج الغنمة إلى دار الاسلام فنصيبه لورثته كذا في الهداية \* واذا اخفقهم مدد في دار الحرب شاركوهم فيها وانما تقطع شركتهم بالاعراض بدار الاسلام أو بالقسمة في دار الحرب أو ببيع الامام الغنمة فيها ولو فتح العسكر بلاداً من دار الحرب واستظهر واعليه ثم لحقهم مدد لم يشاركوهم لانه صار من بلاد الاسلام وليس للسوقية سهم الا أن يقتاتوا ويعتبر حاله عند القتال فارساً أو رجلاً كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر والمراد ان تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بأمان اذا لحق بالعسكر اذا قاتلوا استحقوا والا فلا شيء لهم كذا في فتح القدير

الرد والمقاتل في العسكر سواء كذا في الهداية \* ان كان الاجير مع العسكر قال محمد رحمه الله تعالى ان ترك خدمة صاحبه وقتل استحق السهم وان لم يترك الخدمة فلا شيء له والاصل ان من دخل للقتال استحق السهم قاتلاً أو لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق الا أن يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلاً مع العسكر فقاتل أو لم يقاتل لم يرض أو غيره فله سهمه ان كان فارساً فارساً أو رجلاً فارساً أو رجلاً فارساً مقاتلاً ثم أسر ثم تخلف قبل اخراج الغنمة فله سهمه كذا في السراج الوهاج \* اذا احتاج الامام إلى حمل الغنمة وفي الغنمة دواب فانه يحمل الغنمة عليها ينقلها إلى دار الاسلام وان لم يكن في الغنمة دواب ولكن مع الامام فضل حولة من مال بيت المال فانه يحمل عليها وان لم يكن مع الامام فضل حولة الا أن مع كل واحد من الغنائم فضل حولة ان طابت أنفسهم يحصل ذلك عليهم باجر وأما اذا لم تطب أنفسهم بذلك فلا يكرههم على ذلك بأجر هكذا في السير الصغير \* وذكر في السير الكبير أنه لا يكرههم على ذلك باجر المشى وان لم يكن مع كل واحد منهم فضل حولة ولكن مع البعض منهم فضل حولة ان طابت نفس المالك بان يحمل عليها باجر جاز ذلك وان لم تطب على رواية السير الصغير لا يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط \* لا بأس بان يعطى العسكر في دار الحرب وبأ يكون ما وجدوه من الطعام وهذا كالتبخر والسم وما يستعمل فيه كالسمن والعلل والزيت والخل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والخل ولا بأس ان يدهن به ويوقع به دابته وما لا يؤكل من الادهان مثل البنفسج والخيرى وفودهن الورد وما أشبهه ما فليس له ان يدهن وكل شيء لا يؤكل ولا يشرب فانه لا ينبغي لاحد من الجيش ان يتفقه بشيء منه قل أو أكثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يريدون القتال لم يجز لهم ان يأكلوا شيئاً من الطعام ولا يعطوا دوابهم الا بالائتمن فان أكل شيئاً من ذلك أو علف فلا ضمان عليه وان كان بقي منه شيء في يده أخذه منه \* أما العسكر فلا بأس أن يطعموا عبيدهم اذا دخلوا معهم ليعينوهم على سفرهم وكذلك نسائهم وميائهم وأما الاجير للخدمة فلا يأكل واذا دخلت النساء لاداء المراضى والجرحى أكلن وعلفن وأطعن رقيقهن كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق في الطعام بين أن يكون مهيأ لالكل وبين أن لا يكون حتى يجوز لهم ذبح المواشى من البقر والغنم والجزور ويردون جلودها في الغنمة وكذا أكل الحبوب والسكر والقواكه الرطبة واليابسة وكل شيء هو مأكل عادة وهذا الاطلاق في حق من له سهم في الغنمة أو يرضع منها غنياً كان أو فقيراً ولا يطعم الاجير ولا التاجر الا أن يكون خبيراً بالحنطة أو طابخاً للسم فلا بأس به حينئذ كذا في التبيين \* اذا أخذ العسكر العلف لاجل دوابهم والطعام لما كلهم والخطب للاستعمال والدهن للادهان والسلاح للقتال فلا يجوز ان يبيعوا شيئاً من ذلك ولا يجوز قتلهم وهو صيانة ذلك واذا خاره إلى وقت الحاجة فان باعوا ودوا الثمن إلى الغنمة كذا في غاية البيان \* وان أصابوا سمماً أو بصلاً أو قلاً أو قلاً أو غير ذلك من الاشياء التي تؤكل عادة للتعيش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز ان يتناولوا شيئاً من الادوية والطيب وهذا كله اذا لم ينههم الامام عن الاتقاء بالمأكل والمشروب وأما اذا نههم عن ذلك فلا يساح لهم الاتقاء به واذا احتاجوا إلى الوقود اما للطبخ او للاصطلاح لبرد أصابهم فلا بأس بان يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقسمهم اذا كان معداً للوقود فان كان غير معد لثابت بل هو معد لاحتذاء القصاص والاقداح وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بان يعلف الدابة الحنطة اذا كان لا يجد الشجر وان وجد في دار الحرب صابوناً أو حراً صابوناً فليس له ان يتفقه به الا عند الضرورة وان كان الحرض ناسياً في أرض العدو فآخذ من ذلك شيئاً كان للمأخذ قيمة لا يباح الاتقاء الا عند الضرورة وان لم تكن له قيمة جاز الاتقاء من غير ضرورة ولو ان رجلاً من أهل العسكر استأجر رجلاً ليعتلفه فذهب الرجل إلى بعض المطامير وأناه بالعلف ثم قال له يد إلى ان أعطيتك هذا ولكني آخذ نفسي وأرد عليك أجرى وأبى المستأجر الا أن يأخذه منه فان أقره الاجير أنه جاء به على الاجارة أجبر على دفعه إلى المستأجر ان كان محتاجاً إليه أو غنيين عنه وان كان الاجير محتاجاً إلى ذلك والمستأجر غنياً عنه فله ان يمنع منه ولكن لا أجر له عليه ولو كان المستأجر استأجره ليعتلفه خشباً والمساءلة بمجالها فالمستأجر ان يأخذ منه وان كان هو غنياً عنه والاجير محتاجاً إليه اذا أقر أنه احتشبه كذا في الظهيرية \* وان أصابوا شجر في أرض العدو وأخذوا منه خشباً فان كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم ان يتفقهوا الا للوقود لطبخ

قوله ويوقع الخ بالثقافة  
والخاء المهملة هو تصليب  
الحافر بالشحم المذاب كافي  
القاموس اه معجمة



المطعم او اصطلا به ليرد اصحابهم وان لم تكن له قيمة في ذلك المكان لكن احدثوا فيه صنعة صار له قيمة بسبب تلك الصنعة فلا يمان بالانتفاع به وان خرجوا به الى دار الاسلام واراد الامام قسمة الغنائم ان كان لغير المعمول من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي اراد الامام القسمة فيه فالامام فيه بالخيار ان شاء اخذ المصنوع منهم واعطاهم قيمة ما زادت الصنعة فيه ويرد المصنوع الى الغنية وان شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولا وغير معمول فاما اصاب حصة العمل يعطى العامل وما اصاب غير المعمول برز في الغنية ولا يقطع حق الغاغب بما احدثوا من الصنعة وان لم تكن له قيمة في دار الاسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط \* اذا اصاب رجل من الجند في دار طعنا كثيرا فاستغنى عن بعضه واراد حله الى منزل آخر وطلب ذلك منه بعض المحاييج من اهل العسكر الى ذلك فان كان يعلم انه لا يصيب في ذلك المنزل طعنا فلا بأس بان يمنعه من هذا الطالب ويستجبه مع نفسه الى منزل آخر والا فلا يحمل له منعه فان اخذه الطالب منه مع حاجة الاول الى ذلك فخاصه الاول الى الامام قبل ان يأكل وقد عرف الامام حاجة الاول الى ذلك ردة الامام عليه وان كان الثاني محتاجا اليه دون الاول لم يسترد منه الامام \* واما اذا كانا غنيين عنه فالامام يأخذه من الثاني ولا يدفعه الى الاول بل يدفعه الى غيرهما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسلمون فيه شرعا سواء كالنزول في الرباطات والخلوس في المساجد لا تظار الصلاة والنزول يعني وعرفات الحج حتى اذا اخذ موضعا من المسجد فهو احق به واذا بطل انسان حصيرا ان بطله باهر غيره فهو والمولى بطله الا امر نفسه سوا وان كان بطل بغير امره كان للذي بطل ان يعطى ذلك الموضع من شاء وكذلك اذا ضرب رجل قسطا في مكان يعني وعرفات وقد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفا بذلك فالذي يدر الى ذلك المنزل احق به وليس للاخر ان يحول عنه فان اخذ من ذلك موضعا واسعا فوق ما يحتاج اليه فغيره ان يأخذه منه ناحية هو لا يحتاج اليها فيزلهما مع ولو طلب ذلك منه رجلان كل واحد منهما يحتاج الى ان ينزل فيه فاراد الذي يدر اليه اى سبق ان يعطيه احدهما دون الآخر كان له ذلك ولو بذرا اليه احدهما فزله فاراد الذي كان اخذه في الابتداء وهو عنه غنى ان يزعمه عنه وينزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك فان قال انما كنت اخذته لهذا الآخر باهره لا لنفسى استحق على ذلك وبعد الحلف له ان يزعمه وهذا هو الحكم في الطعام والعلف اذا قال اخذته فلان بامرهم ولو ان رجلين من اهل العسكر اصاب احدهما شعيرا والآخر قصبا قتيلا ولا وكل واحد منهما محتاج الى ما اشترى فلنكل واحد منهما ان يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا بيع بينهما لان لكل واحد منهما ان يصيب من العلف مقدار حاجته الا ان قيام حاجة صاحبه يمنعه من الاصابة منه بغير رضاه فيسترضى كل واحد منهما صاحبه بهذه المباينة ثم يتناول باصل الاباحة بمنزلة الاضياف على المائدة يمنع كل واحد من الاضياف من مديده الى ما بين يدي غيره بغير رضاه فبعد وجود الرضى من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باعتبار الاباحة منه وان كان كل واحد منهما محتاجا الى ما اعطاه صاحبه وصاحبه محتاج الى ذلك ايضا فان اراد اخذهما نقض ما صنع ليس له ذلك وان كان البائع محتاجا الى ما اعطاه والمشتري يستغنى عنه فللبائع ان يأخذ ما اعطى ويرد ما اخذ فان كان حين قصد البائع الاسترداد من صاحبه اعطاه صاحبه رجلا آخر محتاجا اليه لم يكن له ان يأخذه كذا في الظهيرة \* ولو تابعا وها غنيان او محتاجان او احدهما غنى والآخر محتاج فلم يقاضا حتى يدا احدهما ترك ذلك فله ان يتركه ولو اقرض احدهما صاحبه شيئا على ان يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنيا عن ذلك او محتاجا اليه فليس على المسترض شي اذا استهلكه فان لم يستهلكه بعد فالقرض احق به اذا اراد استرداده وان كان الاخذ محتاجا اليه والمعطى غنى عنه فليس له ان يأخذه منه وان كانا غنيين عنه حين اقرضه ثم احتاجا اليه قبل الاستهلاك فالمعطى احق به وان احتاج اليه الاخذ أولا ثم احتاج اليه المعطى او لم يحتج اليه فلا يسلل له على الاخذ وان اشترى احدهما حنطة من صاحبه مما هو غنية بدراهم من مال المشتري فدفع الدراهم وقبض الحنطة فهو احق بها من غيره اذا كان اليها محتاجا فان اراد اخذها من قبض البيع والحنطة فائمة بعينها فله ذلك فبرد المشتري الحنطة وبأخذ دراهمه ان كانا غنيين عنها او كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا وان كان المشتري هو المحتاج اليها فعلى البائع ان يرد عليه الثمن والحنطة مسالة للمشتري فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه وما استهلكه المشتري ما لم على

مطلب  
اذا ضرب خبة في مكان كان ينزل فيه الغير قبله الخ

مطلب  
يمنع كل واحد من الاضياف من مديده الى ما بين يدي غيره بغير رضاه

كل جال ذن ذهب المشتري ولم يقد وعليه البائع ليرد عليه الدراهم فهي في يده بمنزلة اللقطة الا انها مضونة في يده فان رفع امرها الى صاحب الغنائم والمقاسم فقال قد اجريت بيعك فهات الثمن جازله ان يدفع الثمن الى صاحب المقاسم فان جاء صاحب الدراهم بعد ذلك نظر فان كان قد استهلك الحنطة قبل ان يجيز صاحب الغنائم البيع قال دراهم مردودة عليه وان كان لم يستهلكها الا بعد الاجازة فالدراهم في الغنية فان قال المشتري قد كنت اكلت الحنطة قبل ان تجيز البيع فرد على الدراهم وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدراهم حتى يشيم البيعة انه كان استهلكها قبل اجازة البيع \* ولو ان رجلين اصاب احدهما حنطة والاخر ثوبا فاراد ان يتبايعا فليس له ما ذلك فان فعلا واستهلك كل واحد ما اخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على كل واحد منهما الا ان بائع الثوب مسمى في البيع وكذلك المشتري وان لم يستهلك ذلك حتى دخل دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما رد ما في يده وان استهلكه كان ضامنا وان كان في دار الحرب بعد ولم يستهلك ذلك فعلى الذي قبض الثوب ان يرد في الغنية كالمو كان هو الذي اصابه ابتداء واما الذي قبض الحنطة فالحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الاول من اعتبار حاجتهم او غنائمها او حاجة الاخذ دون المعطى او حاجة المعطى دون الاخذ وان كان المشتري للحنطة قد ذهب بها ولا يوقف على اثره اخذ صاحب الغنائم الثوب ممن في يده كالمو كان هو الذي اخذ ابتداء وان كان الاخذ للثوب هو الذي لم يقف عليه فان صاحب الغنائم لا يعرض لمشتري الحنطة بشي مادام في دار الحرب بمنزلة الملو كان هو الذي اصابه ابتداء فان اخرجهما قبل ان يأكلها اخذها منه صاحب الغنائم ويبيعها في الغنية كذا في المحيط \* من ركب فرسا وليس ثوبا او رفع سلاحا قبل القسمة فلا بأس به اذا احتاج اليه فاذا فرغ من الحرب رده الى الغنية ولو تلف قبل الرد فلا ضمان عليه ولو لم تكن له حاجة ولكن ركب لصوص فرسه وليس الثوب لصوص ثيابه يكره ذلك ولا ضمان عليه اذا هلك كذا في شرح الطحاوي \* ويكره الانتفاع بالثياب والمتاع قبل القسمة بلا حاجة لاشترائه الجماعة الا انه يقسم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا الى الثياب والدواب والسلاح والمتاع \* فالخامس انه اذا احتاج واحد يساع له الانتفاع به او ان احتاج الكل يقسم وهذا بخلاف ما اذا احتاجوا الى السبي فانه لا يقسم لان الحاجة الى السبي للوطى او الخدمة وذامن فضول الحاجة كذا في الكافي \* ولو اجعوا وطلبوا القسمة من الامام في دار الحرب فان الامام يعطيهم واذ لم يقبلوا عطية قسمها بينهم مخافة الفتنة وكذلك اذا لم يكن مع الامام حولة يحمل الغنية عليها فانه يقسمها بينهم حتى يتكاف كل واحد في حل نصيبه كذا في المحيط \* واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلقوا الدواب من الغنية ولا ياكلوا منها \* ومن فضل معه علف او طعام رده الى الغنية اذا لم تقسم وبعد القسمة تصدق به ان كان غنيا وانتفع به ان كان فقيرا وان انتفع به بعد الاحراز ردة قيمته الى المقسم ان لم يقسم وان قسمت فالغنى تصدق بقيمته ولا شيء على الفقير كذا في الكافي \* ومن أسلم من اهل الحرب في دار الحرب احرز باملا من نفسه وأولاده الصغار هذا اذا أسلم قبل ان يأخذه المسلمون وان أسلم بعده فهو عبد وكذا لو أسلم بعد ما اخذ أولاده الصغار وماله ولم يؤخذ هو حتى أسلم احرز باملا من نفسه فحسب وكذا احرز كل مال معه او ديرة عند مسلم او ذمي دون ولده الصغير ووجهه ووجهه وعقاره وعنده المقاتل وما كان غصبا في يد حربي او ديرة ويكون فينا وكذلك اذا كان في يد مسلم او ذمي غصبا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مسلما او ذميا دخل دار الحرب بامان فاصاب مالا ثم ظهر المسلمون على الدار فحكمه حكم من أسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا الا في حق مال في يد حربي في رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفص يكون فينا وقالوا رواية أبي سليمان أصح وهذا كله اذا ظهر المسلمون على دارهم وأما اذا أغاروا عليها ولم يظهر وا فكذلك الحكم عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير جميع ماله فينا لانفسه وأولاده الصغار وحكم من أسلم في دار الحرب وخرج البنا على هذا التفصيل ذكره في المحيط \* هكذا في التبيين والله أعلم بالصواب

(الفصل الثاني في كيفية القسمة) يقسم الامام الغنية فيخرج الخمس ويقسم الاربعة الاخماس بين الغاغبين \* ثم للفارس سهمان وللراجل سهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الفارس ثلاثة أسهم كذا في الهداية \* أمير الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند كذا في السراجية \* قال الاسدي جاني



في شرح الطماوي ولا يسهم الا للفرس واحد في ظاهر الرواية • ويستوى الفرس العربي والتجيب  
والبرذون والهيبي وغيرهما يقع عليه اسم الخيل فاما من كان له جمل أو بقل أو جمل فهو راجل سواء كذا  
في غاية البيان • ومن دخل دار الحرب فارسا فقتل فرسه استحق سهم فارس سواء استعاره أو استأجره  
للقاتل فخر به فانه يسهم له وان غصبه وحضر به استحق سهمه من وجه محظور فيصدق به وسواء بقي فرسه  
معه حتى حصلت الغنمة او مات الفرس حين دخل به أو أخذ العدو أو كسر أو عرج قبل حصول الغنمة  
او بعد هافانه يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوبا في الديوان فارسا أو راجلا كذا في السراج الوهاج •  
ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا أو استعار أو وهب له وقاتل فارسا فله سهم راجل كذا في فتاوى  
قاضى خان • الاصل أن المعتبر عندنا حالة الجائزة ولو دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو أجره أو وهبه  
أو أعاده ففي ظاهر الرواية يظل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهاج • ولو باعه بعد  
الفراع من القتال لم يسقط سهم الفرس بالاتفاق كذا في فتح القدير • ولو باعه في حالة القتال سقط سهم  
الفرسان في الاصح كذا في الكافي • وان غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضى خان  
• ولو دخل فارسا وقاتل راجلا فلفظ المكان والمنجزة كان له سهم الفرسان ومن جاوز الدرب بفرس  
لا يستطيع القتال عليه امال كبره أو صغره بأن كان مهرا لا يركب عليه لا يستحق سهم الفرسان وان كان  
مريضا بحيث لا يستطيع القتال عليه بان أصابه رهضة أو ضلع فجاء الدرب به ثم زال المرض وبرأ وصار يحال  
يقاتل عليه وكان ذلك قبل اصابة الغنائم في الاستحسان يسهم له كذا في المحيط • ولو جاوز على مقصوب  
أو مستعار أو مستأجر ثم استرد المالك فشهد الواقعة راجلا فله سهم راجل كذا في فتح القدير • والفارس  
في السفينة في البحر يستحق سهمين وان لم يمكنه القتال على الفرس في السفينة كذا في البحر الرائق •  
واذا وهب الفرس من رجل وسله اليه ودخل الموهوب له بالفرس دار الحرب مرده القتال عليه ودخل صاحب  
الفرس معهم أيضا ثم رجع في الهبة واسترد الفرس فان الموهوب له يضرب بينهم الفارس فيما أصيب قبل  
الرجوع وبسهم الراجل فيما أصيب بعده وصاحب الفرس راجل في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الاسلام  
بيعا فاسد وسله الى المشتري وأدخله في دار الحرب مع العسكر ودخل معهم باع الفرس أيضا ثم استرد الفرس  
بحكم القاسد فالبايع يكون راجلا فيما أصيب قبل الاسترداد وبعدده والمشتري يكون فارسا فيما أصيب قبل  
الاسترداد وراجلا فيما أصيب بعده • رجل أدخل فرسه في دار الحرب ليقاتل عليه فاستحقه رجل من يده  
بالينة فان المستحق راجل في الغنائم كلها والمستحق عليه فارس فيما أصيب قبل استرداد الفرس منه  
وراجل فيما أصيب بعد استرداد الفرس • رجلان لاحدهما فارس والآخر بغل تسابعا البغل بالفرس  
ودخلهما دار الحرب ثم وجد أحدهما ماعيا اشتراه عينا وردة على بائعه واسترد منه ما كان له في الاصل فاشترى  
البغل راجل في الغنائم كلها ومشتري الفرس فارس فيما أصيب قبل ان يتراد المبيع راجل فيما أصيب بعد  
ما تراد المبيع • ولورهن فرسا في دار الاسلام من رجل يدين له عليه ثم دخل الزاهن والمرتهن دار الحرب  
وأدخل المرتهن الفرس مع نفسه ليقاتل عليه فقتل الزاهن المرتهن ماله في دار الحرب وأخذ منه الفرس  
فان الزاهن راجل فيما أصيب من الغنائم وفيما يصاب بعد ذلك وكذلك المرتهن يكون راجلا في الغنائم كلها  
ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرسا آخر فهو فارس على حاله استحسانا • ولو قتل رجل من المسلمين فرس  
رجل من المسلمين وضمن صاحب الفرس القيمة وأخذها فلم يشترها فرسا آخر يسهم له سهم الفرسان فيما أصيب  
من الغنائم • ومن باع فرسه في دار الحرب مكرها لا يظل سهم فرسه وإذا باع الغبارى فرسه في دار الحرب بعد  
ما أصيب الغنائم بدراهم ثم استأجر فرسا آخر أو استعار ثم أصيب غنائم آخر كان راجلا فيما أصيب بعد البيع  
ولا يقوم المستأجر والمستعار مقام المشتري بخلاف ما اذا اشترى فرسا آخر على جواب الاستحسان ولو باع  
فرسه ثم وهب له فرس آخر وسلم اليه كان فارسا لان الموهوب مملوك رقة فكان مثل المشتري • وإذا كان الاول  
باجارة أو اعارة فاسترد من يده فاشترى آخر فالثاني يقوم مقام الاول وإذا كان الاول باجارة والثاني كذلك  
أو كان الاول بعارية والثاني كذلك فالثاني يقوم مقام الاول وان كان الاول باجارة والثاني عارية فالثاني  
لا يقوم مقام الاول وان كان الاول عارية والثاني باجارة فالثاني يقوم مقام الاول ثم المستعير في دار الحرب

قوله والبرذون مقر ذرايين  
خيل الجمل كافي الجبر اه

اذا استعار فرسا آخر بعد ما استرد الاول من يده اغنيا يعتبر فارسا ويقوم الثاني مقام الاول في حق استحقاق  
سهم الفرسان فيما يصيبون من الغنائم بعد ذلك اذا كان للمعير الثاني فرس آخر سوى هذا الفرس الذي أعاره  
فاما اذا لم يكن فرس بعد آخر فلا يستحق المستعير سهم الفرسان فيما يصيبون ذلك فالمعير الثاني يستحق سهم  
الفرسان بهذا الفرس المستعار فلو استحق المستعير سهم الفرسان بهذا الفرس المستعار أدى ان يستحق  
رجلان من غنمة واحدة بسبب فرس واحد كل واحد منهما سهمهما كما لا والله لا يجوز ولو اشترى فرسا في دار  
الاسلام ولم يتقاض حتى دخل دار الحرب ثم قبض المشتري الفرس ونقص الثمن فالبائع والمشتري راجلان  
ولو كان الثمن مؤجلا أو كان حالا الا أن المشتري نقده قبل دخول دار الحرب ودخل دار الحرب وقبض المشتري  
الفرس فالمشتري فارس استحسانا • ولو دخل رجلان بفرس بينهما نصفان فهما راجلان الا اذا أجزأ أحدهما نصيبه  
أخرى فهما راجلان وكذلك اذا دخل بفرسين كل فرس بينهما نصفان فهما راجلان الا اذا أجزأ أحدهما نصيبه  
من صاحبه قبل دخولهما دار الحرب فحينئذ المستأجر فارس وان طيب كل واحد منهما صاحبه على ان يركب  
أى الفرسين شاء فظان كان هذا التطبيق قبل دخول دار الحرب فهما فارسان وان كان بعد دخول دار الحرب  
فهما راجلان ولا يجبران على التباين على الركوب لاجل القتال وأما التباين لاجل القتال فعلى قول محمد  
رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجبران عليه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يجبران عليه ولكن ان اصطفا على ذلك بانفسهما أمضاء القاضي كذا في المحيط • لا يسهم لمملوك ولا امرأة  
ولا صبي ولا ذى ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الامام • والمكاتب بمنزلة العبد • ثم العبد اغمار ضعه  
اذا قاتل والمرأة يرضخ لها اذا كانت تدوى الجرحى وتقوم على المرضى والذي اغمار ضعه له اذا قاتل أو دل على  
الطريق ولم يقاتل الا أنه يزاد على السهم في الدلالة اذا كانت فيها منفعة عظيمة ولا يبلغ بها السهم اذا قاتل كذا  
في الهداية • والغلام المراهق الذي لم يبلغ والمعتوه اذا قاتل يرضخ لهما كذا في غاية البيان • ثم الرضخ  
عندنا من الغنمة قبل اخراج الخمس كذا في فتح القدير • أما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم للثاني وسهم  
للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل قراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى اغنيائهم فاما ذكر الله تعالى  
في الخمس فانه لا تقتاح الكلام تبر كبايحه • وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط عنه كالحق الصبي والصبي  
شيء كان عليه السلام بسطيقه انفسه من الغنمة مثل درع أو سيف أو جارية كذا في الهداية • وان صرف  
الخمس الى صنف واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا كذا في فتاوى قاضى خان • اذا قسم الامام الغنائم  
بين المسلمين وكانت الغنائم رقيقا ومتاعا وغير ذلك فاعطى بعضهم رؤسا وبعضهم دواب وبعضهم دراهم أو ذنانير  
وبعضهم خيلا أو سلا حيا على سهام الخيل والرجالة فذلك جائز فعلى رضى الغانين أو بغير رضاهم فعل ذلك في دار  
الحرب أو في دار الاسلام • واذا قسم الامام الغنائم وأخذ كل ذى حق حقه فأصاب رجل من المسلمين جارية من  
الغنم وتفرق الجند ثم ان الجارية التي أصابها ذلك الرجل ادعت أنها جارية حرّة من أهل الذمة سبها المشركون  
وأقامت على ذلك شاهدين عدلين مسلمين فالامام يقضى بجزئتها واذا قضى الامام بجزئتها هل تنقض القسمة  
والقيام ان تنقض وفي الاستحسان لا تنقض اذا كان المستحق قليلا بأن كان جارية أو جارتين أو ثلاثة وقد  
تفرق الجند الى منازلهم وأما اذا لم يتفرق الجند الى منازلهم أو تفرقوا الا أن المستحق كان كثيرا بأن كان زيادة  
على الثلاث فانه تنقض القسمة قياسا واستحسانا وعلى هذا اذا قسم الامام الغنائم بين الجند وقبض كل واحد  
نصيبه فتفرقوا الى منازلهم ثم جاء رجل وادعى أنه كان شهد الواقعة معهم وأقام على ذلك شاهدين وقضى له بذلك  
فالقيام ان تنقض القسمة وفي الاستحسان لا تنقض ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه واذا تنقضت القسمة  
فيما اذا كان المستحق كثيرا بعد هذا اختلفت الروايات ذكر في بعضها أن الامام يقول للمستحق عليه  
نصيبه ايت بمن قدرت عليه من الجند وفي بعض الروايات الامام يتولى جمعهم بنفسه وأى الامر بن اختيار الامام  
فهو جاز وبعد هذا ينظر الى الغنمة فان كانت الغنمة عروضا أو مكيلا أو موزونا من أصناف مختلفة فان الامام  
يأمر المستحق عليه حتى يأخذ من يده الذي قدر عليه ما يخصه لو قسم ما في يده بينه وبين جميع الجند كانه ليس  
مع ما في يده غنمة أخرى واذا كانت الغنمة كلها مكيلا أو موزونا من صنف واحد فانه يأخذ من يده الذي قدر  
عليه نصف ما في يده قال محمد رحمه الله اذا أصاب المسلمون غنائم وكان فيها أصابوا مصنف فيه شيء من كتب اليهود



والتصاري لا يدري أن فيه فورة أو زور أو انحياز أو كفر فانه لا ينبغي للامام أن يقسم ذلك في مغان المسلمين ولا ينبغي أن يحرق بالنار وإذا أكره حرقه ينظر بعد هذا أن كان لورقه قيمة ويتوقع به بعد الحرق والغسل بأن كان مكتوباً على جلد مدبوغ أو ما أشبه ذلك فانه يحرق ويجعل الورق في الغنية وإن لم تكن لورقه قيمة ولا يتوقع به بعد الحرق وإن كان مكتوباً على القرطاس يفضل وهل يدفن وهو على حاله إن كان موضعاً لا يتوهم وصول يد الكفرة إليه يدفن وإن كان موضعاً يتوهم وصول يد الكفرة إليه لا يدفن وإن أراد الامام بيعه من رجل مسلم فإن كان الذي يريد شراءه ممن يخاف عليه أن يبيعه من المشركين رغبة منه في المال يكره بيعه منه وإن كان موثقاً به ويعلم أنه لا يبيعه من المشركين فلا بأس ببيعه منه • قال حشاشنا رحمهم الله تعالى والجواب في بيع كتب الكلام على هذا التفصيل أن كان الذي يريد شراءها ممن يخاف عليه الاضلال والفتنة يكره للامام أن يبيعهما منه وإن كان موثقاً به لا يخاف عليه الاضلال والفتنة لا يكره بيعهما منه قال وإن وجدوا في الغنية فلا تذهب أو فضة فيها الصليب والقنايل فانه يستحب كسرها قبل القسمة وإن أراد بيعها من رجل إن كان الذي يريد شراءها موثقاً به لا يخاف عليه بيعها من المشركين فانه لا بأس بالبيع منه وإن كان غير موثق به ويخاف عليه بيعها من المشركين فانه يكره بيعها منه وإن كان الصليب والقنايل في الدراهم المضروبة والدنانير المضروبة فأراد بيعها من غيره قبل الكسر أو أراد قسمتها قبل الكسر فلا بأس به وما أصيب عماله عن نحو كواب الصيد وسائر الجوارح من البراة والصقور فانه غنية يقسم بين الفاتحين كغيرها من الاموال وكذلك ما أصيب من صيود البر والمعادن والكنوز وما استخرج القراصون المسلمون من مجازم فهو في كله يرفع عنه الخمس ويقسم الباقي بين الفاتحين والسبل وسائر الصيود التي تصاد مما يؤكل لهما فالحكم فيها كالحكم في سائر المالكولات ويكره الاصطيد بصقر الغنية وبازيها وكلابهم وتجوز قسمة الهرة وإن وجد المسلمون فرساً عليه مكتوب جرس في سبل اقه فهذا والذي يوجد غير مكتوب عليه شيء سواء تم جعل هذه للمسلمين أو لأهل الحرب يستدل على ذلك بالمكان الذي وجد فيه فإن وجد في مكان الغالب فيه المسلمون أو كان بقرب المسلمين فانه يجعل للمسلمين ويكون لقطعة فيفعل به ما يفضل بآثار القنطارات • ولو وجد في مكان الغالب فيه المشركون أو كان بقرب من المشركين فانه يجعل لأهل الحرب ويكون غنية فيفعل به ما يفعل بآثار الغنائم ولو أخذ المسلمون من المشركين قسماً فقوم من المسلمين أنه من خيل الجيش وقد قسمه الامام في الغنائم أو باعه أو لم يقسمه ولم يبيعه وحضره صاحبه الذي كان في يده أخذته صاحبه بغير شيء وجد قبل القسمة أو بعد القسمة وكان الجواب فيه كالجواب في المدبر وأما الولد وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط • إذا أخذ المسلمون غنية فلم يحرزوها حتى غلب عليهم العدو وأخذوا الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكر آخر وأخذوها من العدو كانت الغنية للأخير دون الاولين ولو كان ذلك بعد الاحراز دار الاسلام وجب على الآخرين ردّها على الاولين • الامام إذا قسم الغنائم ودفع أربعة الاخماس الى الجند وملك الخمس في يده سلم للجند ما كان في أيديهم وكذا ودفع الخمس الى أهله وهلك الأربعة الاخماس في يده سلم الخمس لأهله • ولو أن الامام أودع بعض الغنية الى بعض الجند قبل قسمة الغنائم فليس ما فعل حتى مات لا يضمن شيئاً كذا في فتاوى قاضي خان • قال في السير الكبير ولو أن رجلاً أو رجلين أو ثلاثة أو من لا منعة لهم من المسلمين أو من أهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير إذن الامام فأصابوا غنائم فأنخرجوها الى دار الاسلام كان ذلك كله لهم ولا خص فيه فان كان الامام أذن له خمس ما أصابوا أو كان ما بقي على سهام الغنية كذا في غاية البيان • وإن دخل جماعة لهم منعة فأخذوا شيئاً من الغنائم لم يأذن لهم الامام كذا في الهداية • قال أبو الحسن الكرخي إذا أتى القرطبان في دار الحرب فربق دخل بأذن الامام وفريق بغير إذنه ولا منعة لهم مجتمعين فما أصاب المأذون لهم فيه الخمس والباقي بينهم ولا شيء ثلاثين منه وما أصاب غير المأذون لهم فلكل واحد منهم ما أصاب لا يشارك فيه أصحابه ولا غيرهم وأما إذا اشترك المأذون لهم وغير المأذون لهم في أخذ شيء واحد فهو بينهم على عدد الأخذين فما أصاب المأذون لهم خمس وكان الباقي بينهم على سهام الغنية فيشترون جميعاً الاخذ وغير الاخذ وما أصاب الذين لم يؤذن لهم فهو لهم على عدد الأخذين ولا شيء لبقية منهم فمن لم يأخذه ولا خص عليهم فيه فان التقى القرطبان جميعاً المأذون لهم وغير المأذون وكانوا مجتمعين لهم منعة فما أصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنية بعد الخمس وكذا

مطلب  
إذا جهل الامام الغنية  
لا يضمن

ما أصاب إحدى الطائفتين قبل الاجتماع أو بعده فذلك سواء ففيه الخمس والباقي على سهام الغنية ولو كان الذين دخلوا بأذن الامام لهم منعة وأصابوا الغنية ثم لحق لص أو لصان لا منعة لهم بغير إذن بعد ما أصاب أهل العسكر الغنائم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب اللص غنية قبل أن يلحقهم وبعد ذلك فأنهم جميعاً شركاء وفيما أصابوه الخمس وما بقي فيهم على سهام الغنية الا ما أصاب العسكر قبل أن يلحق بهم اللص أو اللصان فان هذا اللص لا يشارك أهل العسكر فيما أصابوه قبل أن يلحقهم ولكن أهل العسكر يشاركون اللص فيما أصاب كذا في السراج الوهاج • إذا قسم الامام الغنائم وأعطى كل ذي حق حقه وبقي منها شيء لا يستقيم ان يقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشيء في نفسه تصدق بها الامام على المساكين ولو لم يتصدق بها ووضعها في بيت المال لتأنيته تقع للمسلمين فله ذلك أيضاً • ولو أن قوماً من الجند أو أمير الجند قالوا إن منازلنا بعيدة ولا تقدر على المقام فاعطنا حقنا من الغنية على الحزب والظن بذلك وأنت في حل فاعطاهم ووضاها أعطى الباقي حصتهم بقدر ذلك فازدادت أنصباة الباقي على أنصباة الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يحسب كجولاء ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام بقولهم وأنت في حل فلو أن الأمير تصدق بذلك ثم جاء أصحابه كان لهم ان يضمنوا الأمير ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس بذلك وكذلك الجواب في الامام إذا تصدق بالفضل بأن غزى الامام الأعظم بنفسه ثم جاء أصحاب الفضل كان لهم ان يضمنوا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كالألو كان المتصدق أمير العسكر إلا أن يكون الامام رأى ان يستقرض ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لما جئتهم الى ذلك حتى إذا جاء مستحقوه ولم يجزوا صدقته فانه يعطيهم مثل ذلك من أموال الفقراء والمساكين قالوا وهما ثلاثة نفر الامام الأكبر وأمر الجند وصاحب المقاسم وهو الذي فوض اليه أمر قسمة الغنية فصاحب المقاسم لا يملك التصديق بالفضل وأمر الجند له ان يتصدق بالفضل وليس له ان يستقرض على بيت مال الفقراء والمساكين والامام الأعظم له ان يتصدق وله ان يستقرض على بيت مال المسلمين • ولو أن جنداً عظيماً أصابوا غنائم وأخرجوها الى دار الاسلام فلم يقسم حتى تفرق الناس وذهبوا الى منازلهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم أعطى الامام الباقي أنصباةهم ويمسك حصته الغيب فاذا مضى سنة ولم يجز لها طالب تصديقها ولو غل رجل شيئاً من الغنائم ولم يأت به الا بعد ما قسمت الغنائم وتفرق أهلها فلا امام ان يصدقها فيما قال وبأخذ منه ويخمس ويصرف الخمس الى الفقراء ويمسك الباقي حتى يجزى مستحقوه فان لم يطعم في مجيئ مستحقه تصدق به وإن شاء كذبه فيما قال وأخذ منه خمس ما جاء به وترك أربعة الاخماس عليه ولو لم يأت الغال بذلك الى الامام ولكنه تاب بحسبه الى ان يطعم في مجيئ مستحقه وإذا انقطع طمعه في ذلك تصدق به إن شاء بشرط الضمان إذا حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الاحسن ان يدفع ذلك الى الامام كذا في المحيط

• (الفصل الثالث في التنفيل) • ويستحب التنفيل للامام وأمير العسكر فان نقل الامام أو أمير العسكر وجعل له شيئاً من الغنية التي وقعت في أيدي الغنائم لا يجوز وإنما يجوز التنفيل بما كان قبل الاصابة وإذا نقل الامام فقال من أصاب شيئاً فهو له فاصاب واحد منهم شيئاً في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وإن مات في دار الحرب فما أصاب يكون ميراثاً عنه كذا في فتاوى قاضي خان • ولا ينبغي للامام ان ينقل بكل المأخوذ بأن يقول للعسكر كل ما أصبتم فهو لكم فان دخل الامام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونقل لهم ما أصابوا أجازوا ان يبعث سرية من دار الاسلام لا ينبغي ان ينقل السرية ما أصابوا ولا ينقل بعد احراز الغنية دار الاسلام الا من الخمس كذا في الكافي • ولو نقل بعد الاصابة قبل القسمة لبعض من كان له عشاء أو بلاء على وجه الاجتهاد منه بان يحول رأيه الى ذلك ثم رفع الى امام لا يرى التنفيل بعد الاصابة لا يكون له ان ينقص ما صنع الاقل قال محمد رحمه الله تعالى ولا يستحق القاتل طلب المقتول بنفس القتل مالم ينقل الامام قبل القتل فيقول من قتل قبل ان يلقاه سلبه وهذا مذهب علمائنا رحمهم الله تعالى ويجوز التنفيل بعد دفع الخمس بان يبعث الامام سرية وقال لهم ما أصبتم فلكم الثلث بعد الخمس أو قال فلكم الربع بعد الخمس ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي يجوز مطلقاً بان يبعث الامام سرية وقال لهم ما أصبتم من شيء فلكم الثلث أو قال فلكم الربع ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي وإن كان فيه ابطال حق الفقراء في الخمس وبعد هذا ينظر ان كان نقلهم



ما اوربعاً مطلقاً أعطاهم الثلث والرابع من جملة الغنمة أولاً ثم رفع الخمس عن الباقي ثم يقسم الباقي بين  
 جميع العسكر على سهام الغنمة السرية من جملتهم وان نظلهم الربع أو الثلث بعد الخمس رفع الخمس أولاً من جملة  
 غنمة ثم أعطى السرية نظلهم مما بقى ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنمة قال محمد رحمه الله تعالى  
 قال الامام لاهل العسكر جميع ما أصبحتم فهو لكم قتيلاً بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط \*  
 لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنمة القاتل وغيره فيه سواء والسلب من كبه وما على القاتل من ثيابه  
 سلاحه وما على من كبه من السرج والاكلة وما معه على الدابة من ماله في حقيقته أو على وسطه لاعبده  
 أمعه ودابته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي \* ولو قال الامير من قتل قتيلاً فله فرسه فقتل رجل راجلاً  
 مع غلامه فرسه قائم يجنبه بين الصفيين يكون فرسه للقاتل لأن مقصود الامام قتل من كان متمكناً من القتال  
 أو ساو هذا متمكناً بخلاف ما إذا لم يكن يجنبه كذا في التبيين \* ثم حكم التنزيل قطع حق الباقي فاما الملك  
 فقامت بعد الاحراز دارنا كسائر الغنائم فلو قال الامام من أصاب أمة فهي له فاصحابها مسلم واستبرأها  
 هي في دار الحرب لم يجز له وطؤها ويبيعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \*  
 لا ينبغي للامام ان ينقل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له ان ينقل قبل الهزيمة والفتح مطلقاً من غير  
 استثناء يوم الهزيمة والفتح بأن يقول من قتل قتيلاً فله سلبه من أخذ أسير افوهه ولكن يقول من قتل قتيلاً  
 قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا لو أطلق التنزيل قبل الفتح والهزيمة اطلاقاً بقى التنزيل يوم الفتح والهزيمة  
 حتى من قتل قتيلاً يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال  
 الامام من قتل قتيلاً فله سلبه فخرج الكافر رجل وقتله آخر فان كان الاول جرحه جرحاً لا يعيشر من مثله ولم يبق  
 للعجرو ح قوة في قتل أو عون يدا أو مشورة بكلام كان سلبه للاول وان كان الاول قد جرحه جرحاً لا يعيشر من مثله  
 أو يعيشر معه يدا أو كلام قال السلب الثاني ثم الامام ان نقل السلب بعد الخمس بأن قال من قتل قتيلاً فله سلبه بعد  
 الخمس يحتمل السلب وان نقل السلب مطلقاً بأن قال من قتل قتيلاً فله سلبه لا يخمس السلب هذا هو المذهب  
 لعلمنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو قال الامير للعسكر في دار الحرب وقد لقوا العدو من قتل  
 قتيلاً فله سلبه ثم قتل الامير فله سلبه استحصانا ولو قال من قتله أنا فلي سلبه فانه لا يستحق السلب ولو قال من  
 قتل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل الامير رجلاً فلا شيء له ولو قال ان قتل قتيلاً فلي سلبه ثم لم يقتل قتيلاً حتى قال من  
 قتل منكم قتيلاً فله سلبه ثم قتل الامير قتيلاً فله سلبه لو قال الامير للقوم ان قتل رجل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل  
 رجلاً قتيلاً فلهما سلبه استحصانا وكذا لو قال من قتل قتيلاً فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحصانا  
 ولو قال من قتل قتيلاً فله سلبه فضرب مسلم مشركاً فمراه من الفرس فجرحه الضارب الى عسكر المسلمين وأخذ  
 سلبه ففأش أياً ما ثم مات قبل قسمة الغنمة فلا ضارب سلبه وان مات بعد القسمة في دار الاسلام فلا شيء له ولو  
 أخذ المشركون الجروح حين ضربهم المسلم وأخذ الضارب سلبه ثم اختلف الضارب والغنائم فقال الضارب  
 مات قبل القسمة وقال الغنائمون مات بعد القسمة فالقول قول الغنائمين ولا تقبل عليهم بينة الضارب الاينة  
 مسلم ولو احتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين عن فرسه نجاه الى الصف والى العسكر فذبحه فلا شيء له  
 ويكره له ذلك الا اذا كان بعد ما أتى الصف يقاتل معه فقتلناه بانه يستحق السلب كذا في محيط السرخسي \*  
 ان كان الامير قال ان قتل رجل منكم وحده قتيلاً فله سلبه فقتل رجلاً قتيلاً لا يستحقان سلبه وفي نوادر  
 ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الامير لمسلم ان قتل هذا الكافر فله سلبه فقتل هو ورجل آخر  
 من المسلمين فالسلب كله ولا شيء للآخر منه في المتن اذا قال الامام لعشرة من المسلمين ان قتلتم هذه العشرة  
 خاصة او قال لعشرة من المسلمين ان أصبحتم أهل قرية كذا فلكم كذا لشيء يغير عينه فشاركهم غيرهم بغير  
 اذن الامام كانوا شركاء في الغنمة قال ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا في المحيط \* لو قال الامير لرجل منهم  
 ان قتل قتيلاً فله سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول خاصة ولو قال لجميع أهل العسكر ان قتل رجل منكم  
 قتيلاً فله سلبه فقتل رجل منهم عشرة استحق أسلابهم جميعاً وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتل  
 قتيلاً فله سلبه فقتل قسطين معاً فله سلب أحدهما واختار الى القتال لا الى الامام كذا في الظهيرية \* وكذلك  
 لو قال ان أصنت أسير افوهك فأصاب أسير من علي التعاقب فالاول له فان أصابهم معاً فالتجار اليه ولو خرج

عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم ان قتلوهم فلكم اسلاهم  
فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كان لكل رجل سلب قتله استحصانا فان قتل تسعة من المشركين  
وهرب العاشر يستحقون اسلاهم استحصانا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال الامير من قتل قتلا  
فله سلبه فقتل ذى \* بمن كان يقا تل مع المسلمين قتلا يستحق سلبه وكذلك لو قتل رجل من التجار قتلا سواء كان  
يقا تل قبل هذا أولا يقا تل وكذلك لو قتلت امرأة مسلمة أو ذمية قتلا وكذلك لو قتل عبد كان يقا تل مع هؤلاء  
أولا يقا تل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الاسلاب \* ولو كان الامير قال من قتل قتلا فله سلبه فسمع  
ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتلا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام ولو أن الامام بعث سرية  
وقال في أهل عسكره قد جعلت لهذه السرية نفل الربع ولم يسمع ذلك أحد من أهل السرية ففي الاستحسان  
اهتم النفل ولو قال الامير من أصاب أسيرا فهو له فأصاب رجل أسيرين أو ثلاثة فهم له \* ولو قال الامير من جاء  
منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بثياب اورش فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير  
من قتل قتلا فله سلبه فقتل أجيرا من المشركين لم يكن مقاتلا معهم أو تاجرا معهم أو عبداً كلن مع هؤلاء  
يخدمه أو رجلا ارتد أو عابداً لله ولحق يدار الحرب أو ذميا نقض العهد ولحق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأة  
ان كانت تقا تل فله سلبها وان كانت لا تقا تل فلا سلب له وان قتل صبيا لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضا  
أو جرحا منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أولا يستطيع وان قتل شيخا فانيا لا يتوهم منه قتال بنفسه  
ولا برأيه ولا يرجى له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية \* ولو قال الامير من قتل بطريقا من البطارقة  
فله سلبه فقتل رجل رجلا من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيخا فله سلبه فقتل شابا يستحق  
ولو قال من قتل شابا فقتل شيخا لا يستحق ولو قال من جاء بأسير فله كذا ان جاء بوصيف فلا شيء له لان الاسير اسم  
للباغ من الذكور والصيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسير أو برضيع  
فلا شيء له لانه خالف في الجنس ولو قال من قتل صعلوكا من صعلوك المشركين فله سلبه فقتل بطريقا لا يستحق  
سلبه لان سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصعلوك ولو قال من جاء بالثور درهم فجاء بالثور دينار لا شيء له  
لانه خالف في الجنس كذا في محيط السرخسي \* اذا دخل العسكر دار الحرب فقتل ان يبلغوا قتالا قال  
الامير من قتل قتلا فله سلبه فهذا على كل قبيل يقتل في دار الحرب في غزوهم هذه حتى يرجعوا الى دار الاسلام  
فان اقتتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضا ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين استحق  
سلبه لان الحرب الاول باق فكان التنفيل باقيا وان انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باق  
وكذلك اذا دخل المنزمو ن حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فحضرنا أو أقام عليهم المسلمون  
يقا تلونهم فحكم ذلك التنفيل باق وان انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بعد انهم وحضرنا  
ثم مر المسلمون ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المنهزمين لا يستحق سلبه وكذلك  
لو كان المسلمون على أثرهم فزواج من آخر وفيه قوم ممنعون سوى هؤلاء القوم الذين يقفونهم فقتل رجل  
من المسلمين رجلا من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط \* ولو ان بطريقا قتل فقال من جاء برأس  
ذلك البطريق فله كذا ان كان ذلك البطريق ورأسه في موضع لا يقدر عليه الا بقتال وخوف فله النفل وان كان  
في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له ولو قال لقوم باعياهم من جاء منكم به فله كذا ففي اجارة  
فاسدة كذا في محيط السرخسي \* اذا قال الامير للمسلمين اذا اصطفوا للقتال من جاء برأس فله خمسة  
درهم من الغنمة فهذا على رؤس الرجال دون السبي فمن جاء برأس رجل فله خمسة درهم وما لا فلا وهذا بخلاف  
ما لو سكن الحرب وانهزم المشركون وتفرقوا فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي دون رؤس  
الرجال وان جاء برأس رجل فقال أنا قتله وأخذت رأسه وقال رجل آخر أنا قتله وهذا أخذ رأسه  
فالذي جاء بالرأس أحق بالخمسائة وكان القول قوله في قتله مع اليقين وعلى الآخر المينة فان أقام الاخرينة  
من المسلمين على أنه قتله قضينا بالخمسائة له ولو جاء برأس رجل فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل  
من العدو وقد مات وهذا حزن رأسه وقال الذي جاء بالرأس قتله فالقول قول الذي جاء بالرأس ولكن يحلف  
هذا اذا علم ان الرأس رأس مشرك وان وقع الشك فيه فلم يدر أنه رأس مسلم أو رأس مشرك نظر الى السمياء







كافي ثلاثة دروع كذا في المحيط \* لو نظر الامير الى رجل على سور الحصن يقاتل المسلمين فقال من بعد  
السطح فاخذه فهو له وخمسائة درهم فصد رجل وأخذه كان له ما أخذه وخمسائة ولو سقط هذا الرجل  
من السور الى الارض حين قال الامير هذا خارج الحصن وأخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل  
ولو رماه رجل من المسلمين فطره من الثور فله نفيه ولو صد اليه رجل وقدر سقط من كان على السور داخل  
الحصن فقتله فله نفيه ولو نظر الى رجل على السور فقال من أخذه فهو له فسقط الرجل من أعلى السور الى خارج  
الحصن وأخذه فانه يطره فان كان في موضع يمنع من المسلمين يكون له وان كان في موضع لا يمنع فيه لا يكون له  
ولو قال الامير من بعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصد رجل السور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له  
ولو نظر الامير الى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من ثلثة أخرى ينظر ان كانت الاخرى مثل  
هذه في الصعوبة المنية للمسلمين فله نفيه وان كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الامير  
من دلنا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب المسلمون بصفة رجل وأشارته ولم يذهب الدال معهم فوجدوا  
الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال الامير للاسراء من أهل الحرب من دلنا منكم على عشرة من الرؤس  
فهو حر فدلهم واحد على عشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفته ودلالته فوجدوا عشرة من الرؤس فهو حر  
الا أنه لا يترك أن يرجع الى دار الحرب الا أن يقول الاسير اذا دللتكم فأنحز وتدعوني الى بلادى فانه يحل  
سبيله اذا وجدت منه الدلالة ولو قال الاسير ادلكم على عشرة من مقاتلة وانحز فقال الامام نعم فذهب فداهم  
فانه لا يعتق ولو قال الامام لهم أعطونا مائة رأس على انكم آمنون في حصونكم فاعطوه تسعين فللامام ان  
يقايلهم لكن يرد ما أخذه منهم ولو أسلم الرقاب وبعضهم يرد عليهم قيمة الرقاب ولو قال أعطوني مائة من الاسراء  
الذين عندكم من المسلمين فاعطوه تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئا ولو قال الامير للاسراء من دلنا على عشرة  
من المقاتلة فهو حر فذهب اسير منهم ودلهم على عشرة ممنعين في حصن فلا يعتق فان دلهم على قوم غير ممنعين  
الا أنهم هربوا من المسلمين ينظر ان هربوا قبل ان يقربوا منهم لا توجد الدلالة الممكنة من القهر والغلبة والظهور  
وان هربوا بعد ما قربوا منهم يعتق \* ولو قال للاسراء من دلنا على حصن كذا ومغارة كذا أو عسكر الملك فهو حر  
فدلهم أحد منهم فلم ينظروا قال اسير حر ولو أصاب الامير غنائم فاقبل الى دار الاسلام فقال من دلنا على الطريق  
فله رأس فداهم رجل من المسلمين بكلام وصفه ولم يذهب فلا شيء له وان ذهب معهم فداهم على الطريق فله أجر  
منه لا يجاوز به المسمى \* ولو قال من دلنا على الطريق فله أهله وولده فداهم فهم في الاسر على حالهم ولو قال فله  
نفسه وأهله وولده ومائة درهم من الغنمة فداهم فله جميع ذلك ولو قال من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر  
ولذلك الحصن طرق فداهم على طريق أبعد هابتق اذا كانوا يسكنون ذلك وان كانوا لا يسكنون ذلك الطريق  
لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فداهم اسير على طريق آخر ينظر ان كان المدلول  
مثل المنصوص في السعة والرفاهة فانه يعتق وان كان اشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسي \*  
\* أمير العسكر في دار الحرب اذا نفل وقال لاهل العسكر من أصاب شيئا من كراع او متاع او سلاح او ما أشبه  
ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنمة من سهم او رضيع دخل تحت النفل ومن لاحظ له في الغنمة  
لا يدخل تحت النفل \* والتباعد والصبيان والعبيد وأهل الذمة لهم حظ في الغنمة فيستحقون النفل كذا  
في المحيط \* واذا خص الامام الاحرار بالغنائم المسلمين فقتلوا شيئا هؤلاء كذا في محيط السرخسي \*  
والتجار من أهل استحقاق الغنمة فيستحقون النفل والحربي المستامن اذا قاتل بغراذن الامام فلا حظ له في  
الغنمة فلا يستحق النفل وان كان يقاتل باذن الامام فله حظ من الغنمة حتى يرضخ له فيستحق النفل كذا في  
المحيط \* ولو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فاسلم قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم مشركا وقتل رجل  
من أهل سوق العسكر مشركا فلا شيء له قياسا وله سلبه استحسانا \* ولو قتل من قتل قتيلا فله سلبه قد دخل عسكر  
اخر من أرض الاسلام مدد لهم فقتل رجل منهم قتيلا كان له سلبه اذا كان الاول أميرا على العسكرين جميعا  
\* الاصل أن كل من كان قتله مباحا في الجلاء يستحق السلب بقتله بالتفصيل وكل سلب لولا التفصيل فيه يستحق  
بالغنمة يصح فيه التفصيل وما لا يستحق بالغنمة لا يصح فيه التفصيل فلو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل  
أجيرا من أهل الحرب لم يقاتل او تاجر في عسكرهم أو الذي الذي نقض العهد وخرج اليهم او من يضامنهم

لا يستطيع القتال فله سلبه لان قتل هؤلاء مباح ولو قتل امرأة او صبيا فلا شيء له الا أن يكونا مقاتلين  
وان قتل شيئا فلا شيء له ولو قاتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم فقتل له لم يكن له سلبه لان المسلم  
وما في يده لا يغمم وان كان السلب مما أعاره المشركون فقتله انسان فله سلبه ولو كان السلب عارية عند المشرك  
لصبي أو امرأة فهو كالذي للبائع من أهل الحرب فان أعار المسلم أو الذي سلاحه من الحربي فقاتل المسلمون  
فقتله مسلم ينظر ان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر النفا فله سلبه للقاتل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
خلا قاله ما بناء على ان ماله يغمم عنده وعندهما لا يغمم وان كان المسلم في دار الاسلام فانه لا يغمم ماله وان كان  
المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر النفا فخذ مشرك سلاحه غصبا فقاتل به فقتله مسلم ليس له سلبه ولو دخل  
المسلم دار الحرب بامان فخذ مشرك سلاحه غصبا فقاتل فقتله مسلم فله سلبه ولو روى مسلم مشركا في صفهم  
فاخذ المشركون سلبه ثم انهم موافق وجد السلب في الغنمة فانه يكون في الغنمة ولا شيء للقاتل ولو انهم موافق  
ولا يدري أنهم هل أخذوا سلبه أم لا فانه ينظر ان وجد السلب قد تزعموه فهو في \* ولو لم يتزعموا شيئا من نفس  
المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جره المشركون حين قتل وسلبه عليه لم يتزعموه هربوا فله سلبه للقاتل ولو وجدوه  
على دابة بعد ما سار العسكر من حلة او من حلتين لا يدري أكان في يد أحد أم لم يكن فهو للقاتل قياسا ولا يكون  
له استحسانا ولو أن المشركين أخذوا دابته فحملوا عليها القتل وعلموا سلاحه فهو للقاتل ولو حملوا على الدابة  
القتيل وسلاحه وسلاحهم وامتعهم فهذا يكون فينا الا أن يكون شيئا يسيرا كادوة ونحوها فيقتل ويكون  
للقاتل ولو أخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتل وسلاحه فهذا يكون فينا وكذلك الوصي بمنزلة الوارث  
ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا مشركا على برذون فانه يستحق سلبه ولو كان على حمار او بغل  
او جمل لا يستحق السلب ولو قال من قتل قتيلا فله برذونه فقتل رجلا على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق  
الارفع بتفصيل الا وضع ولو قال من قتل قتيلا فله دابته فقتل رجلا على حمار او بغل او فرس فله ذلك ولو كان  
على بعير لا يستحقه ولو قال من قتل قتيلا على حمار فهو له فقتل رجلا على أنان كان له وكذلك البعير بخلاف  
ما لو قال من قتل قتيلا على أنان فقتل رجلا على حمار ذكركر لا شيء له لان اسم الانثى لا يتناول الذكر  
وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والانثى جميعا  
كذا في محيط السرخسي

### (الباب الخامس في استيلاء الكفار)

اذا غلب كفار التركة على كفار الروم فسبواهم وأخذوا أموالهم ملكوها فان غلبنا على التركة حل لنا  
ما غنمناه مما أخذوه وان كان يمتنا وبين الروم مودعة \* ولو كان يمتنا وبين كل من الطائفتين مودعة فاقترعوا  
فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالبين وفي الخلاصة والاحراز دار  
الحرب شرط اما ما دارهم فلا ولو كان يمتنا وبين كل من الطائفتين مودعة واقترعوا في دارنا لا نشترى من الغالبين  
شيئا وأما ما واقتلت طائفتان في بلدة واحدة فيجوز شراء المسلم المستامن من الغالبين نفسا او مالا كذا في فتح  
القدير \* ولو استولى أهل الحرب على أموالنا وحرزوها دارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم  
بعد ذلك فوجدوا المالك القديم قبل القسمة أخذ به غير شيء وان وجد به بعد القسمة في يدهم وقع في سهمه ان كان  
من ذوات القيم أخذ به قيمته ان شاء وان كان مثليا لا يأخذ به بعد القسمة كذا في فتاوى قاضي خان \* ابن مالك  
عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المأسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاه أخذ به بقبضته يوم  
أخذ هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المحيط \* هذا اذا غلب الكفار على أموال  
المسلمين وحرزوها دارهم أما اذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها وأخذوها ثم جاء صاحبها فانه يأخذ  
بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا تجوز فاذا غلبهم المسلمون  
كان ذلك المال لصاحبهم بغير شيء واذا اشترى المسلم عبدا من دار الحرب قد أسره العدو فجاء المولى فله  
ان يأخذه بالثمن أو يدع فان مات المولى قبل أن يأخذه فجاء وارثه يطالب بأخذه فعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى ليس له ان يأخذه وقال محمد رحمه الله تعالى له ان يأخذه كذا في السراج الوهاج \* ابن سماعة عن



أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع رجل عبدا ثم أسره العدو يعني قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشتراه مسلم وجاء به فلوارث البائع ان يأخذه بالثمن وبأخذه المشتري الأول منه بالثمن جميعا ولو لاحق المشتري فيه لم يكن لو ارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط • لو اشترى ما أخذه العدو منهم تاجر وأخرجه الى دار الاسلام أخذه المالك القديم بثمنه الذي اشترى به التاجر من العدو وان اشتراه بعرض أخذه بقيمة العرض ولو كان البيع فاسدا بأخذه بقيمة نفسه وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذه بثمنه كذا في التبيين • وكذلك حكم المثل اذا كان موهوبا لواحدا لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة وكذلك لا يأخذ المالك القديم أيضا اذا كان ما أخذه الكفار منا وأحرزوه بدارهم مشتري بعينه قدره ووصفا الا اذا اشترى بأقل قدرا او بأردأ منه لم يثبت بكون للمالك القديم أخذه بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان • مسلم قال لعبدية أحدكم اخترت لم يبين حتى أسرا ثم ظهرنا عليهم ما وأحرزناهما بدارنا ردنا الى المولى ولولين العتق في أحدهما بعد ما أحرزنا بدار الحرب صح يانه ومثل الكفار الاخر وان أحرز العدو أحدهما تعين الآخر للعتق كذا في الكافي • فان أسروا عبدا فاشتراه رجل فآخذه الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أرضها فان المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الارض ولا يحيط شي من الثمن وان أسروا عبدا فاشتراه رجل بالف درهم فأسروه ثانيا وادخلوه في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بالف درهم فليس للمولى الأول ان يأخذه من الثاني والمشتري الأول ان يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذه المالك القديم بالثمن ان شاء وكذلك اذا كان المأسور منته الثاني غائبا ليس فلا قول ان يأخذه اعتبارا بحال حضرته كذا في الهداية • وان أي المشتري الأول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي • ولو اشترى المشتري الأول من التاجر الثاني ليس للمالك القديم ان يأخذه لان حق الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الأول ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشراء الجديد منه كذا في التبيين • لو اشترى رجل من العدو عبدا وأخرجه فلم يحضر صاحبه حتى باعه الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه فله ان يأخذه من الثاني بالثمن الثاني ولا سبيل له على الأول وانما يأخذه من الأول اذا كان العبد باقيا على ملكه ولم يحدث فيه ما يمنع من غلبته فان أراد صاحب العبد ان يقض البيع الثاني ويأخذه بالثمن الأول من المشتري لم يكن له ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج • قال في السير الصغير للمالك القديم ان يقض اجارة المثل من الحربى وليس له ان يقض رهنه كذا في المحيط • ولو وهب المشتري الأول لرجل أخذه مولا بقيمة ولا يقض الهبة وكذا لو جنى المشتري الأول عدا فاصالح على هذا العبد وان كانت الجناية القديم من ولي الجناية بالقيمة وكذا ان جنى المشتري الأول عدا فاصالح على هذا العبد وان كانت الجناية خطأ أخذه بالارث وان وهبه العدو من مسلم وقد فقهنا عينه رجل فدفعه الموهوب له الى الثاني وأخذ قيمته أخذه المالك القديم من الثاني بقيته أعني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يأخذ بقيمة بصيرا وهي القيمة التي دفعها ولو كانت أمة وولدت فقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم في قيمة الولد ولكن يأخذها بقيمتها يوم القبض او يدع ولو ماتت الام او قتل يأخذ المالك الولد بحسبه يقسم القيمة على الام يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الاخذ فاصاب الولد أخذه به • ولو اشترى عبدا بالف حال ولم يقضه حتى أسره فاشتراه رجل بخمسمائة أخذه البائع بخمسمائة فاذا أخذه أخذ المشتري منه بالثمن أي بالف وخمسمائة وان أي البائع أخذه المشتري بخمسمائة ان شاء ولو كان باعه بالف بنسيئة فاشترى أحق بالاسترداد وان أي قبل البائع خذ بخمسمائة وسلم لك فان اشترى العبد المأسور من العدو ورجل بالف فاشتراه آخر بخمسمائة فحضر المالك القديم والمشتري الآخر والقاضي يعلم بشراء الأول ولا يعلم فقضى للمالك القديم بالاخذ من المشتري لا يتقدم العبد على المشتري الاخر حتى يأخذه المشتري الأول منه ثم يأخذه منه المالك القديم بالثمن ان شاء فلما أخذه المالك القديم من المشتري الاخر بلا قضاء أو اشتراه منه ثم حضر المشتري الأول يأخذه من المالك القديم بالف ثم يأخذه المالك القديم منه بالثمن وكذا لو وهبه من المولى أخذه المشتري الأول منه بالقيمة لانه كالاجنبي ثم أخذ المولى منه بالثمن والقيمة ولو أسره العبد الرهن من يد المرتين فاشتراه رجل بالف وحضر الرهن المرتين غنى الاخذ للمرتين وهو متطوع كالوجي وفداء فان أي المرتين أخذه الرهن بالثمن واذا أخذ مطلقا

دين المرتين والفداء عليهما نصفان ان كانت قيمة الرهن الفين والدين ألفا وبقي رهنا كما كان فان أي المرتين ان يقضى فداء الرهن أخذ المرتين العبد فكان رهنا بنصف الدين وان أي الرهن ان يقضى وفداء المرتين فهو رهن بحاله وهو متطوع في حصة الرهن فان كان الرهن غائبا وفداء المرتين رجوع على الرهن بنصف الفداء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكن متبرعا وعندهما متطوع ولو كان مثليا لا يأخذ ان لم يقض كذا في الكافي • الكفار اذا استولوا على العبد الجاني وأحرزوه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون وأخرجوه الى دار الاسلام وتركه المالك القديم ولم يأخذه واراد ولي الجناية أن يأخذه وكان ذلك بعد القسمة لم يكن له ذلك لان السبب لولي الجناية مجزئ الحق فلا يجوز نقض المثل به كذا في المحيط • وان وقع المأسور في سهم رجل ولم يحضر مولا حتى اعتقه هذا الرجل أو درهم جاز فان كانت أمة فزوجها وولدت من الزوج فله ان يأخذها وولدها ولا يكون له أن يشفع النكاح وان كان أخذ عقرها أو ارش جناية جنيت عليها لم يكن للمولى على ذلك سبيل كذا في المسنونة قال محمد رحمه الله تعالى رجل له كثر فآرسي جيدا أخذه الكفار وأحرزوه بدارهم ثم دخل مسلم واشتراه منهم بكري فمرد قل فارسي فآخذه الى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له ان يأخذه هكذا ذكر في الزيادات • وذكر في السير الكبير أنه يأخذه بكري فمرد قل لان المشتري من العدو يملك الكثر المأسور بشره صحيح لان الرابا لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب فثبت له حق الاخذ بما قام على المشتري كالأشترى بدارهم ووجه ما ذكر في الزيادات أن المشتري من العدو يملك الكثر المأسور بشره فاسد لانه تعالى حرم الربا مطلقا والمشتري بشره فاسد مضمون بالقيمة والقيمة هي المثل فلا يقيد أخذه والمحققون من مشايخنا قالوا ما ذكر في السير قولها وما ذكر في الزيادات قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده الرابا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب • ولو كان اشتراه بكري فمرد قل مثل كلبه يدايد وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذه على الروايات كلها • ولو كان المشتري اشترى هذا الكثر منهم بغير أو خنزير وأخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان يأخذه باتفاق الروايات ولو كان المشتري من العدو ذميا كان له ان يأخذه بقيمة الخنزير • ولو كان المشتري من العدو واشترى هذا الكثر بكمثله ثم أخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان يأخذه على الروايات كلها فان كان اشتراه بكمثله بنسيئة ثم أخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان يأخذه ولو أخذ المشركون ألف درهم نقد بيت المال لرجل وأحرزوها بدارهم فدخل مسلم دارهم واشترىها بالف درهم غلة وتفرقوا عن قبض ثم أخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذها على الروايات كلها بمثل الغلة التي نقدتها وان اشتراها بالدينار وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذها بدينارين مثلهما وكذلك لو ان هذا المسلم باع منهم ألف درهم غلة بالف درهم نقد بيت المال فتقدمه الالف المحرزة وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذها • ولو أحرز العدو كرا مسلم ثم دخل مسلم دارهم بامان وأسلم اليهم مائة درهم في كحلة مسلمة فاصالح الاجل فقضوه الكثر الذي أحرزوه بدارهم فقضى وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذه بمائة • واذا باع المسلم من أهل الحرب عرضا بالف درهم نقد بيت المال فتقدمه الالف المحرزة مكان تلك الالف فتقبضه وأخرجه الى دار الاسلام ليس للمالك القديم ان يأخذها ولو أحرز كرا مسلم ثم دخل مسلم دارهم بامان وباع منهم عرضا بكمثله في الذمة فقضوه الكثر المحرزة فتقبضه وأخرجه الى دار الاسلام لا يكون للمالك القديم ان يأخذه • ولو أحرز كرا مسلم فدخل مسلم دارهم واقترضهم كرافضوه ذلك الكثر الذي أحرزوه فأخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم عليه سبيل سواء كان المستقرض مثل المحرزة او دونه او أجود منه هكذا في المحيط • ولو أخذ العدو من مسلم عشرة أثواب فدخل مسلم وباع من العدو مائة عشرة أثواب موصوفة الى أجل فقضاء الأثواب المحرزة للمالك أخذها بقيمة المتاع • ولو اشترى الكثر المحرزة من المسلمين من العدو واقسمه واستهلك أحدهما فصيبه أخذ المالك النصف الباقي بنصف الثمن • ولو كان ثيابا والمسألة بمجالها أخذ النصف الباقي بربع الثمن ونصف قيمة الهالك وان كان المأخوذ ابرق فضة قيمته ألف درهم ووزنه خمسمائة فاشترى مسلم من العدو باكثر من وزنه او باقل أخذ المالك القديم بقيمة بالغلة ما بلغت من خلاف جنسه كذا في الكافي • وان كان اشتراه بمثل وزنه دراهم يدايد وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذه بقدر تلك الدراهم على الروايات



كلها ولو كان اشتراها بمثل وزنه ودرهم ولكن الى أجل فاخرجه الى دار الاسلام فهذا وما لو اشتراها بكثر من وزنه أو بأقل من وزنه سواء وإن كان اشترى هذا الأبريق منهم بخمسة أو خنزير أخذته المالك القديم بقيته من خلاف جنسه على الروايات كلها \* ولو كان الذي اشتراها بالخمر أو خنزير رجلا من أهل الذمة واخرجه الى دار الاسلام أخذته المالك القديم بقيمة الخمر والخنزير وذكر في السير الكبير في عبيد أسره المشركون اشتراها بمثل منهم بالف درهم ورطل من خمر واخرجه الى دار الاسلام أخذته المولى بالالف وعام القيمة يريد به أنه يأخذ بكل قيمته إذا كانت قيمته أكثر من الالف ولو كانت قيمة العبد أقل من الالف أو الالف أخذته بالالف في الفصيلين جميعا إن شاء لا ينقص عن الالف ولا يزداد عليه بسبب ذلك راجع الخمر ولو اشتراها المسلم بالف درهم وميتة أو دم أخذته المالك القديم بالف درهم لا يزداد على الالف لمكان الميتة وإن كانت قيمة العبد أكثر من الالف وإذا غصب الرجل من رجل عبدا وأصابه المشركون من يد الغاصب وأحرزوه بدرهم ثم إن المسلمين أصابوه ثم وجدته المغصوب منه في يد الغاصب قبل أن يقسم أخذه بغير شيء ولا ضمان على الغاصب وإن وجدته بعد القسمة في يد بعض الغاصبين ذكر أن المغصوب منه بالخيار إن شاء أخذ العبد بقيته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذ منه وإن شاء لم يأخذه وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه فان دفع قيمته يوم الأخذ الى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالأقل من قيمة العبد يوم القسب ومن يوم الأخذ فإذا كانت قيمة العبد يوم القسب ألف درهم وقيمته يوم الأخذ ألفا درهم فأخذ العبد بالثمن الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيته يوم القسب وذلك ألف درهم وإذا كانت قيمته يوم القسب ألف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة فانه يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا إذا اختار المغصوب منه أخذ العبد من يد من وقع في سهمه بالقيمة وإن شاء لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فان ضمن الغاصب فالجواب في الغاصب بعد هذا كالجواب في حق المغصوب منه فان وجد الغاصب العبد في يد الغاصبين قبل القسمة أخذته بغير شيء وإن وجدته بعد القسمة أخذته بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراها من أهل الحرب واخرجه الى دار الاسلام فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته يوم القسب فالمغصوب منه بالخيار إن شاء أخذ العبد بالثمن الذي اشتراها المشتري وإن شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم القسب فان أخذ بالثمن من المشتري من العبد فانه يرجع على الغاصب بالأقل من قيمته يوم القسب وبالأقل من الثمن الذي أخذ العبد به من المشتري وإن ترك العبد ولم يأخذه من المشتري من العبد وضمن الغاصب قيمة العبد يوم القسب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد ويقوم الغاصب مقام صاحب العبد إن شاء أخذ العبد من المشتري بالثمن وإن شاء ترك فإذا دفع الغاصب الثمن الى المشتري وأخذ منه العبد أو دفع القيمة الى الذي وقع في سهمه وأخذ منه العبد فأراد صاحب العبد أن يرد عليه القيمة ويأخذ منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين إن أخذ صاحب العبد القيمة بزمه بأن اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم القسب كانت ألف درهم وصاحب العبد يقول كانت قيمته ألفي درهم فأقام مولى العبد البيعة على ما ادعى من القيمة وأخذ من الغاصب ألفي درهم واستخلف الغاصب بأن لم تكن له بيعة على ما ادعى فتكفل الغاصب عن البيعة فأخذ منه ألفي درهم أو اصطفا وتراضيا على ألفي درهم كما يدعيه المغصوب منه في الفصول الثلاثة لا يتخير المغصوب منه بين أن يرد القيمة على الغاصب وأخذ العبد منه وبين أن يترك العبد عليه وإن كان أخذ القيمة بزم الغاصب بأن لم تكن له بيعة واستخلف الغاصب خلف فأخذ منه ألف درهم كما قاله الغاصب ثم وجد العبد فانه يتخير إن شاء رد القيمة التي أخذها من الغاصب على الغاصب وأخذ عبيده وإن شاء ترك العبد \* ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن صاحب العبد متى أخذ القيمة بزم الغاصب ثم وجد العبد في يد المشتري أو في يد الذي وقع في سهمه وكانت قيمة العبد كما قاله صاحب العبد ألفي درهم يتخير \* ولم يذكر أنه إذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب أو أقل هل يتخير حكمي عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه كان يقول في رواية يتخير وفي رواية لا يتخير \* ثم في الموضوع الذي ثبت له الخيار إذا قال صاحب العبد أنا مالك القيمة وأرجع بما فضل على قيمته يوم القسب الى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون له ذلك إنما له رد القيمة وأخذ العبد وأما في القيمة كذا في المحط العين المحرزة لو كانت في يد مستأجر أو مستعير أو مستودع هل له الخصاصة والاسترداد أو لا قالوا

للمستأجر إن يخاصم في المنقوض ويأخذه قبل القسمة بغير شيء وكذا المستعير والمستودع فإذا أخذه المستأجر عاد العبد الى الاجارة وسقطت عنه الاجرة في مدة أسره كذا في البحر الرائق \* وإن سجد المسلمون أن يكون المأسور اجارة عنده احتاج الى اقامة البيعة على أنه كان اجارة في يده وإذا قبل الحاكم البيعة ورده عليه ثم حضر الأجر فانكسر الاجارة فيه وذكر أنه كان في يده وذبيحة أو عارية فالقول قول صاحب العبد فأما إذا وجدته بعد القسمة كان له أن يخاصم الذي وقع في سهمه أيضا فان أنكر الذي وقع في سهمه أن المأسور كان اجارة عنده وأقام المستأجر البيعة على الاجارة تقبل بيعة على اثبات الاجارة ويكون خصما في اثباتها ثم هو بالخيار إن شاء أخذ بالقيمة وإن شاء تركه ولو كان مكان المستأجر مستعير أو مستودع وقد وجدته بعد القسمة فانه لا يتصحب خصما الذي وقع في سهمه حتى لو أقام البيعة على أن المأسور كان في يده وذبيحة أو عارية فانه لا يسمع بيعة ولا يكون له بعد القسمة أن يأخذ المأسور من الذي وقع في سهمه بالقيمة وكان يعتزله الاجني بعد القسمة كذا في المحط \* ولا وصي \* إن يأخذ المأسور للقيم بالثمن من مشريه ولا يأخذ لنفسه قالوا وهذا إذا كان الثمن الذي اشتراه من الحرب مثل قيمته كذا في محط السرخسي \* في المتني عبد لمسلم أسره العدو وأحرزوه بدرهم قد دخل مسلم واشتراه واخرجه الى دار الاسلام فتزوج على رقبته امرأة ثم حضر المولى الأول أخذان شاء بقيته ولو تزوج امرأة بغير مهر ثم صالحها على أن يسلم اليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قبل لمولى العبد ان شئت فخذ به مهر مثلها أو دفع ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في دار ولم يبين الدعوى فصالحه عن دعواه على هذا العبد أخذته المولى بقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى فالقول قول المصالح \* عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه بدرهم ثم أقامت منهم وأخذها من أموالهم ونخرجها الى دار الاسلام فأخذته مسلم ثم جاء مولاه لم يأخذ منه الا بالقيمة في قول محمد رحمه الله تعالى وما في يده من المال فهو لمن أخذه ولا سبيل للمولى عليه وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان المولى يأخذ العبد بغير شيء لانه لما دخل دار الاسلام صار في الجاعة المسلمين يأخذونه الامام ويرفع خسه ويقسم أربعة أخماسه بين المسلمين يرجع محمد رحمه الله تعالى عن قوله وقال إذا أخذته فهو غنيمته وأخمس إذا لم يحضر المولى وأجعل أربعة أخماس العبد والمال الذي معه للآخذ فان جاءه ولا بعد ذلك أخذته بالقيمة وإن جاءه مولاه قبل أن يخمس أخذته بغير شيء \* عبد لمسلم سباه أهل الحرب فأعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون أخذته مولاه بغير شيء وذلك العتق باطل ولو أعتقه بعد ما أخرجه المسلمون قبل أن يسقوه جاز عتقه \* حربى دخل دار الاسلام بأمان ففرق من رجل منهم طعاما أو متاعا ودخل به أرض الحرب فاشتراه منه مسلم واخرجه الى دار الاسلام أخذته صاحبه بغير شيء لأن الحربى كان ضامنا له قبل أن يخرج من دار الاسلام فلا يكون محرزا له بادخاله دار الحرب ولو ادعى مسلم عند هذا المستامن مالا أو ذهب به الى دار الحرب فهو محرز به وإن أسلم عليها أو صار ذمة فهي له لانه لم يكن ضامنا في دار الاسلام \* حربى دخل النبا بامان ومعه عبد قد كان أخذته من المسلمين وأحرزوه دار الحرب فاشتراه رجل منهم لا يكون للمالك الأول أن يشتريه من هذا المشتري بالثمن \* بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء الامة المأسورة إذا اشتراها من أهل الحرب مسلم أو وقعت في سهمه فأخذها منه مولاه يحكم حاكم اتبعها ما كان في عتقها من الدين والجنابة قبل السي ورد لها بغير قديم أن وجدته على البائع الأول ورجع بنقصان عيها عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري من أهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه وإن كان حدث عيب في يده أهل الحرب أو في يد المشتري منهم أو في يد الذي وقعت في سهمه وردا عليه بذلك فان ماتت عنده أو حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وإن كان أخذها منه بغير حكم اتبعها الدين ولا يتبعها الجنابة ولا يرد لها على بائعها الأول بالعيب القديم ويرد لها على الذي أخذها منه بالعيب القديم والحديث وإن ماتت في يده رجع بنقصان العيب عليه \* ولو استحقها مستحق من يد الذي أخذها بالقيمة فان كان أخذها بالحكم ردتها على من أخذها منه ثم أخذها هذا المستحق منه بالقيمة أو بالثمن وإن كان أخذها بغير حكم أخذها المستحق بيعة بما أخذها به ويرجع في الوجهين جميعا على بائعها في الأصل إن كان اشتراها وإن كان اعتقها الذي أخذها أول مرة بالثمن أو ولدت منه ولدا فان كان أخذها بقضاء القاضي فان القاضي يطل عتقه إذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد رقيقا في القياس ولكني استحسن أن يأخذ



بالقيمة • ولأن عبد بن أسرهما أهل الحرب فاشترى أحدهما بالقيمة  
ويترك الآخر • ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى رجل أسره المشركون عبده فامر المولى رجلا أن يشتري  
العبد بالقيمة فاشترى الرجل لنفسه فهو لأمه وكذلك لو أمره أن يشتريه فاشترى نفسه فهو  
للمولى وكذلك لو أمره أن يشتريه فاشترى المأمور منهم وهو مسلم يخمرونه فلو لاه وهو حية منهم كذا  
في المحيط • ولو أن المالك علم بأخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شتمه إلا بقط حقه وعن محمد بن جهم الله  
تعالى أنه يسقط وإن مات المولى المأسور منه بعد إخراج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على قول محمد بن جهم الله  
تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه • لو أسر  
الحربي عبد مسلم لم يحرره بدار الحرب فاعتقه أو دبره أو كاتبه أو كاتب جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون  
عليهم عتقوا جميعا كذا في فتاوى قاضي خان • ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد مسلم أسره  
العدو فاشترى رجل منهم ثم أسره ناسا فوهبه للمشتري الذي أسره من يده فلو لاه أن يأخذ من هذا بالقيمة  
والثمن جميعا • بشرى بن وادع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبد فأسره العدو فوجد الغاصب  
العبد في يدي رجل قد اشتراه منهم فلا يسبيل له عليه حتى يحضر المولى • وفي الأملاء عن محمد بن جهم الله تعالى  
إذا أسر المشركون عبد الصغير ثم وقع في سهم رجل فلم يؤبه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط  
• لا يملك علينا أهل الحرب بالقيمة أحرارنا ومديرينا وأتاهات أولادنا ومكاتبنا وعتقنا عليهم جميع ذلك كذا  
في الكافي • إذا كان المأسور مديرا أو مكاتبا أو أم ولد لمسلم فإن المالك القديم يأخذ به بغير شيء بعد القسمة  
ويعوضه الإمام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط • وإن اشتراه رجل منهم فلو لاه  
أن يأخذ منه بغير شيء ولو كان المأسور حرا فاشترى رجل منهم وأخرجه إلى دارنا لا شيء للمشتري على الحر إلا أن  
يكون الحر أمرا بذلك فيكون الثمن ديناه عليه • وإذا أبق عبد مسلم قد دخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى ولو كان مكان العبد مكاتب أو مديرا أو أم ولد أو مستعبي فإنهم لا يملكونه بالانجاء وإذا لم يثبت  
لهم الملك في العبد إلا ببق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ المالك القديم بغير شيء موهوبا كان أو مشتري  
أو غنوما قبل القسمة أو بعدا إلا أن بعد القسمة يودي عوضه من بيت المال وليس له على المالك جعل الاتقي  
وقد قالوا في العبد إذا أبق وفي يده مال للمولى أن أهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فإن نذ اليهم بغير  
فاخذوه ملكوه وإن اشتراه رجل ودخل به دار الإسلام فصاحبه يأخذ به بالثمن إن شاء وإن أبق عبد اليهم  
وذهب معه بقرس ومناخ فآخذ المشركون ذلك كله واشتري رجل ذلك كله وأخرجه إلى دار الإسلام فإن المولى  
يأخذ العبد بغير شيء والقرس والمناخ بالثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج •  
إذا أسلم عبد الحربي ثم خرج البنا أو ظهر على الدار فهو حر وكذا إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم  
أحرار كذا في الهداية • دخل الحربي البنا بامان فاشترى عبد مسلم قد دخل به دار الحرب فانه يعتق عليه  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وعلى هذا الخلاف إذا كان العبد ذميا وإذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو عبده على حاله في  
قولهم جميعا فإن باعه الحربي من مسلم أو حربي عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق • ولو أسلم  
حربي في دار الحرب وله رفيق هنالك فخرج إلى دارنا مسلمًا تبعه بعد ذلك عبده مسلمًا فهو عبد لولاه وكذا إذا  
خرج كافرا كذا في السراج الوهاج • إذا أسلم أهل الحرب على مال أخذوه من أموال المسلمين أو صاروا ذمة  
فهو لهم ولا يسبيل للمسلمين عليهم وكذلك لو خرج البنا ومعه ذلك المال فانه لا يعتز به فيه كذا في المبسوط •  
لو أن المسلمين أسروا أسرا من أهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرجوهم إلى دار الإسلام حتى يهربوا من أيديهم  
إلى ما منهم أو ظهر المشركون عليهم وردوهم إلى ما منهم ثم أن قومًا آخرين من المسلمين ظهر وأعلى أولئك السبي  
بأعيانهم فآخذوهم وأخرجوهم إلى دار الإسلام وقسموا فيما بينهم ولم يقسموا ثم اختصم الفريقان عند  
القاضي فالقريق الآخر أحق بالأسرا فلو أن الفريق الأول لم يخرجوهم إلى دار الإسلام ولكن اقتسموا  
في دار الحرب وباقي المسألة بمجالها فالقريق الأول أحق بهم فإن وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسمة  
أخذوها بغير شيء وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن شاءوا كافي سائر أملاكهم وكذلك لو أن الفريق

الأول أخرجوهم إلى دار الإسلام واقسموا فيما بينهم ثم هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقي المسألة بمجالها  
فالقريق الأول أحق بهم فاما إذا أخرجوهم إلى دار الإسلام ولم يقسموا حتى هربوا أو ردوا إلى دار الحرب  
وباقي المسألة بمجالها ان حضر الفريق الأول بعد ما اقتسم الفريق الآخر أحق بهم هكذا  
ذكر المسألة في الزبادات • وأما إذا حضر الفريق الأول قبل أن يقسم الفريق الآخر فله رواية في رواية  
الفريق الأول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق • ولو أن الفريق الأول أخرجوهم بدار الإسلام ولم يقسموا  
ثم ظهر عليهم المشركون وأخذوهم فلم يحرزوهم بدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم  
من أيديهم في دار الإسلام فانهم يردون على الفريق الأول اقتسم الفريق الثاني فيما بينهم ولم يقسموا قال  
في الكتاب إلا أن يكون الذي قسم بين الفريق الثاني إماما يرى ما صنع المشركون فلو كان حرا أو غنما كان  
الفريق الثاني أولى بهم كذا في المحيط • اعلم أن دار الحرب نصير دار الإسلام بشرط واحد وهو إظهار حكم  
الإسلام فيها • قال محمد بن جهم الله تعالى في الزبادات انما نصير دار الإسلام دار الحرب عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى بشرط ثلاثة أحدها إجراء أحكام الكفار على سبيل الاشتهار وإن لا يحكم فيها بحكم الإسلام  
والثاني أن تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلد من بلاد الإسلام والثالث أن لا يبق فيها مؤمن  
ولا ذمي أما بامان الأول الذي كان ناسا قبل استيلاء الكفار للمسلم بألامه والذي به قد اذنت • وصورة  
المسألة على ثلاثة أوجه أما ان يغلب أهل الحرب على دارهم في كل من هذه الصور لا نصير دار الحرب إلا بثلاثة شروط  
الكفر ونقض أهل الذمة العهد وتغلبوا على دارهم في كل من هذه الصور لا نصير دار الحرب إلا بثلاثة شروط  
وقال أبو يوسف ومحمد بن جهم الله تعالى بشرط واحد لا غير وهو إظهار أحكام الكفر وهو القياس  
ثم هذه الدار إذا صارت دار الحرب باجتماع الشروط الثلاثة لو اختلفت الدار أو أخطأ قبل القسمة  
أخذوها بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة ولو اختلفت الدار أو أخطأ قبل القسمة أخذوها بغير شيء  
والعشرى يصير عتقها إذا كان الإمام وضع عليها الخراج قبل ذلك فانه لا تعود عشرية هكذا  
في السراج الوهاج

• (الباب السادس في المستأمن) •

وفيه ثلاثة فصول

• (الفصل الأول في دخول المسلم دار الحرب بامان) • إذا دخل دار الحرب بامان مسلم تاجر يحرم عليه  
أن يتعرض لشئ من أموالهم ودمائهم إلا إذا غدر به ملكهم بأخذ الأموال أو الخيل أو غيره بعله ولم ينه عنه  
فيباح له التعرض حينئذ كالأسير والمخلص فيجوز له أخذ أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستنجح فروجه  
فإن الفرج لا يحل إلا بالملك ولا ملك قبل الإحراز بالدار إلا إذا وجد أمراته المأسورة أو أم ولده ومدينته  
ولم يظأهن أهل الحرب فهن باقيات على ملكه غير أن أهل الحرب إن وطئهن يكون شبهة في حقهن فيجب عليهن  
العدة فلا يجوز له أن يظأهن حتى تنقضي عدتهن بخلاف أمته المأسورة حيث لا يجوز له أن يظأها وإن لم يظأها  
الحربي لأنهم ملكوها وهذا لا يجوز له أن يتعرض لها بشئ أن دخل دارهم بامان ولم ينقض الأمان ويجوز له  
التعرض لزوجته وأم ولده ومدينته • فان عذرا التاجر فاخذ شيئا وأخرجه ملكه ملكا  
حينئذ فهو مملوك بالصدق به فان أذن هذا التاجر حربي أي باعه بالدين أو أذن هو حريبا أو غصب أحدهما  
صاحبه ثم خرج البنا واستأمن الحربي في دارنا أو أذن حربي حريبا أو غصب أحدهما صاحبه وخرجا  
مستأمنين إلى دار الإسلام لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشئ • ولو خرجا مسلمين قضى للدار على  
صاحبه بالدين • وأما الغيب فلا يتعرض له بشئ في الفصول كلها إلا أنه يؤمر المسلم الذي دخل عليهم  
بامان إذا غصب شيئا من مال أحدهم ثم خرجا مسلمين أن يرده عليه ديانة ولم يقض عليه • وإذا دخل مسلمان  
دار الحرب بامان فقتل أحدهما صاحبه عدا أو خطأ فلي القاتل الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ وأما  
القتل فلا يجب في ظاهر الرواية • وإن كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجر أسيرا فلا شيء  
على القاتل إلا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي • قال محمد بن جهم الله  
تعالى لا بأس بأن يعمل المسلم إلى أهل الحرب ما شاء إلا الكراع والسلاح والسبي وإن لا يحمل اليهم شيئا

مطلب  
فيما تعبر به دار الحرب  
دار اسلام وعكسه







رحمة الله تعالى بأخذه المرتين بدنه وقال محمد رحمه الله تعالى يساع ويوفى بيمينه الدين والفاضل لبيت المال  
 كذا في التبيين \* وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك اذ مات وما أوجب المسلمون  
 عليه من أموال أهل الحرب بغير قتال بصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضي التي  
 أجعلوها لهم أو الحزبية ولا خمس في ذلك كذا في الهداية \* ولومات المستأمن في دار الاسلام عن ماله  
 وورثته في دار الحرب وقف ماله لورثته فاذا قدموا فلابد ان يقيموا البيعة على ذلك فآخذوا فان أقاموا بيعة  
 من أهل الذمة قبلت استحقاقا فاقالوا لا نعم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كفيلا لما يظهر  
 في المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كاهن كذا في فتح القدير \* اذ ابعت الحرى عبد اتا جراه  
 الى دار الاسلام بأمان فاسلم العبد هنيئع وكان عنه الحرى كذا في المبسوط \* واذا دخل الحرى دارا بأمان  
 وله امر آت في دار الحرب وأولاده صغار وكارومال أو دعه بعضه ذميا وبعضه حريا وبعضه مسلما فاسلم هنيئع ظهر  
 على الدار فذلك كله في ذلك ما في صحتها لو كانت حاصلا كذا في الهداية \* ولو سبي الصبي في هذه المسألة  
 وصار في دار الاسلام فهو مسلم تعالى به ثم هو في حاله وكونه مسلما لا يتا في الرق كذا في التبيين \*  
 وان أسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فالولد الصغار أحرار مسلمون باسلام أبيهم تبعا وكل مال أودعه  
 مسلما أو ذميا فهو له وما سوى ذلك في كذا في الكافي \* اذا أسلم الحرى في دار الحرب فقتله مسلم عمدا  
 أو خطأ وله ورثة مسلمون هناك فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطأ كذا في الهداية \* من قتل مسلما خطأ  
 لا ولي له أو قتل حريا دخل دار الاسلام بأمان فاسلم فالدية على عاقلة للامام وعليه الكفارة وان كان قتل المسلم  
 الذي لا وارث له والمستأمن الذي أسلم ولم يسلم معه وارث قصدا ولا تبعا بان لم يكن معه ولد صغير دخل البيت  
 عمدا فان شاء الامام قتله وان شاء أخذ الدية منه بطريق الصلح لا الجبر وأما ان يعفو فليس له ذلك \* ولو كان  
 المقتول لقطا فقتله المقتط أو غيره خطأ فلا اشكال في وجوب الدية لبيت المال على عاقلة القاتل والكفارة  
 عليه ولو كان القتل عمدا فان شاء الامام قتله وان شاء صالحه على الدية وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه  
 الله تعالى كذا في فتح القدير \* الاصل أن الدار دليل ظاهر لكون من فيها من أهلها والسيما أقوى من  
 المكان والبيعة أقوى من الكل \* اذا أمرت سرية قوما وجاؤهم فادعوا أنهم من أهل الاسلام أو من أهل  
 الذمة وأنهم أخذوا في دار الاسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب فالقول  
 للاسارى وان قالوا أخذوا في دار الحرب ولكن نحن من أهل الاسلام أو الذمة ودخلنا دار الحرب مستأمنين  
 للتجارة أو الزبارة أو كذا أسراء في أيديهم لا يقبل قولهم ويستترقون الا اذا وجد فيهم علامات الاسلام  
 كالختان والحضاب وقص الشارب وقراءة القرآن والفقه وادعوا اسلاما فيدفع عنهم الاسر وكذا  
 اذا وجدت هذه العلامات في سبي في دارهم بعد الظهور ولا تقبل شهادة بعض السرية عليهم لانها شهادة  
 لنفسه وتقبل شهادة التجار لعدم الشبهة وذكر في السير الكبير تقبل واختلاف الجواب لاختلاف  
 الوضع فالوضع غنة في جند عظيم فكانت شركة عاتية ولا تنفع القبول كشهادة الفقير لبيت المال والوضع  
 هنا في السرية وهذه شركة خاصة فتعت القبول \* ولا شهادة لاهل الذمة لهم لانها شهادة على المسلمين  
 كذا في الكافي

(الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب يبعثه الى أمير جيش المسلمين) قال محمد رحمه الله تعالى ما يبعثه  
 ملك العدو من الهدية الى أمير جيش المسلمين أو الى الامام الا كبره وهو مع الجيش فانه لا بأس بقبولها وبصير  
 فئتا للمسلمين وكذلك اذا أهدي ملكهم الى قائد من قوائد المسلمين له منعة ولو كان أهدي الى واحد من كبار  
 المسلمين ليس له منعة يختص هو بها وفي المتن لو أن جندا دخلوا دار الحرب فاهدي أهل الحرب رجلا من الجند  
 أو قائدا من هداياهم فهو غنية الا ان نزل كل رجل ما أهدي اليه \* قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك كل عامل  
 من عامل الخليفة اذا بعته الخليفة على عمل فاهدي اليه شيء فينبغي للخليفة أن يأخذ ذلك من العامل ويجعله  
 في بيت مال المسلمين ان كان المهدي أهدي اليه بطيب نفسه وان كان المهدي مكرها في الاهداء فيبغى أن يرده  
 الهدية على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه يضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم  
 اللقطة \* ولو أن عسكريا من المسلمين دخل دار الحرب فاهدي أميرهم الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان أهدي

اليه ملك العدو بعد ذلك هدية تقربها أهدي ملك العدو فان كانت قيمة ما أهدي ملك العدو مثل قيمة هدية  
 أمير الجيش أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كانت للامير خاصة \* وان كانت قيمة هدية ملك العدو أكثر  
 من قيمة هدية الامير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيادة على هدية الامير تكون غنية \* وكذلك لو أن أمير  
 الثغور أهدي الى ملك العدو هدية وأهدي ملك العدو اليه هدية أضعاف ذلك يسلم للامير قدر هديته  
 من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال \* ولو أن المسلمين حاصروا حصنا من حصن أهل الحرب  
 أو مدينة من مدائنهم فباعهم أمير الجيش متاعا أو غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي أعطوه فان كان مثل قيمة  
 ما باع أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للامير وان كان الثمن أكثر من قيمة ما باع بحيث  
 لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنية وهل تذكره المباحة معهم والحالة هذه ذكر محمد  
 رحمه الله تعالى أنه تكره \* وجميع الاشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط

(الباب السابع في العشر والخراج)

الاراضي (نوعان) عشرية وخراجية \* فارض العرب كلها عشرية \* وهي أرض تملأ وحجاز ومكة واليمن  
 وطائف وعمان والبحرين \* قال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من عذيب الى مكة وعدن ابين الى أقصى  
 حجر باليمن بجمرة وسواد العراق فاسق منها من انهارا لا عاجم خراجية وحد السواد طولاً من نخوم الموصل  
 الى أرض عبادان وحده عرسا من منقطع الجبل من أرض حلوان الى أقصى أرض القادسية المتصل  
 بعذيب من أرض العرب \* وما سوى ذلك كل بلدة قصت عنوة ولم يسلم أهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان  
 يصل اليها ماء الخراج \* وكل بلدة قصت صلحا وقبلوا الجزية فهي أرض خراج \* وكل بلدة قصت عنوة وقسمها  
 الامام بين الغنائم فهي عشرية وكل بلدة قصت عنوة وأسلم أهلها قبل ان يحكم الامام فيهم شيء كان الامام فيها  
 بالخيار ان شاء قسمها بين الغنائم وتكون عشرية وان شاء من عليهم وبعد المني كان الامام بالخيار ان شاء وضع  
 العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج كذا في فتاوى قاضي خان \* كل أرض أسلم عليها  
 أهلها طوعا فانها تكون عشرية وكذلك كل أرض من أراضي العرب اذا قصت عنوة وقهر أو أهلها من عبدة  
 الاوثان فاسلموا بعد الفتح وترك الامام الاراضي عليهم فهي عشرية وكذلك كل بلدة من بلاد العجم اذا اقتضاها  
 الامام قهرا وعنوة وتردد بين أن يثق عليهم برقايمهم وأراضيهم ويضع على الاراضي الخراج وبين أن يقسمها بين  
 الغنائم ويضع على الاراضي العشر فقال جعلت الاراضي عشرية ثم بدله فنسب عليهم برقايمهم وأراضيهم  
 فان الاراضي تبقى عشرية هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر والكروخي في كتابه وكذلك أرض الخراج  
 اذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط \* من أحجى أرضا مؤانفا  
 كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وهذا اذا كان الهبي  
 لها مسلما أما اذا كان ذميا فعليه الخراج \* وان كانت من حيز أرض العشر والبصرة عندنا عشرية بإجماع  
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج (خراج) الارض نوعان خراج مقاسمة \* وهو أن يكون  
 الواجب شيئا من الخراج نحو الخمس والصدقة وما أشبه ذلك \* وخراج وظيفية وهو أن يكون الواجب شيئا  
 في الذمة يتعلق بالتكسب من الاتعاف بالارض كذا في فتاوى قاضي خان \* وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج  
 لا بالتكسب من الزراعة حتى اذا غطت الارض مع التكسب لا يجب كالعشر كذا في انتارخانية ناقلا عن الظهيرية \*  
 أما خراج الوظيفية فقال محمد رحمه الله تعالى في أرض الخراج على كل حريب يصلح للزراعة فقير ودرهم وعلى  
 حريب الرطوبة خمسة دراهم وعلى حريب الكرم عشر دراهم كذا في المحيط \* وما سوى ذلك من الاصناف  
 كل غفران والقطان والبستان وغيره يوضع عليها حسب الطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف  
 الخراج والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة وأعناب وأشجار ويمكن زراعة ما بين الاشجار  
 فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم كذا في الكافي \* والحريث اسم لستين ذراعا  
 في ستين ذراعا بذراع الملك وذراع الملك سبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة هذه الجملة لفظ كتاب  
 العشر والخراج \* قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده قال محمد رحمه الله تعالى الحرب اسم لستين ذراعا

عن حصن اشتمين جمع حصن  
 يكسر فسكون اه صححه

قوله من عذيب بضم ففتح  
 ما لبني عيم وهو أول ماء يلقى  
 الانسان بالبادية اذا سار  
 من قادسية الكوفة يريد مكة  
 كافي تقويم البلدان اه  
 قوله وعدن ابين محررة  
 بجزيرة باليمن اقام بها اليمن  
 كافي القاموس اه صححه

مظله  
 الخراج نوعان



في مستين ذراعا حكاية عن جريهم في أراضيهم وليس يتقدر لازم في الاراضي كما هابل جريب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف أهلها وأراد بالقفيز الصاع فهو غائبة أو طال بالعراق وهو أربعة أمساء وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهم الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهذا القفيز يكون من الحنطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه وقال ويكون هذا القفيز عاير بزرع في تلك الارض وهو الصحيح وينبغي أن يقال هذا القفيز زيادة حنتين وتكملا في تفسير قوله بزيادة حنتين قال بعضهم تفسيره أن يضع السكال كفيه على جابي القفيز عند الكيل من الصبرة ويملك ما يقع في كفيه من الطعام ويصب القفيز مع ما في حقيقته في جوالق العاشر وبعضهم قالوا معناه أن يملأ السكال القفيز ثم يمسح أعلى القفيز حتى يصب ما في أعلاه من الحبات ثم يصب القفيز في جوالق العاشر ثم يملأ حقيقته من الصبرة ويرميها في جوالق العاشر زيادة على القفيز ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة الا مرة واحدة بزرع المالك مرة واحدة أو مرارا بخلاف خراج المقاسمة والعشر لأن هناك الواجب من الخراج فيسكن ويكثر وده ثم ما ذكرنا في مقدار الخراج فذلك اذا كانت الاراضي تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بان قل ربعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالتقصان عن وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه اذا كانت الاراضي لا تطبق تلك الوظيفة جازيا لا بجمع وأما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضي تطبق الزيادة بأن كثر ربعها هل تجوز في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وكذلك في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من امام مثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز الزيادة بالاجماع وان طاعت الزيادة وكذلك لو ان هذا الامام وظف على اراض مثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه ثم أراد أن يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضي تطبق الزيادة وكذلك لو أراد أن يحولها الى وظيفة أخرى بأن كانت وظيفة الاولى دراهم فارد أن يحولها الى المقاسمة او كانت مقاسمة فاو اد أن يحولها الى الدراهم ليس له ذلك فان زاد عليهم على تلك الوظيفة أو حوّلها الى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيه ذلك ثم ولى بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان كان الاول صنع بغير طيب أنفسهم فان كانت الاراضي فحقت عنه ثم من الامام عليهم أمضى الثاني ما صنع الاول وان فتح الاراضي بالصلح قبل ان يظهر الامام عليهم وباقي المسألة بهاها فالتالي ينقض فعل الاول وأما الاراضي التي يريد الامام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا رضى الله تعالى عن وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه على قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز وهو الصحيح وأما خراج المقاسمة فالتقدير فيه مفقوض الى الامام ولكن لا يرد على نصف الخراج كل من ملك أرض الخراج يؤخذ منه الخراج كقرا كان او مسلمانا صغيرا كان او كبيرا حرا كان او مكلنا أو عبدا مائدا ومارجلا كان او امرأة كذا في المحيط يجب العشر والخراج في أرض الوقت كذا في الوجيز للكردي أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب باحدا ولا ينفه للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعه الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقررا بالغصب او كانت للمالك ينة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الارض وان نقصت الزراعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الخراج على رب الارض قل نقصان أو كثر كانه أجرها من الغاصب بنصفان نقصان وفي بيع الوفاء اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان أجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الارض كالودفعها من أربعة الا اذا كان كرها أو طابا أو شجرا ملقا ولو أجر الأرض العشرية كان العشر على رب الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستأجر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وان استأجر أو استعار أرضا تصح لزراعتها فزعم المستأجر أو المستأجر فيها كرها أو جعل فيها رطابا كان الخراج على المستأجر والمستأجر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غصب أرضا عشرية فزرعها لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الارض وان نقصت الزراعة كان العشر على رب الارض كانه أجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضي خان رجل له أرض خراج باعها من رجل وهي فارغة فلن

مطلب  
لا يجوز أن يحول الخراج  
الموظف الى خراج المقاسمة  
وبالعكس

مطلب  
هل الخراج على الغاصب او  
على رب الارض

مطلب  
الخراج على المستأجر أو على  
رب الارض

بقي من السنة مقدار ما يفد المشتري على زراعته يجب الخراج على المشتري بزرع أو لم يزرع وان لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع وتكملا ان المعتبر في ذلك بزرع الحنطة والشعير أم أي بزرع كان وان المعتبر بزرع الزرع فيها أم مدة يبلغ فيها الزرع مبلغا تكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على أنه مقدار ثلاثة أشهر ان بقي وجب على المشتري والافعل البائع كذا في الفتاوى الكبرى ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فاخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضي خان وإذا أخذ من الأكار والارض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكردي ان كان للارض ربعان خريفي ورعي وسلم أحدهما للبائع والاخر للمشتري أو يمكن كل واحد منهما من تحصيل أحد ربعين لنفسه فالخراج عليه ما هكذا ذكر صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط رجل باع أرضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم تكن في ملك أحد منهم ثلاثة أشهر لآخره على أحد قالوا الصحيح في هذا أن ينظر الى المشتري الاخر ان بقيت في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه رجل باع أرضا فباعها بزرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقهاء أبو الليث أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فارغة وباع معها حنطة محصورة هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان كانوا يأخذون الخراج في أول السنة على سبيل التجيل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها أو لا يستغلها لا يجب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار حنطة في مصر من أمصار المسلمين جعلها بستانا أو غرس فيها نخلا وأخرجها عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الارض تبع للدار وان جعل كل الدار بستانا فان كانت في أرض العشر ففيها العشر وان كانت في أرض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضي خان رجل اشترى أرضا خراجية وبني فيها دارا فباعه الخراج وان لم يبق متمكنا من الزراعة كذا في المحيط السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض فتركه عليه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان صاحب الارض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاء والفقهاء السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الارض ان يصدق به وان كان تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضي خان العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل لومصر فكذا في الوجيز للكردي قال محمد رحمه الله تعالى السلطان اذا جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز وهذا بخلاف وذكر شيخ الاسلام أن السلطان اذا ترك العشر على صاحب الارض فهو على وجهين الاول أن يترك اغتصا لانه نسي في هذا الوجه كان على من عليه العشر أن يصرف قدر العشر الى الفقير والثاني اذا تركه قصدا مع علمه به وانه على وجهين أيضا ان كان من عليه العشر غنيا كان له ذلك جائزا من السلطان وبضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيرا احتججا الى العشر فترك ذلك عليه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه اليه كذا في الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له أرض خراج عطلها فعليه الخراج كذا في المحيط وهذا اذا كان الخراج موطئا أما اذا كان خراج مقاسمة فلا يجب شيء كذا في السراج الوهاج قالوا من انتقل الى أخس الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذلك لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتي به كذا يطعم الطلبة في أموال الناس كذا في الكافي من أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج كذا في الهداية ولا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الارض عشرية أو خراجية ولو اشترى أرض عشر أو أرض خراج لتجارة ففيها العشر أو الخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط الذي اذا اشترى أرضا عشرية قال أبو حنيفة ووزعها الله تعالى يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد ولو أن قوما من أهل

مطلب  
اذا اشترى أرضا خراجية  
وبني فيها فعليه الخراج

مطلب  
اذا جعل السلطان العشر  
لصاحب الارض لا يجوز

مطلب  
لا يجمع عشر وخراج في أرض  
واحدة



الخروج عزو عن عبارة الاراضي واستتلالها ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للامام أن يأخذ الاراضي منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة \* قال في كتاب العشر والخراج لو أن أرضاً من الاراضي الخراجية عجز عنها صاحبها وعطلها وتركها كان للامام أن يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى خراجها قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والجميع من الجواب في هذه المسألة أن بواجب الامام الاراضي أولاً وبأخذ الاجر ورفع منه قدر الخراج ويسلك الباقي لرب الارض وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزبادات فان كان لا يجد من يستأجرها يدفعها من اربعة بالثلث أو الربع على قدر ما يؤخذ مثل تلك الارض من اربعة فأخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويسلك الباقي على رب الارض وان كان لا يجد من يأخذها من اربعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى الخراج عنها وطريق الجواز أحد الشين اما اقامتهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً حق الامام واجرة في حقهم قال وان لم يجد الامام من يعمل فيها بالخراج يدفعها ويرفع الخراج عن غنمها ويحفظ الباقي على رب الارض \* قبل ما ذكر من أن الامام يبيع الاراضي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يبيعه لان في بيع ماله حرجا عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الحرج على الحر وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى الحرج في موضع يعود نفعه الى العامة \* وذكر في بعض الكتب في هذه المسألة أن الامام يشتري ثيابا وأدوات الزراعة ويدفعها الى انسان ليزرعها فاذا حصلت الفلأ يأخذ منها قدر الخراج وما أتفق عليها ويحفظ الباقي على رب الارض وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقرض الامام صاحب الارض من مال بيت المال مقدرا ما يشتري به الثيران والأدوات فيأخذ نفعه ويكتب عليه بذلك كتابا ليزرع فاذا ظهرت الفلأ أخذ منها الخراج ومقدار ما أقرض يكون ديناً على صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى خراجها ثم اذا كان رب الارض عاجزاً عن الزراعة وصنع الامام بالارض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وامكانه من العمل والزراعة يستردّها الامام ممن هي في يده ويردها على صاحبها الا في البيع خاصة كذا في المحيط \* واذا هرب أهل الخراج وتركوا أراضيهم ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الامام بالخيار ان شاء عجزها من بيت المال وتكون غنمها للمسلمين وان شاء دفعها الى غيرهم مقاطعة ويكون ما أخذ منهم لبيت المال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مات أهل الخراج دفع الامام أراضيهم من اربعة وان شاء أجرها ووضع أجرها في بيت المال وان هربوا أجرها وأخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقي لاهلها فاذا رجعوا رده اليهم ولا يؤجرها ما لم تحضر السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج \* فنقل أهل الذمة عن أراضيهم الى أرض أخرى صعب عذر لا بد منه والعذر أن لا يكون لهم شوك وقوة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف عليهم من أن يجبروهم بعبورات المسلمين ولهم قيمة أراضيهم أو مثلها مساحة من أرض أخرى وعليهم خراج هذه الارض التي اتفقوا اليها وفي رواية عليهم خراج المنقول عنها والاقل أصح وأراضيهم خراجية فلا يؤخذ منها ما لم عليه خراجها كذا في الكافي \* قرية فيها أراضي مات أربابها وأغارها وعجز أهل القرية عن خراجها فاردوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يدفعها من غيره ثم يشتري من المشتري \* قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراضي فان اشتري أحد الكروم والأراضي فاردوا قسمة الخراج قالوا ان كل خراج الكروم معلوم ما وخراج الاراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوماً وكان خراج الضيعة معلوماً فان علم أن الكروم كانت كروما في الاصل لا يعرف الا كروما والاراضي كذلك ينظر الى خراج الكروم والاراضي فاذا عرف ذلك يقسم حصة خراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما قرية خراج أرضها على التفاوت وطلب من كل خراج أرضه أكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم أن الخراج في الاستدعاء كان على التساوي أم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* في الفتاوى اذا جعل الرجل أرضه الخراجية مقبرة أو خاناً لليلة أو مسكناً للفقراء سقط الخراج \* خراج الاراضي اذا اتوا الى على المسلم سنين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يؤخذ بجميع ما مضى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ الا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ

مطلب  
فيما لو عجز المالك عن زراعة الارض الخراجية

مطلب  
في شراء السلطان أرض القرية التي عجز أربابها عن زراعتها لنفسه

مطلب  
اذا جعل أرضه الخراجية مقبرة سقط الخراج

الاسلام رحمه الله تعالى في شرح السرا الصغرى ذكر صدر الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال صدر الاسلام الصحيح أنه يؤخذ كذا في المحيط \* لاخراج ان غلب على أرضه الماء أو أقطع أو منع من الزرع كذا في النهر الفائق \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا غرقت أرض الخراج ثم نصب الماء عنها في وقت يقدر على زراعتها ما قبل دخول السنة الثانية فلم يزرها فعليه الخراج وان نصب الماء عنها في وقت لا يقدر على زراعتها ما قبل دخول السنة الثانية لا يجب الخراج هكذا في المحيط \* اذا اصطلم الزرع آفة سماوية لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك فلا خراج وأما اذا كانت آفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها ككل القردة والسباع والافعام ونحو ذلك فلا يسقط الخراج وهو الاصح وذكر شيخ الاسلام أن هلاك الخراج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه هكذا في السراج الوهاج \* وفي أرض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكاري في ذمة رب الارض وخراج المقاسمة عشرة العشر لان الواجب شيء من الخراج وانما يفارق العشر في المصروف وهذا اذا هلك كل الخارج فان هلك الاكسكروبي البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج كذا في فتاوى قاضي خان \* قال مشايخنا رحمه الله تعالى والصواب في هذا ان ينظر الى ما أتفق هذا الرجل في هذه الارض ثم ينظر الى الخارج فيحسب ما أتفق أولاً من الخارج فان فضل منه شيء أخذ منه على نحو ما عينا كذا في السراج الوهاج والمحيط \* وانما يسقط الخراج بهلاك الخارج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن فيه من الزراعة فان بقي لا يسقط الخراج ويجعل كل الأول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره باقة ان ذهب البعض وبقي البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهماً يجب مقداره نصف ما بقي وكذا الرطاب كذا في فتاوى قاضي خان \* المجمود من صنع الاكسرة أن المزارع اذا اصطلم زرعه آفة في عهدهم كانوا يضمنون له البذور والنقعة من الخزانة ويقولون المزارع شريكنا في الربح فكيف لا نشركه في الخسران والسلطان المسلم بهذا المثلق أولى كذا في الوجيز للكردي \* وجعل غرس في أرض الخراج كروما لم يشر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس الاشجار المتجرة كان عليه خراج الزرع الى أن تقرر الاشجار واذا بلغ الكرم وأثمران كانت قيمة الثمر تبلغ عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كانت أقل من عشرين درهماً كان عليه مقدار نصف الخراج فان كان الخارج لا يبلغ قفيزاً ودرهماً لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان متمكناً من زراعة الارض وان كان في أرضه أجرة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا ينظر ان أمكنه أن يقطع ذلك ويجعلها من رعة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كثيراً وقليل فكذلك ان قدر أن يجعلها من رعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج أو كانت في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في أرض الخراج قطعة أرض سبعة لاتصل للزراعة أو لاتصل اليها الماء ان أمكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* أو ان وجوب الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الارض النامية في يده سنة اما حقيقة أو اعتباراً كذا في الذخيرة في كتاب العشر والخراج \* وينبغي اللواتي أن يولي الخراج رجلاً يرفق بالناس ويعمل عليهم في خراجهم وان يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فيأخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة وأراد بهذا أن يوزع الخراج على قدر الغلة حتى ان الارض اذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المتولى أن هذه الارض كم تغل غلة الخريف بطريق الحزرو والظن فان وقع عنده أشيا تغل مثل غلة الربيع فانه يصف الخراج فيأخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف الى غلة الخريف وكذلك يفعل في البقول ينظر ان كان مما يجز خمس مرات يأخذ من كل مرة خمس الخراج وان كان مما يجز أربع مرات يأخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس فافهم كذا في المحيط \* من عليه الخراج أو العشر اذا مات

مطلب  
ان وجوب الخراج



يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند بلوغ الفقه على اختلاف البلدان ولا يحل لصاحب الاراضي  
 أن يأكل الفقه حتى يؤدى الخراج كذا في فتاوى قاضي خان ولا يأكل كل من طعام العشر حتى يؤدى  
 العشر وان أكل ضمن والسلطان حبس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج كذا في القلمية • ذكر محمد  
 رحمه الله تعالى في نوادره اذا عمل خراج أرضه لسنة أو لستين فانه يجوز في المتني رجل عمل خراج أرضه  
 ثم غرقت الارض في تلك السنة قال رد عليه ما أدى من خراجها فان زرعتها في السنة الثانية حبس له  
 وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل أعطى خراج أرضه لستين ثم غلب عليها الماء وصارت دجلة قال رد  
 عليه اذا سكن قائما بعينه وان كان قد دفعه فلا شيء عليه يريد به اذا صرفه الى المقاتلة فلا شيء عليه  
 كذا في المحيط

• (الباب الثامن في الجزية) •

وهي اسم لما يؤخذ من أهل الذمة كذا في النهاية • انما تجب على الحر البالغ من أهل القتال التعاقل  
 المحترف وان لم يحسن حرقته كذا في السراجية • وهي على ضربين جزية توضع عليهم بصلح وتراض فتقتدر  
 بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا في الكافي • فلا يزداد عليها ولا ينقص منها كذا في النهر الصائقي •  
 وجزية يتدنى الامام وضعها اذا غلب على الكفار وأقرهم على أملاكهم كذا في الكافي • فهذه مقدرة  
 بقدر ما يؤم شأوا أو بأرض أو بأرض أو لم يرضوا فيضع على الفتي في كل سنة ثمانية وأربعين درهما ووزن  
 سبعة ياخذ في كل شهر أربعة دراهم وعلى وسط الحال أربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير  
 المعتقل اثني عشر درهما في كل شهر درهمين كذا في فتح القدير والهداية والكافي • تكاموا في معنى  
 المعتقل والصحيح من معناه أنه الذي يقدر على العمل وان لم يحسن حرقته وتكلم العلماء في معرفة الفتي والفقير  
 والوسط قال الشيخ الامام أبو جعفر رحمه الله تعالى يعتبر في كل بلدة عرفها في عده الناس في بلدهم فقيرا  
 أو وسطا أو غنيا فهو كذلك وهو الأصح كذا في المحيط • وقال الكرخي الفقير هو الذي عاك ما تقي درهم  
 أو أقل والوسط هو الذي عاك فوق المائتين الى عشرة آلاف درهم والمكتر هو الذي عاك فوق عشرة آلاف قال  
 رضي الله تعالى عنه والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى قاضي خان • ولا بد أن يكون  
 المعتقل صحيحا ويكتفي بخصم في أكثر السنة كذا في الهداية • ذكر في الايضاح ولو مرض الذي السنة  
 كلها لم يقدر أن يعمل وهو موسر لا تجب عليه الجزية وكذلك ان مرض نصف السنة أو أكثر أو لوزنه  
 العمل مع القدرة عليه كان كالمعتل كذا في النهاية • الجزية تجب عندنا في استءاء الحول وهي على أهل الكتاب  
 سواء كانوا من العرب أو من الجهم أو الجوس وعبد الاوثان من الجهم كذا في الكافي • ثم أن أخذ خراج  
 الرأس من آخر السنة قبل أن يتحول وقدرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تؤخذ منه في كل شهرين  
 بقطوع عن محمد رحمه الله تعالى أنه تؤخذ شهر افشهر أو الاصح هو الاول كذا في المبسوط • اليهود يدخل  
 فيهم السامرة والنصارى يدخل فيهم الفريخ والارمن وان ظهر على أهل الكتاب والجوس وعبد الاوثان  
 من الجهم قبل وضع الجزية فهم ونساؤهم وصبيانهم في كذا في فتح القدير • وأما الصابئون فقال أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى تؤخذ منهم الجزية وقال صاحبنا لا تؤخذ وأما المبيضة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا ينظر ان كانوا  
 حديثا فهم خرجت دون لا تؤخذ منهم الجزية وهم يقتلون وان كانوا قديما تؤخذ منهم الجزية وأما الزنادقة فتؤخذ  
 الجزية منهم كذا في فتاوى قاضي خان • ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا المرتدين وان ظهر عليهم  
 قنساؤهم وصبيانهم في ومن لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا أعرج وكذا  
 المفالج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتقل كذا في الهداية • ولا جزية على مجنون ولا مقعد كذا  
 في الاختيار شرح المختار • ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط • لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم  
 هكذا في التتارخانية • ولا توضع على المملوك والمكاتب والمذنب وأما الولد لا يؤدى عنهم مواليم ولا توضع على  
 الرهبان الذين لا يخاطبون الناس كذا في الهداية • قال الولوالجي في فتاواه ويوضع على نصارى عجمان على  
 رؤسهم وأراضهم في كل سنة ألفا حلة كل حلة خمسون درهما ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على

رؤسهم وأراضهم فما أصاب الرأس يكون جزية وما أصاب الاراضي يكون خرابا وهذا الذي ذكره الولوالجي  
 هو الصحيح موافقة الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج  
 وهذه الحلة السجامة هي ألفا حلة على أراضهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين لم يسلموا وعلى  
 كل أرض من أراضى عجمان وان كان بعضهم قد باع أرضه أو بعضها من مسلم أو ذمي أو تغلبي والمرأة والصبي  
 في ذلك سواء في أراضهم وأما جزية رؤسهم فليست على النساء والصبيان كذا في غاية البيان • قد بين أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة أوقية يعني قيمتها كذلك تقول الولوالجي كل حلة خمسون  
 درهما ليس بصحيح لان الاوقية أربعون درهما كذا في النهر الصائقي ناقلا عن فتح القدير • قال مشايخنا  
 رحمه الله تعالى لو مات جميع رجالهم أو أسلموا لا يسقط شيء من ألى حلة ويؤخذ الكل من أراضهم كذا  
 في الحاوي القدسي • من أسلم منهم سقطت عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى العبراني مثل  
 مولى أهل الذمة توضع على رأسه الجزية كذا في التتارخانية ناقلا عن الولوالجية • الحلة ازار ورداء هذا  
 هو المختار ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين كذا في الكفاية • في الحلة نسرا في يكتب فلا يفضل منه لا يؤخذ  
 منه خراج رأسه كذا في التتارخانية • وتوضع الجزية على مولى المسلم اذا كان نصرانيا كذا في الهداية •  
 والقرشي اذا اعتق عبدا كافرا تؤخذ منه الجزية كذا في الكافي • اذا احتلم الغلام من أهل الذمة  
 في أول السنة قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضعت عليه الجزية • وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة  
 وان احتلم بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه حتى تضي هذه السنة • وان اعتق العبد وله مال  
 فان اعتق قبل ان توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وان اعتق بعد ما وضعت الجزية على الرجال  
 لا توضع عليه الجزية حتى تضي هذه السنة والحري اذا صار ذميا قبل أن توضع الجزية على الرجال توضع عليه  
 الجزية لهذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تضي هذه السنة  
 والمصاب اذا أفاق لا توضع عليه الجزية ما لم تضي هذه السنة أفاق بعد الوضع أو قبله والفقير الذي لا يجد  
 شيئا اذا صار غنيا أو وسط الحال اذا صار غنيا • كثيرا تؤخذ منه جزية الاغنياء سواء صار غنيا بعد الوضع  
 أو قبله • واذا مات من عليه الجزية أو أسلم وقد بقيت عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندها وكذا اذا أعرج أو صار  
 مقعدا أو زمنيا أو شيخا كبيرا لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية رأسه سقط  
 ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضي خان • في الغنانية الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض  
 قالوا ان كان غنيا في أكثر السنة تؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس تؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان  
 غنيا في النصف فقيرا في النصف تؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التتارخانية • ولورأ المريض قبل وضع  
 الامام الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه • ويجوز تعجيل الجزية لستين وأكثر فلا يؤجل  
 لستين ثم أسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الاولى اذا مات أو أسلم بعد دخولها هكذا في الاختيار  
 شرح المختار • هذه المسألة على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول وهكذا نص في الجامع الصغير  
 وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى • ان توالى السنون على الذي ولم تؤخذ منه الجزية حتى أسلم  
 لا يطالب بالجزية عندنا فان لم يسلم الذي بل استقر على الكفر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية  
 السنين الماضية وبجزية السنة التي هو فيها أيضا حتى تضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضي خان •  
 جارية بين عجماني ونبطي جاءت بولد فادعيا ثم كبر فبقي نصف خراج النبطي ونصف خراج أهل عجمان كذا  
 في السراجية • ولوحديث بين العجماني والتغلي ولد ذكر من جارية بينهما وادعيا جميعا معا فالت الاخوان  
 وكبر الولد ذكر في السيران مات التغلي أولا تؤخذ منه جزية أهل عجمان وان مات العجماني أولا تؤخذ منه  
 جزية بن تغلي وان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • ولو بعث  
 الجزية على يد غلامه أو ناطقه لا يمكن من ذلك في أصح الروايات بل يكف أن يحضرها بنفسه فيعطى واقفا  
 والقباض منه قاعد وفي رواية يأخذ بنصيبه وبهزة هو يقول له أعط الجزية يا ذمي كذا في التبيين • وتكون يد  
 المؤدى أسفل ويد القباض أعلى كذا في التتارخانية • للإمام الخياران شاه جمع بين الاراضي والعاجم  
 فجعل لهما خراجا واحدا من الدراهم والدينارين والكيل أو الوزن أو الثياب وان شاء أفراد كل واحد منهما فان

بتلبية في القاموس لبيط  
 تليبا جمع ثيابه عند غمره في  
 الخصومة ثم جزء أي يأخذ  
 الجزية منه حال كون الأخذ  
 مصاحبا بالتليب أي أخذه  
 الثياب الخ ام معصم



جمع يقسم على الجحاجم والاراضي بقدر حال الجحاجم وعددهم ويقدر الاراضي بالعدل والانصاف فما أصاب الجحاجم فهو حصة توضع على الرؤس بترتيب موزع وما أصاب الاراضي يكون خراجا على الاراضي بقدر ربيعها على ترتيب موزع فان قلت الجحاجم بالاسلام أو الموت ينقص عنها وينقل ذلك الى الاراضي ان احتلت وكذا ان هلك الجحاجم كما هارقت حصتها الى الاراضي ان طافت وان لم تطفح يطرح ذلك وان كثرت الجحاجم بعد ذلك ردت الى الجحاجم حصتها وان قل ربيع الاراضي نقصت حصتها وحولت الى الجحاجم ان طافت ثم ردت اذا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط ثم يعود يعود الاحتمال وان هلكت الاراضي بأن غرقت أو زنت وبقيت الجحاجم لا يتحول حصة الاراضي الى الجحاجم وان فرق كل واحد منهم ما قسمي للجحاجم حصة معلومة والاراضي كذلك لا يحتمل أحدهما ما على الآخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل الى أن يحتمل ولو صالح الامام على ان يأخذ كل المال من أراضيم دون جحاجمهم أو من جحاجمهم دون أراضيم لا يصح ويقسم المال على الجحاجم والاراضي بترتيب موزع كذا في الكافي \* ولو أسلم أهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه عن رؤسهم وأراضيم سقط خراج الرؤس دون الاراضي كذا في التواريخ والله أعلم بالصواب

• (فصل) • ان أراد أهل الذمة أحداث البيع والكائس أو الجوس أحداث بيت النار ان أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا عن ذلك عند الكل ولو أرادوا أحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولا خلافها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلجهم الله تعالى يمنعون من ذلك الا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يمنعون وقال شمس الأئمة السرخسي الأصم عندي أنهم يمنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي أرض العرب يمنعون من ذلك في أمصارها وقرائها كذا في الهداية \* وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة أيضا لتعبد واحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما اذا عين موضعا من البيت للصلاة وصلى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان \* قال مشايخنا رحمهم الله تعالى لا تهدم الكائس والبيع القديمة في السواد والقرى وأما في الأمصار فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات أنها لا تهدم وذكر في كتاب العشر والخراج أنها تهدم في أمصار المسلمين وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصم عندي رواية الاجارات كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الناطقي في واقعاته قال محمد رحمه الله تعالى ليس ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت فاركذا في غاية البيان \* فان تهدمت بيعة أو كنيسة من كائسهم القديمة فلم ان ينهوا في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحن نخولها من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل ينهوا في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ويمنعون عن الزيادة على البناء الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* المراد من القديمة ما كانت قبل فتح الامام بلدهم ومصالحهم على اقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن تكون في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم والتابعين لا محالة كذا في غاية البيان \* اذا كانت لهم كنيسة في قرية فبنى أهلها فيها أبنية كثيرة وصارت من جملة الأمصار أمر وأهدم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات لا يؤمر بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصر فبنوا حولها أبنية حتى اتصل الموضع بالمصر وصارت من جملة امصار مصر والصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التواريخ \* ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على ان يصيروا ذمة لهم على أن المسلمين ان اتخذوا مصر في أراضيم لم يمنعهم من ان يحدوا بيعة أو كنيسة ومن ان يظهر واقع يبيع الخمر والخنازير فلا ينبغي للمسلمين ان يبيع الخمر على ذلك ولو صالحهم على ذلك كان لهم ان يقتصوا الصلح كذا في الذخيرة \* ولو أن قوما من أهل الحرب صالحوا على أن يكونوا ذمة على أنفسهم وأراضيمهم على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقاسموهم في منازلهم ومدائنهم وأمصارهم وقراهم وفي الكائس والبيع ويؤتوا النيران وفيما يبيع الخمر والخنازير علانية وتزويج الاتمهات والبنات والاخوات علانية وبيع الميتة وذبايح الجوس علانية فما كان خسر أو مدينة فقد صار مصر المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام الحدود فان أهل الذمة يمنعون من اظهار ذلك كله وليس لهم أن يحدوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار لم يكن ولا يبيعوا في ذلك خرا ولا خنزير ولا ميتة ولا ذبيحة

يحيى • علانية وليس لهم أن يظهر وانكاح الاتمهات ولا سائر ذوات المحارم علانية وليس لهم الا خلة واحدة • الكائس والبيع ويؤت النيران التي كانت قبل أن يكون ذلك الموضع مصر اقامتها ترك على ما كانوا يصنعون قبل أن يكون مصر المسلمين ولا يخرجون صليبا تم خارجا من كائسهم فان تهدمت كنيسة من كائسهم هذه أويت النار أعادوه كما كان أولا وان قالوا نحن نؤت الى موضع آخر من المصر فليس لهم ذلك ولو أن اقامنا ظهر على قوم من أهل الحرب فرأى أن يجعلهم ذمة ويجري عليهم وعلى أراضيم الخراج ولا يقسمها بين الغنائم كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه باهل السواد بكوفة فذلك جائز فاذا فعل ذلك صاروا ذمة ولا يمنعون من بناء كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا يبيع خرا ولا خنزير ولا اظهار جميع ما وصفت لك في قولهم كذا في السراج الوهاج • واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الشرك قهر أو عنوة ثم صالحهم على ان يجعلهم ذمة وكان فيها كائس وبيع قديمة أو بيوت نار أو كانت قرية من قراهم كذلك ثم صار ذلك الموضع مصر امن أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فان الامام يمنعهم من الصلاة في تلك الكائس والبيع ويأمرهم ان يجعلوها مسكافيسكنونها ولا ينبغي له أن يهدمها \* ولو أن قوما من أهل الحرب صالحوا ان يصيروا ذمة على ان يحدوا في قراهم وأمصارهم بعد ما صاروا ذمة كائس وبيع ويؤت النيران ثم ان ذلك الموضع صار مصر امن أمصار المسلمين لم يكن للمسلمين أن يهدموا شيئا من ذلك وهذا الجواب جواب عامة الروايات أما على رواية كتاب العشر والخراج فالمسلمين أن يهدموا ذلك وكذلك لو أن مصر امن أمصارهم صار مصر المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود ثم ان المسلمين اتفعلوا عنه وعطوه ولم يبق فيه المسابون الا جماعة يسيرة مثل الخمسة ونحوها فلا يحدث فيه أهل الذمة كائس ثم يهدم المسلمين فرجعوا الى مصرهم فصار يقيم فيه الجمع والاعباد ويقام فيه الحدود لم يهدم عليهم ما أحدثوا من الكائس قال ركن الاسلام على السقدي رحمه الله تعالى وكذلك الجواب لو أحدثوا الكنيسة بعد ما صار من أمصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون حتى عطوا المصر ثم عاد اليه المسلمون حتى صار مصر اقامه لا يهدم تلك الكائس وكل مصر مصره المسلمون وكان فيه قبل ان يصروه كائس ويسع فاراد المسلمون منعهم عن الصلاة فيها فقالوا نحن قوم من أهل الذمة صالحنا الامام على بلادنا فليس لكم منعنا عن الصلاة في هذه الكائس وقال المسلمون لا بل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة فلنا منعكم عن الصلاة فيها فارتفعوا الى امامهم وقد تظاول الامر ولا يدري كيف كان الامر في الابتداء فان الامام ينظر هل في ذلك أثر عند الفقهاء وأصحاب الاخبار فان أخبره الفقهاء بخبر أخذه وعمل به وان لم يكن عند الفقهاء أثر أو كانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها صلحا ويجعل القول قول أهلها مع إيمانهم وان جاء أثر أنهم أهل صلح وجاء أثر أنهم أخذوا عنوة وقهر اقا قول أهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة قوم أنهم صولحو وشهد قوم على شهادة قوم أنهم أخذوا عنوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عنوة أولى ولوجاء أثر عن نفسة أنهم أخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة أنهم صولحو كانت الشهادة حق ولكن يشترط أن يكون شهود الاصل والقرع من المسلمين ولوجاء أثر أنهم صولحو وجاءت شهادة على شهادة أنهم أخذوا عنوة أخذنا الشهادة أيضا ويستوى أن يكون الشهود من المسلمين أو من أهل الذمة كذا في الذخيرة • وينبغي أن لا يترك أحد من أهل الذمة يشبه بالمسلم لافي ملبوسه ولا مراكبه ولا زينة وهبته ويمنعون عن ركوب القوس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحط • فاذا ركبوا للضرورة بان استعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين فليزولوا في مجامع المسلمين فان لزمت الضرورة أمر بالتخاذه سروج كهشة الا كف كذا في الكافي \* ولا يمنعون عن ركوب البقل ولا عن ركوب الحمار ولكن يمنعون من ان يصنعوا مبرجا كسرج المسلم وينبغي أن يكون على قروبس سرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أراد به أن يكون قروبس سرجهم مثل مقدم الا كاف وهو مثل الرمانة وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أراد به أن تكون سرورهم كسروج المسلم وعلى مقدمها نسي كل رمانة والاقل أصح ويمنعون عن لبس الرداء والعمائم والدراعة التي يلبسها علماء الدين وينبغي ان يلبسوا قلائس مضرية وكذلك يمنعون أن يكون شرابك فاعلمهم كشرابك فاعلمنا وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون المسكع فيجب أن تكون مكعبهم على خلاف مكعبنا وينبغي



أن تكون خسنة فاسدة اللون ولا تكون مزينة وينبغي أن يؤخذوا حتى يتخذ كل انسان منهم مثل الخط الغليظ ويعقد على وسطه وينبغي أن يكون ذلك من البسطة أو الوصف ولا يكون من الاريسم وينبغي أن يكون غليظا ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا وأن يدقق النظر قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وينبغي أن يعقد على وسطه عقدا ولا يجعل له حلقة يشده كاشد المسلم المنطقة ولكن يعلقون على الحين والشمال ولا يتركون أن يلبسوا خفا من زينة وينبغي أن تكون خفافهم خسنة فاسدة اللون وكذا لا يتركون أن يلبسوا أقسية مزينة وقصاص من يلبسون أقسية خسنة من كرايس ازاراتهم اطويلة وذيلها قصيرة وكذلك يلبسون قصاص خسنة من كرايس جوبهم على صدورهم كايكون للنسوان وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فأما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك ثم اختلقه المشايخ رحمه الله تعالى بعد هذا أن الخالقة بيننا وبينهم تسترط بعلامة واحدة أو بعلامتين أو بالثلاث وكان الخالصكم الامام أبو محمد رحمه الله تعالى يقول ان صالحهم الامام وأعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يراد عليهم وأما اذا فتح بلدة قهر أو عنوة كان للامام أن يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط \* ويجب أن يميزوا وهم من نساء المسلمين حال المشي في الطرق والجامات فيجعل في أعناقهم طوق الحديد ويخالف ازارهم ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات تميز بها عن دور المسلمين لئلا يقع عليها السائل فيدعوهم بالمغفرة فالخاصل أنه يجب تمييزهم عما يشعرون به لهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفون به أهل كل بلدة وزمان كذا في الاختيار شرح المختار \* ذمى سأل مسلما على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم أن يذله على ذلك لانه اعانة على المعصية \* مسلم له أمة ذمية أو أب ذمي ليس للمسلم أن يقوده الى البيعة وله أن يقوده من البيعة الى منزله كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يدوهم بالسلام ويرد عليهم بقوله وعليكم فقط كذا في فتح القدير \* وعبيد أهل الذمة لا يؤخذون بالكسبيات هو المختار كذا في الفتاوى الكبرى \* وليس للنصراني أن يضرب في منزله بالنار في مصر المسلمين ولا أن يجمع فيه بهم انما له أن يصلي فيه ولا أن يخرجوا الصليب أو غير ذلك من كاسهم ولورفعوا أصواتهم بقراءة الزبور والانجيل ان كان فيه اظهار الشرع منعوا عن ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشرع لا يمنعون ويمنعون عن قراءة ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخمر والخنازير في مصر وما كان في فناء المصر ولا بأس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جاوزوا أقتبة المصر وفي كل قرية أو موضع ليس من امصار المسلمين فانهم لا يمنعون عن ذلك وان كانوا يلبسون المسلمين يستكون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من أئمة بلخ انما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراهم بالكوفة فان ثمة عامة من يسكنها أهل الذمة والروافض أما في ديارنا فيمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون عنه في الامصار ومناجنا رحمه الله تعالى قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك واحدا في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضي خان \* في تجنيس خواهر زاده فان أظهر رافق مصر من امصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيئا لم يصالحوا عليه مثل الزنى والقوا حش والمزامير والطبول والفتاء والهوا والنوح واللعب بالجامع منعوا منه كما يمنع المسلم منه وفي البحر بدو لا ينبغي للمسلم أن يتركوا عليهم في منزلهم ولا يأخذوا شيئا من دورهم وأراضيهم الا بتفليك من قبلهم كذا في التتارخانية \* وان اتخذ المسلمون مصر في أرض موات لا يملكها أحد فان كان يقرب ذلك قرى لاهل الذمة فعظم المصر حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جملته للمصر لا حاطة المصر بجوانبها فان كان لهم في تلك القرى بيع وكائن قديمة تركت على حالها وان أرادوا أن يحدوا في شيء من تلك القرى ببيعة وكنيصة أو بيت نار بعد ما صارت مصر المسلمين منعوا عن ذلك قال وكل مصر من امصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود وليس ينبغي لهم ولا كافران يدخل فيه خمر ولا خنزير اظاهرا فان أدخل فيه مسلم خرا أو خنزيرا وقال انما مرت مختارا وانما أريد أن أخلى الخمر أو قال ليست هذه في وانما هي لغيري ولم يجز لمن هي فانه يظن ان كان رجلا متدينا لا يتهم بذلك خلى سبيله وأمره أن يخل الخمر وان كان رجلا يتهم بتناول ذلك أمرت خمره ويحتمل خنازيره فأحرقت النار وان رأى الامام أن يؤذيه بأسواط ويجنبه حتى تظهر بوبته فعل وان اقتصر على أحدهما اما الضرب أو الحبس فله ذلك ولا ينبغي له أن يخرق الزنى في الخمر ولا أن يكسر الاناء الذي فيه الخمر فان خرق الزنى أو كسر الاناء فهو ضامن فان كان من رأى الامام أن يفعل

ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان فان أخذ الامام الزنى والدابة التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالبيع باطل وان كان الذي أدخل الخمر مصر من امصار المسلمين رجلا من أهل الذمة فان كان جاهلا ودال الامام عليه متاعه وأخرجه من المصر وأخبره أنه ان عاد أذبه ومعنى قوله ان كان جاهلا أن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وان كان عالما فالامام لا يريق خمره ولا يذبح خنازيره ولكن ان رأى أن يؤذيه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وان أنفق مسلم فعليه الضمان الا أن يكون اماما يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة ففعل أو أمر انسانا به فخذ ذلك ضمانا عليه وان من رجل من أهل الذمة يخمر له في سفينة في مثل دجلة أو القرات فرب ذلك في وسط بغداد أو مدائن أو واسط لا يمنع من ذلك وكذلك لو أراد المرور بالخمر في طريق الامصار ولا يخرجه من ذلك فانهم لا يمنعون عنه وينبغي للامام أن يعت معهم أمينا حتى لا يعترض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين المهين بشرب ذلك \* وكل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر من امصارهم أظهر رافقها شيئا من الفسق مما يصالحوا عليه نحو الزنى وغيره من القوا حش التي يحتملونها في دينهم فانهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن اظهار بيع المزامير والطبول للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان عليه كالكسر مسلم وهذا على قواهم ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمنع الكاسر قيمته لالهو كالكسر مسلم كذا في الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك \* مسلم له امرأة ذمية ليس له أن يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عندنا وله أن يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل وليس له أن يجبرها على الفسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضي خان \* قال في كتاب العشر والنراج ولا يترك واحد منهم حتى يشتري دارا أو منزلا في مصر من امصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من امصار المسلمين وبهذه الرواية أخذ الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في دار الاسلام الا أن يكون مصر من امصار العرب نحو أرض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في المحيط \* وكان الشيخ الامام شمس الانعة الحلواني يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يعطل بسبب سكاهم ولا يتقال بعض جماعات المسلمين وأما اذا كثروا بحيث يعطل بسبب سكاهم أو يتقال فيمنعون من السكنى فيما بين الناس ويؤمرون بأن يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى وان اشترى دارا في مصر من هذه الامصار فأرادوا أن يتخذوا دارا منها كنيصة أو بيعة أو بيت نار يجمعون في ذلك لصواتهم منعوا عن ذلك وان استأجروا من رجل من المسلمين دارا أو بيتا لشيء من ذلك كره للمسلم أن يؤجره من وان أجبره دارا أو منزلا لئلا يتركوا فيها فظهر رافقها ما ذكرنا بمنعهم صاحب الدار وغيره من ذلك ولا يتفسخ عقد الاجارة كذا في الذخيرة \* ومن استنع من أداء الجزية أو قتل مسلما أو زنى بمسئلة أو سب النبي صلى الله عليه وسلم لم ينتقض عهده ولو امتنع عن قبوله انقض عهده ولا ينقض العهد الا أن يطلق يد الحرب أو يقبلوا على موضع قرية أو حصن فيصارت وتناوذا انقض عهده فحكمه حكم المرتد معناه في حكمه بالعاقب بوجهه واذا تاب تقبل بوجهه وتعود ذمته ولا يبطل أمان ذمته ينقض عهده وتبين منه زوجته الذمية التي خلقها في دار الاسلام اجماعا ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حمله من ماله الى دار الحرب بعد النقص ولو ظهر على الدار تكون فينا العامة المسلمين ولو طلق يد الحرب ثم عاد الى دار الاسلام وأخذ من ماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فالورثة أحق به قبل القسمة بجانا وبعد القسمة بالقيمة ولو أسر يسترق بخلاف المرتد اذا لحق ثم ظهر على الدار فأسر لا يسترق بل يقتل اذا لم يسلم وكذا يجوز وضع الجزية عليه اذا عاد بعد نقضه وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير

(الباب التاسع في أحكام المرتدين)

المرتد عرفاهو الراجع عن دين الاسلام كذا في التتارخانية \* وركن الردة اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد وجود الايمان \* وشرايط صحتها العقل فلا تصح ردته المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وأما من جنونه ينقطع فان ارتد حال الجنون لم تصح وان ارتد حال افاقته صحمت وكذا لا تصح ردته السكران الذاهب



العقل والبلوغ ليس بشرط لعنتها وكذا الذكورة ليست بشرط لعنتها ومنها الطوع فلا تصح ردة المكرم عليها  
 كذا في الجوازات ناقلا عن البدائع \* والصبي الذي يعقل هو الذي يعرف أن الإسلام سبب النجاة  
 ويميز الخبيث من الطيب والخلو من المزك في كذا في السراج الوهاج \* وقد روي قتاد بن ديار في الهداية عقده بأن  
 يبلغ سبع سنين كذا في النهر الفائق \* من أصابه برسام أو أطم شيئا فذهب عقله فهذا فارتد لم يكن ذلك  
 ارتدادا وكذا لو كان معتوها أو موسوسا أو مغلوبا على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في السراج  
 الوهاج \* إذا ارتد المسلم عن الإسلام والعياذ بالله عرض عليه الإسلام فإن كانت له شبهة أبداها كشفت  
 إلا أن العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير \* ويجوز ثلاثة أيام أن أسلم والقتل  
 هذا إذا استهل فاما إذا لم يستهل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج  
 \* وإسلامه أن يأتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الأديان كلها سوى الإسلام وإن تبرأ عما اتقى إليه كني كذا  
 في المحيط \* تنقل الناطق في الاختصاص عن كتاب الارتداد الحسن فإن تاب المرتد وعاد إلى الإسلام ثم عاد إلى  
 الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الإمام التأجيل فإنه يؤجله الإمام ثلاثة أيام فإن عاد  
 إلى الكفر رابعا فإنه لا يؤجله فإن أسلم والقتل وقال الكرخي في مختصره فإن رجع أيضا عن الإسلام فأتى به  
 الإمام بعد ثلاثة استنابه أيضا فإن لم ينسب قسلا ولا يؤجله وإن هو تاب ضربه ضربا وجيعا ولا يبلغ به الحد ثم  
 يجيبه ولا يخرج من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال إنسان قد أخلص فإذا فعل  
 ذلك خلى سبيله فإن عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك ما دام يرجع إلى الإسلام ولا يقتل إلا أن يأتي أن  
 يسلم قال أبو الحسن الكرخي وهذا قول أصحابنا جميعا أن المرتد يستتاب أبدا كذا في غاية البيان \*  
 فإن قتله قاتل قبل عرض الإسلام عليه أو قطع عضوا منه كره ذلك كراهة تنزيهه كذا في فتح القدير \* فلا  
 ضمان عليه لكنه إذا فعل بغير إذن الإمام أذب على ما صنع كذا في غاية البيان \* وإذا ارتد الصبي وهو يعقل  
 فارتداده ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويجوز على الإسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج  
 \* وكذا إذا ارتد الصبي المراهق فكذا في محيط السرخسي \* ولا تنقل المرتدة بل تجلس حتى تسلم وتضرب  
 في كل ثلاثة أيام مبالغة في الجمل على الإسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها مولاها  
 فيه من الجمع بين الحقين بأن يجعل منزل المولى مجنبا لها ويقوض التأديب اليه مع توفيره في الاستخدام  
 وقال في الأصل دفعت إليه إذا احتاج إليها والصحيح أنها تدفع إليه احتاج أو لم يحتج طلب أو لم يطلب كذا  
 في التبيين \* ولم يطأها المولى والصغيرة العاقلة كالبالغة والخبيث المشكل كالمراة كذا في النهر الفائق  
 \* ولا تسترق الحرة المرتدة ما دامت في دار الإسلام فإن لحقت بدار الحرب فحينئذ تسترق إذا سبت وعن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى في التوارد تسترق في دار الإسلام أيضا قبل ولو أفتى بهذه الرواية لا بأس فمن كانت ذات  
 زوج وينبغي أن يشترها الزوج من الإمام أو يهبها الإمام له إذا كان مصرفا فيملكها أو حينئذ يولى هو حبسها  
 وضربها على الإسلام كذا في فتح القدير \* بشرن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا جحد  
 المرتد الردة وأقر بالتوحيد وبعرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الإسلام فهذا منه توبة كذا في المحيط  
 \* ويرزول ملك المرتد عن ماله بردة زوالا موقوفا فإن أسلم عاد ملكه وإن مات أو قتل على ردة ورث كسب  
 إسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين إسلامه وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وهذا عند أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى وعندهما لا يرزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمن رث المرتد روى  
 محمد عنه أنه يعتبر كونه وارثا عند موت المرتد أو قتله أو القضاء بطاقه وهي الأصح ورثه امرأته المسلمة إذا  
 مات أو قتل أو قضى عليه بالعاق وهو في العدة لأنه صار قاربا بالردة إذا الردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها  
 زوجها إلا أن تكون حريصة فبرثها ويرثها فأرهاب جميع ما لها حتى المكسوب في ردة ما كذا في التبيين \*  
 وإن لحق بدار الحرب مرتدا أو حكم الحاكم بطاقه عتق مديروه وأمهات وأولاده وحلت ديونه المؤجلة ونقل  
 ما اكتسبه في حالة الإسلام إلى ورثته المسلمين باتفاق على ثلثه وأما ما أوصى به في حال إسلامه فالتذكور  
 في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنه تبطل مطلقا من غير فرق بين ما هو قربة أو غير قربة ومن غير ذكر  
 خلاف كذا في فتح القدير \* المرتد ما دام مترددا في دار الإسلام فالقاضي لا يقضي بشيء من هذه

الاحكام كذا في المحيط \* وتصرف المرتد في ردة على أربعة أوجه (منها) ما ينقضي قولهم نحو قبول الهبة  
 والاستيلاء فإذ اجابت جارية بولد فاذى السبب ثبت نسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية  
 أم وولده وينقضي تسليم الشفعة والجحر على عبده المأذون (ومنها) ما هو باطل بالاتفاق نحو التسكاح فلا  
 يجوز له أن يتزوج امرأة مسلمة ولا امرئته ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة وتحرم ذبحته وصيده بالكلب والبازي  
 والرمي (ومنها) ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فإنه إذا فاض مسلما توقف في قولهم أن أسلم نقضت  
 المفاوضة وإن مات أو قتل على ردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بالمقابلة بطلت المفاوضة وتصير عتقا  
 من الأصل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تبطل أصلا (ومنها)  
 ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والأجارة والاعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة أن أسلم نقضت وإن مات أو قتل أو قضى بالمقابلة بدار الحرب  
 تبطل وتصرف المكاتب في ردة نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا باع الرجل عبده المرتد أو  
 أمته المرتدة بالبيع جائز كذا في المبسوط \* المرتد إذا عاد تابا إلى دار الإسلام إن كان عوده قبل  
 حكم القاضي بالعاق بطل حكم الردة في ماله فصار كأنه لم يزل مسلما ولا يعتق عليه شيء من أمهات أولاده  
 والمديون وإن كان بعد الحكم فكل ما وجدته في يد ورثته أخذه وأما ما أزاله الوارث عن ملكه سواء كان  
 بسبب يلقه الفسخ كالبيع والهبة أو بسبب لا يلقه الفسخ كالأعتاق والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض  
 لا سبيل للمرتد عليه ولا ضمان على الوارث أيضا كذا في غاية البيان \* إذا وطئ المرتد جارية نصرانية  
 كانت له في حالة الإسلام فحمت بولده لا كثر من ستة أشهر منذ ارتد فادعاه فهي أم وولده والولد حر وهو ابنه كذا  
 في الهداية \* فإن مات أو قتل المرتد لم يرثه ولده فإن كانت الامة مسلمة ورثه الابن مات على الردة أو لحق  
 بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وإن كان لحق بدار الحرب ثم  
 رجع وذهب بماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فإنه يرثه على ورثته إلا أنه يغير شيء قبل القسمة  
 وبالقسمة بعد القسمة وإن لحق المرتد بدار الحرب وله عبد فقضى به لابس فكتابه ابنه ثم جاء المرتد مسلما  
 فالكتابة على حالها والمكاتبه والولاء للذي جاء مسلما كذا في الكافي \* بخلاف ما إذا رجع بعد ما عتق  
 المكاتب فإن الولاء فيه للابن كذا في النهاية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ثم قتل رجلا  
 خطأ ولحق بدار الحرب ومات أو قتل على الردة أو هو حي في دار الإسلام فالدية في ماله عندهم فإن لم يكن له إلا  
 كسب الإسلام أو كسب الردة تستوفي الدية منه وإن كان له كسب الإسلام وكسب الردة فعلى قولهم  
 تستوفي الدية من الكسبين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفي من كسب الإسلام أو لا فإن  
 فضل من هاشم يستوفي الفضل من كسب الردة كذا في المحيط \* هذا إذا قتل أو مات قبل أن يسلم وأما  
 إذا أسلم ثم مات أو لم يمت فيكون في الكسبين جميعا بالاتفاق كذا في التبيين \* وما اغتصب المرتد من شيء  
 أو أفده فضمن ذلك في ماله عندهم جميعا هذا إذا ثبت الغصب وانلاف المال بالمعينة أما إذا ثبت باقرار  
 المرتد فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يستوفي ذلك من الكسبين وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 يستوفي ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الإسلام وهذا إذا كان الجاني هو المرتد أما إذا جنى على المرتد  
 بأن قطع يده أو رجله بعد الردة عمدا فذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أن الجاني لا يضمن سواء مات المرتد  
 من ذلك القطع على الردة أو مات مسلما هذا إذا قطع يده وهو مرتد فاما إذا قطع يده وهو مسلم والقاطع  
 مسلم أيضا قطع يده عمدا أو خطأ ثم ارتد المقطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فإن كان الجاني دية اليد  
 خطأ كان القطع أو عمدا ولا يضمن ضمان النفس فإن كان القطع عمدا تجب الدية في مال القاطع وإن كان  
 خطأ تجب الدية على عاقلة هذا إذا مات على الردة من ذلك القطع فاما إذا أسلم ومات مسلما من ذلك القطع  
 فإن كان لم يلحق بدار الحرب أو لحق إلا أنه عاد مسلما قبل القضاء بالمقابلة بدار الحرب في الاستحسان تجب دية  
 النفس على الكمال عمدا كان أو خطأ إلا أنه إن كان خطأ تجب على العاقلة وإن كان عمدا تجب في ماله ولا يجب  
 القصاص في العمد وبما أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* أما إذا لحق بدار  
 الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غاية البيان \*



إذا ارتد القاطع والمقطوعة يدعي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقطوعة يدعي كرفي الاصل  
أنه ان كان القاتل عمدا فلا شيء له وان كان خطأ فان برئ فعلى عاقلة ضمان البدوان مات فعلى عاقلة دية  
النفس \* مدبرة أو أم ولد ارتدت ولحقها بداء الحرب فمات مولاه في دار الاسلام ثم أخذت أسيرافه  
في بخلاف ما لو استرقت على ملك المولى فأنه ارتد عليه كذا في المحيط \* وإذا ارتد المكاتب ولحقه بداء  
الحرب واكتسب مالا فأخذ به واني ان يسلم فانه يوفى بمولاه مكاتبته وما بقي فله ورثته كذا في الهداية  
\* وان لم ينف ما تركه لمكاتبته فارتد مولاه كذا في الكافي \* عبيد ارتد مع مولاه ولحقا بداء الحرب  
فمات المولى هناك واسر العبد فهو في \* ويقفل ان لم يسلم ولوارث العبد وأخذ بمال مولاه فذهب به الى دار  
الحرب ثم أخذ مع ذلك المال لم يسكن فيناورة على مولاه \* قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين  
وغلبن على مدينة من مدائنهم في أرض الحرب ومعهم نسائهم وذوارعهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل  
رجالهم وتسبي نسائهم وذوارعهم كذا في المبسوط \* زوجان ارتدوا ولحقا بداء الحرب فمات المرأة بداء  
الحرب وولدت ولدا وولدا لولدها ولد فظهر عليهم فالولدان في عبيد الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد  
على الاسلام ولو ولدت في دارنا فالحجاب كذا في الكافي \* في التواريخ أنهم ما إذا ارتدوا ولحقا  
بولد صغير له ما دار الحرب فلولد ذلك الولد ولد بعد ما كثر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الاسلام  
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* الذي كان اسلامه تبعا لابي له اذا بلغ من بداء  
نفي القياس يقتل وفي الامتحان لا يقتل \* أسلم في صفرة ثم بلغ من بداء في القياس يقتل وفي الاستحسان  
لا يقتل مرتدا \* والمكره على الاسلام اذا ارتد لا يقتل استحصانا وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله  
قاتل قبل ان يسلم لا يلزمه شيء وللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه ولو بلغ كافرا أجبر على الاسلام  
ولا يقتل كذا في فتح القدير (موجبات الكفر أنواع) (منها ما يتعلق بالايان والاسلام) اذا قاتل الرجل  
لا أدري أصح ايمان أم لا فهذا خطأ عظيم الا اذا أراد به نفي الشك \* من شك في ايمانه وقال أنا مؤمن  
ان شاء الله فهو كافر الا اذا أول فقال لا أدري أخر من الدينام مؤمننا فحينئذ لا يكفر ومن قال بخلاف القرآن  
فهو كافر وكذا من قال بخلاف الايمان فهو كافر ومن اعتقد أن الايمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى  
بالايان فهو كافر كذا في المذخبة \* ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف  
فيه المشايخ رحمهم الله تعالى في كتاب التخيير في ثلثات الكفر ان رضى بكفر غيره ليغضب على المخالو لا يكفر  
وان رضى بكفره ليقول في الله ما لا يليق بصفاته يكفر وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* من قال لا أدري  
صفة الاسلام فهو كافر وكذا من كرمس الأئمة السلواني رحمه الله تعالى هذه المسألة وبالغ فيها فقال هذا رجل ليس له  
دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح وأولاده أولاد الزنى وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة  
وأها أبو ان نصرانيان وكبرت وهي لا تعقل دينان من الايمان ولا تصفه وهي غير معنوعة فانها تسين من زوجها  
معنى قول محمد رحمه الله تعالى لا تعقل دينان من الايمان لا تعرف مقلها ومعنى قوله لا تصفه لا تعبر عنه بالنسب  
وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معنوعة بانث من زوجها وفي  
فتاوى النسائي سئل عن امرأة قيل لها \* توحيد مبداني فقالت لان أراد أن لا تحفظ التوحيد الذي  
يقوله الصيبلن في المكتب لا يضرها وان أردت أنها لا تعرف وحداية الله تعالى فليست بمؤمنة ولا يصح  
نكاحها وعن حماد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من مات ولا يعرف أن له خلفا وان الله عز وجل داو غير  
هذه الدوا وان الظلم حرام فانه لم يؤمن كذا في المحيط \* رجل بعصى ويقول \* مسلماني أشكر اباي كذا يكفر  
\* رجل قال لا آخر \* مسلماني فقال لعنت برؤوس مسلماني يكفر كذا في الخلاصة \* نصراني أسلم فمات  
أبوه فقال ليت أني لم أسلم الى هذا الوقت حتى أخذت مال الاب يكفر كذا في الفصول العمدية \* نصراني  
أتى مسلما فقال أعرض على الاسلام حتى أسلم عندك فقال اذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام  
فسلم عنده اختلفوا فيه قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضي خان \* كافر أسلم  
فقال له رجل \* تراجه بد أمده بود از دين خود يكفر كذا في الخلاصة (ومنها ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته  
وغير ذلك) يكفر اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده

مطلب  
موجبات الكفر أنواع منها  
المتعلق بالايان والاسلام

١ هل تعرف التوحيد  
٢ يلزم فعل الامور  
الاسلامية جهرا  
٣ انما لم فقال لعنة الله  
عليك وعلى اسلامك  
٤ ما الضرر الذي اصابتك  
من دينك

ووعيده أو جعل له شركا أو ولدا أو زوجة أو نسبه الى الجهل أو العجز أو النقص ويكفر بقوله يجوز أن يفعل  
الله تعالى فعلا لا حكمه فيه ويكفر ان اعتقد أن الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق \* اذا قال  
لو أمرني الله بكذا لم أفعل فقد كفر كذا في الكافي \* وفي التخيير ما جاء في القرآن من البدو والوجه لله تعالى  
وليس بجارية هل يجوز اطلاق هذه الاشياء بالفارسية قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى يجوز اذا لم يعتقد  
الجوارح وقال أكثرهم لا يصح وعليه الاعتماد كذا في التتارخانية \* ولو قال فلان في عيني كاليهود في عين الله  
تعالى يكفر وعليه جمهور المشايخ وقيل ان عني به استقباح فعلة لا يكفر كذا في الفصول العمدية \*  
ولو مات انسان فقال الا آخر \* خدابر اوى بايست كفر كذا في الخلاصة \* ولو قال ٢ ابن كاريست خدابر  
افتاده است لا يكفر وهي كلمة شيعية كذا في خزائن المقتنين \* اذا قال لخصه ٣ من باؤي بحكم خدا كار ميكنم فقال  
خصمه من حكم خدا نام او قال انما يحاكم نرود او قال انما يحاكم نيت او قال خداي حاكمي را نشنايد او قال  
انما يباديواست حكم كند فهذا كله كفر \* سئل الحاكم عبد الرحمن عن قال ٤ برسم كار كنم بحكمي في هل هو كفر  
قال ان كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباع الزم لارذ الحكم لا يكفر كذا في المحيط \* رجل وضع  
ثيابه في موضع فقال سلمتها الى الله فقال له غيره سلمتها الى من لا يمنع السارق اذا سرق قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافرا \* رجل قال ٥ اگر مادروغ ميگويم خدا دروغ می گوید لا يكفر  
رجل قال لا امر أنه في الغضب ٦ آن روسي که ترازد او آن بغا که تراکت و آن خداي که ترا آفريد قال بعضهم  
يكون كفر او سئل أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى عن هذا فتأمل في ذلك أيا ما ولم يجب قال رضى الله تعالى  
عنه الظاهر أنه يكون كفرا كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال رجل لا يرض هذا مني الله تعالى أو قال  
هذا مما نسيه فهذا كفر عند بعضهم وهو الاصح ولو قال ٧ خداي بازبان تو بس نيابد من جكوته بمن آيم يكفر  
\* ولو قال لا امر أنه أنت أحب الي من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة \* لو قال فلان ٨ قضاي بدرسيد  
فهدا خطا عظيم كذا في المحيط \* لو قال لرجل الله عز وجل أنتم عليكم فأحسن كما أحسن الله اليك فقال  
٩ روبا خدا جنگ كن لماذا أعطيت لا يكفر على الاصح كذا في خزائن المقتنين \* رجلان بينهما خصومة  
فقال أحدهما لصاحبه ١٠ نردبان بنه و با آسمان برو با خداي جنگ كن قال أكثرهم لا يكون كفرا كذا في  
فتاوى قاضي خان \* قال صاحب الجامع الاصغر وهو الصحيح عندنا وفي الثانية وعليه الفتوى كذا في  
التتارخانية \* ولو قال ١١ شو روبا خداي جنگ كن قال بعضهم يكون كفرا واليه مال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل وقال الشيخ الامام والاحوط تجديد النكاح كذا في فتاوى قاضي خان \* يكفر بالنيات  
المكان لله تعالى فلو قال ١٢ از خدا هيچ مكان خالي نيست يكفر ولو قال الله تعالى في السماء فان قصده  
حكاية ما جاء فيه ظاهر الاخبار لا يكفر وان أراد به المكان يكفر وان لم تكن له نية يكفر عند الاكثر وهو الاصح  
وعليه الفتوى \* يكفر بقوله الله تعالى جلس للانصاف أو قام له بوصفه الله تعالى بالفوق والعت كذا في البحر  
الرائق \* ولو قال ١٣ هر ابر آسمان خداي است و بر زمين فلان يكفر كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال  
١٤ خدا فر ميگويد از آسمان او قال مي بيند او قال از عرش فهذا كفر عند أكثرهم الا أن يقول بالعربية يطلع  
ولو قال ١٥ خداي از بر عرش بداند فهذا ليس بكفر ولو قال ١٦ از بر عرش مينداند فهذا كفر ولو قال اري  
الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط \* قال أبو جعفر رحمه الله  
تعالى من نسب الله تعالى الى الجور فقد كفر كذا في الفصول العمدية \* رجل قال ١٧ يارب ابن ستم مبسند  
قال بعضهم يكفر والاصح أنه لا يكفر لو قال ١٨ خداي عز وجل بر تو ستم كاذبنا كه تو بر من كردي الاصح أنه  
لا يكفر ولو قال لو أنصف الله عز وجل يوم القيمة اتصف منك يكفر أم لا قال اذا كان لو لا يكفر كذا في الظهيرية  
\* ولو قال ان قضى الله تعالى يوم القيمة بالحق والعدل أخذت بك بحق فهذا كفر كذا في المحيط \* قيل له هذا  
مكان لا اله فيه ولا رسول فقال يرا هذا الكلام أنه مكان لا يعمل فيه بأمر الله ورسوله قيل له لو كان هذا في  
مكان أهله زهاد مطيعون قال ان كان يعمل فيه بأمر الله وأمر رسوله فانه كفر كونه دينيا كالمصلاوات الخمس فانه  
يكفر كذا في النجاة \* لو قال حين يظلم ظالم يارب ١٩ ازوي اين ستم ميگويد ترا كرتو بد بري من نه بد برم فهذا كفر  
كله قال ان رضى فأن لا أرضى كذا في الخلاصة \* رجل قال ٢٠ يا خداي روزي بر من فراخ كن يا بازرگاني  
تزوج تجاري اولاد تظلي

١ لزم الله  
٢ هذا أمر وقع لله  
٣ انا أول شغل ملك بحكم الله  
فقال خصمه أنا لا أعرف حكم  
الله او قال في هذا الرجل لا ينقد  
الحكم او قال ليس في هذا الرجل  
حكم او قال الاله لا يصلح للمحاكمة  
او قال هنا عقرت بحكم  
٤ أعمل بالرسم لا بالحكم  
٥ ان كما تقول كذا قالوا لي يقول  
كذبا  
٦ تلك القبة التي ولدتك وذلك  
الخت الذي زرعك وذلك المولى  
الذي خلقت  
٧ الله لا يكافي لسانك فكيف  
اكافي انا  
٨ جاء القضاء الشيخ  
٩ اذهب وتحارب مع الله  
١٠ ضع سلما واصعد الى السماء  
وتحارب مع الله  
١١ وكن في السماء وتحارب  
مع الله  
١٢ لا يحمل خالي من الله  
١٣ في في السماء اله وفي الارض  
فلان  
١٤ الله ينظر من السماء او قال  
يري او قال من العرش  
١٥ الله يعلم من فوق العرش  
١٦ يعلم من تحت العرش  
١٧ يارب لا تقبل هذا الظلم  
١٨ الله تعالى يظلمك مثل ما ظلمتني  
١٩ لا تقبل منه هذا الظلم يارب  
وان كنت تقبله فانا لا أقبله  
٢٠ يا الله وسع الرزق على أمان  
تزوج تجاري اولاد تظلي



١ لا تكذب فقال الكذب لا يثمن من أجل ذلك الذي يقولون ٢ لا يلزم في أوقال ان كان الله يدخل الجنة انهم ما ٣ ان لا ابالي من النار ٤ انما كل ان شاء يتخذني حبيبا وان شاء يتخذني عدوا ٥ لا تفعل كثيرا ولا تنم كثيرا فقال اكل وانام وأفعل على قدر ما أريد ٦ لا تذب

فان عذاب الله كثير فقال أنا ارفع العذاب يد واحدة ٧ لا تؤذي أباك وأهلك ٨ يا بليس اصلي لي شغلي لا اجل ان أفعل كلما أمرني به أو ذى أبي وأمي وكلما تأمرني به لا أفعله ٩ ان كنت اله العالمين أخذتني منك ١٠ جعل الله كذبك صدقا ووقال الله يجعل في كذبك هذا بركة ١١ فلان لم يمش معك مستقيما فقال الله تعالى لم يمش معك مستقيما أيضا ١٢ الله يحب الذهب ولم يعطه لي ١٣ ان شاء الله تفعل هذا الأمر فقال أفعله بدون ان شاء الله ١٤ يا الله لا تجعل علي برحتك ١٥ مادنا مسبيين فآله مسيء ومادنا محنين فآله محسن ١٦ اذا قال لا يجزي حكم الله اولاً فتجزي شريعة النبي يكفر كما لو قال له شخص الله حلال أربع نساء فقال أنا لا يجزي هذا الحكم ١٧ ينيق الله تعالى ولا ينيق شيء ١٨ فعل الله في حق كل الخيرات والشرمى ١٩ ما قدوتني امرأه فقال الله لم يقدر عليها فكيف أقدر أنا ٢٠ أراه من الله ومنك أو أمل من الله ومنك ولو قال ارأه من الله وأعلم أنك السبب ٢١ عينك شبه ضربة الجمار ٢٢ الله يعلم أني أتذكرك بالدعاء دائما ٢٣ (خدائهم وخود آيم) هاتان اللظفان متفقتان في النطق مختلفتان في المعنى فالاولى بمعنى أنا الله والثانية بمعنى جئت من نفسي ٢٤ هل لا تريد حق الجوار فقال لا فقال هل لا تريد حق الزوج فقال لا فقال هل لا تريد حق الله ٢٥ لنبي أعلم لما دخلني الله حيث لم يكن لي شيء من لذات الدنيا تعالى

من رونه كن يا بر من جورم كن قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يصير كافر بالله كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لا آخر ١ دروغ مكوف فقال دروغ از بهر حيت از بهر آنكه بكوند كفر في الحال ولو قيل له اطلب رضى الله فقال له ٢ مراغي بايد اوقال اگر خدای مرا در بهر شت كند غارت كنم اوقيل لا تنص الله فان الله تعالى يدخل النار فقال ٣ من ازدوزخ نفي اندشم اوقيل لا تأكل الكثير فان الله لا يحب فقال ٤ من مخورم خواهي دوست دارد وخواهي دشمن كفر هذا كله وكذلك لو قيل له ٥ بسيار بخند او بسيار غصب فقال چندان خورم وچندان خشم وچندان خندم كه خود خواهم يكفر \* رجل قال لا آخر ٦ كاه مكن چه عذاب خدای بسيار است فقال من عذاب يكدمت بردارم يكفر ولو قيل له ٧ مادريد رميزار فقال ليس لهم على حق لا يكفر ولكن بصير عاصيا \* رجل قال لا بليس ٨ آي ابليس كار من ساز نامن هر چه تو فرماني بكنم مادريد رميزارم وهر چه تو فرماني كنم يكفر كذا في التواريخ ناعلا عن التخيير \* لو قال ٩ اگر خدای دو جهان كردی حق خویش از تو بستانم يكفر كذا في الخلاصة \* رجل قال قولا كذا يسمع رجل وقال ١٠ خدای من اين دروغ ترا راست كرد انديا كويد خدای بدین دروغ تو برکت كند قال بعضهم هذا قريب من الكفر وفي مصباح الدين رجل كذب فقال غيره بولك الله في كذبك يكفر \* وسئل نجم الدين عن قال ١١ فلان باور است غير ووقال خدای تعالى نيز باورى راست نرود هل يكفر قال نعم وفي التخيير سألت صدرا الاسلام جمال الدين عن رجل ١٢ قال خدای زود دوست مبادر مرانداده است قال ان قصد به هذا الكلام اضافة الجمل اليه يكفر أما مجرد قوله يجب الذهب لا يكفر كذا في التواريخ \* لو قال ١٣ ان شاء الله اين كار كنني فقال من يني ان شاء الله بكنم يكفر كذا في خزانة المفتين \* قال المظالم هذا بتقدير اقره تعالى فقال الظالم أنا أفعل بغير تقدير الله سبحانه كفر كذا في الفصول العمادية \* لو قال ١٤ اى خدای رحمت خویش از من دريغ مدار فهو من الفاظ الكفر كذا في السراجية \* اذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لاهم أنه خافى الله تعالى واتقته فقالت المرأة بحبيبه لا أخافه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الزوج عاتبا على المعصية الظاهرة ويحوقها من الله تعالى فإليه هذا نصير مرتدة وسين من زوجها وان كان الذي عاتبها فيه أمر الإخفاف فيه من الله تعالى لم تكفر الا أن تريد ذلك الاستخفاف فتبين من زوجها \* رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الرجل الإخفاف الله تعالى فقال لا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال لا يكفر لان له أن يقول التقوى فيما أفعل \* وان رأى رجلا في معصية وقال له الاخر الإخفاف الله فقال لا يصير كافر لانه لا يمكن التأويل وكذا اذا قيل لرجل الا تخشى الله تعالى فقال في حالة الغضب لا يصير كافر كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال ١٥ تاماى شوميد تر خدای بامای شوديد تر تامايشويم نيكوتر خدای باماميشود نيكوتر يكفر كذا في الخلاصة وفي العناية ١٦ اگر حکم خدای را يا شريعت بيغمبرانه پسندم چنانكه كسى كويدش خدای چهار وزن حلال کرده است كويد من اين حكم مراغي پسندم فهذا كفر كذا في التواريخ \* واذا قالت المرأة لانيها لماذا فعلت كذا فقال الابن والله ما فعلت فقالت المرأة مغضبة مه تومه والله اختلف المشايخ في كفرها كذا في المحيط \* من قال ١٧ خدای عز وجل باشد و هي چيز باشد فانه يكفر كذا في الظهيرية \* لو قال ١٨ خدای بحق من همه نيكوي کرده است بدى از من است فقد كفر كذا في المحيط \* قبل لرجل ١٩ بارى باز من نيامدى فقال خدای باز من نيامد من چگونه پس آيم يكفر كذا في العناية \* ولو قال ٢٠ از خدای بي نيم واز تو يا از خدای اميدى دارم وبنوفه اقيج ولو قال از خدای بي نيم وسبب ترا ميدانم فهو حسن كذا في خزانة المفتين \* اذا طلب عيّن خصمه فقال الخصم احلف بالله فقال الطالب لا اريد اليمين بالله واريد اليمين بالطلاق والعناق فقد كفر عند بعض اصحابنا وعانتهم على أنه لا يكفر وفي تجنيس الناصري وهو الاصح ولو قال ٢١ سو كند تو همان است و تيز خر همان فقد كفر ولو قال لغيره ٢٢ خدای مى داند كه يوسه ترا بدعاى باميدارم فقد اختلف المشايخ في كفره ولو قال ٢٣ من خدایم حلى وجه المزاح يعنى خود آيم فقد كفر كذا في التواريخ \* ورجل قال لاهم أنه ٢٤ ترا حق همسابه غي بايد فقال لا فقال ترا حق شوى غي بايد فقال لا فقال ترا حق خدای بايد فقال لا فقد كفرت \* رجل قال في مرضه وضيق عيشه ٢٥ بارى بد ائني كه خدای

تعالى مرا اجرا آفريده است چون از لذتهاى دنيا مرا محج نيت فقد قيل لا يكفر ولو كان هذا الكلام خطأ عظيم \* رجل قال ان الله يعذبك بما فعلك وقال ذلك الاخر ٢ خدای را نشانده كه تا خدای همه آن كند كه تو ميكوي يكفر كذا في المحيط \* وفي التخيير ٣ خدای چه تواند كرد چيزى ديكر تو واند بجز دوزخ فقد كفر ومثله رجل رأى حيوانا قبيحا فقال ٤ ينيش كار غانده است خدای كه جنين آفريده كفر \* فقير قال في شدة فقره ٥ فلان هم بنده است باچندان نعمت ومن هم بنده در چندان رنج باری انجنين عدل باشد كفر \* رجل قال لا آخر ٦ از خدای بترس فقال خدای بكاست يكفر وكذا لو قال ٧ بيغمبر در كور نيت اوقال علم خدای قديم نيت اوقال المعلوم ليس بعلوم الله يكفر كذا في التواريخ \* يكفر باذخال الكاف في آخر الله عندنا من اسمه عبد الله ان كان عالما على الاصح وبشغير الخالق عددا ان كان عالما هكذا في البحر الرائق \* لو قال لا آخر ٨ خدای بر دل تو بيشايد بر دل من نى ان عني به الاستغناء عن الرحمة فقد كفر وان عني به ان قلبي ثابت باثبات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر \* صبي يني ويطلب أباه وابوه يصلى فقال لاصبي رجل ٩ مه مكرى كه پدر تو الله ميكند فهذا ليس بكفر لان معناه ١٠ خدمت الله ميكند كذا في المحيط \* رجل رأى أمي أو من يضاف قال له ١١ خدای ترا بد و مرا ديد و ترا چنان آفريده مرا چه كاه الصبي أنه لا يكفر كذا في الخلاصة \* ولو قال ١٢ بخدای و بخدا پاتو يكفر ولو قال ١٣ بخدای و بجان وسروفيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلاة والسلام من لم يقر ببعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو لم يرض بسنة من سن المرسلين فقد كفر وسئل ابن مقاتل عن انكر نبوة الخضر وذى الكفل فقال كل من لم يجتمع الامة على نبوته لا يضرب ان يحد نبوته ولو قال لو كان فلان نبيا لم اؤمن به فقد كفر كذا في المحيط \* عن جعفر بن يقول امنت بجميع انبيائه ولا أعلم ان آدم نبى أم لا يكفر كذا في العناية \* سئل عن نسب الى الانبياء القوا حش كعزمهم على الزنى وشعوه الذي يقوله الحشوية في يوسف عليه السلام قال يكفر لانه شتم لهم واستخفاف بهم قال ابو ذر من قال ان كل معصية كفرة وقال مع ذلك ان الانبياء عليهم السلام عصوا فكفر لانه شاتم ولو قال لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفرة لانه رد المنصوص سمعت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل ان محمد صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس بمسلم كذا في البيهقي \* قال أبو حنيفة الكبير كل من أراد بقلبه بغض نبى كفر وكذا من قال لو كان فلان نبيا لم أرض به ولو قال ١٤ اگر فلان بيغمبر بودى من بوى نكرويدى فان اراد به لو كان فلان رسول الله لم اؤمن به كفر كما لو قال لو أمرني الله بأمر لم أفعل وفي الجامع الامم اذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال ان بشر رسول الله لم اقرر بأمره لا يكفر ولو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا وعدلا لا ننجونا كفر وكذلك لو قال ان رسول الله اوقال بالقارسية ١٥ من يفسد بهم يرد به من يغيامى برم يكفر ولو أنه حين قال هذه المقالة طلب غير منه المجزئة قيل يكفر الطالب والمتأخرون من المشايخ قالوا ان كان غرض الطالب تحجيزه واقتضاه لا يكفر ولو قال لشعر النبي صلى الله عليه وسلم شعير يكفر عند بعضهم وعند الاخرين لا اذا قال بطريق الاهانة ومن قال لا أدري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان انسيا أو جنيا يكفر كذا في الفصول العمادية \* ولو قال ١٦ اگر فلان بيغمبر است حق خویش از بى بستانم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ١٧ محمد درويش بود اوقال جامه بيغمبر و عيال بود اوقال قد كان طويل الظفر فقد قيل يكفر مطلقا وقد قيل يكفر اذا قال على وجه الاهانة ولو قال للنبي عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل قال كذا وكذا فقد قيل انه يكفر ولو شتم رجلا اسمه محمد أو أحمد أو كنية أو القاسم وقال له يا ابن الزانية ١٨ وهر كه خدای را اين اسم او يارن كنيه بنده است فقد ذكر في بعض المواضع أنه اذا كان ذا كر النبي صلى الله عليه وسلم يكفر كذا في المحيط \* ولو قال كل معصية كبيرة الا معاصي الانبياء فانها صغائر لم يكفر ومن قال ان كل عذبة وفاعله فاسق وقال مع ذلك ان معاصي الانبياء كانت عذابا كبريا لانه شتم وان قال لم تكن معاصي الانبياء عذابا ليس بكفر كذا في البيهقي \* الرافضى اذا كان بسبب الشيخين ويلعنهما والعباد بالله فهو كافر وان كان يفضل عليا كرم الله تعالى وجهه على أبي بكر رضى الله تعالى عنه لا يكون كافرا الا أنه مبدع والمعتزلي مبدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فحينئذ هو كافر

٢ نصبت الله لا اجل ان يفعل ما تقول ٣ ما الذى يقدر على فعله الله لا يقدر على شيء آخر سوى جهنم ٤ لم يبق لله شغل حتى يخلق مثل هذا ٥ فلان عبد ايضا مع هذا القدر من النعم وأنا عبد في هذا القدر من العنا فهل يكون مثل هذا عدلا ٦ خف الله فقال ابن الله ٧ الرسول ليس في القبر اوقال علم الله ليس بتقديم (ادخال الكاف) أى التي هي للتصغير ٨ الله يرحم قلبك ولا يرحم قلبي ٩ اسكت لا تترك أولك يفعل الله ١٠ يفعل خدمة الله ١١ الله وآل ورآى وخلقك هكذا فماذا ١٢ بالله وبتراب رجلك ١٣ بالله وعزك ورأسك ١٤ لو كان فلان نبيا ما كنت اصدق به ١٥ أنا رسول يريده اوصل الخبر ١٦ أخذت حق من فلان ولو كان نبيا ١٧ محمد كان درويشا ووقال كانت ملابس الرسول قدرة ١٨ وكل شخص هو عبد الله بهذا الاسم وبهذه الكنية



كذافي الخلاصة \* ولو قذف عائشة رضي الله عنها بالزنى كفر بالله ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعنة ولو قال عمرو وعثمان وعلي رضي الله عنهم لم يكونوا أصحابا لا يكفرون ويستحق اللعنة كذافي خزائن الفقه \* من أنكر امامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو كافر وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضي الله عنه في أصح الأقوال كذافي الظهيرية \* ويجب اكفارهم با كفار عثمان وعلي وطهمة وزير وعائشة رضي الله تعالى عنهم ويجب اكفار الزيدية كلهم في قولهم باستطاري من العجم ينسخ دين نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كذافي الوجيز للكردي \* ويجب اكفار الروافض في قولهم بزعجة الاموات الى الدنيا وبفساخ الارواح وباتصال روح الاله الى الامنة وبقولهم في خروج امام باطن وتعطيلهم الامر والنهي الى ان يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو لا تقوم خارجون عن ملة الاسلام واحكامهم احكام المرتدين كذا في الظهيرية \* في اكرام الاصل اذا أكره الرجل على ان يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فهذا على ثلاثة اوجه \* أحدها أن يقول لم يختر بي النبي وانما شتمت محمدا كاطلبوا مني وأنا غير راض بذلك في هذا الوجه لا يكفر وكان كالواكره على ان يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالايمان \* الوجه الثاني أن يقول خطري على رجل من النصاري اسمه محمد فاردت بالشتم ذلك النصاري وانما شتمت محمدا صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه \* ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ومن قال أنمي على النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر كذا في المحيط \* ولو قال الرجل لولم يأكل آدم الخنطة لما صرنا شقياء يكفر كذا في الخلاصة \* من أنكر المتواتر فقد كفر ومن أنكر المشهور بكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان بطل ولا يكفر وهو الصحيح ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر غير أنه يأثم بترك القبول هكذا في الظهيرية \* اذا غنى الرجل نبي من الانبياء ان لا يكون نبيا قالوا ان اراد به أنه لو لم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفر وان اراد به الاستخفاف والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ٢ اكره ان يغيب علي رضي الله عنه وسلم مردك خواند فرودك كذا في المحيط \* ولو قال لا يكفر كذا في الظهيرية \* ولو قال رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا ان كان مثلا كان يجب القبر فقال ذلك الغير أنا لا أحببه فهذا كفر وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك على وجه الاهانة كان كافرا وبدونه لا يكون كافرا \* رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام نزع البكراس ٣ بس ما همه جولاهه بيجكان باشيم فهذا كفر \* رجل قال غيره كلما كان يا كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل ٤ ابن أبي است فهذا كفر اذا قال ٥ جه نفزرحي است دهقان راكه طعام خورند و دست نشو بند قال ان كان لها وبالسنة يكفر ولو قال ٦ ابن جه رسم است سببت يست كردن و دستار بزرگوار آردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر كذا في المحيط \* ٧ اكره در روز عاشورا اي كونه كسر مه كن كه سر مه كردن درين روز سنت است او كونه كار زتان و مختنان بود كافر كرد \* وفي التغيير رجل تكلم بكلام فقال له آخر ٨ دروغ ميگويد اكر همه بيغمير است يلزمه الكفر وكذلك لو قال ٩ سخن وي نسكروم اكر همه بيغمير است \* رجل قال لاخر ١٠ كران خوي است اكر همه بيغمير است او قال ١١ اكر مرسل است باهمه فرشته مقرب است كران جان است كفر في الحال \* رجل اراد ان يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال ١٢ اكر محمد مصطفي كويده من من هم او قال اكر از آسمان بانك آيد من من هم يلزمه الكفر قال رضي الله تعالى عنه سألت صدر الاسلام جمال الدين عن قرا حديثا من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل ١٣ همه روز خلتها خواند قال ان أضاف ذلك الى القاري الى النبي صلى الله عليه وسلم بقران كان حديثا يتعلق بالدين واحكام الشرع يكفر وان كان حديثا لا يتعلق به لا يكفر وتحمل مقالة علي ان ارادته قراءه غيره أولى \* رجل قال ١٤ بجمرت جواتك عربي يعني النبي صلى الله عليه وسلم يكفر \* رجل قال ١٥ بيغمير وقتي بودك بيغمير بود وقتي بودك نيود وقال أنا لا أدري أن النبي صلى الله عليه وسلم في القبر مؤمن أم كافر يكفر \* وفي غير المعاني سئل عن قال لزوجه ١٦ خلاف مكروفت قالت المرة يهيمران خلاف كفتند قال كفة كفر است توبه كند ونكاح تازه كند كذا في التتارخانية \* اذا قال غيره روي ابالك كروية ملك الموت فهذا خطأ عظيم وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يكفروا كثرة على أنه لا يكفر كذا في المحيط \* وفي الخانية وقال بعضهم ان قال ذلك بعد اذ ملك الموت يصير كافرا وان قال لكره الموت لا يصير كافرا ولو قال ١٧ روي فلان دشمن مسيد ارم جون روي ملك الموت أكثر المشايخ على أنه يكفر \* وفي التغيير لو قال لا اسمع شهادة فلان وان كان جبرائيل وميكائيل يكفر \* رجل غاب ملكا من الملائكة كفر \* رجل قال أعطني ألف درهم حتى ابعت ملك الموت ليرفع روح فلان ليقبله هل يكفر هذا القائل قال رضي الله عنه قال أبو ذر الاستخفاف بالملك كفر \* رجل قال لاخر ٢ من فرشته نوأم في موضع كذا اعينك على أمرك فقد قيل انه لا يكفر وكذا اذا قال مطلقا أنا ملك بخلاف ما اذا قال أنا نبي كذا في التتارخانية \* رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود قال ٥ خدار او رسول را كواه كردم او قال خدار او فرشته شكان را كواه كردم كفر ولو قال ٦ فرشته دست راست را كواه كردم وفرشته دست چپ را كواه كردم لا يكفر كذا في الفصول العبادية \* ومنها ما يتعلق بالقرآن من قال يخلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العبادية \* اذا أنكر الرجل آية من القرآن أو نصري بآية من القرآن وفي الخزانة او عاب كفر كذا في التتارخانية \* اذا أنكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين يكفر لانفساد الاجماع بعد الصدوق والاول على أنهم من القرآن والصحيح هو الاول لان الاجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرية \* اذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر \* رجل يقرأ القرآن فقال رجل ٧ ابن جه بانك طوفان است فهذا كفر كذا في المحيط \* ولو قال قرأت القرآن كثيرا فبارفت الجنابة عنا يكفر كذا في الخلاصة \* من قال لغيره ٨ قل هو الله أحد را بوست باز كدي او قال الم نخرج را كريان كرفته او قال لمن يقرأ في عند المريض ٩ بس در دهان مرده منه او قال لغيره ١٠ اي كوتاه ترا زانا اعطينا لك الكون او قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق او ملاح قد جاوباه وقال ككأسا دهاقا او قال فكانت سرا ببطريق المزاج او قال عند الكيل والوزن واذا كالوهم او وزوهم يحسرون بطريق المزاج او قال لغيره ١١ دستار الم نشرح بسنه يعني ابدت العلم اوجع أهل موضع وقال فجمعناهم جعنا او قال وحشرناهم فلم تغادر منهم أحدا او قال لغيره كيف تقرأ والنارعات تزعج عصب العين او رفعها وأراد به الطير او قال لرجل اقرع استمك فان الله تعالى قال كلابيل ران اودعي الى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلي وحدي ان الله تعالى قال ان الصلاة تنهي او قال لغيره تفسيه ييجوز فان التفصيل يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم كفر في هذه الصور كلها واذا قال لغيره ١٢ خانه جنان ياك كرده كه جون والسماء والطارق قيل يكفر وقال الامام أبو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى ان كان القائل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر واذا قال ١٣ فاعاصف فاعاصفه است فهذه مخاطرة عظيمة واذا قال لباقي القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة أيضا واذا قال القرآن أعجمي كفر ولو قال في القرآن كلمة عجمية في كفره فظهر هكذا ذكر أبو القاسم المصنوع رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية \* في خزائن الفقه لو قيل لم لا تقرأ القرآن فقال ١٤ بيزارشدم از قرآن يكفر وفي رسالة صدر الصدور رسالة قاضي القضاة كمال الملة والدين ١٥ اكر مردی سورتي از قرآن ياد دارد و آن سورة بسياری خواند ديكری كويده كه اين سورة را زيون كرفته كافر كردد وفي التغيير رجل نظم القرآن بالفارسية بقتل لانه كافر كذا في التتارخانية \* ومنها ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة لو قال لمريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات يكفر وقول الرجل لأصلي يحتمل أربعة اوجه أحدها لأصلي لأني صليت والثاني لأصلي بأمرك فقد أمرني بها من هو خير منك والثالث لأصلي فسماجة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لأصلي اذ ليس يجب على الصلاة ولم أوامر بها يكفر ولو أطلق وقال لأصلي لا يكفر لاحتمال هذه الوجوه اذا قيل له صل فقال ١٦ قلبان بودك نماز كندو كابر خوشتن دراز كند او قال دیر است كه يكار نسكردم أم او قال كه نواده كه ابن كابر سردار او قال

بودك نيود وقال أنا لا أدري أن النبي صلى الله عليه وسلم في القبر مؤمن أم كافر يكفر \* وفي غير المعاني سئل عن قال لزوجه ١٦ خلاف مكروفت قالت المرة يهيمران خلاف كفتند قال كفة كفر است توبه كند ونكاح تازه كند كذا في التتارخانية \* اذا قال غيره روي ابالك كروية ملك الموت فهذا خطأ عظيم وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يكفروا كثرة على أنه لا يكفر كذا في المحيط \* وفي الخانية وقال بعضهم ان قال ذلك بعد اذ ملك الموت يصير كافرا وان قال لكره الموت لا يصير كافرا ولو قال ١٧ روي فلان دشمن مسيد ارم جون روي ملك الموت أكثر المشايخ على أنه يكفر \* وفي التغيير لو قال لا اسمع شهادة فلان وان كان جبرائيل وميكائيل يكفر \* رجل غاب ملكا من الملائكة كفر \* رجل قال أعطني ألف درهم حتى ابعت ملك الموت ليرفع روح فلان ليقبله هل يكفر هذا القائل قال رضي الله عنه قال أبو ذر الاستخفاف بالملك كفر \* رجل قال لاخر ٢ من فرشته نوأم في موضع كذا اعينك على أمرك فقد قيل انه لا يكفر وكذا اذا قال مطلقا أنا ملك بخلاف ما اذا قال أنا نبي كذا في التتارخانية \* رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود قال ٥ خدار او رسول را كواه كردم او قال خدار او فرشته شكان را كواه كردم كفر ولو قال ٦ فرشته دست راست را كواه كردم وفرشته دست چپ را كواه كردم لا يكفر كذا في الفصول العبادية \* ومنها ما يتعلق بالقرآن من قال يخلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العبادية \* اذا أنكر الرجل آية من القرآن أو نصري بآية من القرآن وفي الخزانة او عاب كفر كذا في التتارخانية \* اذا أنكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين يكفر لانفساد الاجماع بعد الصدوق والاول على أنهم من القرآن والصحيح هو الاول لان الاجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرية \* اذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر \* رجل يقرأ القرآن فقال رجل ٧ ابن جه بانك طوفان است فهذا كفر كذا في المحيط \* ولو قال قرأت القرآن كثيرا فبارفت الجنابة عنا يكفر كذا في الخلاصة \* من قال لغيره ٨ قل هو الله أحد را بوست باز كدي او قال الم نخرج را كريان كرفته او قال لمن يقرأ في عند المريض ٩ بس در دهان مرده منه او قال لغيره ١٠ اي كوتاه ترا زانا اعطينا لك الكون او قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق او ملاح قد جاوباه وقال ككأسا دهاقا او قال فكانت سرا ببطريق المزاج او قال عند الكيل والوزن واذا كالوهم او وزوهم يحسرون بطريق المزاج او قال لغيره ١١ دستار الم نشرح بسنه يعني ابدت العلم اوجع أهل موضع وقال فجمعناهم جعنا او قال وحشرناهم فلم تغادر منهم أحدا او قال لغيره كيف تقرأ والنارعات تزعج عصب العين او رفعها وأراد به الطير او قال لرجل اقرع استمك فان الله تعالى قال كلابيل ران اودعي الى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلي وحدي ان الله تعالى قال ان الصلاة تنهي او قال لغيره تفسيه ييجوز فان التفصيل يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم كفر في هذه الصور كلها واذا قال لغيره ١٢ خانه جنان ياك كرده كه جون والسماء والطارق قيل يكفر وقال الامام أبو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى ان كان القائل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر واذا قال ١٣ فاعاصف فاعاصفه است فهذه مخاطرة عظيمة واذا قال لباقي القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة أيضا واذا قال القرآن أعجمي كفر ولو قال في القرآن كلمة عجمية في كفره فظهر هكذا ذكر أبو القاسم المصنوع رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية \* في خزائن الفقه لو قيل لم لا تقرأ القرآن فقال ١٤ بيزارشدم از قرآن يكفر وفي رسالة صدر الصدور رسالة قاضي القضاة كمال الملة والدين ١٥ اكر مردی سورتي از قرآن ياد دارد و آن سورة بسياری خواند ديكری كويده كه اين سورة را زيون كرفته كافر كردد وفي التغيير رجل نظم القرآن بالفارسية بقتل لانه كافر كذا في التتارخانية \* ومنها ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة لو قال لمريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات يكفر وقول الرجل لأصلي يحتمل أربعة اوجه أحدها لأصلي لأني صليت والثاني لأصلي بأمرك فقد أمرني بها من هو خير منك والثالث لأصلي فسماجة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لأصلي اذ ليس يجب على الصلاة ولم أوامر بها يكفر ولو أطلق وقال لأصلي لا يكفر لاحتمال هذه الوجوه اذا قيل له صل فقال ١٦ قلبان بودك نماز كندو كابر خوشتن دراز كند او قال دیر است كه يكار نسكردم أم او قال كه نواده كه ابن كابر سردار او قال

١ ان قال لي الرسول صلى الله عليه وسلم يا رجل لا أسأجه ولو قال ارد هاء عليه ٢ خيبتن من اولاد التساج ٣ هذا عدم ادب ٤ ما احسن عادة الفلاحين يا كلون الطعام ولا يغسلون أيديهم ٥ ما هذه العادة تقصير الشارب وارتقاء الطلسان تحت الرقبة ٦ اذا قيل لشخص في يوم عاشورا تكمل لأن التكمل في هذا اليوم سنة فقال هذا فعل النساء والمختصين بصير كافرين ٧ يكذب ولو كان نبيا ٨ لا أصدق كلامه ولو كان نبيا ٩ ثقب الطبع ولو كان نبيا ١٠ هو ثقب ولو كان برسلا او ملكا مقربا ١١ ان كان محمد المصطفى يقول لي لا تضربه لا أتركه او قال ان كان يأتي صوت من السماء بان لا تضربه أضربه أيضا ١٢ كل يوم يقرأ وحلا ١٣ بجمرة الصبي العربي ١٤ النبي وقت يصير فيه نبيا ووقت لا يصير



خردمند در کاری نباید که ببرد او قال مردمان از بهر ما میکنند او قال غار میکنم چیزی بر سر نمی آید  
 او قال تو غار کردی چه بر سر آوردی او قال غار کردی ما در وید من مردمانه او قال غار کردی ونا کرده  
 یکی است او قال چندان غار کردم که مراد بگرفت او قال غار چیزی نیست که اگر غار کند شود فهذا  
 کله کفر کذا فی خزانه المقتین ٢٠ اگر یکی را گویند یا غار کنیم برای آن حاجت پس او گوید من بسیار  
 غار کردم هیچ حاجت من روا نشد و آن بوجه استخفاف و طنز گوید کافر کردی کذا فی التناخانیة ٢١ و لو قال  
 فاسق للمصلین ٢٢ باید مسلمانی به بنید و بشیر الی مجلس الفسق بکفر اذا قال ٢٣ خوش کاریست بی غازی  
 فهو کفر و کذا اذا قال رجل صل حتی تجد حلالة الطاعة او قال بالفارسیة ٢٤ غماز کن تا حلالت غماز کردن  
 بیانی فقال له ذلك الرجل ٢٥ تو ممکن تا حلالت بی غازی به بینی بکفر و اذا قيل لعبد صل فقال لا أصلي  
 فان الثواب يكون للمولى بکفر و اذا قيل لرجل صل فقال ان الله نقص من مالي فانا انقص من حقته فهو کفر  
 رجل یصلی فی رمضان لا غیر و یقول ٢٦ این خود بسیار است او یقول زیاده می آید لان کلی صلاة فی رمضان  
 تساوی سبعین صلاة بکفر اذا صلی الی غیر القبلة متعمدا و وافق ذلك القبلة قال أبو حنیفة رحمه الله تعالى  
 هو کافر و به أخذ الفقه أبو الليث رحمه الله تعالى و کذا اذا صلی بغير طهارة و صلی مع التوب التمس ولو صلی  
 بغير وضوء متعمدا بکفر قال الصدر الشهد رحمه الله تعالى و به تأخذ فی کتاب التحری اذا تحری و وقع تحریه  
 علی جهة فترك تلك الجهة و صلی الی جهة أخرى روى عن أبي حنیفة رحمه الله تعالى أنه قال اخشى علی  
 الکفر لا عراضه عن القبلة و اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فی کفره قال شمس الأئمة الحلواني الاظهر  
 أنه اذا صلی الی غیر القبلة علی وجه الاستهزاء و الاستخفاف بصیر کافر و لو ابتلی انسان بذلك لضرورة بان كان  
 یصلی مع قوم فاحدث واستحیی ان یظهر و کتم ذلك و صلی هكذا او کان یقرب من العدو و قسام و صلی و هو غیر  
 طاهر قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا یصیر کافر الا ان یتعمد و من ابتلی بذلك لضرورة و الحیاة یبغی  
 ان لا یقصد بالقیام قیام الصلاة و لا یقرأ شيئا و اذا حی ظهره لا یقصد الركوع و لا یسبح حتی لا یصیر کافر  
 بالاجماع و اذا صلی علی نوب خمس قال بعضهم لا یصیر کافر و لو اشد یصیر ٢٧ و یجوز ان امرأه و جنب و یحدث  
 او صلی الوقتیة و علیه فائنة و هوذا کرها لا یصیر کافر فی قولهم جميعا کذا فی المحيط ٢٨ قال الصلاة فريضة  
 لكن ركوعها و سجودها لا یكفر لانه بأول وان افتر کفر فريضة الركوع و السجود مطلقا بکفر حتی اذا انکر  
 فريضة السجدة الثانية بکفر أيضا لانه الاجماع و التواتر و لو قال ٢٩ اگر کعبه قبله بودی و بیت المقدس قبله  
 بودی من غماز بکعبه کردی و به بیت المقدس نکردی و فی جنینس الملتقط و لو قال ٣٠ اگر فلان قبله کردی و روی  
 سوی او نکم او قال اگر فلان ناحیه کعبه کردی و روی سوی او نکم و فی التخییر رجل قال ٣١ قبله دو است یعنی  
 الکعبة و بیت المقدس کفر کذا فی البنایع ٣٢ قال ابراهيم بن يوسف لو صلی ریا فلا أجر له و علیه الوزر  
 و قال بعضهم بکفر و قال بعضهم لا أجر له و لا وزر و هو کان لم یصل و فی مصباح الدین سئل أبو حفص  
 الکبیر عن رجل أتى المشركين و قدر له صلاة و صلاتین فان كان تعظيما لهم کفر و لیس علیه قضاء الصلاة  
 وان أتى ذلك بفسق لم یكفر و قضی ماترک و فی التبیة سئل عن أسلم و هو فی دار نام بعد شهر سئل عن الصلوات  
 الخمس فقال لا أعلم أنها فرضت علی قال کفر الا ان یكون فی حدیث ما أسلم کذا فی التناخانیة ٣٣ و رجل  
 قال للمؤذن حين اذن کذبت بصیر کافرا کذا فی فتاوی قاضی خان ٣٤ فی التخییر مؤذن اذن فقال رجل  
 ٣٥ این بانک غوغا است بکفر ان قال علی وجه الانکار و فی الفصول و لو سمع الاذان فقال هذا صوت الجرس  
 بکفر کذا فی التناخانیة اذا قيل لرجل اذا نزل کاه فقال لا اؤدی بکفر قبل مطلقا و قبل فی الاموال الباطنة  
 لا بکفر و فی الاموال الظاهرة بکفر و یبغی ان یكون فصل الزکاة علی الاقوال التي مرت فی الصلاة کذا  
 فی الفصول العمادية ٣٦ و لو قال لیست صوم رمضان لم یکن فرضا فاختلف المشايخ فی کفره و الصواب ما  
 نقل عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هذا علی نیت ان نوى أنه قال ذلك من أجل  
 أن لا یمكنه أداء حققة لا بکفر و لو قال عندی شیء من رمضان ٣٧ آمد آن ماه کران قال جلاء الضیف الثقیل  
 بکفر اذا قال عند دخول رجب ٣٨ بقیامها اندر افتادیم ان قال ذلك متها و نایا باله و هو المفضلة بکفر و ان  
 أو اذ به التعب لنفسه لا بکفر و یبغی ان یكون الجواب فی المسألة الاولى علی هذا الوجه ٣٩ رجل قال ٤٠ روزه

لا یلین بالعاقل ان یتکون فی عمل  
 لا یمكنه اتعانه او قال الناس  
 یصلون لا یصلنا او قال اصلي  
 و ما تحصل نتیجة او قال أنت  
 صلیت فاما الذي نتیجت او قال اصلي  
 لمن ای و ای ماما او قال الصلاة  
 و عدم الصلاة سواء او قال صلیت  
 حتی مل قلی او قال لیست الصلاة  
 شيئا اذا تركت تعفن  
 ٢ اذا قيل لرجل تعال فصل من  
 أجل تلك الحاجة فقال لهم  
 أنا صلیت كثيرا فلم تنظم لی حاجة  
 أبدا و قال هذا علی وجه الطفر  
 و الاستخفاف بصیر کافر  
 ٣ تعالوا و انظروا الاسلامیة  
 ٤ عدم الصلاة شغل طیب  
 ٥ عین ما قبلها  
 ٦ لاتصل أنت حتی تجد حلالة  
 عدم الصلاة  
 ٧ هذا کثیر او یقول هذا زیادة  
 ٨ ان لم تکن الکعبة قبله و کان  
 بیت المقدس هو القبلة کنت  
 اصلي علی الکعبة و لا أصلي علی  
 بیت المقدس  
 ٩ ان کان فلان یصیر قبله لا أوجه  
 وجهی غوغا او قال ان کان فلان  
 بصیر ناحیه الکعبة لا أوجه  
 وجهی غوغا  
 ١٠ القبلة اثنا  
 ١١ هذا صوت غوغا  
 ١٢ جاء ذلك الشهر الثقیل  
 ١٣ و تعالی العقوبات  
 ١٤ صیام شهر رمضان یجیم  
 سیر یما

کم من هذا الصیام الذي ملئت منه ٣ اذا قال لاتصل فی الصلاة و الحلال لا یصل فی او اصلی لای تنی حیث لم یکن لی امرأة و لا ولدا و قال  
 و ضعت الصلاة علی الرف ٤ رؤیته عندی مثل رؤیة الخنزیر ٥ العلوم التي یعلومها ٢٥٥ هی حکایات او قال ذلك الشيء الذي  
 یقولونه هوا او قال زور و او قال

ماه رمضان زور دیگر اید فقد قيل انه یتکفر و قال الحاکم عبد الرحمن لا یتکفر و لو قال ٢ چند ازین روزه که  
 مراد بگرفت فهذا کفر و لو قال هذه الطاعات جعلها الله عذابا علینا ان تأول ذلك لا یتکفر و کذا و لو قال  
 لو لم یقرض الله هذه الطاعات کان خیرنا لا یتکفر ان تأول ذلك کذا فی المحيط ٣ اگر گوید مراد غماز  
 غمی سازد یا حلال غمی سازد یا غماز از بهر چه کتم که زن ندارم و بچه ندارم یا گوید غماز را بر طاق نهادم بکفر  
 فی جمیع هذه الصور کذا فی خزانه المقتین ٤ و منها ما یعلق بالعلم و العلماء فی النصاب من أبغض عالما من غیر  
 سبب ظاهر خیف علیه الکفر و اذا قال رجل مصلح ٥ دیداروی نزد من چنان است که دیدار خود بخاف  
 علیه الکفر کذا فی الخلاصة ٦ و یخاف علیه الکفر اذا شتم عالما و فقها من غیر سبب و بکفر یقوله لعالم  
 ذکر الحمار فی است علیک برید علم الدین کذا فی البحر الرائق ٧ جاهل قال ٨ آنها که علم می آموزند داستانها است  
 که می آموزند او قال با دانست آنچه میگویند او قال زور است او قال من علم حیل را میگویم هذا کله کفر  
 کذا فی المحيط ٩ رجل یجلس علی مکان مرتفع و یسألون منه مسائل بطریق الاستهزاء ثم یضربونه  
 بالوسائد و هم یضربون بکفرون جمیعاً و کذا و لو لم یجلس علی المكان المرتفع ١٠ رجل رجع عن مجلس العلم  
 فقال له رجل اخر ١١ از کشت آمدی بکفر و کذا و لو قال ١٢ مرابطی علم چکار او قال من یقدر علی  
 اداء ما یقولون بکفر کذا فی الخلاصة ١٣ اگر گوید علم و ادراک که و در کتب تو ان کردیا گوید علم راجه  
 کتم مراسیم باید بچیب اندر بکفر هکذا فی العنایة ١٤ و لو قال ١٥ مرا چندان مشغولی زن و فرزند هست که  
 بمجلس علم نمی روم فهذا مخاطرة عظيمة ان أراد به التهاون بالعلم و فی مجموع النوازل و اذا قال لعالم ١٦ شوم  
 را بکاسه اندر فککن بکفر و اذا کان الفقیه یدکر شیئا من العلم او یروی حدیثا صحیحا فقال اخر ١٧ این هیچ  
 نیست دردمه او قال این سخن بچه کاو آید درم باید که امر و زحمت مردم راست علم را بکار آید فهذا  
 کفر اذا قال ١٨ فساد کردن به از دانشمندی کردن فهذا کفر ١٩ امرأه قالت ٢٠ اعنت بر شوی دانشمندیاد  
 بکفر ٢١ رجل قال ٢٢ فعل دانشمندان همانست و فعل کافران همان بکفر قبل هذا اذا ارید به جمیع  
 الافعال فیکون تسوية بین الحق و الباطل و اذا خاصم فقیها فی حادثة و بین الفقیه له وجه شرعی فقال ذلك  
 الخاصم ٢٣ این دانشمندی ممکن که پیش زود بخاف علیه الکفر اذا قال لفقیه ٢٤ ای دانشمند او قال  
 ای علویان لا یتکفر ان لم یکن قصد الاستخفاف بالدين حکي ان فقیها وضع کتابی دکان رجل و ذهب ثم مر علی  
 ذلك الدکان فقال له صاحب الدکان ٢٥ دستره فراموش کردی فقال الفقیه مر اید کان تو کتاب است دستره فی  
 فقال صاحب الدکان درود کر به دستره چوبی برد و شما بکتاب حلق مردمان فشیکی الفقیه فی ذلك  
 الی الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل فامر بقتل ذلك الرجل کذا فی المحيط ٢٦ سئل عبد الکرم  
 و ابو علی السغدی عن کان یغیظ امرأته و یدعوها الی طاعة الله و نهها عن معصيته فقالت ٢٧ من  
 خدای چه دام و علم چه دام خویشتن را بدوزخ نهادم أم فقالا کفرت کذا فی الفصول العمادية ٢٨ رجل  
 قبل له طلاب العلم عشون علی أخصه الملائكة فقال ٢٩ این باری دروغ است بکفر ٣٠ رجل قال ٣١  
 قیاس أبي حنیفة رحمه الله تعالى حتی نیست بکفر کذا فی التناخانیة ٣٢ رجل قال قصعة من نريد خیر من العلم  
 کفر و لو قال خیر من الله لا بکفر کذا فی الفصول العمادية ٣٣ رجل قال لخصمه اذهب معی الی الشرع او قال  
 بالفارسیة ٣٤ بامن شرع روو قال خصمه ٣٥ سادہ سار تا بروم بی جبر نروم بکفر لانه عائد الشرع  
 و لو قال ٣٦ بامن بقاضی روو بانی المسألة بجالها لا بکفر و لو قال ٣٧ بامن شریعت و این جلهما شود ندارد  
 او قال پیش زود او قال مراد بوس هست شریعت بکفر فهذا کله کفر و لو قال ٣٨ آن وقت که سمی سندی  
 شریعت و قاضی کجا بود بکفر أيضا و من المتأخرین من قال ان عنی به قاضی البلدة لا بکفر و اذا قال الرجل  
 لغيره حکم الشرع فی هذه الحادثة کذا فقال ذلك الغير ٣٩ من رسم کاو میکنم به شرع بکفر عند بعض  
 المشايخ رحمه الله تعالى و فی مجموع النوازل قال رجل لامرأته ما تقولین ایس حکم الشرع فقبحت جنا  
 عا لافقالت ٤٠ اینک شرع را فقد کفرت و بانست من زوجها کذا فی المحيط ٤١ رجل عرض علیه خصمه قوی  
 الأئمة فردها و قال ٤٢ چه بار نامه قوی آورده قيل بکفر لانه رد حکم الشرع و کذا و لو لم یقل شيئا لکن الی  
 القوی علی الارض و قال ٤٣ این چه شرع است کفر ٤٤ رجل استفتی عالما فی طلاق امرأته فافتاه بالوقوف

أما منكر لعلم الحيلة  
 ٦ جنت من الكنيسة  
 ٧ أي شغل في مجلس العلم  
 ٨ لو قال لا يمكن وضع العلم في الأناة  
 ٩ ولا في الكيس او قال ما صنع بالعلم  
 الا لازم لي دراهم في جبي  
 ٩ عندی من مشغولية المرأة و الولد  
 ما یجتنی من الذهاب الی مجلس العلم  
 ١٠ اذهب و اطرح علمك فی اناة  
 ١١ ليس هذا موجودا فی  
 القرية او قال یتفع لای شیء هذا  
 الكلام اللازم الدراهم التي هي  
 اليوم خشفة الناس و العلم یتفع من  
 ١٢ القصاد أحسن من العالمية  
 ١٣ علی الزوج العالم اللعنة  
 ١٤ فعل العلماء مثل فعل الكفار  
 ١٥ لاتفعل هذه العالمية فانها  
 لاتتفع ١٦ یا عولم او قال یا علوی  
 ١٧ نسبت النجل فقال الفقیه  
 لی فی دکانک کتاب لا تمیل فقال  
 صاحب الدکان الحصاد یقطع  
 الحشیش بالمخيل و أنتم تنقطعون  
 خلق الناس بالکتاب  
 ١٨ من این أعرف الله و من این  
 أعرف العلم و ضعت نفسي فی النار  
 ١٩ هذا کذب  
 ٢٠ قیاس أبي حنیفة رحمه الله  
 تعالی ليس بحق  
 ٢١ اذهب معی الی الشرع  
 ٢٢ هات لی رسول الشرع  
 لاذهب لاذهب بلا جبر  
 ٢٣ اذهب معی للقاضی  
 ٢٤ لاتتفع الشریعة و لا هذه  
 الجبل معی او قال لاتم او قال  
 ما صنع بالشریعة انا عندی  
 دوس  
 ٢٥ این کانت الشریعة و القاضی  
 لما أخذت الدراهم  
 ٢٦ أنا أقول بالرسم لا بالشرع  
 ٢٧ هات لی الشرع ٢٨ ما هذا القرمان القوی التي أتيت بها ٢٩ ما هذا الشرع







الى هذا الصليب فليق عليه وعلى ثلاثة اوجه \* اما ان قال لم يختر بيالى شي وقد صليت الى الصليب مكرها وفي هذا الوجه لا يكفر لاقى القضاء ولا فيما بين يديه \* واما ان قال خطر بيالى ان أصلي لله ولم أصلي للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا لاقى القضاء ولا فيما بين يديه واما ان قال خطر بيالى ان أصلي لله فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بين يديه كذا في المحيط \* ولوقيل لمسلم اسجد لله ملك والاعتناء لا افضل ان لا يسجد كذا في الفصول العمادية \* اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمد الكفركه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندى كذا في البحر الرائق \* ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يبعد بالجهل كذا في الخلاصة \* الهازل أو المستهزئ اذا تكلم بكفر استحقاقا واستهزاء ومن احيا يكون كفرا عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك \* الخاطي اذا أجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان كان يريد ان يتكلم باليس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفر عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان \* يكفر بوضع قلنسوة الجوس على رأسه على الصحيح الاضطرورة دفع الحز والبرد وبشد الزنار في وسطه الا اذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطلبة المسلمين وبقوله الجوس خبير بما فيه يعني فعله وبقوله النصرانية خبير من الجوسية لا بقوله الجوسية شر من النصرانية وبقوله النصرانية خبير من اليهودية وبقوله لمعامله الكفر خير مما أنت تفعل عند بعضهم مطلقا وقيل في ذلك اليوم \* وبشرائه يوم التبرؤ شيئا لم يكن يشتره قبل ذلك تعظيما للتبرؤ لا لاكل والشرب وبأهائه ذلك اليوم للمشركين ولو بيضة تعظيما لذلك لا لاجابة دعوة مجوسى خلق رأس ولده \* وبخصين أمر الكفار انفاقا حتى قالوا لوقال ترك الكلام عند أكل الطعام حسن من الجوس وترك المضاجعة حالة الحيض منهم حسن فهو كفر كذا في البحر الرائق \* رجل ذبح لوجه انسان في وقت الصلاة واتخذ الجوزان وما أشبه ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هو كفر والمذبح مائة لا يؤكل قال الشيخ الامام اسماعيل الزاهد اذا ذبح البقر والابل في الجوزات لقدوم الحاج والفرقة قال جماعة من العلماء يكون كفرا كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأة بنتت على وسطها حبلا وقالت هذا زنا تركت كذا في الخلاصة \* رجل قال لغيره بالنصارسية ٢ كبري به ازين كاركه توميكني قالوا ان أراد تقبيح ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال ٣ كافرى كردن به از خانات كردن أكر العلماء على أنه يكفر كذا في المحيط \* وبه أتى أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة \* رجل ضرب امرأة فقالت المرأة لست بمسلم فقال الرجل هي أئني لست بمسلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافرا بذلك وقد حكى عن بعض أصحابنا أن رجلا لو قيل له ألتست بمسلم فقال لا يكون ذلك كفرا كذا في فتاوى قاضي خان \* قالت امرأة لزوجها ليس لك حبة ولادين الاسلام ترضى بخلو في مع الاجاب فقال الزوج ليس لي حبة ولادين الاسلام فتدقيل انه يكفر \* رجل قال لامرأته يا كفرة يا يهودية يا مجوسية فقالت ٤ هجينيم اوقالت هجينيم طلاق ده مرا اوقالت اكر هجينيم نبي ياتو تباشي اوقالت هجينيم نبي ياتو هجبت نداری اوقالت تو مرا نداری كفت ولو قال ٥ اكر من جينيم مرا مدار لا يكفر وقد قيل يكفر أيضا والاول أصح وبه كان يفتي القاضي الامام جمال الدين رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا قالت المرأة لزوجها يا كافر يا يهودى يا مجوسى فقال الزوج ٦ هجينيم ازين بيرون آي اوقال اكر هجينيم نبي ترانداری فقد كفر ولو قال ٧ اكر جينيم بامن مباشر فهو على الاختلاف والصحيح أنه لا يكفر ولو قال ٨ يكرامه جينيم بامن مباشر فالظاهر أنه يكفر وقد قيل بخلافه أيضا ولو قال لاجنبي يا كافر يا يهودى فقال ٩ هجينيم بامن هجبت مدار او قال اكر هجينيم نبي ياتو هجبت نداری الى آخر ما ذكرنا من الالفاظ فهو على ما قلنا بين الزوجين كذا في المحيط \* رجل أراد ان يفعل فعلا فقالت له امرأته ١٠ اكر ان كاركنى كافر تباشي ففعل ذلك الفعل ولم يلتفت اليها لا يكفر ولو قال لامرأته يا كفرة فقالت المرأة لابل أنت اوقالت لزوجها يا كافر فقال الزوج بل أنت لم يقع بينكما فرقة هكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في فتاواه \* قالت لزوجها ١١ جون مغ بخت آكنده شده فقال الزوج پس چندين كاه بامع

١ الجوسية أحسن من هذا الأمر الذي تفعله  
٢ الكفر أحسن من الخيانة  
٣ أنا هكذا اوقالت أنا هكذا  
٤ أعطى الطلاق اوقالت ان لم أكن هكذا ما كنت بقت معك اوقالت ان لم أكن هكذا ما كنت صاحبك اوقالت لا تمسكني  
٥ ان كنت هكذا فلا تمسكني  
٦ أنا هكذا أخرجى من عندى اوقالت ان لم أكن هكذا ما كنت أمسكتك  
٧ ان كنت هكذا فلا تكونى معى  
٨ افرضى أنى هكذا لا تكونى معى  
٩ أنا هكذا فلا تصاحبى اوقالت ان لم أكن هكذا ما كنت أصاحبك  
١٠ ان فعلت هذا الامر فانت كافر  
١١ غلافك صار ملاما مثل الجوس فقال الزوج فحينئذ مكثت مدة طويلة مع الجوسى

بأشدة اوقال بامع جرابا شيد فهدا من الزوج كفر ولو قال الزوج لهذا ٢ يا مغرايح فقالت پس چندين كاه مغرايح رادشته اوقالت مغرايح راجراداشته هذا كفر منها ولو قال لمسلم أجنبي يا كافر أو لاجنبي يا كفرة ولم يقل الخاطب شيئا اوقال لامرأته يا كفرة ولم تقل المرأة شيئا اوقالت المرأة لزوجها يا كافر ولم يقل الزوج شيئا كان الفقيه أبو بكر الأشعث البجلي يقول يكفر هذا القائل وقال غيره من مشايخ بلجهم الله تعالى لا يكفر والمختار للفتوى في جنس هذه المسائل أن القائل بعثل هذه المقالات ان كان أراد الشتم ولا يعتقد كافر الا يكفر وان كان يعتقد كافر الخاطب به هذا بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر كذا في الذخيرة \* امرأة قالت لولدها ٣ أى مغ بجه او اى كافر بجه او اى جهود بجه قال أكر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا ولو قال الرجل هذه الالفاظ لولده اختلوا فيه أيضا والاصح أنه لا يكفر ان لم يرد بها كفر نفسه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لدايته ٤ اى كافر خداوند لا يكفر بالاتفاق واذا قال لغيره يا كافر يا يهودى يا مجوسى فقال ليسك يكفر وكذلك اذا قال ٥ آرى هجينيم كبر يكفر ولو قال ٦ توى خودا ولم يقل شيئا وسكت لا يكفر اذا قال لغيره ٧ ييم بود كه كافر شدى اوقال خشيت ان كافر لا يكفر ولو قال ٨ چندان برنجانيدي كه كافر خواستم شدن يكفر \* رجل قال ٩ ابن روزگار مسلمانى ورزیدن نيست روزگار كافر است قبل يكفر قال صاحب المحيط وانه ليس بصواب عندى وفي واقعات الشافعى مسلم ومجوسى في موضع فدا عرجل المجوسى فقال يا مجوسى فأجابه المسلم قال ان كانا في عمل واحد ذلك الداعى قوتهم المسلم أنه يدعو لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر \* مسلم قال أنا لمديكفر ولو قال ما علمت أنه كافر لا يبعد بهذا \* رجل تكلم بكلمة زعم القوم أنها كفر وليست بكفر على الحقيقة فقبل له كفت وطاعة امرأتك فقال ١٠ كافر شده كبروزن طلاق شده كبر يكفر وتبين منه امرأته كذا في الفصول العمادية \* وفي البقرة سألت والدى عن رجل قال أنا فرعون أو بلقيس فحينئذ يكفر كذا في التواريخ \* رجل وعظ فاسقا وندبه الى التوبة فقال له ١١ ازين اين همه كلامه بامرهم يكفر \* قالت امرأة لزوجها ١٢ كافر بودن به ترا يابودن تكفر \* اذا قال ١٣ هر چه مسلمانى کرده ام همه بكافران دادم اكر فلان كاركتم وفلان كاركرد لا يكفر ولا يلزمه كفارة العين \* امرأة قالت ١٤ كافر ام اكر جينيم كاركتم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تركت وتبين من زوجها المسلم اوقال القاضي الامام علي السغدنى هذا تعليق وعين وليس بكفر \* ولو قالت لزوجها ان جفوتنى بعد هذا اوقالت ان لم تسترني كذا الكفرت كفت في الحال كذا في الفصول العمادية \* رجل قال كنت مجوسيا الا أني أسلمت على سيدى التثليل ولم يعتقد ذلك حكم بكفره قاله شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى \* اذا سجد لافسان سجدة تحية لا يكفر كذا في السراجية \* وفي الخزانة لوقال لمسلم ١٥ خدای عزوجل مسلمانى از تو بستاند وقال الآخر أمين يكفران جعما \* رجل آدى رجلا فقال ١٦ من مسلمان مرا امر نجبان فقال المؤذى خواهي مسلمان باش خواهي كافر يكفر وكذا لو قال ١٧ اكر كافر باشي مرا چه زيان يلزمه الكفر كذا في التواريخ \* كافر أسلم واعطاه الناس اشياء فقال لمسلم ١٨ كاشكي وى كافر بودى تا مسلمان شدى ومردمان اورا چيزى دادى اوعتني ذلك بقلبه فانه يكفر هكذا حكى عن بعض المشايخ \* رجل فتى ان لم يحترم الله الخمر لا يكفر ولو فتى ان لم يحترم الله الظلم والزنى وقتل النفس بغير الحق فقد كفر لان هذه الاشياء لم تكن حلالا في وقت ما فتى الفصل الاقل فتى ما ليس بمسحيل وفي القسيل الثاني فتى ما هو مسحيل وعلى هذا الوتقى ان لم تكن المناكحة بين الاخ والاخت حراما لا يكفر لانه فتى ما ليس بمسحيل فانه كان حلالا في الانبياء والحاصل ان ما كان حلالا في زمان ثم صار حراما فتى ان لم يكن حراما لم يكفر \* مسلم رأى نصرانية سبيمة فتى أن يكون هو نصرانيا حتى يتزوجها يكفر كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ١٩ مرا بچي يارى ده فقال ذلك الغير بچي هر كس يارى دهد من ترا بچي يارى ده يكفر كذا في الفصول العمادية \* رجل قال لمن سارعه أفعل كل يوم عشرة أمثالك من الطين أو لم يقل من الطين فان عني به من حيث الخلقة يكفر وان عني به ضعفه لا يكفر \* وقعت في زمان ثامن هذا الجنس واقعة ان رستاقيا قال قد خلقت هذه الشجرة فاتفق أجوبة المفتين أنه لا يكفر لانه يراد بالخلق في هذا

اوقال لم مكثت مع المجوسى  
٢ يا مجوسية فقالت حينئذ قد أمسكت المجوسية هذه المدة الطويلة اوقالت لم أمسكت المجوسية  
٣ يا ابن المجوسى او يا ابن الكافر او يا ابن اليهودى  
٤ يا دابة الكافر  
٥ نعم افرض هكذا  
٦ بل انت  
٧ خشيت ان اكفر  
٨ آذيتنى كثيرا حتى اردت أن اكون كافرا  
٩ هذا الزمن ليس زمن الاشتغال بالاسلام بل زمن الكافرية  
١٠ أفرض أنى صرت كافرا وأن امرأتى طلقت  
١١ بعد هذا كله اضع على رأسى قلنسوة الجوس  
١٢ الكفر أحسن من معاشرتك  
١٣ كل ما فعلته من أمور الاسلام أعطيتك كله لك كفار ان فعلت ذلك الامر وفعله  
١٤ أنا كفرة ان فعلت كذا  
١٥ الله تعالى يسلب منك الايمان  
١٦ أنا مسلم لا تؤذى فقال المؤذى كن - لما ان أردت او كافرا  
١٧ لو صرت كافرا فما الضرر على  
١٨ ياليت كان كافرا حتى يسلم فتعطي الناس اشياء  
١٩ ساعدني بچي فقال ذلك الغير كل انسان يعاون مع الحق أنا أساعدك بدون حق



المقام عادة الغرس حتى لو غرس حبة الخلق بكفر • قال رجل ۱. رهي واركار كنيم وآزاد وار بخوريم فقد قبل  
 هذا خطا من الكلام وهو كلام من يرى الزرق من كسبه اذا قال ۲. تافلان برجاست اوقال تافرا اين بازوي  
 زرین برجاست مراروزي كم نياید قال بعض مشايخنا بكفر وقال بعضهم بخشي عليه الكفر قال ۳. درويشي  
 بد بخشي است فهو خطا عظيم قال لاخر ۴. يك مجده خدا را كن ويك مجده مرا فقبل لا يكفر هذا القائل  
 سئل أبو بكر القاضي عن كان يلعب بالك طرخ فقال له امرأته لا تلعب بالطرخ فاني سمعت العلماء قالوا من  
 يعمل بالطرخ فهو من أعداء الله فقال الزوج بالقارسة ۵. أي دون كه من دشمن خدایم نشكیم ونيارام  
 فقال للسائل هذا أمر صعب على قول علمائنا يعني ان تبين امرأته ثم يجدد النكاح وقال غيره لا يكفر سئل  
 عبد الكريم عن رجل يذبح قوم فقال الرجل ۶. من ازدمغ ستمكاره ترم اوقال من ازدمغ بترم قال  
 لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار • سئل عن رجل قيل له ۷. يا كيدرم بدمه نابعمارت مسجد صرف كن يا  
 مسجد حاضر شو نماز فقال من نه مسجد آيم ونه درهم درهم من ابامسجد بدمه كاروهو مصر على ذلك قال لا يكفر  
 ولكن يعزركذا في المحيط • بكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطر متعبا علم الغيب  
 كذا في البحر الرائق • اذا قال نجوى ۸. زنت بجه نهاده است ويعتقد ما قال كفر كذا في الفصول  
 العمادية • لو صاحبت الهامة فقال يموت المريض اوقال ۹. باركران خواهد شدن اوصاح العقيق فرجع  
 من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة • سئل الامام الفضلي عن قال لا خريا احر فقال ذلك  
 الرجل خلقني الله من مويق التفاح وخلقك من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال نعم • وسئل عن  
 رجل قال قولنا من باعته فقال له رجل ايش تصنع قدر ملك الكفر قال ايش اصنع اذ لم ينف الكفر هل يكفر  
 قال نعم • سئل عن يقرأ الراي مقام الصادق قرأ أصحاب الجنة مقام أصحاب النار قال لا يجوز امامته  
 ولو نعم بكفر • في الجامع الاصغر قال علي الرازي - اخاف على من يقول بحياتي وحياتك وما أشبه  
 ذلك الكفر واذا قال الزرق من الله ولكن ۱۰. ازبنده جنبش خواهد فقد قبل هذا شرك • رجل قال  
 أباري من الثواب والعقاب فقد قبل انه بكفر • وفي النوازل لوقال ۱۱. هرچه فلان كويد بكنم  
 واكرهه كفر كويد بكفر • رجل قال بالفارسية ۱۲. از مسلماني بيزارم اوقال ذلك بالعربية فقد قبل  
 انه بكفر • حكى ان في زمن المأمون الخليفة سئل فقيه عن قتل حائكا بجه واجب شود فقال  
 تغاريت واجب شود فامر المأمون بضرب الفقيه حتى مات وقال هذا استهزاء بحكم الشرع والاستهزاء  
 بالحكام الشرع كفر كذا في المحيط • ۱۳. اگر درويشي را كويد مدبر و سياه كليم شده است فهذا كفر  
 هكذا في النهاية • من قال لسلطان زمانا عادل يكفر بالله كذا قال الامام علم الهدى أبو منصور المازني  
 رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر ولو قال لواحد من الجبابرة اى خدای يكفر ولو قال ۱۴. اى بار خدای  
 أكثر المشايخ على أنه لا يكفر وهو المختار كذا في الخلاصة • في اصول الصغار سئل عن الخطباء الذين  
 يخطبون على المنابر يوم الجمعة ما قالوا في ألقاب السلاطين العادل الاعظم شهنشا الاعظم مالك رقاب الام  
 سلطان أرض الله مالك بلاد الله معين خليفة الله هل يجوز على الاطلاق والتحقيق أم لا قال لا لان بعض  
 ألقابه كقوله بعضه معصية وكذب وأما شهنشا فمن خصائص اسماء الله بدون وصف الاعظم ولا يجوز  
 وصف العباد بذلك وأما مالك رقاب الام فهو كذب محض وأما سلطان أرض الله وأخواتها على الاطلاق  
 فهو كذب محض كذا في التنارخانية • قال الامام أبو منصور رحمه الله تعالى اذا قبل أحد دين يدي  
 أحد الارض أو انحنى له أو طأ طأ رأسه لا يكفر لانه يريد تعظيما لعبادته وقال غيره من مشايخنا رحمه الله تعالى  
 اذا سجدوا وحده لولا الجبارة فهو كبيرة من الكبار وهل يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا وقال أكثرهم هذا  
 على وجوه • ان أراد به العباد يكفر وان أراد به التهمة لم يكفر ويحرم عليه ذلك وان لم تكن له ارادة كفر عند  
 أكثر أهل العلم وأما قبيل الارض فهو قريب من السجود الا أنه أخف من وضع الخد والجنتين على الارض  
 كذا في الظهيرية • يكفر باعتقاد أن الخراج ملك السلطان كذا في البحر الرائق • وفي رسالة الصدر  
 المرحوم ۱۶. اگر یکی بجای کسی بنی کند و او كويد من اين بنی از نو دانم نه از حكم خدای كافر كرد و في  
 رسالته ايضا ۱۷. در مجموع نوازل آورده است اگر یکی بوقت خلوت یعنی بوقت پوشیدن شه وبوقت تنه

۱. نشغل مثل العبد ونأكل  
 كالاحرار  
 ۲. مادام فلان مستترا اوقال ما  
 دام هذا الذراع الذهبي مستترا الى  
 لا ينقص رزقي  
 ۳. الفقر سوء بخت  
 ۴. أجمد لله سجدة ولي سجدة  
 ۵. يادنيته أناعدو الله لا أصبر  
 ولا ارتاح  
 ۶. أناظلم من عشرة من الجحوس  
 اوقال أنا اقبح من عشرة من الجحوس  
 ۷. امان اعطى درهما لنصفه في  
 عمارة المسجد واما ان تحضر المسجد  
 للصلاة فقال أنا لا آتي المسجد  
 ولا اعطى درهما أي شغلني  
 بالمسجد  
 ۸. امرأتك وضعت  
 ۹. سيقع جل تقيل  
 ۱۰. يحتاج الى الحركة من العبد  
 ۱۱. كل ما قاله فلان أفعله ولو قال  
 كفرا  
 ۱۲. ملئت من الاسلام  
 ۱۳. اذا قال لفقيه صار مدبر او عديم  
 الجنت  
 ۱۴. يا الله  
 ۱۵. يارب  
 ۱۶. اذا فعل رجل شيئا في حق  
 اخر فقال أنا أعلم أن هذه السيئة  
 منك وليست من حكم الله بصير  
 كافرا  
 ۱۷. أورد في مجموع النوازل قال  
 اذا ذبح رجل قربانا عند خلوة  
 السلطان او في وقت التهنئة

از برای پوشیدن تشریف و رضا و قربانی کند كافر شود و این قربانی مردار باشد و خوردن آن روان بود و آنكه  
 در زمان ماضی شاع شده است و بیشتر از عوزات مسلمانان بدان مبتلاند است كه بوقت آنكه ابله كودكان را  
 بیرون می آید كه آرا جلدی میكوی بندنام آن ابله صورتی کرده اند و آرا می برستند و شفاي كودكان از  
 او میخوهند و اعتقاد میكنند آن سنگ مر این كودكان را شفا میدهد این عورات بدین فعل و بدین اعتقاد  
 كافر میشوند و شوهران ایشان كه بدین فعل رضامند اند نیز كافر گردند و دیگر ازین جنس آنست كه بر سر آب  
 میروند و آن آب را می برستند و بنی كه دارند كوسیند بر سر آب میكنند این برستند كان آب و ذبح كنند كان  
 كوسیند كافر میشوند و كوسیند مر دار كرد خوردن روان بود و همچنین كه در خانه صورت میكنند چنانچه  
 معهود برستند كبریا است آرا می برستند و بوقت زادن كودك بشكرف نقش میكنند و روغن میبرزند  
 و آرا می برنمی كه آرا میهای میخوانند برستند و مانند این هر چه میكنند بدان كافر میشوند و از شوهران خود  
 میبایست میشوند • اگر كويد درین روز كار ناخبات تكلم و دروغ نگویم روز نمیکند و دیا كويد  
 تادر خريد و فروخت دروغ نگوئی نانی نیایی كه بخوری و یا یکی را كويد جراحات میكنی و یا جراح دروغ  
 میگوئی كويد ازینها چاره نیست بدین همه لفظها كافر شود • اگر مردي را كويد دروغ مگو پس او كويد  
 این سخن راست تراحت از كلمه لا اله الا الله محمد رسول الله كافر شود اگر کسی بختم شود دیکری كويد  
 كافری به ازین كار كافر گردد و اگر مردي سخن كويد كه آن منی بود و دیگر كويد چه میگوئی بر تو كفر لازم  
 میگردد او كويد چه كنی او مررا كفر لازم آید كافر شود كذا في التنارخانية • من خطر بقلبه ما یوجب  
 الكفر ان تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان و اذا عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال  
 كذا في الخلاصة • رجل كفر بلسانه طائعا و قلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا  
 كذا في فتاوى قاضي خان • ما كان في كونه كفرا اختلافا فان قاله يوم يجدد النكاح والتوبة  
 والرجوع عن ذلك بطريق الاحتياط وما كان خطا من الانقضاء ولا يوجب الكفر فقائه مؤمن على حاله  
 ولا يؤمر بتجديد النكاح والرجوع عن ذلك كذا في المحيط • اذا كان في المسألة وجوه توجب الكفر ووجه  
 واحد يمنع فعلى المقتضى ان يحيل الى ذلك الوجه كذا في الخلاصة • في البرازية الا اذا صرح بارادة توجب  
 الكفر فلا يقع التأويل حينئذ كذا في البحر الرائق • ثم ان كانت نية القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم  
 وان كانت نية الوجه الذي يوجب التكفير لا تنفعه فتوى المقتضى ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ويتجدد  
 النكاح بينه وبين امرأته كذا في المحيط • وينبغي للمسلم ان يتعذر ذكر هذا الدعاء صباحا ومساء فانه  
 سبب العصمة عن هذه الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء هذا اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك  
 بك شيئا وأنا أعلم واستغفر لك لما لا أعلم كذا في الخلاصة

• (الباب العاشر في البغاة) •

أهل البقي كل فرقة لهم منعة يغلبون ويحتمون ويقاوتون أهل العدل تأويل ويقولون الحق معنا ويدعون  
 الولاية • فان تغلب قوم من اللصوص على مدينة وأخذوا المال فليسوا بغاة كذا في خزانة المقتنين •  
 اذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلد دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم  
 ودعاهم الى التوبة كذا في الكافي • وهذه الدعوة ليست بواجبة واذ بلغه أنهم يشتركون السلاح  
 ويقيمون للقتال فينبغي أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويجذبوا توبة دفعا للشر بقدر الامكان  
 كذا في الهداية • يحل للامام العدل أن يقتلهم وان لم يسدوا بقتاله وهذا مذمونا واذ ابت أنه يساح  
 قتل الفئة الممتعة وان لم يوجد منهم القتال حقيقة يساح قتل المدبر اليهم • ولو هزمهم امام أهل العدل فلا  
 يحل لهم ان يتبعوا المنهزمين اذ لم يبق لهم فتنة يرجعون اليها أو اذ بقي لهم فتنة يرجعون اليها كان لاهل  
 العدل ان يتبعوا المنهزمين ومن أسر منهم فليس للامام أن يقتله اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله لم يأتحق الى فتنة ممتعة  
 أما اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله يأتحق الى فتنة ممتعة فيقتله كذا في المحيط • وان شاء حبسه كذا في الهداية •  
 ولا يجوز على جرحهم اذ لم يبق لهم فتنة وأما اذا بقيت فيهم عليهم ولا تسيب نساؤهم وذرايعهم ولا يملك عليهم

بصير كافر او يكون هذا القران  
 نجسا ولا يجوز أكله والذي شاع  
 في زماننا وكثير من نساء المسلمين  
 مبتليات بذلك هو انهن في وقت  
 طلوع الجدرى للاطفال يلعن  
 صورة باسم ذلك الجدرى وبعدها  
 ويطلن منها شفاء الاولاد ويعتقدن  
 أن ذلك الجدرى يشفى هذه الاطفال  
 فذلك النساء تصرن كافات بهذا  
 الفعل وبهذا الاعتقاد ويردني  
 أزواجهن بهذا الفعل يصيرون  
 كفارا ومن هذا القبيل أنهم  
 يذهب الى عين ماء ويعبدن ذلك  
 الماء ويذهب على ذلك الماء شاة  
 بالنية التي انهم فيها فهائيك  
 العابدات للماء والذابحات يصرن  
 كافات وتكون الشاة نجسة ولا  
 يحل أكلها ومثل ذلك أنهم  
 يتخذن صورة في البيوت وبعدها  
 مثل عبادة الجحوس وعند وضع  
 المولود يتشبهن بالزنجفر ويقطرن  
 عليها الزيت وبعدها باسم الصنم  
 الذي يقال له بهاني وكما فطن  
 شيأ مثل هذا يصرن كافات وبين  
 به من أزواجهن • لو قال رجل ما  
 دمت لم أخن في هذا الزمان ولم  
 أقل كذا بالأيام في اليوم اوقال ان  
 لم تقل كذا في البيع والشراء  
 لا تخدع خيرا أنا كله اوقال لاخر  
 لاى شئ تخون اولاي شئ تكذب  
 فقال لا بد من هؤلاء يصير كافرا  
 بهذه اللفاظ كلها • اذا قبل رجل  
 لا تكذب فقال هذا اللفظ أصدق  
 من كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله  
 يصير كافرا • اذا قال رجل لا خرفي  
 حال غضبه الكافرية أحسن من هذا  
 الأمر يصير كافرا • اذا نكح رجل  
 بلفظ منتهى عنه فقال آخر لا تنقل  
 فانه يلزمك الكفر فقال هو ما نصنع  
 اذ الرمي الكفر يصير كافرا



أموالهم وما أصاب أهل العدل في عسكر أهل البغي من كراع أو سلاح أو غير ذلك فإنه لا يرد عليهم في الحال ولكن إن كان أهل العدل يحتاجون إلى سلاحهم وكراعهم في قتالهم ينتفعون به فبالسلاح يوضع في موضعه كسائر الأموال والكراع يساع ويحس عنه لأنه يحتاج إلى النفقة ولا ينفق إليه إلا ما من بيت المال لمناقبه من الاحسان على الباغى ولو أنفق كان ديساعا على الباغى فإذا وضعت الحرب أوزارها وزالت منعتهم يرد عليهم وما أئلف أهل البغي من أموالنا ودما مناحلة الحرب فانهم لا يضمنون إذا تابوا وزالت منعتهم وكذلك ما أئلف المرتدون من أموالنا ودما مناحلة الحرب فانهم لا يضمنون إذا أسلموا وما أئلفوا قبل القتال من أموالنا ودما مناشا إذا كان لهم منعة لا يضمنون ولكن ما كان فاعا يرد على أصحابه إذا تابوا وان اعتقدوا ملكها بآبائهم الفاسد وقد اتصل بهذا التأويل منعة وكذلك أهل العدل لا يضمنون ما أصابوا من دماهم وأموالهم بسبب اسلامهم هكذا في الذخيرية \* فاما ما أصابوا قبل ذلك فهم ضامنون لذلك كذا في النهاية \* إذا أظهرت جماعة من أهل القبلة رأيا ودعت إليه وفاتلت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة فإن كان ذلك بظلم السلطان في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم وإن كان لا يمنع من الظلم وفاتلت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس أن يعينوه ولا أن يعينوا السلطان وإن لم يكن ذلك لأجل أنه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية فالسلطان أن يقاتلهم والناس أن يعينوه كذا في السراجية \* يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال أهل الحرب كالرمي بالنبل والمجنق وارسال الماء والنار عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية \* في التجريد لا يقتل من كان مع أهل البغي من النساء والصبيان والشيوخ والعبيان ولو أسر عبد من أهل البغي وهو يقاتل مع مولاة قتل وإن كان يخدمه لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي ولو قاتل النساء قتلن كذا في التتارخانية \* الباغى إذا كان ذا رحم محرم من العادل فإنه لا يباشر العادل قتله إلا دفعا عن نفسه ويحل له أن يقتل دابة ليرجل الباغى فيقتله غيره كذا في السراجية \* لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على حرمهم فقاتلوا معهم أهل العدل لا يكون ذلك نقضا لعهدهم وما أصاب أهل الذمة من قتل أو جراحة أو مال من أوصنا منهم في ذلك فلا ضمان كذا في أهل البغي وقال محمد رحمه الله تعالى أهل البغي إذا كانوا في عسكرهم فقتل رجل منهم رجلا فلا قصاص على القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في أهل البغي إذا غلبوا على أهل المصر فقتل رجل من أهل البغي رجلا من المصر عمدتهم ظهرنا على ذلك المصر يقتصر له منه ومعنى المسألة أنهم غلبوا ولم يجز فيها حكمهم حتى ازجهم امام أهل المصر فاما إذا جرى فيها حكم أهل البغي فقد انقطعت ولاية أهل العدل ومنعتهم فلا يجب شئ يقتل الرجل من أهل المصر قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في رجل من أهل العدل قتل باغيا والقاتل وارثه ورثته وإن قتله الباغى فقال الباغى كنت على الحق حين قتلته وأنا الآن على الحق أو رثته منه وإن قال قتله وأنا أعلم أني على باطل يوم قتله لم أؤثرته منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* من قتل من أهل البغي فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ومن قتل من أهل العدل فإنه يفعل به ما يفعل بالشهيد وحكمه حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوى \* أهل البغي إذا أخذوا العشر والخراج لا يؤخذ ثانياً إن كان صرف أهل البغي ما أخذوه في وجهه فلا إعادة عليهم قضاء ولكن يبقى أبواب الأموال أن يعيدوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى ولكن قال مناجاة لا إعادة عليهم في الخراج ديانة أيضا وكذلك لا إعادة عليهم أيضا في العشر إذا كان أهل البغي فقراء كذا في غاية البيان \* ويكره بيع السلاح من أهل الفتنة في عسكرهم ولا بأس ببيعه بالكوفة ممن لم يدركه من أهل الفتنة وهذا في نفس السلاح فاما ما لا يقاتل به إلا بصنعة كالحديد فلا بأس به كذا في الكافي

(كتاب القبط)

وهو في الشريعة اسم لحى مولود طرحة أهله خوفاً من البيلة أو فراراً من تهمة الزنى \* مضيه آمن ومحرمه عظم \* والاتقاط مندوب إليه وإن غلب على ظنه ضايعه كان وجده في الماء أو بين يدي سبع فواجب \* والقبط سر وولي السلطان حتى إن الملقط إذا تزوجه امرأة أو كانت جارية فزوجها من آخر لم يجز كذا في خزائن

المفتين \* ولا يأخذ منه أحد ولو دفعه هو إلى غيره ليس له أن يسترده كذا في التبيين \* عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط \* وإذا وجد مع القبط مال مشدود عليه فهو له وكذا إذا كان مشدوداً على ذابته وهو عليها وأما إذا كان موضوعاً بقربه لم يحكم له به ويكون القطة وإن وجد القبط على ذابته فهي له كذا في الجوهرية النيرة \* ونفقته في ذلك المال بأمر القاضي الملقط أن ينفق عليه منه وقيل ينفق بغير أمره أيضا وهو مصدق في نفقة مثله كذا في المحيط \* ولولا وليت المال حتى أنه إذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركته لبيت المال كذا في خزائن المفتين \* إذا جاء الملقط بالقبط إلى القاضي وطلب من القاضي أن يأخذ منه فللقاضي أن لا يصدقه في ذلك بدون البيعة لأنه يدعى نفقته وموته في بيت مال المسلمين ومتى أقام البيعة فالقاضي يقبل بيعة من غير خصم حاضر وإذا قبل القاضي بيعة من شاء قبض القبط وإن شاء لم يقبضه ولكنه يولي به من تولى ويقول قد التزمت حفظه فالتزم وما التزمت وهذا إذا لم يعلم القاضي بحجزة عن حفظه والاتفاق عليه فاما إذا علم فالأولى أن يأخذ ويضعه على يد رجل ليحفظه فإن جاء الأول وسأل القاضي أن يردّه عليه فالقاضي بالخيار إن شاء رده وإن شاء لم يردّه بخلاف مال الملقط لقبطاً جاهلاً آخر وانتزعه من يده ثم اختصما فالقاضي يدفعه إلى الأول وإن وجد العبد لقيطاً ولم يعرف ذلك إلا بقوله والمولى يقول لعبد كذبت بل هو عدى فإن كان العبد محجوراً عليه فالقول قول المولى وإن كان مأذوناً له فالقول قول العبد كذا في الظهيرية \* لو أقر القبط أنه عبد فلان فإن كذبه فهو حر وإن صدقه فإن لم يجز عليه أحكام الاحرار مثل قبول الشهادة وضرب فاذنه وغير ذلك يصح إقراره والافلا كذا في السراجية \* يثبت نسبته من واحد إذا ادعاه ولم يدعه الملقط وقيل يصح في حق النسب دون ابطال البند الملقط والاصح الأول وإن ادعاه فدعوة الملقط أولى وإن كان ذمياً والاخر مسلماً كذا في التبيين \* فلو كان المذنب ذمياً فهو ابنه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم وذنب يقضي المسلم وإن كان مسلماً يقضي لمن أقام البيعة فلو أقام البيعة يقضى لهما ولو لم يقميا ولكن وصف أحدهما علامات على جسده فأصاب والأخر لم يصف يجعل ابنه لا واصل كذا في السراجية \* ولو لم يصف كل واحد منهما فإنه يجعل ابناً لهما كذا في غاية البيان \* ولو وصف أحدهما وأصاب في بعض ما وصف وأخطأ في البعض فهو ابنهما ولو وصفوا وأصاب أحدهما دون الآخر قضى للذي أصاب وكذلك لو قال أحدهما هو غلام وقال الآخر هو جارية يقضى للذي أصاب فلو تفرق رجل بالدعوة وقال هو غلام فإذا هو جارية أو قال هو جارية فإذا هو غلام لا يقضى له أصلاً كذا في المحيط \* إذا ادعى القبط رجلاً أن ادعى أحدهما أنه ابنه والآخر أنه ابنته فإذا هو خنثى فإن كان مشكلاً قضى به بينهما وإن لم يكن مشكلاً وحكم بكونه ابناً فهو للذي ادعى أنه ابنه كذا في التتارخانية \* ولو كان المذنب أصكراً من اثنين فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز أن ينجس كذا في السراجية \* امرأة ادعت أنه ابنها فإن صدقها زوجها أو شهد لها القابلة أو قامت البيعة صحت دعوتها والافلا وشهادة القابلة انما يكتفي بها فيما إذا كان لها زوج منكر للولادة أما إذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا في البحر الرائق \* وإن ادعت أنه ابنها من الزنى يقضى به كذا في السراجية \* وإن ادعاه امرأتان فقل قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يثبت النسب من واحدة منهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالنسب يثبت من المرأتين ولكن لا بدله من حجة عند التعارض والتنازع \* والحجة شهادة امرأة واحدة على رواية أبي حفص وعلى رواية أبي سليمان الحجة شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإن أقام ذلك يثبت النسب منهما ولا فلا في الغلانية وإن أقامت أحدهما رجلين والآخرى امرأة يثبت النسب لهما رجلان وفي شرح الطحاوى وإن أقامت أحدهما البيعة دون الأخرى فإنه يجعل ابناً للتي قامت لها البيعة ولو ادعت امرأتان الملقط وكل واحدة منهما تقيم البيعة على رجل على حدة بغيره أم وأولادته منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير ولدهما من الرجلين جميعاً ولا لا يصير ولدهما ولا ولداً للرجلين كذا في التتارخانية \* لو ادعاه رجل أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى آخر أنه عبده وأقام البيعة قضى للذي ادعى بنوته وإن ادعى أحدهما أنه ابنه من هذه الحرة وادعى الآخر أنها ابنه من هذه المرأة الأمة قضى للذي ادعى النسب من المرأة الحرة ولو أقام كل واحد منهما ما يفتنه أنه ابنه من هذه الحرة عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولدين بينهما وهل يثبت نسب



الولد من المراتين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثبت وعلى قولهما لا يثبت كذا في المحيط • رجلان ادعيا نسب القبط وأقاما البينة وأرخت ينة كل واحد منهما يقضي لمن يشمله سنن الصبي فان كان مسنن الصبي مشتبها لم يوافق كلام الساريين فعلى قولهما يسقط اعتبار الساريين ويقضي به بينهما باتفاق الروايات وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر خواهر زاده رحمه الله تعالى أنه يقضي به بينهما في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان يقضي لأقدمهما نائبا • وفي التنازعانية أنه يقضي به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق • وهكذا في المحيط • إذا كان الصبي في يدي رجل يدعي أنه ابنه ويقع على ذلك ينة ويقع رجل آخر ينة أنه ابنه يقضي لصاحب اليد • صبي في يدي امرأة ادعت ابنه ينة أخرى أنه ابنها وأقامت على ذلك ينة امرأة ادعت التي في يديها الصبي أنه ابنها وأقامت على ذلك ينة يقضي للتي في يديها ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة وشهد للخارجة رجلان يقضي للخارجة • صبي في يدي رجل وحرضته حرة أقام ينة أنه ابنه من امرأته هذه وأقام الذي في يديه ينة أنه ابنه إلا أنه لم ينسب إلى أمه فانه يقضي بالولد للمدعي • ويثبت نسبه من ذى ادعاه ويكون القبط مسلما إن لم يكن في مكان أهل الذمة وهذا استحضار كذا في التبيين • وابن الذي القبط انما يكون مسلما إذا لم يقم ينة أنه ابنه فان برهن بشهود مسلمين قضى له به وصارت ينة في ذمته وان أقام ينة من أهل الذمة لا يكون ذميا كذا في البحر الرائق • والمعتبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه خلاصه أن هذه المسألة على أربعة أوجه أحدها أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالسجدة والقريه أو المصر للمسلمين فيكون مسلما والثاني أن يجده كافرا في مكان أهل الكفر كالبيعة والكنيسة وقريه من قراهم فيكون كافرا • والثالث أن يجده كافرا في مكان المسلمين والرابع أن يجده مسلم في مكان الكافرين في هذين الفصلين اختلفت الرواية في كتاب القبط العبرة للمكان هكذا في التبيين • وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في التهر الفائق • لو أدرك القبط كافرا كان الملقق وحده في مصر من أمصار المسلمين فانه يجلس ويجبر على الاسلام وهو الصحيح كذا في نزاهة المفتين • كل من حكم باسلامه تبعا إذا بلغ كافرا يجبر على الاسلام ولكن لا يقتل استحضار كذا في المحيط • ويثبت نسبه من عبدا إذا ادعاه ويكون الولد حرا ولو قال العبد هو ولدي من زوجتي وهي أمة فصدقه مولاه ثبت نسبه ويكون حرا عند محمد رحمه الله تعالى والمسلم أحق من الذي عند التنازع إذا كان حرا وان كان عبدا فالذي أولى ولا يرق القبط الا بينة وبشرط أن يكون الشهود مسلمين الا إذا اعتبر كافرا بوجوده في موضع أهل الذمة وكذا إذا صدقه القبط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما إذا كان صغيرا في يد رجل فادعى أنه عبده وصدقه الغلام فانه يكون عبدا وان لم يدرك وان صدقه بعد الادراك يتطرق أن كان بعد ما جرى عليه شيء من أحكام الاسرار من قبول شهادته وحده فاذقه لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين • لو كان القبط امرأة فاقترت بالرق لرجل فصدقه ذلك الرجل كانت أمة له الا أنها إذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في ابطال النكاح بخلاف ما لو اقترت أنها بنت أبي الزوج فصدقه أبو الزوج فانه يثبت النسب ويحل النكاح فان اعتقها المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فاقترت بالرق يصير طلاقها نكاحين لا يملك الزوج عليها الا طلاق واحدة ولو كان طلقها نكاحين ثم اقترت بالرق كان له أن يراجعها وكذلك في حكم العدة إذا اقترت بالرق بعد ما مضت حيضتان كان له أن يراجعها في الحيضة الثالثة • لو ادعى الملقق أن القبط عبده بعد ما عرف أنه لقبط لا يقبل قوله الا بحجة وأدات القبط وترك ما لا أولم يترك فادعى رجل بعد موته أنه ابنه لا يصدق الا بحجة كذا في فتاوى قاضي خان • وفي الذخيرة صبي في يدي رجل لا يذمه أقامت امرأة ينة أنها ولده ولم تسم أباه وأقام رجل ينة أنه ابنه وله على فراشه ولم يسم أمه فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ويجعل ابنها ولده على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يدي هذا الرجل أو يدي هذه المرأة وباقي المسألة يجعلها فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر الرجوع باليد • صبي في يدي رجل من أهل الذمة يدعي أنه ابنه وجاء رجل من المسلمين وأقام ينة من المسلمين ومن أهل الذمة أنه ابنه وأقام الذي في يديه ينة من المسلمين أنه ابنه يقضي للذي ويرجح الذي على المسلم بحكم يده كذا في التنازعانية • لو أدرك القبط

ووالى رجلا جازوا ولأوه فان كان جنى جنابة فعقله على بيت المال ثم لو والى رجلا لا يصح ولأوه ولا يملك الملقق على القبط ذكر كذا كان القبط أو أنى قصر فامن بيع أو شرا أو نكاح أو غيره وانما له ولاية الحفظ لا غيره وليس له أن يحتنه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامنا ولا ملطقط أن ينقل القبط حيث شاء كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يجوز أن يواجره ذكره في الكراهية وهو الاصح كذا في التنازعانية • فان وجد مع القبط مال وأمر القاضى الملقط أن يتفق عليه من ذلك المال فاشترى له من طعام أو كسوة فذلك جائز وإذا قبل القبط خطأ تجب الدية على عاقلة القاتل وتكون لبيت مال المسلمين وان قتل عند انفصاله الامام القاتل على الدية جاز ولو عفا عن القاتل لا يجوز ولو أراد أن يقتل القاتل فله ذلك عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإذا اتفق الملقط على القبط من مال نفسه ان اتفق بغير أمر القاضى فهو في ذلك متطوع وان اتفق بأمر القاضى ان كان القاضى أمره بالاتفاق على أن يكون دين عليه فان ظهر له أب كان للملقط حق الرجوع على أبيه وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه إذا كبر وان كان القاضى أمره بالاتفاق ولم يقبل على أن يكون دين عليه ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية • والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط • إذا أدرك القبط وترجح امرأة ثم أقرا أنه عبد لفلان ولا أمر أنه عليه صدق فصدقا فها عليه لازم ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان ديناً أو بايع انسا فأكفل كفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبده أو دبره أو أعتقه ثم أقرا أنه عبد لفلان لا يصدق في ابطال شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضي خان •

( كتاب القطة )

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في الكافي • القطة القطة على نوعين نوع من ذلك يفترض وهو ما إذا خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما إذا لم يخف ضياعها ولكن يساح أخذها أجمع عليه العلماء واختلفوا فيما بينهم أن التملك أفضل أو الرفع ظاهر مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى أن الرفع أفضل كذا في المحيط • سواء كانت القطة دراهم أو ديناراً أو عروضا أو شاة أو حماراً أو بغلاً أو فرساً أو ابلاً وهذا إذا كان في العراء فان كان في القريه فترك الدابة أفضل • وإذا رفع القطة بعرفها فيقول القطة لقطه أو وجدت ضالة أو عندي شيء فمن سجنه بطلب دلوه على كذا في فتاوى قاضي خان • ويعترف الملقط القطة في الاسواق والشوارع حذره يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك هو الصحيح كذا في مجمع البحرين • ولقطة الحل والحرم سواء كذا في نزاهة المفتين • ثم بعد تعريف المدة المذكورة الملقط مخبرين أن يحفظها حسنة وبين أن يصدق بها فان جاء صاحبها فامضى الصدقة يكون له نواحيها وان لم يحضها ضمن الملقط او المكين ان شاء ولو هلك في يده فان ضمن الملقط لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الملقط وان كانت القطة في يد الملقط او المكين فأنه أخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين • كل لقطة يعلم أنها كانت لذى لا ينبغي أن يصدق ولكن يصرف الى بيت المال لتوابع المسلمين كذا في السراجية • ثم ما يجده الرجل نوعان نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنوى في مواضع متفرقة وقشور الرمان في مواضع متفرقة وفي هذا الوجه ان يأخذها ويتفق بها الا أن صاحبها إذا وجدها في يده بعد ما جمعها فله أن يأخذها ولا يصير ملكا الا إذا أخذها كرشخ الاسلام خواهر زاده وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب القطة وهكذا ذكر القدوري في شرحه • ونوع آخر يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر العروض وأشياءها وفي هذا الوجه ان يأخذها ويحفظها أو يعرفها حتى يوصلها الى صاحبها • وقشور الرمان والنوى إذا كانت مجمعة فهي من النوع الثاني • وفي غصب النوازل إذا وجد جوزه ثم أخرى حتى بلغت عشر أوجار لها قيمة فان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بخلاف وان وجدها في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشامي رحمه الله تعالى والمختار أنهما من الثاني • وفي فتاوى أهل بحر قند الحطيط الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه والاتقاع به وان كان له قيمة وكذلك التفاح والكتمرى إذا وجد في نهر جارا لا بأس بأخذه والاتقاع به وان كثر • إذا مر في أيام الصيف بفارسا قطة



تحت الاشجار فهذه المسألة على وجوه ان كان ذلك في الامصار لا يسهل تناول منها الا ان يعلم ان صاحبها قد اناح ذلك اما نصا او دلالة بالعادة وان كان في الحياض والثمار مما سبق كالجوز ونحوه لا يسهل ان يأخذه ما لم يعلم ان صاحبها قد اناح ذلك ومنهم من قال لا بأس به ما لم يعلم النهي اما صريحاً ودلالة وهو المختار وان كان ذلك في الرساتيق التي يقال بالفارسية بمرادسته وكان ذلك من الثمار التي تبق لا يسهل الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان ذلك من الثمار التي لا تبق يسهل الاخذ بخلاف ما لم يعلم النهي وهذا الذي ذكرنا كله اذا كانت الثمار ساقطة تحت الاشجار فاما اذا كانت على الاشجار فالأفضل ان لا يأخذ في موضع ما الا باذن المالك الا اذا كان موضعها كثيرا يعلم انه لا يفتق عليهم ذلك فيسهل الاكل ولا يسهل الخلل كذا في المحيط \* وان كانت اللقطة شيئا اذا مضى عليه يوم او يومان يفسد فان كان قليلا نحو حب العنب ومثلها يأكلها من ساعتها غدا كان او فقيرا وان كان كثيرا يبيعها بأمر القاضي ويحفظ عنها وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئا يمكن اجاره بواجره بأمر القاضي ويشتق عليه من الاجر كذا في فتاوى قاضي خان \* وان لم تكن لها منفعة أو لم يجد من يستأجرها وخاف ان تستغرق النفقة قيمتها باعها وأمر بحفظ ثمنها كذا في فتح القدير \* واذا باع صاحبها وطلبها منها اياه حتى يوفى النفقة التي أنفق عليها كذا في التبيين \* وما أنفق الملتقط على اللقطة بغير اذن الحاكم فهو تبرع كذا في الكافي \* وبأذن القاضي يكون ديناً وصورة اذن القاضي ان يقول له أنفق على ان ترجع فلأمره به ولم يقل على ان ترجع لا يكون ديناً وهو الاصح كذا في البحر الرائق \* ولا يأمره بالاتفاق حتى يقيم البينة أنها اللقطة عنده في الصحيح وان عجز عن اقامة البينة يأمره بالاتفاق عليها مقيد بان يقول بين جماعة من النفاذ ان هذا ادعى ان هذه لقطة ولا أدري أهو صادق أم كاذب وطلب ان أمره بالاتفاق عليها فاشهدوا اني أمرته بالاتفاق عليها ان كان الامر كما يقول وانما يأمره بالاتفاق عليها يومين او ثلاثة بقدر ما يقع عنده أنه لو كان المالك حاضر الظاهر كذا في التبيين \* فاذا لم يظهر يومين يبيعها واذا باعها أعطى الملتقط ما أنفق في اليومين او الثلاثة كذا في فتح القدير \* ان باع القاضي اللقطة او باع الملتقط بأمر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له الا التمس وان باعها بغير أمر القاضي ثم حضر صاحبها وهي قائمة في يد المشتري كان لصاحبها الخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله وان كانت قد حلت فالمالك بالخيار ان شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط \* ويتصدق بما زاد على القيمة كذا في فتح القدير \* وان شاء ضمن المشتري قيمتها ورجع بالثمن على البائع كذا في المحيط \* رجل أخذ شاة او بعيراً فأمر القاضي ان يفتق عليها ثم حلت الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما أنفق عليها كذا في فتاوى قاضي خان \* ان كان الملتقط محتاجاً فله ان يصرف اللقطة الى نفسه بعد التعرف كذا في المحيط \* وان كان الملتقط غنياً لا يصرفها الى نفسه بل يتصدق على أجنبي أو ابويه أو ولده أو زوجته اذا كانوا فقراء كذا في الكافي \* الاتباع باللقطة بعد المدة جائز للفقير باذن الامام على وجه يكون قرصاً كذا في غاية البيان \* من وجد لقطة عرضاً او غنماً فلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فباعها وأنفق عنها على نفسه ثم أصاب ماله لم يجب عليه ان يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق هو المختار كذا في الظهيرية \* اللقطة أمانة اذا أشهد الملتقط ان يأخذها ليحفظها فبذلها على صاحبها فلو حلت بغير صنع منه لا ضمان عليه وكذا اذا صدق المالك في قوله انه أخذها ليردها ولو أقر انه أخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال أخذتها للرب المالك وكذب المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير \* ان لم يجد أحد يشهد عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عند الرفع يأخذه منه ظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامناً وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى جاوز ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ان أشهد أنه التقط لقطة أو ضالة أو قال عندي لقطة فمن سمعتموه يطلب لقطة قد لوه على فلان باع صاحبها قال قد حلت فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطتين أو ثلاثة وقال من سمعتموه يريد لقطة قد لوه على فهدا تعرف للكل ولا ضمان ان هلك الكل عنده \* في فتاوى أهل سمرقند اذا وجد لقطة في طريق أو مفازة ولم يجد أحد أن يشهد عليه عند الاخذ قال يشهد اذا ظهر عن يشهد عليه فاذا فعل ذلك لا يضمن كذا في المحيط \* ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها او بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضي خان \*

اذا قال الرجل وجدته لقطة وضاعت في يدي وقد كنت أخذتها لاردها على المالك وأشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت القطة وانما وضعتها بنفسى لا يرجع وأخذها فان كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقربه أحد أو كان في الطريق فالقول قول الملتقط اذا حلف أنها ضاعت عنده وان كان لا يدري ما قدمت اضمن الملتقط وان كان قال الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزائن المفتين \* وان وجدها في دار قوم أو دهرهم او في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لا يرجع وأخذها وفي الأصل اذا قال المالك أخذت مالى غصبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن من غير تفصيل واذا كانت اللقطة في يدي مسلم فادعها رجل وأقام عليها البينة وأقر الملتقط بذلك أو لم يقر ولكن قال لا أرددها عليك الا عند القاضي فله ذلك وان ماتت في يده عند ذلك فلا ضمان واذا كانت اللقطة في يدي مسلم فادعها رجل وأقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت اللقطة في يدي كافر وباقى المسألة بها كذا في قياسا وفي الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت في يدي كافر ومسلم لم تجز شهادتهما على أحد منهما قياسا وفي الاستحسان جازن الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر كذا في المحيط \* اذا أقر بلقطة رجل وأقام رجل آخر البينة أنها له يفتق بها صاحب البينة كذا في فتاوى قاضي خان \* لو ادعى اللقطة رجل وأتى بالعلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه وأخذ كفيلاً وان شاء طلب منه البينة كذا في السراجية \* فلو دفعها اليه بالمالية ثم جاء آخر فأقام البينة أنها له فان كانت اللقطة قائمة في يدي الاول يأخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء على الاخذ وان كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن الدافع وذو كفي الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدافع بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضي خان \* لو أقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البينة أنها له ضمن أيهما شاء وان كان الدافع بقضاء في رواية لا يضمن قيل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية \* رجل التقط لقطة ليعرفها ثم أعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكروا في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها اليه وبين ما اذا أعادها قبل ان يتحول قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أنما يبرأ اذا أعادها قبل التحول أما اذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامناً واليه أشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا اذا أخذ اللقطة ليعرفها فان كان أخذها لياكلها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو كالمالك كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامناً ومنها اذا كانت اللقطة ثوباً فلبسه ثم نزع وأعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كالبس كالبس الثوب عادة أما اذا كان قيصاً فوضعه على عاتقه ثم أعادها الى مكانه فلا يكون ضامناً وكذا الاجتلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في الخنصر يستوى في اليمنى واليسرى أما اذا لبسه في أصبع أخرى ثم أعادها الى مكانه فلا يكون ضامناً في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم فان كان الرجل معروفاً فهو يضمن بجماعين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامناً في قولهم اذا أعادها الى مكانه قبل التحول ومنها اذا تقلد سيف ثم نزع وأعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا اذا كان متقلداً بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعجالاً وان كان متقلداً بسيف فقلد بهذا السيف أيضاً ثم أعادها الى مكانه لا يكون ضامناً في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كان في المقبرة خطب يجوز للرجل ان يحتطب منها وهذا اذا كان باباً أما اذا كان رطباً فذكره واذا سقط في الطريق في أيام بضع الفروق شعر التوت فليس له ان يأخذه وان أخذ ضمنه لانه ملك منتفع وان كان شجر لا ينتفع بورقه له ان يأخذ رجل ألقى شاة ميتة على الطريق فجاء آخر وأخذ صوفها كان له ان ينتفع به ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الصوف منه ولو سلطها وبيع بجلدها ثم جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الجلد ويردها زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المفتين \* مطبخة بقيت فيها البطاطيخ فأتته بها الناس قال الفقيه أبو بكر اذا تركتها أهلها ليأخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا في التتارخانية \* سكران هو ذهاب العقل نام في الطريق فوق نوبه في الطريق فجاء رجل وأخذ نوبه ليحفظه لا ضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو الخاتم من يده أو كيساً من وسطه أو درهماً من كفه وهو محتاج للصباغ فاخذه ليحفظه كان ضامناً \* اذا اجتمع في الطاحونة من دقاق

قوله ورق الخ فاعل سقط كما لا يخفى اهـ



مطلب  
ما يجمع من الدهن الذي  
يقطر من الاوقية عند  
الدهانين

الطين قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا أحسن ويكون ذلك لمن سبقت  
يده اليه بالرفع وما يجمع عند الدهانين في اناتهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيل  
من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس يجمع وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من  
الداخل والخارج أو لا يعلم فان زاد الدهان لكل مشري شيئا يقطر يكون للدهان وان لم يزد لا يطيب  
ويصدق به ولا يتفق به الا ان يكون محتاجا قوم اصحابو ابيهم مذبحا في طريق البادية ان وقع في ظنهم  
ان صاحبهم اياه للناس لا بأس باخذه واكله \* رجل ذبح بعير له واذن بانه يذبحه \* رجل  
نترسكا فوقع في حجر رجل فاحذره رجل آخر منه جازله ان يأخذ اذنه لم يكن صاحب الحجر يفتح فيه السكر  
وان كان فتح يقع فيه السكر فاحذره غيره لا يكون المأخوذ للاخذ \* ولودفع الى رجل دراهم وامره  
ان يترها في عرس أو نحوه فترها ليس له ان يلتقط ولودفع المأمور الى غيره لئلا يترها لم يكن للمأمور  
ان يدفع الى غيره ولا ان يبيع منها شيئا لنفسه وفي السكر له ان يبيع له ان يدفع الى غيره لئلا يترها بعد ما تتر  
الثاني كان للمأمور ان يلتقط كذا في فتاوى قاضي خان \* وضع طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر  
فجاء رجل ورفع ذلك فتنازعان وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له لانه احرزه وان لم يضعه لذلك فهو  
لرافع لانه مباح غير محرز \* رجلان لكل واحد منهما منطبة فاحذرا أحدهما من منطبة صاحبه فاحذره  
في منطبة نفسه فان كان المأخوذ منه قد اتخذ موضعاً يجمع فيه الثلج من غير احتياج الى ان يجمع فيه فلما أخذ  
منه ان يأخذ من منطبة الاخذ ان لم يكن خطه الاخذ بغيره أو يأخذ قيمته يوم خطه ان خطه بغيره  
وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعاً يجمع فيه الثلج بل كان موضعاً يجمع فيه الثلج فاحذره الاخذ من الخير  
الذي في حقه صاحبه لانه من المنطبة فهو له وان اخذه من المنطبة كان غاصبا ورد على المأخوذ منه عين ثلج ان لم يكن  
خطه بمنطبة أو قيمته ان كان خطه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل دخل أرض أقوام يجمع السرقين  
والشوك لا بأس به وكذا من دخل أرض رجل للاحتشاش أو لالتقاط السبله ان تركها صاحبها فصار تركه  
كلا باحة فقبل ان كانت الارض لليتامى ان كان لو استأجر على ذلك أجرا يتيقن الصبي بعد مؤنة الاجرة ظاهر  
فلا يجوز تركه وان كان لا يفضل منه أو فضل شيء قليل عما لا يقصد اليه فلا بأس بتركه ولا بأس بغيره ان يلتقط  
ساحة يضا بطرح فيها أصحاب السكة التراب والسرقين والرماد ونحوه حتى اجتمع من ذلك كثير فان كان  
أصحاب السكة طرخوا على معنى الرى لها وكان صاحب الساحة هنا الساحة لذلك فهي له وان كان لم يبي  
الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع \* حمام برى دخل دار رجل ففرخ فيها فجاء آخر واخذها فان كان  
صاحب الدار رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن اخذه  
ولو كان له حمام فجاء حمام آخر ففرخ فلصاحب الاتى فرخها \* يكره امساك الحمامات ان كان يضر بالناس ومن  
اتخذ برج الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلقها ولا يتركها بغير علف حتى لا يضر ربهما الناس فان اخطأ بها  
حمام اهل القرية لا ينبغي له ان يأخذها وان اخذه بطلب صاحبه فان لم يأخذها وفرخ عنده فان كانت الام غريبة  
لا تعرض لفرخه فانه لغيره وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذكر فالفرخ له لان الفرخ والبيض  
اصحاب الام فان لم يعلم ان في برجه غرسا لشيء عليه كذا في خزائن المقتنين \* من اخذ باريا وشبهه في سواد  
أو مصر وفي رجله تبر وجلاجل وهو يعرف أنه اهل فاعلمه ان يعرف ليرد على اهل ذلك ان اخذ ظبيها  
في عنقه قلادة كذا في المحيط \* رجل قاطع دارا سجين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير وقد جمعه  
المقاطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون السرقين لمن هيا مكانه فان لم يفعل ذلك وأخذ منها  
فهو لمن سبق برفعه وقال القاضي الامام أبو علي السغدري رحمه الله تعالى هو لمن سبقت يده اليه وان لم يبي  
مكانا حتى قال لو ان رجلا ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجمع فيه الدواب فسرقتها لمن سبقت يده اليه \*  
رجل له اربواجرها فجاء انسان بابل وأناخ في داره واجتمع من ذلك بعر كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على  
وجهه الا باحة ولم يكن من رأيه ان يجمع فكل من اخذه فهو أولى به لانه مباح وان كان من رأى صاحب  
الدار ان يجمع السرقين والبعر فصاحب الدار أولى امره بوضع ملائها فجاءت امرأة أخرى ووضعت  
ملائها ثم جاءت الاولى وأخذت ملائها الثانية وذبت لا ينبغي للثانية ان تنفع بملائه الاولى لانه انتفاع بملك

الغير فان ارادت ان تنفع بها قالوا ينبغي ان تصدق هي بهذه الملاة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون  
نواب الصدقة لصاحبها ان رضى ثم تهب الابنة الملاة منها فيسحقها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة وان كانت  
غنية لا يحل الانتفاع بها وكذا الجواب في المكعب ان سرق وترك له عوض \* رجل التقط لقطة فضاغت  
منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل \* رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث  
معروف وخلف ما يواو خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يصدق بهذا المال على نفسه لانه  
ليس بمنزلة اللقطة \* رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع اليه ما لا يعمرها ثم فقد الدافع  
فله ان يحفظ المال وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم كذا في فتاوى قاضي خان \* ذكر أبو الليث في  
العيون رجل سب دابة فاحذرها انسان فاصلمها ثم جاء صاحبها فان قال عند التسيب جعلت مالي اخذها  
فلا سبيل لصاحبها عليها وان لم يقل ذلك له ان يأخذها وكذلك فيمن أرسل صيدها فكذلك في بعض  
مشايخنا وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع عينه كذا في محيط السرخسي

### \*(كتاب الاباق)\*

واحد الاباق اذا قدر على الاخذ فالاخذ أولى وافضل كذا في السراجية \* ثم له الخيار ان شاء حفظه بنفسه  
ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه الى الامام فاذا دفعه اليه لا يقبله منه الا باقامة البيعة ثم يحبس الامام تعزير له  
وينفق عليه من بيت المال كذا في التبيين \* ان لم يأت به الى السلطان وامسك بنفسه بما له من الخيار  
في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وانفق عليه من عنده يرجع على مالكه اذا حضر ان انفق عليه  
بامر القاضي والافلا وهو المختار كذا في الغيائية \* واختلفوا في الضال فقبل اخذه افضل وقيل تركه  
افضل واذا رفع الى الامام لا يحبس وان كان له منفعة آجره وانفق عليه من أجره كذا في التبيين \* ولا يبيعه  
كذا في خزائن المقتنين قال الحاكم الشهيد في الكافي واذا أتى الرجل بالعبء فاحذره السلطان نفسه فادعاه  
رجل وأقام البيعة أنه عبده قال يستحقه ما بيعته ولا وجهه ثم يدفعه اليه ولا أحب ان يأخذ منه كفيلا  
وان اخذ منه القاضي كفيلا لم يكن ميسرا كذا في غاية البيان \* ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ان القاضي هل  
ينصب عنه خصما قال شمس الامة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا  
القاضي ينصب خصما ثم يقبل هذه البيعة وبعضهم قالوا يقبل القاضي هذه البيعة من غير ان ينصب عنه خصما  
كذا في التتارخانية \* وان لم يكن للمدعي ينسأ وأقر العبد أنه عبده قال يدفعه اليه ويأخذ منه كفيلا  
وان لم يبيح له العبد طالب قال اذا طال ذلك باعه الامام وأمسك حتى يبيح طالبه ويقم البيعة بان العبد عبده  
في دفع الثمن ولا ينقض بيع الامام وينفق عليه الامام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذ منه من صاحبه  
ان حضر ومن غمته ان باعه كذا في غاية البيان \* ولا يؤجر الا بق خوف الاباق كذا في خزائن المقتنين \*  
اذا دفع الاباق بغير امر القاضي باقرار العبد وبذكر العلامة ثم استحقه الاخر فمن الدافع ورجع على  
المدفع اليه كذا في التتارخانية \* راد الاباق يستحق الجعل استحقا عينا كذا في الكافي \*  
من رد الاباق من مائة سفر وهي مسيرة ثلاثة ايام فله اربعون درهما وان كانت قيمته أقل من اربعين وهذا عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* ان اخذه في المصر وأخرج المصر أقل من مسيرة  
سفر يستحق الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح أنه يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغيائية \* ثم اذا وجب  
الرضخ ان اصطلح الراد والمردود عليه على شيء فلا رد ذلك وان اختلفا عند القاضي فالقاضي يقدر الرضخ على  
قدر المكان هكذا قاله بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وتفسيره أنه يجب للراد من مسيرة ثلاثة ايام اربعون  
درهما فيكون بازا كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث دراهم فيقضي بذلك ان رده من مسيرة يوم واليه أشار  
في الكتاب \* وفي البناء وبه تأخذ وبه يرضخ قالوا يرضخ الى رأى الامام وهذا أيسر بالاعتبار وفي الامانة  
وهو الصحيح وفي العناية وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل والحكم  
في رد الصغير كالحكم في رد الكبير ان رده من مسيرة السفر فله اربعون درهما وان رده بمداون مسيرة السفر  
فله الرضخ ويرضخ في الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير ان كان الكبير أشد هما مؤنة قالوا وماذا كرم الجواب



في الصغير محمول على ما اذا كان صغيرا يعقل الاباق اما اذا كان صغيرا لا يعقل الاباق فهو ضال وراثة الضال لا يستحق الجعل ولورثه جارية معها ولد صغير يكون تعلقا له فلا يراد على الجعل شي وان كان مراهقا يجب ضمانه درهما كذا في التبيين \* ان كان الاباق بين رجلين فليعمل عليه ما عني قد وانصبا بينهما فان كان أحد المولين حاضرا والاخر غائبا فليس للحاضر ان يأخذه حتى يعطيه جعلا كله واذا أعطاه لم يكن متعلقا وان كان الاباق رجلا والراثة رجلا فليعمل بينهما على السواء كذا في المحيط \* ولو كان السيد واحدا والعبد اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوي \* ان كان الاباق رهنا فليعمل على المرتبة والرق في حيلة الراهن وبعده سواء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين أو أفضل منه فان كانت أكثر فبقدر الدين عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية \* وجعل المقتضوب اذا أتى من يد الغاصب على الغاصب وان كان الاباق خدما لرجل ورقتة لا تخرق الجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت مدة الخدمة مخرج صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة او يباع العبد فيه ولن يراه بالعبد الاباق ان يملكه حتى يستوفي الجعل وان هلك في يده بعد ما قضى القاضي له بالامساك بالجعل أو قبيل المرافعة الى القاضي فلا ضمان ولا جعل واذا صالح الذي جاء بالاباق مع مولاه من الجعل على عشرين درهما جاز وان صالح على خمسين درهما وهو لا يعلم ان الجعل ثلثه دون جاز بقدر أربعين وبطل الفصل كذا في المحيط \* ان كان وهو باق في الموهوب له وان رجع الوهاب في هبته بعد ماردة العبد الراد الى الموهوب له كذا في الكافي \* يجب الجعل في رد المديون والم ولد اذا كان في حيلة المولى فاذا مات المولى قبل ان يصل به مافلاشي له ويجب الجعل في رد المأذون وان أتى المكاتب فرد رجل على مولاه فلاشي له كذا في الجوهر النيرة \* في جامع الجوامع رجلا نسيه فأقام أحدهما بيعة أنه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام والثاني أنه من مسيرة يومين فعلى المولى انعام جعل اليوم الاول والثاني بينهما وفي النسيب وان كان العبد جائيا ينظر الى اختيار مولاه ان اختار الفداء فليعمل عليه وان اختار الدق فليعمل على ولي الخنابية وان كان الاباق ما ذناله في التجارة وهو مستغرق بالدينون فليعمل على مولاه فان امتنع عن ذلك يبيع العبد في الجعل فما فضل يصرف الى الفرما وفي الجامع أتى من المودع قاذي الجعل كان متبرعا وفيه أتى قتل عمدا أو لحقه دين بخاويه رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جنى في يد الاخذ أو تلف مالا لا جعل له ان قتل أو دفع أو بيع وفيه جنى عند الاخذ خطأ أو تلف مالا ثم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالخناية يرجع بالجعل ان كانت قيمته مثل أرض الخناية وان كانت أكثر من الأرض يرجع من الجعل بمحضها أدى من غنة أو دينه أو جنايته كذا في التتارخانية \* لورثة عبيد أبيه أو أخيه أو سائر أقربائه لا يجب له الجعل اذا كان في عيال المولى ولو لم يكن في عياله يجب الجعل له الا الابن اذا رده عبيد أبيه أو أحد الزوجين رده عبيدا لا تخرق فانه لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصي اذا رده عبد التيم لا يستحق الجعل كذا في التبيين \* السلطان اذا أخذ العبد الاباق فردّه الى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له قال الفقيه وبه يأخذ وكذا اربابان وشيخه وكاروان اذا أخذوا المال من قطاع الطريق ورده على المالك كذا في الغنيمة \* اذا جاء الوارث بالاباق من مسيرة ثلاثة أيام قالوا ورث لا يخلوا ما ان كان ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله أو لم يكن ولده ولم يكن في عياله ان لم يكن ولده ولم يكن في عياله أجعوا أنه لو أخذ في حياة المورث ورده في حال حياة المورث يجب الجعل له وأجعوا أنه لو أخذ بعد وفاة المورث ورده لا جعل له وأما اذا أخذ في حال حياة المورث وجاء به الى المصر في حياته أيضا الا أنه سلمه بعينه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجب الجعل له في حصة شريكه وان كان الراد ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في الظهيرية \* رجل قال لغيره ان عبدى قد أتى فان وجدته فخذ فقال المأثور ثم فأخذه المأثور على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به الى المولى فلا جعل له \* أخذ أبقام من مسيرة سفر وجاء به ليرده على مولاه فلما أدخله المصر أتى منه قبل أن ينتهي الى مولاه فأخذه رجل في المصر ورده على المولى فلاشي للاول ويرضخ للثاني على قدر غنائه وان أخذاه بعد ذلك في المصر أو من مسيرة يوم فلا جعل له نصف الجعل تاما ويرضخ للثاني على قدر غنائه وفي المتن جاء بالاباق من مسيرة ثلاثة أيام ليرده على المولى فأخذه منه غاصب وجاء به الغاصب الى المولى ثم جاءه الاخذ الاول وأقام بيعة أنه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام أخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى على الغاصب بجعل أخذه منه وفيه

قوله رايان لعلة الذي  
يرهب منه الناس ويحافونه  
كافي حاشية الدر وكذا يقال  
في كاروان تأمل اهـ

أيضا أخذ أبقام من مسيرة ثلاثة أيام وجاء به يومان أتى العبد منه وسار يوما نحو المصر الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل أخذه ثانيا وجاء به اليوم الثالث ورفعته الى المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلث الجعل ولو كان العبد حين أتى من الذي أخذه فوجد مولاه وأخذ أو أتى من الذي أخذه ثم بدله فخرج الى مولاه فلا جعل للذي أخذه ولو كان العبد فارق المولى أخذ وجاء فموجه الى مولاه لا يريد الاباق فلا جعل له \* وفيه أيضا أخذ عبدا أبقا ودفعه الى رجل وأمره ان يأتي به الى مولاه وأخذ منه الجعل يكون له \* في الاصل عبد أتى الى بعض البلدان فأخذه رجل فاشتراه منه رجل آخر وجاء به الى مولاه لا جعل له فان كان حين اشتراه أشهد أنه اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما أدى من الخن قل او كثر وان وهب له أو هو أو وصى له أو ورثه فليجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق الجعل أخذ عبدا أبقا وجاء به ليرده على المولى فلما نظر اليه المولى اعترفه ثم أتى من يد الاخذ كان له الجعل ولو كان دبره والمسألة بجعلها فلا جعل له ولو كان الاخذ حين سار ثلاثة أيام أتى منه قبيل ان يأتي الى المولى ثم أعنى المولى لم يصبر فأبى من يد الاخذ ولوجاه به الى مولاه فقبضه ثم وهبه منه فعليه الجعل ولو وهبه منه قبل ان يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل ان يقبضه فليعمل عليه قال شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى الراد انما يستحق الجعل اذا أشهد عند الاخذ أنه اشترى ليرده على المالك أما اذا ترك الاشهاد فلا يستحق الجعل وان رده على المالك كذا في المحيط \* لاذامات الاباق عند الاخذ أو أتى منه قبل ان يردّه على المولى فان كان حين أخذ أشهد أنه اشترى ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال وقت الاخذ هذا أتى قد أخذته فن وجد له طالبا فليد له على \* فهذا اشهاد ولا ضمان عليه قال شمس الاعنة الحلواني ليس من شرط الاشهاد ان يذكر ذلك والمتره تنكفي بحيث لا يقدر على ان يكتم اذا سئل وهكذا في اللقطة وأما اذا ترك الاشهاد وكان الاشهاد ممكنا كان عليه الضمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا اذا علم كونه أبقا وان أنكر المولى أن يكون عبده أبقا قال قول قوله والاخذ ضامن بالاجماع كذا في الذخيرة \* اذا أخذ عبدا أبقا فادعاه رجل وأقر له العبد فدفعه اليه بغير أمر القاضي فلهك عنده ثم استحقه آخر البيعة فله ان يضمن أي ما شاء فان ضمن الدافع يرجع به على القاضي وان كان لم يدفع الى الاول حتى شهد عنده شاهدان أنه عبده فدفعه اليه بغير حكم ثم أقام الاخر البيعة أنه له قضى به للثاني فان أقام الاول ينعلم يلزم أيضا واذا أخذ عبدا أبقا وباعه بغير أمر القاضي حتى لم يبيع البيع وملك العبد في يد المشتري ثم جاء رجل فادعاه فأقام البيعة أنه عبده فلم يستحق بالثاني ان شاء ضمن المشتري وعند ذلك يرجع المشتري بالثمن على البائع وان شاء ضمن البائع قيمته وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع ويكون الثمن له ويصدق بما فضل على القيمة من الثمن \* اذا أنكر المولى أن يكون عبده أبقا فلا جعل للراد الا ان يشهد الشهود أنه أتى من مولاه أو على اقرار المولى بابقه واذا أتى العبد وذهب بعالم المولى فخا به رجل وقال لم أجده معه شيئا فالقول قوله ولا شيء عليه يبيع الاباق من أجنبي أو من ابن صغيره لا يجوز بيعه من في يده يجوز وبيعه من الاجنبي لا يجوز وان وهبه من ابن صغيره ان كان مترددا في دار الاسلام يجوز وان أتى الى دار الحرب اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى وروى قاضي الحرمين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز بيعه واعتاقه عن كفارة ظهاره ولو وكل المولى رجلا يطلب الاباق وأصابه الوكيل ثم باعه المولى من انسان ولا يعلم البائع والمشتري ان الوكيل أصابه فالبيع باطل حتى يعلم ان الوكيل أصابه ولو أخذ الاباق رجل وأجره فالجرح له ويصدق بها فان دفعها الى المولى مع العبد وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت لك فهي للمولى ولا جعل للمولى أكلها قايلا ويحل استصانانا كذا في المحيط

(كتاب المفقود)

هو الذي غاب عن أهله أو بلد أو أمره العدو ولا يدرى أحي هو أو ميت ولا يعلم له مكان ومضى على ذلك زمان فهو معدوم بهذا الاعتبار وحكمه أنه حتى في حق نفسه لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث من مات حال غيبته كذا في خزائن المفتين \* وينصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي أقر بها غراماؤه ولا يخاصم في دين لم يقبزه الغريم ولا في نصيب له



في عرض او عتبار في يد غيره لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك المصنوعه بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب فاذا كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز عندنا ما وقع في به فاض يرى ذلك جاز لا نه فصل بمحمد فيه فينفذ قضاءه بالاتفاق ثم الوكيل الذي نصبه القاضي يخاصم في دين وجب بعقده بلا خلاف ويبيع ما يخاف عليه الفاسد من ماله كذا في التبيين . ولا يبيع ما لا يتسارع اليه الفاسد في ثقة ولا في غيرهما منقولا كان او عقارا كذا في غاية البيان . يتق من ماله على من تجب عليه ثقته حال حضرته بغير قضاء وكذا في اولاده وابويه وكل من لا يستحقها بحضرة ما لا يقضاه فانه لا يتق عليه كالاخ والاخت ونحوهما ومعنى قولنا لمن ماله المقدان كذا في خزائن المقنين . والتبرع بركة التقدير في هذا الحكم وهذا اذا كان المال في يد القاضي وان كان ودبعة او دين يثق عليهم منها اذا كان المودع والمديون مقرين بالوديعة والدين والنسب والنكاح اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي وان كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما وان كان أحدهما ظاهرا دون الآخر بشرط الاقرار بما ليس بظاهر في الصحيح وان دفع المودع نفسه أو من عليه الدين بغير أمر القاضي فالودع يضمن والمديون لا يبرأ وان جحد المودع والمديون أصلا او جحد الزوجية والنسب لم يتصب أحد من يستحق الثقة حقا في ذلك . لا يفرق بينه وبين امرائه وحكم بمرته بغير موافقة اقراره في أهله بلده كذا في الكافي . والمختار انه يفرض الى رأى الامام كذا في التبيين . وانما حكم بمرته اعتمدت امرائه عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لم يرث منه كذا في الهداية . فان عادت زوجها بعد مضي المدة فهو أحق بها وان تزوجت فلا سبيل له عليها او بغير ميثاق ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر مكانه مات يوم فقده كذا في التتارخانية . ولا يرث المفقود أحد مات في حال فقده ومعنى قولنا لا يرث المفقود أحد ان نصيب المفقود من الميراث لا يصير ملكا للمفقود أو ما نصيب المفقود من الارث فيتوقف فان ظهر جبا علم أنه كان مستحقا وان لم يظهر جبا حتى بلغ تسعين سنة فمات في وقت له ورثة صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي . واذا أوصى له توقف الموصى به الى ان يحكم بمرته فاذا حكم بمرته يرد المال الموصى به الى ورثة الموصى كذا في التبيين . اذا فقد الميراث لم يعلم الحق بدار الحرب أم لا فانه يوقف ميراثه حتى يتبين لمخافه دار الحرب وان مات أحد من ولد المرتد بقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف المفقود شي كذا في الظهيرية . لو كان مع المفقود وارث لا يجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان معه وارث يجب به لم يعط أصلا يباينه رجل مات عن اثنين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن والمال في يد أجنبي وتصادقوا على الابن المفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع الى ولد الابن ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت منه خيانة فلا يرث من عليه فاذا مضت المدة وحكم بمرته المفقود يعطى سدس آخر البنتين ليرث لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن ونظيره الخ فانه يوقف له نصيب ابن واحد باختيار القوي ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه وان كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي . اذا مات المفقود بالبادية قلصا حقه أن يبيع حماره ومتاعه ويحمل الدارهم الى أهله وان ادعى رجل على المدة وحصل من دين أو ودبعة أو شركة في عقار أو مطلق أو عتاق أو نكاح أو رد بعب أو مطالبة باستحقاق لم يلتفت الى دعواه ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خبيرا وان رأى القاضي سماع البينة وحكم فخذ حكمه بالاجماع كذا في التتارخانية

(كتاب الشركة)

وهو يشتمل على ستة أبواب

(الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشروطها وأحكامها وما يتعلق بها)

وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في بيان أنواع الشركة) الشركة نوعان شركة ملك وهي أن يملك رجلان شيئا من غير عقد

الشركة بينهما كذا في التهذيب . وشركة عقد وهي ان يقول أحدهما مشاركتك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كثير الدقائق . وشركة الملك نوعان شركة جبر وشركة اختيار فشركة الجبر أن يحتلط المالان لرجلين بغير اختيار المالين خلطا لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كانا الجلس واحد أو يمكن التمييز بضرب كفة ومشفة نحو أن تحتلط الحنطة بالشعير أو بر الناعلا . وشركة الاختيار أن يوجب لهما مال أو يملكهما لا باستئلا أو يحتلظا لهما كذا في الذخيرة . أو يملكهما لا بالشراء أو بالصدقة كذا في فتاوى قاضي خان . أو يوصى لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار . وركبها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة بقدر الملك ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بأمره وكل واحد منهما كالاجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شركته في جميع الصور ومن غير شركته بغير إقراره الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي . أما شركة العقود فأنواع ثلاثة شركة بالمال وشركة بالأعمال وكل ذلك على وجهين مفاوضة وعنان كذا في الذخيرة . وركبها الايجاب والقبول وهو أن يقول أحدهما مشاركتك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي . وشذب الاشهاد عليها كذا في النهر الصائق . وشروط جواز هذه الشركة كونه المفقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة كذا في المحيط . فان يكون الربح معلوما مقدرا فان كان مجهولا لا تفسد الشركة وان يكون الربح جزأ شاعا في الجملة لا معين فان عين عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع . وحكم شركة العقود ضرورة المفقود عليه وما يستفاد به مشترك بينهما كذا في محيط السرخسي . أما الشركة بالمال فهي أن يشترك اثنين في رأي مال فيقولوا اشتركنا فيه على أن نشترى وتبيع معا أو شتى أو أطلقا على أن مارزق الله عز وجل من ربح فهو بينهما على شرط كذا ويقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع

(الفصل الثاني في اللفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح) قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشتركا بغير مال على ان ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصاصهما أو عملا أو لم يخصا فهو جائز وكذلك اذا اطلاق هذا الشهر وكذلك اذا لم يذكر الشركة وقسمان اشتركا على ان ما اشترى فهو بينهما هكذا في المحيط . وان وقنا هل يتوقف بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يتوقف والطاوي يذهب هذه الرواية ويصحها غيره من المشايخ وهو الصحيح . اذا لم يذكر اللفظ الشركة ولكن قال أحدهما لا اشترى ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وثبتت الشركة بهذا القدر ولا ترى أنها لو ذكر الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكر اللفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لأحدهما أن يبيع حصة الآخر مما اشترى الا باذن صاحبه كذا في الفتاوى . ان قال رجل لغيره ما اشترى من شيء فبيني وبينك او قال فيينا وقال الآخر نعم فان أراد بذلك ان يكونا بمعنى شريكي التجارة كان شركة حتى يصح من غير بيان جنس المشتري أو نوعه أو قدر الثمن كما اذا فصل على الشراء والبيع وان أراد به أن يكون المشتري بينهما خاصة بعينه ولا يكونا فيه كشريكي التجارة بل يكون المشتري بينهما بعينه كما اذا ورثا أو وهب لهما كان وكالة لا شركة فان وجد شرط صحة الوكالة تجازت الوكالة والا فلا وهو ينسب جنس المشتري وينسب نوعه ومقدار الثمن في الوكالة الخاصة وهو ان لا يفرض الموكل الرأي الى الوكيل أو يسان الوقت أو قدر الثمن أو جنس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع . وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين قالاما اشترينا من شيء فهو بيننا نصيبين فهو جائز وفيه أيضا عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لا اشترى ما اشترى من أصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز وكذلك اذا قال اليوم وما اشترى في ذلك اليوم كان بينهما نصيبين وكذلك لو قال كل واحد منهما صاحبه ولم يوقبا وكذلك اذا قال ما اشترى من الدقيق فهو بيني وبينك وليس لواحد منهما ان يبيع حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه لانهم اشتركا في الشراء لا في البيع كذا في المحيط . ولو قال أحدهما لا اشترى ما اشترى بغيري وبينك كان فاسدا الا أن يسمى نوعا فيقول عبد آخر اشترى ما اشترى أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان . وان قال ما اشترى من شيء فهو بيني وبينك فان أباح حصة رحمه الله تعالى قال لا يجوز وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى



كذا في البدائع . وفي المتن أيضا بشر من الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال ما اشتريت اليوم من شيء فهو بيني وبينك فهذا جائز وكذلك ان وقت سنة ولم وقت وقتا الا أنه وقت من المشتري مقدرا بأن قال ما اشتريت من الخطة الى كذا فهو بيني وبينك فهذا جائز كذا في الذخيرة . اذا قال ما اشتريت في وجهك فيبيني وبينك وقد خرج في وجهه أو قال بالبصرة فهو باطل حتى يوقنا أو يبعأ أو يما هكذا في المحيط . رجل أمر الآخر أن يشتري عبد بعينه بينه وبينه فقال نعم فاشهد عند الشراء أنه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد مشترك كذا في محيط السرخسي . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى اذا أمر بشراء فمكت ولم يقل نعم ولا لا حتى قال عند الشراء اشتريته لنفسى يكون له ولو قال اشهدوا أنى اشتريته لفلان كما أمر في ثم اشتراه فهو للأمر كذا في الذخيرة . فان اشتراه وسكت عند الشراء ثم قال بعد الشراء اشتريته لفلان الأمر كان لفلان اذا كان سليما ولو قال ذلك بعد ما حدث به عيب أو مات لم يقبل قوله الا أن يصدق به الآخر كذا في التارخانية . رجل قال لا اشتري عبد فلان بيني وبينك قال نعم فذهب ليشتري فقال له الآخر اشتريته بيني وبينك قال نعم فاشتراه فهو للآخرين كذا في الخلاصة . قالوا هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الاول وأما اذا قبل الوكالة بمحضر من الاول فيكون العبد بين الآخر الثاني وبين الأمور فضعيف كذا في المحيط . ولواقبه ثالث فأمره بذلك فاشترى الأمر بعد أمر الثلاثة بنظر ان قال للثالث نعم بغير محضر الا قبلين فالعبد بينهما ولا لثالثي والثالثي المشتري وان قال نعم بمحضرهما فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين كذا في محيط السرخسي . وفي المتن قال هشام سألت محمد بن جرير رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أمر رجلا أن يشتري ثوبا موصوفا بعشرين درهما بيني وبينه على أن أتقدم أنا الدراهم قال فهو جائز وهو بينهما والشروط باطل وفيه أيضا ابراهيم عن محمد بن جرير رحمه الله تعالى رجل قال لرجل اشتري فلان بيني وبينك على أن أبيعها أنا قال الشرط فاسد والشركة جائزة قال وكذلك كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على أن تبعتها كان هذا جائزا وهي مشتركة بينهما يبيعا على تجارتهما كذا في المحيط . لو قال رجل لا اشتري أنا اشتري هذا العبد اشترك صاحبه أو صاحبه فيه شريك فهو جائز فأبها اشتراه كان مشتركا بنصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فاذا قبضه فهو كقبضهما حتى لو مات كان من مالهما فان اشتراه معا أو اشترى أحدهما بنصفه قبل صاحبه ثم اشترى صاحبه النصف الآخر كان بينهما ولو تقدم أحدهما كل الثمن في هذه الصورة ولو بغير أمر صاحبه رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير . فان أذن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل على أن له نصفه فهو باع نصيب شريكه بنصف الثمن وان باعه الا نصفه فجميع الثمن ونصف العبد بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع ينصرف الى نصيب البائع خاصة كذا في محيط السرخسي . في المتن قال هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا اشتري لشيء تعالى في عشرة آلاف فذهب لاشترى بيني وبينك قال هو جائز والبيع والوضعية عليهما كذا في المحيط . رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فاشترى فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشتراه به نيا على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية الا أن بين خلافه كذا في فتح القدير . وكذا لو اشترك رجل رجلين بصير بينهما أثلاثا كذا في فتاوى قاضي خان . رجل اشترى عبدا وقبضه فقال له رجل اشركني فيه ففعل ثم لقيه آخر فقال مثل ذلك فان كان الثاني يعلم بمشاركة الاول فله ربع العبد وان كان لا يعلم فللثاني نصف العبد وللأول النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط . وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل اشركني فيه فاشترى ثم استحق نصف العبد للشريك نصف العبد وخرج المشتري من البين كذا في محيط السرخسي . واذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل اشركني فيه وهو يرى أنه اشترى الكل ففعل فله جميع النصف الذي اشتراه المشتري وان كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط . واذا اشترى رجل شيئا فقال له رجل آخر اشركني فيه فاشترى فله النصف البيع فان كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو اشترى بعد القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه من يعلم أنه لا بد من قبول الذي اشترى لأن لفظ اشركك صار ايجابا للبيع هكذا في فتح القدير . وذكر في المتن لو قبض النصف دون النصف ثم اشرك آخر فيه شائعا من المقبوض وغير المقبوض يصح في المقبوض وله الخيار لتفريق الصفة عليه كذا في محيط السرخسي . ولو كان رجل في يده حنطة يدعيها كلها فاشرك رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فان شاء

مطلب  
الشركة لا تبطل بالشروط  
القائمة

مطلب  
مطلق الشركة يقتضي  
التسوية الا ان يبين خلافه

المشرك أخذ نصف ما بيني وبينك وان شاء ترك وكذا البيع في هذا الوجه وان استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما والمشارك الخيار كذا في السراج الوهاج . ولو اشترى رجلان عبدا فاشترى كافيهم آخر بنظر ان اشركاه على التعاقب فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي . وان اشركاه معا بان فالأجله اشركك في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحقا كذا في المحيط . ولو اشركه أحدهما في نصيبه ونصيب صاحبه فأجاز صاحبه فله النصف وللشريكين نصفه كذا في محيط السرخسي . وان لم يجز فله نصف نصيب المشرك وهو الربع كذا في المحيط . ولو اشركه بأذن شريكه كان بينهما أثلاثا كذا في المبسوط . وان قال اشركني معك ومع شريكك في هذا العبد ففعل فان أجاز شريكه فله الثلث وان لم يجز فله السدس كذا في محيط السرخسي . ولو قال أحدهما اشركك في نصف هذا العبد فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كان على كاجير نصيبه منه بمنزلة قوله قد اشركك بنصفه الا يرى ان المشتري لو كان واحدا فقال لرجل اشركك في نصفه كان له العبد كقوله اشركك بنصفه بخلاف ما لو قال اشركك في نصبي فانه لا يمكن ان يجعل بهذا اللفظ ملكا لجميع نصيبه بأقامة حرف في مقام حرف الباء فانه لو قال اشركك بنصبي كان باطلا فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير . اشترى عبدا بالبر درهم وقبضه ثم قال لرجل قد اشركك فيه فلم يقل الرجل شيئا حتى قال لا اشركك في شيء ثم قال لا قد قبلنا فالعبد بينهما الكل واحد منهما النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط . ولو قال لرجل اشركني فيه فاشترى فلم يقل الرجل قبلت حتى قال لا اشركك فيه ثم قبلا فلا لثاني للأول وللثاني النصف وكذلك لو قال لا اشركك فيه ثم قال لا اشركك فيه ثم قبلا فلا لثاني للأول فهو بينه وبين الآخر ان قبل وان قال قد اشركك فيه جميعا فقبل أحدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي . لو قال لي عشرة دنانير فادفع الي ذهابا فاشترى بالكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فدفع اليه خمسة واشترى بالخمسة عشر سلعة يكون أثلاثا كانه قال اشترى بالخمسة عشر سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون أثلاثا كذا هذا ولفظ الشركة يحتمل شركة الاملاك ثم قال وهذا اذا عين السائل جنس السلعة كالحنطة وشحها فاما اذا لم يعين فالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل للجهالة كذا في القنية . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لا اشترى هذا العبد واشركني فيه فقال نعم ثم اشتراه فهو بينهما ما وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو استحقان كذا في المحيط . اشترى بقرة بعشرة دنانير فقبضها ثم قال لا اشركك فيها بيدئارين فقبل كان له خمس البقرة كذا في محيط السرخسي . باع فلان بخمسين ديناراً قال البائع أكون لك شريكاً فيه فقال المشتري نعم فسكأ على ذلك فكان البائع يبيع بالباطح والمشتري يبيعها في السوق على هذا حتى نفدت لا يصير شريكاً فيه كذا في القنية . اشترى حنطة فاعطى على طبخها درهماً ثم أعطى على شربها درهماً فاشرك رجلاً في الخبز اعطاه المشرك نصف من الحنطة ونصف النفقة وكذلك هذا في القطن وغزله وجبا كته والسهم وعصره واذا كان هو الذي طعن وخبز وغزل ونسج ولم يعط عليه أجر او المسألة بجملها فعليه نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعه كذا في المحيط . ولو قال لرجل ما اشتريت اليوم فيبيني وبينك فقال نعم ثم قال لا اشترى هذا العبد بيني وبينك فقال نعم ثم اشترى العبد فنصفه للآخر ونصفه بينه وبين الاول ولو قال الاول اشترى هذا العبد بيني وبينك وقال آخر ما اشتريت فيسنتان ثم اشترى العبد فالاول نصفه ونصفه بينه وبين الآخر كذا في محيط السرخسي .

(الفصل الثالث فيما يصلح أن يكون رأس المال وما لا يصلح) . الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز عتانا كانت او مقاضاة الا اذا كان رأس مالهما من الاثمان التي لا تتعين في عقود المبادلات نحو الدراهم والدنانير فاما ما يتعين في عقود المبادلات نحو العروص والحيوان فلا تصح الشركة بهما سواء كان ذلك رأس مالهما او رأس مال أحدهما كذا في المحيط . ويشترط حضوره عند العقد وعند الشراء كذا في خزائن المفتين . وهكذا في فتاوى قاضي خان . حتى لو دفع ألف درهم الى رجل وقال أخرج مثلهما واشترهما وبع فخرجت حصتي الشركة كذا في الصغرى . ولا تصح عمال غائب او دين في الحالفين كذا في محيط السرخسي . أما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط عندنا كذا في البدائع . ولا يشترط تسليم المالكين ولا خلطهما

قوله فلان يكسر النساء واللام  
وشذ الزاي وكعتل فخصاس  
أيض تجعل منه القدور  
الفرغة كافي القاموس  
اه معجمه







وهو الاظهر هكذا في المحيط \* وكذلك لو اقر لاهم أنه وهي بائنة معتدة منه كذا في المبسوط \* فان تزوج  
تزوجا فاسد او دخل بها واقر بمهر لاهم يلزم شريكه وبدن آخر يلزمهما كذا في محيط السرخسي \* ويجوز  
اقراره عليهما جميعا لامر أنه وولدها من غيره اعتبارا لاقرار بالشهادة ولا يجوز اقرار المرأة بالمفاوضة بالذين  
لزوجها على شريكها كالايجوز شهادتها ويجوز اقرارها بالذين لا بوي زوجها وولده من غيرها عليها وعلى  
شريكها كالايجوز شهادتها كذا في المبسوط \* اعتق أم ولده ثم اقر لها بدين يلزمها وان كانت في عتقه كذا  
في محيط السرخسي \* كل دين لزم أحدهما بالتجارة كالبيع والشراء والاجارة او بما يشبهها كالقصب  
والاستئجار والكفالة بالمال بالامر والاعارة والرهن فالأخر ضامن له ولو كفل بمال بغير أمر المكفول عنه  
لم يؤخذ به شريكه انفا كذا في الكافي \* وكذلك البيوع الفاسدة كذا في المحيط \* وصاحب الحق غير  
في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات \* الآن حامل الضمان يكون  
على الفاعل خاصة حتى لو أدى الآخر من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط \* بخلاف الشراء  
الفاسد فان هناك اقرار الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهم ولو كفل أحدهما بنفسه لا يؤخذ  
بذلك شريكه في قولهم جميعا ولو كفل أحد المتفاوضين عن رجل بمهر او ارش جناية فهو بمنزلة كفالة بدين  
كذا في المحيط \* واذا وطئ أحدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فلهما ان يأخذ بالقرآن ما يشاء  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لحق أحدهما ضمان لا يشبه ضمان التجارة لا يؤخذ به شريكه كدروس  
الجنايات والمهر والثقة وبذل الخلع والصلح عن القصاص وعلى هذا ليس له ان يحلف الشريك على العلم اذا انكر  
الشريك الجاني بخلاف ما لو ادعى على أحدهما بيع خادم فأنكره فلهما ان يحلف المدعى عليه على البشاة  
وشريكه على العلم لان كل واحد لو اقر بما ادعاه المدعى يلزمهما بخلاف الجناية لو اقر أحدهما لا يلزم الآخر كذا  
في فتح القدير \* وكذلك كل ما كان من أعمال التجارة اذا دعاه رجل على أحدهما وحلف القاضي المدعى  
عليه على ذلك كان للمدعى ان يحلف الآخر كذا في المحيط \* فان ادعى شيئا من ذلك عليهم جميعا كان له  
ان يستحلف كل واحد منهما ألبته وأبهما نكل عن اليمين أمضى الامر عليهم ما وان ادعى ذلك على أحدهما  
وهو غائب كان له ان يستحلف الحاضر على علمه فان حلف ثم قدم الغائب كان له ان يستحلف البتة كالمو كانا  
حاضرين كذا في المبسوط \* وان كان أحد المتفاوضين ادعى شيئا من أعمال التجارة على رجل ويحلف المدعى  
عليه وحلفه القاضي على ذلك ثم اراد المتفاوض الآخر ان يحلفه على ذلك فليس له ذلك كذا في المحيط \*  
وان ادعى على أحد المتفاوضين ما لا من كفالة وحلفه عليه فله ان يحلف شريكه عليه ايضا في قول أبي حنيفة  
رحمة الله تعالى كذا في المبسوط \* وان باع أحد المتفاوضين شيئا او اذن رجلا او كفل له رجل بدين او غصب  
منه ما لا فليس بريكه الاخر ان يطالب به كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أجر أحد المتفاوضين عبدا فلا يختر  
أخذ الاجر ولا المستأجر مطالبة بتسليم العبد ولو أجر عبدا من ميراثه او شيئا خاصة ليس لشريكه أخذ  
الاجر ولا للمستأجر مطالبة بتسليم المستأجر كذا في محيط السرخسي \* وكذا كل شيء هو له خاصة باعه  
لم يكن لشريكه ان يطالب بالثمن ولا للمشتري ان يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى قاضي خان \*  
اذا اقرق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك  
ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كانه أنشأ الكتابة للمال ولشريكه أن يردها كذا في المحيط \*  
ولو أجر أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء او خطا فوب أو عمل من الاعمال فلا يجزيهما وكذلك كل كسب  
اكتسبه أحدهما فلا يجزيهما ولو أجر نفسه للخدمة فلا يجزيه خاصة كذا في الترخاينة \* ولو استأجر  
أحد المتفاوضين أجيرا أو دابة فلم يؤجر ان يأخذ أيها شاء بالاجرة الا أنه لو استأجره لحاجته أو الى مكة للعب  
يرجع شريكه بما أدى عنه كذا في محيط السرخسي

(الفصل الرابع فيما يتعلق بالمفاوضة وما لا يتعلق به) \* لو استفاد أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه عقد  
الشركة بارت أو هبة أو وصية أو نحو ذلك ووصل اليه بطلت المفاوضة وصارت شركتهما معا كذا  
في السراجية \* وان ورث عروضا أو ديونا لا تطل المفاوضة ما لم يقبض الديون كذا في محيط السرخسي \*  
وكذا العقار كذا في الهداية \* واذا اشترى بأحد المالين شيئا في القياس بطلت المفاوضة وفي الاستحسان

لا تطل واذا كان رأس مالهما على السواء يوم الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن  
يشترى بأحد زادت قيمة أحد التقدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة قال محمد رحمه الله تعالى  
وكذا اذا اشترى بأحد المالين وزاد الآخر كذا في المحيط \* وان اشترى أحدهما بماله وزاد المشتري في قيمته  
فالقياص أن تطل وفي الاستحسان لا تطل كذا في المضمرات \* وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين  
فالمفاوضة على حالها وكذا اذا وقع الشراء بأحد المالين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا تنتقض  
المفاوضة كذا في الظهيرية \* ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهما فوهبه وسلمه اليه بطلت  
المفاوضة وان كان شريكه غائبا وهذا هو الحل لا أحد المتفاوضين اذا أراد فتح الشركة حال غيبة صاحبه كذا  
في الذخيرة \* وان أجر أحدهما عبدا خاصة أو باع لم تطل المفاوضة ما لم يقبض الاجر كذا في المحيط \*  
اذا أنكر أحد المتفاوضين انصحت المفاوضة ويجب أن يكون الحكم في جميع الشركات هكذا كذا  
في الظهيرية \* وما قدمت به شركة العنان ففسده شركة المفاوضة كذا في البدائع

(الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة) \* قال محمد رحمه الله تعالى لكل واحد  
من المتفاوضين أن يشتري بنفسه ما في يده مكيلا أو موزونا فان اشترى بذلك الجنس جاز وان اشترى بغيره لم يدر  
من ذلك الجنس بأن اشترى بالذنا نيرا والذراهم وليس في يده دراهم ولا ذنا نير كان المشتري خاصة للمشتري  
ولا يجوز شراءه على الشركة \* لأحد المتفاوضين أن يكتب عبدا من تجارتهم ما وله أن يأذن له في التجارة  
أو في أداء الغلة كذا في المحيط \* ويرتج الامنة ولا يزوج العبد ولا يعققه على مال كذا في محيط السرخسي \*  
ولو زوج أحد المتفاوضين عبدا من تجارتهم ما جاز قياسا ولا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا  
كذا في الظهيرية \* ولكل واحد منهما ان يبيع بالنقد والتسبئة كذا في الخلاصة \* وله أن يبيع بقليل  
الغن وكثيره لا يبيع الغن بالناس في مثله كذا في البدائع \* ويبيع أحد المتفاوضين بمن لا تقبل شهادته له  
يفتح على المفاوضة بالاجماع كذا في الذخيرة \* ولو اشترى أحدهما طعاما بالتسبئة كان الثمن عليهما  
بخلاف أحد شريك العنان ولو قبل أحد المتفاوضين طعاما من غيره جاز ذلك على شريكه كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو أسلم أحد المتفاوضين دراهم في طعام جاز ذلك عليهم ما وكذلك لو تعين أحدهما عينة وصورة  
العينة أن يشتري عينا بالتسبئة بأكثر من قيمته ليبعها بغيره بالنقد فيحصل له المال كذا في المبسوط \*  
ولا أحدهما أن يرهن مال المفاوضة بدين المفاوضة وبدين عليه خاصة بغير اذن شريكه لان الرهن قضاء الدين حكما  
واحدهما على قضاء دين المفاوضة ودينه خاصة من مهر أو غيره بغير اذن شريكه كذا في محيط السرخسي \*  
حتى لم يكن لشريكه أن يسترده من يد المهر من كذا في المحيط \* فان كان الدين من شركتهما فلا ضمان عليه  
وان كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بنصف ذلك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فلا ضمان عليه  
في الزيادة كذا في المبسوط \* وكذا الورهن متاعا من خاصة متاعه بدين المفاوضة لم يكن متبرعا ويرجع على  
شريكه بنصف الدين وان كان الرهن قدها في يد المهر من كذا في المحيط \* ولو ارتهن أحدهما رهنا بدين التجارة  
جاز كذا في محيط السرخسي \* سواء كان هو الذي يبي المبيعة أو صاحبه كذا في المبسوط \* ولكل واحد  
منهما أن يقر بالرهن والارتمان فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد اقرارهما لم يجز اقراره على شريكه كذا  
في السراج الوهاج \* وله أن يودع وله أن يحتال كذا في البدائع \* وأن يهدي من مال المفاوضة ويتخذ  
دعوة منه ولم يقدر بشئ والصحيح أن ذلك منصرف الى المعارف وهو ما لا يعده التجار مرفا كذا في القباينة \*  
وقبول هدية الفواض وأكل طعامه والاستعارة منه بغير اذن شريكه جاز ولا ضمان على الآخر وكل والتصديق  
عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ثم انما يملك الاهداء بالمال كقول من الفاكهة والتم والخبز  
ولا يملك الاهداء بالذهب والفضة كذا في المحيط \* ولو كسا المتفاوض رجلا ثوبا أو ذهب دابة أو ذهب الذهب  
والفضة والامعة والحبوب لم يجز في حصته شريكه وانما يجوز ذلك في الفاكهة والتم والخبز واشياء ذلك  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير اذن شريكه وهو الصحيح من مذهب  
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ثم على قول من جواز المسافرة لو أذن له الشريك في ذلك

مطلب  
اذا اشترى أحد المتفاوضين  
بالعينة يكون عليهما



فله أن يتفق على نفسه في كرائه وطعامه وأدامه من حمله رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن ربح حبت الثقة منه والا كانت الثقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية \* وله أن يدفع المال مضاربة كذا في البدائع \* وهذا رواية الأصل وهو الأصح كذا في النهر الفائق \* وهكذا في الهداية \* وكذلك أن يأخذ مالا مضاربة ويكون ربحه خاصة كذا في البدائع \* ولا حدهما أن يضع كذا في الظهيرية \* ولو أضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا علم المستضع بفرقهما كان ما اشترى للأمر خاصة وإن لم يعلم بفرقهما كان الثمن مدفوعا إلى المستضع بآثره على الآخر وعلى شريكه وإن لم يكن الثمن مدفوعا إليه كان مشتركا للأمر خاصة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولومات الذي لم يضع ثم اشترى المستضع المتاع لزم الحظ خاصة ولو فقد المستضع الثمن من المال المدفوع إليه فورثة الميت بالخيار إن شاءوا ضمنوا المستضع الثمن وإن شاءوا ضمنوا المضع فإن ضمنوا المستضع يرجع بذلك على الآخر وكذلك لو ضمنوا البائع يرجع على المستضع ثم المستضع يرجع على المضع ولو أضع أحد المتفاوضين ألقاه ولشريكه شركة عنان برضى شريك العنان ليشترى لهما متاعا ثم مات أحدهم فإن مات المضع ثم اشترى المستضع فالمتاع للمستضع ويضمن المال فيكون نصفه لشريك العنان ونصفه للمفاوض الحظ ولورثة الميت وإن مات شريك العنان ثم اشترى المستضع فالمتاع للمستضع كله للمفاوضة ثم ورثة الميت إن شاءوا رجعوا بحصتهم على أبيهما شأوا وإن شاءوا ضمنوا المستضع ويرجع به المستضع على أبيهما شأوا وإن مات المتفاوض الذي لم يضع ثم اشترى المستضع فنصفه للأمر ونصفه لشريك العنان ويضمن المتفاوض الحظ ولورثة الميت حصتهم وإن شاءوا ضمنوا المستضع ويرجع به على الآخر كذا في محيط السرخسي \* وليس لأحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* إلا أن يأذن له إذا مضرت ما ينقرض ولم يدخل تحت قوله أعمل برأيه كذا في السراج الوهاج \* ولو أقرض بغير إذنه ضمن نصفه ولا تصد المفاوضة هكذا في محيط السرخسي \* وقالوا ينبغي أن يكون له الاقتراض بما لا يضر الناس فيه كذا في المحيط \* ولا حد المتفاوضين أن يشاروا رجلان شركة عنان بعض مال الشركة كذا في المبسوط \* سواء شرط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما بأمره أو لم بشرط كذا في الذخيرة \* ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان باذن شريكه أو بغيره إذ شرى بركة كذا في المحيط \* وإن شاركه شركة مفارقة باذن شريكه فهو جائز عليهم ما كانوا على ذلك وإن كان بغير إذنه لم تكن مفارقة وكانت شركة عنان ويستوي أن كان الذي شاركه أباه أو أخته أو أجنبيا عنه كذا في المبسوط \* وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في متفاوضين شارك أحدهما رجلا شركة عنان في الرقيق فهو جائز وما اشترى هذا الشريك من الرقيق فنصفه للمستضع ونصفه بين المتفاوضين نصيبين ولو أن المتفاوض الذي لم يشاركه اشترى عبدا كان نصفه لشريكه ونصفه بين المتفاوضين كذا في المحيط \* وله أن يوكل وكلا يدفع إليه مالا أو أمرا أن يتفق على شئ من تجارتهم في المال من الشركة فإن أخرج الشريك الآخر الوكيل يخرج من الوكالة إن كان في بيع وشراء وأجارة كذا في البدائع \* وإن وكله بقاضي مادام أنه ليس بالأمر أخرجه كذا في المحيط \* وله أن يعبر استخسانا حتى لو أعار دابة من المفارقة وهلك في يد المستعير لم يضمن فيه استخسانا كذا في الذخيرة \* ولو أعار أحدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فطبت الدابة ثم اختلف في الموضع الذي ركبها إليه فأيها صدقه في الأمانة إلى ذلك الموضع برئ المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضي خان \* وكل ما يجوز لأحد شريكي العنان أن يعمل فكذلك للمفاوض كذا في محيط السرخسي

(الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه) إذا أقال أحدهما في بيع بآمره إلا جازت الإقامة عليهم وكذلك إذا أقال أحدهما في سلم بأمره صاحبه كذا في المحيط \* ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتهم نسيئة لم يكن لواحد منهما أن يشترى بأقل من ذلك قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو باع أحد المتفاوضين شيئا نسيئة ثم مات ليس لصاحبه أن يتخاصم فيه فإن أعطاه المشتري نصف الثمن برئ منه كذا في محيط السرخسي \* ولو باع أحدهما شيئا ثم وهب الثمن من المشتري أو أبرأه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضي

قاضي خان \* وإن وهبه الآخر أو أبرأه جاز في نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه إجماعا كذا في المحيط \* وإذا أقال أحد المتفاوضين بشاوجب لهما جاز تأخير في النصيبين إجماعا كذا في الظهيرية \* سواء وجب الدين بعقد المخر أو بعقد صاحبه أو بعقدهما كذا في الذخيرة \* إذا كان على المتفاوضين دين إلى أجل فأبطل أحدهما الأجل بطل وحل المال عليهما جميعا ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الآخر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان رجل على المتفاوضين مال فأبرأ أحدهما عن حصته فهما يبران جميعا من المال كله كذا في المحيط \* حقوق عقد تولا أحدهما بنصف إلى ما جعلا حتى إن أحدهما لو باع شيئا بطالب غير البائع بالتسليم للمبيع كالبائع ولو طالب غير البائع الثمن من المشتري يجبر المشتري على تسليم الثمن إليه كما يجبر على تسليمه إلى البائع كذا في التشارخانية \* ولو اشترى أحدهما شيئا وأخذ صاحبه بالثمن كما يؤخذ به المشتري كذا في السراج الوهاج \* وله أن يقبض المبيع كالمشتري ولو وجد المشتري منهما عيبا بالمبيع فلصاحبه أن يرد بالعيب كالمشتري كذا في البدائع \* وإذا اشترى أحدهما شيئا من تجارتهما فوجد الآخر عيبا كان له أن يرد كذا في المحيط \* ولو استحق المبيع كان لكل واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج \* والمشتري من أحدهما شيئا من شركتهما إذا وجد المشتري عيبا كان له أن يرد بالعيب على أبيهما شاء كذا في الظهيرية \* ولو أنكر العيب فله أن يحلف البائع على البينات وشريكه على العلم ولو أقر أحدهما نفذ إقراره على نفسه وشريكه ولو باع كل واحد منهما منفعة لغيره من شركتهما وجدهما عيبا فله أن يحلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على البينات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم بين واحد في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلف كل واحد منهما على البينات فيما باع وتسقط عن كل واحد منهما المدين على العلم كذا في البدائع \* وإذا باع أحد المتفاوضين شيئا من متاع المفاوضة ثم أقرقا ولم يعلم المشتري باقرقهما كان له أن يدفع جميع الثمن إلى أبيهما شاء كذا في المحيط \* وإن كان علم بالفرقة لم يدفع إلا إلى العاقد ولو دفع إلى شريكه لا يبرأ عن نصيب العاقد وكذلك لو وجد عيبا لا يخصم إلا البائع كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المشتري رده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب عند تقرر الرد ثم أقرقا كان له أن يأخذ منهما شاء كذا في المحيط \* ولو استحق العيب بعد الاقتراق وقد كان نقد الثمن كله قبل الاقتراق فله المشتري أن يرجع بالثمن على أبيهما شاء كذا في الظهيرية \* متفاوضان أقرقا فلا ضمان الديون أن يأخذوا أبيهما شاءوا ويجمع الدين ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف فيرجع بذلك كذا في الجامع الصغير \* ولو وكل أحد المتفاوضين رجلا أن يشتري له جارية بعينه أو بغير عينها بثمن محدد ثم إن الآخر نسي الوكيل عن ذلك فبهيبة جاز فإن اشترى الوكيل بعد ذلك فهو مشتر لنفسه وإن لم ينهه عن ذلك حتى اشترى كان مشتركا لهما جميعا ويرجع بالثمن على أبيهما شاء كذا في المحيط

(الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين) لو ادعى على آخر أنه شاركه مفارقة فأنكر والمال في يد الجاحد فالقول قول الجاحد مع عينه وعلى المدعي البينة كذا في فتح القدير \* فإن جاء المدعي ببينة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه أما أن شهدوا أنه مفارقة وأن المال الذي في يده بينهما أو شهدوا أنه مفارقة وأن المال الذي في يده من شركتهما وفي هذين الوجهين تقبل بينة ويقضى بالمال بينهما نصيبين وأما أن شهدوا أنه مفارقة وأن المال في يده وفي هذا الوجه يقضى بالمال بينهما نصيبين سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى أو بعد ما تفرقا عن مجلس الدعوى وأما أن شهدوا أنه مفارقة ولم يزيدوا على هذا وفي هذا الوجه ذكره من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أنه تقبل بينة ويقضى بالمال بينهما وأما أن أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه المسألة وذكره في الإسلام أنهم إن شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة ويقضى بالمال بينهما ما لم يشهدوا أنه من شركتهما أو يشهدوا أنه من شركتهما أو يقر الجاحد أن المال كان في يده يومئذ أو شهد الشهود بذلك كذا في المحيط \* ثم إذا قضى القاضي بينهما نصيبين إذا ادعى الذي كان في يده شيئا مما في يده لنفسه ميراثا أو هبة أو صدقة من جهة غير المدعي ففسد المسألة على وجوه إن كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفارقة وأن المال بينهما نصيبين أو شهدوا أنه مفارقة وأن المال من شركتهما ففي هذين

قوله قال يشهدوا الخ لا يرتبط بما قبله ولعله مرتبط بمحذوف والتقدير وإن شهدوا في غير مجلس الدعوى لا تقبل ما لم يشهدوا الخ ويحذر العبارة بمراجعة المحيط



الوجهين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان شهود مدعى المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وان المال في يده  
أو شهدوا أنه مفاوضة ولم يزدوا على هذا تسمع دعواه وتقبل بينته عند محضره الله تعالى خلافاً لما في يوسف  
رحمه الله تعالى ولو كان المدعى عليه ادعى شيئاً مما في يده بطريق التلقي من المدعى تسمع دعواه وقبلت بينته  
في الوجه كله كذا في الظهيرية \* وإذا ادعى أنه شريك مفاوضة وأقر به المدعى عليه وقضى عليه بما  
في يده ثم ادعى شيئاً مما في يده ميراثاً أو هبة وأقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المال  
في يد رجلين وهما مقران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئاً من ذلك المال أنه له ميراثاً عن أبيه وأقام البينة  
قبلت بينته كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى  
ورثة الميت المفاوضة وجد ذلك الحي فاقاموا البينة أن أباهم كان شريكه شركة مفاوضة لم يقض لهم  
بشيء مما في يد الحي إلا أن يقيموا البينة أنه كان في يده في حياة الميت أو أنه من شركة ما بينهما فثبت يقضى  
لهم نصفه كذا في المبسوط \* فان أقام الحي البينة أنه ميراثاً له من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل إذا شهدوا  
أن المال من شركتهما وان شهدوا أن هذا المال كان في يده وقت الشركة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
لا تقبل بينة الحي وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المال  
في يد الورثة وجدوا الشركة فأقام الحي البينة على المفاوضة وأقاموا البينة أن أباهم مات وترك هذا ميراثاً من  
غير ما بينهما لم تقبل منهم وصحح شمس الأئمة أن هذا قولهم جميعاً ولو قالوا مات جدنا وترك ميراثاً لنا لا يثبت وأقاموا  
البينة على هذا لا تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل في قول محمد رحمه الله تعالى كذا  
في فتح القدير \* وان كانت الاشياء في يد أحدهما فجدد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بمجرده وهو ضمان  
لنصف جميع ما في يده إذا قامت البينة على المفاوضة لأنه كان أميناً فبالجدد يصير ضماناً وكذلك إذا وجد وارثه  
بعد موته فان ماتوا وأوصى كل واحد منهما ما إلى رجل فوصى كل واحد منهما بطالب بما إلى موصيه مبايعته  
فاذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد أن يكونوا مقرين بالمفاوضة كما لو كان الوصي قبض نفسه  
وهو مقر بالمفاوضة كان أميناً في نصيب صاحبه كذا في المبسوط \* متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه  
شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون  
بينهما نصيبين حكماً للمفاوضة إلا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع بيت أو رزق العيال أو جارية يطوقها فان ذلك  
يكون لمن كان في يده خاصة استحصاناً إذا كان ذلك بعد الفرقة ولو لم يفرقوا لم يكن مات أحدهما ثم اختلفوا  
في مقدار الشركة فهذا وما لو اختلفا في مقدار الشركة سواء كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا ادعى  
رجل على غيره أنه شريكه شركة مفاوضة وان المال الذي في يده بينهما اثلاثاً للثلاثين والثلث له والمدعى عليه  
يجحد المفاوضة أصلاً فأقام المدعى بينته على نحو ما ادعاه لا تقبل هذه الشهادة قياساً وفي الاستحصان تقبل  
على المفاوضة كذا في المحيط \* ادعى المفاوضة وادعى المال مناصفة وشهد بالشهود بالنسبة ثم قال المدعى  
كانت كذلك تقبل استحصاناً كذا في محيط السرخسي \* وإذا اختلف المتفاوضان فأقام أحدهما البينة  
أن المال كله كان في يده صاحبه وان قاضي بلدة كذا كن قضي بذلك عليه وسعر المال وأنه قضى به بينهما نصيبين  
فأقام الآخر بمثل ذلك من ذلك القاضي بعينه أو غيره فان كان من قاض واحد وعلم تاريخ القضاة أخذ بالآخر  
وان لم يعلم أو كان القضاء من القاضيين لم يثبت كلاهما القضاء الذي انفذه عليه لأن كلاهما صحيح ظاهر فيحاسب  
كل صاحبه بما عليه ويتراذان الفضل كذا في فتح القدير \* ولومات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعاً ما تركه  
ثم وجدوا ما لا كثيراً فقال أحدهما للآخرين كان هذا في قسمنا لم يصدقوا على ذلك إلا بينة وعلى الفريق الآخر  
اليمين فإذا حلفوا كان بينهما نصيبين فان كان في أيديهم صدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبراءة وان كانوا لم يشهدوا  
بالبراءة فهو بينهم جميعاً بعد ما يحلف الآخرون مادخل هذا في قسم هؤلاء كذا في المبسوط \* ولو كان المال  
في يد أحد الفريقين فقالوا كان لا ينافي المفاوضة وكذبهم الفريق الآخر فمال بينهما وان كانوا شهدوا على  
البراءة بما في الشركة وان كانت البراءة من الشركة وغيرها فهو له خاصة وان كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم  
الائسنة كذا في محيط السرخسي \* وإذا شهدوا على الاقرار بالمفاوضة منذ عشر سنين وقبل القاضي  
شهادتهم ثبتت المفاوضة منذ عشر سنين وقبل ذلك حتى يقضى بجميع ما في يده منذ عشر سنين وقبل ذلك

فيهما ولو شهدوا على إنشاء المفاوضة منذ عشر سنين قضى بالمفاوضة منذ عشر سنين ولا يقضى بالمفاوضة قبل  
ذلك فاعلم يقيناً لا خدماً قبل المفاوضة يختص هو به وما كان مشكلاً الحال فهو للمفاوضة كذا في المحيط \*  
ولو أمر أحد المتفاوضين رجلين بشريان عبد الهما وسمى جنس العبد والتمن فاشترياه وقد اختلف المتفاوضان عن  
الشركة فقال الآخر اشترياه بعد التفرق فهو له خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق فهو بينهما كذا في القول  
قول الآخر مع عينة والبينة بينة الاخران أقاما البينة ولا تقبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى قاضي خان \*  
وان قال الشريكان لا ندرى متى اشترياه فهو للآخر خاصة كذا في محيط السرخسي \* وان قال الآخر  
اشترياه قبل الفرقة وقال الآخر اشترياه بعد الفرقة فالقول قول الآخر والبينة بينة الآخر كذا في المحيط \*  
وإذا اعتق أحد المتفاوضين عبداً من شركته ما فالقول فيه كالقول في غير المفاوض وان اختلف المتفاوضان  
ثم قال أحدهما كنت كائنت هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك الا أن يقراره في نصيب نفسه صحيح  
ولشريكه أن يرد له دفع الضرر عن نفسه بعد ما يحلف على علمه وكذلك ان أقر أنه أعنته في الشركة معناه  
أن اقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشتغل باستحلاف الآخر ههنا بخلاف الكتابة هكذا في المبسوط \*  
وإذا اختلف المتفاوضان وأشهد كل واحد على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال أحدهما كنت أعنت هذا  
العبد في الشركة قد دخل نصف قيمته فبما رأيت البينة منه فقد عنته الآخر في عنته وقال كنت اخترت ضماً العبد  
فالقول لمن لم يمتنع مع عينة وله نصيب العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دون الشريك وان قال اخترت  
ضماً لك برئ من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وان قال ما اخترت شيئاً فله أن يضم العبد دون الشريك  
كذا في محيط السرخسي \* وان أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه جعل الثابت بالبينة كالثابت  
بالمعاينة فيبرأ هو من ذلك ولا شيء على العبد وان قال الشريك لم يعنته الا بعد الفرقة كان القول قوله أيضاً  
فان أقام المعتقد البينة أنه أعنته في المفاوضة وضمن له نصف قيمته وأقام الآخر البينة أنه أعنته بعد الفرقة  
واختار ضمانه العبد فالبينة بينة المعتقد وبرئ هو والعبد من نصف قيمته كذا في المبسوط \* ولو أقر أحدهما  
أنه كاتب عبد في الشركة على الثبوت قبضه منه ومات العبد فقد دخل في البراءة وقال الآخر كائنته بعد الفرقة  
فالقول لمن لم يكاتب وان كان العبد ترك ما لا يقل المالك كائنته بعد الفرقة وأما وارثه وقال الآخر  
في المفاوضة فضمن وارثاه والمكاتب لم يؤد شيئاً فالقول لمن لم يكاتب كذا في محيط السرخسي \* وإذا أودع  
أحد المتفاوضين من ماله ما وديعة عند رجل فادعى المستودع أنه قد رده ما إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله  
مع عينة كذا في المبسوط \* فان جحد الذي ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المستودع ولكن يحلف بالله  
ما قبضه كذا في المحيط \* وكذلك لومات أحيد ههنا ادعى المستودع الدفع إلى الميت يستحق الورثة على العلم  
وان ادعى الدفع إلى ورثة الميت وحلفوا ما قبضوه بضمن حصة الحي وهو بين الحي وورثة الميت كذا في محيط  
السرخسي \* ولو قال دفعت المال الذي أودعني بعبد موت الذي لم يودعني وحلف على ذلك فهو برئ من  
الضمان ولم يصدق على الزام الحي شيئاً بعد أن يحلف ما قبضه كذا في المبسوط \* وان مات المستودع فقال  
المستودع دفعت إلى الحي نصفه وإلى ورثة الميت نصفه برئ عن الضمان إذا حلف فان أقر أحد الفريقين  
بقبض النصف شركة الآخر فيه كذا في محيط السرخسي \* وان كانا حين فقال المستودع دفعت المال  
اليهما فأقر أحدهما بذلك وجد الآخر فالمستودع برئ ولا يمين عليه وان اقر قائم قال المستودع دفعته إلى  
الذي أودعني فهو برئ وان قال دفعته إلى الآخر وكذب في ذلك ضمن نصف ذلك المال الذي أودعه ثم ما قبضه  
المودع يكون بينهما نصيبين وان صدقه الشركة بك في ذلك فالمودع بالخيار ان شاء ضمن نصيبه شريكه وان شاء  
ضمن المستودع كذا في المبسوط

(الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين) \* استمار أحد المتفاوضين ذاباً ليركبها إلى مكان  
معلوم فركبها شريكه فغطيت ففما ضمانان كذا في المحيط \* ولو استعار أحد ههنا ذاباً ليعمل عليه ما طعماله  
خاصة فعمل عليها شريكه طعماله ما مثل ذلك أو أخف لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ثم في مسألة الركوب  
إذا وجب الضمان وأدى الركاب ذلك من مال الشركة هل يرجع عليه شريكه بنصف ما أدى يظن ان كان  
قد ركبها لحاجة ما فلا رجوع وان كان قد ركبها في حاجة نفسه فلا رجوع بنصف ما أدى ولصاحب الدابة



أن يطالب بثمان الدابة أي ما شاء كذا في المحيط • وكذلك أحد المتفاوضين إذا استعارها ليحصل عليها عدل  
 زطى فعمل على ما شرب يكة مثل ذلك العدل لم يضمن ولو حصل عليها طيلة أو أوكسية كان ضامنا لا خلاف  
 الجنس والتفاوت في الضرر على الدابة ولو حصل المستعير عليها ذلك ضمن فكذلك شركته لأنه إن كان ذلك  
 من تجارتها فالضمان عليها وإن كان بضاعة عند الذي حمل فالضمان عليها لأن الذي حمل غاصب والآخر  
 عنه كقيل ضامن ثم يرجع الشريك على الذي حمل نصف ذلك إذا أديا من مال الشركة كذا في المبسوط •  
 ولو استعار أحدهما ليحصل عليها عشرة مخاتيم حنطة فعمل على ما شرب يكة عشرة مخاتيم شرب من شركتهما  
 لا يضمن وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما فالحجوب قبه كالحجوب في الأول كذا  
 في فتاوى قاضي خان • إذا قال أحد الشريكين لصاحبه لا تجاوز بخاري فجاوز ذلك المال ضمن  
 كذا في السراجية • إذا مات أحد المتفاوضين ولم يبين حال الذي كان في يده لا يضمن لشريكه نصيبه  
 كذا في فتح القدير

مطلب  
 إذا مات أحد المتفاوضين  
 يجهل ما في يده لا يضمن

(الباب الثالث في شركة العنان) •

وفيه ثلاثة فصول (الفصل الأول في تفسيرها وشروطها وأحكامها) •  
 (أما شركة العنان) فهي أن يشترك اثنان في نوع من التجارات بتر أو طعام أو يشتركان في عموم التجارات  
 ولا يذكران الكفالة خاصة كذا في فتح القدير • وصورتهما أن يشتركا اثنان في نوع خاص من  
 التجارات أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكران الكفالة والمفاوضة فيها فتنفذ معنى الوكالة  
 دون الكفالة حتى تجوز هذه الشركة بين كل من كان من أهل التجارة كذا في محيط السرخسي • فتجوز  
 هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون والمحتر والعبد المأذون في التجارة والمسلم والكافر كذا  
 في فتاوى قاضي خان • وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب • ولو ذكر الكفالة وكانت باقي شروط  
 المفاوضة متوفرة انعقدت مفاوضة وإن لم تكن متوفرة ينبغي أن تسقط عنها كذا في فتح القدير • وأما شرط  
 جوازها فكون رأس المال عينا حاضرا أو غائبا عن مجلس العقد لكن مشارا إليه والمساواة في رأس المال  
 ليست بشرط ويجوز التفاضل في الربح مع تساويهما في رأس المال كذا في محيط السرخسي • ذكر محمد  
 رحمه الله تعالى كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله وإدائه الأمانة ثم يبين  
 قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كله في أيديهما يشتركان به ويبعان جميعا وشري ويحمل كل واحد منهما  
 برأيه ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤوس أموالهما وما كان من خسارة  
 أو تبعة فكذلك فان كانا اشترطا التفاوت فيه ككتاب كذا يقول اشتركا على ذلك في يوم كذا في شهر كذا كذا  
 في فتح القدير • وأما حكمها فبضرورة كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في عقود التجارات ولا يصير  
 كل واحد وكيل عن صاحبه في استيفاء ما وجب بعقد صاحبه كذا في المحيط • ولا يكون في شركة  
 العنان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه إذا لم يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان

(الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية وحلها المال) • لو كان المال من مافى شركة العنان والعمل على  
 أحدهما أن شرط الربح على قدر رؤوس أموالهما جاز ويكون ربحه له ووضعيته عليه وإن شرط الربح  
 للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع  
 أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما ربح ماله كذا  
 في السراجية • ولو شرط العمل على جميعا فصحت الشركة وإن قل رأس مال أحدهما وأكثر رأس مال  
 الآخر واشترطا الربح بينهما على السواء أو على التفاضل فإن الربح بينهما على الشرط والوضعية أدا على قدر  
 رؤوس أموالهما كذا في السراج الوهاج • وإن عمل أحدهما ولم يعمل الآخر بعدد رأيه وعذر صار كعملهما  
 معا كذا في المضمرات • ولو شرط كل الربح لأحدهما فانه لا يجوز كذا في النهر الفائق • اشتركا  
 بخاء أحدهما بالثب والآخر بالفن على أن الربح والوضعية فصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضعية باطل  
 فإن عللا وبجاءل ربح على ما شرطوا وإن خسر أو خسران على قدر رؤوس أموالهما كذا في محيط السرخسي •

ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض كذا في الغناية • وإذا هلك مال الشركة  
 أو أخذ المالك قبل أن يشترط بطلت الشركة كذا في الهداية • وأى المالكين هلك قبل الشراء هلك على صاحبه  
 هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط • وإذا جاء كل واحد منهما بألف درهم فاشتركا بغير خلطها  
 كان ماله من ماله الكائنها وما بقي فهو بينهما إلا أن يعرف شيء من الهالك أو الباقي من مال أحدهما بعينه  
 فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط • وإن اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشترى بينهما على  
 ما شرط كذا في الجوهرة النيرة • وإن لم يصرحا بالوكالة عند العقد كذا في المضمرات • ويرجع على  
 صاحبه بحصته من الفن كذا في الاختيار شرح المختار • ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد  
 رحمه الله تعالى فكل منهما أن يصرف فيه كذا في النهر الفائق • وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي •  
 • هذا إذا هلك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر عاله ينظر فإن كانا صرحا  
 بالوكالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما بحكم الوكالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الفن وإن ذكر  
 مجرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الوكالة فالمشترى يكون للمشتري كذا في التبيين • في النوادر دفع إلى  
 رجل ألف درهم على أن يعمل به على أن الربح للعامل والوضعية عليه فهلك قبل الشراء ما فاق اقتباس  
 ضامن ولو قال عمل به أيي وبينك على أن الربح بيننا والوضعية بيننا فهلك قبل أن يعمل به فهو ضامن  
 نصف المال عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وإن اشترى بالمال ثم  
 هلك قبل العقد فعلى الآخر ضمان نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيط • وإذا كان رأس مال  
 أحدهما دراهم ورأس مال الآخر دينار وقيمة الدينارين مثل قيمة الدراهم فاشترى صاحب الدراهم بالدراهم  
 غلاما واشترى صاحب الدينارين بالدينارين غلاما وكان ذلك في صفتين فهلك الغلام والجارية في  
 أيديهم ما رجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله ولو اشترى أحدهما صفقة واحدة وباقي المسألة بجماله  
 لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء كذا في الظهيرية • وإن اشترى بأل دراهم متاعا ثم بعده بالدينارين متاعا فوضعا  
 في أحدهما ورجحا في الآخر فالربح والوضعية عليه ما على قدر ملكيهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا  
 في محيط السرخسي • وهكذا في المبسوط • وإذا اشتركا بالعروض أو المكيل واشترى بالكيل واحد منهما  
 مما اشترى قدر قيمة متاعه فان باع المشتري بعد ذلك ثم أراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بما لا مثل له  
 اعتبرت قيمته يوم الشراء وإن كانت وقعت بماله مثل من المكيل والموزون والعددي المتقارب فقد ذكر في الأصل  
 أنه تعتبر القيمة يوم القسمة وذكر في الاملاء أنه تعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري وهو الصحيح كذا في  
 الظهيرية • ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يجوز بيعه بعامر وإن عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج • ويجوز بيعه بعامر كذا في التهذيب • وليس له أن  
 يشارك غيره إذا لم يشترط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما برأيه فصاحبه الصحيح كذا في الذخيرة • ولو  
 شارك أحدهما رجلا شركة عنان فاشترى الشريك الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين  
 الأولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بينهما وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في  
 فتاوى قاضي خان • وروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان إذا شارك غيره مفاوضة  
 بمحض من شركته تصح المفاوضة وتبطل شركته مع الأول وإن كان غير محضر من شركته لم تصح كذا في الظهيرية  
 • وليس لأحدهما أن يكتب عبد من الشركة بخلاف كذا في المحيط • ولأنه يعقود على مال سواء قال  
 أعلن برأيه أو لا وليس له أن يزوج من تجارتها ما في قولهم جميعا وكذا في تزويج الأمة في قول أبي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله تعالى كذا في البدائع • وإن أقر أحدهما بمجارة في يده من الشركة أنه لم يجر  
 أقراؤه في نصيب شريكه وإن كان قال صاحبه أعلن فيه برأيه كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يجر أحدهما  
 من الشركة بدین عليه إلا بآذن شريكه كذا في محيط السرخسي • ولو رهن أحدهما متاعا من الشركة  
 بدین عليه لا يجوز ويكون ضامنا لغيره كذا في فتاوى قاضي خان • إلا أن يكون هو العاقد في موجب الدين  
 أو يأمره شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج • وكذا لا يرهن رهن الدين من الشركة في نصيب شريكه  
 إلا إذا ولي عقد نفسه أو أمر من يله فان هلك الرهن في يده وقيمه والدين سواء ذهب نصف الدين وهو حصته







فهو ضمان كذا في المحيط \* لو استعار أحد شريك العنان دابة يعمل عليها طعامه خاصة عمل عليها شريكه طعاما لنفسه مثل ذلك أو أخفى يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو استعار أحد شريك العنان دابة يعمل عليها طعاما من تجارته فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام من تجارته ما وحلت الدابة لا ضمان عليه فالخاص أن الاستعارة من أحد شريك العنان إذا كانت منفعة العارية راجعة إلى المستعير خاصة ليست كالأستعارة منهما والاستعارة من أحد شريك العنان إذا كانت منفعة العارية راجعة إليهما كالأستعارة منهما كذا في المحيط \* شريكان شركة عنان اشتريا أمتعة ثم طار أحدهما لصاحبه لا يعمل معك بالشركة وغاب فعمل الآخر بالامتنعة فما اجتمع كان للعامل وهو ضمان لقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضي خان

(الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأعمال)

(أما شركة الوجوه) فهو أن يشتركا وليس لهما مال لكن لهما واجهة عند الناس فيقولوا اشتراكا على أن يشترى بالنسيئة وينسحب بالتقدي على أن مارزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في البدائع \* وهكذا في المضمرات \* وتكون مفاوضة بين يكونان من أهل الكفالة والمشتري بينهما نصيبين وعلى كل واحد منهما نصف عنه ويتساويا في الربح وتلقظا بلفظ المفاوضة أو بذكر مقتضياتها فتحقق الوكالة والكفالة في الأمان والمبيعات وإن فاتت شيئا منها كانت عتانا كذا في فتح القدير \* وإن أطلقت كانت عتانا كذا في الظهيرية \* والعنان منهما يجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري ويشترط أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضل في ملك المشتري واشترط التساوي في الربح بينهما وكان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشتراط الملك بينهما كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى وإذا اشتراك شركة عنان بأموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعا فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو وإنما اشتريته بحالي ولتقضى فإن كان المشتري يدعي الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة إذا كان المتاع من جنس تجارتهما وإن كان يدعي الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا بل اشتريته بعد عقد الشركة نظر أن علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فإن كان تاريخ الشراء أسبق فهو للمشتري مع عينه بالله ما هو من شركتنا وإن كان تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وإن علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو على الشركة خاصة وإن علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وإن لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو للمشتري مع عينه بالله ما هو من شركتنا لأنه إذا لم يعلم تاريخهما يجعل كأنهما وقع معا ولو وقع معا فالمشتري لا يكون على الشركة كذا في المحيط \* وإن قال أحدهما اشتريت متاعا فقلت نصف عنه وكذبه شريكه فإن كانت السلعة قائمة بالقول قوله وإن كانت هالكة لا يصدق وكذلك لو أقر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحلف شريكه على العلم وإن أقام البينة على الشراء والقبض قبلت ويكون القول قوله مع عينه على الهلاك كذا في محيط السرخسي \* في المتقاضي إذا أراد الرجل أن يشتركا شركة مفاوضة ولا أحدهما دار أو خادم أو عروض وليس للأخرى فاشترى كل شركة مفاوضة يعملان في ذلك بوجوههما ولم يسجلا من العروض التي لأحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفاوضة والعروض لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك إذا كان لأحدهما تبرع غير مضروب والباقي بحاله كذا في المحيط (وأما شركة الأعمال) فهي كأنهما طين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر صباغ أو أسكاف يشتركان من غير مال على أن يتقبلا الأعمال فيكون الكسب بينهما فيجوز ذلك كذا في المضمرات \* وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيلان عن صاحبه في تقبل الأعمال والتوكيل بتقبل الأعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية \* ثم هي قد تكون مفاوضة وقد تكون عتانا فإن ذكر في الشركة لفظ المفاوضة أو معنى المفاوضة بان اشتراط الصانع على أن يتقبلا جميعا الأعمال وأن يضمنوا الأعمال جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضعية وأن يكون كل واحد كفيلا عن صاحبه فيما لحقه

مطال  
شركة الوجوه

مطال  
شركة الأعمال

سبب الشركة فهي مفاوضة وإن شرط التفاضل في العمل والاجريان فالأعلى أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والاجر والوضعية بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا إذا ذكر اللفظة العنان وكذا إذا أطلقا الشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي \* ثم إذا لم يتفادوا ولكن اشترى كل شركة مطلقة تعتبر عتانا في حق بعض الأحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من غن صابون أو أشنان مستهلك أو عمل من أعمال النقلة أو أجر أجرا أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابينة ويلزمه خاصة وتعتبر مفاوضة في حق بعض الأحكام حتى لو دفع رجل إلى أحدهما أو إليهما مفاوضة أن يؤخذ بذلك العمل أيهما شاء ولكل واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل وإلى أيهما دفع يرى وعلى أيهما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب الآخر به فقد اعتبرت هذه الشركة بالمفاوضة في حق هذه الأحكام استعسانا وإن لم تعتبر بالمفاوضة في غير هذا الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القصدوري في شرحه كذا في الذخيرة \* فإذا جئت بأحدهما فالضمان عليهما يؤخذ صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك هكذا في المحيط ناقلا عن المتقاضي \* ومتى كانت عتانا فاعلمنا يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية \* وإن عمل أحدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصيبين سواء كانت عتانا أو مفاوضة فإن شرط التفاضل في الربح حال ما تقبلا جاز وإن كان أحدهما أكثر عملا من الآخر كذا في السراج الوهاج \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعمل الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الاجر وإلى أيهما دفع الاجر يرى وإن لم يتفادوا وهذا استحسان كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا ما عمله المسافر لأن ما تقبله كل واحد منهما يجب عمله عليهما فإذا انفرد أحدهما بالعمل كان معينه للآخر كذا في السراج الوهاج \* أبدا وإن يكسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالكسب كله للاب إذا كان الابن في عيال الاب لا يكونه معينه ألا ترى أنه لو غرس شجرة تكون للاب وكذا الحكم في الزوجين إذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بينهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له إذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في القنية \* وما نقله من قطن الزوج ونسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعا كذا في الفتاوى الجهادية \* ولو شرط العمل نصيبين والمال أثلاثا جاز استحسانا كذا في العيني شرح الكفره وهكذا في التبيين والهداية والكافي \* وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* ولو شرط أن كل واحد منهما أن يتقبلا جازا فالأصح الجواز كذا في النهر الفائق \* وهكذا في الظهيرية \* ولو اشتركا واشترطوا الكسب بينهما أثلاثا ولم يتبنا العمل فهو جاز ويكون التخصيص على التفاضل بينا للتفاضل في العمل كذا في المضمرات \* فأما الوضعية فلا تكون بينهما إلا على قدر الضمان كذا في البدائع \* فإن كانا اشتراطا أن ما تقبلا من شيء فلكل واحد منهما بعينه وثلاثة على الآخر والوضعية نعمان فالقبالة على ما شرطوا واشترطهما الوضعية باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج \* رجل سلم ثوبا إلى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفاوضة فلصاحب الثوب أن يطالب بالعمل أيهما شاء ما بقيت المفاوضة بينهما وإذا انفردت أو مات الذي قبض الثوب لم يؤخذ بالآخر بالعمل كذا في المبسوط \* وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عليه أن يخيطه بنفسه ثم أقره فانه يؤخذ الشريك الآخر بالخياطة كذا في الظهيرية \* وذكر في النوادر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو أقر رجل على أحدهما ثوبا عندهما فأقر به أحدهما وحده الآخر جاز إقراره على الآخر ويدفع الثوب ويأخذ الآخر استحسانا كذا في محيط السرخسي \* وكذلك إن كان في الثوب خرق أقر أحدهما أنه من الدق وبجهد الآخر أن يكون الثوب لاطالب وقال هو لنا صدقت المقر على ذلك لاني أصدقه على الثوب أنه للمقر له ولو أن المنكر أقر بالثوب لآخر ادعاء بعد انكاره الأول كان الإقرار له الإقرار الأول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه بالضمين ولا يرجع على صاحبه شيء من ذلك وإيما أقر ثوب مستهلك بفعله فالرجل والآخر متكررا للضمان على المقر خاصة وكذلك إذا أقر أحدهما بدين من غن صابون أو أشنان مستهلك أو أجر أجرا أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابينة ويلزم المقر خاصة وإن كانت الاجارة لم تحض والمبيع لم يستلم لزمهما ونفذ إقرار المقر على صاحبه إلا أن يدعي أنه لهما بغير شراء فالقول قوله كذا في المحيط \* فيجوز اشتراك في نقل

مطال  
أب وابن اكتب أموالا  
فهو للاب وكذا الزوجان

قوله فيجوز ثنية فيجوز  
هو المتخلى عن وطنه كالمعلم  
من كتب اللغة اه يجزوي



كتب الحاج علي أن ما رزقهما الله تعالى فيه فيمنهما نصفان فهذه الشركة جائزة كذا في القنية \* معلان  
اشترى كالمظف الصبيان وتعليم الكفاية وتعليم القرآن قال الصدوق والشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه يجوز  
كذا في الخلاصة \* وكذا لو اشترى كافي تعليم الفقه كذا في النهر الفائق \* اشترى كافي عمل هو حرام لا تصح  
الشركة كذا في خزائن الفتاوى \* ولا يجوز شركة الدالين في علمهم ولا شركة القراءة بالزمزمة  
في المجلس والتعازي كذا في القنية \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من الكيلين  
اشترى كوايتهم على أن يتقبوا الطعام ويكيلوه فاشترى من شيء كان بينهم فقبوا طعاما بأجر معلوم فمضى رجل  
منهم وتبطل وعمل الآخران قال الأجر بينهم أثلاثا ولو أنه حين مرض أحدهم وكره الآخران أن يعلاعه  
فناقصا الشركة بمحض منه أو قالوا اشهدوا أنا قد ناقضنا الشركة ثم كالا الطعام كله فلهم أثلاثا الأجر ولا أجر لهما  
في الثلث الباقي وهما متطوعان في كيله ولا يشتركن في الثالث فاشترى من الأجر وكذلك ثلاثة نفر تقبوا  
من رجل عملا بينهم وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل بأنقراده فله ثلث الأجر وهو متطوع في الثلثين  
من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يواخذ أحدهم بجميع ذلك العمل كذا في الظهيرية \* ثلاثة نفر قدوا  
شركة تقبل فتقبوا عملا ثم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث الأجرة ولا شيء للآخرين كذا في محيط السرخسي \*  
خياط وتليذه اشتركا في الخياطة على أن يقطع الأستاذ الثياب ويخط التليذ والأجر بينهما نصفان  
أو الحائكان على أن يهيئ أحدهما الغزل للشيخ وينسجه الآخر فيبقي أن تصنع هذه الشركة كالأشرك خياط  
ومصباغ كذا في القنية \* وإذا أقعد الصانع معه رجلا في دكانه يطره عليه العمل بالنصف  
جازا استحسانا كذا في الخلاصة \* فعلى هذا قالوا لو تقبل التليذ جاز ولو عمل صاحب الدكان جاز  
حتى لو قال صاحب الدكان أنا تقبل ولا تقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف لا يجوز كذا  
في محيط السرخسي

### \*(الباب الخامس في الشركة الفاسدة)\*

وهي التي فاشترط من شرائط الصحة كذا في البدائع \* لا تصح الشركة في الاحتطاب والاصطياد  
والاستقاء كذا في الكافي \* وكذا الاحتشاش والتكدي وسؤال الناس وما اصطاد كل واحد منهما واحتطبه  
أو أصابه من التكدي فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في كل مباح كأخذ الكلا والثمار  
من الجبال كالخوز والتين والفسق وغيرهما وكذا في نقل الطين وبيعها من أرض مباحة أو الجص أو الملح  
أو التلج أو الكحل أو المعدن أو الكنوز الجاهلية وكذا إذا اشترى كافي أن يبيع من طين غير مملوك أو يطبخ أجرا  
كذا في فتح القدير \* فإن كان الطين أو النورة أو سهلة الزجاج مملوكا واشترى كافي أن يشتريها ويطبخا وبيعهما جاز  
وهي شركة الوجوه كذا في الخلاصة \* ولكل واحد منهما استولى عليه كذا في محيط السرخسي \*  
فإن أخذ أحدهما فهو بينهما نصفان وإن أخذ أحدهما ولم يعمل الآخر شيئا فهو للعامل كذا في الكافي \*  
فإن أعانه الآخر عليه بشيء فله أجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى بالغاما بلغ كذا في محيط السرخسي \* ولو أعانه بنصب الشباك وشقوه فلم يصيبا  
شيئا له قيمة كان له أجر مثله بالغاما بلغ بخلاف كذا في السراج الوهاج \* ولو خلطاهما فهو بينهما على ما اتفقا  
عليه فإن لم يتفقا على شيء فالقول قول كل واحد منهما مع عينه على دعوى صاحبه إلى تمام النصف كذا  
في المضمرات \* وإن خلطاه وباعاه فإن كان مما يكال ويوزن قسم الثمن على قدر الكيل والوزن الذي  
لكل واحد منهما وإن كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا في الجوهرية النيرة \* وإن لم يعلم الكيل  
والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه إلى النصف من ذلك مع البين على دعوى صاحبه كذا  
في البدائع \* ولا يصدق فيما زاد إلا بينة كذا في النهر الفائق \* وإذا اشترى كافي الاصطياد ولهما كاب  
فأرسله أو نصبا شبكة فالصيد بينهما كذا في المحيط \* ولو كان الكلب لأحدهما وهو في يده فأرسله جميعا  
كان مأخذا لصاحب الكلب إذا جعل منفعة كلبه لغيره بأن أعار الكلب من غيره فصطاد فالأخذ  
للمستعير كذا في محيط السرخسي \* وإن كان لكل واحد منهما كلب فاصبا بصيدا كان بينهما نصفين

قوله بالزمزمة هي قراءة الجماعة  
بصوت واحد يشتمل على القطيعة  
وعلى قطع بعض الكلمات  
والابتداء من انشاء الكلمة  
وأصل الزمزمة الصوت  
البعيد الذي له دوى وتتابع  
صوت الرعد على ما في  
القاموس أو هي صوت  
الرعد على ما في المختار اه  
بحر اوى

فإن أصاب كلب كل واحد منهما صيدا على حدة كان له خاصة كذا في السراج الوهاج \* وإن أصاب أحدهما  
صيدا فأنقذه ثم جاء الآخر فأعانه فهو لصاحب الكلب الأول فإن لم يكن الأول أنقذه حتى جاء الآخر فأنقذه  
فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط \* وإذا اشترى كولا لأحدهما بغل ولا شراوية يستقي عليها الماء والكسب  
بينهما تصح الشركة والكسب كله للذي استقي الماء وعليه أجر مثل الراوية أن كان العامل صاحب البغل  
وإن كان صاحب الراوية فعليه أجر مثل البغل كذا في الهداية \* ولو اشترى كولا لأحدهما بغل ولا شراوية يستقي عليها  
أن يواجر أحدهما والأجرة بينهما لا تصح فإن أجزأهما قسم الأجر بينهما على مثل أجر البغل ومثل أجر البعير كذا  
في محيط السرخسي \* وكذا لو أجزأ البغل بعينه كان الأجر لصاحب البغل دون صاحب البعير وإن كان  
الآخر أعانه على الجولة والنقل كان للذي أعان أجر مثله لا يجاوز به نصف الأجر الذي أجزأه في قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله بالغاما بلغ كذا في السراج الوهاج \* وإن شرط  
عملهما مع الدابة فهو البيوق والحل وغير ذلك قسم الأجر على مثل أجر دابتهما وعلى أجر عملهما كذا في المحيط \*  
ولو تقبلا جولة معلومة بأجر معلوم ولم يواجر البغل والبعير وحلا على البغل والبعير اللذين أضافا عقد الشركة  
إليهما كان الأجر بينهما نصفين لأن سبب وجوب الأجر ههنا تقبل الحل وقد استوفى ذلك ولو تقبلا الحل وحلا  
على أعناقهما كان الأجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر المثل كذلك ههنا كذا في فتاوى قاضي خان  
\* إذا اشترى رجلان ولا أحدهما دابة ولا آخر كاف وجواقي على أن يواجر الدابة على أن الأجر بينهما نصفين  
فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط \* فإن أجزأ الدابة لحل طعام إلى موضع معلوم ثم تقلا تلك الدابة بأنفسهما  
كان الأجر كله لصاحب الدابة ولا ينقسم على أجر مثل الدابة وأجر مثل الكاف والجواقي ولو كانا اشترى كافي  
أن يتقبلا حل الطعام على أن يعمل هذا بأدائه وهذا دابته فلاجر بينهما نصفان ولا أجر له هذا ولا لأداة  
هذا كذا في المحيط \* لو دفع دابته إلى رجل ليواجرها على أن الأجر بينهما كانت الشركة فاسدة فإن أجزأ الدابة  
كان جميع الأجر لصاحب الدابة ولا أجر لآخر أجر مثله ولو دفع دابة إلى رجل لبيع عليها البرز والطعام على أن  
الرجح بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض وإذا فسدت كان الرجح لصاحب الطعام والبرز  
ولصاحب الدابة أجر مثلهما والبيت والسقيفة في هذا كالدابة هكذا في فتاوى قاضي خان \* وكذلك لو دفع  
شبكة لصيدين بها السهل بينهما نصفين فالصيد للصائد ولصاحب الشبكة أجر مثلهما كذا في محيط السرخسي  
\* ولو أن قصار الدابة أداة القصارين وقصار الدابة اشترى كافي أن يعمل بأداة هذا في بيت هذا على أن الكسب  
بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج \* وكذلك كل حرفة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان  
من أحدهما أداة القصارين ومن الآخر العمل فاشترى كافي هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل  
الأداة والرجح للعامل كذا في الخلاصة \* وفي النية سئل عن رجلين أحدهما عن ثلاثة من الجبال أو خمسة  
يشتري كوايتهم على أن يعمل بعضهم الجواقي وبعضهم يحمل الحنطة إلى بيت صاحب الحنطة وبعضهم يأخذ من قم  
الجواقي ويحمله على ظهره على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل يكون هذه الشركة صحيحة فقال لا تصح  
كذا في التتارخانية \* قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى إذا كان دود القز من واحد وورق التوت  
منه والعمل من آخر على أن القز بينهما نصفان أو أقل أو أكثر يجوز وكذا لو كان العمل بينهما وانما يجوز أن لو كان  
البعض منهما والعمل عليهما فإن لم يعمل صاحب الأوراق لا يضر كذا في القنية \* في الفتاوى أعطى بذر  
الفايق رجلا ليقوم عليه ويعلفه بالأوراق على أن ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى أدرك فالفايق  
لصاحب البذر والرجل الذي قام عليه قيمة الأوراق وأجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط \* ولو كان  
من أحدهما البذر والأوراق ومن الآخر العمل فالفايق لصاحب البذر وللعامل أجر مثل عمله كذا  
في السراجية \* وكذلك لو كان العمل بينهما وانما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وإن لم يعمل  
صاحب الأوراق لا يضر وبه نص الخنذي كذا في القنية \* وعلى هذا إذا دفع البقرة إلى اثنين بالعلف ليكون  
الحادث بينهما نصفين فباحث فهو لصاحب البقرة ولذا للرجل مثل العلف الذي علفها وأجر مثله فيما قام  
عليها وعلى هذا إذا دفع دجاجة إلى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما نصفين \* والحيلة في ذلك أن يبيع نصف  
البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة ونصف بذر الفايق بشئ معلوم حتى نصير البقرة وأجاسها مشتركة

مطلب  
لو دفع الدابة لرجل يعلقها  
ويريها بالنصف



بينهما فيكون الحادث منها على الشركة كذا في الظهيرية \* وكل شركة فاسدة قال ربح فيها على قدر رأس المال كالف لاحدهما مع الفين فالربح بينهما اثلاثا وان كانا شرط الربح بينهما نصفين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل مالا آخر وشرط الربح اثلاثا بطل شرط التفاضل وانقسم نصفين بينهما لان الربح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير \* الشركة تبطل ببعض الشروط الناسدة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترطوا التفاضل في الصنعة لا تبطل وتبطل باشتراط ربح عشرة لاحدهما وان كان كلاهما شرطا فاسدا كذا في الذخيرة \* وتبطل الشركة بموت أحدهما علم به الشريك أولا ولو كان الموت حكما بأن قضى بلفاقه من تدا فان لم يقض به نوقت انقطاعها اجاعا فان عاد قبل الحكم بقيت وان مات أو قبل انقطاع كذا في النهر الفائق \* ولو لم يلحق بدار الحرب انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي بالطلاق حتى أسلم عادت المفاوضة فان مات بطلت من وقت الردة وإذا انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف هل تصير عانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا وعندهما تبيح عانا ذكره الوالوي كذا في فتح القدير \* ولو لم يمت لكن فسخ أحدهما الشركة ولم يعلم شريكه لا تنسخ الشركة ولو علم ان كان رأس مال الشركة دراهم أو دنانير انسخت الشركة ولو كان عروضا وقت الفسخ ذكر الطحاوي أنها لا تنسخ كذا في الخلاصة \* وبعض المشايخ قالوا تنسخ الشركة وان كان المال عروضا وهو المختار كذا في فتح القدير \* وإذا أنكر أحد الشريكين الشركة ومال الشركة أمتعة كان هذا فسخا للشركة كذا في الظهيرية \* ولو كان الشريك ثلاثة مات واحد منهم حتى انسخت الشركة في حقه لا تنسخ في حق الباقيين كذا في المحيط \* وإذا قال أحد الشريكين لصاحبه لا أعمل معك بالشركة فهو بمنزلة قوله فاسحتك الشركة كذا في الذخيرة \* ثلاثة تفرق متقاضون غاب أحدهم وأراد الآخر أن يتقاضى ليس له ما ذلك بدون الغائب ولا يقض البعض بدون البعض كذا في الظهيرية.

### (الباب السادس في المنقرضات)

ليس لأخذ الشريكين أن يؤدوا كافة مال الآخر إلا بآذنه كذا في الاختيار \* فان أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدوا الزكاة عنه فأديا معا ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه علم أو لم يعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو أديا أداء متعاقبا ضمن الثاني علم بأداء صاحبه أم لا عند الامام رضي الله تعالى عنه كذا في النهر الفائق \* وعلى هذا الخلاف الوكيل بأداء الزكاة والكفارات إذا أذى الآخر بنفسه مع المأمور أو قبله كذا في التبيين \* وأما المأمور ببيع دم الاحصار إذا بيع بعد مازال الاحصار ورجع الاخر فانه لا يضمن المأمور علم أو لم يعلم اجلعا كذا في السراج الوهاج \* كل دين وجب للثنين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كان الدين مشتركا بينهما فإذا قبض شيئا منه كان للآخر أن يشاركه في المقبوض كذا في المحيط \* إذا كان دين بين رجلين على رجل من عن عبدين بينهما أوفى بينهما أقرضاه أو استهلكا لهما ثوبا أو ورثا بشارجل عليه فقبض أحدهما نصيبه أو بفضه فلا حر أن يشاركه في أخذ منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان أجود من الدين أو مثله أو أردأ كذا في السراج الوهاج \* وان أراد القبايض أن يعطيه من مال آخر لا يكون له ذلك إلا أن يرضى الساكت وكذلك لو أراد الساكت أن يأخذ من القبايض مثلهما لا يكون له ذلك إلا برضي القبايض كذا في الذخيرة \* وان شاء الساكت سلم المقبوض للقبايض واتبع الغريم في نصيبه فإذا اتبع الغريم لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض ما لم يبق ما بقي على الغريم كذا في محيط السرخسي \* فان نوى الدين على الغريم فله أن يرجع على الشريك الآثم ليس له أن يرجع في عين ذلك الدراهم ونسقايض ان يعطيه مثلهما كذا في المحيط \* فان حلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه كذا في القنية \* وكذلك لو وكل غيره بالقبض فقبض الوكيل فله في يد الموكل يهلك على الموكل ولو كان قائما لشريكه أن يشاركه كذا في الذخيرة \* ولو أخرج القبايض ما قبضه من يده بان وجهه أو قضاة في دين عليه أو استهلكه على وجهه من الوجوه فله شريكه أن يضمه نصف ما قبض وليس له أن يأخذه من يده الذي هو في يده إذا كان في يده قائما موجودا كذا في السراج الوهاج \* وما قبض

الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقبايض دين على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما خمسمائة فباع الشريك فأخذ نصفها كان للقبايض نصف ما بقي على الغريم وذلك ما تسان وخسون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في البدائع \* وكل دين وجب لثنين بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكما لا حقيقة لا يكون مشتركا حتى إذا قبض أحدهما شيئا ليس للآخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط \* رجلان باع عبدا بينهما بطن معلوم فقبض أحدهما من الثمن شيئا كان للآخر أن يشاركه فيه ولو سعى كل واحد منهما بالنصيب غنا على حدة فقبض أحدهما شيئا من الثمن لم يكن للآخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية \* رجلان لا حدهما عبدا وللاخر أمة باعاهما بألف اشترى كاهما بقبضان كذا في السراجية \* ولو سعى كل واحد منهما للملكة غنا لم يكن للآخر أن يشاركه القبايض في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في خزانة المفتين \* ولو أمر رجل رجلين أن يشتريا له جارية فاشترياها ونقدا الثمن من مال مشترك بينهما أو من مال متفرق لم يشتر كاهما بقبضان من الأمر كذا في المحيط \* ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فكفل عن الغريم رجلان وأديا بقبض أحدهما الكفيلين من الغريم شيئا يكون للآخر حق المشاركة أن أديا من مال مشترك كذا في خزانة المفتين \* وهكذا في الظهيرية \* ولو لم يقبض أحدهما شيئا لكن اشترى بنصيبه ثوبا فله شريك أن يضمه نصف الثوب ولا سبيل له على الثوب فان اجمعا جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج \* فان لم يشتر بخصته ثوبا ولكن صالحه من حصته على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض فان القبايض بالخيار ان شاء سلم اليه نصف الثوب وان شاء أعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع \* وان أراد أحدهما أن يأخذ من مال المديون شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك أن يهب المديون منه مقداره حصته من الدين ويسلم اليه ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضي خان \* رجلان لهما على آخر ألف درهم أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه ولا شركة للآخر فيه قال نصيب الغريم خمسمائة درهم ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته وقال أبو بكر يبيع من الغريم كفا من زبيب مثلهما على ماله عليه ويسلم اليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم يطالبه بثلث الزبيب لا بالدين كذا في المحيط \* ولو وهب أحدهما نصيبه من الغريم أو أبرأه منه لم يضمن لشريكه شيئا ولو أبرأه أحدهما عن مائة والدين ألف ثم خرج من الدين اقتسماه بينهما على قدر حصتهما على الغريم وذلك تسعة السالك خمسة والمبرئ أربعة كذا في محيط السرخسي \* وفي التجريد وكذلك ان كانت البراءة بعد القبض قبل القسمة ولو اقتسما المقبوض نصفين ثم أبرأ أحدهما عن ثلث القسمة ماضية لا تنقص كذا في التتارخانية \* فان آخر أحدهما نصيبه لم يجز تأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير في نصيب شريكه كذا في البدائع \* فزع على قولهما فقال إذا قبض الشريك الذي لم يؤخر لم يكن للذي آخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فإذا حل دينه شاركه ان كان قائما وان كان مستهلكا ضمنه حصته كذا في الظهيرية \* فان لم يقبض الاخر شيئا حتى حل دين الاجل عاد الامر الى ما كان فاقبض أحدهما من ثمن شريكه الاخر فيه كذا في البدائع \* فلو أن الغريم عمل للذي آخر حصته مائة درهم من حصته فله شريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وذلك خسون وإذا أخذ منه ذلك كان للذي عمل له المائة أن يرجع على الغريم عمل ما أخذ منه وذلك خسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل أن الذي يؤخره إذا أخذ من المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك الا ترى أن الغريم لو عمل للمؤخر جميع حقه وذلك خمسمائة فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغريم بما أخذ من حصته شريكه فكذا هنا كذا في الذخيرة \* فإذا أخذها اقتسمها وشريكه على عشرة أشهر لشريكه تسعة وله سهم كذا في الظهيرية \* رجلان لهما مدين مؤجل على آخر فقبل نصيب أحدهما اقتسماه نصفين والباقي لهما الى الاجل كذا في السراجية \* ولو تزوج أحدهما المرأة التي عليها الدين على حصته لا يرجع عليه شريكه بشئ كذا في محيط السرخسي \* وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لو تزوجها على خمسمائة مرسلة كان لشريكه أن يأخذ منه نصف خمسمائة كذا في المحيط \* وأما إذا استأجر أحد الشريكين بنصيبه فان شريكه يرجع عليه في قوله كذا في السراج الوهاج \* ولو كان للمطوب على أحد الطاينين دين بسبب

مطلب  
الشركة تبطل ببعض الشروط  
الفاصلة دون بعض

مطلب  
في الدين المشترك إذا قبض  
أحدهما شيئا منه هل يشاركه  
الاخر فيه

مطلب  
حيلة الاختصاص بقبض  
ما حقه من الدين المشترك



قبل أن يجب لهما عليه وصار قضا صائباً لم يكن لشريكه أن يرجع عليه بشيء ولو كان دين بسبب بعد أن يجب لهما عليه وصار قضا صائباً لشريكه أن يرجع عليه كذا في الظهيرية \* ولو أقر أحدهما أنه كان للطلوب مثل نصيبه قبل دونهما برى المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية كان أرضها خمسمائة لا يكون لشريكه شيء كذا في محيط السرخسي \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد الطالبين إذا اشترى المطلوب موصحة عند انفصاله على حصته لا يلزمه شيء لشريكه لأنه لم يسلم له ما يمكن المشاركة فيه كذا في البدائع \* وفي القدوري لو استهلك أحد الطالبين على المطلوب ما لا وصار قضا صائباً لشريكه أن يرجع عليه وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أحد ربي الدين أتسد على المطلوب متاعه أو قتل عبده أو عقر دابة له وصار ماله قضا صائباً لم يكن لشريكه أن يرجع عليه كذا في المحيط \* ولو أخذ ثم أحرقه أو غصبه فلشريكه أن يرجع عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بشراء فاسد فباعه أو أعتقه أو هلك عنده ولو ارتبنا أحدهما بحصته فهلك عنده فلشريكه أن يضمه كذا في محيط السرخسي \* ولو ذهبت إحدى العينين بأقصة مماوية في ضمان الغصب أو في يد المشتري بشراء فاسد أو في يد المرتب لم يضم لشريكه كذا في الظهيرية \* وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى لو أن أحد الغريمين اللذين لهما المال قتل عبد المطلوب فوجب عليه القصاص فصالحه المطلوب على خمسمائة درهم كان ذلك جائزاً ويرى من حصته القتال من الدين فكان لشريك القتال أن يشركه فيما أخذ منه نصف خمسمائة كذا في البدائع \* في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضمن أحد الطالبين للمطلوب ما لا عن رجل صارت حصته قضا صائباً ولا شيء لشريكه عليه فان اقتضى عن المكحول عنه ذلك المال لم يكن لشريكه أن يرجع عليه أيضاً فشاركه في ذلك كذا في المحيط \* ولو أن المطلوب أعطى أحد الشريكين كفلاً بحصته أو أقاله بذلك على رجل فاقترضه هذا الشريك من الكفيل أو الخويل فلا تروا أن يشاركه فيه كذا في الذخيرة \* رجلان لهما على رجل ألف درهم فصالح أحدهما المديون عن ألف كاهما على مائة درهم وقبضها فأجاز الأخر جميع ما صنع فهو جائز وله نصف المائة فان قال القاضى قد هلك فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برى الغريم وان أجاز الصلح ولم يقل أبرت ما صنع فانه يرجع على الغريم بخمسين ويرجع الغريم على القاضى بخمسين من قبل أن اجازة الصلح ليست اجازة القبض \* رجلان لهما في يدي رجل غلام أو دار صالحه أحدهما منه على مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الذي في يديه القلام مقراً بالقلام فانه لا يشاركه في المائة وان كان جاحداً له شاركه فيها وقال محمد رحمه الله تعالى هما سواء لا يشاركه فيها إلا أن يكون القلام مسلولاً كذا في الظهيرية \* وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان اشتريا من رجل جارية اشتري أحدهما نصفها بألف درهم واشتري الآخر نصفها بألف درهم ثم وجداهما عتياً وردها ثم قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه صاحبه فيما قبض دفع الثمن مختلطاً في الاستدانة أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك ان استحققت الجارية فان وجدت الجارية حرة وقد دفع الثمن مختلطاً كان للآخر أن يشاركه القاضى فيما قبض وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أقر أن لهذين عليه ألف درهم من ثمن جارية اشتراها منهما فقال أحدهما صدقت وقال الآخر كذبت ولكن هذه الخمسمائة التي أقرت بها هي في عليك من ثمن يتر اشتريته متى ثم ان الغريم قضى هذا الخمسمائة لم يكن لصاحبه أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق الغريم على أنه بينهما هكذا في المحيط \* شريكان في ألف درهم على رجل ضمن أحدهما لصاحبه عن الغريم فالضمان باطل فان قضاه على هذا الضمان يرجع به وأخذ ولم يكن ضمن لصاحبه شيئاً لكنه قضى شريكه حصته من غير كفا له صم القضا وإذا صم القضا من أحد الشريكين لم يكن له أن يشارك صاحبه فيما قضى فان بوى ما على الغريم فلا يسيل له على الشريك فيما قبض منه بخلاف ما لو قضى المطلوب أو أجنى حصته أحد الشريكين وسلم الشريك الآخر ثم بوى ما على الغريم حيث كان للشريك المسلم اتساع الشريك ويشاركه فيما قبض هكذا في الذخيرة \* ذكر علي بن الجعد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لو مات المطلوب وأحد الشريكين وارثه وترك ما لا ليس فيه وفاء اشتراكاً بالحصص كذا في البدائع \* اذا كان لثلاثة دين مشترك على إنسان فغلب

اثنان منهم وحضر الثالث فطلب حصته يجبر المديون على الدفع كذا في الصغرى \* بعيرين شريكين حل عليه أحدهما من الرساق شيئاً بأمر شريكه فسقط في الطريق فقهر الشريك بظن ان كانت ترجى حياته ضمن وان كانت لا ترجى لا يضمن وان ذبحه غير الشريك يضمن سواء كانت ترجى حياته أو لا ترجى وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* وكذا الراعى والبقر اذا ذبح الشاة أو البقر فان كانت لا ترجى حياته لا يضمن استحيانا وان كانت ترجى حياته ضمن وان ذبح الاجنبي كان ضامناً كذا في قضاوى قاضى خان \* دارين رجلين غير مقسومة فغلب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته فيسكن الدار كلها وكذلك الخادم ان كان بين رجلين فغلب أحدهما فلا تروا أن يستقدم الخادم بحصته كذا في خزائن المفتين \* ولا يلزمه أجرة حصته شريكه ولو كانت الدار معدة للاستغلال \* وفي الأرض له أن يزرعها كلها على المقي به ان كان الزرع ينفعها فاذا اجاز شريكه زرعها مثل ذلك المدة وان كان الزرع ينقصها أو الترك ينفعها فليس له أن يزرعها كذا في البحر الرائق \* وفي الدابة لا يركبها بغير إذنه للتفاوت وأما ما يتفق به كالحرث ونحوه فله ذلك لعدم التفاوت كافي عقد القران وقالوا في الامه تكون عند أحدهما يوم أو عند الآخر يوم ولو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعها على يده ليدل لا يجاب كذا في النهر القائق \* والكرم والأرض اذا كانا بين رجلين واحدهما غائب أو كانت الأرض بين بالغ وتيم رفع الامر الى القاضى فان لم يرفع الحاضر وزرع الأرض بحصته طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا أدرك الثمر يبيعها ويأخذ حصته من الثمن وتوقف حصته الغائب فاذا قدم الغائب خيران شاء فحمته القيمة وان شاء أخذ الثمن كذا في قضاوى قاضى خان \* في القضاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر وأخذ منه نصفه قال محمد رحمه الله تعالى أرجو أن لا بأس به قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في القضاوى الغيبية \* وفي المكمل والموزون له أن يغزل حصته بغيره شريكه ولا شيء عليه ان سلم الباقي وان هلك كان عليهما كذا في النهر القائق \* دارين حاضر وغائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مقرر وليس لاحد أن يسكن في نصيب الغائب ولا أن يواجره بغير أمر القاضى والقاضى أن يواجره ان خاف أن يخرّب لو لم يسكن أحد ويمك الأجر للغائب هكذا في خزائن المفتين \* دارين أخوين وأختين ولهما زوجتان وللأختين زوجان فلا خورن أن ينعازوا بوجى الأختين عن الدخول فيها اذا لم يكونا محرمين لزواجهما ولو كانت بين اثنين يسكن فيهما فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود على سطحها لأنه تصرف فيما له حق كذا في القنية \* سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم فيها دار غير أن لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها الى هذه السكة ليس أن يفتح باباً الى هذه السكة في أفق أبو القاسم والفقيه أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح كذا في القضاوى الغيبية \* طاحونة مشتركة بين اثنين اتفق أحدهما في عمارتها لم يكن متطوعاً بخلاف ما اذا اتفق على عبد مشترك أو أذى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعاً كذا في السراجية \* دارين اثنين غاب أحدهما وأجرهما الآخر وأخذ الأجرة فالغائب أن يشاركه في الأجر كذا في القنية \* وقال أبو القاسم في أرض مشاعة بين قوم فزرع بعضهم بعض هذه الأرض يذره وساق اليه من الماء المشترك بينهم واستترك الأرض ستين بغير إذن شركائه قال ان جعل له بعد المهاداة من نصيبه هذا القدر وكانوا يتهاونون قبل ذلك لاضمان عليه ولا شركة لشركائه في المشترك كذا في التشارخانية \* وما كان على الراهن اذا أدها المرتب بغير إذن الراهن يكون متطوعاً وكذا لو أذى الراهن ما يجب على المرتب وان أدى أحدهما ما كان على صاحبه بأمره أو بأمر القاضى يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رجعهما الله تعالى اذا كان الراهن غائباً اتفق المرتب بأمر القاضى يرجع عليه وان كان حاضر الأجر يرجع عليه والفتوى على أن الراهن لو كان حاضر أو أذى أن يتفق فأمر القاضى المرتب بالاتفاق فاتفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي أن تكون على هذا القياس هكذا في قضاوى قاضى خان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل عليه ألف درهم لرجل فامر رجلين بإداء الألف عليه فاذا به ثم يرجع أحدهما على الآخر قبض منه خمسمائة فان أدياه من مال مشترك بينهما كان لصاحبه أن يشاركه فيه وان لم يكن ما أدياه مشترك بينهما بان كان نصيب كل واحد منهما ممتازاً عن نصيب صاحبه حقيقة



الاثم ما اذيا جميعا فان احدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض كذا في المحيط \* وكذا لو باعوا واجر اعيد الهذا  
 او امة لهذا مصفة واحدة فمقبض احدهما شركة الاخر كذا في الكافي \* وفي الجامع ايضا شاهدان شهدا  
 على رجل انه كاتب عبد الله بالتي درهم الى سنة وقيمة العبد ألف درهم ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما  
 كان للمولى الخيار ان شاء ضمن الشاهد من قيمة العبد ألف درهم حاله وان شاء اتبع المكاتب ببدل السكابة  
 التي درهم فان ضمن الشاهد من قيمته حاله قام الشاهدان مقام المولى في ملك بدل الكاية فاذا استوفيا ذلك  
 من المكاتب طاب لهما احدهما الا لغيره لزمهما التصديق بالالف الاخر ويعتق المكاتب ويكون ولاه المكاتب  
 للمولى فان اذى المكاتب الى احد الشاهدين ألف درهم لا يعتق رجل لصاحبه ان يشاركه فيما قبض قال ليس له  
 ذلك قال في الكتاب ويستوى في هذا ان اذيا القيمة من مال مشترك او غير مشترك وكذلك البيع اذا شهد  
 شاهدان على رجل انه باع عبده هذا من فلان بالتي درهم الى سنة وقيمة العبد ألف درهم والمشتري يدعي ذلك  
 والبائع يجحد فقضى به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء اتبع المشتري بالتي الى اجل  
 وان شاء ضمن الشاهدين قيمته حاله فان اختا وتضمن الشهود فاما مقام البائع في ملك الثمن لاني ملك العبد  
 فيطب لهما احدهما الا لغيره ويتصدق بالالف الاخر فان قبض احدهما شيئا لا يشاركه صاحبه فيه كذا في المحيط  
 \* ولو عجز المكاتب وانسخت الكاية او انسخ البيع رد السيد على الشاهدين ما قبض منهما من الضمان  
 ورجع المولى بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري ايضا بما قبضه من الثمن كذا في الكافي \* جارية مشتركة  
 باعها غاصب فاستولدها المشتري فقضى القاضي للمغصوب منها بالجارية والعقر وقيمة الولد معا اشتراكا فيما قبضه  
 احدهما وان وقع القضاء لهما متفرقا فاشتركا في قيمة الجارية والعقد دون قيمة الولد حتى لو قبض احدهما نصيبه  
 من قيمة الولد لا يشاركه الاخر فيه وان اختارا احدهما تضمين البائع والاخر تضمين المشتري لم يشتركا في شيء  
 وان قضى لاحدهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حضر الاخر لاشي له وان ماتت الجارية في يد المشتري  
 فالمولى بالخيار ان شاء ضمن البائع قيمة الجارية وان شاء ضمن المشتري وفي الوجهين جميعا ان ضمن المشتري  
 العقر وقيمة الولد وكذلك لو اشترى اذرا او نيا فيها فاستحققت فقضى لهما بقيمة البناء على البائع فما قبضه  
 احدهما يشاركه الاخر فيه وان قضى متفرقا لم يشاركه الاخر فيه كذا في محيط السرخسي \* وقال محمد  
 رحمه الله تعالى في الجامع رجلان غصبا عبد من رجل قيمته ألف درهم فصارت قيمته التي درهم ثم جاء رجل  
 وغصب العبد منهما فبات في يد الثاني ثم حضر المولى فهو بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين الا ولين قيمته ألف  
 درهم وان شاء ضمن الغاصب الثاني التي درهم ويطيب لهما احدهما الا لغيره ويتصدق بالالف الاخر فان قبض  
 احدهما من الثاني ألف درهم كان للاخر ان يشاركه فيه وفيه ايضا رجلان غصبا من رجل عبد ابياعا من  
 رجل فبات العبد في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين وان شاء ضمن المشتري فان ضمن الغاصبين  
 ثم تيبهما وكان الثمن لهما فلو قبض احدهما شيئا من الثمن كان لصاحبه ان يشاركه فيه فان لقي المولى احد  
 الغاصبين فضمنه نصف قيمته ثم البيع في نصيبه ووجب له نصف الثمن فان لم يقبض الغاصب الذي أدى نصف  
 القيمة من الثمن شيئا حتى ضمن المالك الغاصب الاخر ايضا نصف قيمته حتى نفذ البيع في النصف الاخر ثم قبض  
 احد الغاصبين من المشتري حصته من الثمن كان للاخر ان يشاركه فيه فلو أن الغاصب الذي أدى نصف  
 القيمة أولا استوفى من المشتري نصف الثمن ثم ان المالك ضمن الغاصب الاخر نصف القيمة حتى ينفذ بيعه فاراد  
 الثاني ان يشاركه الاول فيما قبض لم يكن له ذلك واذا لم يكن للثاني ان يشاركه الاول فيما قبض كان للثاني ان  
 يبيع المشتري بنصيبه فان قبضا جميعا الثمن على هذا الوجه ثم ان الاول وجد ما قبض رصا صا أو مستوقة كان له  
 الخيار ان شاء اتبع المشتري بنصف الثمن وان شاء شاركه في الباقي فيما قبض ثم يبعان المشتري ولو وجد الاول  
 ما قبض به رجة او زيو فافتردها على المشتري ليس له ان يشاركه الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي  
 وجد ما قبضه مستوقة أو رصا صا أو زيو فافتردها على المشتري لم يكن له ان يشاركه الاول فيما قبض هكذا في المحيط  
 \* لو قتل المكاتب رجلا خطأ وله وليان فقدما احدهما الى القاضي وأقام البينة فقضى القاضي بالدم كاه  
 وقضى بالقيمة لهما شرك الغائب الحاضر فباي قبضه وان قضى القاضي للحاضر نصف القيمة وقبضه لم يشاركه  
 الاخر فيه ولو كان المقتول اثنين لم يشرك احد الولين الاخر فيما قبضه سواء وقع القضاء مجتمعاً او متفرقا كذا

في محيط السرخسي \* ولو كان الجاني مدبرا اشتركا سواء وقع القضاء معاً او متفرقا ولو كان الجاني عبدا  
 وللمقتول وليان واختار السيد دفع نصف الجاني أو فدائه الى أحد وليي الدم الواحد فهو اختيار حتى الاخر  
 واشتركا في المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف الى أحدهما أو فدى النصف لم يشرك الاخر ولو قتل رجلا  
 عمدا وله وليان فصالح المولى مع أحدهما على ألف لم يشرك الاخر لان حقه ما في الاصل القصاص وانما تحول  
 الى الف بالصلح وانه مختلف حتى لو صالح الجاني لاشتركا كذا في الكافي \* عبد بين رجلين غصبه أحدهما  
 من صاحبه فباعه بألف درهم ودفعه المشتري جاز البيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى أجاز صاحبه  
 جاز للبائع أن يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركاً بينهما حتى لو هلك ذلك عليهما بخلاف واحد  
 من الشريكين اذا قبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه  
 اياه كان الهالك على القابض كذا في المحيط باقلا عن المشتري \* ولو غصب رجل آخر نصيب أحدهما أو باعه مع  
 الشريك الاخر مصفة واحدة ثم أجاز المالك فيما قبض أحدهما شركة الاخر فلو أجاز بعد قبض المالك قطعه  
 لم يشركه كذا في الكافي \* وكذلك الرجلان اذا باعا عبدا على أنهما بالخيار ثلاثة أيام فأجاز أحدهما ثم أجاز  
 الاخر ثم قبض أحدهما شيئا من الثمن شاركه صاحبه فيه ولو أن الذي أجاز أولا قبض نصيبه ثم أجاز الاخر  
 لا يشاركه فيما قبض كذا في المحيط \* في النوازل سئل أبو القاسم عن رجل دفع الى رجل مالا يعمل به على أن  
 الربح بينهما وقال لا أرضى بأن تعمل في شركة غيري فان علمت في شركة غيري فاني أريد منه الحصة وتراضيا على  
 ذلك فعمل المدفوع اليه في شركة آخر وربح قال ليس لرب المال شركة في ربح ما عمله مضاربة في غير المال الذي  
 دفع اليه كذا في التتارخانية \* لو تصرف أحد الورثة في التركة المشتركة ورجع فالربح للمنتصرف وحده كذا  
 في الفتاوى الغبائية \* وان أمر أحد المتقاضين رجلا بشراء عبد بالف ولم يدفع اليه الثمن فتقضا عقد المفاوضة  
 وفاوض كل واحد منهما رجلا آخر ثم اشترى المأمور عبدا وهو يعلم غباوضتهما أولا فالشراء لا أثر خاصة  
 ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان نقاذق كيلة عليه بات ضمن المفاوضة فبطل بطلان المتضمن بلا شرط علم  
 لانه عزل حكيم \* وللثاني لان الملك في المشتري انما يقع للآخر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولولا ذلك  
 التوكيل لما وقع الملك في العبد والمالك اذا وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الاخر فيه  
 كما لو اشترى عبد بشرط الخيار للبائع ثم فاوض المشتري رجلا ثم أمسك الخيار فانه لا يكون لشريكة في العبد  
 شركة ويجوزين أن يرجع على الآخر أو على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي \* ولو دفع الأمر  
 اليه كتر من طعام وأمره أن يشتري له به عبدا والمسا فقاسم المشتري التوكيل بكم مثله فالقياس أن يكون  
 تخالفا وفي الاستحسان لا يكون فان كان علم غباوضتهما ثم اشترى فهذا الاول سواء وان لم يعلم فالعبد بين الاخر  
 وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي \* في النوازل سئل أبو القاسم عن شريكين اشتركا ففعل أحدهما  
 وغاب الاخر فلما حضر الغائب أعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر ورجع وأبى  
 أن يدفع حصة شريكه من الربح قال ان كانت الشركة بينهما على العصة واشترطا أن يعمل جميعا وشقي فما كان من  
 تجارتهم من الربح فهو بينهما على ما شرط من عمل كل واحد على حدة ومن عملهما جميعا وسئل عن رجلين اشتركا  
 على أن يبيعا ويشتريا والربح بينهما نصفين ولكل واحد منهما درهم من غير هذه التجارة فقال أحد الشريكين  
 لصاحبه نقاسم المال ونقطع الشركة لانه لا منفعة لي فيها فقاسم المتاع ثم باع أحدهما نصيبه كله للاخر وقبض  
 بعض الدراهم وأخذ في عمل آخر ولم يقلوا فارقنا وقال الكلمة المتقدمة انا نقطع الشركة مع البيع المتأخر يكون  
 قطعا للشركة كذا في التتارخانية \* اشرك اثنان في الغزل على أن سدى الكرياس من أحدهما والجمعة من  
 الاخر فماتوا باقلا فلو ب بينهما على قدر قيمة السدى والجمعة كذا في المحيط \* قال الخليلي ويجوز للاب  
 والوصي أن يشتركا كمال أنفسهما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير أكثر من رأس مالهما فان أشهدا  
 يكون الربح على الشرط وان لم يشهدا يحل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح  
 على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج \* في المشتق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مفاوض وهب لرجل  
 لا يجوز له صاحبه أن يأخذ من الموهوب له نصف الهبة فاذا أخذ كان ذلك بينهما نصفين وتنقض الهبة فيما بقي  
 ويرجع اليهما نصفين وفيه ايضا في شريكي العنان اذا كان أحدهما يبيع والشراء فاستدان ديناما ناقض

مطلب  
 لو تصرف أحد الورثة في  
 التركة فالربح له خاصة



صاحبه الشركة واراد قبض نصف المتاع وقال اذا اخذ الدين منك فارجع على ليس له ذلك كذا في المحط .  
 اشترى غنار كرم ثم قال لا تسر كرتك فيه في التلث فهي فاسدة ان كان ذلك قبل ادراك التلث في القنية .  
 اذا قال لغيره اقرضني ألفا تجرهم او يكون الربح بينهما فاقضه ألفا وتجرا فالربح كله للمستقرض لا لشركة  
 للمقرض فيه كذا في الذخيرة . سئل على بن أحمد عن رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها اليه  
 ثم أخرج المقرض مائة دينار وخط المدين جميعا وقال له المقرض اذهب بهذا المال فالتجربة على الشركة ففعل  
 ذلك وربح كيف الحكم فيه قال هو محتمل ناقص لا بد من زيادة شرط حتى تصح الشركة . وسئل أيضا  
 عن أودع عند آخر حنطة وقال له اخطأ هذه الحنطة في حنطتك فادفعها ثم دفعها ثم سرق منها الثلثان ثم جاء  
 صاحب الحنطة ودفع الدافن له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافن وقال أعطني نصيبي من هذه الحنطة هل له ذلك  
 فقال اذا اخطأها بأمره وسرقت فالسرقة منه يكون على الشركة من النصيبين جميعا كذا في التتارخانية  
 ناقلا عن النية . اذا كان بين الرجلين كرت حنطة وكر شعير ولم يأمر أحدهما صاحبه ببيعها فاستعار أحدهما  
 دابة ليعمل حنطة فعمل عليها الآخر الشعير بغير أمره كان ضامنا لدابة ولحصة صاحبه من الشعير وليس هذا  
 كشرى العنان والمفاوض كذا في المبسوط . في الفتاوى سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل  
 الآخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة الى أن يتم اطباق الجنون عليه فاذا قضى ذلك تنسخ  
 الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب للمال المجنون فيطيب له  
 من الربح حصة ماله ولا يطيب له الربح من مال المجنون فتصدق به كذا في المحط . وبدا الشريك في المال  
 الذي في يده لشريكه بأمانة فلو ادعى دفعه لشريكه وأنكر حقه وكذا المضارب مع رب المال كذا في البرازية  
 . ولو ادعاه بعد موته قال في البحر ظاهر ما في الولولة الحية من الوكالة يفيد أنه كذلك وقال وقت سادستان .  
 الاولى نهاء عن البيع نسبة فباع فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فاذا أجاز قسم الربح بينهما  
 . والثانية نهاء عن الانحراج فخرج ثم ربح فاجبت بانه غاصب حصة شريكه بالانحراج فينبغي أن لا يكون الربح  
 على الشرط انتهى ومقتضا فساد الشركة وتفرع على كونه أمانة أيضا ما في فتاوى قاضي الهديا سئل  
 عن شريك طلب من شريكه أو من عامل في المضاربة حساب ما باعه واصرفه فقال لا أعلم هل يلزم بعمل محاسبة  
 فأجاب بان القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا  
 والقول قوله في الضياع والرد الى شريكه كذا في التهر القاتق . قال الشريك ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت  
 ثلاثة فله أن يحلفه بانه لم يربح عشرة كذا في القنية . ذكر الناطقي رحمه الله تعالى ان الامانات تثقل  
 مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها متولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان  
 لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا خرج الى القزو وغنموا أو ودع بعض النخلة عند بعض الغائبين ومات  
 ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين  
 عند من أودع لا ضمان عليه وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده  
 مات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه  
 كذا في فتاوى قاضي خان من كتاب الوقف . وبه تبيين أن ما في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف  
 وأن الشريك يكون ضامنا بالموت عنانا ومفاوضة كذا في البحر الرائق . الشريك مات ومال الشركة  
 ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالومات مجهلا لعين كذا في القنية . مفادش اشترى  
 من رجل عينا بألف درهم فلم يقبضه حتى لقي البائع صاحبه فاشتراه منه بالف وخمسائة فانه يكون المعتبر  
 الشراء الثاني . والاول يتقضى والمتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحط . وجلان اشترى عبدًا بألف  
 وكفل كل واحد منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف .  
 رجلان كفلا عن رجل بمال على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه يريد به اذا كفل كل واحد منهما  
 بالمال كله عن الاصل ثم عن صاحبه أيضا فكل شئ إذا أحدهما رجع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء  
 المؤدى رجع على الاصل بجميع ما أدى ولو أبرأ رب المال أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين بحكم  
 الكفالة عن الاصل . مكاتبان كآبة واحدة كفل كل واحد منهما بالمال كله عن صاحبه فكل شئ

مطلب  
اذا تصرف أحد الشريكين  
بمد الجنون

مطلب  
يقبل قول الشريك مع يمينه  
ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا

مطلب  
الامانات تثقل مضمونة  
بالموت عن تجهيل الا في ثلاث  
مسائل الخ

قوله بالموت أي عن تجهيل  
بلا يفتي اه

أداء أحدهما رجع على صاحبه بنصفه فان لم يؤد بأشياء حتى أعنى المولى أحدهما جاز العتق ورثا عن النصف  
 والمولى ان يأخذ بخصته أيها شاء أما المعتق فيحكم الكفالة وأما الآخر فيحكم الاصابة فان أخذ المعتق بحكم  
 الكفالة يرجع على صاحبه وان أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ كذا في الجامع الصغير . اعتلت دابة  
 مشتركة وأحد الشريكين غائب وقال البيطارون لا بد من كيهاف كواها الحاضرة هلكت لا يضمن ولو كان  
 بينهما متاع على دابة في الطريق فسقطت فاكترى أحدهما دابة مع غيبة الآخر خوفا من أن يهلك المتاع  
 او ينقص جازو يرجع على شريكه بخصته كذا في القنية . أحد الشريكين اذا قال لصاحبه أنا أريد  
 أن اشترى هذه الدابة لنفسى خاصة فسكت الشريك فاشترها لا يكون له ما لم يقل شريكه نعم كذا في الخلاصة  
 . في المشتى اشترى كاهي ملائ على ان لاحدهما أجر كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشركة فالشركة جائزة  
 والشرط باطل كذا في المحط . لو شرط العمل على أحد المتفاوضين بطلت هكذا في التهذيب . أحد شريكي  
 العنان اذا ادعى شئ من شركته على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الا أن يحلف المدعى عليه  
 ثانيا كذا في فتاوى قاضي خان . في العيون ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في مفادش اشترى  
 عبدا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستأجر منه بالف وخمسائة فانه جائز وانقض الشراء  
 الاول سواء عرف العبد ام لم يعرف كذا في التتارخانية

(كتاب الوقف)

(وهو مشتق على أربعة عشر بابا)

(الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها) .  
 (أما تعريفه) فهو في الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة  
 على الفقراء او على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري كذا في الكافي . فلا يكون لازما له ان يرجع ويباع  
 كذا في المضمرات . ولا يلزم الا بقرينة أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني ان يخرج يخرج  
 الوصية فيقول أو وصيت بقله دارى هذه فحينئذ يلزم الوقف كذا في النهاية . وعندهما حبس العين على  
 حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منفعة الى العباد فيلزم ولا يساع ولا يوجب ولا يورث كذا في الهداية .  
 وفي العيون والنية ان الفتوى على قولهما كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للفقهاء . وانما يلزم ملك الواقف  
 عن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالقضاء وطريقه ان يملك الواقف ما وقفه الى المتولى ثم يرجع  
 محتجا بعدم اللزوم فيقضى القاضي بالزوم فيلزم ولو حكر رجلا فحكم الحاكم بالزوم الوقف فالصحيح أنه لا يرتفع  
 الخلاف كذا في الكافي . ولو خاف الواقف ابطال وقفه ولم يتسرع له القضاء بذكر في ملك الوقف ان ابطاله  
 فاض أو ازال فبيده الارض باصلها وجميع ما فيها وصية متى تباع ويصدق بيمينه على الفقراء اذا ادعت  
 الى الخراب فلا يفيد الوارث الرفع الى القاضي وابطاله والوصية فتسجل التعليق بالشرط كذا في الخلاصة .  
 قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الزم به في زماننا أنهم يكتبون اقرار الواقف ان فاضيا من القضاء  
 قضى بالزوم وهذا الوقف فذال ليس بشئ وعن المتأخرين من المشايخ رجهم الله تعالى من قال اذا كتب  
 في آخر الصل وقد قضى بيمينه هذا الوقف ولزومه فاض من قضاء المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي الله  
 عنه والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي هكذا في فتاوى قاضي خان . والصحيح أن في تعليقه بالموت  
 لا يزول ملكه الا أنه يلزم بالاجتماع وان كان عنده تكون رقبته ملكا لورثته أو له . وعندهما لا تكون ملكا  
 لاحدهما كافي الاعتاق والمسجد كذا في الكفاية . ولو علق الوقف بموته بان قال اذا مت فقد وقف دارى  
 على كذا ثم مات صح وزم اذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي  
 الى أن يظهر له مال آخر أو تجز الورثة فان لم يظهر له مال آخر ولم تجز الورثة تقسم الغلة بينهما ثلاثا ثلثه الواقف  
 والثلثان للورثة . ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وان تجز الوقف في المرض فهو بمنزلة  
 المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوي . والصحيح أنه بمنزلة التجز في الصحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم

مطلب  
في تعريف الوقف والخلاف  
فيه



وعندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين \* وإذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل العلم وعلى هذا ما سيجي في وفي المنية  
وعليه الفتوى كذا في فتح القدير \* وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج \* وقال محمد رحمه الله تعالى  
لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ويقول محمد رحمه الله تعالى  
بفتح كذا في الخلاصة \* فصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف المشاع خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى  
وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رحمه الله  
تعالى وكذا شرط الواقف الاستبعاد بالارض أخرى إذا شاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استصحاباً  
كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى هكذا في شرح أبي المكارم للنفاية \* وإذا خرج عن ملك الواقف  
بالقضاء عنده ويميز الوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبالوقف والتسليم عند محمد رحمه الله تعالى  
لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي \* وهو المختار هكذا في فتح القدير \* فأما ركنه فالانفاظ  
الخاصة المذالة عليه كذا في البحر الرائق \* وأما سببه فطلب الرائي هكذا في العناية \* وأما حكمه  
فعندهما يزول العين عن ملكه إلى الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكمه صيرورة العين محبوسة  
على ملكه بحيث لا تقبل النقل عن ملك إلى ملك والتصدق بالقلعة المهدومة متى صح الوقف بأن قال جعلت  
أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو وصيت بها بعد موتي فانه يصح حتى لا يملك بيعه ولا يورث عنه لكن ينظر  
أن يخرج من الثلث يجوز الوقف فيه بقدر الثلث كذا في محيط البرسخي \* وأما شرائطه (فهي العقل  
والبالغ) فلا يصح الوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع \* صبي محجور عليه وقف أرضه فصال الفقيه  
أبو بكر وقفه باطل إلا بآذن القاضي وقال الفقيه أبو القاسم وقفه باطل وإن آذن له القاضي لانه تبرع كذا  
في المحيط (ومنها الحرية) وأما الاسلام فليس بشرط فلو وقف الذي على ولده ونسله وجعل آخره للمساكين  
جائز ويجوز أن يعطى المساكين المسلمين وأهل الذمة وإن خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويقرق على  
اليهود والنصارى والمجوس منهم إلا أن خص من قامتهم فلو دفع القيم إلى غيرهم كان ضامناً وان قلنا  
أن الكفر ملة واحدة ولو وقف على ولده ونسله ثم لفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة  
لزم شرطه وكذا أن قال من انتقل إلى غير النصرية خرج اعتبر نص على ذلك الخصاص كذا في فتح القدير \*  
وفي فتاوى أبي الليث نصرائي وقف ضعة على أولاده وأولاده وأولاده أبداً ما تناسلوا وجعل آخره لفقراء  
كما هو الرسم فألزم بعض أولاده يعطى له كذا في المحيط \* (ومنها) أن يكون قرية في ذاته وعند التصرف  
فلا يصح وقف المسلم أو الذي على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق \*  
ولو وقف الذي داره على بيعة أو كنيسة أو بيت نارفه باطل كذا في المحيط \* وكذا على إصلاحها ودهن  
سراجها ولو قال يسرج به بيت المقدس أو يجعل في ممره بيت المقدس جاز وإن قال يشتري به عبيد فيعتق  
في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي \* ولو قال تجرى غلته على بيعة كذا فإن خربت هذه البيعة  
كانت الغلة للفقراء والمساكين فانه تجرى غلته على الفقراء والمساكين ولا يتحقق على البيعة شيء كذا  
في المحيط \* فإن وقف على أبواب البر أو أبواب البر عتده عمارة البيع ويوت النيران والصدقة على المساكين  
فأجيز من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحاوي \* وإن قال تفرق غلته في جيرانه وله جيران مسلمون  
وجيران نصاري ويهود ومجوس وجعل آخره لفقراء فالوقف جائز وتفرق غلة الوقف في جيرانه المسلمين  
والنصارى وغيرهم وإن قال الذي يجعل غلته في أكفان الموتى أو في حفر القبور فهو جائز وتصرف الغلة  
في أكفان موتاهم وحفر قبور فقرائهم كذا في المحيط \* ولو جعل ذي داره مسجداً للمسلمين وبناء  
كبابي المسلمون وأذن لهم بالصلاة فيه فصلوا فيه ثم مات يصير ميراثاً لورثته وهذا قول الكل كذا في جواهر  
الاخلاطي \* ولو جعل الذي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نارف في حقه ثم مات يصير ميراثاً له كذا في الخصاص  
في وقفه وهكذا كرم محمد رحمه الله تعالى في الزيادات كذا في المحيط \* حربي دخل دار الاسلام بآمان ووقف  
جائز من ذلك ما يجوز من الذي كذا في الحاوي (ومنها) الملك وقت الوقف حتى لو غصب أرضاً فوقها  
ثم اشتراها من مالكها ودفع الثمن إليه أو صالح على مال دفعه إليه لا تكون وقفاً كذا في البحر الرائق \*

رجل وقف أرضاً لرجل آخر في برسماء ثم ملك الأرض لم يجوز وإن أجاز المالك جاز عندنا كذا في فتاوى قاضي خان  
\* ولو أوصى لرجل بأرض فوقها الموصى له بها في الحال ثم مات الموصى لا تكون وقفاً كذا في فتح القدير \*  
لو اشترى على أن البائع بالخيار فيها فوقها ثم أجاز البائع البيع لم يجوز الوقف كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى  
أرضاً على أنه بالخيار ثم أسقط الخيار صح ولو وقف الموهوب له الأرض قبل قبضها لم يصح الوقف  
كذا في فتح القدير \* ولو وهب له أرض هبة فأسد قبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق \*  
ولو اشترى رجل داراً شراً فأسد قبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز وتصر وقفاً على ما وقت عليه  
وعليه قيمتها للبائع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقفها قبل أن يقبضها لا يجوز كذا في المحيط \* رجل  
اشترى أرضاً شراً جازاً ووقفها قبل القبض ونقد الثمن فالأمر موقوف فإن أدى الثمن وقبضها فالوقف جائز  
وإن مات ولم يترك ما لا تباع الأرض ويطل الوقف حال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ كذا في الذخيرة \*  
ولو استحق الوقف بطل ولو جاء شقيقها بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق \* ويتفرع عن اشتراط  
الملك أنه لا يجوز وقف الاقطاعات إلا إذا كانت الأرض مواتاً أو كانت ملكاً للامام فأقطعها الامام رجلاً  
وإنه لا يجوز وقف أرض الخور للامام لانه ليس بملك لها وتفسير أرض الخور أرض عجز صاحبها عن زراعتها  
وأداء خراجها فدفعها إلى الامام لتكون منافعها جبر التراج كذا في البحر الرائق \* وكذا عدم جواز  
وقف المرتد من ردة إن قتل على ذلك أو مات لأن ملكه يزول به بلزواله موقوفاً كذا في النهر الفائق \*  
وكذا إذا لحق بدار الحرب وحكم القاضي بملاقه هكذا في المحيط \* وإن أسلم صح كذا في البحر الرائق \*  
ولو ارتد المسلم بطل وقفه ذكره الخصاص كذا في النهر الفائق \* ويصير ميراثاً لو واقف على ردة أو مات  
أو عاد إلى الاسلام إلا أن أعاد الوقف بعد عودته إلى الاسلام كما أوضحه الخصاص في آخر الكتاب ويصح وقف  
المرتد لانه لا يتقبل كذا في البحر الرائق \* ولو وقف على نفسه ثم على المساكين ثم ارتد بطل الوقف لأن جهة  
المساكين بطل ويصير صدقة على ولده من غير أن جعل آخره للمساكين كذا في الحاوي \* وأما عدم تعلق  
حق الغير كلهم والاجارة فليس بشرط فلو أقر أرضاً عامين فوقها قبل مضى مالزم الوقف بشرطه ولا يطل  
عقد الاجارة فإذا انقضت للذة رجعت الأرض إلى ما جعلها للممن الجهات وكذا الورث من أرضه ثم وقفها قبل  
أن يفسكه مالزم الوقف ولا يخرج عن الرهن بذلك ولو أقامت سنين في يد المرتد ثم انفسكه تعود إلى الجهة ولو  
مات قبل الافتكالك وترك قدراً من ثمنه افتكت به افتكت ولزم الوقف وإن لم يترك وفاء يمت وبطل الوقف وفي الاجارة  
إذا مات أحد المؤجرين بطل وتفسير وقفاً كذا في فتح القدير (ومنها) أن لا يكون محجوراً عليه لفسفه  
أو دين كذا أطلقه الخصاص كذا في النهر الفائق \* ويتبين أنه إذا وقفها في الحجر لفسفه على نفسه ثم لجهة  
لا تنقطع إن يصح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به حاكم  
كذا في فتح القدير \* (ومنها) عدم الجهة فلو وقف من أرضه شيئاً ولم يسمه كان باطلاً ولو وقف جميع  
حصته من هذه الدار ولم يسم السهام جازاً استحبنا ولو وقف هذه الأرض وهذه الأرض وبين وجه الصرف  
كان باطلاً كذا في البحر الرائق \* قال الخصاص إذا قال جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً أو على  
قرايتي فالوقف باطل لانه جعل ذلك على شك وكذلك لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد  
أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضاً باطل كذا في المحيط \* رجل وقف أرضاً فيها  
أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لانه صار مستثنى للأشجار عواضها فيصير الداخل تحت الوقف  
مجهولاً كذا في محيط البرسخي \* (ومنها) أن يكون مخيراً غير معلق فلو قال إن قدم ولدي فداري صدقة  
موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصير وقفاً كذا في فتح القدير \* ذكر الخصاص في وقفه إن كان غداً  
فأرضي هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة إن شئت  
أو هويت أو رضيت كان الوقف باطلاً كذا في محيط البرسخي \* ولو قال إن شئت ثم قال شئت كان  
باطلاً ما لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح بهذا الكلام المنصل كذا في فتح القدير \* ولو قال  
أرضي هذه صدقة إن شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو باطل كذا في المحيط \* ولو أن رجلاً قال إن كانت  
هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه يتظر إن كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف لأن التعليق

مطلب  
وقف الاقطاعات  
مطلب  
تفسير أرض الخور التي لا يجوز  
السلطان وقفها

مطلب  
وقف أرضاً فيها أشجار  
واستثناءها لا يصح الوقف

مطلب  
في بيان سببه وركنه وحكمه  
يقوله والوقف فيه بقدر الثلث  
كذا في جميع التسخ الحاضرة  
وفيهما سقط يدل عليه ما تقدم  
وحق العبارة أن يقال بعد  
قوله يجوز وإن لم يخرج من  
الثلث يجوز بقدر الثلث  
١٥ مضمعه بحر اوى  
مطلب  
شروط الوقف  
مطلب  
في وقف الذي



بشرط كائن تغيير كذا في قساي قاضي خان • رجل ذهب عنه المال وقال ان وجدته فله على ان أقف أرضي فوجده فعليه ان يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز اداء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج عن عهدة النذر كذا في السراجية • ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كملت فلانا فوضي هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو غرلة اليين والنذر واذا وجد الشرط وجب عليه ان يتصدق بالارض ولا يكون وقفا كذا في المحيط • رجل قال ان مت من مرضي هذا فقد وقف أرضي هذه لا يصح بريد أو مات وان قال ان مت من مرضي هذا فاجعلوا أرضي وقفا جاز والفرق ان هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرية النيرة (ومنها) أن لا يذ كرمه اشتراط بيعه وصرف الثمن الى حاجته فان قاله لم يصح الوقف في المختار كما في النزاهة كذا في النهر القسائي (ومنها) ان لا يعلق به خيار شرط فلو وقف على أنه بالخيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى معلوما كان الوقت أو مجهولا واختاره هلال كذا في البحر الرائق • ويصح شرط الخيار للوقف ثلاثة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح أبي المكارم للفتاوى • وان قال أبطلت الخيار لا ينقلب الوقف جائزا عند محمد رحمه الله تعالى ذكره هلال في وقفه كذا في الذخيرة • وفي النوازل وانفقوا على أنه لو اتخذ مسجدا على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل كذا في التتارخانية • (ومنها) التأييد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافي • رجل وقف داره يوما أو شهرا أو وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبدا ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهر فاذا مضى شهر فالوقف باطل في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التأييد شرطا لا يجوز مؤبدا كذا في قساي قاضي خان • ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبدا على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي • ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فاذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية للمساكين فيصرف غلها الى المساكين ولو قال أرضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تكون للورثة كذا في قساي قاضي خان • (ومنها) أن يجعل الاجرة لجهة لا تنقطع أبدا عند أبي حنيفة وعند محمد رحمه الله تعالى وان لم يذ كذا لم يصح عندهما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره ليس بشرط بل يصح وان سمى جهة تنقطع ويكون بعد هذا الفقهاء وان لم يسمهم لان قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وان لم يسمهم فكأنه نية هذا الشرط ثابتة دلالة كذا في البدائع (ومنها) أن يكون المحل عقارا أو دارا فلا يصح وقف المنقول الا في الكراخ والسلاح كذا في النهاية

• (فصل في الانفاذ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها) • اذا قال أرضي هذه صدقة محررة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه صدقة موقوفة محبوسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه صدقة محبوسة مؤبدة أو قال حبسية مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي يصير وقفا جاز لا يلزم على الفقهاء عند الكل كذا في المحيط • أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإدام حيا كان ذلك منه نذرا بالتصدق بالغلة فعليه أن يفي بذلك وله الرجوع عن معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جاز ذلك من الثلث كذا في الظهيرية • ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الا أن عند محمد رحمه الله تعالى يحتاج الى التسليم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون ميراثا عنه كذا في قساي قاضي خان • ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة أو صدقة محبوسة أو حبسية ولم يقل مؤبدة فانه يصير وقفا على قول عامة من يجيز الوقف لان الصدقة تثبت مؤبدة لا تختم الفسخ وقال انصاف وأهل البصرة لا يصير وقفا لان جواز الوقف يتعلق بالتأييد ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين تصير وقفا باجماع لان ذكر المساكين ذكر للتأييد هكذا في المحيط • قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو وجود الخير والبر يكون وقفا جازا كذا في الوجيز • ولو لم يذ كذا الصدقة لكن ذكر الوقف وقال أرضي هذه وقف أو جعلت أرضي هذه وقفا أو موقوفة فانه يكون وقفا على الفقهاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الصدر الشهيد ومشايعه يفتون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى

وغيره نفق بقوله أيضا المكان المعروف هذا اذا لم يذ كذا الفقهاء أما اذا ذكر فقال أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الانفاذ الثلاثة يكون وقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لان زوال الاحتمال بالتصميم على الفقراء كذا في الخلاصة • ولو قال هي موقوفة لله تعالى أجاز وان لم يذ كذا الصدقة وتكون وقفا على المساكين كذا في قساي قاضي خان • وذكر الوقف وحده أو الجيس معه ثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغنيمة • ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي محترمة قال الفقيه أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقوله موقوفة كذا في قساي قاضي خان • في الفتاوى لو قال موقوفة محترمة حبس أو موقوفة حبس محترمة لا تباع ولا تورث ولا يوجب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغنيمة • ولو قال حبس صدقة قال الفقيه أبو جعفر هذا ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في قساي قاضي خان • ولو قال أرضي هذه موقوفة على فلان أو على ولدي أو فقراء قريبي وهم محصورون أو على السباي ولم يرد به جنبه لا يصير وقفا عند محمد رحمه الله تعالى لانه وقف على شيء ينقطع وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح لان التأييد عنده ليس بشرط كذا في محيط السرخسي • ان قال أرضي أو داري هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان فالغلة لهم ماداموا أحياء وبعد الممات تصير الى الفقراء كذا في الوجيز للكردي • ولو قال أرضي هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى تصير وقفا كذا في محيط السرخسي • وكذا اذا قال موقوفة لوجه الله تعالى او لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة • ولو قال أرضي موقوفة على وجه الخير والبر جاز كانه قال صدقة موقوفة كذا في الظهيرية • ولو قال أرضي هذه للسبل فان كان في بلدة تعارفوا مثل هذه اوقفا صارت الارض وقفا وان لم تعارفوا يسأل منه ان أراد به الوقف فهي وقف وان نوى الصدقة أو لم ينو شيئا تكون نذرا فانه صدق بها أو ينهوا وكذلك لو قال جعلها للفقراء ان كان ذلك وقفا في تعارف تلك البلدة كانت وقفوا وان لم يكن يرجع اليه بالسبل فان نوى وقفا كانت وقفوا وان نوى صدقة أو لم ينو شيئا تكون نذرا بالتصدق كذا في محيط السرخسي • لو قال ضيعتي هذه سبيل لم تصير وقفا الا اذا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشرطه كذا في السراجية • ولو قال سبيلت هذه الدار في وجه أمام مسجد كذا عن جهة صلاوتي وصياحاتي تصير وقفا وان لم يقع عنها كذا في البحر الرائق • ولو قال داري هذه مسجلة الى المسجد بعد موتي يصح ان خرجت من الثلث وعين المسجد والا فلا كذا في الغنيمة • ولو قال جعلت حجرتي هذه لهدى سراج المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر تصير الحجرة وقفا على المسجد اذا سلمها الى المتولي وعليه الفتوى كذا في قساي قاضي خان • رجل قال في مرضه اشترى وامن غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خيرا وقرعوا على المساكين صارت الدار وقفا كذا في محيط السرخسي • وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفا وكان فيه غرا ولا يصير الكرم وقفا وكذا لو قال جعلت غلته وقفا كذا في فتح القدير • ولو قال وقف بعد موتي أو وصي ان يوقف بعد موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب • وفي وقف هلال اذا أوصي أن يوقف ثلث أرضه بعد وفاته فانه أبدا كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط • ولو قال ثلث مالي وقف ولم يزد قال أبو نصر ان كان ماله نقد فبطل جاز وان كان ضاعا فجاءه على الفقهاء وقبل الفتوى على أنه لا يجوز لبيان المصير كذا في الوجيز • وفي الفتاوى رجل قال أرضي هذه صدقة كان نذرا بالتصدق حتى لو تصدق بعينها أو بقيتها على الفقراء جاز كذا في الخلاصة • ولو قال تصدقت بأرضي هذه على المساكين لا تكون وقفا بل نذرا يوجب التصديق بعينها أو بقيتها فان فعل خرج عن عهدة النذر والاورث عنه كذا في فتح القدير • ولا يجبر القاضي على الصدقة لان هذه بمنزلة النذر كذا في قساي قاضي خان • ولو قال أرضي هذه صدقة على وجه الخير والبر لم يكن ذلك وقفا بل نذرا كذا في الظهيرية • رجل قال جعلت غلة داري هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق بالغلة كذا في قساي قاضي خان • واذا قال جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذرا بالتصدق بالدار على المساكين عرفا كذا في الفتاوى الصغرى • ولو قال صدقة لا تباع يكون نذرا بالصدقة لا وقفا ولو زاد ولا يوجب ولا تورث صارت وقفا على المساكين هكذا في البحر الرائق •

قوله لان التأييد عنده ليس بشرط أي التصريح به لا يشترط والا فهو شرط في المعنى اجماعا كما تقدم قبيل الفصل ثم اعلم أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه وذكر لفظ التأييد أو ما في معناه كالفقهاء وكلف صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر على لفظ موقوفة مع تعيين موقوفة على زيد وإنما الخلاف بينهما لو اقتصر بلا تعيين أو جمع مع تعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح كذا حقيقته في رد المختار وبه يعلم ما في هذه العبارة المنقولة عن المحيط حيث جعل فيها موقوفة على فلان من محل الخلاف وليس كذلك كما علمت اه محمده بحرأوى

قوله ثلث أرضه متعلق بأوصي اه محمده



(الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز في وقف المشاع)

يجوز وقف العقار مثل الارض والدور والحوائط كذا في الحياوى \* وكذا يجوز وقف كل ما كان تعالىه من المنقول كالوقوف ارض مع العبيد والثيران والآلات للحرث كذا في محيط السرخسى \* ذكر الخصاص اذا وقف ارضا ومعها رقيق بعه لكون فيها ينبغي ان يسمى الرقيق وبين عددهم وكذلك اذا كان في ذلك رقيق ينبغي ان يسمى البقرويين عددهم وينبغي ان يشترط في الصدقة ان تنفق الرقيق والبقرة من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الذخيرة \* وفي الاسعاف لو شرط نفقتهم من غلتها ثم مرض بعضهم يستحق النفقة ان شرط ان تجرى عليهم نفقاتهم من غلتها ابداما كانوا احياء وان قال لعلمهم فيها لا يجزى شي من الغلة على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق \* فان ضعف الرقيق عن العمل فان له ان يبيعه ويشترى بقبضه غلاما مكانه فان لم يجد بقبضه غلاما مكانه فارد ان يزيد في ذلك من غلة الارض فلا بأس بذلك وكذلك الحكم في الدواب والآلات الزراعية اذا وقفت مع الارض ولولا الصدقة ان يعملوا ذلك كذا في الذخيرة \* ولو قتل فأخذ ديتيه فعلى القيم ان يشتري بها آخر كذا في فتح القدير \* وفي الاسعاف وان جنى أحد منهم فعلى المتولى ما هو الاصلح من الدفع والقضاء ولو فداها باكثر من الارض كان شرطه على الزائد فضخته من ماله وان فداها أهل الوقف كانوا مستقرين وبقي العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق \* وأما وقف المنقول مقصودا فان كان كراعا أو سلاحيما يجوز وقفه على ما سوي ذلك ان كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه كالتياب والحيوان لا يجوز عندنا وان كان متعارفا كالقأس والقردوم والخنزيرة وثياها وما يحتاج اليه من الاواني والقدرور في غسل الموتى والمصاحف لقراءة القرآن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز وقفه على محمد رحمه الله تعالى يجوز واليه ذهب عامة المشايخ رحمهم الله تعالى منهم الامام السرخسى كذا في الخلاصة \* وهو المختار والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا قال شمس الاثمة الحلواني كذا في مختار الفتاوى \* ولو جعل جنازة وملاة ومغتسلا بقال بالفارسية حوض مسين وقفا في محلة فمات أهلها كلهم لا يرث الى الورثة بل يحمل الى مكان آخر أقرب الى هذه المحلة كذا في الخلاصة \* ثم في وقف المصحف اذا وقفه على أهل المسجد بقرئته ان يحصون يجوزون وقفه على المسجد يجوزون بقرئته في هذا المسجد وذكروا كرى بعض المواضع لا يكون مقصورا على هذا المسجد كذا في الوجيز للكردي \* واختلف الناس في وقف الكتب جوزها الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا جعل ظهر دابة أو غلة عبده في المساكين لا يصح في قول علمائنا كذا في المحيط \* رجل وقف بقرة على أن ما يخرج من لبنها وسمنها وشيرازها يعطى أبناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية \* ولا يجوز وقف غل البقر وغيره لئلا يذوق كذا في القنية \* وفي الوقفات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز وهو الصحيح وكذلك وقف الكرز دار بدون وقف الاصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط \* ولا يجوز وقف البناء في أرض هي اعادة أو اجارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ذكر الخصاص أن وقف حوائط الاسواق يجوز ان كانت الارض باجارة في أيدي الذين بنوها لا يجزهم السلطان عنها وبه عرف جواز وقف البناء على الارض المستكة كذا في التمر القاطن \* البقعة الموقوفة على جهة اذا بنى رجل فيها بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعها ما كان وقفها على جهة أخرى اختلفوا في جوازها والاصح أنه لا يجوز كذا في القنانية \* واذا غرس شجرة ووقفها بوضعها من الارض صح تبعا للارض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لا يصح وان كانت في أرض موقوفة فوقها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف هكذا في الظهيرية \* وقف الغلمان والجواري على مصالح الرباط يجوز ولو زوج الحياكم جاريته يجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمه الوقف لا يجوز كذا في الوجيز للكردي \* وأما وقف ما لا يتنفع به الا بالاتلاف كالذهب والفضة والمأكول والمشروب فقير جاز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والدنانير وما ليس بجلبى كذا في فتح القدير \* ولو وقف دراهم أو مكيلا أو ثيابا لم يجز وقيل في موضع تعارفوا ذلك بقى

قوله ان يحصون قبة حذف كان واحدا أي ان كانا يحصون وفي نسخة الطبع الهندي أو يحصونه وهو تحريف ثم ان حذف الاحصاء مختلف فيه والمقتضى به أنه مقصور رأى الحياكم قوله وان وقف على المسجد يجوز ظاهره وان لم يكونوا محصورين بدليل المقابلة قوله وذكر في بعض الخ مقابله لقوله ويقرأ الخ وينبغي أن يكون المعول عليه الأول حيث عين الواقف ذلك المسجد لوجوب اتباع شرطه قوله الكردار هو أن يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب وانما يصح وقفه لانه منقول ولم يجز به العرف كما في الذخيرة اهـ صحيحه بحر اوى

قوله قال الدراهم لم يعلم القائل من عبارته وفي الاسعاف ما نصه وفي فتاوى الناطقي عن محمد بن عبد الله الانصاري من أصحاب زفر أنه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون فقل له وكيف يصنع بالدراهم قال يدفعها الى آخر ما قال اهـ صحيحه

بالجواز قيل كيف قال الدراهم تقرر للفقراء ثم يقبضها أو تدفع مضاربة ويصدق بالرجح والخطة تقرض للفقراء يزعمون ثم تؤخذ منهم والياب كسبة تعطى للفقراء ليلبسوها عند حاجتهم ثم تؤخذ كذا في الفتاوى القنانية \* ولا يصح وقف الادوية الا اذا قال على الفقراء والاغنياء فيجوز وتدخل الاغنياء تبعا كذا في معراج الدراية \* ذكر الناطقي اذا وقف مالا لاصلاح المساجد يجوزون وقف لبناء القناطر أو لاصلاح الطريق أو لحفر القبور واتخاذ السقايات والخانات للمساكين أو لشراء الاكفان لهم لا يجوز وهو جاز في الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \*

(وعما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الابه)

ذكر الخصاص في وقفه اذا وقف الرجل ارضا في محته على وجوه سماها ومن بعدها على الفقراء فانه يدخل في الوقف البناء والتخيل والاشجار كذا في المحيط \* وذكر الخصاص أن الثمرة لا تدخل في وقف الاشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في القنانية \* ولو قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة بحقها وجميع ما فيها ومنه وفيها شجرة فائمة يوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمره القاشعة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمرة بعد الوقف فانه يصرف الى الوجوه التي سمى في الوقف كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله فمات الواقف وفيها شجرة فائمة قال لا تكون الثمرة لعبد الله لانه الا أن وجب له الوقف فصار كأنه وقف الارض وفيها شجرة فائمة فلا تدخل الثمرة الموجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن ههنا في القياس الثمرة القاشعة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الفقراء وبالاستحسان تأخذ قال الفقيه أبو جعفر ان كان لفظ الواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن تكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه رد الوقف الى ما بعد الوفاة والارض في حال حياته لم تنصرف وقفا واذا كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ملك الميت فتكون ملكا للورثة كذا في الظهيرية \* وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كانت له قيمة أم لم تكن كذا في المضمرات \* وقال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ كذا في الذخيرة \* قال الخصاص ولو كان فيها بقل أو رياحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وغضه أو خلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث يدخل كذا في المحيط \* وكذا ما يثمر في المستقبل كذا في فتاوى قاضي خان \* وأما الرطاب فما كان من رطوبة قد طلعت فهو للواقف وما كان من أصول ذلك فهو داخل في الوقف وكذلك الباذنجان والقطن الا أن تكون شجرة القطن تجز في كل سنة كذا في الظهيرية \* يصل العهر والزعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة الورد والياسمين تدخلان في وقف الارض كذا في الذخيرة \* والورد وورق الخناء والياسمين تكون للواقف كذا في فتاوى قاضي خان \* والرحى في الضبعة تدخل في وقف تلك الضبعة رضى الماء ورحى اليد في ذلك سواء وكذلك الدواب تدخل والدوا الى لا تدخل كذا في المحيط \* ويدخل في وقف الحمام القدرور لم يثربه ورماده ولا يدخل مسيل ماء في الارض المملوكة أو طريق كذا في فتح القدير \* رجل قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل الشرب والطريق استحصانا لان الارض لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي وقف الدار اذا لم يذكر الدار يحقها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع الدار \* وفي وقف الحوائط يدخل ما كان يدخل في بيعها وخوابي الدباسين وقدر الدباغين لا تدخل في الوقف سواء كانت في البناء أم لم تكن كذا في الذخيرة \* سئل انصر عن وقف دار فيها حمامات فترجع قال يدخل في وقفه الحمامات الاهلية كذا في فتاوى أبي الليث \* وفيه أيضا ولو وقف برج حمام أرجو أن يكون جازا لان الحمامات وان كانت منقولة الا أنها تصير وقفا تبعا للبيت كالأوقف ضبعة بها فيها من الثيران والعبيد وكذلك لو وقف يتاقه كوارات العسل يجوز وتصير النحل تبعا للبيت والعسل ويجب أن يكون تأويل هذه المسألة أن يوقف البيت والبرج بما فيه من النحل والحمام كالوقوف العبيد مع الارض والثيران كذا في المحيط

(فصل في وقف المشاع) \* الشيوع فيما لا يحتمل لصحة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف ألا يرى أنه لو وقف

قوله العهر يزعم عن غير الترحس خاموس اهـ صحيحه بحر روى



نصف الحمام يجوز ان كان مشاعا كذا في الظهيرية • وقف المشاع يحتمل للقسمه لا يجوز عند محمد وجه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بخاري وعليه الفتوى كذا في السراجية • والمتأخرون أقنوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو المختار كذا في خزائن المفتين • واتفقا على عدم جعل المشاع مسجدا أو مقبرة مطلقا سواء كان عمالا يحتمل القسمه أو يحتمل كذا في فتح القدير • وإذا قضى القاضي بحصة وقف المشاع نفذ قضاءه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات كذا في شرح أبي المكارم للنقاية • ثم فيما يحتمل القسمه إذا قضى القاضي بحصة فطلب بعضهم القسمه لا يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتهايان وعندهما يقسم كذا في الخلاصة • وأجمعوا أن الكل لو كان وقفا وأرادوا القسمه لا يجوز وكذا التهايون كذا في فتح القدير • ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقاسم شريكه وبعد الموت إلى وصيه • وان وقف نصف عقاره فالذي يقاسمه هو القاضي أو هو يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك منه كذا في الهداية • لو أن رجلين كانت بينهما أرض وقف كل واحد منهما نصيبه على قوم معلومين فهذا جائز ولهما أن يتقاسما هذه الأرض فيفروا كل واحد منهما ما وقف في يده يتولا كذا في الظهيرية • ولو وقف الكل ثم استحق الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لان الشروع مقارن • ولو استحق جزء بميزانية لم يطل في الباقي كذا في الهداية • ولو أن رجلا وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شاة وقضى القاضي للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وقفا على طاله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا في المحيط • ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لو كانت الأرض بين رجلين قصدها بصادقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها إلى قيم يقوم عليها كل جائز لان على قول محمد رحمه الله تعالى المانع من الجواز هو الشروع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشروع وقت العقد لانهما تصدقا بالارض جلة ولا وقت القبض لانهما سلبا الارض جلة كذا في فتاوى قاضي خان • وكذلك ان تصدق كل واحد نصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصبا قريبا واحدا فقبض نصيبهما جميعا أو متفرقا كذا في محيط السرخسي • وكذلك لو جعلنا التولية إلى رجلين معا كذا في الوجيز • وكذلك لو اختلف جهة الوقف بأن وقف أحدهما على ولده وولد ولده أبدا متناشرا فاذا انقرضوا كانت غلتها للمساكين والآخر في المحيط يجمع به في كل سنة وسلمها إلى رجل واحد جائز وكذا لو كان الوقف واحدا وجعل نصف الأرض وقفاً على الفقراء والنصف الآخر على آخره حتى انقرضوا كذا في فتاوى قاضي خان • وان قبض نصيب أحدهما ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان للذي قبض نصيبه أن يرجع عنه ويبيعه كذا في محيط السرخسي • ولو تصدق كل واحد منهما بمسحوق الأرض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشروع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقدا على حدة وتضمن الشروع وقت القبض أيضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفاً شاة فان قال كل واحد منهما للذي جعله متوليا في نصيبه قبض نصيب مع نصيب صاحبه جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقبوض كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وقف من داره أو أرضه ألف ذراع جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يدرع الأرض والدور فان كانت ألف ذراع أو أقل كان كلها وقفا وان كانت ألف ذراع كان الوقف منها النصف وان كانت ألفا وخمسة مائة كان الوقف منها الثلثين وان كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل فيه يكون للوقف حصه من النخيل كذا في المحيط • رجل وقف جريشاً شاة من أرض ثم وقعت القسمه فأصاب الوقف أقل من جريب بلودة هذه الطائفة التي وقعت في الوقف فزيد في ذرعان الطائفة الأخرى أو على العكس جاز كذا في الظهيرية • ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفا وثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار أو ثلث الدار كان جميع ذلك وقفا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كانت له أرضون ودورين نصيبه وبين آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فان هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية • ولو أن رجلين بينهما أرض فوقف أحدهما نصيبه جاز في قول

قوله وأجمعوا الخ ما قبل هذا تخالف لما في الاسعاف وغيره من جواز التهايون ويجاب بان هذا محمول على الجبر وما في الاسعاف على التراضي أفاده الرمي وتحقيق في رد المحتار اهـ مصحح

أبي يوسف رحمه الله تعالى فلان الوقف مع شريكه اقتسما وأدخلا في القسمه دراهم معدودة معلومة ان كان الوقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الأرض لا يجوز لان الوقف بصير باعاشياً من الوقف بالدراهم وذلك فاسد وان كان الوقف هو الذي أعطى الدراهم جاز وبصير كانه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصه الوقف وقف وما اشترى بالدراهم فذلك ملك له كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان في القسمه فضل دراهم بأن كان أحد النصفين أجود من الآخر وجعل بأزاء الجوده دراهم فان كان الاخذ للدراهم هو الوقف لا يجوز وان كان الاخذ شريكه جاز كذا في فتح القدير • حانوت بين شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على بابه فغعه الشريك الا تحريم له الضرب الا اذا أذن له القاضي بذلك مساندة للوقف وهذه المسألة تنافي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما اختاره مشايخ بلخ رحمه الله تعالى كذا في المضمرات • قرية بعضها وقف وبعضها ملكة وبعضها ملك أراد واقعة بعضها يجعلوها مقبرة ليس لهم ذلك وان أرادوا قسمه الكل جاز كذا في الوجيز

• (الباب الثالث في المصارف) •

وهو مشتمل على ثمانية فصول

(الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن يكون مصرفا نصيب الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه) الذي يد من ارتفاع الوقف عمارته بشرط الواقف أم لاثم إلى ما هو أقرب إلى العماره وأعم للصحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة بصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والبسط كذلك إلى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على شيء يصرف اليه بعد عماره البناء كذا في الحاوي القدسي • ان قال جعلت غلتم بالفلان سنة أو سنتين ثم بعده للفقراء وبشرط العماره من الغلة فهنا يؤخر العماره عن حق صاحب الغلة الا أن يدخل تأخير العماره ضرر بين على الوقف فينتدب سيداً بالعمارة كذا في الحاوي • ويقطع الجهات الموقوف عليها لها ان لم يحقق ضرر بين فان خيف قدم وأما الناظر فان كان المشروط له من الوقف فهو كاحد المستحقين فاذا قطعوا للعمارة قطع الا أن يعمل فيما أخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئاً كذا في فتح القدير • ان كان الوقف على الفقراء لا يظفر بهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية • وان كان الوقف على رجل بعينه أو رجال وآخره للفقراء فهو في ماله أي مال شاء في حياته فاذا مات فن الغلة ثم العماره المستحقة عليه انما هي بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها وأما الزيادة فليست بمستحقة فلا تصرف في العماره الا برضاء ولو كان الوقف على الفقراء فعند البعض لا تزاد على الصفة التي كان عليها وهو الأصح كذا في فتح القدير • ان وقف داراً على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيراً أجرها للحاكم وعمرها بأجرتها واذا عمرها ردها إلى من له السكنى ولا يجبر الممتنع على العماره ولا تصح اجارة من له السكنى كذا في الهداية • فان اتفق صاحب السكنى من خالص ماله في عماره الوقف فما كان من العماره شيئاً فأنما بعينه فهو لورثته ولهم أن يأخذوا ان لم يضرب ذلك الوقف كذا في الحاوي • ويقال لورثته ارفعوا بناء ثم فان رفعوه ولا يجبروا وان ملكوه الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جاز بتراضهم وان أبي أحد القرينين ذلك لا يجبر عليه كذا في المحيط • وما لا يكون شيئاً فأنما بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوي • وان كان المشروط له السكنى أو رحيطان الدار الموقوفة بالآجر وحصصها وأدخل فيها أجزاعاً ثم لم يمكن نزع شيء من ذلك الا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ شيء من ذلك ولكن يقال للمشروط له السكنى بعده لورثته الميت قيمة البناء ولكل السكنى فان أبي أجر الدار وصرفت الغلة إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء واذا دفعت عليه قيمة البناء أعيدت السكنى إلى من له السكنى وليس لصاحب السكنى أن يرضى بقطع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية • وما انهم لم يبنوا الوقف وآلته صرفه الحاكم في عماره الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارته فيصرفه فيها وان تعذر إعادة عينه إلى موضعه يبيع ويصرف عنه إلى الرمة

قوله من ارتفاع الوقف كذا في جميع النسخ والادنى عبارة غيره من ربع اوقف اهـ



ولا يجوز أن يصرف بين مستحق الوقف كذا في الهداية \* إذا سقط بعض سقف الرباط أو انتهى حائطه وأراد أبواب الوقف أن يتقوا به ليس لهم ذلك إلا إذا وقع البأس من عمارته فحينئذ قبل لهم ذلك إن كانوا محتاجين وهو قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يرجع إلى ورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التهذيب \* رباط على باب قطرة على نهر كبير لا يمكن الانتفاع بالرباط إلا بما يؤخذ القطرة وليس للقطرة غلة يجوز أن يصرف من غلة الرباط على عمارة القطرة إن كان الواقف شرط في الوقف أنه تصرف غلته إلى ما فيه مصلحة للرباط وإن لم يشترط ذلك بل ذكر من ماله لا غير لا يجوز لأن هذا ليس من مرتبة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لم تصرف الغلة إلى عمارة القطرة لخرب الرباط استحسنوا أنه يجوز كذا في محيط السرخسي \* والوقف على أقرناء الرسول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه أفتى السيد الامام أبو القاسم هكذا في السراجية \* واختاره أن يجوز الوقف عليهم كذا في الغياثية \* لا يجوز الوقف على الأغنياء وحدهم ولو وقف على الأغنياء وهم يحصون ثم بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للأغنياء ثم للفقراء كذا في محيط السرخسي \* والوقف على أبناء السبيل يجوز ويكون لفقراءهم دون أغنيائهم كذا في الخلاصة \* ولو قال على أن يجمع بغلته كل سنة أو يعمر به ساعى أو يبنى ديني فهو جائز وإذا وقف على أعمال البر فقال فيها يشترى حباب بسبب فيها الماء أو يجهز بها الأرامل واليتامى أو يشتري بها كسبة للفقراء أو يصدق بها كل سنة مكان ذنوبي التي فرطت فيها فهو جائز إذا جعل آخره مالا يتأيد للفقراء وإن وقف أرضا على أن يجمع عنه كل سنة بخمسة آلاف درهم ويبلغ نفقة الحج للراكب ألف درهم صرف ألف درهم إلى الحج والباقي إلى المساكين كذا في الحاوي \* إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعراة وفي أكفان الموقوف في حفر القبور وغير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة \* ذكر انحصاف في باب الوقف الذي لا يجوز إذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أبدا فالوقف باطل وكذلك لو قال على بني آدم أو على أهل بغداد فإذا انقضى فهو على المساكين فالوقف باطل وكذلك لو قال على الزمنى والعميان فالوقف باطل وذكر انحصاف مسألة العميان والزمنى في موضع آخر وقال الغلة للمساكين ولا تكون للعميان والزمنى وكذلك لو وقف على قراء القرآن أو على الفقهاء فهو باطل وفي وقف هلال أن الوقف على الزمنى والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الأغنياء قال شيخنا الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا لا يجوز قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني كان القاضي الامام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس إذا وقف على طلبة علم كورة كذا يجوز وإن لم يشترط فقرهم قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الوقف (الحاصل) في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفه تنصيص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء كانوا يحصون أولا يحصون ومتى ذكر مصرفه يستوى فيه الغنى والفقير فإن كانوا يحصون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم بريده أنه يصح بطريق التملك منهم وإن كانوا لا يحصون فهو باطل قال الآن يكون في الغلة ما يدل على الحاجة استعمالا لفيما بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كاليتامى فحينئذ إن كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وإن كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف إلى فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الظهيرية \* ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شافعي المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحق إذا كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة \* رجل جعل أرضه أو منزله وقف على كل مؤذن يؤذن أو امام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام ابن عاقل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وإن كان المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والحيلة في ذلك أن يكتب في ملك الوقف وقت هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو المحلة فإذا خرب المسجد وخوى عن أحله تصرف الغلة بعد ذلك إلى فقراء المسلمين ومحتاجيهم فيجوز أما إذا قال وقتت على كل مؤذن أقصر فهو محمول كذا في الظهيرية \* وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القضية \* سئل أبو بكر عن وقف أرضا على مصاحف موقوفة أن يصلح ما يدرس عنه قال الوقف باطل كذا في الذخيرة \* وقف على الصوفية فقير لا يجوز وقيل يجوز ويصرف إلى الفقراء منهم وهو الأصح كذا في أقضية والله أعلم

(الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسبه) \* ربيع قال أرضي صدقة موقوفة على نفسي يجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزائن المفتين \* ولو قال وقتت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* ولو قال أرضي موقوفة على فلان ومن بعدهم على أو قال على وعلى فلان أو على عبدى وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في الغياثية \* إذا وقف الرجل أرضه على ولده ومن بعده على المساكين وقف صحيحا فاعلم ما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجودا يوم الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول دلال رحمه الله تعالى وبه أخذ شيخنا بل رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في الغياثية \* وكذا لو قال على ولدى وعلى من يحدث لي من الولد فإذا انقضى ما في المساكين هكذا في المحيط \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف فإذا أدركت الغلة تقسم على الفقراء فإن حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعد ذلك إلى هذا الولد ما بقي هذا الولد فإن لم يبق له ولد تصرفت الغلة إلى الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال وقتت على أولادى دخل في الذكور والإناث ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الذكور وإن وقف على البنات لم يدخل أيضا لأننا نعلم ما هو وإن وقف على البنين والبنات دخل الحق كذا في الدرر الجاهل \* ثم في كل موضع ثبت الحق للأولاد فاعلم ما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فأما من لم يكن معروف النسب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم ومثال ذلك إذا قال وقتت أرضي هذه على ولدى ثم جاءت جارية له بولد لاقى من ستة أشهر من وقت الغلة فادعاء الواقف ثبتت نسبة ولا حصة له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولد لاقى من ستة أشهر من وقت الغلة كانت له الحصة من الوقف كذا في الحاوي \* وإن جاءت به لستة أشهر فصاعد لم يشركونهم كذا في المحيط \* فإن مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين ستة أشهر من الساعة التي أدركت فيها الغلة فإن هذا الولد يشارك الولد الأول في الغلة وكذلك لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم تقربا بقاء الغلة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعيًا فالأولاد فيه كالأولاد في المنكوحة كذا في الظهيرية \* وإن عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف بحيث يمكنه الوصول إليها ثم مات فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاقى لهذا الولد في هذه الغلة ثم لم يلق هذا الولد بعد مجئ الغلة إلا أن تكون الولادة لاقى من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الأول ولو كان موت الواقف قبل مجئ الغلة يوم أو يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد الحصة من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم تكاموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكره دلال رحمه الله تعالى هو اليوم الذي صارت الغلة قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج والتواب القاهرة كالذين الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي \* وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخارى رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدى العور والعميان كان الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعبي من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أصغر ولدى كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان مغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدى الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنو البصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* والحاصل أن الاستحقاق إذا كان ثابتا بصفة لا تزول أو تزول ولكنها لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت الوقف وإذا كان الاستحقاق ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت مجئ الغلة كذا في المحيط \* لو وقف أرضه على ولده المذكور يدخل فيه الذكور دون الإناث لأنه وصف الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على الذكور ومن ولدى وولد الذكور ومن ولدى فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون تلك الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي \* ولو قال وقتت على من يسم من ولدى أو على من يتزوج من ولدى يدخل فيه كل من أسلم وترجع بعد الوقف لأن من كان مسلما أو متزوجا



يوم الوقف كذا في محيط السرخسي • ولو قال على الفقراء من ولده ولم يزد على ذلك يدخل من كان فقيرا وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي • ولو قال على من اقتصر من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى تكون الغلة لمن كان غنيا ثم اقتصر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم اقتصر أو لم يكن غنيا أصلا كذا في قساي قاضي خان • وهو الصحيح هكذا في فتح القدير • ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي • وقف ضبعة على أولاده الفقهاء وأولاد أولاده إن كانوا فقهاء ثم مات أحدهم عن ابن صغير تفتحه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية • رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد حليبه يستوي فيه الذكرا والانثى وإذا جاز هذا الوقت فمادم يوجد واحد من ولد الصليب كانت الغلة له لا غير فإن لم يبق واحد من البطن الأول تصرف الغلة إلى الفقراء ولا يصرف إلى ولد الولد شي وإن لم يكن له وقت الوقف ولد الصليب وله ولد الابن كذا في قساي قاضي خان • كان حدث له ولد الصليب بعد ذلك تصرف الغلة تعالى والصحيح ظاهر الرواية كذا في قساي قاضي خان • فان حدث له ولد الصليب بعد ذلك تصرف الغلة المستقبلة إلى الولد الصليب كذا في الذخيرة • ولو عدم البطن الأول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطن وان كثر كذا في المحيط • وكل جواب عرفته في الوقف على ولده فهو الجواب في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة • ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده الموجد يوم الوقف ومن حدث بعده وبشرط البطنان في الغلة ولا يدخل فيه من أسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه أولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي • وإن قال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي ذكر البطن الثالث فإنه تصرف الغلة إلى أولاده أبدا ما تناسلوا ولا تصرف إلى الفقراء ما بقي أحد يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الأقرب والأبعد فيه سواء الآن يذكروا أو في وقته الأقرب فالأقرب أو يقول على ولدي ثم بعدهم على ولدي أو يقول بطنا بعد بطن خنيذ زيد أبدا أو الواقف كذا في قساي قاضي خان • ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أولادي يدخل فيه البطن كله المعموم اسم الأولاد ولكن يكون الكل للبطن الأول مادام باقيا فإذا انقرض يكون للثاني فإذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فاشترك هذه البطن في الصفة والأقرب والأبعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي • ولو قال وقف على أولادي وله واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في قساي قاضي خان • إذا قال هذه صدقة موقوفة على ولدي وله واحد فالوقف كله له وكذا لو كان له أولاد فاقترعوا ولم يبق إلا واحد كذا في الحاوي • وقف ضبعة بلفظ الصدقة على ولديه فإذا انقرضوا قضي أولادهما وأولادهما أبدا ما تناسلوا فاقترع أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة إلى الولد الباقي والنصف للفقراء فإذا مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرفت الغلة كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما كذا في الوقفات الحسامية • ولو قال هذه الضبعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي ولهم في ولده الاحتياج واحد يصرف نصف الغلة إلى هذا المحتاج والنصف إلى الفقراء كذا في خزانة المفتين • ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني ولد ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وإن لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة وحدوثها كل نصف الغلة له ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات خال هلال كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كالقول أرضي موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات اشترى كواجيبا هكذا في الظهيرية • ولو قال موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات روي أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الذي كور من ولده دون الاناث وروي يوسف بن خالد السبيعي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في قساي قاضي خان • ولو قال على بني وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بني فلان وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين كذا في الوجيز • ولو وقف ضبعة على ابن له وأولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا تقسم الغلة بينهم على من كان ولداً به على عدد

الروس يستوي فيه الذكرا والانثى وأولاد الابنة تدخل كذا في خزانة المفتين فأقلا عن التوازل • ولو وقف على نسبه أو ذريته دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قروا أو بعدوا • ولو وقف على عترته قال ابن الاعرابي وتعلب العترة الذرية وقال العيني هم العترة • ولو وقف على من يشب إليه لم يدخل فيه أولاد البنات كذا في السراج الوهاج • رجل قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولد ولده ومن قرب ولادته ومن بعدت ويستوي فيه ولد البنين والبنات أحرارا كانوا أو مملوكين ومحصنة المملوك تكون لمولاه • كذا لو قال على نسلي وذريتي فهو جائز وهو مثال الأول كذا في الحاوي • ولو قال وقف على ولدي ونسلي وله ولد وله ولد ثم حدث له ولد الصليب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق • كذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسب كذا في قساي قاضي خان • ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسليهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونسليهم سواء كان النسب مخلوقا أم لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين من ولده ولا نسليهم كذا في محيط السرخسي • وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى أولادهم وحدث له ولد لصلبه لا يكون للولد الحادث شي كذا في قساي قاضي خان • ولو قال على ولدي المخلوقين وأولادهم ونسليهم يدخل الأولاد المخلوقون منه وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا • ولو قال على ولدي المخلوقين وأولادهم ونسليهم لم يكن لولد ولده شي كذا في المحيط • ولو قال على ولدي المخلوقين ونسليهم ونسلي من يحدث من ولدي لم يدخل فيه أولاده لصلبه الحادثون ويدخل فيه أولادهم فان قال على ولدي وأولادهم وأولادهم ما نواله ولو كان له أولاد قبل أن وقف ما نواله وخلفوا أولادهم دخلوا في الوقف • ولو قال على ولدي وولد ولدي وأولادهم دخلوا فيه كذا في الحاوي • إذا قال في صحته جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولدي وولد ولدي وأولادهم ونسليهم أبدا ما تناسلوا فإنه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان في يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبدا ومن مات منهم قبل حدوث الغلة تسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الأعلى والبطن الأسفل في ذلك على السواء إلا إذا قال في وقفه على أن يبدا في ذلك بالبطن الأعلى منهم ثم بالبطن الذي يليه فإن قال على أن يبدا بالبطن الأعلى ثم الذين يليهم كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وإن قال على أن يبدا بالبطن الأعلى ثم الذين يليهم على أن يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين فجاءت الغلة والبطن الأعلى ذكر ولا أنثى معهم وأنانث ولا ذكر معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في الذخيرة والمحيط • ولو قال على ولدي وولد ولدي أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن قال كلمات أحد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة بجميع ولده وولد ولده ونسليهم على السوية فإن مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم جاءت الغلة فإن الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصليب فما أصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده وبصر لولده هذا الميت سهمه الذي جعله الواقف وسهم والده كذا في الخلاصة • ولو قال على ولدي وولد ولدي ونسليهم وأولادهم أبدا ما تناسلوا على أن يبدا في ذلك بالبطن الأعلى منهم ثم بالبطن الذي يليهم الخ بطنا بعد بطن وكما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولده وولد ولده ونسليهم أبدا ما تناسلوا على أن يقدم البطن الأعلى وكما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا وولد ولا نسلا ولا عقبا كان نصيبه من هذه الصدقة مردودا إلى أهل هذه الصدقة فقسمت الغلة سنيين على البطن الأعلى فمات البعض بعد ذلك وترك ولدا وولد ولده فماتت الغلة تقسم على أولاد الواقف من كان موجودا وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فما أصاب الأحياء من ذلك أخذوه وما أصاب الموتى كان لولد من مات منهم على ما شرط الواقف من تقديم البطن الأعلى اعتبارا بشرط الواقف ولو لم يترك الميت من البطن الأعلى ولد الصليب وانما ترك ولد ولده فمات نصيب الميت من الغلة لولده وهو من البطن الثالث وكذلك إن كان أسفل من الثالث لان الواقف كذا بشرط • وإن كان عدد البطن الأعلى عشرة أنقص فمات منهم اثنان ولم يترك ولدا ولا ولدا ولم يترك مات اثنان بعد ذلك وترك كل واحد منهم ولدا وولد له ثم مات بعد هذين اثنان آخران ولم يترك ولدا ولا ولدا فتنافست الأربعة الباقيون من البطن الأعلى وولد الاثنين الميتين قسمت الغلة يوم تأتي

قوله لولد من مات منهم الخ  
مفهومه أنه لو لم بشرط فيه  
تقديم البطن الأعلى فإنه يكون  
للولد وولد الولد جميعا  
كذا ما من بعض النسخ











أو خادمان والمسكن القاضل والخادم القاضل يساوي مائتي درهم فهو غني في حق حرمة أخذ الزكاة والوقف وإن لم يكن غنيا في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط • وإن كان له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراذه لا يساوي مائتي درهم وإذا اجتمعت بلغت مائتي درهم كان غنيا كذا في فتاوى قاضي خان • وإن كان له مال كثير غائب أو مال يكون له دساعلي الناس لا يقدر على أخذه يعطى له من الوقف والزكاة جميعا لانه بمنزلة ابن السبيل وإن كان ماله غائب عنه أو كان دساعلي الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيرا من قبول الصدقة فلأنه لم يستقرض وأخذ الزكاة فلا بأس به ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كذا في فتاوى قاضي خان • وإن كان له دين على مقلس فهو فقير وإن كان على ملي وهو مقر به فهو غني وإن كان منكرا وله دينه فكذلك وإن لم تكن له دينه فهو فقير كذا في الذخيرة • وقف أرض على حفدة من كان منهم فقيرا وله من الحفدة من عنده فرس فإن أمسك الفرس للجهاد والر كوب لما أن به زمانه يعطى له وإن أمسك الفرس تشر فاقه لا يعطى إذا كان الفرس يساوي مائتي درهم وليس عليه دين ولا مهر كذا في المنعرات • كل من وجبت نفقته في مال إنسان وله أن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا أرض ويقضى القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متصلة بينهم حتى لا تقبل شهادة أحدهما لصاحبه بعد غيبته بغنى المتفق في حق حكم الوقف وذلك كالوالدين والمولودين والاجداد • وكل من وجبت نفقته في مال غيره بقرض القاضي ولا يأخذ النفقة من ماله الا بقضاء أو رضى والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متميزة حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا بعد غيبته بغنى المتفق في حكم الوقف وذلك كالاخوة والاخوات وسائر المحارم وعلى هذا الاصل تدور المسائل كذا في المحيط • إذا وقف أرضه على فقراء قرابته وله قريب غني ولهذا الغني أولاد فقراء كانوا أصغارا ذكورا وإناثا أو كانوا كبارا إناثا لا أزواج لهم أو ذكورا زمني أو مجانين فلا حظ لهم في هذا الوقف وإن كان لهذا الغني اخوة أو اخوات فقراء أو أولاد فقير مكاتب فلم حظ في هذا الوقف كذا في محيط السرخسي • وإذا كانت امرأة فقيرة وإها زوج غني لا يعطى من الوقف والزواج إذا كان فقيرا يعطى من الوقف وإن كانت امرأته غنية • وإذا كان اقربيه ولا كبير لا زمانه به وهو فقير ولهذا الولد أولاد فقراء فانه لا يعطى أولاد الولد من الوقف لأنى أقرض نفقتهم من مال جدتهم وأما أبوهن وهو ولد القريب لصلبه فله حظ في الوقف لانه لا نفقة له على الاب لانه كبير لا زمانه به وإذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة • ولو قال أرضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وقيم رجل فقير يوم حجى الغلة فاستغنى قبل أن يأخذ حصته فله حصته وإن ولدت امرأة من قرابته ولا بعد حجى الغلة أقل من ستة أشهر فلا حصه لهذا الولد في هذه الغلة كذا في المحيط • ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال أرضى صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان أو من آل فلان وليس في نسله أو له الا فقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظهيرية • أخوان لاب وأم وقفا على فقراء قرابتهما جاء فقير واحد من القرابة ينظران كانا وقفا أرضا مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوتا واحدا وإن وقف كل واحد أرضا على حدة يعطى من كل واحد قوته والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فإن كان الوقف أرضا يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقتصر وإن كان الوقف حائطا يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط • ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وأدعى رجل أنه فقير وهو قريب الواقف يحتاج الى اثبات القرابة والنظر وإن كان ثابتا باعتبار الاصل والظاهر للكن الظاهر يصلح حجة للدفع للاستحقاق فإن أقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم تفسر الشهود قرابته وهو أن يكون من ذوى الارحام وإن أقام البينة على فقره ينبغي أن تفسر الشهود أنه فقير مع عدم لافعل له مالا ولا أحد تازمه نفقته فإذا قضى القاضي بعدمه لا يكون قضا بالاعدام في حق الدين أما إذا قضى بفقره في حق مطالبة الدين ثم جاء يطلب الوقف فيعطى له هكذا ذكره هلال رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجب أن يثبت

مع ذلك أنه ليس له أحد تازمه نفقته لأن ذلك لم يدخل في القضاء بالفقر في حال طلب الدين ولا بد من اثبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي • فإن أقام البينة أنه فقير يحتاج الى هذا الوقف وإيس له أحد تازمه نفقته أدخله القاضي في الوقف واستحسن هلال رحمه الله تعالى أن لا يدخله حتى يسأل عنه في السر قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وإنه حسن وقال أيضا وإن أتى بينة على ما قلنا وسأل القاضي في السر أيضا ووافق خبر السر البينة أنه فقير وليس له أحد تازمه نفقته فالقاضي لا يدخله في الوقف حتى يستخلفه بالله مالك مال وإنك فقير قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وإنه حسن أيضا وكذلك يستخلف على قول هلال رحمه الله تعالى بالله مالك أحد تازمه نفقته وإنه حسن أيضا كذا في الذخيرة • فإن برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بغناه فهما أولى ولا يجعل مصرقا قال هلال رحمه الله تعالى والخبر في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال أنا لا أعلم أحد اتجب نفقته عليه كفاء ولا يحتاج الى أن يقول بالقطع ليس أحد يتفق عليه كما في الميراث كذا في الوجيز • وإذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله ذلك إن كان صغيرا بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم ووصى الاب في هذا بمنزلة الاب فان لم يكن لهم أب ولا وصى الاب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره إن كان الصغير في حجره استحسانا ثم إن كانت الام أو الم أو الاخ موضعا لوضع الغلة في أيديهم فما يصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويؤمرون بالانفاق عليه وإن لم يكن موضعا لذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط • رجل وقف ضيعة له على فقراء أقربائه فأراد بعض الفقراء من أقربائه أن يحطب البعض ما هم أغنياء أن ادعوا عليهم دعوى صحيحة بأن ادعوا عليهم ما لا يصرون به أغنياء كان لهم أن يحلفوا بهم فإن كان القيم يميل اليهم فأراد هؤلاء أن يحلفوا القيم بالله ما تعلم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الوقائع الحاشية • وإذا برهن عند حاكم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقر يطلب من وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج الى إعادة البينة لأن من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا البرهن على قرابته من الواقف وحكم به حاكم ثم جاء يطلب وقف آخر الواقف لا يبرهن على قرابته لا يحتاج الى إعادة البينة وكذا الوجه أخو المقضى له لا يبرهن كذا في الوجيز • ولو أقام رجل بينة عند القاضي أن الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه المدة استحق الغلة وإن طال المدة في القياس لكنا استحسننا وقلنا إن القاضي يسأله إعادة البينة إذا طالت المدة على أنه فقير وانما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث الغلة فمن كان فقيرا قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة انما يستحق من غلة أخرى فإذا قضى القاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة وهو غني وقال انما استغنت بعد حدوث الغلة وقال شركاؤه لا بل استغنت قبل حدوث الغلة فالقياس أن يكون القول قوله وفي الاستحسان القول قول الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فغناه يطلب الغلة وهو غني وقال انما استغنت بعد حجى الغلة لا يقبل قوله قياسا واستحسانا وإن جاء بطلب الغلة ويدعى أنه فقير وقال الشركاء انه غني وأرادوا استخلافا فله ذلك ويحلفه القائل بالله ما هو اليوم غني عن الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ غني من غلته وإذا شهد الشهود على فقره وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وانما يدخل في الغلة الثانية إلا أن يوتوا فقره وكان الوقف قبل حدوث الغلة فحينئذ يثبت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط • وإذا شهد القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالفقر لا يقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه وإن كان الشهود أغنياء وشهد الرجل من قرابتهم بقرابته وفقره ذكر الحاصل في وقفه في باب الوقف على فقراء القرابة أنهم إذا لم يجزوا الى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدفعوا عن أنفسهم بذلك مضرة قبلت شهادتهم • وذكره في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلان عن محنت قرابتهما الرجل أنه من قرابة الواقف وفسر واقربائه أن ذلك جائز فإن لم تعدل شهادتهم عما فرد القاضي شهادته عما قلل الذي شهد به بقرابة الواقف أن يدخل معهما فيما يضل اليهما من مال الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة • وذكره هلال رحمه الله تعالى في وقفه إذا شهد رجلان أجنيان بقرابة رجل من الواقف وشهد رجلان قربيان بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه لو أقر رجل من القرابة أنه كان غنيا ثم جاء يطلب الوقف فقال أنا فقير وانما افتقرت قبل حدوث الغلة لا يقبل قوله وإن كان فقيرا الحال وإن شهد



الشهود أنه تلف ماله قبل حدوث الغلة استحق الغلة فان قالوا الجاه واتهمه القاضي بالخبث لا يعطى الا ان اذا كان ما يبعثه تصل يده اليه كذا في المحيط

(الفصل الخامس في الوقف على جيرانه) \* وقف على جيرانه في القياس بصرف الى الملاصق وفي الاستحسان يصرف الى من يجمعه وايامهم مسجد المحلة كذا في الوجيز \* وهو المختار كذا في الغياثة \* ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الشرط السكنى مالكا كان الساكن أو غير مالك هو الصحيح هكذا في المحيط \* وان كان الساكن غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضي خان \* ويدخل فيه الجار مسلما كان أو كافرا ذكرا كان أو أنثى حرا كان أو مكاتباً صغيراً كان أو كبيراً ويقسم المال على عدد رؤسهم فان فضل الوصي بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي \* ولا يدخل فيه أتمهات الاولاد والمدبرون والعبيد كذا في الخلاصة \* وكذا المدبرون الذي حبس في محله بدين هكذا في الوجيز \* ولا يدخل فيه ولد الواقف وأبوه ووجهه وزوجه كذا في الحاوي \* وولد الولد اذا كان جارا لا يدخل استحسانا كذا في خزانة المفتين \* وأخوه وعمه وخاله يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط \* ولو كان للواقف جيران فانتقل بعضهم الى محلة أخرى وباعوا دورهم فانتقل قوم آخرين بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى جوارهم فالمعتبر فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها ساكنا فانتقل منها الى دار أخرى وسكنها بأجر الى أن مات فالغلة لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها كذا في المحيط \* ولو وقف على جيرانه ثم خرج الى مكة ومات فيها ان كان اتخذها دارا فالغلة لجيرانه بمكة وان خرج حاجا أو معتمرا فالغلة لجيران بلده كذا في الظهيرية \* ولو كان له داران وهو يسكن في أحدهما والأخرى للغلة فالغلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط \* ولو كان له داران وفي كل دار له زوجة فالغلة لجيران الدارين وان مات في أحدهما كذا في الحاوي \* وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة والأخرى بالكوفة وله في كل واحدة منهما زوجة كذا في المحيط \* ولو وقف على فقراء جيرانه ومات فباع ورثته تلك الدار وانتقلوا الى ناحية أخرى فالغلة لجيرانه يوم مات ولا يلتفت الى بيع الورثة كذا في خزانة المفتين ناقلًا عن الحميدى \* ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران الى نفسه بأن لم يسل على فقراء جيرانه فهذا وما لو وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية \* وان كان حين مرض حوله ابنه الى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالغلة لجيرانه الا واثق وليس هذا بانتقال كذا في المحيط \* امرأته كانت تسكن دارا ووقت على جيرانها ووقفها ثم تزوجت وزفت الى بيت زوجها ومات فيه فخيرها جيران زوجها وكذلك اذا تزوج الرجل امرأته وانتقل اليها انتقل جوارحه الاول كذا في الظهيرية \* قالوا ان كان متاعه في داره الاولى فالغلة للاولين كذا في المحيط \* وان لم يتحول وكان يختلف اليها فخيرها جيران داره دون دار امرأته كذا في الحاوي \* واذا وقف على فقراء جيرانه فالارملة تدخل اذا كانت جارة وذات البعل لا تدخل كذا في الظهيرية \* وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهد الشهود على المنزل الذي توفي فيه فيعطى جيران ذلك المنزل وان ادعى جاراً فقير ولم يعرف كلف أن يقيم المينة على فقره ولو قال الواقف أو الوصي أعطيت الغلة لفقراء الجيران فالقول قوله مع ميمته وان جدد ذلك الجيران كذا في الحاوي

(الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب) \* اذا وقف أرضه على أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يصل به من قبل آتائه الى أقصى أب له في الاسلام يستوي فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الاب الاقصى ويدخل فيه ولد الواقف ووالده ولا يدخل اولاد البنات وأولاد الاخوات وكذلك لا يدخل اولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان أزواجهن من بني أعمام الواقف كذا في الظهيرية \* وذكر خمس الاعمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير اذا ذكر أهل البيت في الوقف أو الوصية يرجع الى مراده ان اراد بيت السكنى فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم تكن بينهما قرابة وان اراد بيت النسب فاهل بيته جميع اولاديه المعروفين به وذكر القاضي الامام علي السعدي أن الواقف ان كان له بيت نسب مثل بيت العرب فاهل بيته جميع اولاديه وان لم يكونوا في عياله وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه

وان كان بينهما قرابة والمختار هذا كذا في الغياثة \* واذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجوداً من أهل بيته ومن يأتي بعده هؤلاء من اولادهم وأولاد اولادهم كذا في المحيط \* وقوله على آلى وجنسى كاهل بيتي ولا يخص الفقراء الا ان خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افقر سواهم حيث يكون لمن يكون فقيراً وقت الغلة وان كان غنيا وقت الوقف ولا يتقيد عن كان غنيا فافقر على الصحيح كذا في فتح القدير \* وان وقتت امرأة على أهل بيتها أو على جنسها لا تدخل والدمها وولدها كذا في خزانة المفتين \* ولو قال على أهل عبد الله فهو على امرأته خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هلال رحمه الله تعالى ولكنا نخصن فنجعل الوقف على جميع من يعوله من يجمعه بيته من الاحرار كذا في الحاوي \* وهو المختار كذا في الغياثة \* ولا يدخل تحت الوقف بماله كذا في المحيط \* ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوي \* والعيال كل من يكون في نفقة انسان سواء كان في منزله أم في غير منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزانة المفتين \* واذا وقف على عقب فلان فاعلم بأن عقب الانسان كل من يرجع بابائه اليه ولا يدخل فيه ولد البنات الا اذا كان أزواج البنات من ولد فلان وكذلك اولاد من سواهن من الاناث لا يدخل في هذا الوقف الا اذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه وزيد اولاد وزيد حتى لا يكون لاولاده شيء لان ولد الرجل لا يسمى عقبه الا بعد موته كذا في المحيط

(الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدبرين وأتمهات الاولاد) \* اذا قال رجل حراً لاصل أرضي هذه صدقة موقوفة على موالى ثم على الفقراء ولم يرد على هذا وله موالى عساقه تصرف الغلة اليهم ويدخل في ذلك من اعتقهم قبل الوقف ومن يعتقون من قبله بعد الوقف ومن يعتق بموته من أتمهات اولاده ومدبريه ومن عتق بعد موته بوصيته مؤمناً كان أو كافراً ذكراً كان أو أنثى ويدخل فيه اولاد مواليه لانه لا مولى لهم غير الواقف كذا في الحاوي \* واولاد المولى ان كانوا يرجعون بولاهم إلى الواقف يدخلون وان كان ولأبائهم الى قوم آخرين لم يدخلوا كذا في خزانة المفتين \* ولا يدخل فيه موالى ماله فان مات ماله تصرف الغلة الى موالى ماله استحساناً فان كان له مولى واحد له نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء ولا يكون اولى ماله شيء فان كان له مولى تصرف الغلة اليه ما كذا في الحاوي \* ولو كان له موال وموليات كانت الغلة لهم بالسوية ولو كان له موليات ليس معهن وجعل كان للموليات كل الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان له موالى موالاة وموالى عساقه فالغلة لموالى العساقه وان لم يكن له الا موالى موالاة تصرف الغلة اليهم استحساناً كذا في المحيط \* وان كان له موال ولا ينفقه موال وقد ورث هؤلاء ولا هم عن أبيه فالغلة لمواليه ولا يكون لموالى ابنته شيء واذا لم يكن له الا موالى ابنته فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى أنه تصرف الغلة الى موالى ابنته واستحسان كذا في الظهيرية \* ولو قال مولى وموالى والذى لم يدخل معتق جده فيه ولو قال على موالى أهل بيتي لم يعط موالى امرأته وأخواله الا أن يكونوا من أهل بيته ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى ماله كذا في الحاوي \* قال على موالى وأولادهم ونسلهم يدخل في ذلك ماله وأولادهم وأولاد اولادهم الذكور والاناث جميعاً ويدخل في ذلك ابن بنت مولاة وان كان ولا وهم لقوم آخرين وكذلك لو كانت أمه من مواليه وأبوه من العرب لانهم اولاد مواليه والنسل ولد الذكور والاناث فان ماتت امرأة منهم وترك ولداً ولم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى ولده ورتب نصيب المولاة الى جميعهم هكذا أفنى أبو القاسم فان قال على موالى وأولادهم ونسلهم الذين يرجعون ولا وهم الى لم يدخل فيه من كان مولى اقوم آخرين من اولاد البنات فان قال على موالى الذين اعتقهم أو نالهم العتق متى لم يدخل ولد المولى قبله كذا في الحاوي \* رجل وقف داره أرضه على موالى وأولادهم فولد له في غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لاقل من ستة أشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لاقل من ستة أشهر كذا في الواقعات الحسامية \* ولو قال على موالى وقد اعتق هو وأخوه عبد لم يدخل في الوقف ولو كان قال على من يرجع ولاؤه الى وقد كان اعتق أبوه عبداً



فورثه هو وأخوه يدخل في الوقف ولو قال على الموالى الذين يلزمون ولدى فمن لزمه دخل في الوقف ومن ترك الزوم فلا حق له فان عاد عاد حقه كذا في الحماوى • ولو قال على موالى وموالى موالى وموالى موالى • دخل الفريق الرابع ومن هو أسفل منهم على قياس مسألة الولد كذا في المحيط • في التهمة سئل على بن أحمد عن وقف ضيعته على مواليه وأولادهم بطناً بعد بطن وعلى أولاد رجل وأولاد أولاده فمات واحد من الفريق الآخر وبقي منه أولاد فنصيب المتوفى لمن أ يكون لأولاده أم للذى يكون من البطن الأول فقال الأولى ان يصرف نصيب الميت الى أولاده كذا في التتارخانية • ولو أقر الواقف رجل مجهول النسب أنه مولاه وصديق المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولا • معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضى خان • وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الجارية وغير مستقيم في الغلات الماضية والغلات التى حدثت قبل هذا الاقرار كذا في المحيط • فان كان للواقف موال أعقوه وموال أعقتهم لا يعطى الفريقان من الغلة شيئاً كذا في الظهيرية • وتعطى الغلة للفقراء كذا في المحيط • وان قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدع على أتهات أولاده ومديرانه فالوقف بائز وعكس هذا المعنى على مال والمكاتبون وإذا صح الوقف استحق الغلة من كان منهم عنده وان كان قد تزوجهن وأمان أعقهن من أتهات أولاده في حال حياته قبل حصول هذا الوقف فلا حق لهن فيه لانهن قد انقردن باسم هو الولد فيقال موليانه فلا يدخلن في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج • وان لم يكن له أم ولد الا وقد اعتقت في حياته فالغلة لها كذا في الحماوى • وان قال على أتهات أولاده وعلى موليانه وزيد أتهات أولاده كان أعقتهن وأتهات أولاده لم يعتقهن فسمت الغلة بين أتهات أولاده وبين موليانه ودخل اللاتي كان أعقتهن في موليانه كذا في المحيط • ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتى على موالى فانه يعطى من الوقف لأتهات أولاده ومديره كذا في فتاوى قاضى خان • رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على سالم بن عمار بن زيد فباعه زيد فالغلة لسالم تدور معه والقبول اليه دون المولى فمن ملك سالما وقت حدوث الغلة فالغلة له كذا في الحماوى • ولو وقف أرضه على سالم بن عمار بن زيد ومن بعده على المساكين فباعه زيد سالما فالغلة لسالم تدور معه كيف دار فان ملك الواقف سالما بطل الوقف على سالم كذا في خزائن المفتين والمحيط • ولو قال على سالم بن عمار ومن بعده على المساكين فالغلة للمساكين ولا يكون لسالم ولا لواقف من ذلك شيء فان باع الواقف سالما هذا من رجل لا يكون لسالم ولا لمولاه من غلة الوقف شيء فقد جاوز الوقف على أتهات أولاده ومديرانه ولم يجوز الوقف على الممالك وقد أشار محمد رحمه الله تعالى الى الفرق بينهما وقال لان فتن ضربا من العتق ولا كذلك المالك كذا في الظهيرية • سئل أبو حامد عن ضيعة موقوفة على الموالى لو أراد واقفة هذا الوقف لاجل العمارة هل لهم ذلك فقال نعم يجوز اذا كانت قيمة حفظ وعمارة لا قيمة تلك كذا في التتارخانية ناقلا عن التهمة

• (الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو وبعض أولاده أو قرابته) • وفي الفتاوى اذا جعل أرضاً صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج بعض قرابته أو احتاج الواقف ان احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الغلة شيء عند الكل كذا في الخلاصة • وان قال في الصحة أرضى صدقة موقوفة على الفقراء بعدى وهو يخرج من الثلث او كان ذلك في المرض وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف اليها وهذا التفصيل مذكور عن أبي القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يفتى كذا في القباية • فان احتاج بعض قرابته أو بعض ولده الى ذلك والوقف في الصحة (فهنا أحكام) • أحدها أن صرف الغلة الى فقراء القرابة أولى فان فضل منها شيء يصرف الى الاغنياء والثاني أن لا ينظر الى المحتاجين يوم خلقت الغلة وانما ينظر الى المحتاجين يوم قسمت الغلة • والثالث أنه ينظر الى الاقرب فالأقرب منه في القرابة وهو ولد الصلب أو لأم ثم ولد الولد ثم البطن الثالث ثم البطن الرابع وان سفلوا فان لم يكن من هؤلاء أحد أو فضل أعطى فقراء القرابة ويبدأ بهم أيضا بالأقرب كذا في الحماوى • ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى أهل مدينتهم أو أقرب من الواقف منزلاً كذا في محيط السرخسى • وهكذا في المحيط وفتاوى قاضى خان • والرابع أنه يعطى كل واحد من يعطى أقل من مائتى درهم وهذا قول هلال رحمه الله تعالى كذا في الحماوى • هذا

اذا وقف على الفقراء واحتاج اليه بعض قرابته وأما اذا وقف على فقراء قرابته فيصرف جميع الغلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم أكثر من مائتى درهم وأما اذا وقف على الاقرب فالأقرب من قرابته فهنا لا يعطى الكل انما يعطى أقل من مائتى درهم كذا في الذخيرة • فان أعطى القاضى بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين ان أعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك سبباً لوجوب شيء لهم حتى كان للقاضى الذى يجزى بعده ان يقض ذلك فلا يعطيه وان كان الأول قد قضى بذلك فقال للقيم حكمت بذلك وجعلته رتبة لهم في الوقف صاروا أحق من سائر الفقراء وليس للقاضى الذى يجزى بعده أن ينقض ذلك كذا في الحماوى • ولو وقف أرضه على أن نصف غلتها للمساكين ونصفها للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته وكان الذى سمي لهم لا يكفهم أعطاهم ما جعل للفقراء فقرهم قال هلال رحمه الله تعالى لا وهو قول يوسف بن خالد السجى رحمه الله تعالى وقال ابراهيم بن يوسف البلخى وعلى بن أحمد الفارسي • والفقير أبو جعفر الهندوانى رحمه الله تعالى يعطون من نصيب الفقراء لانهم فقراء وفقراء قرابته يستحقون بالجهتين جميعاً كن وقف أرضاً على قرابته وأرضاً على جيرانه وبعض جيرانه قريبه فانهم يستحقون من الوقفين بالوصفين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الواقف ان شرط في الوقف أن لفقراء قرابته كذا والمساكين والفقراء • كذا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وان شرط أن لفقراء قرابته كذا والباقي للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء • وبه أخذ محمد بن سلمة وأبو نصر محمد بن سلام البلخى كذا في الذخيرة • ولو كان الواقف جعل الغلة للفارسيين أو لبناء السبيل أو في سبيل الله أو في الحج أو في الرقاب فاحتاج بعض ولده أو قرابته الى ذلك لم يعطوا شيئاً الا أن يكون الولد والقريب منهم فيكون غارماً أو من أبناء السبيل فيثبت ذمتهم • كذا في الحماوى • ولو وقف أرضاً على فقراء قرابته وأرضاً على أخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفهم فان كان ذلك في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الاخر ما يكفهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان العقد واحد على قول هلال ويوسف بن خالد كذا في المحيط • واذا أعطى واحداً من فقراء القرابة أقل من مائتى درهم فأنفقته وقد بقي من الغلة أعطى ثانياً اذا لم يكن أنفقها في الفساد كذا في الحماوى • (وعما يتعلق بهذا الفصل) • اذا قال جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة أبداً على زيد وولده وولد ولده أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه ان احتاج قرابتي رد عليهم هذا الوقف فكانت غلته لهم وكانت قرابته بحاجة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء رد هذا الوقف على من احتاج من قرابته وكذلك لو قال ان احتاج موالى فاحتاج بعضهم ولو قال على ولدي زيدان ما نواردت غلة هذا الوقف على عمرو فمات بعض ولدي وبقي البعض لم ترد الغلة حتى يموت كل ولدي وهكذا إذا كان لخصاف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه اذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد موتى على الفقراء فمن احتاج من ولدى وولد ولدى أعطى ما يكفيه كان كما قال فان احتاج أحد من ولده لم ينظر الى ما يكفيه فيكون ذلك ميراثاً بين جميع الورثة وان احتاج بعض ولده أعطى ما يكفيه وان احتاج ولد الصلب وولد الولد أعطيا ما يصيب ولد الصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فان احتاج جميعاً يقسم على عدد الرؤس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وان استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وان قصرت الغلة عن سببى الكل فقير وكان يكفي لاحدهما فانه يدأ بولد الولد كذا في المحيط

#### • (الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف) •

في الذخيرة اذا وقف أرضاً أو شيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً وبعد للفقراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ومحتاج بل رحمه الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تريغ للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنصاب كذا في المضمرات • ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال على أن يقضى دينه من غلته وكذا اذا قال اذا حدث على الموت وعلى ديني سيداً من غلة هذا الوقف بقضاء ما على من فضل فعلى سبيله كل ذلك جائز وكذا اذا قال اذا حدث على فلان الموت يعنى الواقف نفسه أخرج من غلة هذا الوقف في كل سنة من عشرة أشهر مثل أسهم تجعل في الحج عنه

• قوله فيكون ذلك ميراثاً الخ  
لانه لا يستحقه بالوقف لانه بمنزلة الوصية وهي لا تجوز للوارث وانما يستحقه بالارث ولا يختص هو به بخلاف ولد الولد فانه يستحقه بالوقف لان الوصية له جائزة كذا في الذخيرة ونقله معصية  
• قوله فانه يدأ بولد الولد لان حقه أقوى لانه يثبت من غير اجازة وحق ولد الصلب لا يثبت الا باجازة الورثة  
ذخيرة اه معصية



أوفي كذا رات أيمانة وفي كذا أو كذا أو سمي أشياء أو قال أخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا أو كذا درهم  
ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا أو كذا على ما سببه كذا في فتح القدير • ولو قال صدقة  
موقوفة لله تعالى تجرى غلته على ما عشت ولم يزد على ذلك جاز وأدامات تكون الفقرا ولو قال أرضي هذه  
صدقة موقوفة تجرى غلته على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولدي ولديهم أبدا ما تسالوا فان انقرضوا  
فهى على المساكين جاز ذلك كذا في خزائن المفتين • ولو شرط أن لا ينفق على نفسه وولده ويقضى دينه  
من غلته فإذا حدث به الموت كانت غلته هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده وولده ونسبه وعقبه أبدا عاجل  
لفلان وآخر ما جعل لنفسه قال الخصاص تقديمه وتأخير سواه على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وهو جائز على ما شرط كذا في المحيط • وقف وقفا على الفقراء وشرط فيه أن لا يأكل ويوكل مادام  
حيما فإذا مات كان لولده وكذلك لولده أبدا ما تسالوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرات • وبه  
أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني وحسام الدين رحمه الله تعالى كذا في السراجية • ولو شرط بعض  
الغلة لأهله أو لولده حال وقفه ومن يحدث منهن بعد وقفه لكل منهن في كل عام قسطا حال حياته ومماته  
جاز بلا خلاف كذا في الوجيز • وهكذا في المبسوط والذخيرة وقفاوى قاضى خان • وهو الأصح  
كذا في فتح القدير • وكذلك إذا سمي ذلك لمديره كذا في المحيط • ولو شرط الغلة لأهله أو لعبيده  
فهو كاشطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي •  
إذا وقف وقفا مؤبدا واستثنى لنفسه أن ينفق من غلته هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه مادام حيا  
جاز الوقف والشرط جميعا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فإذا انقرضوا صارت الغلة للمساكين كذا  
في الذخيرة • ولو وقف وقفا واستثنى لنفسه أن يأكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف ما يلقى  
أو عنب أو زبيب فذلك كله مردود إلى الوقف ولو كان عنده خبز من بر ذلك الوقف كان ميراثا لأن ذلك ليس  
من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية • وفي وقف الخصاص إذا شرط أن ينفق على نفسه وولده وحشمه  
وعياله من غلته هذا الوقف بخلاف غلته فباعها أو قبض عنها ثم مات قبل أن ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته  
أو لأهل الوقف قال يكون لورثته لأنه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير • وقف ضيعته على امرأته  
وأولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها لأنها خاصة إذا لم يكن الواقف شرط أن مات واحد منهم رد نصيبه إلى أولاده  
فيكون نصيبهم مردودا إلى الجميع كذا في الكبرى • وقف ضيعته لصفها على امرأته ونفسها على ولديها  
على أنه إن ماتت امرأته صرف نصيبها إلى أولاده وآخره للفقراء ثم ماتت المرأة يكون للابن الموقوف عليه  
من نصيبها نصيب كذا في المضمرات • وقف ضيعته على رجل على أن يعطى له كفايته كل شهر وليس له عيال  
فصار له عيال يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في الكبرى • ولو وقف أرضا على رجل على أن يقرضه دراهم  
جاز الوقف ويظل الشرط كذا في فتاوى قاضى خان • إذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرضا أخرى  
إذا شاء ذلك فتكون وقفا مكانها فالوقف والشرط جائز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو شرط أن  
يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها وفي إجماعات القاضى الإمام نضر الدين قول حلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة • وليس له بعد استبداله مرة أن يستبدل ثانيا لا انتهاء  
الشرط بمرة إلا أن يذ كر عبارة تفيد ذلك دائما كذا في فتح القدير • وإن كان الواقف قال في أصل الوقف  
على أن أبيعها بعبادة إلى من التمن من قليل أو كثير أو قال على أن أبيعها وأشتري بثمنها عبدا أو قال أبيعها ولم يزد  
على ذلك قال حلال رحمه الله تعالى هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف كذا في فتاوى قاضى خان • ولو قال  
أرضي هذه صدقة موقوفة أبدا على أن لا أستبدل بها أخرى يكون الوقف جائزا استحسانا إذا كان الشراء  
بثمن الأولى كذا في محيط السرخسي • وكذا اشترى الثانية بغير الثانية وقفا بشرائط الأولى فائمة مقام  
الأولى ولا يحتاج إلى مباشرة الوقف بشرطه في الثانية كذا في فتاوى قاضى خان • ولو شرط الاستبدال  
ولم يذكّر أرضا ولا دارا أو باع الأولى أن يستبدلها بغيرها العقار ما شاء من دار أو أرض وكذا لو لم يقيده  
بالبلد أنه أن يستبدلها بأي بلد شاء كذا في الخلاصة • وإذا قال على أن استبدل أرضا أخرى ليس له  
أن يجعل البدل دارا أو كذا على العكس كذا في فتح القدير • وله أن يشتري بثمنها أرضا أخرى كذا في فتاوى

قاضى خان • ولو قال بأرض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها وينبغي أن كانت أحسن أن يجوز  
لأنه خلاف إلى خير كذا في فتح القدير • وفي القضية مبادلة دار الوقف بدار أخرى إنما يجوز إذا كانت  
في محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا في البحر الرائق •  
ولو شرط لنفسه أن يستبدل فوكل به جاز ولو أوصى به عند موته لم يكن لأوصى ذلك ولو شرط الاستبدال  
لنفسه مع آخر أن يستبدل بمعاقفة ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرّد الواقف جاز كذا في فتح القدير • ولو شرط  
الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف مع ذلك ويكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال  
أما إذا قال الواقف على أن لفلان ولاية الاستبدال فمات الواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بعد موته  
الواقف إلا أن يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضى خان • وليس للقيم ولاية الاستبدال  
إلا أن ينص له بذلك ولو شرطه للقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير • ثم إذا جاز  
الوقف بشرط البيع والاستبدال بالثمن فباعه بما يتغابن الناس فيه فالبيع جائز وإن باعه بما لا يتغابن  
الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط • ولو باعها بغير عوض ففي قياس قول الإمام يصح ثم يبيعها به قاروقا  
أبو يوسف وحلال رحمه الله تعالى لا يملكه إلا بالنقد كذا في البحر الرائق • أو بأرض تكون وقفا مكانها  
كذا في فتح القدير • ولو باع أرض الوقف وقض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن ديناً في تركه  
كذا في فتاوى قاضى خان • وكذا لو استعمله كذا في فتح القدير • وإن باع الأولى وضاع الثمن من يده  
لا يضمن ويظل الوقف كذا في محيط السرخسي • ولو اشترى بالثمن عرضا مما لا يكون وقفا فهو له والدين  
عليه ولو وهبه من المشتري صحت الهبة ويضمنه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنعه أبو يوسف رحمه الله  
تعالى أما لو قبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اتفاقا كذا في فتح القدير • وإذا باع الوقف ثم عاد إليه  
بما هو فوض من كل وجه كان له أن يبيعها ثانيا وإن عادت بعقد جديد لا يملك بيعها إلا أن يكون عم لنفسه  
الاستبدال ولو وردت بعيب بقضاء أو بغير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وقفا وكذا إذا قال  
المشتري قبل القبض أو بعده كذا في فتح القدير • وليس له أن يبيع الأرض بعد الإقالة إلا أن يكون اشترط  
ذلك في الوقف كذا في المحيط • ولو باع أرض الوقف واشترى بثمنها أرضا أخرى ثم ردت الأولى عليه بعيب  
بقضاء قاض كان له أن يصنع بالأرض الأخرى ماشاء والأرض الأولى تعود وقفا ولو ردت الأولى عليه  
بعيب بغير قضاء لم ينفسخ البيع في الأولى بقيت الثانية بدلا عن الأولى فلا تبطل الوقفية في الثانية ويصير  
مشتريا للأولى لنفسه ولا يصير مشتريا للأرض الثانية وواقفا لنفسه كذا في فتاوى قاضى خان • وإن باع  
الأولى واشترى الثانية ثم استحققت الأولى فالقياس أن لا ينقص الوقف في الأرض الثانية وفي الاستحسان  
لا تكون الثانية وقفا كذا في محيط السرخسي • ولو كان الوقف مرسلا لم يذ كرفيه شرط الاستبدال  
لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها وإن كانت أرض الوقف مسجحة لا يتقنع بها كذا في فتاوى قاضى خان •  
وقد اختلف كلام قاضى خان في موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع  
منعه منه ولو صارت الأرض بحال لا يتقنع بها والمعتد أنه يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الاستقاع بالكلية  
وأن لا يكون هناك ربيع للوقف بعمره وأن لا يكون البيع بغير قاضى كذا في البحر الرائق • وشرط  
في الاستعاف أن يكون المستبدل قاضى الجنة المقسري بذى العلم والعمل كذا في النهر القائق • وسئل  
شمس الأئمة محمود الأوزجندى عن وقف على أولاده وقال لهم إن عجزتم عن أمساكه فبيعوه قال لو كان هذا  
شرطا في الوقف كان باطلا وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى فيجوز الوقف ويظل الشرط ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أصلها إلى أو على أنه لا يزول ملكي  
عن أصلها أو على أن أبيعها أصلها أتصدق بثمنها كان الوقف باطلا كذا في فتاوى قاضى خان • ولو شرط  
أن يبيعه ويجعل غلته في وقف أفضل إن رأى الحساكم يبيعه أذن فيه كذا في الوجيز • وذ كر الخصاص في وقفه  
لو شرط أن يبيعها ويصرف ثمنها إلى ما رأى من أبواب الخير فالوقف باطل وإن شرط في أصل الوقف أن يبيعه  
ولم يبيعه لا يجوز لأن وليه بعده أن يبيعه كذا في الذخيرة • لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لا يطلها  
فالوقف باطل عند حلال رحمه الله تعالى وعند يوسف بن خالد رحمه الله تعالى جائز والشرط باطل ولا رواية



لا يوسف رحمه الله تعالى فاقابل أن يقول الوقف جائز لان هذا بمنزلة اشتراط الخيار ولما قل أن يقول بأنه غير جائز عنده كذا في محيط السرخسي \* ذكر ان الخصاص في وقفه مسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعاقبال اذا كتب في صدك الوقف لا يساع ولا يوجب ولا يملك ثم قال وعلى أن لفلان بيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفه أن يبيع ويستبدل وان قال في أول الكتاب على أن لفلان بيع ذلك والاستبدال به ثم قال في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان بيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في الذخيرة \* لو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليه اذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لغيره الا أن يجعله كذا في فتح القدير \* قال الخصاص في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يعبر بعد ذلك فان أراد أن يكون له ذلك أبدا ما عاش يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط ذلك وان اشترط الواقف هذه الاشياء لانسان مادام حيا فله ذلك كذا في المحيط \* ولو شرط لنفسه مادام حيا ثم للموتى من بعده صح ولو جعله للموتى مادام الواقف حيا ملكت ماله حيا فان مات الواقف بطل وليس للمشروط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به له كذا في البحر الرائق \* اذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على أن أضع غلتي حيث شئت جاز له أن يضع غلته حيث شاء فان وضع في المساكين أو في الحج أو في انفس بعينه فليس له أن يرجع عنه وكذلك لو قال جعلت لفلان أو أعطيتها لفلان فلا يرجع عنه ولو وضع في فريق بعد فريق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما أتى على قول هلال رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال على أن أعطي غلتي من شئت أو ادفع من شئت ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أعطي غلتي من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله أن يعطي من شاء من ولده كذا في المحيط \* اذا وقف أرضه على أن يعطي غلته من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة الى من شاء واذا مات انقطعت مشيئته كذا في محيط السرخسي \* وليس للواقف ان يأكل من غلته كذا في الحاوي \* وان مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء كذا في المحيط \* واذا شرط أن يعطي غلته من شاء او قال على أن يضعها حيث شاء فله أن يعطي الاغنياء كذا في الفتية \* وان شاء أن يصرفها الى رجل غني بعينه جازت المشيئة ولو شاء أن يصرفها الى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حيا وليس له أن يحولها عنه الى غيره فاذا مات فله أن يعطي غيره من شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقراء فالمشيئة باطلة وان شاء صرفها الى الاغنياء والفقراء جميعا يبطل الوقف قياسا ولا يبطل الوقف استحسانا ولا يبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي \* ولو جعل غلته لفلان سنة جاز له أن يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل غلته لرجلين فالغلة بينهما ما عاشا فان مات أحدهما فلي نصف الغلة ولو قال جعلت غلتي للوالدين صح كالوقف غلته في الابتداء كذا في المحيط \* ولو جعل غلته لولده جاز كذا في الحاوي \* رجل وقف ضيعة وشرط الواقف أن يعطي القيم غلته من شاء جاز والقيم أن يعطي الاغنياء والفقراء كذا في قباوي فاضى خان \* ولو وقف في مرضه على أن يعطي فلان غلته من شاء فاختر الوصي أن يضع ذلك في ولد الميت لا يجوز ويبطل الوقف قياسا وفي الاستحسان الوقف على العجزة لان أصله وقع صحيحا للفقراء الا أن الواقف جعل لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والا يبطل مشيئته كذا في المحيط \* ولو قال على أن يعطي فلان غلته من شاء فهو جائز له أن يعطي من شاء في حياة الواقف وبعد وفاته فكله قال يعطي في حياته وبعد وفاته والقياس أن لا يعطي بعد وفاة الواقف فان مات الذي جعل اليه المشيئة فالغلة للفقراء ولمن جعل اليه المشيئة أن يعطي ولده ونسبه ويعطي ولد الواقف ونسبه وليس له أن يعطي نفسه ولا يخرج المشيئة عن يده بقوله أعطيت نفسي فان جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجيز وقف الرجل على نفسه وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة كذا في الحاوي \* بخلاف ما اذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه في اعطاء الغلة فاعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلت للاغنياء بطل الوقف كذا في المحيط \* لو وقف أرضه على بني فلان على أن أعطي غلته من شئت فشاء صرفها الى واحد من بني فلان بعينه جازت مشيئته وان شاء صرفها الى جميعهم جاز وبصرف الغلة اليهم جميعهم بالسوية لان قوله من شئت كلمة عامة فتم الكل ولو شاء صرفها الى غير بني فلان بطلت المشيئة كذا في محيط السرخسي \*

اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي غلته من شئت منهم فله أن يعطي من شاء منهم فان قال لا أشاء أن أعطي أحدا منهم فالغلة لهم وقد أبطل مشيئته فصار كأنه لم يشترط انفسه مشيئة ولو قال صدقة موقوفة على بني فلان وسكت وكذلك لو مات الواقف فالصدقة لبني فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له أن يحوله وله أن يفضل بعضهم على بعض وأن يحرم بعضهم وله أن يعطي جميع بني فلان في الاستحسان فان مات الذي جعل الغلة له فمشيئته ثابتة بعد ذلك كذا في الحاوي \* ولو شاء كلهم بطلت ويكون للفقراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا وعندهما جازت ويكون لبني فلان استحسانا بناء على أن كلمة من للتبعض عنده وللبيان عندهما كذا في البحر الرائق \* فلو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف ومات ذلك البعض منهم فقصيمهم بصرف الى الفقراء ولو شاء غير بني فلان فالمشيئة باطلة كذا في محيط السرخسي \* فان قال وضعت في بني فلان ونسبهم جازت مشيئته في بني فلان وليس لاولادهم ونسبهم شيء كذا في الحاوي \* اذا قال أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي من شئت منهم كان ذلك جائزا ويكون له أن يفضل من شاء ولو رد المشيئة فقال لا أشاء أو مات كانت الغلة بين بني فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بني فلان على أن لفلان أن يفضل من شاء منهم كان لفلان أن يفضل من شاء منهم كذا في المحيط \* ولو جعل نصف الغلة لواحد بعينه والنصف الاخر للباقيين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الاخر بعينه وبين الباقيين بالسوية لانه خصه بفضل النصف والتفضيل بالنصف يقتضي اشتراكه في النصف الباقي ولو قال ان أخص غلتي من شئت شخص واحد بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشيئة هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أعطي من شئت منهم فهو كذا قال وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل القياس أن لا يجوز عملا بكلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو قال لا أخص واحد منهم هذه السنة جاز وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط \* ولو قال على أن أكرم من شئت منهم فكرمهم الارجل جاز وليس له أن يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له أن يردها عليهم وصار الوقف للفقراء ولو قال حرمهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي للفقراء والمشية ثابتة له فيما بعد ذلك فان مات قبل أن يحرم أحدا منهم فالغلة بينهم جميعا ولو قال على أن أعطي من شئت منهم فأخرج واحدا أو الجميع جاز وصارت الغلة للفقراء وان أخرج واحدا ثم أراد أن يدخله لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقيين لان له المشيئة في الاخراج دون الادخال كذا في الحاوي \* ثم ان كان في الوقف غلة وقت الاخراج ذكر هلال رحمه الله تعالى أنه يخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا الاصل والجامع الصغير أنه يخرج عن الغلة أبدا فانه لو وصى بغلة بستانه وفي البستان غلة يوم موت الموصي فله الغلة الموجودة وما يحدث في المستقبل أبدا وعلى رواية هلال رحمه الله تعالى له الغلة الموجودة دون ما يحدث وهو المحكي عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي \* وان أخرج بأن قال أخرجت فلانا أو فلانا جاز والبيان اليه فان لم يبين حتى مات فالغلة تقسم على رؤس الباقيين فيضرب للذين بهم فان اصطفا أخذاء بينهم ما وان أيا أو أي أحدهما وقف الامر حتى يصطلحا كذا في البحر الرائق \* ولو قال أخرجت فلانا لابل فلانا جاز جميعا ولو قال على أن أدخل من شئت فله أن يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحدا فان مات قبل أن يدخل أحدًا فالغلة لهم فان قال أدخلت فلانا في غلته أبدا فهو كذا قال ولو قال على ولد عبد الله على أن أعطي من شئت فله أن يدخل فيه ولد زيد لم يكن له أن يدخل فيه غيره ولد زيد وله أن يدخل ولد زيد كلهم ويكونون أسوة لولد عبد الله فان قال لا أشاء أن أدخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوي \* رجل وقف وقفًا على أمهات أولاده الامن تزوج فانه لا شيء لها فترجعت واحدة منهم ثم طلقها فهذا على وجهين اما ان لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت فطلقها تزوجها فلها ايضا وشرط في الاول لا شيء لها لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لها ذلك لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها تزوجها والاستثناء من النفي اثبات وكذلك لو وقف على بني فلان الامن خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذلك لو وقف على بني فلان عن تعلم العلم وترك بعضهم ثم اشتغل فهو على هذين الوجهين أيضا كذا في الوقفات الحسامية \* وفي وقف الخصاص لو أن رجلا جعل أرضه



صدقة موقوفة على ولده ونفسه وعقبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على الفقراء والمساكين بشرط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأنكر ذلك المدعى عليه فاقول في ذلك قوله وعلى المدعى بينة على ذلك كذا في الذخيرة \* ولو وقف على أولاده بشرط أن من انتقل إلى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذا لو كان الواقف من المعتزلة بشرط أن من انتقل إلى مذهب أهل السنة صار خارجا اعتبر بشرطه ولو شرط أن من انتقل من مذهب أهل السنة إلى غيره صار خارجا أو أراضيا خرج فلو ارتد والباقي باق تعالى عن الإسلام خرج المرأة والرجل سواء فلو شرط أن من خرج من مذهب الانبياء إلى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد إلى مذهب الانبياء لا يعود إلى الوقف إلا بالشروط وكذلك لو عين الواقف مذهب من المذاهب بشرط أن من انتقل عنه خرج اعتبر بشرطه أو كذا لو شرط أن من انتقل من قرابته من بغداد لاحق له اعتبر لكن هنا إذا عاد إلى بغداد ردت إلى الوقف كذا في البحر الرائق \* إذا قال أربي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على زيد وعمر وما عاشا ومن بعدهما على المساكين على أن يزد يعطى من غلته في كل سنة ألف درهم ويعطى عمر اقوته لسنة فهو باق على ما قال فان فضل بعد ذلك من الغلة شئ كان بينهما وان لم يكن غلة لسنة ألف درهم يعطى ذلك لزيد أو كذا إذا كان أقل من ألف فذلك كله لزيد فان مات زيد ثم ماتت غلة لسنة يعطى عمر اقوته لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت عمر وسنة ألف درهم دفع إليه ألف درهم ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمسمائة ويكون ألف درهم وخمسمائة للمساكين فان لم يمت زيد ومات عمر وأعطى زيد ألف درهم حتى له وقام نصف الغلة ويكون الباقي للمساكين ولو قال أربي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمر ونسليهما يزد فيكون له غلة هذه الصدقة أبدا ما عاش ثم يعمر فيكون له غلة هذه الصدقة أبدا ما عاش ثم يجالده فيكون له غلة هذه الصدقة أبدا ما عاش ثم تقذف ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم فإذا انقرضوا كانت الغلة للفقراء كذا في المحيط \* في سير العيون جبر فرسان في سبيل الله عشر سنين ثم هي مردودة على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد السعدي استاذ هلال رحمه الله تعالى أن الوقف جائز والشروط باطل كذا في الذخيرة \* ولو جعل فرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يمسه مادام حي أصح لأنه لو لم يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه فان أراد أن يتفقه به في غير ذلك ليس له ذلك ولو أجرة لأصبح الا إذا احتاج إلى النفقة كذا في الوجيز \* ومن الشروط المعتبرة ما صرح به المصنف لشرط أن لا يواجر المتولى الأرض فان أجرة ما جازها باطلا وكذا إذا اشترط أن لا يعمل على ما بهما من فحل أو شجار وكذا إذا شرط أن المتولى إذا أجرة ما فهو خارج عن التولية فإذا خالف المتولى صار خارجا ولو لم يشترط بما سمعته وكذا إذا شرط أنه أن أحدث أحد من أهل هذا الوقف حدثا في الوقف يرد بطلاله كان خارجا اعتبر فان نازع البعض وقال أردت تصحيح الوقف وقال سائر أهل الوقف انما أردت إبطاله فطر القاضي في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وان كانوا يريدون إبطاله أخرجهم وأشهد على إخراجهم ولو شرط أن من نازع القيم وتعرض له ولم يقبل لإبطاله فتنازعه البعض وقال منعتني حتى صار خارجا ولو كان طالبا حقه اتساعا للشرط كذا لو شرط أن من طال به حقه فلامتولى إخراجيه وليس له إعارته بدون الشرط كذا في البحر الرائق

الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة

وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي

الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير \* وفي الاسعاف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو بناته ويستوى فيه الذكرا والاتي وكذا الاعي والبصير وكذا الممدود في قذف إذا تاب وبشرط للصحة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق \* وان جعل ولاية إلى من يختلف من ولده ولي القاضي

أمر الوقف رجلا يختلف ولده ويكون موضع الولاية فتكون الولاية إليه وهذا استحسن وكذلك لو أوصى إلى صبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكن استحسن أن تكون الولاية إليه إذا كبر وإذا جعل إلى غائب نصب القاضي رجلا حتى إذا حضر الغائب ودخل عليه كذا في الحاوي \* ولا تشتط الحرية والإسلام للصحة لما في الاسعاف ولو كان عبدا يجوز قياسا واستحسانا والذي في الحكم بالعبد فلو أخرجهما القاضي ثم أعقق العبد أو أسلم الذي لا تعود الولاية إليهما كذا في البحر الرائق \* وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولا ولادة قال يجوز بالاجماع كذا في التلخيصية \* وجعل وقف وقضا ولم يذكر الولاية لاحد قبل الولاية للوقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده التسليم ليس بشرط أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف وبه بقي كذا في السراجية \* وقف ضيعة له وأخرجهما من يده إلى قيم ثم أراد أن يأخذها من يده فان كان بشرط لنفسه في الوقف أن له العزل والاخراج من يد القيم كان له ذلك وان لم يكن بشرط ذلك فعل قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ومشايع يلزمهم الله يقتول بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبهذا أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ومشايع بخاري يقتول بقول محمد رحمه الله تعالى وبه بقي كذا في المضمرات \* ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فلقاضي أن ينزعها من يده كذا في الهداية \* ولو ترك العمارة وفي يده من غلته ما يمكنه أن يعمره فلقاضي يجبر على العمارة فان فعل والا أخرجه من يده كذا في المحيط \* ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشروط أن ليس لسلطان أو قاض عزله فان لم يكن هو مأمونا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا للقاضي أن يعزله ويولي غيره كذا في فتاوى قاضي خان \* للقاضي أن يعزل الذي نصبه الواقف إذا كان خير للوقف كذا في الفصول العمادية \* ان شرط أن يليه فلان وليس لي إخراجها فالتولية جائزة بشرط منع الإخراج باطل كذا في محيط السرخسي \* ولو جعل إليه الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزا وكان وكذا في حالة الحياة وصيا بعد الموت ولو قال وليت هذا الوقف فاعاله الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال وكنت بصدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكذا في حياته ووصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة \* ولو لم يجعل له قيا حتى حضرته الوفاة فأوصى إلى رجل يكون وصيا في أماله قيا في أوقافه ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصيا ولا يكون قيا ولو لم يجعل قيا حتى نصب القاضي قيا وقضى بقوامته لم يملك الواقف إخراجها ليتولاه بنفسه كذا في الفتاوى العتائية \* لو أوصى إليه في الوقف خاصة فهو وصي في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الغيبة \* وعلى هذا الوصي إلى رجل في الوقف وأوصى إلى آخر في ولده أو أوصى إلى رجل في وقف بعينه وأوصى إلى آخر في وقف آخر بعينه كانا وصيين فيهما معا كذا في الذخيرة \* ولو وقف أرضه وجعل ولايته إلى رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة أوصى إلى رجل ذكره هلال عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصي يشارك القيم في أمر الوقف كأنه جعل ولاية الوقف إليهما كذا في المحيط \* ولو وقف أرضين وجعل لكل متوليا لا يشارك أحدهما الآخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا آخر وصيا يشاركه المتولى في أمر الوقف إلا أن يقول وقت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركا في جميع أمورى فحينئذ ينفرد كل منهما بما فوض إليه كذا في البحر الرائق ناقل عن الاسعاف \* وان شرط أن يليه فلان بعد موتى ثم بعده يليه فلان ثم بعده يليه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال أوصيت إلى فلان ورجعت عن كل وصية لي كانت ولاية الوقف إليه وخرج المتولى من أن يكون متوليا وإذا جعل الواقف الولاية إلى اثنين أو صارت الولاية إلى الوصي والمتولى لم يكن لاحدهما بيع غلة الوقف وينبغي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون له ذلك فان باع أحدهما وأجاز الآخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز كذا في الحاوي \* وان أوصى إلى رجل في وقفه واشترط عليه أنه ليس له أن يوصي إلى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية \* وان مات أحد الوصيين وأوصى إلى جماعة لم ينفردوا بالوقف تصرف ويجعل نصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي \* ولو أن الواقف



جعل ولاية الوقف الى رجلين بعد موته ثم ان أحد الرجلين أوصى الى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف  
الحق منهما في جميع الوقف كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أوصى الى رجلين قبل أحدهما وأبى الآخر  
فالقاضي يقيم مكانه رجلاً آخر حتى يجمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو قوض القاضي الولاية تمامها  
الى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب أن يكون بلا خلاف كذا في الظهيرية \* وان أوصى الى رجل وصي أقام  
القاضي بدل الصبي رجلاً كذا في الحاوي \* ولو جعله الفلان الى أن يدرك ولده فإذا أدرك كان  
شريكاً له لا يجوز ما جعله لانه في رواية الحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولو أوصى الى رجل  
بأن يشتري بحال صاه أرضاً ويجعلها وقفاً على وجهه فإنه وإن شئت على وصيته جاز ويكون متولياً  
وله الاصل فيه وهو نصب متولياً على وقف ثم وقف وقفاً آخر ولم يجعل له متولياً لا يكون المتولى الأول  
متولياً على الثاني إلا أن يقول أنت وصي كذا في البحر الرائق \* لو شرط الولاية لولده على أن يلبسها  
الافضل فالافضل من ولده تكون الولاية الى افضل أولاده فان صار افضلهم فاسقاً فالولاية لمن يليه في الفضل  
فان ترك الافضل فسق وصار عدل وافضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه في ظاهر الرواية كذا في محيط  
السرخسي \* ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف الى الافضل فالافضل من ولدي وأبى الافضل القبول  
في الاستحسان الولاية لمن يليه في الفضل لان اباة الافضل بمنزلة موته كذا في المحيط \* ولو جعل الولاية  
لافضل أولاده وكافوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم مناد كرا كان أو أثنى ولو لم يكن فيهم أحد أهلاً  
فالقاضي يقيم أجنبياً الى أن يصير أحد منهم أهلاً لها فترد اليه ولو جعلها لثنين من أولاده وكان منهم ذكر وأُنثى  
صالحان للولاية تشارك فيها الصديق الولد عليها ايضاً بخلاف ما لو قال رجلين من أولاده فانه لاحق لها حيث نكح  
كذا في البحر الرائق \* ولو ولي القاضي افضلهم ثم صار في ولده من هو افضل منه فالولاية اليه وإذا استوى  
الاشان في الصلاح فالاعلم بأمر الوقف أولى ولو كان أحدهما كثر ورعاً وصالحاً والآخر أعلم بأمر الوقف  
فالاعلم أولى بعد أن يكون بحال تؤمن خيائته كذا في الذخيرة \* في الحاوي وفي نوادر ابن جماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى إذا أوصى الى ابنه الصغير جعل القاضي له وصياً فإذا بلغ لم يكن له أن يخرج الوصي إلا بأمر  
القاضي كذا في التتارخانية \* ولو جعل الولاية الى عبد الله حتى يمت زينة وكما قال فإذا قدم زيد فكلاهما  
والبيان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* إلا أن يقول فإذا قدم فلان فالولاية اليه فينبذ  
لا يكون للعاصر ولاية إذا قدم القاتب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الولاية تنتقل الى القادم  
وزالت ولاية العاصر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ولاية الى عبد الله مادام بالبصرة فهو على  
ما شرط وكذلك لو قال الى امرأتي ما لم تزوج فإذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال الولاية الى عبد الله ومن بعده  
الى زيد فخان عبد الله وأوصى الى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي \* إذا مات المتولى والواقف  
حي قال رأى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتاً فوصيه أولى من القاضي  
فان لم يكن أوصى الى أحد فالأولى في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى \* وفي الأصل الحاكم لا يجعل  
القيم من الايتام مادام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيره ثم وجد  
منهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف كذا في الوجيز \* وفي الحاوي ذكر الاقتصار في وقته ان أخرج  
الوالي وصي الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصلح بعد ذلك أتى أن ترده الى ولاية قال نعم فان لم يكن من  
يتولاه من جيران الواقف وقراباته البرزق يفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي يقرر في  
ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف وأصل الصدقة كذا في التتارخانية \* قال في جامع الفصولين لو شرط الواقف  
أن يكون المتولى من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولي غيره بلا خيانة ولو ولد له هل يكون متولياً قال  
شيخ الإسلام برهان الدين في فوائده لا كذا في التهراتاني \* لو مات القاضي أو عزل يني من نصبه  
على حاله كذا في التتارخانية \* وللمتولى أن يقوض لغيره عند موته كالوصي لانه يوصى اليه غيره إلا أنه ان كان  
الواقف جعل ذلك المتولى مالا مسمى لم يكن ذلك لمن أوصى اليه بل يرفع الامر الى القاضي إذا تبرع بعمله  
ليقرض له أجر مثله إلا أن يكون الواقف جعل ذلك لكل متول وليس للقاضي أن يجعل للذي كان أدخله  
ما كان الواقف جعله للذي كان أدخله كذا في فتح القدير \* وإذا أراد المتولى أن يقيم غيره مقام نفسه

في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التفويض اليه على سبيل التعميم هكذا في المحيط \* لو كان الوقف على  
أرباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا متولياً له بدون أمر القاضي فكلموا فيه كثيراً قال الصدوق والشهيد  
حسام الدين المختار أنه لا تصح التولية منهم وعن شيخ الاسلام أبي الحسن أنه قال كان من اختيارهم الله  
تعالى يجيبون أنهم اذا نصبوا متولياً يصير متولياً كما لو أذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ  
ظاهر الدين أن الافضل أن نصبوا متولياً ولا يعلم القاضي به الماعرفوا من أطعاهم في الاوقاف قال العبد  
هذا في زماننا وقد تحقق بالوقوع ما كان محتملاً للفساد فوجب الأخذ بفتوى المتأخرين كذا في القباية \*  
وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فئات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلاً متولياً بغير أمر القاضي  
فقيام هذا المتولى بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح أنها لا تصح  
ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولى ضامناً لما اتفق في العمارة من غلات الوقف ان كان هذا  
المتولى أجر الوقف وأخذ الغلة وأتفق لانه اذا لم تصح التولية يصير غاصباً والغاصب اذا أجز الغصب كان الاجر  
له كذا في فتاوى قاضي خان \* وأنت تعلم أن المتى به نصيب غاصب الاوقاف كذا في فتح القدير \* اذا وقف  
على أولاده وهم في بلدة أخرى فلقاضي بلدهم أن ينصب قيمياً والقاضي اذا نصب قيمياً جعل له شيئاً معلوماً  
بأخذه كل سنة حل له قدر أجر مثله وان لم يشترط الواقف ذلك كذا في السراجية \* ولو أن قيمين في الوقف  
أقام كل قيم قاضي بلدة غير بلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الامام  
ابن عمل الزاهد ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحداً من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم  
الذي أقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والأفلا كذا في فتاوى  
قاضي خان \* نصب القاضي قيمياً آخر لا يعزل الاول ان كان منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلمه عند  
نصب الثاني يعزل (في فتاوى صاعد) متولى الوقف باع شيئاً منه أو رهن فهو خيانة فيعزل أو يضم اليه نفقة  
ولو قال متول من جهة الواقف عزلت نفسه لا يعزل إلا أن يقول له والقاضي فيضجحه كذا في القباية \*  
أجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقيل أخذاً بالاجر للمعزول والاصح أنه للمعزول لأن المعزول أجره بالوقف  
لأنفسه ولو باع القيم داراً اشتراها جازال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع بائناً  
عن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فلم ينصب اقالته بلا خلاف كذا في البحر الرائق \* الواقف جعل  
لوقف قيمياً فلو مات القيم له أن ينصب آخر وبعد موته للقاضي أن ينصب والافضل أن ينصب من أولاد الموقوف  
عليه أو أقاربه مادام يوجد منه أحد يصلح لذلك كذا في التهذيب \* وان كان في الارض الموقوفة قنصل وخاف  
القيم هلاكها كان القيم أن يشتري من غلة الوقف قسماً لا يغيره كلاً يقطع كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو  
نظير الدار الموقوفة يؤمر بإدخال خشبة أولية ونحوها حتى لا تخرب كذا في الذخيرة \* فان كانت قطعة  
من هذه الارض سبعة لا تنبت شيئاً فيحتاج الى كسب وجهها واصلاحها حتى تنبت كان للقيم أن يبدلها من غلة  
جدة الارض بمونة اصلاح تلك القطعة كذا في المحيط \* ثم اعلم أن التعمير انما يكون من غلة الوقف اذا  
لم يكن الخراب يصنع أحد ولا قال في الوالدية رجل أجر دار موقوفة فجعل المستأجر روافها ثم بطلت  
فيها الدواب ونحوها يضمن كذا في البحر الرائق \* واذا أراد القيم أن يني فيها قرية ليكثر أهلها وحفاظها  
ويحترق فيها الغلة لمباحته الى ذلك كان له أن يفعل ذلك وهذا كالحال الموقوف على الفقراء اذا احتج فيه  
الى خادم يكسح الخنا ويفتح الباب ويسد فيسلم المتولى قيمته يونه الى رجل بطريق الاجرة له ليقوم بذلك  
فهو جاز كذا في الظهيرية \* ولو كانت الارض متصلة بيوت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتها  
وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والفضل كان للقيم أن يني فيها بيوتاً فبأجرها بخلاف ما اذا كانت الارض  
الموقوفة بعيدة من بيوت المصر فان غلة لا يكون للقيم أن يني فيها بيوتاً فبأجرها كذا في فتاوى قاضي خان  
\* فان كان المشروط له غلة الارض جماعة ورضي بعضهم بان يرمة المتولى من مال الوقف وأبى البعض فن أراد  
العمارة عمر المتولى حصته حصته ومن أبى بواجب حصته وبصرف غلته الى العمارة الى أن تحصل العمارة ثم  
تعاد اليه كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في الحاوي \* ذكر في فتاوى أبي الليث طائفة موقوف على  
الفقراء وله قيم يني رجل في هذا الخناوت بناء بغير إذن القيم ليس له أن يرجع بذلك على القيم فيعد ذلك ينظر ان كان



أمكنه رفع ما بنى من غير أن يضرب بالبناء القديم  
فليس له رفعه ولكن يبرص الى ان يخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذها ان لم يرض هو ببقاء القيم البناء للوقف  
بالقيمة وان اختلف مع الوصي على أن يجعل البناء للوقف بدل يجوز لكن ينظر الى قيمته مبنيا والى قيمته  
منزوعا فاما كان أقل لا يجاوز ذلك كذا في المحيط \* واذا وقف رجل داره على أن يسكنها فلان مدة حياته  
أو عشر سنين أو أكثر ثم بعد ذلك للمساكن فهو جازي وليس له أن يوارثها وله أن يسكن فيها نفسه وعياله  
ووصيقه فان كان الموقوف عليهم جماعة فأراد بعضهم أن يسكنوا وأراد بعضهم أن يوارثها أمرهم الحاكم  
بالتساوي ثم من أراد أن يسكن ومن أراد أن يوارثها أجزاها كذا في الحاوي \* وان شرط الواقف أن غلته  
فلا رواية فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون في الوصي له بغلة الدار اذا أراد أن يسكنها قيل ليس له ذلك وله  
أن يوارثها وقيل له ذلك فالأختلاف في الوصية بالغلة \* يكون اختلاف في الوقف دلالة وقيل الاحتياط  
أن يوارث القيم من غير الموقوف عليه ويأخذ الاجرة ويرده اليه كذا في محيط السرخسي \* فان قال الواقف  
على أن يستقلها وليس لهم أن يسكنوها فهو على ما شرط كذا في الحاوي \* وليس للقيم أن يأخذ ما فضل  
عن وجه عمارة المدرسة دين البصر فيها الى الفقهاء وان احتاجوا اليه كذا في القنية \* اذا اجتمع من غلة  
أرض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم  
أنه لو صرف الغلة الى المرمية يفوت ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرته الى الغلة  
التيانية ضررين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرمية الى الغلة الثانية وان كان  
في تأخير المرمية ضررين فانه يصرف الغلة الى ممرته فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا  
وجهه فيه تصديق بالغلة على نوع من الفقراء نحو ذلك أسارى المسلمين أو عانة الغازي المنقطع فأما عمارة مسجد  
أو رباط أو نحو ذلك مما ليس بأهل التملك فلا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صرف  
الموتوى على المستحقين وههنا عمارة لا يجوز تأخيرها فانه يكون ضامنا فاذا ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين  
بمادفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا أنفق على الابوين بغير اذنه أو بغير اذن القاضي فانهم  
قالوا يضمن ولا يرجع له على الابوين كذا في البحر الرائق \* حاوت من الوقف مال على حاوت رجل ومال  
الثاني على الثالث وتعللت وأبي القيم أن يعمر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحاوت تلك الغلة  
كان لصاحب الحاوتين أن يأخذ القيم باقامة المائل ورده الى موضعه من الوقف وإزالة الشاغل عن ملكهما  
وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل تلك الغلة كان للمالكين أن يرفعوا الامر الى القاضي فيأمر القاضي  
القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضي خان \* متولى وقف بني في عرفة الوقف فهو للوقف ان يشاء  
من مال الوقف أو من مال نفسه ونوايا لوقف أو لم يشاء وان بنى لنفسه وأشهد عليه كان له والا جنى اذا بنى  
ولم يتوفه ذلك وكذا الفرس كذا في القنية \* لو أنفق دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في مرمية الوقف  
يبرأ عن الضمان قيم وقف أدخل جذا في دار الوقف لرفع من غلته ذلك \* المتولى لو أنفق على الوقف  
من ماله بشرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية \* اذا قال القيم أو المالك لمستأجرها أذنت لك  
في عمارة بها فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعة الى المالك أما اذا رجع  
الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع كذا في القنية  
\* في القيمة سئل أبو الفضل عن الوقف اذا كان ربيع غلته الى العمارة وثلاثة أرباعها الى الفقراء فلم يخرج  
المدرسة في تلك السنة هل يجوز للقيم أن يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين ويأخذ ذلك من غلته  
من السنة الثانية اذا احتاج اليها فقال لا سئل أبو حامد فأجاب بجله كذا في التارخانية \* وقف ضبعة  
على فقره قرابته وقرية وجعل آخره للمساكين جازي يحصون أولا وان أراد القيم أن يفضل البعض فالمسألة  
على وجوه \* ان كان الوقف على فقراء قرابته وقرية وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين يحصون  
والآخر لا يحصون ففي الوجه الاول للقيم أن يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى  
من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض كما يشاء لان قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذا في الوجه  
الثاني يصرف الغلة الى الفريقين بعدهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية

الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أو لا فيصرف الى الذين يحصون بعدهم والى الذين لا يحصون  
سهما واحدا ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض في هذا السهم \* كما بينا وهذا  
التقرير على قولهم أو ما على قول محمد رحمه الله تعالى فلا يتأق كذا في الوجيز \* ولو وقف على فقراء أهل  
هذه البلدة فان كانوا لا يحصون أعطى القيم أيهم شاء وان كانوا يحصون قسم على عدد رؤسهم على السواء  
يستوى فيه الذكر والأنثى ولو صرف القيم نصيب واحد منهم الى نفسه ان شاء فغله وان شاء اتبع شركاءه  
فان شرط كل واحد قوته يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والممكن ثم ان كان الوقف ضبعة يعطى كل  
واحد قوت سنة وفي المستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العنانية \* واذا خرب أرض الوقف  
وأراد القيم أن يبيع بعضا منها ليرم الباقي بمن ماباع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من البناء لم يهدم لهدم  
أو تخطئة حية لتقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء أو صرم التحل ينبغي للقاضي أن يخرج القيم عن  
هذا الوقف لانه صار خائنا ثم القاضي ان شاء ضمن قيمة ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع  
تفديعه وان ضمن المشتري يطل عليه كذا في الذخيرة \* أرض وقف خاف القيم من وراث الوقف  
أو من ظالمه أن يبيعه ويصدق بالثمن كذا ذكر في النوازل والفتوى على أنه لا يجوز كذا في السراجية  
\* الاشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجز بيعها الا بعد القلع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل  
القلع كذا في المضمرات \* أما بيع اشجار الوقف فينظر ان كانت لا تنقص ثمرة الكرم بظلمها لا يجوز  
بيعها وان كانت تنقص ثمرة الكرم بظلمها ينظر ان كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له أن يبيعها  
ويقطعها وان كانت تنقص عن ثمرة الكرم فله أن يبيعها وان كانت اشجارا غير مثمرة وتنقص ثمرة الكرم بظلمها  
فله أن يبيعها ويقطعها وان لم تنقص ثمرة الكرم بظلمها فليس له أن يبيعها ويقطعها وان كانت اشجار الدلب  
والخلاف ونحوه جاز بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع يئس ثانيا والثالثا وكذا  
لو باع ورق اشجار التوت جاز فلو أراد المشتري قطع قوائم هذه الاشجار يبيع ولو امتنع المتولى من منع المشتري  
عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط السرخسي \* ثمرة جوز في دار وقف فقريت الدار لم يبيع  
القيم الشجرة لاجل عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويعمرها ويستعين بالجويز على العمارة لا بنفس الشجرة  
كذا في السراجية \* متولى المسجد اذا اشترى بعمال المسجد حاوتا أو دارا ثم باعها جاز اذا كانت له  
ولاية الشراء هذه المسألة تشاء على مسألة أخرى أن متولى المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا أو حاوتا  
فهذه الدار وهذه الحاوت هل تلحق بالحاويات الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل تصير وقفا لغير المشايخ  
رحمهم الله تعالى قال الصدر الشهيد المختار أنه لا تلحق ولكن تصير مستغلا للمسجد كذا في المضمرات  
\* ولو اشترى بقلته ثوبا ودفعه الى المساكين ضمن ما تقدم من مال الوقف لوقوع الشراء كذا في البحر الرائق  
ناقلا عن الاسعاف \* واذا وقف داره على الفقراء فالقيم يوارثها ويؤيد من غلته بما يعمرها وليس للقيم أن  
يسكن فيها أحدا بغير أجر كذا في المحيط \* في جامع الجوامع انهدم وبني ثانيا فساكنوه أحق الا أنه اذا هدم  
بجيت لم يبق بيت كذا في التارخانية \* وان مات القيم بعدما أبر لا تبطل الاجارة وان كان الواقف هو الذي  
أجر ثم مات ففيه قياس واستحسان القياس أن تبطل الاجارة وبه أخذ أبو بكر الاسكافي وفي الاستحسان  
أن لا تنقض الاجارة كذا في الذخيرة \* في فتاوى محمد بن الفضل متول أجر الوقف ومات المتولى والمستأجر  
قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستأجر الذي زرع عيذره وعليهم ما نقصت الارض من المزارعة ويصرف ذلك  
الى مصالح أرض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحاوي للصدي \* والقاضي اذا أجر الدار الموقوفة  
ثم عزل قبل انقضاء المدة لا تبطل الاجارة كذا في المضمرات \* فان كان الموقوف عليه هو المتولى أيضا فاجر  
ثم مات لم تنقض الاجارة وان كانت الغلة له كذا في الحاوي \* وكذا الوصية بعض الموقوف عليهم قبل تمام  
المدة لا تبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة الى أن مات هذا الموقوف عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته  
وحصة الميت تصرف الى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهو تكون لمن بقي وكذا الوصية بعضهم بعد  
موت الاول بآية فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضي خان \* فان عملت الاجرة واقسمها الموقوف  
عليهم ثم مات أحد هم القياس أن تنقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الاجرة مقدار ما عاش ولكنا

مطلب  
إذا أراد القيم بيع بعض  
الخرب ليرم بانيه

مطلب  
في بيع اشجار الوقف

مطلب  
اذا مات من أجر الوقف هل  
تنقض الاجارة

مطلب  
اذا عملت الاجرة واقسمها  
الموقوف عليهم ثم مات  
أحد هم



لحسن ولا تنقض القسمة وكذلك على هذا الشرط فيجعل الاجرة كذا في الظهيرة • قال اذا اجره دار  
الوقف سنة بانه ذروهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر ثم مات أحدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي  
ثلث آخر من السنة وبقي الثلث فان الثلث الاول من الاجرة بين ورثة الميت الاول وبين ورثة الميت الثاني  
وبين الباقي أثلاثا والثالث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي نصفين والثالث الثالث كله الباقي فخرج  
المسألة من ثمانية عشر كذا في المحيط • في جامع الفتاوى اذا مات الواقف عن وصي نصبه فلو وصى  
أن يواجرها وان كان اجرها اجارة فاسدة فعلى المستأجر أن يواجرها فيما اذا استعملها الاراد على ما رضى به  
الوصي كذا في التتارخانية • متولى الوقف اذا اجر دارا موقوفة على الفقراء والمساكين أكثر من سنة  
لا يجوز ان لا يشترط فالحق ان يقضى بالجواز في الضياع في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز  
وفي غير الضياع يقضى بعدم الجواز اذا زاد على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا  
يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في المراجعة • وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة  
والمعاملة كذا في محيط السرخسي • وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول بان  
المتولى لا ينبغي له أن يواجر أكثر من ثلاث سنين ولو اجر جازت الاجارة وهذا قريب مما هو المختار لان فعليه بدل  
على رؤية المصلحة كذا في الغياثية • فان كان الواقف شرط أن لا يواجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون  
في استجارها سنة وكانت اجارتها أكثر من سنة أدرك على الوقف وأنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه  
ويواجرها أكثر من سنة الا أنه يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها القاضي أكثر من سنة فان كان  
الواقف ذكر في صدق الوقف أن لا يواجر أكثر من سنة الا اذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يواجرها  
بنفسه أكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضي خان •  
في دار موضع بيت وقف ولا يستأجر لفته الا باجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يواجر  
بالطويلة والا يواجر كذا في الوجيز • ولا يجوز اجارة الوقف الا بأجر المثل كذا في محيط السرخسي •  
استأجر خانوت وقف بأجر مثل غنائه واد الاجرة لم تقسم الاولى كذا في السراجية • واذا استأجر أرض  
وقف ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجر المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجرتها لا تقسم الاجارة كذا في  
المحيط • في الكبري رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجر المثل فلما دخلت السنة الثانية  
كثرت الرغبات وازدادت اجرة الأرض ليس للمتولى أن ينقض الاجارة لنقصان أجر المثل كذا في المضمرات  
• خانوت رجل في أرض وقف فأبى صاحبه أن يستأجر الأرض بأجر المثل فان كانت العمارة بمجال لورفت  
يستأجرها أكثر مما يستأجره فانه يؤمر برفع العمارة والافترق في يده بذلك الاجر كذا في السراجية • استأجر  
عرصة موقوفة من المتولى مدة بأجر المثل ونحو عليها فاذن المتولى فلم يمتد المدة زاد آخر على أجر تلك المدة  
للمدة المستقبله فرضى صاحب السكنى تلك الزيادة هل هو أولى أم لا • كذا في الفصول  
العمادية • في وقف المصانف الواقف اذا اجر الوقف اجارة طويلة ان كان يخاف على رقبتهما التناقص بسبب  
هذه الاجارة فليأمر أن يظل الاجارة كذا في الذخيرة • وفي فتاوى أهل سمرقند خان أورباط سبيل  
أراد أن يخرب بئر ويقتطع عليه فاذا صار مع مورا الأيوأجر كذا في المحيط • اذا خرب الوقف وعجز المتولى  
عن عمارة أجرها القاضي وعمرها من أجره فاذا صار مع مورا رتبة الى المتولى كذا في التهذيب •  
واستأجر المتولى أجرا بدهم ودانق وأجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجرة من مال الوقف  
يضمن جميع ما نفد كذا في الظهيرة • ولا يجوز اعارة الوقف والسكان فيه كذا في محيط السرخسي •  
متولى الوقف اذا أسكن رجلا بجرارة ذكره لرحمة الله تعالى أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين  
من المشايخ رحمهم الله تعالى أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستقلال أو لم تكن صيانة للوقف  
وعليه الفتوى وكذا قالوا في سكن دار الوقف بغير أجر القيم كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ كذا في المضمرات  
• المتولى اذا رهن الوقف بدين لا يصح وكذا أهل الجماعة اذا رهنوا وقف المسجد أو واحد منهم فلو سكن  
المرتهن قبله أجر المثل بالغاما بلغ معدة كانت للاستقلال أو لم تكن قال الصدر الشهد حسام الدين  
رحمه الله تعالى هو المختار للفتوى كذا في الغياثية • متولى المسجد اذا باع منزلا موقفا على المسجد فمكنه

مطلب  
فيما اذا اجر الوقف أكثر  
من سنة

مطلب  
في وجوب اجرة المثل وفيما  
اذا زادت اورخصت ونحو  
ذلك

مطلب  
اذا أسكن المتولى رجلا بغير  
أجرة

المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثاني المتزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم  
الدار الى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أجز القيم الدار بأقل من أجر  
المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى لم يجز فسكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ على ما اختاره  
المتأخرون وكذا اذا أجره اجارة فاسدة كذا في الفصول العمادية • واذا أجز القائم بأمر الوقف أرض  
الوقف اجارة صحيحة فغلب عليه الماسقط الاجر فان قبضها المستأجر فلم يزرعها فعليه الاجر وان كانت الاجارة  
فاسدة فقبضها المستأجر ولم يزرع الأرض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه وأفتى بعض المشايخ بوجوب أجر  
المثل في الوقف بغير عقد كذا في الحاوي • وفي جامع الفصولين المتولى لو أجر دار الوقف من ابنه البالغ أو ابنه  
لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا بالاكث من أجر المثل وكذا متولى أجر من نفسه لو خيرا صم والالا  
وبه يفتي كذا في البحر الرائق • ولو أجز القيم دار الوقف بعرض جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال  
بعض المشايخ انما يجوز في الوقف ما تعارفه الناس غنا وأجرة من العروض في البياعات والاجارات مثل  
الخطبة والشعر فاما الثياب والعبيد ونحوها فلا يجوز بالاجماع كذا في الغياثية • ثم اذا جازت اجارة الوقف  
بالعرض على قول من قال بالجواز فالقيم يبيع العرض الذي هو أجرة ويجعل منه في سبيل الوقف كذا في المحيط  
• وللقائم بأمر الوقف أن يزرعها بنفسه ويستأجر فيها الاجراء ويؤدى الاجر من القلة كذا في الحاوي •  
اذا أجز القيم الوقف وشرط المدة على المستأجر بطلت الاجارة الا أن يسبي دراهم معلومة وبأمره بان يصرفها  
في المدة كذا في الذخيرة • ولا يجوز للمستأجر السيل أن يبنى فيه غرفة لنفسه الا أن يزيد في الاجرة  
ولا يصرف بالبناء وان كان معطلا غالبا ولا يرغب المستأجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا  
في القنية • وجعل وقف داره على قوم بأعيانهم وجعل آخره للفقراء فاجر المتولى الدار من الموقوف عليهم  
جازت الاجارة كذا في المنعرات الا أنه يسقط حق المستأجر كذا في المحيط • وكذا فقير يسكن في الوقف  
للفقراء بأجر فترك ما وجب عليه بحساب ماله يجوز لان الرواية محمولة عن علمائنا أن من له حق في مال بيت  
المال فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هنا كذا في محيط السرخسي •  
الموقوف عليه اذا أجز الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن  
الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له أن يواجر الدور والحوانيت وان كان الوقف  
أرضا ان كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجعل له موقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن  
للموقوف عليه أن يواجر كذا في فتاوى قاضي خان • وأما اذا لم يشترط بداية الخراج والمؤن يجب أن تجوز  
اجارته ويكون الخراج والمؤنة عليه كذا في الذخيرة • لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين أو ثلاثا  
فتهاوا وأخذ كل واحد أرضا لزرعها لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت الأرض عشرة  
جازت ما يأتهم وان كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضي خان • وحكي عن الفقيه أبي جعفر  
الهندواني رحمه الله تعالى أنه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في اجارة الوقف  
لما كان الفتوى على أن اجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصك أن الواقف  
وكل فلانا باجارة هذه الضبعة من فلان كل سنة بكذا ومتى أخرجه من الوكالة فهو وكيله وأرادوا بذلك بقاء  
الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الا أن يبطل هذه الوكالة في الوقف  
وان كان القياس أن يجوز تخيرنا صلاح الوقف كإبطال الاجارة الطويلة ولما جاز ابطال الوكالة صيانة للوقف  
يجوز ابطال هذه العقود المختلفة أيضا صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات • وجعل استأجر  
أرضاء موقوفة وبني فيها خانوت أو سكنها فادعاه غيره أن يزيد في القلة ويخرجه من الخانوت يتطرق ان كان أجره  
مشاهرة فاذا اجار رأس الشهر كان القيم فسخ الاجارة فبعد ذلك رفع البناء ان كان لا يضر بالبناء يرفع  
وان كان يضر ليس له رفعه فبعد ذلك ان رضى المستأجر أن يملكه القيم بقيته مبنيا ومنزوعا أيهما كان أقل  
فيها والافترق الى أن يخلص ملكه كذا في السراجية • وهذا اذا كان البناء من الباني بغير إذن  
المتولى فاما اذا كان البناء بأمر المتولى كان البناء للوقف ويرجع الباقي على المتولى بما أنفق كذا في الذخيرة  
• وذكر في مجموع التوازل سئل نجم الدين النسفي عن أرض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى

مطلب  
لا يجوز البناء من غير زيادة  
الاجرة الا اذا كان لا يرغب  
فيه الا بهذا الوجه



قد استأجر الأرض بأجرة معلومة هي أجر مثلها يومئذ وبعد زمان بتدل صاحب البناء والمتولى ويريد صاحب  
البناء أن يؤدي مثل تلك الأجرة التي كانت في الماضي والمتولى الجديد لا يرضى بالأجرة المثل الآن هل للمتولى  
ذلك قال نعم كذا في الفصول العمادية . متولى الوقف إذا أجزدار الوقف كان له أن يحتال بالغلة على  
مديون المستأجر إذا كان المديون ملبوا أن أخذ كفيلا بالأجرة فهو أولى بالجواز كذا في فتاوى قاضي خان  
في آخر اجارات فتاوى أبي الليث المتولى إذا باع الاستجار التي في أرض الوقف ثم أجر منه الأرض فإن باع  
الاشجار بعروقه لم يرد الأرض يجوز إذا لم تكن الاجارة طويلة وإن باع الاستجار من وجه الأرض لا يجوز  
اجارة الأرض وإن كان قد دفع الاستجار منه معاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أجر الأرض منه  
بأجر المثل فعلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المعاملة جائزة  
فجازت الاجارة والاحتياط أن يبيع الاستجار بعروقه ثم يوزع الأرض ليكون متفقا عليه كذا في المحيط  
وللتسام بأمر الوقف أن يستأجر الأجر في عملها وحضر موافقها واستمر ما يرجع إلى مصالحها إذا كانت  
تحتاج إليه كذا في الحاوي . وإذا دفع أرض الوقف من أجرة يجوز إذا لم تكن فيه محاباة قدر المايحتاج  
الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من التخليل معاملة يجوز أن مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة  
لا تبطل المزارعة والمعاملة وإن مات المزارع والمعامل فإن المزارعة والمعاملة تبطلان وإن دفع القيم أرض  
الوقف من أجرة سنين معلومة فهو جائز إذا كان ذلك أنفع وأصلح في حق الفقراء فقد جوزت المزارعة سنين  
معلومة من غير التقدير بالثلاث وأنه صحيح فالقاضي الذي لا جله استحسن المشايخ أن لا تجوز الاجارة الطويلة  
على الوقف وهو أن لا يؤدي إلى ابطال الوقف عسى لا يتأتى في المزارعة وإذا دفع أرض الوقف من أجرة أو دفع  
تخليل الوقف معاملة ولا حظ فيه للوقف لا يجوز على الوقف ويصير غاصبا للأرض فإن سلمت الأرض من  
التقصان فلا ضمان وإن نقصت فالضمان واجب إن شامرجع على الدافع وإن شاء على الاستد ولا شيء للموقوف  
عليهم من الخارج من الأرض وأما المتأخر في الموقوف عليهم ولا شيء للدفع السهم من الثمار غاصبه  
في أجر مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الاستد كذا في الذخيرة . أرض وقف  
بناحية استأجرها رجل من حاكم بلد رآهم معلومة فزرعها فلما حلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة  
كما جرى العرف في المزارعة على النصف وعلى الثلث وقال الرجل على الأجر كان للمتولى أن يأخذ الحصة كذا  
في خزائن المفتين . وهكذا في فتاوى قاضي خان . قال أرض الوقف إذا كانت عشرة دفعها القيم  
من أجرة أو معاملة فعن جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن عنده  
في الاجارة بالدرهم العشر على الأجر كلنخراج وعندهما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في المحيط  
قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه إذا استرقت الصدقة وليس في يد القيم ما يرجع إليه أن يستدين عليها وعن  
الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرورة فهو أن يكون في أرض  
الوقف زرع ياكله الجراد ويحتاج القيم إلى النفقة أو يطلبه السلطان بالخراج جازت له الاستدانة والاحوط  
في هذه الضرورات أن يستدين بأمر الحاكم الآن أن يكون بعيدا منه ولا يمكنه الحضور فحينئذ لا بأس بأن  
يستدين بنفسه كذا في الظهيرية . هذا إذا لم تكن في تلك السنة غلة فأما إذا كانت فترق القيم الغلة على  
المساكين ولم يمسك للخراج شيئا فإنه يضمن حصة الخراج كذا في الذخيرة . قيم وقف طلب منه الخراج  
والجبايات وليس في يديه شيء من مال الوقف فأراد أن يستدين قال أن أمر الواقف بالاستدانة له ذلك وإن  
لم يأمره تكلموا فيه والاصح أنه لم يكن له بد منه برفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال  
الفقيه رحمه الله تعالى ثم يرجع في الغلة كذا في المنفريات . والمعاملة لا بد منها يستدين بأمر القاضي  
وأما غير العمارة فإن كان نصرة فاعلى المستحقين لا تجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق .  
ولو استدان على الوقف ليجعل ذلك في عن البذر بأمر القاضي يجوز بالاجماع وإن فعل لأمره فقيه روايان  
كذا في الغائبية . وهكذا في الذخيرة . المتولى إذا أراد أن يستدين على الوقف ليجعل ذلك في عن  
الرهن فإن كان بأمر القاضي بملك ذلك والأفلا كذا في السراجية . وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف

مطلب  
الغنى يجب في الخارج  
عندهما  
مطلب  
الاستدانة على الوقف  
وتفسيرها

غلة فيحتاج إلى القرض والاستدانة أما إذا كان للوقف غلة فاتفق من مال نفسه لا صلاح الوقف كان له أن  
يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضي خان . أرض موقوفة في يدي أكاروكان فيها قطن  
فسرق القطن فوجده الأكار في منزل رجل فأخذ صاحب المنزل وخاصة فقال صاحب المنزل ضمنت لك  
أن أعطيك مائة من من القطن أيجل للقيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه أما أن يعلم أن صاحب  
المنزل يعطي خوفا من هتك السر أو يعلم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر أو أقل بذلك أو علم أنه سرق  
لكن أقل مما يعطي ففي الوجه الأول لا يجوز له أن يأخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث  
لا يجوز إلا مقدار ما يعلم يقينا أنه سرق كذا في المحيط . أكار تناول من مال الوقف فصالحه المتولى على شيء  
أن وجد المتولى يئس على ما دعى أو كان الأكار مقررا لايالك المتولى أن يحيط شيئا منه أن كان الأكار غنيا  
وإن كان محتاجا جاز ذلك إذا لم يكن ماعلى الأكار غنيا فاحشا كذا في فتاوى قاضي خان . إذا جعل الواقف  
للقائم بأمر الوقف مالا معلوما كل سنة للقيام بأمر الوقف جاز ويكلف القائم ما يفعله مثله وجاءت العادة به  
من عمارة الوقف واستئجاره ورفع غلاته وتفرقة في وجوه الوقف كذا في الحاوي . ولا ينبغي أن يقصر  
في ذلك وأما ما كان يفعله الوكلاء أو الأجراء فليس له ذلك كذا في المحيط . حتى لو جعل الولاية  
إلى امرأة وجعل لها أجرة معلومة لا تكلف الا مثل ما تفعله النساء عرفا ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا  
للمحاكم أن الواقف اتما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل ما لا تفعله الولاية  
هكذا في البحر الرائق . وإن حدث للمتولى أفة مثل الجنون أو العمى أو الخرس فإن أمكنه مع ذلك الأمر والنهي  
فلا جرم قائم وإن لم يمكنه ذلك لم يكن له من الأجر شيء فإن طعن في الوالى طاعن لم يخرج به القاضي من الولاية  
الاجبانية ظاهرة فإن أخرجه قطع عنه الأجر الذي جعل له الواقف للقيام وإن صلح من أخرجه القاضي رد عليه  
ولاية الوقف كذا في الحاوي . وإن رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك  
وإن كان هذا المال الذي سمي قبله لا ضيقا فرأى الحاكم أن يجعل للرجل الذي أدخل معه رزقا من غلة الوقف  
فلا بأس بذلك فإن كان الواقف جعل له للقيام بأمر هذا الوقف مالا معلوما في كل سنة وكان المال الذي سماه  
الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به فهو جائز ولا يتطرق في هذا إلى أجر مثله وللناظر أن يوكل  
من يقوم بما كان إليه من أمر الوقف ويجعل له من جده شيئا وله أن يعزله ويستبدل به كذا في فتح القدير .  
وإذا جعل الواقف لقيم بأمر الوقف مالا فنصب القيم قايما وجعل ذلك المال له لم يجوز ذلك إلا أن يكون الواقف  
جعل ذلك إليه كذا في الحاوي . ولو وكل هذا القيم وكيل في الوقف أو وصى به إلى رجل وجعل له كل المعلوم  
أو بعضه ثم جن جنونا مطبقا يطل نو كيله ووصيته وما جعل للوصى أو الوكيل من المال ويرجع إلى غلة الوقف  
الآن يكون الواقف عينه لجهة أخرى عند انقطاعه عن القيم فيبقى فيها كذا في البحر الرائق ناظرا  
عن الاسعاف . ويرجع إلى القاضي في النصب كذا في فتح القدير . والجنون المطبق سببه كذا  
في الحاوي . ولو زال عقله سنة وعجز عن القيام به ثم رجع إليه عقله وصح يعود إلى ما كان من القيام  
بأمر هذا الوقف كذا في المحيط . وإن صح عند الحاكم أن هذا القيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف فأخرجه  
وجعل مكانه آخر ثم جاء الحاكم آخر فادعى أن الحاكم الذي كان قبله إنما أخرجه من القيام بأمر هذا الوقف  
من غير أن يصح على عنده شيء استحق به إخراجي عن ذلك لا يقبل قوله ولادعواه وله أن يقول له صح عندي  
أنك موضع للقيام بأمر هذا الوقف حتى أردك إلى القيام بذلك فإن صح عند هذا الحاكم أنه موضع لذلك رده  
وأجرى ذلك المال له من غلة هذا الوقف كذا في الذخيرة . وكذا لو أخرجه لتسقط وخيانة فبعد مدة تاب  
إلى الله وأقام بينة أنه صار أهلا لذلك فإنه يعيده كذا في فتح القدير . ولو أن القاضي أخرج هذا القيم  
بوجه من الوجوه وأقام غيره مقامه فيبقى للقاضي أن يجري لهذا الرجل شيئا بالمعروف ويرد الباقي إلى غلة  
الوقف كذا في المحيط . وإن قال الواقف يجري للقيم هذا المسمى وإن أخرجه القاضي من الوقف أو قال  
يجري على ذلك لولاده ولولاد أولاده إذا مات صح الشرط كذا في الحاوي . رجل وقف ضبعة على  
مواله وتما صيحات الواقف وجعل القاضي الوقف في يدي قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة

مطلب  
لا يعزل المتولى بمجرد الطعن  
من غير ظهور خيانة

مطلب  
يجوز للناظر التوكيل

مطلب  
لو جن ثم زال الجنون تعود له  
الولاية



في يد رجل بالمطاعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب ان يقيم عشر غلة هذه الطاحونة كذا في قساوي قاضي خان \* عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أبرى له كذا مشاهرة أو سائمة فصدقه المعزول فيه لا تقبل الا بيعة ثم ان كان ما عينه أبرم مثل عمله أو دونه يعطيه الثاني ولا يحيط الزيادة ويعطيه الباقي القيم يستحق أبرم مثل سعيه سواء شرط القاضي أو أهل المحلة أبرأ ولا لأنه لا يقبل القوامه ظاهرا الا بأجر والمعهود كالمشروط كذا في القنية \* وفي مجموع التوازل المتولى من جهة القاضي اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي لعزله ويقيم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متوليا قال نجم الدين لا وان امتنع عن تقاضي ما على المتقبلين زمانا هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هرب به بعض المتقبلين بهد ما اجتمع عليه مال \* كثير يحق القباله هل ينضم المتولى قال نجم الدين لا كذا في الظهيرية \* متولى الوقف اذا أخذ الغلة ومات فليس ما ذاصع لم ينضم كذا في المضمرة (فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي) \* ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وان مات أحدهما كان النصف للفقراء وان سعى جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم فان مات أحدهم خصته للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال على ولده عبد الله ولم يسم عدد الخاق من ولده عبد الله أحد لم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية \* ولو سعى زيد وعمرا وجعل النصف لزيد والنصف لعمر وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلاثة ولعمر وأربعة ولو قال لزيد النصف ولعمر الثلث وسكت يعطى كل واحد مائتي والباقي بينهم نصفين كذا في خزانة المفتين \* اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو ولعمر ومنها الثلث أو قال لعمر ومنها مائة درهم فلعمرو مائتي والباقي لمن سكت عنه وهكذا السيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية مائتي والباقي للذي لم يسم له فان قال لزيد منها مائة ولعمر ومنها مائة فنقتصت الغلة قسم الحاصل بينهما أثلاثا فان زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهم نصفين يقسم على عدد رؤوسهم لاعي المسمى فان قال هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمر ومائتان أعطى كل واحد منهما مائتي والباقي للفقراء كذا في الحاروي \* ولو قال صدقة موقوفة على أن لزيد مائة ولعمر ومائتي فلم تكن الغلة الا مائة لم يكن لعمر شيء وكذلك اذا قال لزيد مائة ولم يسم شيئا لعمر وفاذا الغلة مائة فلا شيء لعمر \* ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد منها مائة يعطى عبد الله نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم تكن الغلة الا مائة فالغلة كلها لزيد ولا شيء لعبد الله ولو كانت الغلة مائتي درهم فللعبد الله مائة ولزيد مائة ولا شيء للفقراء ولو كانت الغلة مائة وخمسين فلزيد مائة وما بقي فللعبد الله كذا في المحيط \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرايتي يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتحصرون في ذلك يضرب كل واحد منهما بما يكفيه وان وقت الغلة بكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وان نقصت يتضاربون بذلك وان فضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عدد رؤوسهم كذا في الظهيرية \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة فخرج الله تعالى من غلاتها أعطى من ذلك كل قدر من قرابته في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل يكون للفقراء كذا في خزانة المفتين \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة فخرج من غلاتها فلزيد وعبد الله ألف درهم لعبد الله من ذلك مائة تخرج من غلاتها ألف درهم كان لعبد الله مائة والباقي لزيد فان خرجت خمسمائة قسمت الخمسمائة بينهم على عشرة أسهم ولو قال ما أخرج الله تعالى من غلاتها فخرج منها كل سنة ألف درهم يعطى منها عبد الله مائة ولزيد ما بقي فنقصت الغلة عن ألف يبدأ بعبد الله فيعطى منها مائة فان بقي شيء كان لزيد وان لم يبق شيء فلا شيء لزيد كذا في المحيط \* فان قال لعبد الله وللمساكين فنصف لعبد الله ونصف للمساكين كذا في الحاروي \* وان قال أرضي صدقة موقوفة فخرج الله تعالى من غلاتها فبقي لعبد الله والفقراء والمساكين فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول حلال رحمه الله تعالى النصف لعبد الله والنصف للفقراء والمساكين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فثلث الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث للمساكين وأما عند محمد رحمه الله تعالى فالغلة تكون على خمسة أسهم سهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان

للمساكين وتطهيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية \* ولو قال لقرايتي وجيراني وموالي والمساكين يضرب كل واحد من القراية وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى بسهم والمساكين بأسرهم بسهم كذا في خزانة المفتين \* ولو قال لقرايتي وللمساكين يضرب كل واحد من القراية بسهم والمساكين بسهم كذا في الحاروي \* ولو قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسهم كذا في المحيط \* ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الصدقات الاصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الا أن في الوقف لا يعطى العاملون والمؤلفة قلوبهم قد ذهبوا فيقسم الا أن على ما عداهم كذا في الظهيرية \* فان قال على وجوه الصدقات ووجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بسهم وللغارمين بسهم وللسبيل الله بسهم وابن السبيل بسهم ولو وجوه البر بثلاثة أسهم فان قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله والحج وسعى لكل وجه دراهم مائة فزادت الغلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحاروي \* رجل وقف شعبة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فانه يعطى له ولعائلته كفايتهم كذا في قساوي قاضي خان \* اذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهدا على وجهين اما أن يرده كلهم أو بعضهم فان رده كلهم كان الوقف بائنا وتكون الغلة للفقراء واذا رده البعض فان كان الاسم ينطلق على الباقي فالغلة كلها تكون للباقي وان كان الاسم لا ينطلق على الباقي فنصيب الذي لم يقبل يصرف الى الفقراء وببأنه أنه اذا قال لولد عبد الله فربعضهم كان جميع الغلة للباقي ولو قال لزيد وعمرو فلم يقبل زيد صرف نصيبه الى الفقراء كذا في الحاروي \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولده عبد الله ونسبه فلم يقبلوا بوجه وكانت الغلة للفقراء غدت الغلة بعد ذلك فقبولوا كانت الغلة لهم كذا في الظهيرية \* ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل كانت الغلة له كذا في المحيط \* فان أخذ الغلة سنة ثم قال لا أقبل ليس له ذلك ولا يعمل رده قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا الجواب صحيح في حق الغلة الماخوذة لانها صارت ملكا له فلا يملك رده وأما الغلة التي تحدث بعده هذا فلا ملك له فيها انما الثابت فيها بحج الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في الذخيرة \* ولو قال الموقوف عليه وعلى نسبه لا أقبل لنفسي ولانسلي جاز رده في حقه ولم يجز في حق نسبه وولده وان كان الولد صغيرا كذا في الحاروي \* وان قال أقبل سنة ولا أقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك اذا قال لا أقبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة \* وكذا لو قال أقبل نصف الغلة ولا أقبل النصف \* فان قال على زيد وعبد الله ما عدا ذلك أحدهما فالنصف الآخر بحاله وقوله ما عدا لا يطل حصه الباقي فان قال لعبد الله ومن بعده لزيد فبقي عبد الله أن يقبل فهو لزيد فان قال عبد الله قبلت وقال زيد لا أقبل فهو لعبد الله واذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاروي

(الباب السادس في الدعوى والشهادة)

وفيه فصلان

(الفصل الأول في الدعوى) \* ومن باع أرضا ثم قال كنت وقفها أو قال هي وقف على أن لم يقيم بيعة على ذلك وأراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك لان سبق الدعوى الصحيحة شرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقص منه وان أقام البيعة فاختار أن يسمع لان الدعوى ان بطلت للتناقص بقت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغبائية \* ومتى قبلت بتقص البيع كذا في الواقعات الحسامية \* في قساوي النسبي رحمه الله تعالى فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح انما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة \* وذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى هذا التعميل وقال هكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى الامام أبي الفضل الكرماني كذا في القصول العمدية \* وليس للبشرى أن يجلس الارض بالتمن كذا في التواريخ فاعلان عن التجبير

مطلب  
فيما لو قبل البعض دون البعض

مطلب  
مات البعض والبعض الآخر

مطلب  
باع ثم ادعى الوقف

مطلب  
قوله في قساوي النسبي فقد ذكر الخ هذه العبارة لا موقع لها كما يعلم من الوقوف على الذخيرة وعبارتها وقال بعض الناس لا تقبل البيعة ولكن لا ناخذ به فقد ذكر الخ



لو ادعى البائع أنها وقف في مسجد كذا وبرهن يقبل وينقض البيع وبه تأخذ وقيل لا يكون البائع متناقضا والاول أصح كذا في الوجيز \* ولو لم يقبل هي وقف على ذكر النسق في فتاواه أنه لا تنفع هذه الدعوى أصلا كذا في الخلاصة \* وإذا قال لغيره هذه الضيقة وقف عليك ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه لا تنفع دعواه كذا في الذخيرة \* ادعى أن هذه الضيقة ملكي ورثتها من أبي ثم ادعى أن أبي وقف على لا تنفع لمكان التناقص ولو قبل التولية في دار موقوفة أو قبل الوصاية في تركه بعد العلم والتيقن أن هذا تركه أو وقف فلو ادعاه لنفسه لا تقبل ولو ادعى الوقف أو لا ثم ادعى الميراث لا تقبل أيضا إلا إذا وفق وقال وقف أبي لكن لم يقع لازما فأتى حينئذ تقبل ولو ادعى المجدد لنفسه ثم ادعى أنه وقف الصحيح من الجواب إن كانت دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لأن في العادة يضاف إليه باعتبار ولاية التصرف والخصوصية \* إذا ادعى المالك لنفسه ثم ادعى أنها وقف وقفها فلان على \* مسجد كذا لا تنفع دعوى الوقف كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في الفصول العمادية \* وفي فتاوى النسق ادعى مشري الأرض على بانيه أن هذه الأرض وقف وقد بعتهما في أيها البائع من غير حق قال ليس له هذه الخاصة انما ذلك إلى المتولي وإن لم يكن ممتول فالقاضي ينصب متوليا فيخاصمه ويثبت الوقفية فإذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بانيه كذا في المحيط \* ادعى متول على المشتري أن هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على المشتري فأراد المشتري أن يرجع بالثمن على بانيه فقال البائع بلى كان وقف فلان على أولاد فلان لكن لمسامات الواقف رفع ورثته الأمر إلى القاضي حتى يقضي بطلان الوقف وكنت وأدنا للواقف فقسنا التركة ووقع الدار في نصيب ويبي وقع صحبنا تندفع بهذا دعوى الوقف ويبقى في يد المشتري كذا في الفصول العمادية \* وإن ادعى وقف أو شهد الشهود على وقف ولم يذكروا الواقف ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدبه القاضي في باب قبض المحاضر من ديوان القاضي المزمول على أن دعوى الوقف والشهادة على الوقف تنفع من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ادعى أن هذه الأرض وقف عليه لا تنفع وانما تنفع الدعوى من المتولي وفي الفتاوى قال تنفع والفتوى على الاول كذا في الخلاصة \* وذ كر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه إن كانت دعواه باذن القاضي صحت بالاتفاق وبغيره فله فيه روايتان والأصح أنها لا تنفع لأن له حق في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بدون إذن القاضي لا تنفع رواية واحدة وذكر فيها أيضا أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولي ذلك كذا في الفصول العمادية \* صاحب الاوقاف إذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الاوقاف ويقضي بالبيئة أو بالنكول ينظر إن ولاه السلطان ذلك نصا أو عرف دلاله جازوا لا فلا كذا في الواقيات الحسامية \* ضيعة في يد حاضر وضعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما حده على أولاده وأولاد أولاده قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا للواقف وقفهما جميعا وقف واحد لا يقضي بوقف الضيعتين جميعا وإن شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضي إلا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضي خان \* وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت ثم الحى أقام بيعة على واحد من أولاد الآخر أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل ويتنصب خصما عن الباقي ولو أقام أولاد الآخر بيعة أن الوقف مطلق علينا وعليك فيبيعة مدعى الوقف بطن بعد بطن أو لى كذا في القنية \* ادعى كرماني بدرجل فاقتر المذمى عليه أنه وقف الكرم بشرائطه ولا بيعة للمدعى فأراد تخليفه إن أراد تخليفه ليأخذ الكرم لو نكل فليس له عليه عيب وإن أراد تخليفه ليأخذ القنية إن نكل له عليه عيب كذا في المضمرات \* بيت فوق بيت وهو متصل بالمسجد متصل بالمسجد بصف البيت الأسفل ويصل في البيت الأعلى في الصيف والشتاء اختلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون العلو قال الأرباب إن ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا في المحيط \* ادعى دار في يد رجل أنها ملكه بأصلها وبشائها وأنكر المذمى عليه ذلك وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المذمى بيعة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم إن المذمى أقتر أن أصل الدار وقف والبناء به بطلت دعواه والحكم والسجل هكذا

مطلب  
تنفع دعوى الوقف من غير  
بيان الواقف  
مطلب  
دعوى أنها وقف لا تنفع  
الامن المتولي

مطلب  
ليس لصاحب وقف جماع  
دعوى بدون أمر السلطان  
نصا أو دلاله

مطلب  
بيعة مدعى الوقف بطن بعد  
بطن أولى من بيعة الاطلاق

ذكر في فتاوى أهل بحر قد كذا في الذخيرة \* رجل ادعى دارا وقضى له بها ثم ادعى المتولي أن العريضة وقف وأقام البيعة أن كان ادعى المذمى الدار بيناها لا تقبل بيعة المتولي وإن كان لم يدع الدار بيناها تبقى العريضة وقفا وإن كان ادعى دارا وقبض ثم إن المتولي استحق العريضة يبقى البناء على ملأه المذمى كذا في الفصول العمادية \* دار موقوفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلبا تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وإن لم يكن الحاضر قيم لهذا الوقف إلا أن الأخوين أجرا جميعا فكذلك وإن أجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يصح بما قبض من حصه الغائب كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل في يده نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام البيعة بوقف جميع الدار تقبل لأن المذمى ادعى وقف جميع الدار غير أنه أقام البيعة على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات \* ولو ادعى انسان في الوقف لا تنفع الدعوى على أرباب الوقف وانما تنفع على القيم أو على الواقف كذا في الفتاوى العنانية \* لو أقام المتولي بيعة على الوقف وأقام المذمى بيعة على الملك وذو اليد هو المتولي لا تنفع بيعة ذي اليد ويقضى بيعة الخارج فلو أقام المتولي بعد ذلك بيعة على الوقف لا تنفع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بيعة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بيعة الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقلا عن فتاوى رشيد الدين \* رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المتولي يقول وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعى فلو جاء متول آخر وادعى على هذا المذمى أنها وقف على مسجد كذا في جهة عمره وتقبل والقاضي لو أمر انسانا أن يواجر دارا الوقف مباشرة فهو ليس بخصم وكذا لا تنفع الدعوى على أكار الوقف وغيره الوقف وكذا على غلة دار الوقف إذا ثبت له أكار أو غلة داره كذا في خزائن المفتين

(الفصل الثاني في الشهادة) \* إذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحثدهما الشاهدان قاله الشهادة باطلة وكذلك إن حددها أحدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهد أنه وقف أرضه التي في موضع كذا أو قال لا يحثدها الشاهدان باطلة قال الخصاص إلا أن تكون أرضا مشهورة تغني شهرتها عن تحديدها فإن كان كذلك قضيت بانها وقف وإن حددها مجدين فالشهود عن أصحابها أنه لا يقبل وإن حددها ثلاثا حد ود قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* وإن حددها ثلاثا حد ود وقالوا لا تقبلنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا في الحاوي \* سئل الخصاص فقبل إذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف تحكم بالحد الرابع قال أجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي إلى مبدأ الحد الاول أي بازاء الحد الاول كذا في المحيط \* وإن شهد أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وجددها لثلاثة حدود لا تقبل بشهادتهما كذا في الذخيرة \* وإن شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحثدهما الشاهدان وكذا في الحدود وكذا في حلال رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الإمام أبو زيد الشيرازي رحمه الله تعالى تأويل هذا أنهم لم يبينوا للقاضي أما إذا بينا وعرفا يقبل ذلك وذكر الخصاص أني أجيز الشهادة وأقضي بالأرض بحدودها وقفا وأقول للشهود سموا الحدود فأقضي بما يسمون كذا في الظهيرية \* وهكذا في المحيط والذخيرة \* قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك لو قال لا يمكن له في المصر الا تلك الأرض لم تقبل كذا في المحيط \* ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يحثدهما الشاهدان وكذا في المحيط لا تقبل شهادتهما لعل للواقف أرضا أخرى سوى التي يعرف الشاهدان وكذا لو قال لا أعرف له أرضا أخرى لم تقبل شهادتهما ولم يذكروا حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز \* قال الإمام رحمه الله تعالى تأويل هذا إذا بينا للقاضي وعرفا فالأصل الميراث لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* وإن شهد أنه حددها لنا وليكالا يحد كذا في الحدود التي حددها لنا فالشهادة باطلة كذا في المحيط \* ولو شهد أن الواقف وقف أرضه وذكر حدود الأرض ولكالا لا أعرف تلك الأرض في أي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المذمى إقامة البيعة أن الأرض التي يدعيها

مطلب  
يقضى بيعة الخارج

مطلب  
الماور باجارة الوقف لا تنفع  
عليه دعوى

مطلب  
في تحديد العقار



هذه الارض كذا في قناوى قاضى خان \* وكذا الوفا لا أدورنا على حدودها ولم يسم لنا فاقمنا تقبل فان  
شهدا على الحدود وقال لا تعرف فالشهادة جائزة ويكلف المندعى الوقف أن يأتي بشهود يعرفون تلك الحدود  
كذا في الحواوى \* وان شهدا أنه أقر عيدهما أنه جعل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا  
حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا وجعل آخرها  
للمساكين فنظر الحاكم فوجد حصته من هذه الارض أكثر من الثلث قال الخصاص يجعل جميع حصته  
وقف على الوجوه التي سئلها كذا في الظهيرية \* وان جعل غلة ذلك على قوم محاسنهم ومن بعدهم على  
المساكين فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاص تصدقهم وسكوتهم  
في ذلك سواء وبقي جميع حقه وقفا وأجعل للقوم الذين هم بأعيانهم غلة الثلث من ذلك وأجعل فضل ما بين  
الثلث الى النصف للمساكين كذا في الذخيرة \* اذا شهدوا أنه وقف حصته من هذه الدار أو ما ورث من أبيه  
من هذه الدار ولا يدريان ما هي لم تجز الشهادة قياسا وجازت استحسانا كذا في الحواوى \* وان شهدوا على  
الواقف باقراره ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار أخذ القاضى بان يسمي ماله من ذلك فاسمى من شئ  
فانقول قوله فيه ويحكم عليه بوقفه ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فيما أقر به  
من ذلك لزمه إلا أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في القصول العمدية \*  
واذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه واختلفا فيما بينهما فشهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا فشهد  
الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا أو سمي موضع آخر لا تقبل الشهادة ولو شهد أحدهما أنه وقف تلك الارض  
وأرضاً أخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما أنه وقف هذه الارض كلها وشهد الآخر  
أنه وقف نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الارض هكذا ذكر هلال والخصاص  
رحمهما الله تعالى ولو شهد أحدهما أنه جعل ثلث الغلة وشهد الآخر أنه جعل له نصفها قبلت الشهادة على  
الثلث عندهما كذا في المحيط \* وان شهد أحدهما أنه وقف نصفها مشاعاً وشهد الآخر أنه وقف نصفها  
مقرواً بمنزلة الشهادة باطلا كذا في الظهيرية \* وان شهد أحدهما أنه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وقف  
يوم الخميس أو قال أحدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا في الحواوى \*  
ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه وقفها وقفاً صحيحاً بائناً كانت الشهادة باطلة  
ولو شهد أحدهما أنه وقفها في حقه وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما كذا في قناوى  
قاضى خان \* ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة  
على المساكين قبلت الشهادة والحاصل أنهما إذا اتفقا على كونها صدقة موقوفة وتفرداً أحدهما بزيادة شئ  
لا تثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو كونها وقفاً على الفقراء وعن هذا قلنا اذا شهد أحدهما أنه جعلها  
صدقة موقوفة على عبد الله وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وقفاً على الفقراء كذا  
في الذخيرة \* ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً على عبد الله وولده من بعده وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً على  
عبد الله جعلها وقفاً على عبد الله كذا في الظهيرية \* ذكر الخصاص في وقته اذا شهد أحدهما أنه جعلها  
صدقة موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر أنه جعلها على عبد الله خاصة فثبت بالنصف لعبد الله والنصف  
للاخر للفقراء قال مشايخنا وما ذكر من الجواب أنه يقتضى لعبد الله بالنصف يجب أن يكون قول الكل كذا  
في المحيط \* لو شهد أحدهما أنه وقف على الفقراء وشهد الآخر أنه وقف على أعمال البر جازت الشهادة  
والغلة للفقراء كذا في الحواوى \* قال الخصاص في وقته لو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة  
على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر تقبل هذه  
الشهادة \* قال ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعل  
أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فراهبه قال هذا لا يشبه أبواب البر لأن الذي شهد للفقراء  
قراهبه لم يشهد بجميع الغلة للفقراء والمساكين كذا في المحيط \* واذا شهد أنه وقف عليها أو على أحدهما  
أو على أولادهم أو على نسايتهم أو على أبيهم أو على قراهبه وهما من آل عباس أو على قوم آخرين فالشهادة

مطلب  
اختلاف شهود الوقف في  
الزمان والمكان لا يمنع جواز  
الشهادة

كلها باطلة فان قال لا تقبل ما جعل لنا فيها فشهدا ثم ما جازة السابقين يعطون بما سمي لهم ويجعل حصته  
الشاهدين للفقراء كذا في الحواوى \* ولو شهدا القرابة الواقف وهما من قراهبه وقال لا تقبل ذلك لم تقبل  
شهادتهما وان لم يكن لهما أولاد هكذا في الذخيرة \* ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان أنها  
صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضيعة  
أنها صدقة موقوفة على فقراء قراهبه وهما من فقراء قراهبه لا تقبل شهادتهما كذا في قناوى قاضى خان \*  
ولو شهدا أنه وقف على فقراء قراهبه وهما غنيان من القرابة يوم شهدا لم تجز الشهادة لأنهما لو افتقرا كان لهما  
حصته كذا في الحواوى \* ولو شهدا أنه وقفها على فقراء مسجده وهما من فقراء مسجده جازت شهادتهما  
وكذلك لو شهدا أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهما ولو وقف رجل كرامة على مسجد لقرأة القرآن  
أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكرامة فهذه المسألة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف  
تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة \* والمشايخ رحمهم الله تعالى فضالوا الجواب فيها  
فقالوا في شهادة أهل المدرسة أن كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا يأخذون  
تقبل كذا قالوا في أهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكب وللشاهد صبي في المكب لا تقبل  
وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح كذا في القصول العمدية \* اذا ادعى رجل على رجل أنه وقف  
هذه الارض على المساكين وهو يجهل ذلك وأقام يمينه على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين  
وأخرجت الارض من يده كذا في المحيط \* وفي جامع القناوى وقف صحيح على مكب ومعلم في القرية فقصبه  
رجل فشهد من أهل القرية من لا ولد له في المكب أن هذا وقف فلان بن فلان على كذا أصحت شهادتهم كذا  
في التيسارية \* شاهدان شهدا على أرض أن فلاناً جعلها مسجداً أو مقبرة أو خاناً للمارة ثم رجعا فالتهموا  
به وقف على حاله ويضمن الشاهدان قيمة الارض للشهود عليه يوم قضى القاضي عليه وكذا لو شهدا أنه وقفها  
على المساكين أو على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في الحواوى \* الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز  
وعلى شرائطه لا وعليه القنوى كذا في السراجية \* وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يقول لا بد  
من بيان الجهة بأن يشهدوا بأن هذا وقف على المسجد أو على المقبرة وما أشبه ذلك حتى لو لم يذكروا ذلك  
في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشايخ لا تقبل الشهادة على شرائطه أن بعد ما بينوا الجهة وقالوا  
هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم أن يشهدوا أنه يدين من غلته فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولو ذكروا ذلك  
لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة \* وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة التماسع الرجال  
كذا في الظهيرية \* وكذا الشهادة بالتسامع فلو أنهم شهدا بالتسامع وقالوا لا يشهد بالتسامع تقبل شهادتهما  
وان صرحا بأن الشاهد برعايكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيقتن القاضي  
أن الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذا نال الفرق بين السكوت والافصاح أشار ظهير الدين المرغيناني الى هذا  
المعنى وهذا بخلاف ما تجوز فيه الشهادة بالتسامع قائم ما اذا صرحا أنهم شهدا بالتسامع لا تقبل كذا في القصول  
العمدية \* في النوازل سئل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى عليها ظالم وأنكر الوقف هل يجب على  
أهل القرية أن يشهدوا أنه للفقراء قال من سمع من الواقف أنه يشهد ومن لا يسمع لا يجوز كذا في التيسارية  
\* أرض في يد رجل يدعى أنه أقال قوم البيعة أن فلاناً وقفها عليهم لم يستحقوا شيئاً لأنه قد يقف ما لا يملك  
وكذا لو شهد الشهود أنه وقفها وكانت في يده لأن الشئ قد يكون في يده وديعة أو غصباً وان شهدوا أن فلاناً  
وقفها عليهم وهو يملكها قضى بها ولا يحتاج الى احضار وارث الواقف ولا وصيه كذا في الحواوى  
\* (ومما يصل بذلك) رجل جاء الى قاضى ببلدة وقال انى كنت أمينا للقاضى الذي كان قبلك هنا وفي يدي  
صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان وقفها على قوم معلومين محاسنهم قبل قوله اذ لم تكن للواقف ورثة  
ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقر به هذا الرجل وان كانت له ورثة فقالوا هو ميراث بيننا وليس بوقف فالتقول  
قولهم ويكون ميراث بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي  
في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالتقول قول الورثة وان قال الذي في يديه الضيعة  
هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقل وقفها فلان وقال قوم هي وقف علينا وعلى نسلنا وقفها أبونا فالتقاضى

مطلب  
شهادة فقراء الجيران على  
الوقف عليهم مسجدة

مطلب  
شهادة أهل المدرسة بوقف  
المدرسة مقبولة

مطلب  
الشهادة بالشهرة على أصل  
الوقف وعلى شرائطه

مطلب  
لا بد في قبول البيعة من بيان  
أنه وقفها وهو يملكها



يقضى بالوقف ولا ينظر الى قول الورثة هذه الجملة في اجناس السامعي كذا في المحيط . الوقوف التي تقادم  
 امرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كانت لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها  
 فاذا تنازع أهلها فيها أجريت على الرسوم الموجودة في ديوانهم وان لم تكن لها رسوم في دواوين القضاة  
 يعمل عليها تجعل موقوفة فن أثبت في ذلك حقا قضى له به هذا كله اذا لم تنق ورثة الواقف فان بقيت وتنازع  
 قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا أقروا بشئ يؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم  
 فان تعذر يجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في المختارات . فان اصبحت له او ارادوا أخذ ذلك كان للقاضي  
 في الاستحسان أن يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضي خان . واذا كانت الارض في يد رجل وهو يقول  
 انها كانت لفلان وقفها على كذا وقالت الورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين  
 والذي قاله الورثة خلاف ما قاله الرجل فان القاضي يحسمه على ما أقرت به الورثة اذ لم يجد القاضي في ديوان  
 الحكم الذي قبله كتابا من الصلح فيها رسوم الوقوف ولم تكن الوقوف في يد الامناء بل وجد اقرارا من يده  
 وأما اذا كانت الوقوف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فانه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في أيديهم  
 كذا في الذخيرة . سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر بمصارفه وقد مر ما يصرف الى مستحقه  
 قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان أن قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون ولم يعطون  
 فينبى على ذلك كذا في المحيط . في فتاوى الفضلي وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صلح ذلك الوقف  
 أن الفاضل من نفقته يصرف الى فقراء أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفضل  
 الى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم بسهم وليسائر الفقراء بسهم وكل من مات  
 منهم سقط سهمه وقسم بين الباقين منهم على ما وصفت فاذا انقرض فقراء السكة الموجودون يوم الوقف كان  
 فقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة . في وقف الخصاص فدخل  
 وقف ضعة له فقال قد جعلت ضعتي المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها من تحديد هاء صدقة  
 موقوفة على وجوه محلها وجعل آخرها للمساكين جاز فان ادعى الواقف أن قراحتهم لا يدخل في هذا الوقف  
 قال ان كانت حدود هذه الضعة مشهورة معروفة وكان هذا القراح داخل في حدودها فهو داخل في الوقف  
 وكذا ان كانت هذه الضعة معروفة عند الصلحاء من جيرانها وكان هذا القراح منسوب اليها ومعروفا  
 فهو داخل في الوقف فان لم يكن الامر على ما بينا فالقول قول الواقف ولا يكون هذا القراح داخل في الوقف  
 كذا في المحيط

مطلب  
 الاوقاف التي تقادم امرها  
 ومات شهودها

مطلب  
 اذا اشتبهت المصارف

(الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصلح)

سئل شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواله ومدرس من مدرسة معلومة وكان فيه  
 بيان المقادير وشرائط الصحة وجعل آخره للفقراء فأجاب أنه غير صحيح كذا في الذخيرة . رجل وقف ضعة له  
 وكتب صكوا وشهد شهودا عليه بذلك ثم قال الواقف اني وقفت على أن يكون يبي فيه جازا ولم أعلم أن الكاتب  
 كتب أو لم يكتب في الصلح هذا الشرط ان كان الواقف رجلا فصيحيا يحسن العربية وقرئ عليه الصلح وكتب  
 وقف صحيح وأقر هو بجميع ما فيه لا يقبل قوله ايضا وان لم يشهدوا يقبل قوله كذا في المختارات . وهذا شئ  
 عليه بالفارسية وأقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله ايضا وان لم يشهدوا يقبل قوله كذا في المختارات . وهذا شئ  
 لا يختص بصلح الوقف بل يعم الصكوك بأسرها كذا في الظهيرية . وفي فتاوى أبي الليث سئل الفقيه  
 أبو جعفر عن امرأة قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفاً على أنك متى احتجتي الى بيعها يبيعها فكتبوا صكاً  
 بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا وأشهدت عليه وقال ان قرئ الصلح علم بالفارسية وهي تسبح وأشهدت على  
 ذلك صارت الدار وقفاً وان لم يقرأ عليها لا تصير الدار وقفاً وما ذكر من الجواب في المسألتين انما يتأتى على قول  
 محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتأتى كذا في المحيط . وقف ضعة له وأمر  
 بكتابة صلح الوقف ففعل الكاتب في حديثين وأصاب في حديثين فان كان الحدان اللذان غلط فيهما في تلك النواحي  
 لكن ينسب وبين المحدود أرض أو كرم أو دار للغير يصح الوقف وان كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجدان  
 في ذلك الموضع فالوقف باطل الا اذا كانت الضبعة مشهورة متعينة مستغنية عن التحديد لشهرتها فيجوز

الوقف حينئذ كذا في الوجيز . رجل أراد أن يقف جميع ضيعته في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة  
 الصلح في مرضه فكتب الكاتب أن يقف بعض أفرجة من الاراضي والكروم ثم قرئ الصلح على الواقف وكان  
 المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعته في هذه القرية وهو كذا وكذا اقرارا على فلان بن فلان وبين  
 حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فأقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر رحمه الله تعالى  
 ان كان الوقف في صحته وأخبر الواقف أنه أراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على  
 الجميع الذي أرادوه وكذلك لو مات الواقف وقد أخبر الواقف عن نفسه قبل الموت قالوا كما تكلم  
 كذا في فتاوى قاضي خان . اذا كتب صلح المتولي والوصي ولم يذكر فيه جهة وصايته وتولية لا يصح  
 هذا الصلح فان كتب أنه وصي من جهة الحاكم ومتول من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي  
 ولا جاز كذا في الواقعات الحسامية . وهكذا في فتاوى قاضي خان . في فتاوى أهل حمرة قند استأجر رجل  
 من متولي وقف أرضا وقف على أرباب معلومين وكتب في الصلح استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان  
 المتولي في الاوقاف المتسوية الى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أبي الواقف وجده ولم يعرف جاز لانه  
 لو كتب من فلان بن فلان المتولي في كذا وهو وقف على أرباب معلومين جاز وان لم يذكر الواقف فهذا أحق  
 كذا في الذخيرة . رجل في يده شعبة جاء رجل وادعى أنها وقف وجاء بصلح فيه خطوط عدول  
 وقضاة قد انقضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي أن يقضي بذلك الصلح كذا في النظم لاصلة .  
 وكذلك لو كان لوح مقشور على باب دار ينطق بالوقف لا يقضى به مالم يشهد الشهود بالوقف  
 كذا في المحيط

(الباب الثامن في الاقرار)

قول من الارض في يده هذه الارض وقف اقرارا بالوقف وليس باستداء وقف حتى لا تشترط له شرائط الوقف  
 كذا في المحيط . اذا أقر بوقفية أرض في يده ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره وصارت الارض  
 وقفاً على الفقراء ولا أجعل المقر هو الواقف ولا غيره الا أن يشهد الشهود أن هذه الارض كانت لهذا المقر حين  
 أقر فيجعل المقر واقفا كذا في محيط السرخسي . وهكذا في فتاوى قاضي خان . والولاية للمقر  
 استحقاقا حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له أن يوصي الى غيره كذا في الذخيرة . وتأويل قبول  
 هذه البيعة جاء رجل غير المقر وادعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فأقام المقر بيعة أنه هو الواقف  
 فيدفع خصومة المدعي ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها العزل ولو أن هذا المقر بعد هذا الاقرار أقر أن الواقف  
 فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال أنا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضي خان . ولو أقر بالوقف وسمى واقفه  
 ولم يسم مستحقه بأن قال هذه الارض صدقة موقوفة من أبي وأبوه ميت فان كان على أبيه دين يساع فيه  
 وان كانت له وصية تنفذ وصيته من ثلثه وما فضل منهم ما يكون وقفاً على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخر  
 وان كان معه وارث آخر جاز كذا في محيط السرخسي . ثم ينظر ان لم يتبع الولاية لنفسه فلا ولاية له  
 والقاضي أن يولي أمره من شاء وان ادعى الولاية قبل قوله استحقاقا جلا لا مره على الصلاح كذا في  
 المحيط . وان كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الارض للجاحد يفعل ما يشاء  
 ونصيب المقر يكون وقفاً على ما أقر به كذا في فتاوى قاضي خان . وكذا اذا قال هي موقوفة من جدتي  
 ولو قال هذه الارض موقوفة عن أبي فان هذا لا يصح كون اقرارا بالملك لايه ولا يجوز الوقف سواء كان على  
 الاب دين أو له وصية أو معه وارث آخر أو لم يكن شئ من ذلك كذا في الحاشي . ولا يصح جعل الواقف هو  
 ولا غيره وكانت الولاية له استحقاقا كذا في المحيط . وأما اذا أضاف الواقف الى رجل أجني فان ذكر  
 رجلا معروفا فإسماه بعينه وكانت الاضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الاجياء وكان حاضر ارجع اليه  
 لانه أقر بالملك ونهده عليه بالوقف فان صدقه في جميع ذلك يثبت جميع ذلك تصادقهما وان صدقه  
 في الملك وكذا في الوقف يثبت الملك تصادقهما ولم يثبت الوقف لكون الشاهد واحدا وان كان مينا  
 فالأمر الى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقه البعض في جميع ذلك وكذا في البعض

مطلب  
 لا يقضى بالخط



في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الجاحد ملك لا يتصرف فيه ماشاء كذا في المحيط \* فان صدقوه جميعا فالولاية فان صدقة البعض دون البعض فلا ولاية له قياسا وقال هلال رحمه الله تعالى وبالقياس نأخذ وكذلك اذا صدقوه في الوقف وكذب البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية \* قال الا ان يشهد شاهدان بالولاية على الجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط \* وان كانت الاضافة بحرف عن فهذا ليس باقرار بالملك لان كذا في خزانة المفتين \* وان لم يسمه بعينه بأن قال هذه الارض صدقة موقوفة من محمد أو عن محمد صارت وقفا كذا في الظهيرية \* فان سمي بعد ذلك رجلا لم يصدق اذا كان مفصولا وكانت الاضافة بحرف من وان كانت الاضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط \* ولو سمي الواقف والمستحق فالملك فيه أن يرجع فيه الى ذلك الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا فان صدقة أو صدقوه في الوقفية وفي الشروط كان الامر على ما اقتربه وان كذبه أو كذبوه لا ثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحماوى القديسي \* لو اقتر بالوقفية ولم يسم واقفه وسمي مستحقه بأن قال هذه الارض موقوفة على نفسي وعلى ولدي ونسلي فانه يقبل اقراره كذا في محيط السرخسي \* والولاية اليه وفي الاستحسان دون القياس فان ادعى آخراته وقف عليه وصدقه المقر صدق في حصة دون حصة ولده ونسله كذا في الحماوى \* ولو اقتر رجل بأرض في يده أنها وقف على قوم معلومين سماهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زاد معهم أو نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اقتر أنهم صدقة موقوفة على وجه سماه ثم بين وجهها آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياسا واستحسانا ويكون على ما بين أولا كذا في المحيط \* ولو اقتر بأرض في يده أنها وقف وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسمي عدد معلوما في القياس لا يقبل قوله الاخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال على فلان بعينه ثم قال مفصولا يبدأ أولا بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولا عند محمد رحمه الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو اقتر بأرض في يده أن القاضى فلا ولاية هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضى زمانا فان لم يظهر عنده غير ما اقتر به جواز اقراره على سبيل ما اقتر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال هذه الارض ولاها للقاضى ولدى ثم توفي والذي وأوصى الى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الارض كانت في يد والذي أو قال كانت في يد فلان فأوصى الى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان وقد أوصى بها الى لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم الى وارث فلان الذي اقتر أنها كانت في يده وأوصى الى الذي أوصى الى كذا في المحيط \* لو قال لأرض غيره هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صارت وقفا كذا في الفتاوى العتبية \* أرض في يد ورثة اقتر وأن أباهم وقفها وسمي كل واحد منهم وجهها غير ما سمي صاحبه فان القاضى يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى الوجه الذي اقتر وتكون ولاية هذا الوقف للقاضى بوليها من شاء كذا في فتاوى قاضي خان \* فان كان في الورثة صغيرا أو غائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فان اقتر بعض الورثة أن والدهم وقف على أولادهم ونسبهم وأنكر بعضهم فنصيب من اقتر للوقف على ما اقتر به ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحد في نصيب المقترب من الغلة فان باع الجاحد دون بعض حصصهم رجعوا الى تصديق المقترب من صدقوا فيما بقي في أيديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا أن يصدقهم المشتري وان كذبهم فمزمع الباعة قبة ما باعوا وتشترى أرض فتكون موقوفة مع الباقي على ما اقتر به فان كان بعض الباعة دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم اقتر به ورجع هو الى تصديقهم فلا يصير المقترب من الغلة قضايا بما لم يسمه من القيمة كذا في الحماوى \* قال الخصاص في وقفه لو أن رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد بن عبد الله وولده وولد نسله وعقبه أبدا ما تساموا ومن بعدهم على المساكين فقال زيد ان الواقف جعل هذا الوقف على وعلى ولدي وولد ولدي وعلى عروفتي بصدق على نفسه ولا يصدق على غيره ينظر الى الغلة عند قسمتها فيقسم على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسله فما أصاب زيد منها دخل عمر ومعه في ذلك فتكون حصة زيد بين زيد وبين عمر وأبدا ما كان زيد في الاحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمر وجع في هذه

الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقفها على زيد ثم من بعده على المساكين فاقتر زيد لعمر وعلى نحو ما بينا كان لعمر وأن يشارك زيد في غلة الوقف مادام زيد في الاحياء فاذا مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في المحيط \* مات وترك ابنين في يد أحدهما صدقة زعم أنها وقف عليه من أبيه والابن الاخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليها هو المختار كذا في المضمرات \* قال الخصاص في وقفه رجل في يده أرض أو دار أو دارها رجل عند القاضى أنها له والذي في يده يقول هذه الارض وقف وقفها رجل من المسلمين على المساكين ودفعها الى فان القاضى يجعل الارض وقفها على ما اقتر به ولكن لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد بذلك حتى ان المدعى لو قال للقاضى حلقه ما هذه الارض لي فان القاضى يحلقه فان نكل عن البين أو اقتر أنها لهذا الرجل فالتقاضى بضمه قيمة الارض ولا يسطل ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة \* فان أقام المدعى البينة أنها له حكم له وبطل الاقرار بالوقف فان اقتر بأن رجلا معروفا وقفها وحضر ذلك الرجل فاقتر بالوقف كان خصما للمدعى فان سمي صاحب اليد قوما وقال هي وقف عليهم كانوا خصما للمدعى فان اقتر القوم للمدعى بأنها ملك له قبل اقرارهم على أنفسهم في الغلة فاذا ماتوا كانت الغلة للمساكين دون المدعى فان كانت الارض في يد قيم والمسألة على حالها فهو خصم للمدعى تسمع بينته عليه ولا يستخلف القيم لانه لو اقتر لم يصح وكذلك أمين القاضى كذا في الحماوى \* فلان الذي في يده الدار بعد ما اقتر أنها وقف على فلان وفلان وأولادهم ومن بعدهم على المساكين اقتر أن الدار للمدعى ثم ان هؤلاء المساكين حضروا وكذبوا صاحب اليد في اقراره بالدار للمدعى وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم الخصماء للمدعى في يده فان أقام المدعى بينته على ملكية الدار قضى بالدار له وبطل اقرار الذي كانت الدار في يده أنها وقف وان لم تكن له بينة على ما ادعى كان له أن يستخلف هؤلاء المسلمين على دعواهم فان اقتر بالدار للمدعى أو نكلوا عن البين كان اقرارهم جائزا على أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والمساكين وكذا لا يجوز اقرارهم على الغير فيه كذا في المحيط \* اقتر بوقف صحيح واقتر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده فالوا اقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى قاضي خان \* في الفتاوى رجل وقف ضيعة على الفقراء في حصة ثم مات فجاء انسان وادعى أن الضيعة له واقتر الورثة بذلك لم يسطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركه الميت في قول محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه يجب الضمان بخلاف وهو الصواب فان أنكر الورثة ذلك فازاد تخلفهم ان أراد أخذ الضيعة فلا عين عليهم وان أراد أخذ القيمة ان نكلوا فله ذلك كذا في محيط السرخسي \* رجل في يده دار اقتر الذي في يده الدار أن هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في أبواب الخير والمساكين ودفعها اليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد الى القاضى وقال أنا وقف هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته الى هذا ووايته القيام بأمرها وأراد أن يقبضها من يدي الذي هي في يده ينظر ان كان الذي في يده هذه الارض صدقة أنه هو الذي وقفها فله أن يقبضها منه ولو قال انما دفعته اليه ودبعت وصاحب اليد يقول انها كانت له الا أنه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضى لا يقبل قول صاحب اليد أن هذه الدار وهذه الارض لهذا المدعى كذا في الذخيرة \* أرض في يد رجل شهد شاهدان على اقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخران أنه اقتر أنها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب ان عرف أي الاقرارين كان اول جازا الاول ويطل الثاني فان لم يعرف الاول من الاخر يقضى بجميع ذلك وتكون الغلة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى قاضي خان \* ذبح في يده أرض اقتر بأن مسلما وقفها على المساكين أو في الحج أو في الغزو أو سمي وجهها آخر مما يقرب به المسلمون الى الله تعالى جازا اقراره ويجزى على الوجوه التي سماها وان اقتر أن المسلم وقفها على البيع أو سمي وجهها لا يقرب به المسلمون بطل اقراره وأخرجت الارض من يده وجعلت لبيت مال المسلمين كذا في الحماوى



رجل وقف أرضاً وأدارها ودفعها إلى رجل وللاه القيام بذلك فجهد المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الأرض من يده وانحصم فيه الواقف فان كان الواقف ميتاً وجاء أهل الوقف بطالبون به نصب القاضي فيما يخصهم فيه فان كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد مجوده وبغيره ما انهدم منه ولو غصبها من الواقف أو من والمها غاصب فعليه أن يردّها إلى الواقف فان أبي وثبت غصبه عند القاضي حبه حتى ردّها فان كان دخل الوقف نقص غرم النقصان وبصرف إلى مرمّة الوقف وبغيره ما انهدم منه ولا يقسم بين أهل الوقف كذا في المحيط • فان كان الغاصب زاد في الأرض من عنده ان لم تكن الزيادة ملائمة لما كان كرب الأرض أو حفر النهر أو ألقى في ذلك السرّين واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستملك فان القيم يستردّ الأرض من الغاصب بغير شيء وان كانت الزيادة ملائمة ما لا يتوقّف ما كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقطع الاشجار وردّ الأرض ان لم يضرب ذلك بالوقف وان كان أضرب بالوقف بأن خرب الأرض بقطع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء أو يقطع الشجر الآن القيم يشتم قيمة الغراس مقبولة بقيمة البناء مرفوعاً ان كان للوقف غلة في يد المتولي يكفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يؤاخر الوقف فيعطى الضمان من ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • وان أراد الغاصب قطع الاشجار من أقصى موضع لا يجزى الأرض كان له ذلك ثم ضمن القيم له قيمة ما بقي في الأرض الموقوفة ان كانت له قيمة كذا في المحيط • فان صالح المتولي من الغراس على شيء جاز اذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الحاوي • وان غصب الأرض الموقوفة رجل قيمتها ألف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعد ما صارت قيمتها ألفي درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الاّ اولى ان يتبع الغاصب الثاني اذا كان الثاني ملياً يريده اذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعدّر استردادها من يد الثالث وان كان الاقل أملي من الثاني يتبع الاقل واذا اتبع القيم أحد هاتين الضمان يرى الآخر واذا أخذ القيمة من أحدهما يشتري بها أرضاً أخرى فيقيمها مكانها كذا في الذخيرة • فان أخذ القيمة من أحدهما ثم ردت عليه الأرض ردّ القيمة وكانت الأرض وقفاً على حالها وليس للغاصب حبسها إلى أن تصل إليه القيمة كذا في المحيط • فان أخذ القيمة من الغاصب قضعت من يده لا شيء عليه والقول قوله مع عينه كذا في الحاوي • وان ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضاً أخرى ثم ردت أرض الوقف عليه كانت وقفاً على ما كانت ضمن القيم القيمة التي أخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك في غلات الوقف استحقاقاً ولو كان يربح في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف عليهم في أموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة • ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشتري بها أرضاً أخرى للوقف ثم ردت الأرض الاولى عليه كانت وقفاً على حالها وخرجت الأرض عن الوقفية وكان للقيم أن يبيعها ويوفي من غنها القيمة التي قبضها فان كان فيها نقصان مكان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياساً واستحساناً ولو كان الواقف شرط الاستبدال بها قبضها القيم وقبض الثمن فضاع ثم ردت الدار الاولى عليه بعيب بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع أرض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط • واذا غصب الدار الموقوفة أو الأرض الموقوفة تهدم بناء الدار وقطع الاشجار كان للقيم أن يضمه قيمة الاشجار والتخيل والبناء اذ لم يقدّر الغاصب على ردّها ويضمن قيمة البناء ومبنيها وقيمة الاشجار والتخيل ثابتاً في الأرض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والأرض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر الغاصب على ردّها والار والنقص والاشجار فالغاصب ردّ العرصة على الواقف وأما النقص والشجر فيكون للغاصب ويردّ القيم على الغاصب حصّة العرصة كذا في الذخيرة والمحيط وفتاوى قاضي خان • وان جنى على الشجر والبناء في يد الغاصب جاز وأخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للمتولي أن يضم الجاني فان كان الغاصب زرع الأرض فالزرع له وعليه تقصان الأرض يجعل في عمارتها كذا في الحاوي • واذا كان في أرض الوقف تخيل واشجار استغلها الغاصب سنين يعني الاشجار والتخيل ثم أراد ردّ الأرض والتخيل والاشجار ردّ الغلة معها ان كانت قائمة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة • وما أخذ من الغاصب من بدل الغلة فترق في الوجوه التي سبيلها عليها كذا في المحيط • غصب أرض الوقف وفيها تخيل واشجار فقلع الاشجار والتخيل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الاشجار

والتخيل ثابتاً في الأرض وان شاء ضمن القالع ذلك فان ضمن الغاصب وجع بذلك على القالع وان ضمن القالع لم يرجع بذلك على الغاصب وان لم يشتم القيم أحدهما حتى ضمن الغاصب القالع وأخذ منه قيمة ما قطع غناء القيم وأراد تضمين القالع ليس له ذلك كذا في الذخيرة • رجل غصب ضيعة موقوفة لخاصم المصوب منه وأقام البيئة قبلت بيته وزرّد عليه الضيعة اجماعاً كذا في الظهيرية • ولو غصب الوقف أحد لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون إذن القاضي كذا في الفصول العبادية • وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن انتزاعه من يده فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسله اليه وهو منكر فإرادوا تحليفه فلهم ذلك فاذا أنكر يستحلف فان نكل قضى عليه بقيتها وكذلك لو قامت لهم بيته لان الفتوى في غصب الدور والعقار الموقوفة بالضمان نظر الوقف كما أن الفتوى في غصب مشايخ الوقف بالضمان نظر الوقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة أخرى فتكون وقفاً كذا في محيط السرخسي • وقف موضعاً في حياته وصحته وأخرج به من يده فاستولى عليه غاصب وحال بينه وبينه تؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائطه لان الغاصب لما جحد صار مستملاً كالرأى المسبل اذا صار مستملاً كواجب الاستبدال به كالقصر المسبل في سيد الله اذا قتل فهذا استحقاق أخذ به المشايخ كذا في المضمّنات • رجل وقف ضيعة له ثم ان الواقف زرعها وأنفق فيها وأخرجت زرعاً والبذر من قبل الواقف فقال أنا زرعته النقصي يذري وقال أهل الوقف زرعها للوقف فالقول قول الواقف الزارع والزرع له فان سأل أهل الوقف من القاضي أن يخرجها من يده وقد زرعها لنفسه ولم يكن له ذلك لا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فان احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا يذري قال له القاضي استند على الوقف واجعل ما تستدين به في البذر والنقعة على الزرع فان قال لا يمكنني قال لأهل الوقف استدينوا أنتم ما تسترون به بذراً وما يكون في النقعة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يجزى به من الغلة فان قالوا لا أنا من أن تستدين نحن ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف بحمد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي أن يطلق لهم ذلك لان الذي وقف أحق بالقيام الا أن يكون مخوفاً عليه لا يؤمن أن يلقه فان زرع الواقف الأرض وأنفق عليه فأصاب الزرع أفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف استندت وزرعت هذا الزرع الذي عطي للوقف وجاءت غلة أخرى فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استندانه لذلك وقال أهل الوقف إنما زرع ذلك لنفسه فالقول في ذلك قول الواقف وله أن يأخذ من هذه الغلة ما استند ان لهذا الزرع فان قال الواقف الزارع استندت ألف درهم واشتريت بها بذراً وأنفقت عليه وقال أهل الوقف إنما أنفقت من غن البذر والنقعة على الزرع فجماعة قال بصدق الواقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فان اختلف وإلى الوقف يعني القيم وأهل الوقف في الزرع فقال الوالي زرعته النقصي يذري ونفقتي وقال أهل الوقف بل زرعته لنا فالقول قول الوالي كذا في المحيط

(الباب العاشر في وقف المريض)

مريض وقف داراً في مرض موته فهو جاز اذا كان يخرج من ثلث المال وان كان لم يخرج فأجازت الورثة فكذلك وان لم يجزوا بطل فيما زاد على الثلث وان أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي الا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضي خان • فان أبطل القاضي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فان كان قائماً بعينه في يد الورثة تصير كلها وقفاً وان لم يكن بأن باع الوارث لا ينقص بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشتري به أرضاً أخرى فتوقف مكانها كذا في محيط السرخسي • ولو حصل للميت مال بأن قتل عمداً ثم ان الورثة صالحوا القتيل على مال لا ينقص البيع بالاتفاق ولو باع بعض الورثة دون البعض فمال البيع يعود وقفاً ما يبيع يشتري بقيته أرضاً وتوقف كذا في الذخيرة • وكذا الوبايع القاضي الأرض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء بالدين يخرج الأرض من ثلثه لا ينقص البيع ولكن يرفع من مال الميت مقبداً عن الأرض ويشتري به أرضاً أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي • واذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على ولده وولاد ولده ونسله



أبدامتنا سلوا ومن بعدهم على المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل  
ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كانت له زوجة وأولاد تعطى الزوجة الثمن  
وان كان له أبوان وأولاد فالأبوان يعطيان السدسان ويقسم الباقي بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا  
اذا كان له أولاد صلبة ولم يكن معهم أولاد الاولاد فان كان معهم أولاد الاولاد وباقي المال بحالها فانه تقسم  
الغلة على عدد رؤس الاولاد الصلبة وعلى عدد رؤس اولاد الاولاد فاما أصاب أولاده لصاحبه من ذلك قسم  
بين ورثته على فرائض الله تعالى وما أصاب أولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقضت أولاد الصلب قسمت  
الغلة على أولاد أولاده ونسله فلا يكون لزوجته ولا لغيره من ذلك شيء كذا في الظهيرية . وان كانت هذه  
الارض لا تخرج من الثلث فان أجازت الورثة الوقف جازت كون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر  
على الأنثى ولا يكون للأبوين والزوجة من ذلك شيء وان لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث فصار ثلث الرقبة  
وقف الفقراء وتقسم الغلة بين جسد الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي  
أبي بكر الخصاص والفقيه أبي بكر الأعمش والفقيه أبي بكر الاسكاف رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة .  
وان وقف أرضه على قرابته فان كانت قرابته ورثته فهذا اموالها كان الوقف على الولد سواء وان لم يكن له ورثة  
له جاز الوقف عليهم ويستحقون الغلة بجهة الوقفية وان وقف على بعض ورثته دون البعض فان أجازوا جاز وان  
لم يجزوا صارت الارض وقف الفقراء من الثلث وتكون الغلة على قول هلال ومن تابعه للورثة على قدر  
موازينهم فان مات الوارث الموقوف عليه كانت الغلة للفقراء وان مات بعض ورثة الواقف الا أن الوارث  
الموقوف عليه حتى قاله لجميع الورثة ومن مات فنصيبه يصير ميراثا لورثته كذا في المحيط . ولو قال أرضي هذه  
صدقة موقوفة على ولدي وولدي ونسلي وآخره للفقراء وأوصى بذلك والارض تخرج من ثلث المال فان  
أجازوا قسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤسهم وان لم يجزوا قسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد  
على عدد رؤسهم ثم ما أصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة  
فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر الى عدد رؤسهم يوم تحدث الغلة ثم ما أصاب  
ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصه الميت منهم تكون لورثته  
فان انقضت ولد الصلب كلهم فالغلة لولد الولد والنسلي لساكن الورثة كذا في الظهيرية . ولو قال  
المريض أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وان لم يكن  
في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فان كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم بقدر لكل  
واحد منهم ما يكفي نفقته ونفقة ولده وامرأته وخادمه بالمعروف لطعامهم وادامهم وكسوة سنة ثم ما أصاب  
ولده لصاحبه يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فاذا أخذ منه بعض ما أصاب والباقى  
لا يكفي لم يكن له أن يرجع فيما أصاب ولد الولد وان كان فيه أغنياء لا يعطى من كان غنيا من ولده ونسله شيئا  
ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤسهم كذا في الحاوي . ولو وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا  
قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا في ضرب لاهل الوصايا بوصاياهم ولاهل الوقف بقية هذه الارض  
فما أصاب أهل الوصايا أخذوه وما أصاب بقية أرض الوقف أخرج من الارض بذلك المقدار فصار ذلك وقفا  
على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنقذ أولى كذا في الذخيرة . وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث بدأ  
به ما كذا في الحاوي القدسي . ولو قال أرضي هذه موقوفة على ولدي بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون  
وصية بالغلة وكذلك اذا قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على فلان ونسله لا تساع فهذا كله سواء تكون وصية  
بالغلة . ولو قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين أو حبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا  
في الظهيرية . واذا جعل أرضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم  
الذين جعل لهم فاذا انقضوا كانت للورثة على قدر موازينهم فاذا ماتوا كانت الغلة للفقراء كذا في خزانة  
المقنين والمحيط . اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي ونسلي فمن هلك من ولدي لصلي  
فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولدي فهو جاز وتقسّم الغلة على عدد رؤس ولد الولد وعلى عدد رؤس  
ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما أصاب الولد من ولد الصلب يكون وقف على ولد الولد

ثم ما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات وما أصاب الاموات يكون لورثتهم بالارث عنهم فان أراد الواقف  
أن يجعل ذلك وقفاً على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم من حصه ولدى الاحياء فهو وقف على  
ولد ولدى فهذا لا يجوز كذا في المحيط . واذا وقف أرضه في مرضه على ولده وولده ولا مال له سوى  
الارض فثلث الارض وقف على ولد الولد أجازت الورثة أو لم يجزوا وأما الثلثان فان لم تجز الورثة ذلك فذلك  
ملك الورثة فان أجازوا فذلك بين ولد الصلب وبين ولد الولد لكان التسوية كذا في الظهيرية . وقف أرضه  
في مرضه وهي تخرج من الثلث قلص المال قبل موته وصارت لا تخرج من الثلث أو قلص المال بعد موته  
قبل أن يصل الى الورثة فثلثها وقف وثلاثها للورثة كذا في البحر الرائق ناقلا عن البرازية . ولو أوصى  
بأن توقف أرضه بعد موته على فقراء المسلمين فان خرجت من الثلث أو لم تخرج ولكن أجازت الورثة فانها  
توقف كلها وان لم تجز الورثة فثلثها وقف وثلثها للمسلمين وان خرجت كلها من ثلثه وقفها فخرجت بعد الموت قبل  
وقف الارض دخلت التمرة في الوقف وان أغرت قبل الموت فثلث التمرة تكون ميراثا كذا في محيط السير حتى  
ولو وقف الارض في مرضه وقفها صح وحدث فيها غرة قبل وفاته فان التمرة تكون وقفا مع الارض  
ولو كانت فيها غرة يوم وقفها وهو مريض فالغرة ميراث لورثته كذا في المحيط . واذا قال المرء أرضي  
أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على زيد وعلى ولده وولده أبدا متناحلا ومن بعدهم على المساكين  
فان احتاج ولدى أو ولد ولدى كانت غلة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا أحق بها ما كانوا محتاجين إليها  
فاحتاج إليها ولده لصاحبه بعد وفاته فانه يرث جميع الغلة اليهم وان مات بعض ورثة الواقف ثم احتاج إليها ولده  
لصاحبه ردت الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقيا من الورثة ولا ينظر الى من مات  
منهم كذا في الظهيرية . وان كان قال فان احتاج أحمد من ولدي لصلي أجرى على من احتاج منهم من غلة  
هذه الصدقة بقدر ما يسعه نفقته بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة مقبولا بين أهل الوقف فهو جائز  
فان احتاج خمسة أنفس من ولده نظر الى ما يصيبهم لنفقاتهم لسنة الى ادراك الغلة المستقبلة فان بلغ  
ذلك مثلا مائة دينار تقسم هذه المائة التي يشار إليهم وبين سائر ورثة الواقف فاذا اقتضت ذلك أصحاب المحتاجين  
منهم أقل مما يصيبهم بنفقة سنة فبقيت عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك متبعا ومائة دينار  
كذا في المحيط

( الباب الحادى عشر فى المسجد وما يتعلق به )

وفيه فصلان

( الفصل الاول فيما يصير به مسجد او في أحكامه وأحكام ماليه ) من بني مسجد الميراث ملكه عنه حتى  
يفرز عن ملكه بطريقه وبأذن بالإبلا فيه أما الاقرار فلا نه لا يخلص لله تعالى الا به كذا في الهداية .  
فلو جعل وسط داره مسجدا أو اذن للناس في الدخول والبلا فيه ان شرط معه الطريق صار مسجدا في قولهم  
والا فلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا يصير مسجدا وتصير الطريق من حصه من غير شرط كذا في القنية  
وفي السغنائى ولو عزل بابا الى الطريق الأعظم يصير مسجدا كذا ذكره الامام قاضى خان كذا في التتارخانية  
ومن جعل مسجد تحت بئر داب أو فوق بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله فله أن يبيع به وان مات  
يورث عنه ولو كان البئر داب لصالح المسجد جاز كذا في مسجديات المقدس كذا في الهداية . اذا أراد  
إنسان أن يفتتح المسجد جوارب غلة لمرمة المسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة . وأما الصلاة  
فلانه لا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكذا في البحر الرائق . التسليم في المسجد  
أن تصلى فيه الجماعة بأذنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه رواية الحسن بن عيسى بن بشرط أداء  
الصلاة فيه بالجماعة بأذنه اثنان فصاعدا كما قال محمد رحمه الله تعالى والصحيح رواية الحسن كذا في قسوى  
قاضى خان . ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة بأذان واقامة جهرا لا سرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان  
واقامة سيرا لا جهرا لا يصير مسجدا عندهما كذا في المحيط والكفاية . ولو جعل رجلا واحدا مؤذنا أو اماما  
فأذن وأقام وصلى وحده صار مسجدا بالاتفاق كذا في الكفاية وفتح القدير . واذا سلم المسجد



الى متولى يقوم بمصالحه يجوز ان لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الاصح  
كذا في محيط البرخسي \* وكذا اذا سلم الى القاضي أو نائبه كذا في البحر الرائق \* والاضافة  
الى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان مسجداً محضاً ولو ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة \* وذكر الصدر والشهد رحمه الله تعالى في الواقعات  
في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا بناء فيها أمر قوماً أن يبايعوها بجماعة فهذا على  
ثلاثة أوجه أحدها ما أن أمرهم بالصلاة فيها أبداً انصافاً بأن قال صلوا فيها أبداً أو أمرهم بالصلاة مطلقاً ونوى  
الابد في هذين الوجهين صارت الساحة مسجداً الوما لا يورث عنه وأما ان وقت الامر باليوم أو الشهر  
أو السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجداً الوما لا يورث عنه كذا في الذخيرة \* وهكذا في قساوى  
قاضي خان \* متولى مسجد جعل منزلاً موقفاً على المسجد مسجد أو على الناس فيه سنتين ثم ترك الناس  
الصلاة فيه فاعيد منزلاً مستغلاً جازلانه لم يصح جعل المتولى اياه مسجداً كذا في الواقعات الحسامية \*  
من رخص جعل دار مسجد أو مات ولم يخرج من الثلث ولم تجز الورثة مناركة مناراً أو بطل جعله مسجداً لان  
لورثته فيه حقا فلم يكن مفرزاً عن حقوق العباد فقد جعل المسجد جزءاً شائعاً فيلزم كماله لعل أرضه مسجداً  
ثم استحق نقص منها شائعاً يعود الباقي الى ملكه بخلاف ما لو أوصى بأن يجعل ثلث داره مسجداً بحيث يصح  
لان هناك وجد الاقرار لان الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجد كذا في محيط البرخسي \*  
المختار الصلاة الجنازة حكمه حكم المسجد حتى يجب ما يجب المسجد كذا اختاره الفقهاء وفيه اختلاف المشايخ  
رحمهم الله تعالى وأما المختار الصلاة العبد فاختار أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وان انقضت الصفوف  
وقام عدد ذلك فلا رفق بالناس كذا في الخلاصة \* ولو ضاق المسجد على الناس وجبته أرض رجل تؤخذ  
أرضه بالقيمة كرهاً كذا في قساوى قاضي خان \* أرض وقف على مسجد والأرض يجب ذلك المسجد  
وأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئاً من الأرض جازلاً كان يرفعون الامر الى القاضي ليأذن لهم ومنعقل  
الوقف كالأروا والماتون على هذا كذا في الخلاصة \* في الكبرى مسجد أراد أهله أن يجعلوا الرخبة مسجداً  
والمسجد رخصة وأرادوا أن يحدوا له باباً وأرادوا أن يحولوا الباب عن موضعه فلم ذلك فان اختلفوا اقل  
أيهم أكثر وأفضل فلم ذلك كذا في المختارات \* ذكر في المتن عن محمد رحمه الله تعالى في الطريق الواسع  
بني فيه أهل المحلة مسجد وذلك لا يضرب بالطريق فنعهم رجل فلا بأس أن يبنوا كذا في الحماوى \*  
وفي الأجانس وفي نوادر هشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهو نهر  
قناة ونهر واداهم خاصة وأراد قوم أن يعمروا بعض هذا النهر وينزلوا عليه مسجداً ولا يصير ذلك بالنهر  
ولا يضر لهم أحد من أهل النهر قال محمد رحمه الله تعالى يسعهم أن يبنوا ذلك المسجد للعامة أو الخلة  
كذا في المحيط \* قوم بنوا مسجداً واحتاجوا الى مكان ليتسع المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوه  
في المسجد ان كان بضرباً بالحجاب الطريق لا يجوز وان كان لا يضرب بهم رجوت أن لا يكون به بأس كذا  
في المختارات \* وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* ان أرادوا أن يجعلوا شيئاً من المسجد طريقاً للمسلمين  
فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح كذا في المحيط \* اذا جعل في المسجد محراباً فإنه يجوز لغيره أهل الامصار  
في الجوامع وجاز لكل واحد أن يرفعه حتى الكافر الا الجنب والخائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه  
الدواب كذا في التبيين \* سلطان أذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أرض البلدة جوامع موقوفة على  
مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مساجدهم ينظر ان كانت البلدة فقحت عنوة يجوز أمره اذا كان لا يضرب بالمنازة  
لان البلدة اذا فقت عنوة صارت ملكاً للفرقة بخلاف امر السلطان فيها وان فقت صلاحية البلدة على ملكهم  
فلم يجز أمر السلطان فيها كذا في محيط البرخسي \* ولو كان مسجد في محلة ضاق على أهله ولا يسعهم  
أن يزيدوا فيه فسألهم بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد له يدخل هو في داره ويعطيههم مكانه عوضاً  
ما هو خير له فيسع فيه أهل المحلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعهم ذلك كذا في الذخيرة \* في الكبرى مسجد  
مبنى أراد رجل أن ينقذه وينسبه نائياً أحكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له كذا في المختارات \*

وفي النوازل الآن يخاف أن يهدم ان لم يهدم كذا في التتارخانية \* وتأويله اذا لم يكن الباقي من أهل تلك المحلة  
وأما أهل تلك المحلة فلمهم أن يهدموا ويحسدوا وبنائهم ويفرشوا الحصير ويلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم  
أما من مال المسجد فليس لهم ذلك الا بأمر القاضي كذا في الخلاصة \* وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب الماء  
للشرب والوضوء اذا لم يعرف له مسجدان فان عرف فالباني أولى كذا في الوجيز \* ذكر ابن جماعة  
عن محمد رحمه الله تعالى في رجل بنى مسجداً ثم مات فأراد أهل المسجد أن ينقضوه ويريدوا فيه فلم ذلك وليس  
لورثته الميت منعه وان أرادوا أن يزيدوا من الطريق لم يذن لهم كذا في محيط البرخسي \* اذا جعل  
أرضه مسجداً وشرط من ذلك شيئاً لنفسه لا يصح بالايجاع كذا في المحيط \* وانفقوا على أنه لو اتخذ مسجداً  
على أنه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط كذا في مختار الفتاوى \* في وقف الخصاص اذا جعل أرضه مسجداً  
وبناء وأشهد أن له ابطاله ويحبه فهو شرط باطل ويكون مسجداً كالأبى مسجد الأهل محلة وقال جعلت هذا  
المسجد لأهل هذه المحلة خاصة كان لغير أهل تلك المحلة أن يصل في فيه هكذا في الذخيرة \* واذا خرب المسجد  
واستغنى أهل داره وجعل لا يصل فيه عاد ملكاً لواقفه أو لورثته حتى جاز لهم أن يبيعوه أو يبنوه داراً وقيل  
هو مسجد أبداً وهو الاصح كذا في خزائن المفتين \* في قساوى المحلة لو صار أحد المسجدين قديماً وتداعى  
الى الخراب فأراد أهل السكة بيع القديم وشره في المسجد الجديد فإنه لا يجوز أماً على قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى فان كان المسجد وان خرب واستغنى عنه أهله لا يعود الى ملك الباني وأما على قول محمد  
رحمه الله تعالى وان عاد بعد الاستغناء ولكن الى ملك الباني وورثته فلا يكون لأهل المسجد على كلا  
القولين ولاية البيع والقوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعود الى ملك مالك أبداً كذا  
في المختارات \* في الجماوى سئل أبو بكر الاسكاف عن بنى لنفسه مسجداً على باب داره ووقف أرضه على  
عمارته فبات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فأقروا بالبيع ثم أنقوا ما بنوا ذلك المسجد فطالبوا  
بذلك الاراضى قال ليس لهم حق المطالبة كذا في التتارخانية \* رجل بسيط من مال حصير اقام المسجد  
تجرب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حياً ولو ارثه ان كان ميتاً وعند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى يساع ويصرف ثمنه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد آخر  
والقوى على قول محمد رحمه الله تعالى ولو كفن ميتاً فاقترسه ببيع فان الكفن يكون للمكفن ان كان حياً  
ولو رثته ان كان ميتاً كذا في قساوى قاضي خان \* وذكر أبو الليث في نوازه حصير المسجد اذا صار  
خلفاً واستغنى أهل المسجد عنه وقد طرجه ان كان الطارح حياً فهو له وان كان ميتاً ولم يدع له وارثاً  
أرجوا أن لا بأس بأن يدفع أهل المسجد الى فقير أو يتفقوا به في شراء حصير آخر للمسجد والمختار أنه لا يجوز لهم  
أن يفعلوا ذلك بغير أمر القاضي كذا في محيط البرخسي \* وفي المتن بوارى المسجد اذا خلفت فصار  
لا يتفق بها فأراد الذي بسطها أن يأخذها ويصدق به أو يشتري مكانها أخرى فله ذلك وان كان هو غائباً  
فأراد أهل المحلة أن يأخذوا البوارى ويصدقوا بها بعد ما خلفت لم يمكن لهم ذلك اذا كانت لها قيمة  
وان لم تكن لها قيمة لا بأس بذلك كذا في الذخيرة \* جنبش المسجد اذا أخرج من المسجد أيام الربيع  
ان لم تكن له قيمة لا بأس بطرده خارج المسجد ولن رفعه أن يتفق كذا في الواقعات الحسامية \* جنبش  
المسجد اذا كانت له قيمة فلا هل المسجد أن يبيعوه وان وقعوا الى الحياكم فهو أحب ثم يبيعونه بأمرة هو المختار  
كذا في جواهر الاجلاطى \* لو رفع انسان من جنبش المسجد وجهه قطعاً بالسواد قالوا عليه عيباً به  
لان له قيمة حتى ان الشيخ أباحقص السفكر دوى أوصى في آخر عمره بمائة درهم لجنبش المسجد كذا  
في الواقعات الحسامية \* جنازة أوتعتل لمسجد فبذبحه أهله المسجد قالوا الاولى أن يكون البيع  
بأمر القاضي والصحيح أن يبيعهم لا يصح بغير أمر القاضي كذا في قساوى قاضي خان \* دساج الكعبة  
اذا صار خلفاً لا يجوز أخذه لكن يبيعها السلطان ويستهين به على أمر الكعبة كذا في السيراجية \*  
ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع السبل بل يدرج حجرة المصلين ويجوز الى ثلث الليل  
أو نصفه اذا اجتمع اليه الصلاة فيه كذا في السيراج الوهاج \* ولا يجوز أن يترك فيه كل السبل الا في موضع  
جرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أو شرط الواقف

قوله بالسواد كذا في نسخ  
وهو الموافق للاصل المذكور  
عنه كما رأيت في نسخة منه  
وفي نسخ بالسواد اهـ



تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في الضر الرائي \* ان أراد ان يدرس الكتاب  
 بسراج المسجد ان كان سراج المسجد موضوعا في المسجد للصلاة قيل لا بأس به وان كان موضوعا في المسجد  
 للصلاة بان فرغ التوم من صلاتهم وذهبوا الى يوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا بأس بان يدرس به  
 الى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضي خان

(الفصل الثاني في الوقف على المسجد ونصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه) \* ولو اراد ان يقف أرضه  
 على المسجد وعمارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصى وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الا بطل يقول  
 وقفت أرضي هذه وبين حدودها حقوقها ومرافقها وقفا مؤبدا في حياتي وبعد وفاتي على أن يستغل  
 ويسدأ من غلاته بما فيه من عمارتها وأجور القوام عليها وأداء مؤنتها فاضل من ذلك يصرف الى عمارة  
 المسجد ودفعه وحصره وما فيه مصلحة المسجد على أن القيم أن تصرف في ذلك على ما يرى وإذا استغنى هذا  
 المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك كذا في الظهيرية \* وجعل وقف أرضه على مسجد ولم يجعل  
 آخره للمساكين تكام المشايخ فيه واختار أنه يجوز في قولهم جميعا كذا في الوقفات الحسامية \*  
 ولو كانت الأرض وقفاً على عمارة المساجد أو على مرقة المقابر جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وقف  
 عقاراً على مسجد أو مدرسة وهما مكانا للبناء قبل أن يبنيا اختار المتأخرون والعصم الجواز ونصرف غلاتها  
 الى الفقراء الى أن يبنى فإذا بنيت وقت البناء الفلانة كذا في فتح القدير \* ذكر الصدر الشهيد رحمه الله  
 تعالى في باب الواو إذا تصدق بداره على مسجد أو على طريق المسكين تكلموا فيه واختار أنه يجوز كالوقف  
 كذا في الأخيرة \* وجعل أعطى درهمه في عمارة المسجد أو نفقة المسجد أو مصالح المسجد صرح لانه ان كان  
 لا يمكن تصديقه فليكن كماله للمسجد وأحيان الملك للمسجد على هذا الوجه صحيح فيمنه بالقبض كذا في الوقفات  
 الحسامية \* ولو قال أوصيت ثلث مالي للمسجد لا يجوز لأن يقول ينفق على المسجد كذا في خزنة المفتين  
 \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال أوصيت ثلث مالي لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول  
 يسرج بهما في المسجد كذا في الأخيرة \* ولو قال وجبت داري للمسجد أو أعطيتها له صح ويكون قليلاً  
 فيشترط التسليم كالوقف وقفت هذه المائة للمسجد يصح بطريق القليل إذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتبية \*  
 لو قال هذه الشجرة للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط \* ولو وقف ضبعة على  
 مسجد على أن ما فضل من العمارة فهو للفقراء فاجتقت الفقه والمسجد لا يحتاج الى العمارة لئلا هل تصرف  
 تلك الفقه الى الفقراء اختلوا فيه واختار أنه لو اجتمع من الفقه مقدار ما يحتاج المسجد والضبعة الى العمارة  
 تمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جمعاً بين شرط الواقف وصيانة الوقف كذا في محيط  
 السرخسي \* مسجد انهم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص لا تنفق الفقه في البناء لأن  
 الواقف وقفه على أمر متناول يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على أنه يجوز البناء بتلك الفقه كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* سئل أبو بكر عن أوصى ثلث ماله لأعمال البر هل يجوز أن يسرج في المسجد قال يجوز قال  
 ولا يجوز أن يراعى على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره قال ولا يزين به المسجد كذا في المحيط \*  
 مسجد بابه على مذهب الریح فيصيب المطر باب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد  
 كان للقيم أن يخذله على باب المسجد من غلة الوقف إذا لم يكن في ذلك ضرر لأهل الطريق كذا في السراجية  
 \* سئل الفقيه أبو القاسم عن قيم مسجد جعله القاضي قجماً على غلاته وأجعله له شيئاً معلوماً يأخذه كل سنة  
 حل له الأخذ ان كان مقدراً أجر مثله كذا في المحيط \* ولو نصب القاضي خادماً للمسجد ان كان الواقف  
 شرط ذلك في وقفه جاز وحل له الأخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الوقفات  
 \* وللمتولى أن يستأجر من يخدم المسجد يكسبه ويحوز ذلك بأجر مثله أو زيادة تغان فيها فان كان أكثر  
 فالأجرة له وعليه الدفع من مال نفسه ويضمن لو دفع من مال الوقف وان علم الأجير أن ما أخذه من مال الوقف  
 لا يحل له كذا في فتح القدير \* ومتولى المسجد إذا تقدر عليه الحساب بسبب أنه أحمى فاستأجر من يكسبه  
 ذلك جمال المسجد لا يجوز له كذا في الأخيرة \* مسجد مستغلان وأوقف أراد المتولى أن يشتري  
 من غلة الوقف للمسجد دهنًا أو خبزاً أو شيئاً أو جزءاً أو جصاً لقرن المسجد أو حصي قالوا ان وسمع

مطلب  
 فيما إذا أراد أن يقرأ الكتاب  
 بسراج المسجد

مطلب  
 لو وقف على المسجد قبل بنائه

مطلب  
 متى يولى المسجد إذا استأجر  
 كتاباً

الواقف ذلك القيم وقال يفعل ما ترى من مصلحة المسجد كأنه أن يشتري للمسجد ماشاء وان لم يوسع ولم يكن  
 وقت لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك نظر هذا  
 القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من أوقف المسجد الدهن والحصى والحشيش والابتر وما ذكرنا كان  
 للقيم أن يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقف على عمارته يصرف الى بنائه وتطيينه  
 دون تزيمه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبواريه أيضاً كذا في خزنة المفتين \* ليس للقيم أن يتخذ  
 من الوقف على عمارة المسجد مشرفاً من ذلك ولو فعل يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفتاوى  
 الصغرى المتولى إذا أتفق على قتال ديل المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة \* ولو كان الوقف على  
 عمارة المسجد جعل للقيم أن يشتري سلباً ليرتقي على السطح لكن السطح وتطيينه أو يعطى من غلة المسجد أجر  
 من يكس السطح ويطرح السطح ويخرج التراب المجمع من المسجد قال أبو نصر للقيم أن يفعل ما في تركه خراب  
 المسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* ويجوز أن يبنى منارة من غلة وقف المسجد ان احتاج اليها ليكون أجمع  
 للبرهان وان كانوا يسمعون الاذان بدون المنارة فلا كذا في خزنة المفتين \* مسجد بجنبه قارفين يضرب بجانب  
 المسجد ضرراً فإراد القيم وأهل المسجد أن يتخذ من مال المسجد حائطاً يمنع الضرع عن  
 المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على  
 عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصح ما قال الامام  
 ظاهر الدين أن الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير \* متولى المسجد ليس له  
 أن يجعل سراج المسجد الى يته وله أن يجعله من البيت الى المسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* ليس  
 لقيم المسجد ان يشتري جنازة وان ذكر الواقف أن القيم يشتري جنازة كذا في السراجية \* ولو اشتري القيم  
 بغلة المسجد ثوباً ودفع الى المسكين لا يجوز وعليه ضمان ما تقدم من مال الوقف كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 القيم إذا اشتري من غلة المسجد حائطاً أو داراً أن يستغل ويبيع عند الحاجة جاز ان كان له ولاية الشراء  
 وإذا جاز له أن يبيعه كذا في السراجية \* قيم المسجد لا يجوز له أن يبيئ حوائط في حد المسجد أو في فناءه  
 لان المسجد اذا جعل حائطاً أو مكاناً فقط حرمة وهذا لا يجوز والفناء سبع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد  
 كذا في محيط السرخسي \* متولى المسجد اذا اشترى بالفقه التي اجتمعت عنده من الوقف منزلاً ودفع المنزل  
 الى المؤذن ليسكن فيه ان علم المؤذن ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات الوقف  
 ويكره للامام والمؤذن أن يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا أراد أن يصرف شيئاً  
 من ذلك الى امام المسجد أو الى مؤذن المسجد فليس له ذلك الا ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا  
 في الأخيرة \* ولو شرط الواقف في الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيراً  
 وان كان غنياً لا يحل \* وكذا الوقف على الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة \* أهل المسجد لو باعوا غلة  
 المسجد أو نقض المسجد بغير إذن القاضي الاصح أنه لا يجوز كذا في السراجية \* مسجد أنكر سرائطه  
 من ما يجنب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة أو انكسرت ضفته هل يصرف من غلة المسجد الى عمارة النهر  
 وممرته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان ما يصرف الى عمارة النهر وممرته لا يزيد على عمارة القائم  
 فيه جاز ولا هل المسجد أن يغمر أهل النهر من الاتقاء بالنهر وممرته حتى يهطم قيمة العمارة فيصرف ذلك  
 الى عمارة المسجد وان شاء أهل المسجد تقدموا الى أهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد  
 وانكسر ضمنوا قيمة ما تهدم كذا في فتاوى قاضي خان \* وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني  
 رحمه الله تعالى في فتاواه عن مشايخ بلخ أن المسجد اذا كانت له أوقاف ولم يكن لها متولى فقام واحد  
 من أهل المحلة في جميع الأوقاف وأتفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصى والحشيش ونحو ذلك لا ضمان  
 عليه فيما فعل استخساناً فيما بينه وبين الله تعالى فاما اذا أخبر الحاكم بذلك وأقر به عنده ضمنه الحاكم كذا  
 في الأخيرة \* القاضل من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشتري به  
 مستغلاً للمسجد كذا في المحيط \* سئل القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاونجندي رحمه الله تعالى

مطلب  
 الوقف على عمارته ومصلحه  
 سواء على الاصح

مطلب  
 لو باع أهل المسجد نقضه بغير  
 أمر القاضي

مطلب  
 في بيان القاضل من وقف  
 المسجد



عن أهل المسجد قصر فوافى أوقاف المسجد يعني آجروا المستقل وله متول قال لا يصح نصرهم ولكن  
الحاكم يعني ما فيه مصلحة المسجد فيل هل يفرق الحال بين أن يكون المتصرف واحدا أو اثنين قال  
لا بد أن يكون المتصرف من الأماثل رئيس المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة • وفي الفتاوى السنية  
سئل عن أهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال لا يجوز بأمر القاضي وغيره كذا في الذخيرة •  
وفي فتاوى شيخ الدين النسفي رحمه الله تعالى أهل مسجد اشتروا عمارا بغلة المسجد ثم باعوا العمارة لغير  
المتأخرين في جوارهم والعصم أنه يجوز كذا في القباية • ولو أن قوما باعوا مسجد أو فضل من خشيهم شيء  
قالوا يصرف الفضل في بناءه ولا يصرف إلى الدهن والمصبر هذا إذا سلموه إلى المتولي يعني به المسجد  
والا يكون الفضل لهم يصنعون به ما شاؤا كذا في البحر الرائق ناقل عن الأصناف • أرض وقف  
على مسجد صارت بحال لا تزور فخلعها رجل حوزا للعمامة لا يجوز للمسلمين ارتفاع بماء ذلك الحوض كذا  
في القباية • مال موقوف على سبيل الخير وعلى الفقراء بغير أعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع  
واجتمعت من غلاتهم غائب الإسلام نأية مثل حادثة الروم واحتج إلى النفقة في تلك الحادثة أما المال  
الموقوف على المسجد الجامع أن لم تكن للمسجد حاجة للعال فللقاضي أن يصرف في ذلك لكن على وجه القرض  
فيكون ديناً في مال النبي • وأما المال الموقوف على الفقراء فهذا على ثلاثة أوجه أما أن يصرف إلى المحتاجين  
أو إلى الأغنياء من أبناء السبيل أو إلى الأغنياء من غير أبناء السبيل ففي الوجه الأول والثاني جاز لا على  
وجه القرض وفي الوجه الثالث المسألة على قسمين أما أن رأى قاض من قضاء المسلمين جواز ذلك أو لم يرفق  
القسم الأول جاز لا يصرف لا بطريق القرض وفي القسم الثاني يصرف على وجه القرض فيصير ديناً في مال  
النبي • كذا في الوقفات الحسامية

قوله لا يجوز بأمر القاضي وغيره تمام عبارة الذخيرة وقيل إن كان أهل المسجد اشتروا عقاراً بثلث المسجد للمسجد هل لهم بيعه لعمارة المسجد قال فيه اختلاف المتأخرين وينبغي أن لا يكون في هذا الفصل اختلاف المتأخرين لأنه لا ولاية لأهل المسجد في شراء العقار للمسجد فلم يصح شراؤهم أصلاً للمسجد ويصح بيعهم بلا خلاف بخلاف مسألة المتولي ومنه تعلم العبارة التي به فتأمل اهـ

(الباب الثاني عشر في الرابات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك) •

من بني سقاية للمسلمين أو خانا يسكنه بنو السبيل أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم ير ملكه عن ذلك حتى يحكم به  
الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية • أو الإضافة إلى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم  
بعد الموت وله أن يرجع عنه قبل موته على ما مر في الوقف على الفقراء كذا في فتح القدير • وعند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى يزول ملكه بالقول كما هو أصلاً وعند محمد رحمه الله تعالى إذا استق الناس من السقاية  
وسكنوا الختان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحد لتعذر عمل الجنس كله وعلى هذا البر  
والحوض ولو سلم إلى المتولي صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية • ذكر في المبسوط أن الفتوى على  
قولهما في هذه المسائل وعليه إجماع الأمة كذا في المضمرات • ولا بأس بأن يشرب من البر والحوض  
ويسقي دابته وبغيره ويتوضأ منه كذا في الظهيرية • وإذا جعل السقاية للشرب فأراد أن يتوضأ منها اختلف  
المتأخرين فيه وإذا وقف للحوض لا يجوز الشرب منه وكل ما أعد للشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوضؤ  
كذا في خزنة المفتين • وكذلك إذا جعل داره مكاناً للمساكين ودفن فيها إلى وال يقوم بذلك فليس له  
أن يرجع فيها وكذلك الرجل تكون له الدار عكة فعملها مسكناً للعاج والمعتقرين ودفن فيها إلى وال يقوم عليها  
ويسكن فيها من رأى فليس له أن يرجع فيها وكذلك إذا جعل داره في ثغر مسكناً للفرقة والمرابطين ودفن فيها  
إلى وال يقوم عليها فليس له أن يرجع فيها وإن مات لم تكن ميراثاً عنه وإن لم يسكنها أحد كذا في المحيط •  
ثم لا فرق في الانتفاع في مثل هذه الأشياء بين الغني والفقير حتى جاز لكل النزول في الختان والرباط والشرب  
من السقاية والدفن في المقبرة كذا في التبيين • وغلة الدار والأرض إذا جعلت للغزاة لا يأخذ منها  
الامن هو في عداد المحاييج كذا في خزنة المفتين وفتاوى قاضي خان • قال الخصاص في وقفه إذا جعل  
الرجل داره سكنى للغزاة فمكن بعض الغزاة بعض الدار والبعض فارغ لا يسكنها أحد ينبغي للقيم بأمر هذا  
الوقف أن يكرى من هذه الدار ما لا يحتاج إلى سكناه ويجعل أجره ذلك في عمارة هذه الدار ففضل بعد ذلك  
يصرفه على الفقراء والمساكين كذا في المحيط • وفي النوادر إذا بنى خاناً واحتاج إلى المربة روى عن محمد

رحمه الله تعالى أنه يعزل منها ناحية يتأوى إليها فترى من غلتها عليها وروى عن محمد رحمه الله تعالى  
رواية أخرى أنه يؤذن الناس بالنزول سنة ويؤجره سنة أخرى ويرم من أجره وهكذا إذا جعل قربة  
حسباً فإن كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وإن لم يركبه أحد يؤجره وينفق عليه من أجره كذا  
في الذخيرة • وفي المتن فإن لم يوجد من يستأجره يبيعه الإمام ويوقف ثمنه حتى إذا احتج إلى ظهر يشتري  
بثمنه فربما يفرق عليه كذا في المحيط • قال الخصاص في وقفه إذا جعل داره سكنى للعاج فليس للمجاورين  
أن يسكنوها وإذا مضى يوم الموسم يؤجرها وينفق غلتها في مرضها أو تفضل عن ذلك فرق على المساكين  
كذا في الظهيرية • في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل بنى رباطاً للمساكين على أن يكون في يده  
مادام حياً فليس لأحد أن يخرج منه ما لم يظهر منه أمر يستوجب الإخراج من يده كشراب الخمر فيه أو ما أشبه  
ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضى الله تعالى كذا في الذخيرة • أرض لأهل قرية جعلوها مقبرة وأقبروا  
فيها ثم إن واحداً من أهل القرية بنى فيها بناءً لوضع اللبن والآلات القبرية وأجلس فيها من يحفظ المتاع بغير  
رضى أهل القرية أو رضى بعضهم بذلك قالوا إن كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج إلى ذلك المكان فلا بأس به  
وبعد ما بنى لاحتاجوا إلى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضي خان • رجل أوصى  
بأن يخرج ثلث ماله ويعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة أرباعه لأقربائه والفقراء ثم قال لا تترك واحداً  
الرباطيين وهم فقراء السالكين في رباط بينه وبينه فلهذا على وجهين أما أن كانت القرية بمصون أو لا يصحون  
ففي الوجه الأول جعل عدد كل واحد منهم جزءاً والرباطيين جزءاً حتى لو كانت القرية عشرة نفر  
جعل ثلاثة أرباع الثلث على اثنين عشرهما عشرة القرية وواحد لفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثاني  
جعل ثلاثة أرباع الثلث على ثلاثة لكل فريق منهم كذا في الوقفات الحسامية • وإذا اشترى الرجل  
موضعاً وجعله طريقاً للمسلمين وأشهد عليه فإنه يصح ويشترط تمامه من ورأى أحد من المسلمين على قول من يشترط  
التسليم في الأوقاف كذا في الظهيرية • قال حلال رحمه الله تعالى وكذلك القنطرة يتخذها الرجل للمساكين  
ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها سراً للورثة وقد صار وقفاً قد خص بناء القنطرة بأهل الميراث فيه  
كذا في الذخيرة • وحكى عن الحاكم المعروف بمهرية أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى أنه أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمساكين ويتطرقون فيها  
ولا يكون بناؤها للورثة خص بناء القنطرة في بطلان الميراث قالوا تأويل ذلك إذا لم يكن موضع القنطرة ملك  
الباني وهو العتاد والظاهر أن الإنسان يتخذ القنطرة على النهر العام وهذه المسألة دليل على جواز وقف البناء  
بدون الأصل مع أن وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان • مقبرة كانت  
للمشركين أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين فإن كانت آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وإن بقيت آثارهم  
بأن تبقى من عظامهم شيء يشق ويقترب من جعل مقبرة للمسلمين لأن موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان مقبرة للمشركين فثبت واتخذها مسجداً كذا في المضمرات • رجل جاء إلى المفتي فقال إني أريد أن  
أقرب إلى الله تعالى أبي رباطاً للمسلمين أو أعنتى العبيد أو أريد أن يقرب إلى الله تعالى بداره فقال أبيعها  
وأصدق بئها أو أشتري بئها عبيداً فأعنتهم أو أجعلها داراً للمسلمين أي ذلك يكون أفضل قالوا يقال له إن  
ثبت رباطاً وتجعل له وقفاً مستغلاً لعمارة فالرباط أفضل لأنه أدوم وأعم تقعا وإن لم يجعل للرباط وقفاً  
ومستغلاً لعمارة فالأفضل أن يبيعه وتصدق بئته على المساكين كذا في فتاوى قاضي خان • ودون ذلك  
في الفضل أن يشتري بئها عبيداً فيعتقهم كذا في الظهيرية • وفي البرازية وقف الضيعة أولى من بيعها والتصدق  
بئها كذا في البحر الرائق • الميت بعد ما دفن بمدة طويلة أو قليلة لا يصح إخراجها من غير عذر ويجوز  
إخراجها بالعذر والعذر أن يظهر أن الأرض مخصوبة أو أخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقفات الحسامية  
• رباط كثرت دوابه وعظمت مؤنثها هل للقيم أن يبيع شيئا منها وينفق غلتها على أومرمة الرباط فهذا على  
وجهين إن بلغ سن البعض إلى حد لا يصلح لما ربطت له ذلك وما لا تلا ولكن يحل في هذا الرباط مقدار  
ما يحتاج إليها ويوزع ما زاد على ذلك في أدنى الرباط إلى هذا الرباط كذا في الذخيرة • سئل القاضي الإمام  
شمس الأئمة محمود الأوزجندى عن مسجد لم يبق له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس عنه هل يجوز جرده

قوله لوضع اللبن كذا في جميع نسخ الهندية وصوابه أو وضع كرايته في الأصل المنقول عنه اهـ بحراوى

مطلبه يجوز وقف البناء وحده في مسألة القنطرة



مقبرة قال لا يستحل هو أيقاع المقبرة في القرى إذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموق لا العظم ولا غيره هل يجوز  
 زرعها واستغلالها قال لا ولا يحكم المقبرة كذا في المحيط • فلو كان فيها حشيش يحسن ويرسل إلى الدواب  
 ولا ترسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق • رجل جبل أرضه مقبرة أو خانة للغة أو مستكسقط الخراج عنه  
 أن كانت خراجية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان • أمر أن جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرجتها  
 من يدها ودفنت فيها أنها تلك القطعة لا تصلح للمقبرة لغلبة الماء عندها فيصيرها فسادا فأرادت بيعها أن كانت  
 الأرض بحال لا يرغب الناس عن دفن الموق أقله الفساد ليس لها البيع وإن كانت يرغب الناس عن دفن  
 الموق فيها لكثرة الفساد فلها البيع فإذا باعتها فلا يشتري أن يأمرها برفع أنها عنها كذا في المضمرات ناقلا  
 عن الكبري • رجل حفر لنفسه قبراً في مقبرة هل يكون لغيره أن يقر فيه ميتة قالوا إن كانت في المقبرة سعة  
 فالمستحب له أن لا يوحش الذي حفر وإن لم تكن في المكان سعة كان لغيره أن يدفن ميتة وهو كرجل بسط  
 المصلي في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فإن كانت في المكان سعة لا يوحش الأول ولو أن الثاني دفن ميتة  
 في هذا القبر قال أبو نصر لا يكره ذلك كذا في الظهيرية • ميت دفن في أرض إنسان بغير إذن مالكها كان  
 المالك بالخيار أن شاء رضى بذلك وإن شاء أمر بأخراج الميت وإن شاء سوى الأرض وزرع فوقها وإذا حفر  
 الرجل قبراً في المقبرة التي يساح له الحفر دفن فيه غيره ميتاً لا ينسب القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جعاً بين  
 الحقين كذا في خزائن المقربين • وهكذا في المحيط • قوم عمرو أرض موات على شط جيحون وكان السلطان  
 يأخذ العشر منهم وبقرت ذلك رباط فقام متولى الرباط إلى السلطان وأطلق السلطان له ذلك العشر هل يكون  
 للمتولى أن يصرف ذلك العشر إلى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين به في طعامه وكسونه وهل يكون  
 للمؤذن أن يأخذ ذلك العشر الذي أباح السلطان قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لو كان المؤذن محتاجاً  
 بطيب له ولا ينبغي له أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط وأما يصرف إلى الفقراء لا غير ولو صرف إلى المحتاجين  
 ثم انهم اتفقوا على عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسناً كذا في فتاوى قاضي خان • وكذلك من عليه  
 الزكاة لو أراد صرفها إلى بناء المسجد أو القنطرة لا يجوز فإن أراد الحيلة فالحيلة أن يصدق به المتولى على  
 الفقراء ثم الفقراء يدفعونه إلى المتولى ثم المتولى يصرف إلى ذلك كذا في الذخيرة • رباط فيه ثمار يجوز  
 للنازلين فيها أن يتناولوا منها فهذا على وجهين أما أن كانت ثماراً لا قيمة لها نحو التوت وما شاكل ذلك  
 أو ثماراً لها قيمة ففي الوجه الأول لا بأس وفي الوجه الثاني الاحتراز عن ذلك أحوط لديه لأنه يحتمل أنه جعل  
 ذلك وقفاً للفقراء دون النازلين وهذا إذا لم يعلم أما إذا علم أنها وقف على الفقراء فلا يحل لغير الفقراء أن يتناولوا  
 منها كذا في الوقفات الحسامية • وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دفع إلى خادم دار عران  
 وهي دار يسكنها الفقراء دراهم وأمره أن يشتري بها خبزاً ولحماً وينفق على الفقيرين فيها فلم يجز الخادم ذلك اليوم  
 إلى الخبز والعم وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز والعم بالنسيئة ففقد ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن كذا في المحيط •  
 (والمسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك) • مقبرة عليها أشجار عظيمة فهذا  
 على وجهين أما أن كانت الأشجار باقية قبل اتخاذ الأرض مقبرة أو بنيت بعد اتخاذ الأرض مقبرة ففي الوجه  
 الأول المسألة على وجهين أما أن كانت الأرض مملوكة لها مالك أو كانت مواتاً لا مالك لها واتخذها أهل القرية  
 مقبرة ففي القسم الأول الأشجار بأصلها على ملك رب الأرض يصنع بالأشجار وأصلها ما شاء وفي القسم الثاني  
 الأشجار بأصلها على حالها القديم وفي الوجه الثاني المسألة على وجهين أما أن علم لها غارس أولم يعلم ففي القسم  
 الأول كانت للغارس وفي القسم الثاني الحكم في ذلك إلى القاضي إن رأى بيعها وصرفها إلى عمارة  
 المقبرة فله ذلك كذا في الوقفات الحسامية • وإذا غرس شجرة في المسجد أو المسجد وإذا غرس شجرة  
 في أرض موقوفة على الرباط ينظر إن كان الغارس في طريق العمارة فالحكم أن الشجرة للغارس وإذا غرس  
 وإن لم يول ذلك فالشجرة له وله قلعها وإذا غرس شجرة في طريق العمارة فالحكم أن الشجرة للغارس وإذا غرس  
 شجرة على شط نهر العمارة أو على شط حوض القرية فهو للغارس كذا في الظهيرية • ولو قطعها فبنت  
 من عروقها أشجار ففي الغارس كذا في فتح القدير • أشجار على حاشي النهر في الشارع اختص فيها النهرية

قوله قال لا هذا الإنشائي  
 ما قاله الزيلعي في باب الجنائز  
 من أن الميت إذا بلى وصار  
 تراباً جاز زرعه والبناء عليه  
 اه لأن المانع هنا كون  
 المحل موقفاً على الدفن فلا  
 يجوز استعماله في غيره  
 فليتأمل ولجبر اه مصححه

نظروا  
 الكلام على الأشجار في  
 مقبرة وغير ذلك

ولم يعرف الغارس وهذا التبر يجري أمام باب رجل في الشارع قالوا إن كان موضع الأشجار ملكاً للشربة  
 فبانت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون له وإن لم تكن أرض الأشجار ملكاً للشربة بل هي للعمامة وللشربة  
 فيها حق تسييل الماء إن علم أن صاحب الدارين اشترى الدار كانت هذه الأشجار في هذا الموضع فإن الأشجار  
 لا تكون لصاحب الدار وإن لم يعلم ذلك كانت الأشجار له كذا في فتاوى قاضي خان • قال الصدر  
 الشهيد في واقعته يجب أن يكون هذا المجري في فناء داره كذا في المحيط • وقف شجرة يتفقد بأوراقها  
 أو بأغمارها أو بأصلها فالوقف جائز إذا لم يقطع أصلها إلا إذا كان لا يتفقد إلا بأصلها بأن فسدت أغصانها  
 أو كانت في الأصل لا يتفقد إلا بأصلها فقطعها أيضاً يتصدق وإذا كان يتفقد بثمارها أو بأوراقها لا يقطع كذا  
 في المقدمات • وكذلك لو وقف شجرة بأصلها على مسجد فيستأجر أو يسبغ بعضها يقطع السباغ ويترك الباقي  
 كذا في محيط السرخسي • أراضي موقوفة على الفقراء استأجرها من المتولى رجل وطرح فيها السرخسين  
 وغرس الأشجار ثم مات المستأجر فهذه الأشجار ميراث للورثة ويؤخذون بقولها فلا ورثة أن يرجعوا  
 في الوقف بما زاد السرخسين في الأراضي ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة • رجل غرس شجرة في الشارع فبانت  
 القمارس وترك ابنه فجعل أحدهما حصته للمسجد لا تكون للمسجد كذا في الوقفات الحسامية • رجل  
 غرس أشجاراً في ضيعته وقال لامرأته في صحته إذا مت فبقي هذه الأشجار وأصرف في غيرها في كفتي وعن الخبز  
 للفقراء وعن الدهن لسراج المسجد الذي في كذا ثم مات وترك امرأته هذه وورثته بكراً فاشترى الورثة  
 الكفن من الميراث وجهزوه بتاع الأشجار ويحيط من غن الأشجار مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي إلى الخبز  
 ودهن السراج كذا في المحيط • رجل وقف ضيعته على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم إن الواقف  
 غرس فيها شجرة قالوا إن غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف  
 وإن لم يدكر شيئاً وقد غرس من مال نفسه يكون له وورثته بعده ولا يكون وقفاً كذا في فتاوى قاضي خان •  
 سئل نجم الدين في مقبرة فيها أشجار هل يجوز صرفها إلى عمارة المسجد قال نعم إن لم تكن وقفاً على وجه آخر  
 قيل له فإن تداعت جيطان المقبرة إلى الخراب يصرف إليها أو إلى المسجد قال إلى ما هي وقف عليه إن عرف  
 وإن لم يكن للمسجد متول ولا للمقبرة فليس للعمامة التصرف فيها بدون إذن القاضي كذا في الظهيرية •  
 سئل نجم الدين عن رجل غرس ثلثة في مسجد فكبرت بعد سنين فأراد متولى المسجد أن يصرف هذه الشجرة  
 إلى عمارة يبنى هذه السكة والغارس يقول هي لي فاني ما وقفها على المسجد قال الظاهر أن الغارس جعلها  
 للمسجد فلا يجوز صرفها إلى البئر ولا يجوز للغارس صرفها إلى حاجة نفسه كذا في المحيط • في فتاوى  
 أهل سمرقند مسجد فيه شجرة تنفاح يساح للقوم أن يظفروا به هذا التفاح قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى  
 المختار أنه لا يساح كذا في الذخيرة • شجرة على طريق المارة جعلت وقفاً على المارة يساح تناول ثمرها  
 للمارة ويستوى فيه الغني والفقير وكذلك الماء الموضوع في القنات وماء الدقاية ومير الجنازة وثيابها  
 ومصحف الوقف يستوى الغني والفقير في هذه الأشياء كذا في فتاوى قاضي خان

(الباب الثالث عشر في الأوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به  
 من صرف غلة الأوقاف إلى وجوه أخرى وفي وقف الكفار)

أوقاف على قنطرة فييس الوادي وصار الماء إلى شعب أخرى من أرض تلك المحلة واحتج إلى عمارة قنطرة  
 هذا الوادي الجديد هل يجوز صرف غلات الأولى إلى الثانية ينظر إن كانت القنطرة الثانية للعمامة وليس  
 هناك قنطرة أخرى للعمامة أقرب إليها لا يصرف الغلة إليها كذا في الوقفات الحسامية • سئل شيخ الأئمة  
 الحلواني عن مسجد أوحوش غرب ولا يحتاج إليه لثقتي الناس هل للقاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد  
 آخر أوحوش آخر قال نعم ولو لم يفتقر الناس ولكن استغنى الحوض عن العمارة وهناك مسجد محتاج إلى  
 العمارة أو على العكس هل يجوز للقاضي صرف وقف ما استغنى الحوض عن العمارة إلى عمارة ما هو محتاج إلى العمارة  
 قال لا كذا في المحيط • رباط يستغنى عنه وله غلة فإن كان يقربه رباط تصرف الغلة إلى ذلك الرباط وإن لم يكن  
 يقربه رباط يرجع إلى ورثة الذي بنى الرباط هكذا كذا في المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى قال الصدر



الشهد رحمه الله تعالى في واقعه وفيه نظر فأتى عند الفتوى كذا في الذخيرة • في فتاوى القسبي  
سئل شيخ الإسلام عن أهل قرية اقترعوا وتداوى مسجد القرية إلى الخراب وبهض المتغلبة يستولون على خشب  
المسجد وينقلونه إلى ديارهم هل لواحد من أهل القرية أن يبيع الخشب بأمر القاضي ويملك الخشب ليصرفه  
إلى بعض المساجد أو إلى هذا المسجد قال نعم كذا في المحيط • رجل ربط دابة أو سيفاً في رباط وقف على  
الرباط وخرب الرباط واستغنى الناس عنه ربط في رباط آخر هو أقرب إلى الرباط إليه كذا في الذخيرة • في النوادر  
علو وقف انهدم وليس له من الغلة ما يمكن بمسيرة العلو بطل الوقف وعاد الحق البناء إلى الواقف إن كان حياً  
وإلى ورثته إن كان ميتاً كذا في محيط السرخسي • حوض في محلة خرب قصار بحيث لا يمكن عمارته  
واستغنى أهل المحلة عنه إن كان يعرف واقفه يكون له إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً وإن كان لا يعرف  
واقفه فهو كالقطعة في أيديهم يتصدقون به على فقير ثم يبيع الفقير فينتفع بالثمن • ومن هذا الجنس حانوت  
هو وقف يصح احتراق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ ألبتة يخرج من الوقفية • ومن  
هذا الجنس الرباط إذا احترق بطل الوقف ويصير ميراثاً • ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفاً صحيحاً على مقبرة  
معلومة غرب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فجاء رجل وعمره وبني فيه بناء من ماله بغير إذن أحد فالأصل  
لورثة الواقف والبناء لورثة الباني كذا في المضمرات • وكذلك وقف يصح على أقوام مسجونين خرب  
ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرغب أحد في عمارته ولا يستأجر أصله بطل الوقف ويجوز بيعه وإن كان  
أصله يستأجر بشئ قليل في أصله وقفاً كذا في فتاوى قاضي خان • وهذا الجواب صحيح على قول محمد  
رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فبطلان الوقف بعد ما أصبح بشرائطه لا يبطل  
إلا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسي • في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جمع مالا  
من الناس لينفقه في بناء المسجد فأتفق من تلك الدراهم في حاجته ثم ردد لها في نفقة المسجد لا يبعه أن يفعل  
ذلك فإن فعل فأن عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو سأله تجديد الأذن فيه وإن لم يعرف صاحب المال  
استأذن الحاكم فيما يستعمله وإن تعدر عليه ذلك رجوت له في الاستحسان أن ينفق مثل ذلك من ماله على  
المسجد فيجوز لكن هذا واستثمار الحاكم يجب أن يكون في رفع الوبال أما الضمان فواجب كذا في الذخيرة •  
ويستثنى على هذا مسائل أتت بها أهل العلم والصلحاء منها العالم إذا سأل للفقراء أشياء واختلط بعضها بغير  
يصير ضماناً لجميع ذلك وإذا أدى صار مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجزئهم عن ذلك ثم يجب  
أن يستأذن الفقير لأذن له بالقبض فيصير خالطاً ماله كذا في المحيط • ومنها نادى مرد إذا قام ومال فقير  
شياً بغير أمره فهو أمين فإن اختلط مال البعض بمال البعض يصير مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم  
ولا يجزئهم عن ذلك ثم يجب أن يأمره الفقير أولاً بذلك لأنه إذا أمر صار وكيله لا يقبضه وبالتالي فيصير  
خالطاً ماله كذا في المضمرات

قوله نادى مرد كذا في  
عبارة الذخيرة ولم يظهر لي  
هذا الاسم فلتراجع المضمرات  
أه معجبه

### (الباب الرابع عشر في المنقرضات)

ربل أراد أن يجعل ماله في جهة القرية في بناء الرباط للمسلمين أفضل من عتق الرقاب لأنه أديم وقيل التصديق  
على المساكين قلت وقد كلفنا لمن أراد ذلك بأن يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لأنه أديم  
فانه يبقى إلى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن يصدق داره وقفاً على الفقراء فالصدق خيراً من أفضل  
ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقف أفضل أراد أن يشتري للمسجد هنا أو حبراً فإن كان المسجد مستغنياً  
عن الدهن محتاجاً إلى الحصر فالحصر أفضل وإن كان على العكس فشر المدهن أفضل وإن كانا سواء فهما  
في الفضل سواء فينظر في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعفها ودوامها فعلى هذا المصروف  
إلى التعلم ووجوه التعلم من الفقه وكاتبه وجهه أولى من الاشتغال بأداء العبادات من النوافل وكذا الحديث  
وال تفسير أولى لأن نفع هذه الأشياء أديم فكان أولى كذا في المضمرات • وقف وقفاً صحيحاً على ساكني  
مدرسة كذا من طلبة العلم فسكن فيها إنسان لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة لئلا يحرم عن ذلك إن كان  
يأوي إلى بيت من بيوتهم وله آلة السكنى لأنه بعد ما كن هذا الموضع كذا في المضمرات • ولو اشتغل بالليل

بالحرارة وبالنهار يقصر في التعلم ينظر أن يشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا بعد من جهة طلبة العلم فلا وظيفة له  
وإن لم يشتغل حتى بعد من جهة طلبة العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسي • هذا إذا قال على ساكني  
مدرسة كذا من طلبة العلم أما إذا قال على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب  
حتى لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة لأنه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضي خان •  
المعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء للتعلم فإن كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج  
إليه لا بأس له أن يأخذ الوظيفة وإن كان في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرات •  
إن غاب المعلم عن البلد أياماً ثم رجع وطلب فإن خرج مسيرة سفر ليس له طلب ما مضى وكذا إذا خرج  
وأقام خمسة عشر يوماً وإن كان أقل من ذلك لأمه لا بد له كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحصل لغيره  
أن يأخذ جبرته ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فإذا زادت كان لغيره أن يأخذ  
جبرته ووظيفته كذا في البحر الرائق • قال الفقيه من يأخذ الأجر من طلبة العلم في يوم لادرس  
فيه أرجو أن يكون جائزاً كذا في المحيط • غاب المتفقه شهر أو شهرين يحرم عليه أخذ الرسوم بخلاف  
أن كان مشاهرة وإن كان مسانحة وحضروا القسم وقد أقام أكثر السنة يحل كذا في الفتية • مثل  
الفقيه أبو بكر عن الوقف على العلوية الساكنين يبلغ قال من غاب منهم ولم يبيع مسكنه ولم يقض مسكنه آخر  
فهو من سكان بلح ولم تبطل وظيفته ولا وقفه كذا في الذخيرة • ولو اشترى أرضاً شراً فأسدأ قبضها  
واخذها مسجد أو صلى الناس فيه فذكر هلال رحمه الله تعالى في وقفه أنه مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا ترد  
إلى البائع قال هلال رحمه الله تعالى هذا قول أصحابنا في المسجد والوقف على قياسه وذكر في كتاب الشفعة  
إذا اشترى أرضاً شراً فأسدأ واخذها مسجد أو بئ فيها شاء أنه ضمن قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ويصير مستملاً كالمسكن وعندهما يقتصر البناء وترد الأرض على البائع فاشتراط البناء على رواية كتاب  
الشفعة دليل على أنه إذا لم يبن لا يصير مسجداً بمجرد ادخاذه مسجداً بخلاف عدم اشتراط البناء في رواية  
هلال رحمه الله تعالى دليل على أنه يصير مسجداً بخلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رحمه الله  
تعالى في كتاب الشفعة أصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً شراً فأسدأ قبضها ووقفها  
على الفقراء ثم وجد بها عيباً لا يردّها ولكن يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضاً واخذها مسجداً  
ثم وجد بها عيباً فانه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط • وإذا تبايعا داراً بعدد وتبايعا فوق  
الدار ثم استحق العبد فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الأرض يوم قبضها لبايعها كذا في الحاوي •  
ولو وجد العبد حراً بطل الوقف كذا في المحيط • قيم وقف جمع الغلة وقسمها على أولادها وحرم واحد منهم  
وصرف نصيبه إلى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية أراد المحرم أن يأخذ من الغلة الثانية نصيبه  
في السنة الأولى إن اختار تضييق القيم ليس له أن يأخذ من الغلة الثانية ذلك وإن اختار اتساع الشركا  
والشركة فيما أخذوا فله ذلك من أنصباهم من الغلة الثانية مثل ذلك حتى أخذ رجوعاً جميعاً على القيم  
بما استهلك من حصة المحرم في السنة الأولى كذا في المضمرات • إمام المسجد رفع الغلة وذهب  
قبل مضي السنة لا تسترد منه غلة بعض السنة والعبرة بوقت الحصاد فإن كان يوم في المسجد وقت الحصاد  
يستحق كذا في الوجيز • وهل يحل للإمام أكل حصة ما بقي من السنة إن كان فقيراً يحل وكذا الحكم  
في طلبة العلم يعطون في كل سنة شيئاً مقدراً من الغلة وقت الادراك فأخذوا أحدهم قطعه وقت الادراك  
فتقول عن تلك المدرسة كذا في المحيط • رجل أوصى بأن يوقف من ماله كذا كذا درهم للدين  
يظهر على فالوصية باطلة وقت وقفاً ولم يوقت فإن قال إن رأى الوصي ذلك الآن يوقف ذلك من ثلث  
ماله لأنه لما قال إن رأى الوصي ذلك فكانه قال يعطى الوصي ذلك التقدير من شاء ولو نص على هذا أصح  
كذا في الواقعات الحسامية • رجل في يده أرض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر عن الأرض لا يعطى أحداً  
بل يرسله في النهر ليصل إلى الفقراء أو إلى كل من يصل • مريض قال لي كنت متولى حانوت وقف على  
الفقراء وكنت استعملت من غلته أو قال لم أؤدرك كذا فأؤدرك من ماله بعد موتي فإن صدقته الورثة



في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والركعة من الثلث وان كذبه الورثة يعطى الوقف والركعة من الثلث وللوصي أن يحلف الورثة على العلم بزيادة الوصي قيم الوقف بالله ما تعلمون أن ما أقره حق فان حلفوا جعل ذلك كله من الثلث كما قبل الحلف وان نكوا وجعل الركعة من الثلث والوقف من الجميع كالوفاة الورثة ابتداء كذا في المحيط • (جامع الجوامع) وعن أبي القاسم وقف في الصحة وأخرج من يده فقال عند الموت لوصيه أعظم من غلته لفلان خسين ولفلان مائة ومات وله ابن محتاج وقد قال للوصي أقبل ما رأيت فالدفع الى الابن أفضل دون هؤلاء وإذا لم يشترط في الوقف أن يعطى من شاء فلا فناء كذا في التتارخانية • مريض قال أخر جوا نصيبى من مالى ولم يزد على هذا يخرج الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم ثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة على أعمالكم كذا في الواقعات الحسامية • في الجامع الكسائي اذا جعلت امرأة مصحفا حبيسا في سبيل الله ونحرق المصحف وبقيت القصة التي عليه دفع ذلك الى القاضي حتى يبيعه ويشتري به مصحفا مستقبلا فيجعله حبيسا ولو جعل فرسا حبيسا في سبيل الله فأصابه عيب لا يقدر على أن يغزى عليه لا بأس للوصي أن يبيعه بزيادة القيمة ثم يشتري بثمنه فرسا آخر يغزى عليه ويبيع الوكيل جائز في ذلك بقدر الأمر القاضي وهو بمنزلة المسجد اذا خربت القرية كان لصاحبه أن يأخذ ويبيعه • (فرع على مسألة المصحف) • لو صار المصحف لا يعطى بثمنه مصحف يرد ذلك على الورثة فيقتسمونه على فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي الوصايا رواية بشر بن الوليد اذا جعل أرضه صدقة موقوفة بما فيها من الرقيق والبقر والألأة فتغيرت عن حالها حتى لا ينفع بها في الصدقة ليس له بيعها الا بأمر القاضي كذا في المحيط • حائط بين دارين احدهما وقف انهدم الحائط فبني صاحب الدار في حدة دار الوقف كان للقيم أن يأمره بالتقضى فان أراد القيم أن يعطيه قيمة البناء ليكون للوقف لا يكون للقيم أن يجبره على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء برضاء لا يجوز كذا في قسوى طسوى خان • رجل له ضيعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون فوق الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصد امنه الى المعاينة وشهد الشهود على انقلاسه جازا الوقف والشهادة فان فضل عن قوته شيء من هذه الغلات فلفرما أن يأخذ واذل منه كذا في المنصريات • اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب تقضى الوقف أجاب الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين أنه ان أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكايا تقضى الوقف وان أطلق لقب الوارث لا أما اذا بيع الوقف فقضى القاضي ببيعة البيع كان حكايا بطلان الوقف كذا في الخلاصة • سئل شمس الاسلام محمود الاوزجندى عن باع محمدا قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على الصلح لا يكون ذلك قضاء ببيعة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط • قال القاضي الامام اذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بأن كتب أقر البائع بالبيع أما اذا كتب شهد بذلك وفي الصلح باع يعاجلنا صحيحا كان حكايا بطلان البيع كذا في الخلاصة • أراد المتولى أن يقرض ما فضل من غلة الوقف ذكر في وصايا قسوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجوت أن يكون ذلك واسعا اذا كان ذلك أصح وأجرى الغلة من امساك الغلة ولو أراد أن يصرف فضل الغلة الى حوائجه على أن يردّه اذا احتج الى العمارة فليس لذلك وينبغي أن يتزه غابة التزهد فان فعل مع ذلك ثم اتفق مثل ذلك في العمارة أجزت أن يكون ذلك تبرئته عما وجب عليه وفي قسوى الفضلى أنه يبرأ عن الضمان مطلقا كذا في المحيط • ولو جاء بمثل ما اتفق وخطبه بدراهم الوقف ضمن السكك الا اذا صرف السكك الى العمارة فبرأ عن الضمان أو يرفع الامر الى القاضي فيأمر رجلا بقبض السكك منه ثم يدفع اليه كذا في الغيائية • ولا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بستانا ولا الختان حماما ولا الرباط دكانا الا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج • سئل شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى عن وقف ثم اقتروا وأراد أن يرجع فيه قال يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في الذخيرة • في جامع الفتاوى اذا باع كرم فيه مسجد قديم فان كان المسجد عامرا ففسد البيع في الباقي وان كان خرابا لا يفسد كذا في التتارخانية •

قوله اذا خربت القرية كذا في النسخة المجموع منها وفي عامة النسخ اذا خرب كان لصاحبه الخ وكل صحيح كما لا يخفى اهـ معجمه

قوله كان حكايا بطلان البيع كذا في جميع النسخ ولعل الصواب كان حكايا ببيعة البيع أى بيع الوقف أو يقول كان حكايا بطلان الوقف بدليل أول الكلام فليأتى وليجرت اهـ معجمه بخرارى

رد كذا في مصنف في وقفه اذا وقف بيتان دار فان رقه بطريقه جازا الوقف وان لم يرقه بطريقه لم يجز الوقف كذا في المحيط • رجل بنى مسجدا واتخذ أرضه مقبرة أو بنى خاينا بنزل فيه الناس فاذا عي رجل دعوى فيه والباقي غائب متى قضى على بعض أهل المسجد فقد قضى على جميع أهل المسجد وأما الختان فلا حتى يحضر بانيه أو نائبه كذا في الفصول العمادية • في الملتقط رجل حفر بئر في مسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لاحد له ذلك ويجوز كذا في الحمادية • والله أعلم بالصواب • واليه المرجع والمآب

وقد تم طبع هذا الجزء الثاني من كتاب الفتاوى العالميكيرية • المشهورة بالفتاوى الهندية في مذهب الحنفية وقد اعتنى بتصحيح مباحثه • وتحرير أحكامه ومبادئه • التقدير للطف • ولام الخلق • عبد الرحمن البجراوى الحنفى • وقد وافق تمام طبعه منه شوال • سنة ألف ومائتين وأربعة وسبعين من هجرة سيدنا محمد الموصوف بأكل الخصال • صلى الله وسلم عليه وعلى أصحابه وجميع الآل • صلاة وسلاما دائما آمين متلازمين الى يوم المآل • ورضى الله تعالى عن أئمتنا الكرام

ونحننا بجاههم حسن

التمام

آمين

تم



• (وبليه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع) •

هذا الجزء خالص الكبرك



Süleymaniye U. Kütüphanesi  
Halter Hasan Paşa  
370